جـامعـة قسنطينة 03
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

الشعبة: العلوم السياسية / الفرع: العلاقات الدولية

مقاربة الأمن البيئي كمدخل لفهم وتفسير النزاعات البيئية

- دراسة نظرية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

من إعداد الطالبة:
درغوم أسماء

السنـة الجامعيـة 2020 – 2021

جـامعـة قسنطينة 03
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

الرقم التسلسلي...../2021
الرمـــز: ع س/ ع د

شعبة: العلوم السياسية / فرع: العلاقات الدولية

مقاربة الأمن البيئي كمدخل لفهم وتفسير النزاعات البيئية
- دراسة نظرية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

من إعداد الطالبة:
درغوم أسماء

إشراف الأستاذ:
أ.د. كيبش عبد الكريم

أعضاء لجنـة المناقشة

رياض بوريش	جامعة قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عبد الكريم كيبش	جامعة قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
عبد اللطيف بوروبي	جامعة قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا
مصطفى بخوش	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا
طروب بحري	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا
فريدة حموم	جامعة جيجل	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا

السنـة الجامعيـة 2020 – 2021

تصريح شخصي:

أشهد أن الأطروحة التي قدمتها للحصول على شهادة دكتوراه العلوم من كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 3 ، هي نتيجة جهد شخصي، احترمت فيه أخلاقيات البحث العلمي(وخاصة منها: تجنب السرقة العلمية، واحترام خصوصية المبحوثين)، مما يجعلني صاحبة حقوق ملكيتها الفكرية مع تحمل مسؤولية محتوياتها وأعلن أنه يُسمح بالاقتباس منها شريطة الإقرار بذلك وفق قواعد المنهجية العلمية. كما أؤكد أن نص أطروحتي تمت مراجعته لغويا من قبل متخصصين.

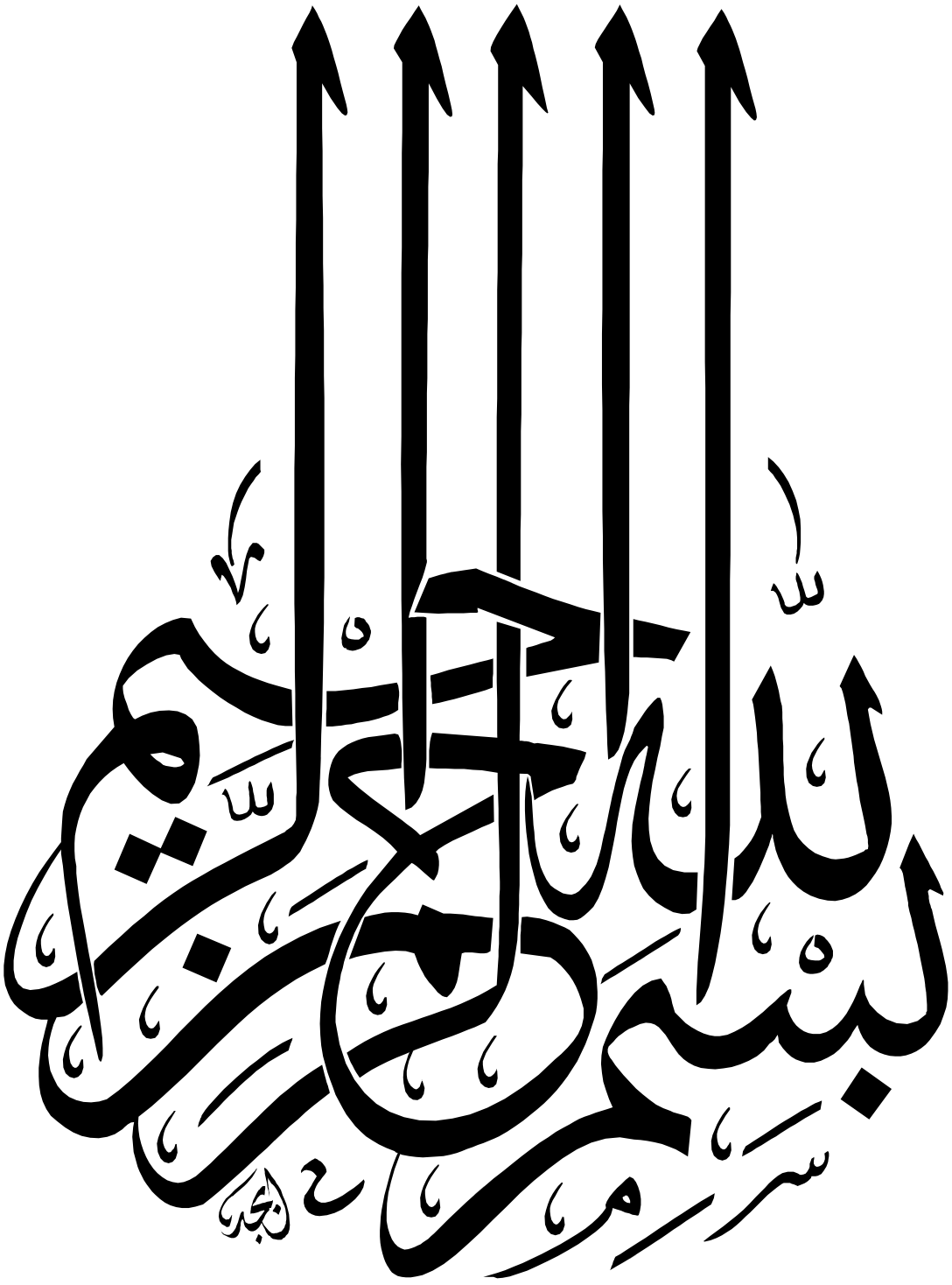
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ} (النمل: 19)

الحمد والشكر والثناء لله وحده أولا وآخرا على توفيقه لإتمام هذا العمل من غير حول مني ولا قوة

*واعترافا مني بالفضل وتقديرا للجهود المبذولة لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور

كبيش عبد الكريم

لقبوله الإشراف على هذا العمل وتخصيصه جزء من وقته لمتابعته

*إلى الأساتذة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم التي ستنير دربنا العلمي

*إلى كل من وقف معنا ودعمنا من قريب أو بعيد من أجل إنجاز هذا البحث بجهده ووقته ودعائه

إهداء

إلى أمـــــي، إلى أبـــــــي، إلى زوجي وأولادي

إلى كل من ساندني في انجاز هذا العمـــــــل

إلى كل باحثي العلوم السياسية

أساتذة وطلبة

لقد أعطت هذه الدراسة بعنوان "مقاربة الأمن البيئي كمدخل لفهم وتفسير النزاعات البيئية" مجالا بحثيا من أجل إعطاء نظرة تفسيرية ونقدية حول البحوث والنقاشات التي عملت على توسيع مفهوم الأمن لاحتواء التهديدات غير العسكرية، والنظر في الرابط بين مفهومه ومجالاته وبين العوامل البيئية، وذلك من خلال إطار نظري يعمل على شرح وتفسير النقاط الرئيسية للتقارب والخلاف الفكري؛ مع توضيح مخرجاته الرئيسية، وتحديد افتراضاته ووجهات النظر المتعلقة به.

في الجزء الأول من هذه الدراسة، أعطى إطارا معرفيا لشرح وتفسير الظاهرة الأمنية، من خلال نقاش نظري مفاهيمي، يشرح مفهوم الظاهرة بدءً من تبيان التصورات الأولى للأمن، إلى الأمن الموسع والمعمق، في شكل الأمن الإنساني ومسارات الأمننة.

أما الجزء الثاني، حول النقاشات النظرية للأمن البيئي، وكيف تم إدراجه ضمن نظرية العلاقات الدولية، فأتى من أجل شرح مختلف النظريات والمقتربات التي تناولت بالدراسة موضوع الأمن البيئي، من خلال التطرق إلى الجانب الايتيمولوجي للبيئة–كمهموم علمي مسيّس–، من جهة، والنظريات المفسرة والناقدة لظاهرة الأمن البيئي من جهة ثانية.

ويمكن القول أن هذا الجزء من البحث يمثل جوهر الدراسة، من خلال التركيز على الرابط بين البيئة وحقل أو ظاهرة الأمن.

الجزء الثالث حول إبراز تهديدات ومخاطر الأمن البيئي، ركز على نقطتين أساسيتين: الطابع الـ"البيئي /الطبيعي" للمخاطر الجديدة، وكيف يمكنها أن تهدد الأمن.

أما بالنسبة للجزء الأخير، فتناول بالبحث العلاقة بين البيئة والنزاع، في محاولة لتحديد الروابط السببية بين المتغيرات البيئية –مثل التدهور البيئي، التغير المناخي، والندرة البيئية – والنزاع، من خلال النظر في مجموعة الافتراضات والحجج المؤيدة لهذا الربط، ثم الانتقادات الرافضة لوجود علاقة بينهما، أولا، ثم تعريف النزاعات البيئية وشرح المقاربات التي عملت على تفسير النزاعات البيئية.

لقد حاولنا من خلال هذا البحث تبيان العلاقة المحتملة و"الحرجة" بين التدهور البيئي وأمن الإنسان/ المجتمعات/ الدول، في عالم من المخاطر والانجراحية، أصبحت فيه العوامل البيئية المهدد الأول لحياة الرفاه والاستمرارية. وكنتيجة لهذا البحث، توصلنا إلى أنه من الضروري تضمين التهديدات/النزاعات البيئية بشكل أكثر عمقا واتساعا في نظرية العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، من أجل البحث حصر تدفق هذه التهديدات، وتطوير ميكانيزمات بناء السلم البيئي، عن طريق التبادل والتعاون.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، التدهور البيئي، الأمن البيئي، النزاعات البيئية، مقاربة الأمن البيئي.

This research on , *"**Environmental Security Approach as an Introduction to Understand and Explain Environmental Conflicts: a Theoretical Study"***, comes to bring a range of disciplines to present a comprehensive and critical overview of researches and debates worked on widening the security concept and linking environmental factors to security. It provides a theoretical framework to representing and understanding key areas of intellectual convergence and disagreement, clarifying hypothesis of the research as well as identifying its assumptions and points of view.

The first part of the study, explores a cognitive framework in order to explain the Security Phenomenon, beginning with a historical perspective to the field, and by introducing all its conceptual, theoretical debates; from the first traditional perceptions of security, to the range of Human Security, and Securitization processes.

Part II about the theoretical debates on Environmental Security- and how it has evolved within IR- explains the diverse theoretical and empirical approaches of ES, by introducing at first: the etymological sides of the environment, as a politicized scientific term; the many definition of environmental security phenomenon; and the different theoretical debates around. We can say that this part represents, in its contents, the core of this study, in an attempt to emphasize the linkage between environment and security field/phenomenon.

Part III, comes to set/prove all the components of environmental security threats and risks, it focuses on two main points: the "*natural*" character of contemporary risks, and how it may "*threatens*" security,

The last part of this research aims to explain the environment-conflict nexus, and tries to identify the causal links between environmental variables – as environmental degradation, climate change and resource scarcity – with conflicts, by focusing on all the proponents, arguments and counterarguments of this linkage at first, then, defining the environmental conflict conceptual theoretical framework.

We had trying by this work, to prove the critical potential relationship between environmental degradation and humans/ societies/ states insecurity. In a world of risks and vulnerabilities, environmental factors became the first threatened of wellbeing and continuity. At result, we had find that, this environmental threats/conflicts, mast be deeply undertaken and widely involved in International Relations Security Studies curricula, in order to find limits of its expansions, and to explore mechanisms to build an environmental peace, through interdependence and cooperation.

Keywords : Human security, environmental degradation, environmental security, environmental conflicts, environmental security approach.

الفـهـرس

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

الملخص باللغة العربية..... 1

الملخص باللغة الانجليزية 2

فهرس المحتويات 3

فهرس الأشكال..... 12

فهرس الجداول..... 13

مقدمة **14**

الفصل الأول الأطر المعرفية لتفسير الظاهرة الأمنية **35**

المبحث الأول التطور التاريخي لمفهوم الأمن **37**

المطلب الأول مفهوم الأمن لغة واصطلاحا 38

1-1/ تعريف الأمن لغة..... 38

2-1/ تعريف الأمن اصطلاحا 40

المطلب الثاني التصورات التقليدية القديمة حول مفهوم الأمن 42

المطلب الثالث التصورات الفكرية حول مفهوم الأمن في العصر الوسيط..... 44

المطلب الرابع التصورات الأمنية في فترة النهضة الأوروبية 46

المبحث الثاني التطور النظري لمفهوم الأمن **51**

المطلب الأول الأمن حسب النظريات المهيمنة 53

1-1/ التصور المثالي للأمن 55

2-1/ التصور الواقعي للأمن..... 57

3-1/ التصور اللبرالي للأمن 59

4-1/ التصور النظمي و تحليلات نظرية التبعية للأمن..... 60

5-1/ تحليلات المنظور العقلاني للأمن 61

المطلب الثاني الأمن حسب النظريات التأملية 67

2-1/	المقاربة الأمنية لمدرسة كوبنهاغن	70
2-2/	تحليلات النظرية البنائية	72
2-3/	المقاربات الأمنية للمدرسة الكندية و المدرسة الويلزية	75
2-4	/ نظرية ما بعد الحداثة ومفهوم الأمن	77
المبحث الثالث	**الدراسات الأمنية وإعادة صياغة مفهوم الأمن: من الأمننة الى أنسنة الأمن.....**	**79**
المطلب الأول	مفهوم الأمن بين التوسع و التعمق	82
المطلب الثاني	نظرية "الأمننة" و "نزع الأمننة"	86
المطلب الثالث	أنسنة الأمن و نظرية الأمن الإنساني	88
3-1/	تعاريف مقدمة للأمن الإنساني	88
3-2	/ مستويات وخصائص الأمن الإنساني	92
3-3/	المقاربات النظرية للأمن الإنساني	94
3-3-1/	الأمن الإنساني في اقتراب الأخلاق العامة (*Global Ethics Approach*).....	95
3-3-2/	مفهوم الأمن الإنساني في الاقتراب النيو-غرامشي	97
الفصل الثاني	**النقاشات الفكرية والنظرية حول مفهوم الأمن البيئي.....**	**105**
المبحث الأول	**مدخل ايتيمولوجي تاريخي للبيئة والأمن البيئي.....**	**109**
المطلب الأول	مفهوم البيئة والنظام البيئي	109
1-1/	البيئة لغة	109
1-2/	البيئة اصطلاحا	110
1-3/	المشاكل البيئية	113
1-4/	مفهوم النظام البيئي	114
المطلب الثاني	التطور التاريخي لمفهوم الأمن البيئي	115
2-1/	الحركات البيئية و مفهوم الأمن البيئي	115
2-2/	عالمية المشاكل البيئية ومفهوم الأمن البيئي.....	119
المطلب الثالث	مفهوم الأمن البيئي	120
3-1/	التعاريف الرسمية.....	121
3-1-1/	التعريف الأول للأمن البيئي.....	122

3-1-2/	التعريف الثاني	123
3-1-3/	التعريف الثالث	123
3-1-4/	التعريف الرابع.....	123
3-1-5/	التعريف الخامس	124
3-2/	تعاريف غير رسمية للأمن البيئي.....	126
المبحث الثاني	**الأمن البيئي حسب المنظورات العقلانية .....**	**133**
المطلب الأول	تحليلات الاقتراب الواقعي: الأمن البيئي كتهديد جديد للدولة	133
1-1/	الربط بين مفهومي الأمن والبيئة: نظرة واقعية/واقعية جديدة:	136
1-1-1/	واقعية تعريف الأمن القومي و فكرة الأمن النهائي « Ultimate security ».....	137
1-1-2/	بين سببية وسلبية الأفكار الواقعية حول التهديد البيئي للأمن	143
1-2/	الربط بين مفهومي البيئة و اللاأمن: نظرة واقعية للنزاعات الدولاتية: Inter-State Conflict	154
1-2-1/	التهديد السكاني للأمن القومي: نظرة مالتوسية/ نيومالتوسية	155
1-2-2/	فرضية روبرت كابلان "الفوضى القادمة".....	157
1-3/	الامتدادات الواقعية إلى التحليلات الجيوبوليتيكية حول البيئة	160
1-3-1/	ما المقصود بالجيوبوليتيك؟.....	160
أ-	الجيوبوليتيك كمرادف للجغرافيا السياسية Political Geography	160
ب-	الجيوبوليتيك Geo/politic : Geopolitic	160
1-3-2/	الجغرافيا السياسية البيئية و حرب الموارد	163
1-3-3/	واقعية ايكولوجية أم فلسفة واقعية ايكولوجية؟ تقييم ايكولوجي/ بيئي للمبادئ الواقعية ..	164
المطلب الثاني	تحليلات المدرسة اللبرالية/النيولبرالية.....	167
2-1/	المفهوم اللبرالي للبيئة والأمن البيئي.....	167
2-1-1/	بين "عالمية" و"تفعية" الأفكار اللبرالية البيئية	169
2-1-2/	الأمن البيئي كقيمة عالمية	173
2-2/	الأمن البيئي في الاقتراب المؤسساتي النيولبرالي وتحليلات نظرية النظم	176

2-2-1/ البعد المؤسساتي لنظرية النظم..... 178

2-2-2/ تحليلات نظرية النظم للأمن البيئي وطبيعة التعاون 182

2-3/ بناء السلم "البيئي" *Environmental peacemaking* 185

2-3-1/ التعاون البيئي وبناء السلم "البيئي" 186

2-3-2/ هل يمكن فعلا للتعاون البيئي أن يحدث سلما بيئيا؟ 189

2-4/ الأمن البيئي في الاقتراب العالمي *Global Approach* 190

2-4-1/ الأمن في الاقتراب العالمي 191

2-4-2/ الحوكمة وعولمة الأمن البيئي 193

المبحث الثالث الأمن البيئي من المنظور التأملي..... 196

المطلب الأول تحليلات مدرسة كوبنهاغن: من الأمننة إلى استعمال البيئة كوسيلة سياسية أو "التسييس" 198

1-1/ بين علمية وسياسية القطاع البيئي 199

1-2/ اللاأمن البيئي وسيلة تعبئة سياسية 202

المطلب الثاني الأمن البيئي حسب النظرية النقدية، النسوية الايكولوجية والاجتماعية الايكولوجية ... 204

2-1/ تحليلات التيارين النسوي الإيكولوجي والاجتماعي الإيكولوجي..... 204

2-2/ التحليلات النقدية وأنسنة الأمن البيئي..... 208

2-3/ الأمن الإيكولوجي كبديل عن الأمن البيئي ومحاولة أمننة النظم الإيكولوجية 212

المطلب الثالث اقترابات ما بعد الحداثة والأمن البيئي..... 216

3-1/ الأمن البيئي من خلال معطيات كل من الجيوبوليتيك والعولمة..... 217

3-2/ إعادة التفكير في الرابط بين الدراسات الأمنية وعلم البيئة/"الايكولوجيا"..... 220

الفصل الثالث النزاعات البيئية: معطى جديد لتهديدات ومخاطر الأمن البيئي 225

المبحث الأول مخاطر الأمن والخطر البيئي: مدخل ايتيمولوجي نظري 228

المطلب الأول تعريف الخطر لغة واصطلاحا 229

المطلب الثاني أنواع ومجالات الخطر 234

2-1/ الأخطار المعنوية..... 235

2-2/ الأخطار الاقتصادية..... 235

/3-2 الأخطار الأساسية (العامة) 237

/4-2 الأخطار الخاصة..... 238

المطلب الثالث الطرح النظري لفكرة الخطر ومجتمع المخاطر 238

/1-3 النظرية الاجتماعية وفكرة مجتمع المخاطر 238

/2-3 نقاشات نظرية الحداثة الانعكاسية وما بعد الحداثة لفكرة مجتمع المخاطر 241

المطلب الرابع المخاطر الأمنية المتعلقة بالبيئة أم مجتمع المخاطر البيئية؟ 246

/1-4 شكل المخاطر البيئية: 246

/2-4 مجتمع المخاطر البيئية 249

المبحث الثاني التهديدات الأمنية البيئية: إعادة أفهمة للتهديدات الأمنية..... 254

المطلب الأول تعريف التهديد لغة واصطلاحا 255

المطلب الثاني مفهوم التهديدات الأمنية 258

/1-2 إعادة تعريف التهديدات الأمنية..... 258

/2-2 أنواع وأشكال التهديدات الأمنية 260

أ - من حيث المجال 260

ب- حسب درجة الخطورة 261

ج- حسب درجة التماثل 262

المطلب الثالث التهديدات البيئية للأمن 263

المبحث الثالث من التهديدات البيئية إلى النزاعات البيئية: دراسة العلاقة السببية 267

المطلب الأول مفهوم النزاع 268

/1-1 التصور الموضوعي للنزاع..... 268

/2-1 التصور الذاتي للنزاع..... 270

/3-1 تعريف النزاع 271

المطلب الثاني النزاع الدولي وعلاقته بكل من الصراع والتوتر والأزمة والحرب 275

/1-2 علاقة النزاع Conflict بالصراع Struggle 276

/2-2 علاقة النزاع بالتوتر Tension 277

/3-2 علاقة النزاع بالأزمة Crisis 279

/4-2 علاقة النزاع بالحرب War 284

المطلب الثالث من التهديد البيئي إلى النزاع البيئي..... 289

/1-3 الاهتمام الدولي والعالمي بالقضايا البيئية..... 289

/2-3 أصل تسمية النزاع البيئي..... 293

الفصل الرابع النقاشات النظرية والمعرفية حول مفهوم النزاع البيئي..... 298

المبحث الأول مدخل مفاهيمي ايتيمولوجي لمفهوم النزاعات البيئية 300

المطلب الأول امتدادات الربط بين البيئة والنزاع: نظرة تحليلية تارخية 300

المطلب الثاني ماهية النزاع البيئي..... 304

/1-3 مفهوم النزاع البيئي..... 304

/2-3 أنواع النزاعات البيئية..... 308

-1 النزاعات البيئية الدولية المباشرة *Direct International Conflict*..... 308

-2 النزاعات البيئية تحت القومية المباشرة *Direct Intranational Conflict*..... 309

-3 النزاعات البيئية الدولية غير المباشرة *Indirect International Conflict* 309

-4 نزاعات تحت قومية غير مباشرة *Indirect Intranational Conflict* 310

المطلب الثالث انتقادات الربط بين البيئة والنزاع 312

/1-3 انتقاد أصحاب فكرة الأمن الضيق 313

/2-3 انتقاد دعاة الأمن القومي 314

/3-3 انتقاد أصحاب "فكرة التهديد الأمني تهديد واحد" 315

/4-3 انتقاد تسييس القضايا البيئية..... 316

/5-3 انتقاد أصحاب فكرة "لا علاقة بين البيئة والأمن" 317

المبحث الثاني مدخل نظري تحليلي للنزاعات البيئية..... 318

المطلب الأول مقاربة تورنتو ومشروع السكان، البيئة والأمن 319

/1-1 ورقة تعريف بالباحث توماس هومر ديكسون 319

/2-1 ورقة تعريف بمشروع السكان البيئة والأمن: Project On Environment, Population, and security (EPS)..... 322

/3-1 التعريف بمنهجية بحث المجموعة 323

1-3-1/ فرضيات مشروع البيئة والسكان والندرة 325

2-3-1/ النتائج المباشرة وغير المباشرة لفرضيات المشروع 326

المطلب الثاني مناقشة أفكار مقاربة "تورونتو" 328

2-1/ التأثيرات الاجتماعية لحدوث النزاع..... 328

2-1-1/ تناقص الإنتاج الزراعي 328

2-1-2/ التراجع الاقتصادي 329

2-1-3/ نزوح السكان 330

2-1-4/ المؤسسات المعطلة والعلاقات الاجتماعية 330

2-2/ أنواع النزاعات البيئية حسب ديكسون..... 332

2-2-1/ نزاعات الندرة البسيطة Simple scarcity conflicts..... 333

1- ندرة المياه..... 335

2- ندرة الأراضي الزراعية 335

3- ندرة الغطاء الغابي 336

4- ندرة الثروة السمكية 337

2-2-2/ النزاعات بسبب هوية المجموعات *Group Identity conflicts*..... 339

2-2-3/ النزاعات بسبب الحرمان النسبي 340

المبحث الثالث الانتقادات الموجهة لمقاربة "تورونتو" وتأسيس حقل الدراسات الأمنية البيئية والنزاع **343**

المطلب الأول انتقادات مجموعة تورنتو ومشروع EPS 344

1-1/ الانتقادات حول منهجية مقاربة "تورونتو" 344

1-1-1/ انتقاد حول تركيز "هومر ديكسون" على متغير الندرة دون متغيرات أخرى بحثية..... 344

1-1-2/ انتقاد حول تركيز "هومر ديكسون" على متغير التدهور البيئي..... 346

1-1-3/ انتقاد حول البدائل المختارة وغياب المقارنة 347

1-2 / انتقادات مضمون ومحتوى المقاربة 348

1-2-1/ انتقاد حول تعقيد وشمولية المقترب 348

1-2-2/ انتقاد "السببية العكسية *reverse causality*" 348

1-2-3/ انتقاد طرق الدلالة والاستشراف 349

المطلب الثاني اقترابات مابعد "تورونتو" وتطور الدراسات الأمنية البيئية 351

2-1/ المقاربة "بيرن زوريخ" ومشروع ENCOP 351

2-1-1/ النزاع البيئي حسب مشروع ENCOP 352

2-1-2/ أشكال النزاعات حسب ENCOP 353

1- شكل النزاع الأثنوسياسي 354

2- شكل نزاع المركز والمحيط 354

3- شكل نزاعات الهجرة الداخلية 354

4- شكل نزاعات الهجرة العابرة للحدود 354

5- شكل النزاعات الناتجة عن الهجرة الناجمة عن الضغط الديموغرافي 355

6- شكل النزاعات حول المياه الدولية 356

7- شكل النزاعات البيئية العالمية 356

2-2/ مقاربة حلف الناتو 357

2-3/ مقاربة "أوسلو" 357

2-4/ مقاربة "كلير" 359

2-5/ مقاربة GECHS 360

الخاتمة 364

قائمة المراجع والمصادر 374

فهرس الأشكال و الجداول

1. فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1)	مصفوفة الدراسات الأمنية، حسب رولان باريس	100
الشكل رقم (2)	دليل إرشادي للأمن البيئي حسب بارنت" Barnett "	131
الشكل رقم (3)	المرتكزات البيئية حسب فوستر	144
الشكل رقم (4)	Environmental and Ecological Perspectives	210
الشكل رقم (5)	Reflexive modernization is the modernization of modernization	244
الشكل رقم (6)	Overall Water Risk Default Weighting	246
الشكل رقم (7)	The changing Risk Landscape : The perceived likelihood and impact of a range of risks and threats is in constant flux	252
الشكل رقم (8)	حول أسباب نشوب الأزمات	283
الشكل رقم (9)	العلاقة السببية بين تغير النظم الايكولوجية والنزاع	296
الشكل رقم (10)	الأمن البيئي ومجالاته الفرعية ذات الصلة	311
الشكل رقم (11)	Types of conflict likely to arise from Environmental change in the Developing world	331
الشكل رقم (12)	الهيكل التنظيمي للنزاع البيئي في دراسة حالة الفيليبين	336
الشكل رقم (13)	يبين بعض مصادر وانعكاسات الندرة البيئية	338
الشكل رقم (14)	Pathways to Conflicts	340
الشكل رقم (15)	البيئة وبناء السلام	359

2. فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1)	تضارب النقاش بين المنظورات	53
الجدول رقم (2)	متغيرات الأمن الإنساني	104
الجدول رقم (3)	Associated Mindsets	147
الجدول رقم (4)	Conceptual and organisational dissimilarities	149
الجدول رقم (5)	الأخطار المحدقة بالأمن البيئي الأمريكي	153
الجدول رقم (6)	Discources of Geopolitics	162
الجدول رقم (7)	تطور المعايير البيئية الدولية بين 1972 إلى 2012	291
الجدول رقم (8)	ملخص الأجيال الثلاث	303
الجدول رقم (9)	Comparison of Conflict Types	341

مقدمـــة

تمهيد:

لقد اعتبر العديد من المحللين والباحثين السياسيين أن فترة ما بعد الحرب الباردة هي فترة التدفقات المعرفية الجديدة نحو إعادة هيكلة ما هو تقليدي وفقا لما هو حديث على الساحة الدولية، ولقد اقترنت هذه التدفقات المعرفية بكمّ التغيرات الحاصلة في النظام الدولي الجديد وكمّ التحولات في القيم والبنى داخله، كما اعتبرت هذه الفترة امتدادا لنقاشات نظرية وتنظيرية في حقل العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة، هذا ما أدى إلى تنوع الدراسات واختلاف الرؤى التنظيرية حول واقع العالم السياسي ومستقبل العلاقات ضمن نظام بعد حداثي يسير إلى التعقيد والتركيب أكثر فأكثر.

وتم ظهور تحديات معرفية جديدة من اجل احتواء هذه الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية والسياسات العالمية والتي يتفاقم ظهورها بشكل متزايد ومتسع يمس كل مستويات التحليل والتنظير المعرفيين.

ومع تزامن ظهور تحليلات ونقاشات نظرية حول كل من إمكانية زوال الدولة أمام هذا الكم الهائل من التدفقات التحتية والفوقية المخترقة للنظام الداخلي والخارجي للدول كفواعل ووحدات ذات شخصية قانونية اعتبارية، طغت تحليلات أخرى حول الحفاظ على الدول كفواعل ووحدات من خلال تعميم التفاعلات وتوسيعها وفقا لآليات الديموقراطية والحكم الراشد، وهنا اتسعت التحليلات الأمنية وتعمقت لتأخذ من الفرد وحدة أساسية للتحليل إلى جانب الدولة، من جهة موازية تأخذ كل القضايا المرتبطة بهناء الفرد واستقراره ومستقبله، وأيضا مستقبل الأجيال المقبلة كمرتكزات لنفس التحليل.

والحديث عن ما هو جديد وانتقالي في الدراسات السياسية الحديثة يتطلب منا الوقوف على حقائق، أدلة، وبراهين من شأنها تفسير ماهية الظواهر الجديدة التي تحصل وفقا لمتغيرات جديدة هي الأخرى، على المستويين الدولاتي والعالمي، خاصة مجال الأمن بالمفهوم بعد الحداثي؛ إذ تكاثفت البحوث والدراسات الأمنية في الربع الأخير من القرن العشرين، نحو الوصول إلى إضفاء مفاهيم والتنازل عن أخرى، بغية تليين الرابط الموجود بين الأمن بالمفهوم العسكري، والأمن المطبق، بذلك شهد العقد الأخير من نفس القرن انتقالا واضحا من المجالات الإستراتجية للأمن بخاصيتي الهجوم والدفاع إلى المجالات الأكاديمية للأمن بخاصيتي التوسع والتعمق.

فمع ازدياد المعطيات وتكاثرها، ازدادت سعة المفاهيم والمصطلحات وأصبح من الضروري دراسة مثل هذه المصطلحات والمفاهيم، وبشكل نظري معمق، والخروج بتفسيرات وتوضيحات بما يكتنف متطلبات العالم الحالي وعالم المستقبل، خاصة بعد كم التحولات القيمية والبنيوية في عالم ما

بعد الحرب الباردة، وتنوع التهديدات والمخاطر من تهديد مباشر/ غير مباشر للدولة، إلى تهديد مباشر/ غير مباشر للفرد، ليتعمق بذلك مجال الدراسات الأمنية وينتقل من الكل إلى الجزء في دراسة الظواهر السياسية، ومن الأعم إلى الأخص، خاصة بعد أن أصبح للأمن مستويات متعددة– عسكرية، سياسية، اقتصادية، إنسانية، ثقافية، وبيئية– وبعد أن تفاعل مضمونه مع كل من الدراسات حول التنمية وحول الحكم الراشد، والايكولوجيا، والجيوبوليتيك وعلم الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والقانون وغيرها من المجالات الدراسية.

وإلى جانب التوسع والتعمق في التحليل والتفسير، والنظر إلى الفرد أو الإنسان، وأمنه من كل تهديد مباشر، هناك تضمين لعنصر الجيلنة، ومستقبل الأجيال اللاحقة ضمن ظاهرة التغير العالمي، وقد توضح ذلك في التقرير الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994، أين تم الحديث عن الأمن الإنساني كظاهرة يتوجب السعي إلى إرساءها من خلال تحقيق أبعاده السبعة المذكورة في نفس التقرير، وهي الأمن الغذائي، الأمن الشخصي، الأمن الاقتصادي، الأمن الصحي، الأمن الجماعي، الأمن السياسي، والأمن البيئي.

وهنا أعطي نفس آخر للدراسات الأمنية حول احتواء أعمق نقطة في الأمن وهي الأمن الإنساني بأبعاده، حيث بزغت الدراسات الأمنية في هذا المجال بريادة المدارس الكندية، واليابانية، اللتين لم تكتفيا بدراسة الأمن الإنساني، من زواياه النظرية، أي لم تكتف بالتأطير النظري فقط، بل توسعت ذلك إلى المجال التطبيقي، أين أصبح الأمن الإنساني احد آليات تطبيق السياسة الخارجية الكندية واليابانية واحد محدداتها.

بذلك تعمق التركيز على تهديدات الأمن الإنساني، وتحديدا تهديدات الأمن البيئي، خاصة بعد أن أصبح ينظر إلى أن الطبيعة النزاعية لا تقوم وفقا لمنطق الخلاف فقط، بل وفقا لمنطق البيئة والنقص المواردي، وأصبحت القضايا البيئية تحتل وسطا دافعا لعجلة العلوم السياسة والسياسات العالمية، أين أعطي للبعد البيئي في العلاقات الدولية مجال آخر للتنظير والبحث، من زاويتي التهديد والخطر.

وهنا تحول الحديث عن القضايا البيئية من مجرد قضايا دولية إلى مخاطر وتهديدات بحدوث نزاعات وحروب بيئية أو ما سمى لاحقا بـ *Ecoviolence /Ecowars* نتيجة للاختلال في عامل الاستغلال الإنساني، ونتيجة لكثرة التحديات التي تواجه كلا من استحداث الأنظمة البيئية والسياسات البيئية الدولية بصفة أقل.

فمن زاوية نظر علماء البيئية، يواجه الإنسان عصرا من التعقيدات البيئية التغيرات الطبيعية العالمية، التي تُحدث خللا في الأنظمة الايكولوجية والبيولوجية، مستعصية الفهم والتفسير في غياب تفسيرات تاريخية مسبقة تحلل الظواهر البيئية الجديدة، إذ بتوسع دائرة التغيير البيئي، حدثت أنواع متعددة من التدهورات البيئية الطبيعية، خاصة ظاهرة الاحتباس الحراري التي أثرت ولازالت تؤثر بصفة مباشرة على مكتنفات الكرة الأرضية ومعطيات الحياة العادية.

هاته الظاهرة الخطيرة في مجملها، منى شأنها أن تغير الطبيعية الحيوية، وبذلك تغير نمط التنوع الحيوي لكل الكائنات الحية، وأيضا لكل الجماعات الحيوية الأخرى المرتبطة، فقد انجر عن التغير المناخي ازدياد في درجة سخونة الأرض كسبب مباشر لتوسع ثقب الأوزون وازدياد الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، ما نجم عنه أنواع متعددة من المخاطر البيئية، كالتلوثات في المياه السطحية والجوفية، انقراض كائنات حية معينة، وتلوث الهواء وما انجر عنه من أمراض، زيادة نسبة الإشعاعات فوق البنفسجية مما خلق أمراضا جليدية جديدة، تزايد تآكل التربة والتصحر ، وفي شكل مجمل ازدياد الندرة في الموارد الطبيعية البيئية، ووقوف الإنسان أمام ما سمي بـ"**العجز البيئي**".

أعطت البيانات والإرشادات الدلالية لعلماء الايكولوجيا والبيولوجيا الحيوية التي اعتبرت صافرة إنذار تنبيهية، تفكيرا جديا في القضايا البيئية، وزادت أهمية تحليلات هذه القضايا مع انتشار الحركات الاجتماعية البيئية والمنظمات العالمية الداعية إلى النظر في خطورة الاحتباس الحراري والتغير في المناخ، والتهديدات البيئية المرتبطة.

من جهة أخرى، كثرت الاتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف من اجل تعميم الحس المعرفي الدولي بالقضايا البيئية، والنظر إلى خطورة الوضع البيئي، والبحث عن آليات لمحاولة إيقاف أو الحد من التهديدات البيئية المتضاعفة، اثر نظام دولي بعد حداثي ونظام بيئي متدهور ومتناقص، وبعد أن أضحت القضايا البيئية قضايا دولية وعالمية من نواح متعددة كون الكثير من هذه المشاكل هي مشاكل دولية في جوهرها، أو أنها تتصل بالممتلكات العالمية المشاعة، أو بصفة أخرى تتصل بسياسات اقتصادية واجتماعية تلجأ إليها الدول في مجال الاستثمار أو الإصلاح.

وهنا توسع الحديث والنقاش النظري السياسي "البيئي"، وبرزت الحاجة إلى التنظير من أجل تضمين المشاكل البيئية ضمن إطار مفاهيمي معرفي جديد، يشمتل على التهديدات البيئية للأمن بمستوياته، الفردية، المجتمعية والدولية، التي تطورت في علاقات سببية إلى أشكال من العنف والنزاع،

بذلك توسعت درجة الاهتمام الأكاديمي والسياسي بموضوع **الأمن البيئي**، من اجل البحث عن إجابات واضحة في نتائج العلاقات السببية والتداخلية بين المخاطر والقضايا البيئية، وتهديدات الأمن، كما تعمق التحليل في الجدل القائم حول كيف يؤدي التدهور التغير البيئي إلى قيام نزاع قد يتحول بفعل عوامل محيطة إلى **حرب بيئية**.

2- أهمية الموضوع:

هذا ما أعطى للموضوع صبغة الحداثة ومنحه أهمية مزدوجة سواء من حيث الجدة أو من حيث كثرة الإشكاليات والتساؤلات حول ماهية الأمن البيئي ومعطياته المرتبطة والمتداخلة مع الواقع المعاش وتبرز أهمية الموضوع من خلال عاملين، عامل التأثير والتأثر، فالدراسات النظرية حول الأمن البيئي جديدة نسبيا بالمقارنة مع باقي الدراسات خاصة بعد اقترانها بالدراسات حول الأمن بالمفهوم الموسع، الأمن الإنساني، التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ولعل ابرز ما نلاحظه من خلال هذه المفاهيم هو العلاقة التفاعلية والتداخلية بينها، خاصة الجانب الإنساني، البعد المستقبلي، وعامل البيئة؛ ودوره في قلب الاستقرار والأمن الداخلي إلى عنف وأزمات وحتى حروب، اتفق المحللون على تسميتها بالحروب البيئية، وهنا ننتقل بالحديث إلى العلاقة السببية والتداخلية بين المفاهيم الثلاث وعامل البيئة والتهديد البيئي، مع النزاعات البيئية.

إلى جانب ذلك هناك أهمية أخرى للموضوع تتمثل في إعطاء التفاتة إلى تاريخ الدراسات البيئية الأمنية كما تعطي نظرة إلى حاضرها المعاش، جنبا إلى جنب مع التدفقات المعرفية، وشساعة التهديدات، ثم يعطي شرحا وتفسيرا للنزاعات البيئية الحاصلة، وكيفية الخروج بحلول معقولة قدمتها الدراسات حول الأمن البيئي، وفقا لمتغيرات الجيلنة، الرشادة البيئية العالمية ، والتنمية المستدامة، ويمكن تلخيص أهمية هذا الموضوع في النقاد التالية:

محاكاة الأوضاع الدولية والعالمية الراهنة، والبحث في علاقات التأثير والتأثر في عالم معولم، يسير نحو التعقيد أكثر فأكثر.

تبسيط النظر إلى المعطيات والعوامل المؤثرة في الفرد والدولة، والمتأثرة بدورها من علاقات تداخلية بين هذين المتغيرين.

الرجوع إلى تاريخ الأمن بالمفهوم العسكري والنظر في التطور النوعي والقيمي للدراسات الأمنية.

أهمية الدراسات الأمنية، لما تعطيه من مخرجات سياسية واجتماعية في مجملها، تشكل فيما بعد أساس قاعدة اتخاذ القرارات في السياسة العليا والدنيا.

أهمية من حيث إتباع رؤية سوسيو–تاريخية للنظر في النزاعات وأشكالها وأنواعها، وعوامل التأثير والتأثر

الرجوع إلى التفسيرات النظرية والمنهجية والايتيمولوجية للظاهرة الأمنية من أجل إعطاء نظرة توسعية حول العلاقة السببية إنسان/امن/ بيئة.

أهمية من حيث الإلمام النظري قبل التطبيقي لمعطيات مقاربة الأمن البيئي

أهمية من حيث الفصل الأولي بين النزاعات التقليدية الحديثة، والنظر في الهوة بين التحليلات الكلاسيكية والجديدة للنزاع والتوتر والأزمة بعد اتساع دارة القضايا البيئية.

أهمية من حيث خلق مجال للمقارنة بين المدارس الأمنية من جهة ومعطيات الطرح والنقاشات النظرية لكل منها.

أهمية من حيث موازاة التحليلات والنقاشات النظرية لظاهرة النزاعات البيئية، والبحث في إعادة تعريف لمفهوم النزاع.

النظر في البدائل المتاحة من أجل تعميم البحث في ظاهرة النزاع البيئي على انواع وأشكال نزاعات أخرى تاريخية– ومستقبلية.

3– مبررات اختيار الموضوع

يمكن القول أن السبب الرئيسي لاختيار الموضوع جاء لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية يمكن تلخيصها في جدة الموضوع وكثرة الطروحات المقدمة من اجل إيجاد تفسيرات واضحة:

أ– المبررات الموضوعية:

تمثل أهمية الموضوع في حد ذاتها، إحدى المبررات من وراء اختيار دراسة الأمن البيئي، والسعي إلى تفسير معطياته، وتحديد متغيراته، والتفاعلات المتباينة في مجاله التحليلي، فلقد برز الأمن البيئي في فترة تنامت فيها الأفكار الحديثة، والمعارف المستجدة بطابع حداثي وما بعد حداثي مفعم بالقيم، والمعتقدات، ما أعطاه نطاقا واسعا، ومدركات متفاعلة.

كما أن البحث في موضوعات الأمن البيئي، يخلق مجالا دراسيا يعتمد على قوة البحث والاستقصاء، وليس مجرد استنتاجات مرتبطة بزمن مقيد، كل ذلك وفقا لمعطيات تحليلية بحثية مرتبطة بمستوى قومي، إقليمي، دولي، وعالمي.

من جهة ثانية، هناك تنوع من حيث المعلومات المرتبطة بالأمن البيئي، بين أكثر من مجال علمي ومعرفي، فهناك معطيات ايكولوجية، مرتبطة بعلم الايكولوجيا، وهناك معطيات بيولوجية، جيولوجية أيضا، ترتبط كلها بمنهجية تحليلية دراسية مع العوامل الاجتماعية، والسياسية والدولية، وهذا الربط المعرفي، يعد جديدا نسبيا في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

من بين المبررات الموضوعية إلى جانب أهمية الموضوع، نجد أيضا الِجدة والنوعية في المعلومات والمفاهيم المحيطة والمرتبطة، هناك أيضا علاقة سببية بين متغير البيئية والتدهور البيئي، وأمن الدولة والمجتمعات، الذي يمثل حقلا معرفيا آخر، يسترجي البحث والتدقيق.

ب- المبررات الذاتية:

تتمثل المبررات الذاتية من وراء تناول هذا الموضوع في الرغبة في دراسة الجانب الأمني والقضايا البيئية كبعد في العلاقات الدولية من جانبه النظري، والتطرق إلى الدراسات الأمنية الأولى التي تبنت البحث في هذه الظاهرة "السياسية" أو التي تم تسييسها بعد ارتباطها بعوامل اجتماعية واقتصادية، وتم تداخلها مع ميكانيزمات اللااستقرار والتهديد، اللذين مهدا لبروز متغير **النزاع العنيف**.

فدراسة هذا الموضوع بالنسبة لنا، هي محاولة لتفسير التوسع المفاهيمي والمعرفي للظاهرة الأمنية ومقتضياتها، ومكنوناتها، وهي أيضا محاولة لتشريح العلاقات السببية والتداخلية بين عدة متغيرات، من خلال التحليل والتأويل والبحث في الخلفيات والأبعاد التي تنطلق منها السياسات الأمنية والبيئية العالمية، سواء بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة أو للدول النامية والمتخلفة في ظل التهديدات الأمنية البيئية الجديدة والمتجددة، إذ هو ليس محاولة لفهم الاستراتيجيات البيئية الأمنية بحد ذاتها بقدر ما هو محاولة لتقديم إدراكات وتصورات معرفية ونقاشات نظرية لمقاربة الأمن البيئي وجهود البحث عن فهم للنزاعات البيئية ومواجهتها بهدف خلق جو امني ملائم لإنسان الغد.

أيضا الرغبة في الرجوع إلى تاريخ الدراسات الأمنية، وقبلا مفهوم الأمن في الطرح النظري، والشرح الفكري التاريخي، بالعودة إلى الاستعمالات الأولى لمصطلح الأمن في الحقل الاجتماعي والقانوني والسياسي، وذلك من اجل فهم النقاشات الجديدة –النظرية والممارساتية– حول مفهوم الأمن والأمننة، وكيف توسعت الظاهرة الأمنية بما هي عليه اليوم.

من جهة أخرى الرغبة في تناول البعد المعرفي للنظريات المفسرة والمؤسِسة للظاهرة الأمنية البيئية، من اجل الإحاطة بمعطيات النقاش الأمني البيئي، ومن ثم النزاعات البيئية.

أدبيـات الدراسة:

تتميز أدبيات الأمن البيئي كظاهرة معرفية دراسية –وكغيرها من الظواهر البحثية– بالتنوع والوفرة من جهة، وبين التباين والشمولية من جهة أخرى، كونها تعكس التمايز الموضوعاتي والمفاهيمي لهذا الحقل بعد ارتباطه بحقول دراسية أخرى.

فإلى جانب كونه حقل دراسي متعدد التخصصات *A Multidisciplinary Field* ، يمتاز الأمن البيئي بتقاطع مفاهيمي معرفي مع الميادين والحقول الدراسية الأخرى.

وبرز هذا التباين المعرفي والتمايز المفاهيمي في الدراسات والمنشورات التي تناولت بالبحث موضوع الأمن البيئي والنزاعات البيئية، إذ تنوعت بين دراسات ايكولوجية علمية، دراسات اجتماعية، دراسات اقتصادية، دراسات قانونية، دراسات سياسية ودولية، ودراسات أمنية انبثق عنها المفهوم الحالي للأمن ذو الصبغة البيئية.

ولعل ما ترتب عن الاهتمام العالمي بهذا الموضوع كثرة المنشورات حول هذا المتغير وعلاقاته التداخلية بالإنسان والدولة والمجتمعات، وتمركز الأمن البيئي، كمدخل أو كمقاربة لدراسة أشكال جديدة من النزاعات.

وفي العديد من الأحيان عكست أدبيات الأمن البيئي –كمقاربة وكظاهرة– أنواع من التحدي الدراسي البحثي، للنظر في طرق التعامل مع تهديدات وأخطار الأمن البيئي من جهة، والتوترات الموردية التي تضغط على سياسات الدول الداخلية والخارجية من جهة أخرى.

وعلى كثرة الإسهامات المعرفية و النظرية، كانت هناك وفرة أيضا في البحوث والكتابات الناقدة أولا للربط بين عامل البيئة ومتغير الأمن، ثم ثانيا نقد الربط بين عامل البيئة والنزاعات، والتي حددت في العديد من البحوث بالربط بين متغير التدهور البيئي، متغير الندرة، والنزاعات.

هذا ما شكل ثلاث أجيال من الدراسات الأمنية البيئية، الجيل الأول بحث في تطوير وتعميق أو إعادة أفهمة مفهوم الأمن، والجيل الثاني بحث في تفسير الأمن البيئي من خلال نقاشات نظيرة ومعرفية، والجيل الثالث من الدراسات كان من أجل البحث في التقديمات والطروحات المنهجية والنظرية لظاهرة النزاع البيئي.

ويمكن تلخيص مجموعة الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها من أجل تحديد وتكوين إشكالية هذا البحث أولا، ثم البحث في التقسيم المنهجي والطرح النظري للموضوع ثانيا، في:

أ- الكتاب المرجعي للدراسات الأولى للظاهرة الأمنية بالمفهوم مابعد الحداثي، للكاتب "باري بوزان Barry Buzan"، بعنوان: **People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations,**، والذي صدر سنة 1983، واعتبر الممهد الرئيسي لإنشاء مدرسة كوبنهاغن للدراسات والبحوث الأمنية، وقد درس "بوزان" الأمن من ثلاث زوايا نظر مختلفة: الفرد، الدولة، والنظام الدولي، غبر أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقيان تابعين لأمن الدولة، باعتبارها المرجعية الأهم، كما يحدد أن الدولة تتشكل من ثلاث مكنونات: فكرة الدولة الوطنية *Nationalism*، القاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب، الموارد، التكنولوجيا)، والمظهر المؤسساتي للدولة (النظام السياسي والإداري)، وتعريف الدولة بهذا الشكل، من شأنه أن يسهل عملية تصور التهديدات أيضا، حسبه، من جهة أخرى، بوزان عن اللاأمن الوطني وطبيعة التهديدات الجديدة، وكان من الأوائل الذين قسموا التهديدات الأمنية حسب القطاعات إلى تهديدات عسكرية، تهديدات اقتصادية، سياسية وتهديدات بيئية.

وقد شكلت تقديمات "بوزان" الذي اتخذ الفرد وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، همزة وصل بين الدراسات التقليدية حول الأمن والدراسات الجديدة.

ب- مقال "جيسيكا تاتشمان ماثيوز Jessica Tuchman Mathews " ومقال "ريشارد اولمان Richard Ullman " بنفس العنوان: "اعادة تعريف الامن" «*Redefining Security* »، الذي صدر الأول سنة 1983، والثاني سنة 1989، وتطرق كل من المقالين الأول والثاني إلى إلزامية توسيع مفهوم الأمن بعد ظهور التهديدات الجديدة، ف"أولمان Ullman " أسس منطلقه البحثي بغية توجيه وتغيير مسار السياسة الخارجية الأمريكية، بدء بمجموعة انتقادات قدمها حول التوجه العسكري للأمن الذي يعطي انطباعا خاطئا عما هو موجود في الواقع، و أعطى مقاله بعدا جديدا لنوعية التهديدات القائمة، مع الحث على ضرورة إعادة النظر في السياسات الأمنية المتخذة تجاه هذه التهديدات.

أما "جيسيكا تاتشمان ماثيوس"Jessica Tuchman Mathews فعمدت من خلال مقالها إلى تعريف وتحديد مجالات جديدة للأمن، منها قضايا الموارد الطبيعية والبيئية والديموغرافية، كما تطرقت إلى الميزة الاختراقية لبعض التهديدات. (تهديدات عابرة للحدود الوطنية).

ت- الكتاب الثاني لـ"بوزانBarry Buzan " و"اول ويفر Ole Waever " وجاب دي ويلد Jaap de Wilde، بعنوان: **Security: A New Framework for Analysis.**الذي نشر سنة 1998، والذي اعتبر أساس للدراسات الأمنية النقدية، فبعد إصدار الطبعة الثانية المنقحة لكتاب "بوزان" "الناس (الشعوب) والدول والخوف"، سنة 1991، الذي أعطى الكلمات المفتاحية والخطوط العريضة الأولى لمجالات الأمن الجديدة، التي ميزت فيما بعد عمل "مدرسة كوبنهاغن"؛ وبالإضافة إلى توسيع نطاق الأمن إلى القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حدد الكتاب الثلاثي "الأمن: إطار جديد للتحليل"، قطاعات للأمن وفقا لأنواع التهديدات التي تتطابق معها، عن طريق وضع وحدة أو وحدات مرجعية يمكن ربطها بها، كما تم التطرق إلى "التهديدات الوجودية" للمبادئ التأسيسية للدولة، مثل السيادة أو الأيديولوجية، ومن ناحية ثانية، حددت الهويات الجماعية التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة، مثل الدين أو الأمة بالمعنى الثقافي، كوحدة مرجعية للقطاع المجتمعي، واعتبر هؤلاء المؤلفون أن تقسيم قطاعات أو مجالات الأمن إلى خمسة (5) قطاعات ليس أمرا حتميا، لأن ما يجب على مجتمع المفكرين فهمه هو التداخل و التفاعل بين نوع وكم وصنف التهديدات الجديدة، وقطاعات الأمن، لان الهدف هو توسيع نطاق الأمن ليشمل كل قطاعات أخرى، مع ضرورة الحفاظ على الترابط التحليلي للمفهوم، الأمر الذي لم يحظى باهتمام كبير من طرف محللين آخرين، حيث كان هدفهم الأول هو توسيع نطاق الأمن بكل الطرق، وليس الحفاظ على الترابط المفاهيمي و التحليلي للظاهرة محل الدراسة.

ث- كتاب "بوزان Buzan" و"هانسن Hansen" **The Evolution of International Security Studies**، الذي صدر سنة 2009، وشرح هذا الكتاب إلى تطور الدراسات الأمنية الدولية بعد عقدين من انتهاء الحرب الباردة، بالتركيز على أربعة أسئلة رئيسية شكلت هيكل الدراسات الأمنية الدولية (ISS) حول ما إذا لازالت الدولة هي الوحدة المرجعية الرئيسية (والمفضلة) في الدراسات الأمنية الدولية، وحول تضمين التهديدات الداخلية والخارجية التي أصبحت غير واضحة بشكل متزايد بسبب العولمة، وحول اتساع البعد العسكري واستخدام القوة وصلته الوثيقة بـ "ديناميكية التهديدات والمخاطر والإستعجالية، والكتاب يعتبر مرجع للدراسات الأمنية.

ج- كتاب "توماس هومر ديكسون وجيسيكا بليت"، "**العنف الايكولوجي: الربط بين البيئة، السكان والأمن**" **Ecoviolence, Links among Environment, Population and Security**، الذي صدر سنة 1998، الذي اعتبر المؤسس الأول لدراسة النزاعات البيئية من الناحية النظرية، وتناول الكتاب البحث في في الروابط بين **الإجهاد البيئي** *environmental stress* والدولة الضعيفة، في البلدان الفقيرة، وهذه هي المشاريع البحثية الأولى التي تبحث بشكل منهجي في العلاقة بين الإجهاد البيئي والعنف، وذلك باستخدام هيكل نظري ومفاهيمي واضح ومجال تحليلي معم، ضمن دراسة تجريبية مفصلة ولحالات متعددة، بمشاركة أكثر من مائة (100) خبير وباحث من 15 دولة، وفي أربع قارات؛ وقد تم نشر المخرجات والمواد الناتجة عن هذا العمل على نطاق واسع، وعلى جماعات صنع السياسات في جميع أنحاء العالم.

ح- كتاب "توماس هومر ديكسون **البيئة والندرة والعنف** " Environment, Scarcity, and Violence، الذي اصدر سنة 1999، ووضح أن الإجهاد البيئي، أو الضغط البيئي كعامل لا يسبب العنف في حد ذاته، بل يؤدي إلى العنف والنزاع إذا ما اصطحب بمجموعة عوامل أخرى، مثل فشل المؤسسات الاقتصادية والحكومة؛ ففي حين تتكيف بعض المجتمعات بسهولة مع الإجهاد البيئي، تعاني مجتمعات أخرى من الهجرات وتفاقم الفقر والفشل المؤسسي، فلماذا تتكيف بعض المجتمعات بنجاح بينما البعض الآخر لا يتكيف، لقد خلص الباحث إلى أن إحدى الخصائص الأساسية للمجتمعات التي تتكيف بنجاح هي قدرتها على إنتاج وتقديم أفكار ذات فائدة، لمواجهة البدائل المفروضة عليهم، بعد تفاقم المشاكل البيئية؛ فالمجتمعات التي تتكيف بشكل جيد، تكون قادرة على تقديم نوع صحيح من **البراعة والإبداع** في الوقت المناسب، وتمنع بذلك تبعات المشاكل البيئية التي تتسبب في نهاية المطاف بالعنف.

خ- كتاب "جون بارنث Jon Barnett " بعنوان The Meaning of Environmental Security : Ecological Politics and Policy in the New Security Era، الذي صدر سنة 2001، الذي حدد المجالات الرئيسية السبعة التي تشملها أجندة الأمن البيئي هي:

- الجهود الرامية إلى إعادة تعريف الأمن ؛

- النظريات المفسرة للعوامل البيئية في النزاعات العنيفة ؛
- الأمن البيئي للدولة؛
- الروابط بين القضايا العسكرية والقضايا البيئية ؛
- أجندة الأمن الايكولوجي ؛
- الأمن البيئي للناس؛
- وقضية الأمننة.

كما قدم البحث من خلال كتابه مجموعة معطيات وبيانات توضيحية، لشرح كل الأمن واللامن البيئي، وقد اعتبر الكتاب عموما موجها لدوائر اتخاذ القرار.

د- كتاب آخر لـ"توماس هومر ديكسون"، بعنوان **The Ingenuity Gap** ، عمد إلى دراسة دور الأفكار في التكيف الاجتماعي، وأنواع الأفكار العملية التي تحتاجها المجتمعات، وكيف تتغير متطلباتها للأفكار بمرور الوقت؛ والعوامل التي تعزز أو تحد من تقديم أفكار مفيدة، وجاء الكتاب على شكل بحث شامل في العديد من المجالات التي تؤثر على التكيف الاجتماعي مع الضغوط المعقدة.

ذ- كتاب "ستويت Stoett ولافاريار Laferrière ، بعنوان **International Relation Theory and Ecological Thought: Towards a synthesis** الصادر سنة 1999، والذي شكل مرجعية نظرية ومعرفية للدراسات اللبرالية والفكر اللبرالي في العلاقات الدولية، يبحث الكتاب في مجموع المقاربات اللبرالية لشرح العلاقات الدولية، بالرجوع إلى امتدادات تاريخية، وربط بالوقائع المعاشة الحالية، كما عمد الكتاب إلى الرجوع إلى الفلسفة اللبرالية، وتطوراتها الحديثة،وعلى العموم، يعتبر الكتاب ملما بكل حيثيات الفكر والنظرية اللبرالية، واللبرالية الايكولوجية، وقد تم الاعتماد عليه من اجل شرح التوجهات اللبرالية الايكولوجية والفرق بينها وبين اللبرالية الراديكالية والنفعية.

ر- كتاب "سبيلمان Spilmann " وباشلر Baechler " بعنوان **Environmental Crisis: Regional Conflicts and Ways of Cooperation**، الصادر سنة 1995، والذي أتى في شكل دراسات حالات نزاع مختلفة ف بلدان مختلفة، من أجل المقارنة بين النزاعات البيئية والنزاعات غير البيئية من جهة، وبين النزاعات البيئية في دول/جماعات مختلفة من جهة ثانية، ويعتبر "باشلر" وسبيلمان" أول من تحدث عن

الهجرة بسبب التدهور البيئي، وأول من قدم مصطلحات ومفاهيم متعلقة بهذا الطرح، وعلى هذا الاساس قسما النزاعات البيئية إلى نزاعات ناتجة بسبب التمييز العنصري، نزاعات ناتجة بسبب التهميش البيئي *Environmental Marginalization* ، نزاعات ناتجة بسبب التمييز البيئي *Environmental Discrimination*، ويحدد المؤلفين أن هذه النزاعات تحدث عندما تعمد الدول المختلفة التي تركز على إمكانيتها/ومكانتها الدولية وعلى هويتها الاجتماعية، الإثنية، اللغوية، الدينية أو الإقليمية على السيطرة على مسالك الوصول إلى رأس المال الطبيعي– المتمثل في الموارد المنتجة– دون غيرهم من الفواعل الأخرى.

ز– كتاب "ريتا فلويد Rita Floy " و"ريتشار ماتيوRichard A. Matthew " بعنوان **Environmental Security: Approaches and Issues** ، والصادر سنة 2013، وهو كتاب جماعي تناول بالبحث التطور النظري والمعرفي للدراسات الأمنية البيئية (وأسس لها)، وذلك في شرح سابق للدراسات الأولى حول الأمن البيئي والنزاعات البيئية، والتي مثلت بالنسبة لهم الأساس المنهجي والمعرفي لتطوير الدراسات الأمنية البيئية، ثم عمدا إلى تبيان الطرق الأخرى لتفسير الندرة البيئية و التدهور البيئي، في شكل بحث عن ميكانيزمات التعاون البيئي، وبناء السلم البيئي، ويعتبر هذا الكتاب الجامع لوجهات نظر مختلف، الاصدار الاهم من حيث النظرية والممارسة في الدراسات الامنية البيئية.

إلى جانب هاته الكتب والمقالات، التي التي تبحث في الجوانب النظرية والتطبيقية لحقل الأمن البيئي والنزاعات البيئية، هناك دراسات أخرى على غرار دراسات "**سيمون دالبيSimon Dalby** " وكتابه "**الأمن البيئي Environmental Security** " الذي يتحدث في مجمله عن الانتقال الكمي والنوعي في الدراسات الأمنية نحو الأبعاد البيئية المستقبلية، والقلق من التهديدات المرتبطة بها، وأيضا إدخال الدراسات الجيوبوليتيكية في هذه التحليلات وإبراز مدى صحة المنظور الجيوبوليتيكي في علم العلاقات الدولية.

بذلك تتجسد صورة واضحة عن كم الدراسات وزوايا النظر السابقة التي تناولت بالبحث هذه المواضيع، وعملت على وضعها في إطار نظري محدد في فترة ما بعد الحداثة، فترة هيمنة المصطلحات الجديدة والمتجددة ذات منظور غربي محض.

ولازالت ترتفع وتتوسع إلى اليوم نسبة الدراسات في هذا المجال بسبب أهميته المتزايدة وبسبب حساسيته، فبالإضافة إلى محاولة إنماء الوعي القومي والعالمي بتأثير العامل البيئي على الأمن الإنساني وعلى الاستقرار الداخلي للدول، هناك تحذير من مستقبل الوضع الآني.

بذلك أتت هذه الدراسة التي اكتنفت تفاعل الحقلين الدراسيين الأمني والبيئي، في علاقة سببية تداخلية، لتضفي مقاربة تحليلية نظرية للموضوع من اجل إثراء هذا الحقل المعرفي، وتعميقه بغية التوصل إلى هدف محدد، وليس مكرر أو منبثق عن الدراسات السابقة، وهذا مالا يلغي عامل التكرار في هذه الدراسة، لكن تم الأخذ بعين الاعتبار الامتدادات النظرية المعرفية الايتمولوجية لكل من الأمن، الأمن الإنساني، الأمننة، والقضايا البيئية وعلاقة كل منهما بالآخر.

بذلك تتوضح الرؤى حول أربع فروع دراسية هامة:

- الفرع الأول: ويتناول مفهوم الأمن التقليدي، ثم الأمن بالمفهوم الموسع والمعمق، في شرح نظري تاريخي ومفاهيمي للظاهرة الأمنية.
- الفرع الثاني: ويتناول النقاشات النظرية والمعرفية حول ظاهرة/ مقاربة الأمن البيئي، والدراسات المقدمة لتفسير وشرح وتحليل محتوياته.
- الفرع الثالث: ويختص بدراسة التهديدات والأخطار البيئية للأمن، ومجال اللاأمن البيئي، مع التطرق إلى مجتمع المخاطر البيئي، وإعطاء صورة واضحة عن حاضر هذه التهديدات، ومستقبلها واحتمالية نشوب النزاعات.
- الفرع الرابع: ويدرس ظاهرة النزاعات البيئية، مجالاتها، منظوراتها، مستوياتها، مصادرها وآثارها المختلفة.

إشكالية الموضوع:

يكتنف موضوع الأمن البيئي، العديد من الزوايا التحليلية والتفسيرية، كما يتقاطع في زوايا عدة مع ظواهر سياسية مختلفة، ولقد أتت هاته الدراسة للبحث في العلاقات السببية والتداخلية بين الأمن البيئي كمتغير مستقل، والمتغيرات الأخرى، كالتدهور البيئي، والندرة البيئية، والتهديدات الجديدة، المخاطر البيئية والنزاعات، مع تركيز واضح على نقاش معرفي،استلزم تدقيقا منهجيا، وتأصيلا نظريا.

ونتيجة للجدل الواسع بين المفاهيم تتبلور لدينا مجموعة من التساؤلات المنبثقة عن كل ما سبق، نلخصها في إشكال رئيسي:

-كيف يمكن لمقاربة الأمن البيئي بالمفهوم الحديث أن تعطي تفسيرا وشرحا نظريا لظاهرة النزاعات البيئية، في ظل التحولات القيمية والمفاهيمية المرتبطة بفترة مابعد الحداثة؟

تنبثق عن هاته الإشكالية مجموعة تساؤلات فرعية نلخصها في:

- لماذا أتى كم التحليلات والنقاشات لهذه الفترة مرتبطا بمجموعة التغيرات البيئية وعلاقتها بالإنسان ؟
- في ظل التحولات البنيوية والقيمية الجديدة، ما إمكانية وصول النقاشات النظرية إلى تحليل واقع مبني على تداخل متغيرات بيئية تحمل تهديدا لأمن الدولة والفرد، والى فكرة الأمن البيئي كمحرك للعلاقات بين الدول؟ و قبلا ما المقصود بكل من الأمن، الأمن الإنساني، الأمننة والأمن البيئي؟
- ما المقصود بالتهديد والنزاع؟ وهي جوانبهما البيئية
- من خلال المعطيات المنهجية وبيانات دراسات الحالات، ما هي إمكانية حدوث نزاعات بيئية نحو الوصول إلى حروب بيئية تهدد امن واستقرار الدول وتعمل على الإخلال بالأنظمة الديموقراطية والأنظمة السائرة نحو الديموقراطية على حد سواء؟

حدود المشكلة:

انطلاقا من متغيرات الموضوع والتي تتناول موضوع الأمن الموسع، والأمن البيئي والنزاعات والتي تمثل المتغيرات الأساسية في البحث فإنه يمكن تحديد الحدود المكانية والزمانية لهذه الدراسة .

الحدود الزمانية :

من خلال طرح التساؤلات التالية، تتحدد أو تتوضح حدود الإشكالية المتجسدة أساسا حول نطور الدراسات الأمنية، وظهور الأمن البيئي، ونقاشات النزاعات البيئية، خلال فترة زمنية محددة بفترة ما بعد الحداثة، بذلك ستقتصر الدراسة على جوانب تداخل هذه المتغيرات وتشمل ما ينبثق عن هذا التداخل سواء في شكل جدل معرفي و نقاش نظري متفاوت ومتسع، علائقي يمس كل أطروحات هذه الفترة وقد يعتبر ذلك مبررا لعدم التوجه أو التعرض إلى جوانب مختلفة من الموضوع نتيجة لاتساعه ولكثرة اقترابات وزوايا النظر نحوه، ومعنى ذلك أن الموضوع سيقدم وفقا لترتيب مدخلاته وأولويات ذلك على مداخل أخرى.

الحدود المكانية:

تتناول الدراسة كحيز مكاني العلاقات الدولية أو المستوى الدولي، والمستوى المحلي، من أجل دراسة ظاهرة الأمن البيئي أولا ثم الأمن الإنساني، ولان الموضوع عبارة عن دراسة نظرية مفاهيمية، لن يكون هناك حيز مكاني محدد، بل يتسم التحليل في طرحنا هنا بالشمولية في العلاقات إلا من بعض مخرجات دراسات حالات النزاعات، التي سطرها توماس هومر ديكسون في نموذجه.

الفرضيات:

يمكن صياغة عدة فرضيات قابلة للصحة والخطأ من أجل تسهيل عملية البحث ومن أجل إيجاد احتمالات لحل المشكلة أو الإشكالية، وهنا نعطي فرضيات مركزية تتبعها فرضيات موجهة:

الفرضيات المركزية:

- تغير البناء المعرفي للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة
- الأمن البيئي هو تطور معرفي ومفاهيمي في دراسات الظاهرة الأمنية.
- النزاعات البيئية هي نتيجة علاقات سببية بين الندرة الموردية والتدهور البيئي.
- يمكن لمقاربة الأمن البيئي أن تقدم تفسيرا وشرحا لظاهرة النزاعات البيئية.

الفرضيات الموجهة:

والفرضيات الموجهة لا تخرج عن إطار الإشكال الرئيسي للبحث أو موضوع الدراسة، وإنما تساعد على فهم أعمق ودقة أكبر في تناول الموضوع:

1- يمكن للأمن الموسع أن يفتح مجالا آخر للدراسات ضمن إطار معرفي مبسط يحتوي داخله البيئة والبعد البيئي، ومستقبل علاقة كل منهما.

2- المفهوم المعمق والموسع للأمن جعل العالم يدرك جملة التهديدات البيئية الجديدة، ويعمل على فتح دراسات تنبؤية.

3- أن العامل البيئي وبصفة جزئية البعد البيئي من شانه أن يعطي نظرة تفسيرية وتوضيحية باتخاذه مقاربة في تحليل الأوضاع، وقد يمكن للتداخل الموجود بين الأمن الإنساني وعامل البيئة–التي تعد أساسا إحدى إبعاد الأمن الإنساني–تفسير أحداث أخرى على صعيد العلاقات الدولية.

4- تهدف مقاربة الأمن البيئي إلى احتواء كل التهديدات والأخطار والنزاعات البيئية.

بذلك قد يتحدد أن كلا من متغير البيئة والأمن محكومان بعلاقة تداخلية تبادلية يمكن تغييرها من منطلق ما حدث وما قد يحدث في الواقع.

5- تشكل النزاعات البيئية إحدى صور النزاعات الجديدة، وقد ظهرت وتكاثرت كنتيجة حتمية للتناقص الحيوي والبيئي.

الإطار النظري للدراسة:

إن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية وفقا لمقاربة واحدة غير ممكن، وإلا سوف يكون ذلك تقييدا للدراسة، وهذا نتيجة للطبيعة غير المستقرة لموضوع العلوم السياسية والتعقيد المتزايد للسياسة الدولية، لذا كان من الضروري اعتماد مختلف التصورات النظرية في العلاقات الدولية من خلال التطرق إلى هذه النظريات على شكل أطر تحليلية ومعيارية، باستعمال بعض النظريات التفسيرية Explanatory التي تعتمد على الابستومولوجيا الوضعية القائمة على المنهج التجريبي، أما الثانية فتدخل ضمن إطار النظريات التكوينية *Constitutive theories*، وتعتمد على ابستومولوجيا بعد وضعية قائمة على منهجية بعد تجريبية والإدراك الحسي للواقع أو الوضع .

وهذا التعدد في النظريات والمداخل هو نتاج للتحولات الطارئة على الوضع الدولي والسياسة العالمية، وهو بنفسه أدى إلى تعدد الطروحات والحوارات وتزايد أدبيات دراسة موضوع السياسات الأمنية، وأثر كثيرا على تحول مفهوم الأمن بتجاوزه لبعده العسكري البحت ليشمل القطاعات الاقتصادية والسوسيو- ثقافية والبيئية، وبذلك توجهت الدول نحو تبني مفهوم شامل، معمق، وموسع للأمن وتشكيل رؤية معينة له، بناء على نمط إدراك خاص.

وبما أن البحث عبارة عن "دراسة نظرية " فقد تم الإلمام -وليس التقيد- بمعظم النظريات التي تفسر وتشرح الظاهرة الأمنية، وقبل ذلك تقديمات كل من النظريات العقلانية، المتمثلة في الواقعية الجديدة، واللبرالية الجديدة، والنظريات التأملية مثل النظرية النقدية، الاجتماعية، النسوية، والمعيارية من شرح الأمن أولا ثم الأمن البيئي.

من جهة أخرى تم الرجوع إلى النظريات الاجتماعية من أجل شرح مضامين فكرة مجتمع المخاطر لـ"بيك"، ونظريات النزاع الاجتماعي والدولي، لشرح مكنونات مقاربة "هومر-ديكسون".

الإطار المنهجي:

إذا كان الهدف من إجراء أي بحث هو الوصول إلى نتائج علمية وتحقيق الدقة الموضوعية، فإننا حاولنا قدر الإمكان تجنب العمومية في الطرح خلال تناولنا للمقاربات الأمنية والبيئية، وذلك بالانتقال

من مستويات التحليل الكلية العمومية إلى المستويات الجزئية وفق ترتيب منطقي، لذلك قمنا باختيار الأدوات التحليلية، المفهوماتية، النظرية والمنهجية الموجهة للدراسة والمساعدة في الإحاطة بالموضوع، ويتجلى الانتقال في مستويات التحليل من العام إلى الخاص من خلال تتبع التصورات حول الظاهرة الأمنية، وعرض أبعادها ثم الانتقال أو حصر الدراسة في الأمن البيئي، التهديدات البيئية، وظاهرة النزاعات البيئية، انطلاقا من أدوات مفهومية مثل:"الأمن"، "الأمن الموسع"، "الأمن المعمق"، "الأمننة"، "مصادر التهديد والخطر"، "النزاع البيئي"، "الحروب البيئية"، وغيرها.

كل هذه المفاهيم تصب في إطار دراسة وتحليل موضوع البحث ضمن الأطر النظرية المعروضة في الإطار النظري للدراسة.

أما عن التقنيات التي اعتمدناها في إنجاز دراستنا هذه، فإننا عمدنا إلى توظيف تقنية تحليل النص، لكن هذه التقنية وحدها لا تكفي إن لم تكن مدعمة بتقنيات التفكيك، بذلك كان عنصر التفكيك إلى جانب التحليل والكشف عن الخلفيات.

وكان الهدف من اعتماد هذه التقنيات هو تجاوز هيمنة بعض المفاهيم الوضعية الغربية التي تخدم مصالح معينة عن طريق توظيف مفاهيم بعد – وضعية تتميز بالدعوة إلى رفض هيمنة وضع مفهومي معين، ومحاولة الوصول إلى بناء نمط إدراكي بديل قائم على التصور المتعدد الزوايا ومستويات التحليل.

ولعل مستويات التحليل تمثل الجانب الأكثر صعوبة وتعقيدا في تناولنا لموضوع دراستنا، وذلك راجع أساسا للطبيعة المعقدة للتهديدات من جهة، ومسائل الأمن بصفة خاصة، ومن جهة أخرى للتناقض الموجود بين نظريات العلاقات الدولية، ولذلك اعتمدنا في الإطار النظري للدراسة على نظريات عقلانية ونظريات تأملية، فالنظريات العقلانية تدفعنا إلى العمل أو البحث عن مستويات تحليل تختلف عن تلك التي نعمل عليها باستعمال النظريات التأملية، وبالتالي استخدام تصورات وإدراكات بديلة ومتداخلة.

إذن فإننا – وبناء على ما سبق – سوف نتبع منهجية مركبة من خلال دمج تقنيات التفكيك والتحليل والمقارنة في بعض الأحيان، باستخدام كل من :

المنهج التاريخي والوصفي: وذلك بالعودة إلى تاريخ الدراسات الأمنية، والانتقال الذي حدث مع نهاية الحرب الباردة، من الدراسات العسكرية الإستراتيجية للأمن إلى الدراسات الأكاديمية له، إلى جانب وصف لظاهرة الأمن القومي، الأمن الإنساني، ثم الأمن البيئي ومصادره وتهديداته.

المنهج المقارن: وكان ذلك بصفة جزئية، ونسبية في بعض المطالب، واستخدم من اجل إبراز الفرق بين ظاهرتي الأمن بالمفهوم التقليدي ثم الأكاديمي من جهة، والأمن البيئي من أخرى، وايضا المقارنة بين مقاربة "تورونتو" حول الندرة والنزاع والمقاربات الأخرى حول بناء السلم البيئي.

من جهة ثانية تم الاعتماد على **مقترب النظام الدولي** من اجل شرح كم التدفقات داخل هذا النظام والنظم الفرعية داخله، ومن اجل وصف التحولات البينية والقومية لفترة ما بعد الحداثة، وامتدادات ذلك إلى المستقبل.

بصفة أخرى تمت المزاوجة بين المنهج الاستقرائي في العلوم الايكولوجية ومهج دراسة حالة الظواهر الاجتماعية لمعرفة أو لاستخلاص معطيات تهم البحث، وترتقي به من طابع استنباطي إلى طابع تحليلي تفسيري، يبحث في كل من البديهيات والمسلمات، بذلك تم استخدام العديد من المناهج وتقنيات البحث، والاقترابات ذات زوايا النظر المختلفة من اجل الوصول إلى بناء مدخل واحد ورئيسي في البحث، ومن اجل تسهيل وتوضيح اكبر للدراسة، وجعلها أكثر شمولا لكل جوانب الموضوع، وأيضا جعلها ذات مغزى تفسيري واضح.

الإطار الايتيمولوجي:

ليكون الاضطلاع على البحث أسهل، تم التطرق إلى تحديد مصطلحاته، مفاهيمه، ومعانيه إذ احتوى على بعض المصطلحات والمعاني الجديدة، التي تفسر محتواه، مثل:

- **مفهوم الأمن البيئي،** وهو مرتبط بجانبين سلبي وايجابي، **الجانب السلبي** متعلق بربط الأمن بالبيئة التي تتدهور يوما عن يوم، ومتعلق أيضا بعلاقات التغير الايكولوجي الطبيعي بحياة الإنسان والكائنات الحية، ومخلفات ذلك من تناقص في الموارد الطبيعية الحيوية كالماء النظيف، وكذا تناقص في الغطاء النباتي بسبب قلة الغابات (والتوسع على حسابها)، تلوث الجو بسبب مخلفات المصانع، والأمن البيئي بالمفهوم الايجابي، هو المسار والعمليات الأمنية البيئية التي تقوم بعها الدول والمجموعات من أجل توفير بيئة نظيفة صحية للإنسان والكائنات الأخرى عن طريق ميكانيزمات التعاون وبناء السلم.
- **مقاربة الأمن البيئي:** وهو الطرح النظري لمقتضيات الربط بين البيئة والأمن، والنتائج العلمية والمنهجية لربط الظاهرتين مع بعضهما البعض، وأطرت لهذه المقاربة التطورات الأكاديمية في دراسة الظاهرة الأمنية، وظهور مراكز بحوث الدراسات الأمنية البيئية ESS.

– **الأمن الإنساني**، والذي يعني بصفة عامة الحرية من الخوف والحرية من الحاجة، والذي يحتوي على الأبعاد: كالبعد الاقتصادي، البعد الشخصي، البعد الصحي، البعد الغذائي، البعد الجماعي، البعد السياسي، والبعد البيئي.

– **النزاع البيئي**: وهو الحالة التي تؤول إليها الدول نتيجة الضعف الهيكلي للدولة، وارتباطها بتغيرات بيئية ونقص موردي، يولد الشعور بالخوف من اللااكتفاء، وهذا يعزز حالة الشعور بالتهديد، نحو الدخول في أزمات ونزاعات بسبب البيئية، أو من اجل البيئية.

بالإضافة إلى مثل هذه المصطلحات، هناك مصطلحات أخرى تكتنف الموضوع، مثل النظام البيئي العالمي، والاستحداث البيئي، وغيرها من المصطلحات التي سيتم التطرق إليها بالتدقيق في مباحث وفصول البحث.

تقسيم الدراسة:

اعتمادا على الخطوات المنهجية والنظرية ولغرض بلوغ الأهداف النظرية، العلمية والعملية للدراسة، قمنا بتقسيم البحث إلى أرعة فصول، تندرج تحتها مباحث:

الفصل الأول: وهو عبارة عن مدخل نظري، تم فيه إبراز الأطر المعرفية والنقاشات النظرية والابستمولوجية حول مفهوم الأمن، أو الظاهرة الأمنية بشكل أشمل، وكيف كان الانتقال من الدراسات العسكرية والإستراتيجية للأمن، إلى الدراسات الأكاديمية، كما تم شرح الانتقال من المفهوم الشامل والتقليدي للأمن إلى المفهوم الموسع والمعمق له الذي أتى نتيجة التحولات التي حدثت في العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وانطلاق ظواهر جديدة في حقل العلوم السياسية تحتاج إلى التنظير، أو الاحتواء النظري.

بعد ذلك ، تم الحديث عن الأمن الإنساني، كمفهوم نابع عن تلك التدفقات المعرفية والمفاهيمية، وأيضا أبعاده التي سطرها التقرير الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994، وبعدها الأمننة ونزع الأمننة، كمسارات أو عمليات أمنية.

الفصل الثاني: تناول بالبحث الأمن البيئي: حيثياته، مدركاته، المعاني والمفاهيم التي تدخل ضمن حدوده المعرفية، إلى جانب مختلف النقاشات التي تناولت بالبحث الأمن البيئي ومستقبل الإنسانية ضمن عالم معولم، يفتقر إلى مركزية تسيير الاتفاقيات البيئية، كما يفتقر إلى إلزامية تطبيقها في العديد من الأوقات، ويعتبر هذا الفصل، إسقاطا للتنظير حول الدراسات الأمنية البيئية بمختلف مستوياتها. كما يعتبر جوهر هذا البحث والركيزة التي ينطلق منها بحث النتائج والافتراضات.

الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل التحول المعرفي والمفاهيمي لكل من عاملي التهديد والخطر، خاصة بعد أن اقترنا بالبيئة، والتدهور البيئي، في شرح لكل من مجتمع المخاطر البيئية، والتهديدات الأمنية البيئية، كما تناول هذا البحث ظاهرة النزاع وعلاقته بكل من الأزمة والتوتر، من أجل الدخول في شرح منهجي ونظري للنزاعات البيئية وكيف تتحول هاته التهديدات والمخاطر البيئية إلى نزاعات وحروب بيئية.

الفصل الرابع: وتناول ماهية النزاع البيئي والإطار النظري له، وأيضا الانتقادات الموجهة والرافضة لربط ظاهرة النزاع بالبيئة والايكولوجي.

ويندرج الفصل على شرح مفصل للنزاعات البيئية من خلال مقاربات نظرية من أجل فهم النزاع الدولي واحتمالية الدخول في حرب (استدل على تسميتها بالنزاع العنيف في كل التفسيرات)، أو أزمة أو توتر بسبب البيئة، وإمكانية حدوثها بسبب تسارع الانعكاسات البيئية وأثرها على استقرار الدول وأمنها، وكيف انتقلنا من مجرد الحديث عن التهديدات البيئية إلى عيش أشكال للنزاعات البيئية، في عالم يفتقد إلى نشر وعي حقيقي وشامل بالأخطار البيئية والحروب المستقبلية جراءها.

الفصل الأول:

الأطر المعرفية لتفسير الظاهرة الأمنية

لقد عرفت الدراسات الأكاديمية تباينا واختلافا في وصف عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما انعكس بطبعه على مستوى التحليل المعرفي والمنهجي للتحولات الدولية لهذه الفترة، التي شكلت متغيرا مستقلا يتحرك ضمن دائرة كبرى من المتغيرات التابعة، حيث أثرت هذه التحولات على مجموعة من المتغيرات، كالوحدات الأساسية في تحليل العلاقات الدولية، خاصة وأن فحص هذه الوحدات يمثل مدخلا منهجيا لاستقطاب وفهم حركية التحول في السياسة العالمية، ثم ميادين الدراسات في العلاقات الدولية كالسياسات الخارجية، النزاعات الدولية والدراسات الإستراتيجية، وأيضا أثرت هذه التحولات في مفاهيم ومتغيرات العلاقات الدولية كالقوة والسيادة والأمن، مما انعكس على المستويات البحثية لنظريات للعلاقات الدولية.مستوى التحليل الجيو– إستراتيجي.

لذلك جاء البحث ضمن هذا الفصل المتعلق بدراسة الأفكار والأطر المعرفية الابسيمولوجية ثم النظرية لمفهوم الأمن، للحديث عن التحولات القيمية والبنيوية لعالم ما بعد الحرب الباردة والذي فرض إعادة تعريف وتسمية لمصطلحات ومفاهيم تقليدية في تفسير الظاهرة الأمنية، للتجاوب والإحاطة بالتغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي والدولاتي والإقليمي، بالاعتماد على شرح يصف التطور التاريخي والنظري والابستيمولوجي للظاهرة الأمنية، في حوار متداخل ومتقاطع مع حوارات فترة مابعد الحداثة، من أجل فهم أكثر لمكتنفات المنظور العقلاني والتأملي، باعتماد طرح تناصي للمفاهيم والأفكار من جهة ومن أجل النظر في الشكل والمحتوى الذي يربط كل تحليل منهجي بالتحليلات الأخرى من جهة ثانية، لذلك كان النقاش متمايزا بين التفسيري المفاهيمي، والنقدي الاجتماعي.

لذلك، ومنه سيتم تناول مفهوم الأمن بالرجوع أولا إلى النظرة التقليدية الكلاسيكية، وقبلا إلى الأفكار الأولى حول الأمن وحول تطور الكلمة لتصبح ماهي عليه اليوم داخل الفكر الغربي والعالمي، ثم الحديث عن ماهية الأمن الموسع والمعمق، من أجل تفسير المعطيات النظرية للأمننة، الأمن الإنساني، ومن ثم الأمن البيئي، أو ما تطورت لتصبح عليه الظاهرة الأمنية في نقاشات اليوم.

المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم الأمن

يرى كريس براون "Chris Brown" أننا نقوم بالتنظير حين نفكر بعمق و بطريقة مجردة حول شيء ما لأننا قد نطرح بعض الأسئلة التي لا نجد لها إجابات من دون ذلك التفكير و قد تتركز تلك الأسئلة حول "لماذا تحدث الأشياء" أو حول "ما الذي وجب أن نفعله" بمعنى الأدوات التي توصلنا إلى نتيجة معينة أو العمل المقبول أخلاقيا.

فالنظرية العامة في العلاقات الدولية تعني وحدة من المعلومات الشاملة و الواضحة و المتماسكة و الذاتية التصحيح، تساعد على الفهم و التنبؤ و التقييم و مراقبة علاقات الدول و التعامل مع البيئة الدولية.

ومع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، طورت سلسلة من المقاربات الجديدة التي تشرح العلاقات الدولية والسياسات العالمية، ويعكس هذا التطور في جزء منه عالما آخذا في التغير حيث انخفضت مصداقية النظريات السائدة بشكل كبير في نهاية الحرب الباردة، ودخول العالم فترة جديدة من العلاقات بين الدول، اتسمت هذه الفترة بالبحث عن شرح عقلاني أكثر للعلاقات الدولية، و ما يحرك أو ما يميز هذه العلاقات، فمع بروز التغيرات القيمية والمعرفية ظهرت الحاجة إلى تطوير حقل النظرية في العلاقات الدولية.

إلى جانب التوسعات القيمية وتغير التهديدات التقليدية إلى تهديدات جديدة، تمتاز بصفة الاختراقية و النفوذ، ظهرت أعمال تنظيرية و تحليلية تأخذ من الأمن متغيرا مستقلا في التحليل، حيث أن مسألة الأمن تعتبر دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد و المجتمعات منذ وجود الإنسان على سطح الأرض، و صراعه من أجل البقاء وبتعقد الحياة الإنسانية وارتباط المجتمعات ببعضها البعض، أصبحت الحاجة ملحة لتحقيق الأمن، الذي تطورت ماهيته بتطور الظروف المحيطة.

وقد سيطر الفكر الواقعي و اللبرالي على تحليلات الأمن طوال فترة الحرب الباردة، كما جاءت فيما بعد تحليلات المنظور العقلاني ، من أصحاب المدرسة الواقعية البنيوية و اللبرالية المؤسساتية، لكن مع نهاية الحرب الباردة و زوال القطبية الثنائية برزت الحاجة إلى تفسيرات جديدة و هنا ظهرت مرحلة الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحداثة، و التي امتازت بصبغة تأملية، معيارية مفعمة بالقيم العالمية و بالنمطية المعيارية، ذات طابع فلسفي أكثر منه تفسيري للمنطق و للوضع المعاش، إذن

فبتغير الوحدات المرجعية في التحليل تغير مفهوم الأمن، من المفهوم الضيق المرتبط بدفاع الدولة، إلى المفهوم الموسع المتعلق بأمن الأفراد، أو الأمن الإنساني، و الأمن البيئي و غيرها من القطاعات.

ما سيتم تناوله في هذا المستوى المدخلي لمفهوم الأمن، هو التعاريف اللغوية و الاصطلاحية المعطاة له، إلى جانب التطورات التاريخية لمفهوم الأمن من القرون الأولى إلى القرن المعاصر، و أيضا التطورات النظرية للأمن من إسهامات النظرية المثالية لبداية القرن العشرين، إلى المقاربات البديلة أو التأملية حول الأمن، في فترة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن لغة واصطلاحا

1- 1/ تعريف الأمن لغة:

يعرف الأمن لغة على أنه "طمأنينة النفس وزوال الخوف" ، و يتعلق الأمن بالمستقبل، وقد جاءت كلمة الأمن من الفعل "أمِن"، يأمَن، و أمنًا و أمانًا، و تعرف ***المعاجم و القواميس العربية*** الأمن على انه التحرر من الخوف و القلق، بمعنى وثق به و لم يخف، فهو آمن.

ففي *لسان العرب*: أمن ، الأمان، والأمانة بمعنى، وقد أمنت فأنا آمن ، وآمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن : ضد الخوف، والأمانة: ضد الخيانة، والإيمان: ضد الكفر، والإيمان: بمعنى التصديق، ضده التكذيب، يقال : آمن به قوم وكذب به قوم ، فأما آمنته المتعدي فهو ضد أخفته[1].

أي الأمن نقيض الخوف ، أمن فلان يأمن أمْنا وأمَنا.

في *قاموس المعجم الوسيط، و قاموس اللغة العربية المعاصر*: الأمن ما يوفر الحماية والأمان؛ ومثال على ذلك الأمن الوطني الذي يتشكل من سياسات تضمن دفاعا وطنيا فاعلا ضد الأخطار الخارجية والداخلية .

يعرف أيضا على أنه "الاطمئنان من الخوف"، و هو في الأصل الاطمئنان الذي ينجر عنه راحة النفس، و قال عنه البعض أنه يتضمن "عدم توقع مكروه في الزمن الآتي، وأصله طمأنة النفس وزوال الخوف".

[1] - إبن منظور، **لسان العرب**. ج1، دار التراب العربي، 1999، ص 140-141.

و إذا عدنا إلى ***النص القرآني*** فإننا نجد كلمة "أمن" في صيغ شتّى، و بنسبة مرتفعة، ويرجع ذلك إلى أنها المادة التي اشتقت منها كلمة" الإيمان"، وباستثناء مفهومي الإيمان والأمانة فإن كلمة الأمن لوحدها وردت في النص القرآني خمس مرات بهذه الصيغة و سبع مرات بصيغة آمنين ومنها ثلاثة ذكر فيها الأمن في مقابل الخوف:

قال تعالى :﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ **وَأَمْنًا** وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾[1] ، وطبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدو الخارجي.

وأيضا قوله سبحانه و تعالى ﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَ**آمَنَهُم** مِّنْ خَوْفٍ ﴾[2]

وقوله أيضا :﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ **أَمْنًا** يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾[3]

وقوله عزوجل : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ **الْأَمْنِ** وَالخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[4]

أيضا، ورد لفظ: "الأمن" في موضعين متتاليين في القرآن ، فقال تعالى: ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ **بِالْأَمْنِ** إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ 81 الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ **الْأَمْنُ** وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[5].

وورد في القرآن لفظ: "أمنة" في موضعين:

قال تعالى: ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ **أَمَنَةً** مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ ﴾[1].

---

[1] – سورة البقرة، الآية 125.

[2] - سورة قريش، الآية 4.

[3] – سورة النور، الآية 55.

[4] – سورة النساء 83.

[5] – سورة الأنعام، الآية 81 و82.

و قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ **أَمَنَةً** نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً ﴾[2]

والفرق بين الأمن والأمننة –وإن كانا متقاربين– أن الأمننة تختص فيما إذا كان سبب الخوف حاضراً، (مثل حالة الحرب)، الأمن النفسي هنا يسمى "أمنة"، أما الأمن فهو شامل وأعم من ذلك.

1-2/ تعريف الأمن اصطلاحا:

> ""إن تحديد مفهوم للأمن يعد خطرا في حد ذاته، ليس لأن مصطلح الأمن يدخل ضمن كل مجالات الحياة الاجتماعية، ولكن لكونه عرضة للاستقطاب الإيديولوجي. هذه "النغمة الإيديولوجية" التي تمنع وجود إجماع حقيقي حول موضوع الأمن، ترفعه إلى مستوى " المفاهيم المتنازع عليها أساسا" "***غالي والتر***". [3]

في عملية البحث عن إيجاد تعريف اصطلاحي للأمن، من المرجح القول أن علماء الاجتماع و السياسة لم يتمكنوا من إدراج مفهوم واحد "متفق عليه" لمصطلح الأمن، و ذلك لما لهذا المصطلح من مستويات و مجالات متعددة، و لما تكتنفه الظاهرة السياسية من غموض و تعقيد، فهو أحد المفاهيم التي يتم تداولها بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية التي ظهرت في بداية فترة ما بعد الحداثة، في ظل التطورات الدولية المعاصرة، رغم أن مفهومه التقليدي يجد جذوره في فترات سابقة في العلاقات الدولية والقانون الدولي؛ فإذا كان استخدام كلمة الأمن عادة يتعلق بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، [وهذه المفردات ليست مترادفة لمصطلح واحد]، فإن لكل من مصطلح التحرر، الخطر، والخوف، انطولوجيا مرجعية تجعل من اقترانها بمصطلح الأمن ذو معنى فقط إذا تم تحقيقه أو الوصول إلى تجسيده، دون حرمان الآخرين منه.

والتمعن في مصطلح الأمن بفمهومه المعاصر، يستوجب الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الناشئة في العلاقات الدولية، التي غيرت كلا من ماهية النظام الدولي الذي انشئ سنة 1648 و ماهية الدولة. فبالنسبة إلى مجموعة من المحللين، العالم يمر حاليا بفترة من التداخل بين فترة النظام التقليدي الوستفالي وشكل عالمي جديد من أشكال تجسيد القوة، يعرف بالعولمة، التي حددت معالم جديدة

---

[1] – سورة الأنفال، الآية 11.

[2] – سورة آل عمران الآية 154.

[3] - GALLIE Walter B., «*Essentially Contested Concepts*», *Proceedings of the Aristotelian Society*, New Series, 56, 1956, p. 167-198. Dans BLACK Max, ***The Importance of Language.*** Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1962, p. 121-146.

"للسيادة"، استوجبت تغيرا في زوايا النظر و التفسير بسبب التغيرات القيمية و النوعية في ظواهر العلاقات الدولية، حيث تغير شكل الدولة، و تغيرت طريقة اختراقها ضمن عالم فوضوي معقد، كما تغيرت ظاهرة التهديد الكلاسيكية و نتج عن ذلك تغير في ميادين الأمن و الحرب و السلم.

فمفهوم "الأمن القومي"، الذي استخدم لفترة طويلة في مجال الدراسات الاستراتيجية، يعكس تقليدا طويلا في تفسير الدولة ككيان سيادي يحتكر العنف داخل حيزه الإقليمي، مع إمكانية توسيعه إلى الخارج، هذا المفهوم المنبثق من النظام الويستفالي، كان قائما حينما كانت الدولة الحديثة تمتلك القدرة على تصدير الحرب خارج حدودها، كما تمتلك القدرة على تقييد زمن هذه الحرب، حتى قيل حسب « Hardt et Negri » "هاردت ونيغري"، " لقد توصلنا على الأقل و لو لفترة من الوقت إلى وقف الحروب الأهلية"[1].

لكن ذلك لم يدم لفترة طويلة، فالنزاعات التي عرفت تزايدا خلال السنوات الخمسين الأخيرة من القرن العشرين كانت داخل الدول نفسها، بسبب عامل الدين، الهويات، الإيديولوجيات، و الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية المتردية، أين يبقى الفرد هو المستهدف و المتضرر الأكبر من وراء الحرب.

بعد ذلك، أصبحت صفة العولمة لصيقة بكم و نوع النزاعات و الحروب في العالم، أين لم تعد حالة الحرب تمثل الاستثناء بل القاعدة، و بالنسبة إلى "مايكل هاردت" و"أنطونيو نيغري" « Hardt et Negri » فإن الحرب قد أصبحت المبدأ الأساسي لتنظيم مجتمعاتنا، وما السياسات إلا واحدة من وسائلها أو مظاهرها، و أيضا، هذه الحرب قد تمتد إلى درجة أن تصبح علاقة اجتماعية دائمة؛ أو بعبارة أخرى، أصبحت الحرب المصفوفة العامة لجميع علاقات القوة و السيطرة، سواء كانت دموية أم لا. فالحرب أصبحت نظاما من نظم "القوة الحيوية" « Biopouvoir »، بمعنى أنها أصبحت تمثل شكلا من أشكال الحكم، لا يقتصر على فرضه على السكان فحسب، بل على إنتاج وإعادة إنتاج كل مظهر من مظاهر الحياة[2].

إذ توجد تصورات مفاهيمية متعددة للأمن البيئي والنزاعات البيئية، تتراوح بين تلك محافظة وراديكالية، إذ يؤكد المحافظون أن المشكلات البيئية هي مصدر جديد لانعدام الأمن والصراع بين الدول، ما

[1] - Michael Hardt et Antonio Negri, **Multitude; War and Democracy in the age of Empire**, New York, The Penguin Press, 2004. P6.
[2] - Ibid, p 12-13.

يتطلب تطوير استراتيجيات أمنية بيئية قومية، أما الراديكاليون فيسعون إلى توسيع النهج التقليدي المتمركز حول الدولة الذي يقارب المسائل الأمنية، حيث يناقشون بان المشكلات البيئية تتعارض مع فكرة الدفاع الإقليمي ذاتها، وتتطلب تعاونا بين الدول بشأن المشكلات البيئية المشتركة.

مع كل هذه التغيرات و التحولات في الهياكل و القيم و مفاهيم الظواهر و المصطلحات التقليدية، أصبح من الصعب بما كان تحديد معنى للأمن، لأن هذا المصطلح اندثر باندثار دور و شكل الدولة التقليدي، ضمن عالم معولم مخترق لحدودها وسياستها الداخلية و الخارجية.

المطلب الثاني: التصورات التقليدية القديمة حول مفهوم الأمن:

لقد مرت كلمة الأمن بتغييرات دلالية معنوية كثيرة منذ استعمالاتها الأولى، إذ أتت كلمة الأمن « Security » من *'Securitas'* ، اللاتينية، التي ترمز في الحضارة الرومانية، إلى الحالة الداخلية للأفراد و المتعلقة بحالة الروح أو النفس، التي تنتج نوعا من الهدوء و السكينة الداخلية و التحرر من الخوف، و هذا ما سماه "سيشرون" " موضوع الرغبة السامية" "Object of supreme desire" أو" غياب القلق الذي وفقه تكون الحياة سعيدة" « the absence of anxiety upon which the happy life depends»[1].

أما بالنسبة للإغريق، فكرة "الأمن" security، أو ασφαλεια /Asfaleia قد اكتسبت طابعا مجتمعيا أكثر منه فرديا، و يرى"أبيقور" بأن القوانين، على اختلاف الرجال العاديين، لم تصنع من أجل الإنسان الحكيم، لكن هذا الإنسان استوجبت مشاركته في القبول ب "العقد الاجتماعي" –لأنه يحتاج إلى مجموعة من القوانين تجعله آمنا من العدوان الظاهري أو الافتراضي– حتى يكون قادرا على التمتع بالأمن الجسدي والعقلي الأساسيين من أجل حياة هنيئة. [2]

[1] - Cicero « securitatem autem nunc appello vacuitatem aegritudinis, in qua vita beata posita est , *Tusculan Disputations »* in : Gerber and Greef, **Lexicon Taciteum.** vol 42, Leipzig ed, 1903. mentioned in : Emma Rothschild, «*What is Security* ?», Daedalus, vol 124, no 3, 1995, p 61.

[2] - Jacques Brunschwig, « Épicurisme », dans Philippe Raynaud et Stéphane Rials, **Dictionnaire de philosophie politique**, Presses Universitaires de France. 2003, p 236.

ما يلاحظ من خلال دراسة حالتي الأمن السابقتين، هو أمن الأفراد داخل سياق اجتماعي يتوفر على القوانين ورقابة الشرطة التي تضمن لسكان المدينة/ الدولة الحماية اللازمة، بذلك فلا توجد أية علاقة للأمن بالمفهوم التقليدي مع العلاقات الدولية.

ويوضح "فريدريك رامل" « Frédéric Ramel » أن "الفلاسفة القدماء بالكاد يتعاملون مع حالة الحرب أو حتى مع العلاقات بين المدن، فالسعي وراء حياة مثالية ذات اكتفاء ذاتي– بالحد من الاتصالات بين مواطني المدن المختلفة– أنشأ أفكارا متكررة ومتداولة حول ذلك، حتى في قلب مساهمات ذات أهمية تاريخية مثل أفكار ثيوسيديد "[1].

ولم يظهر الاهتمام بالعلاقات بين المدن، أو الدول إلا في نهاية العصر الوسيط، أين وجدت بعض النصوص و الكتابات التي تناولت بالبحث العلاقات بين المدن أو الإمبراطوريات، والتي تعتبر المحاولات الأولى من أجل إنشاء فلسفة العلاقات الدولية، بعد ذلك، ومع بروز بوادر عصر النهضة الأوروبية، ظهر العديد من المفكرين الذين اهتموا بشؤون الدول والعلاقات بينها، ومن أشهر الأعمال التي لازالت قائمة حتى الآن مساهمات وكتابات "ماكيافيلي" « Machiavelli » وتأثيرها على النهج الواقعي للعلاقات الدولية، وكما توجد اسهامات كتاب آخرين (قبل ماكيافيلي) مثل "دانتي" « Dante Alighieri » ، "مارسيل دو بادو" [3]« Marsilio da Padova » و "إيراسموس" « Erasmus »[4] الذين أسسوا، من وراء كتاباتهم وأفكارهم، تيارا فكريا أعطى، فيما بعد، الركائز الأولى للدولة الحديثة، و التي بدورها عمدت إلى تحديد المعالم النظرية والتطبيقية للأمن.

---

[1]- Frédéric Ramel (dir.), **Philosophie des Relations Internationales**. Presses de Sciences Po, Paris, 2002, p, 10.

[2] - Dante Alighieri هو شاعر و كاتب و رجل سياسية ايطالي من مدينة "فلورنسيا) ولد عام 1265، و يسمى ب"أب اللغة الايطالية"، شارك في الصراع السياسي من اجل الوحدة الامبراطورية الايطالية المقدسة، من اهم افكاره الفصل بين الكنيسة والدولة

[3] - Marsilio da Padova هو طبيب وفيلسوف و منظر سياسي ايطالي، ولد عام1275، من اكبر معارضي السلطة البابوية، دافع بشدة عن شكل الحكم الثيوقراطي. من معارضي فكر القديس اوغسطين. ومن اهم اطروحاته السياسية: "حامي السلام".

[4] - Erasmus: هو فيلسوف وكاتب وعالم دين هولندي، من رواد الحركة الانسانية في اوروبا، ولد عام 1467، مؤلفاته كانت من اجل التعليم والتربية في اوروبا.

المطلب الثالث: التصورات الفكرية حول مفهوم الأمن في العصر الوسيط:

شهدت فترة "دانتي" و"مارسيلوس دي بادوا" (القرن 13 و 14) مجموعة انقسامات بين نظام الملكية (المونواركية) الأوروبية والسلطة البابوية ، و يرى هذين المؤلفين الايطاليين أن تدخل البابا في شؤون الدولة أدى إلى انشغال السلطة الزمنية عن الحرب و العنف القائمين ، لذلك أتت أعمال كليهما من أجل شرح الأوضاع في ايطاليا القديمة، المنقسمة بين سلطة البابا و سلطة الدولة، و كيف أن تكوين إمبراطورية مؤسسة على نظام ملكي شامل، هو ما يعطينا جماعة سياسية مثالية، تدافع عن الإمبراطورية وفقا لمنهج سياسي و لاهوتي في نفس الوقت.

بالنسبة لفكر "دانتي" ذو الطابع اللاهوتي المسيحي ، فشخص الحاكم يتلقى سلطته مباشرة من الله دون الحاجة إلى إي وسيط بينهما: " إن الإنسان يكون في حالة السعادة الكبرى حينما يكون محكوما من طرف شخص واحد؛ وبالتالي فإن وجود النظام الملكي ضروري لرفاهية العالم [...] ولذلك تنحدر السلطة الزمنية فيه من مصدر السلطة الإلهية نفسها، دون أي وسيط".[1]

ما يمكن قوله هو أن الحجج السياسية المقدمة من طرف "دانتي" هي حجج لاهوتية في مجملها، تبين موقفه من النزاع القائم بين جماعة "الغيبلين"« *Gibelins* » المدافعة عن الأولوية السياسية للأباطرة، في مواجهة "الغالفيس" « *Guelfes* » ، الجماعة المؤيدة للسلطة البابوية، من جهة أخرى نجد أن الإسهامات الفكرية لـ "دانتي" جاءت للدفاع عن السلم، الذي تجسده و تضمنه الإمبراطورية، فحسبه، مهمة الأمير تقتضي المضي بالإنسان نحو السلم و الحرية ، بإتباع تعاليم الفلسفة، و هذا ما أعتبر امتدادا دوليا (أوروبيا) للمثالية الأفلاطونية حول الدولة المدينة.

بالنسبة لـ "مارسيل دو بادو" في مؤلفه " المدافع عن السلام" /*Le défenseur de paix* » « *Defonsor pacis* ، الذي تأثر بكتابات أرسطو في أسس المجتمع السياسي وهياكله والسلطة التي تحكمه، وبالفكر المسيحي، رأى في أن مبادرة إرساء السلام تكون من طرف الإمبراطورية، أين يكون هناك حاكم واحد للبشرية، يستمد قوته من الإرادة الإلهية [2]، يهدف إلى إرساء الطمأنينة أوساط

[1] -Dante**, La Monarchie**, Livre [et III, dans Frédéric Ramel et David Cumin, op cit, p. 41-46

[2] -Jeannine Quillet, « Marsile de Padoue », dans Philippe Raynaud et Stéphane Rials, op cit., p-p (439-442).

الشعب: " إن المملكة يجب أن تتوفر على الطمأنينة التي تسمح بتقدم الشعوب، والحفاظ على مصلحة الأمم"[1].

صنف الفكر السياسي ل "دوبادو" على انه فكر طليعي استباقي، ينظر إلى مستقبل ايطاليا، رغم أن هدفه الآني في تلك المرحلة التاريخية كان محاولة الرجوع بايطاليا إلى العهد الروماني أو *أيام المجد القديم للإمبراطورية الرومانية*، في فترة كانت فيها أوروبا تعيش فترة انغلاق سياسي، صعود للدولة القومية (الوطنية) و تفكك للجمهورية المسيحية.

عرفت فترة ما بعد "دانتي" و "دو بادو" نوعا من الركود المفاهيمي، فمع مرور الوقت أصبحت الفلسفة القائمة حول الدولة و السلم مجرد أفكار دون قيم أساسية تعطي جوهرا للفكر الفلسفي السياسي، و بعد حوالي قرنين من إسهاماتها الفلسفية حول السلم و بناء الدولة، جاءت أفكار " ايراسموس" « Erasmus » التي شكلت هي الأخرى محاولة لإحلال السلم بالرجوع إلى أسباب الحرب (مثل الغضب، الطموح الزائد، الجنون و البحث عن المجد) و انتقاد الحرب كنقيض للرسالة المسيحية المؤسسة على الوفاق، الحب و الوحدة،[2] بذلك كان "ايراسموس" آخر من رجع في دراسة الحرب و السلم إلى الأخلاق المسيحية.

يمكن القول أن كتاب القرون الوسطى، حتى و إن لم يحللوا أو يأخذوا الأمن بالمعنى الدقيق للكلمة، إلا أنهم قاموا بتقديم مؤشرات و مفاتيح مفاهيمية، أطرت ومهدت لظهور فكر أو تيار فكري سياسي في العصور التي تلته، وهو نفسه الفكر الذي أسس للثورة من أجل فصل شؤون الدولة عن الكنيسة.

[1] -Marsile de Padoue, **Le Défenseur de la paix**. dans Frédéric Ramel et David Cumin, op cit, p 49.
[2] Frédéric Ramel el al, op cit, pp (54-61).

المطلب الرابع: التصورات الأمنية في فترة النهضة الأوروبية:

لقد عرفت الفترة التي تلت هذه المرحلة، أو فترة **النهضة الأوروبية،** انفتاحا على الدراسات السياسية ذات الصبغة العقلانية بعيدا عن الميتافيزيقيا التقليدية، كما عرفت أيضا امتدادا "علمانيا" جديدا للفكر الشامل أو الكلي « *Universalism* » (بمفهوم الفكر الاجتماعي المناهض للفكر الفرداني) الذي اكتسح التحليلات الفلسفية للقرنين 13 و14، مع كل من "جون لوك" « John Locke » و "كانط" « Kant » و فتحت المجال لنقاش جديد رجع في تفسيره لمفهوم السلم إلى الطبيعة "الشريرة" للإنسان، و هذا ما أعطى دراسات السلم صبغة سلبية لقرون قادمة و تجسد هذا التصور في أفكار "ماكيافيلي"، التي تعتبر إلى اليوم اللبنة الأولى للنقاش الواقعي في العلاقات الدولية.

وخلافا للفلاسفة الاجتماعيين، امتازت تحليلات "ماكيافلي" للعلاقات الدولية بنوع من "اللاأخلاقية" والنظرة "النفعية" للأمور، إذ يرى ألا مجال للأخلاق في عالم السياسة (لأنها مجرد خدعة) و أن القوة هي المحدد الكلي لنوع العلاقات بين الدول كما أن الهدف الرئيسي و الوحيد هو الدولة القومية التي هي فوق كل من الخير والشر[1].

جاءت الواقعية السياسية لـ"ماكيافيلي" للدفاع عن الدولة ضد التبعية للكنيسة، بذلك جسدت مبادئه السياسية فكرة الوسائلية في العلاقات الدولية، من أجل الحفاظ على استقلالية الدولة أو استعادتها بأي ثمن في حالة الضياع، فمن أجل الحفاظ على المصلحة الوطنية و الأمن يمكن للحاكم عدم التقيد بالقانون أو الأخلاق المشتركة، ومن جهة أخرى، يمكنه أن يظهر بمظهر المتدين الفضيل – حتى وإن كان عكس ذلك –لأن الناس بنظر "ميكافيلي" يحكمون بعيونهم، فالكل يرى لكن ليس الكل يشعرون.

يمكن القول أنه ابتداء من "ماكيافيلي" بدأ الحديث عن الأمن، إذ نجد بعض التفسيرات له بالرجوع إلى أفكاره السياسية حول الدفاع عن الإقليم ضد الدول الخارجية التي قد تهدد استقلالية الدولة، وهذا ما فسره "جون بارنيت" في نهاية تسعينيات القرن الماضي بقوله أنه "وراء العقلانية الجيوسياسية

[1] -Jean-Marc Piotte, **Les grands penseurs du monde occidental; L'éthique et la politique de Platon à nos jours,** Montréal: Éditions Fides, 1997, p 123.

[الماكيافلية] يختفي المرجع الحقيقي للأمن، والذي لا يمثل فقط مجرد مساحة إقليمية، بل مجموعة من المسيرين يعملون على صناعة الأمن ويستمدون قوتهم منه."[1] لكن و مع ذلك لا يفي هذا التفسير لشرح منظور "ماكيافيلي" للأمن.

ويقول "أندرو لينكلاتر" « Anderew Linklater » "إن الحاجة إلى النظر في الأمن والمجتمع معا هي موضوع رئيسي في كتابات "ماكيافيلي"، فالشعور بالأمن يكون عندما يمكن لرجل ما أن ينظر إلى ممتلكاته بدون قلق، أن يعيش بدون خوف من أجل شرف زوجته وأطفاله وأن يرجع إلى أشغاله اليومية دون الحاجة إلى التوتر"[2]، و بالرجوع إلى كيفية تحقيق الأمن، يعتقد ماكيافيلي أن الناس يمكنهم العيش بأمان في ظل الأنظمة الملكية، ولكنهم سيكونون أكثر أمانا في ظل حكومة جمهورية أين يمكن أن يشاركوا في صنع القرارات المتعلقة بالحياة المجتمعية.

نجد نفس النظرة السلبية و المتشائمة في كتابات "توماس هوبز" « Thomas Hobbes »، و التي استمد منها مفهوم "النظام الفوضوي"، الذي يميز النظريات الواقعية في العصر الحالي، فحسب "هوبز"[3]:

> "أن كل إنسان، في الحالة الطبيعية، تلك الحالة السابقة على تكوين الدولة السياسية، كان يبحث عن البقاء، وإشباع رغباته الخاصة بلذات أنانية، ولا وجود للأخلاق كما نعرفها. ولكل واحد الحق الكامل فيما يستطيع الحصول عليه والمحافظة عليه، لا وجود لشيء مثل القانون أو الظلم، والنتيجة الحتمية لذلك هي" حرب الكل ضد الكل "؛ لأن الناس إما أن يكونوا في حالة حرب فعلية بصورة مستمرة، أو يكونوا في خوف دائم من أن يهاجم بعضهم بعضًا، لأن الحرب لا تكمن فقط في القتال، بل تكمن أيضًا في الخوف الدائم والاستعداد للصراع".

---

[1] - Jon Barnett, **The Meaning of Environmenlal Security**, Zed Books, London and New York, 2001,p 25.

[2] - Andrew Linklater, « Political Community and Human Security » in: Ken Booth (dir.), **Critical Security Studies and World Politics**. Lynne Rienner Publishers, Boulder and London, 2005, p. 115.

[3] Frédéric Ramel, op cit, p 118.

من أفكار "هوبز" المتعلقة بالأمن أو الأمان، ضرورة وجود سلطة عليا، أو كيان عال (ويقصد بذلك وجود دولة) يقيد الإنسان(الأناني بطبعه) من الحصول على كل رغباته، و يحد من طموحاته المتراكمة في الحصول على السلطة لأن الإنسانية مفعمة برغبة في التملك مع الوصول إلى السلطة، من جهة أخرى، يرى المفكر الانجليزي أن الخوف من الموت يؤدي بالناس إلى وضع عقد اجتماعي بينهم، يسمح لهم بالانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع السياسي، فعندما يجسد هذا العقد، تُخلق وحدة سياسية أو ما سماه "هوبز" بالليفياثان أو التنين الدولة [1]« The Leviathan » ، و التي تؤدي حسب الواقعيين و الواقعيين الجدد إلى الانتقال بحالة الطبيعية إلى مستوى عالمي[2]، أين تكون فكرة الفوضى مجسدة بسبب غياب سلطة مركزية عليا تحكم الدول، معنى ذلك إسقاط فكرة حالة الطبيعة على المستوى الدولي.

ما يعاب على هذه الفكرة، حسب "ويليامز مايكل"، هو مبدأ اتخاذ الفكر الفلسفي (لهوبز) كمعطى امبريقي تجريبي[3]، وهذا ما أعطى بدوره مشكلة في تفسير الأفكار و المعاني، فالواقعيون قاموا ببناء نظريتهم وفقا لما كانوا يريدون حدوثه، وهو دفع الفكر الفلسفي إلى خلق تفسير جديد للسياسة، مع إمكانية خلق ممارسات سياسية جديدة. وهذا ما نلاحظه اليوم.

وفي تفسير آخر لـ" جيمس ديردينيان" « James Der Derian »، فيرى بأن النقاش الواقعي الذي اتخذ الفكر الهوبزي كمرجعية فكرية له، يرتكز على تصور أن الدولة ذات السيادة و الأقاليم هي رد واضح

---

[1] – يرمز "الليفياثان" « The Leviathan » الى الدولة التي تملك السيادة المطلقة– كنظير لسلطة الاله و الحق الالهي– كما تملك الحق المطلق للحياة والموت على جميع المخلوقات الخاضعة لها، "الليفياثان" هو وحش لا يملك رحمة ولا تراجع، ذو طغيان تعسفي، قاس، شمولي، يبحث عن السيطرة على النفوس والضمائر. إن هذا المفهوم المطلق للدولة حسب "هوبز" هو نتيجة منطقية لفلسفة مادية تدعي حماية الأفراد والمجتمعات، ولكن على حساب الحرية مع الخضوع السلبي للسلطة [اقتباس من" الليفياثان "]، من كتاب "قاموس المعاني" لـ:

Jean Chevalier et Alain Gheerbrant, **Dictionnaire des symboles**. Éditions Robert Laffont et Éditions Jupiter, Paris, 1982, p 567.

[2] - Dario Battistella, **Théories des Relations internationales**, Presses de sciences Po, Paris,2003, p 55.

[3]- Michael C. Williams, « *Hobbes and international relations: a reconsideration* », International Organization, vol 50, no 2, printemps, 1996, p 230.

لحالة الطبيعة و الفوضى[1]، و نفس الشيء بالنسبة للدراسات حول الأمن، النظري قبل التطبيقي، و التي أسس لها وفقا للتفسير الواقعي للفكر الهوبزي.

ما يمكن قوله هو انه منذ نهاية القرن السابع عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر، حافظ الأمن على معنى أكثر تساهلا وتعددية، يتناول المسائل التي تهم الدول أكثر من مسائل الأفراد أو المجموعات، على غرار بعض المؤلفين اللبراليين من أمثال "مونتيسكيو" « Montesquieu » "آدم سميث"Adam » « Smith و "كوندورسيه" « Condorcet » الذين اعتبروا أن مسالة الأمن فردية، أو تخص الفرد قبل كل شيء، حيث أنه شرط يجب توفيره، و هدف يجب الوصول إليه في نفس الوقت. في هذه الفترة الزمنية ظهر اثر سلبي لفكرة الأمن، حيث أن الحصول على أمن يتطلب منا الرجوع إلى كيفية إرساءه، ومن يقوم بذلك، فالدولة بهيئاتها و مؤسساتها قد تصبح مصدرا للأمن و الأمن في نفس الوقت، لذلك من الأفضل حسب هذا الفكر، اللجوء إلى ضمان العدالة للأفراد، أو كما قال "كوندورسيه" قبل الثورة الفرنسية: " "العدالة هي الشيء الوحيد الذي لا يجرؤ الظالم على نطقه، في حين أن الإنسانية على شفاه جميع الطغاة".[2]

وكما تفسر إيما روتشيلد، فإن معنى الأمن قد اختلف وتحول على مر قرون مضت، من أمن ذو تفسير باطني تأملي (بمعنى إحساس داخلي للإنسان بوجود الأمن) في الفكر السياسي الروماني إلى أمن الأفراد الذي تضمن وجوده سلطة إنسانية خيرية (فكرة الأمن الممنوح طوعا) ، إلى فكرة أن الأمن هو شيء يتحصل عليه الأفراد ليصبح ملكهم ، ضمن عقد مشروع جماعي، يراجع محتواه كل مرة.[3]

ظهر تفسير آخر لفكرة الأمن في هذه الفترة أيضا، و هو الأمن بمعنى *"الشعور بالاكتفاء و الضمان"*، في حين يكمن التهديد في الثقة المفرطة بالشعور بالأمن، ونجد هذا النوع من الفكر السلبي حول الأمن في الأدب الأنجلوسكسوني، وخاصة عند بعض المؤلفين مثل "شكسبير" « Shakespeare » و"إدموند بورك" « Edmund Burk » [4].

---

[1] - James Der Derian, « *The Value of Security: Hobbes, Marx, Nietzsche, and Braudillard* », dans Ronnie D. Lipschutz (dir), **On Securit.** Columbia University Press, New York 1995, p30.

[2] Nicolas de Condorcet, **Réflexions sur le commerce des blés**. vol. XI, 1776, p 167, in Emma Rothschild, op cit, p 63.

[3] -Emma Rothschild, op cit, p 63.

[4] - Idem.

من هنا نرى أن مفهوم الأمن لم يأخذ معناه القومي إلا مع بداية الثورة الفرنسية، حيث أصبح الأمن هدفا تسعى الدول الوصول إليه، بإتباع وسائل ديبلوماسية وعسكرية مدفوعة بمصلحة قومية، أو ما اصطلح على تسميته آنذاك ب « *Realpolitik* » [1] ، أو السياسة الواقعية، و هو التفسير الذي هيمن بعد هذه الحقبة الزمنية على مفهوم الأمن طوال فترة القرن العشرين، رغم محاولات البحث عن إرساء فكرة الأمن المشترك (من خلال عصبة الأمم أولا ثم منظمة الأمم المتحدة بعد ذلك).

ما يمكن قوله هو أن مفهوم، فكرة، أو مصطلح الأمن، الذي كان دوما لصيقا بمصطلح السيادة، انطوى على معان متعددة، مختلفة، ومتناقضة في بعض الأحيان طوال قرون مضت، مر بها الفكر السياسي بظروف و أحداث، أثرت في محتواه، و اتجاهاته الفلسفية، فمن حالة الشعور أو الإحساس بالأمن، إلى فكرة الدولة كضامن للأمن، إلى فكرة الأمن بعقد اجتماعي ثم فكرة فردانية الوصول إلى الأمن، وأخيرا الأمن المشترك، أو الأمن الجماعي في بداية القرن العشرين، أين تم انتقل المجال الفكري للأمن، نحو خلق ظاهرة "الأمن"، وتحليله تحليلا نظريا وفقا لمنظورات السياسة العالمية و العلاقات الدولية.

[1] - Realpolitik : من الالمانية "السياسة الواقعية"، استعمل المصطلح لأول مرة من طرف "بيسمارك" الذي اتبع مسار "ميترنيخ" في البحث عن ديبلوماسية من خلال التوازن السلمي بين الامبراطوريات الاوروبية يقصد بها السياسة التي تستند أساسا على السلطة مع مجموعة الاعتبارات المادية، كما يقصد بها أيضا السياسة الخارجية المؤسسة على حساب القوة و المصلحة القومية، أو السياسة البراغماتية اللاأخلاقية تباعا لـ"ماكيافيلي."

المبحث الثاني: التطور النظري لمفهوم الأمن:

أبرزت نقاشات العلاقات الدولية لفترة ما بعد التسعينيات، بروز تقسيم جديد للنظريات المفسرة والمكونة للعلاقات الدولية، فمن إطار"النظريات التفسيرية"–التي تنظر إلى العالم بوصفه شيئا يقع خارج نظرياتنا عنه – في مواجهة "النظريات التكوينية"–التي تعتبر أن نظرياتنا تساعد فعلا على بناء العالم – و"النظريات التأسيسية" في مواجهة النظريات المناهضة للتأسيسية–التي تبحث إن كان باستطاعتنا اختبار آرائنا في العالم وتقييمها قياسا على أي عمليات حيادية أو موضوعية (التأسيسية ترى بان كل الادعاءات بالحقيقة يمكن الحكم عليها بأنها صحيحة أو خاطئة أما المناهضة للتأسيسية فتؤمن بأن الادعاءات بالحقيقة لا يمكن الحكم عليها على هذا النحو، حيث يتعذر وجود أرضية حيادية للقيام بذلك)، إلى النموذج الثلاثي الذي شكل النظرية الدولية في أواخر التسعينيات والمتمثل أساسا في النظريات العقلانية، التأملية والنظريات البنائية الاجتماعية، انتقالا إلى منظورات ما بعد العقلانية وما بعد التأملية meta-paradigm rational and meta-paradigm reflexive، الذين وضحا تطور النموذج الأول في فترة ما بعد الحداثة [1].

ومع ذلك، ظهرت العديد من الاختلافات و على مستويات عدة حول إرساء مفهوم واضح أو معنى جلي للأمن، و باختلاف مدارس الفكر و ميولات المفكرين، اختلف التوجه الأمني و مقتضياته ووجهات النظر إليه، حيث استوعب مصطلح الأمن مستويات عدة، وتفاسير مختلفة، متضاربة فيما بينها، ضمن مجموعة من النظريات المختلفة في حد ذاتها بين البنية و النهج و المصطلحات التفسيرية الأساسية في التحليل، إذ تجب العودة إلى النظرية من أجل فهم فكرة الأمن التي تعدت كونها مجرد اصطلاح أو فكرة إلى مفهوم جديد استوجب منا وضعه ضمن قالب تنظيري، من أجل الفهم الجيد لهذه الظاهرة السياسية، و لكون عملية التنظير عماد العلم الحديث والوحدة الأساسية في نسق التفكير العلمي، فلا يوجد علم دون نظريات علمية، فالمعرفة التجريبية أو الميدانية تستلهم النظريات العلمية، كما أن نتائجها قابلة للتحول بدورها إلى نظريات علمية.

و يمكن تحديد ثلاث نقط لتوجهات مختلفة حاولت وضع تفسير للأمن، على مر القرن العشرين؛ ضمن نظريات العلاقات الدولية: *أولا* التعارض الفكري بين الاقترابات التقليدية و الاقترابات التأملية

[1]– جون بيليس، ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية**. ط 1 تر :مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات العربية المتحدة ، 2004 ،ص411.

البديلة، فالاقترابات التقليدية التي تكتنف النظرية الواقعية و الواقعية الجديدة، النظرية اللبرالية و اللبرالية الجديدة، التي تناقش فكرة الأمن و مجالاته المختلفة، مع الاحتفاظ ب عنصر "الدولة" موحدة مرجعية رئيسية في التحليل، أما النظريات التأملية البديلة، فتكتنف اسهامات مدرسة "كوبنهاغن"، النظرية البنائية، و الدراسات النقدية و النسوية حول الأمن، نظرية ما بعد الحداثة و الأمن الإنساني، مع الاعتماد على عنصر "الدولة" كموضوع للأمن.

النقطة *الثانية* تركز على الجدل القائم حول توسيع و تعميق مفهوم الأمن، أين تقترح فكرة التوسيع، خلق مجالات جديدة للأمن، على غرار المجال العسكري، ليشمل المجال الاقتصادي، السياسي، البيئي، و الاجتماعي، مع الرجوع دوما إلى اتخاذ الدولة وحدة مرجعية رئيسية في التحليل، و هذا ما يعطي تقاطعا أو امتدادا للنقطة الأولى حول النقاشات التقليدية. أما مسألة تعميق مصطلح الأمن فتدور حول إعادة تصور مفهوم الأمن ليمتد إلى المجالات أو الميادين التي يتوسعها، و المقصود بذلك أعادة "أفهمة" الأمن لأجل تطبيقه على المستويات و المجالات التي توسع إليها.

أما النقطة *الأخيرة*، فتدور حول التضارب القائم بين مفهومي "الأمننة" و "عدم الأمننة"، وهذا النقاش يعتبر النقاش الأكثر حداثة فيما يخص المسائل الأمنية، من اتباعه "أول ويفر" و "مدرسة كوبنهاغن"، والتي تنطلق من فكرة أن الأمن ليست شرطا موضوعيا بل هو نتيجة لبناء اجتماعي، بطرح التساؤل: كيف يمكن لمشكلة سياسية في الأساس أن تصبح موضوعا أمنيا؟ ويتوسع هذا التساؤل ليضم أسئلة أخرى حول: من يمكنه أن يعرف من و ماذا يجب تأمينه، و مما يجب تأمينه أصلا؟ و من جهة أخرى، كيف يمكننا معرفة التهديدات و من يعرفها؟

إن مصطلح "نزع الأمننة" يتناول فكرة إخراج أو الابتعاد بالأمن من الحالة الاستعجالية، التي تخلق تهديدا كامنا، بهدف الرجوع بفكرة الأمن إلى مستواها السياسي، بذلك فهذا الاقتراب يعمد إلى إعادة توجيه موضوع الأمن و الفعل الأمني.

المطلب الأول: الأمن حسب النظريات المهيمنة:

يقول "ستيف سميث" انه هناك "اسطورتين" أساسيتين، تحدثنا عن كيفية تطور حقل العلاقات الدولية: الأولى، مستمدة من كرونولوجية تاريخ هذا الحقل المعرفي، حيث هيمنت المثالية أولا في فترة مابين الحربين، ثم النظرية الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم سادت فترة من الصراع بين الاقترابات الثلاثة، الواقعية، اللبرالية، الماركسية – كما هو موضح في الجدول(01) لـ"أول ويفر" حول تضارب النقاش بين المنظورات– انتهت بانصهار الماركسية داخل مدرسة التبعية، وبروز التيار النيو–واقعي والنيو–ليبرالي، ثم النيو–ليبرالي الجديد، والنيو–واقعي الجديد، الذي سيطر في بداية التسعينيات، ورغم صعوبة تحديد زمن ظهور وتطور بعض النظريات كالنقدية، والبنائية، إلا انه تم تصنيف النظريات كرونولوجيا كالتالي: المثالية، الواقعية، السلوكية، الماركسية، التعددية، الواقعية الجديدة، اللبرالية الجديدة، ثم النظريات البديلة –الجديدة، وهي النظرية النقدية، البنائية، النسوية، ثم ما بعد الحداثة.

جدول رقم (01): تضارب النقاش بين المنظورات

	الواقعية	**التعددية/ الاعتماد المتبادل**	**الماركسية/الراديكالية**
المستوى حسب جايمس روزناو	مركزية الدولة	مركزية متعددة	مركزية عالمية
الفواعل الرئيسية	الدول	عدد من الفواعل دون الدول، العابرة للدول، وفواعل غير دولاتية	الاقتصاد الرأسمالي العالمي (أو قوى وعلاقات الانتاج) والطبقات
الصورة (وفقا لـ"بانكس")	نموذج كرة البيليارد	نموذج شبكة العنكبوت	نموذج الاخطبوط
النظرة إلى **الدولة**	فاعل موحد	مجزأة الى مجموعة مكونات	تمثل مصالح الطبقة (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة)
الديناميكية السلوكية (وفقا لـ فيوتي"و"كوبي")	الدولة فاعل عقلاني، تسعى الى زيادة وتعظيم	صنع السياسة الخارجية والنشاطات العابرة	التركيز يكون على أنماط الهيمنة داخل وبين

	مصالحها أو أهدافها القومية في السياسة الخارجية	للقومية، التي تتضمن النزاع، المساومة، التحالف، والتسوية– ليس بالضرورة أن تؤدي الى مخرجات مثالية	المجتمعات
القضايا	الأمن الوطني في المركز الأول	متعددة، وليست الرفاهية فقط	العوامل الاقتصادية
صلابة الواقع (موضوعي/ ذاتي)	المصالح القومية تتواجد بموضوعية، وعلى رجال الدولة اثبات ذلك، والتصرف وفقا لذلك. وفي بعض الصيغ، إن عالم التلاعب والبديهة يحصل على حياة مستقلة	الادراكات و الادوار غالبا ما تختلف عن الواقع، والتحليلات الأكاديمية يمكن أن تساعد في إيجاد سياسة عقلانية و مثالية.	البنى العميقة في الاقتصاد ثابتة ومتماسكة جدا، والفاعلون السياسيون مضللون في مدركاتهم (أو إيديولوجياتهم) بشكل منظم
التكرار/التغير	قوانين أبدية، علاقات دولية في عالم من التكرار	التغير مع إمكانية التقدم	نمط مستقر وثابت– حتى الانهيار
النزاع/ التعاون	العلاقات بين الدول تنازعية/ تنافسية في الأساس،	العلاقات بين الدول يمكن أن تكون تعاونية، فغالبا مل تخفف الجهات الفاعلة من غير الدول من حدة النزاع، لكنها قد تجعل الوضع مربكا	العلاقات بين وداخل الدول تنازعية، لأن صراع الطبقات هو النموذج المهيمن
الوقت	ثابت	تطوري	ثوري

Source : Ole Waever, " *Rise and fall of the inter-paradigm debate"* , in : Steve Smith, Ken Booth, Marysia Zalewski (Eds**), International Theory: positivism and Beyond**. Cambridge University Press, UK, 1996, p 153.

ويسطر "سميث" **خمسة** نقاشات كبرى في نظرية العلاقات الدولية: الواقعية ضد المثالية، السلوكية ضد التقليدية، العابرة للقومية ضد مركزية الدولة، نقاش بين المنظورات (الواقعية، اللبرالية، الماركسية)، وأخيرا التأملية ضد العقلانية.

وترجع تسمية النظريات العقلانية، كعكس للنظريات التأملية أو ما سماها "سميث" و "باتريسيا اوينز" بالمقاربات البديلة[1]، حيث أن الأولى تفسر الواقع كما هو موجود، أما الثانية فستفسره كما يجب أن يكون، وهذا هو النقاش الذي سيتم الاعتماد عليه في الفصل الثاني، من أجل دراسة المقاربات النظرية للأمن البيئي، كونه الدراسة النظرية لهذه الظاهرة بدأت كرونولوجيا مع نهاية الثمانينيات و بداية تسعينيات القرن العشرين، أما في هذا المستوى، فستكون الدراسة النظرية للأمن بالاعتماد على النظريات المهيمنة، النقاش العقلاني (الواقعية الجديدة/ اللليبرالية الجديدة) ثم النقاش التأملي للأمن.

ويقصد بالنظريات المهيمنة أو السائدة، النظريات التي هيمنت في تحليل العلاقات الدولية طوال فترة القرن العشرين، وهي النظرية المثالية، النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية، فرغم أن طرح المثاليين كان فلسفي في معظم الأحيان إلا أن تحليلات هذه النظرية سادت في فترة بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية.

1-1/ التصور المثالي للأمن:

بداية بالتصورات المثالية، و التي تشكل امتدادا للفكر الفلسفي المثالي، الذي يرى بضرورة الأخلاق في بناء الحياة السياسية و الدولية من خلال العودة إلى الفكر في تفسير كل ظواهر الوجود، وهذا ما يجعل من الفكر منطلقا لمعرفة الوجود أو الحقيقة، و يمكن تصنيف مجموعة أشكال من المثالية مثل: *المثالية الواقعية* أو الانثروبولوجية، و رائدها أفلاطون، وهي تؤكد على وجود عالم بذاته من المثل يقع خارج فكر البشر والأشياء، *المثالية اللامادية* لـ"بوركلي" « Berkely » و هي لا تعترف بوجود الحقيقة الخارجية وتعتبر أن الموجودات المادية لا وجود لها في الواقع بل في تمثلاتنا الذهنية عنها وهذه الأخيرة نتلقاها من الفكر الإلهي مباشرة عبر الأشياء (فكرة أن الوجود هو الوجود المدرك)، *المثالية النسبية* لـ" كانط" « Kant » وترى أن كل ما نعرفه عن العالم، من مفاهيم وحدس، هو إنتاج محض للفكر، ويقول "كانط": "إن ما أسميه مثالية متعالية للظواهر هو مذهب يعتبر أن هذه الظواهر هي تمثلات ذهنية وليست أشياء بذاتها لأن معرفة الأشياء بذاتها أمر غير ممكن[2]"، أما *المثالية الذاتية*

[1] - John Baylis,Steve Smith, Patricia Owens, **Globalisation of World Politics**.4th edition, Oxford University press, New York, 2008, p177.

[2] - Emmanuel Kant, **Critique de la raison pure.** Tome 1, traduit par : Jules Barni, Germer-Baillière ed, paris, 1869. P 56, dans : Roger Verneaux, « *La notion kantienne d'analyse transcendantal* », Revue Philosophique de Louvain, vol 50, N 27, 1952, p 396, de site internet consulté le 24/11/2016 :

لـ" فيتشه" « Johann Gottlieb Fichte»، فترى في ذاتية الأخلاق والمثل، كما ترد حقيقة العالم الخارجي إلى التمثلات الفردية، و *المثالية الموضوعية* لـ"شيلينغ" « Schelling » ، والتي ترد كل الظواهر المتعلقة بالوعي إلى نظام مطلق سابق على وجود الإنسان، *المثالية المطلقة* لـ" هيجل" « Hegel » وهي مثالية تماثل بين الفكر والواقع، إذ يرى "هيجل" أن كل ما هو عقلي واقعي وكل ما هو واقعي عقلي " ويرى أنه بتطور العقل يتطور الواقع، أما *المثالية المتعالية أو الظواهرية* لـ"هوسرل" « Edmund Husserl » فترى بأن معرفة واكتشاف جواهر الأشياء والمفاهيم تعود إلى الحدس، بحيث أن التجربة لا تصلح إلا لإيضاح طبيعة هذه الجواهر.

ساهمت كل هذه الأفكار المثالية حول الأخلاق و العقل و مكانة الإنسان أو الفرد في تطوير النظرة المثالية لسياسة الدولة في بداية القرن العشرين، حيث أن الفكر المثالي تميز بمحاولة تطبيق الأفكار التحررية للسياسة الداخلية على النظام الدولي، ولا سيما من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على حكم القانون، بمعنى أنه على الدولة أن تكرس سياستها الداخلية لخدمة سياستها الخارجية، فمثلا، يرى أصحاب هذا التيار أن الطريقة المناسبة للقضاء على الفقر داخل حدود دولة ما يتم بمعالجة الفقر على المستوى الخارجي.

أما الأمن حسبهم، فيحدده مدى انسجام مصالح الدول، حيث أن تجمع وحدات أو فواعل نظام في مؤسسة عالمية هو الوسيلة الوحيدة لتفادي أي إمكانية لحدوث تهديد لأي طرف، وبذلك فهو إطار لتحقيق الأمن الذي يخرج من إطار الدائرة القومية للدولة إلى إطار دولي وعالمي[1]، ويصبح الأمن الدولي حسب أطروحات المثاليين الذي تحكمه معايير أخلاقية، تحددها سلطة القانون الدولي العام والمنظمات الدولية[2] فيتحقق الأمن عن طريق التخلي عن الحرب والحل العسكري واللجوء إلى آليات التحكيم الدولي وإيجاد حلول قانونية، بالإضافة إلى نزع السلاح حيث يعتبر وسيلة مثلى للقضاء على النزاعات واستعمال القوة، ثم جعل القانون الدولي محترما من طرف جميع الأطراف ،وهو ما يؤدي إلى احترام حقوق الدول ،حيث سعت المثالية إلى خلق ما يسمى "بقانون السلام" في سعيهم لتجسيد

http://www.persee.fr/doc/phlou_0035-3841._1952_num_50_27_4404

[1]-Jean Jaques Roche, **Théorie des Relations Internationales**, 5 edition, Montchrestein, EJA Paris, 2004, p44.

[2]- Idem.

أطروحة الأمن الشامل و المشترك وفي سبيل ذلك يجب خلق آليات قانونية لتحقيق الأمن الدولي كمحكمة جزاء دولية، كما يجب الاعتماد على حركات سلمية عبر قومية مثل المنظمات الدولية.

نجد أن فكرة القضاء على الحرب مرة واحدة وإلى الأبد هي ما كان يشغل تفكير دعاة هذا التيار من خلال احترام القانون الدولي، و جسدت أفكار ولسون المثالية هذه الفكرة بإنشاء عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف تسهيل التعاملات السلمية وحفظ الاستقرار الدولي، مع ضمان آلية للأمن الجماعي من شأنها أن تمنع امتداد دولة على حساب دولة أخرى.

من نتائج هذه الطرح ظهور نظريات و مفاهيم ذات توجه عالمي أو شمولي فيما بعد، حيث أن فشل "عصبة الأمم المتحدة" في منع الحرب العالمية الثانية أعطى أرضية انطلاق لكتاب ومفكرين واقعيين

مثل هالي كار" « Edward Hallett Car » و"هانس مورغانثو" « Hans Morgenthau »، عملوا على دحض الفكر "الطوباوي" الذي ألهم بعض صناع القرار في هذه الفترة الزمنية.

1-2/ التصور الواقعي للأمن:

يفترض الواقعيون أن القضايا الحقيقية في السياسة الدولية يمكن فهمها عن طريق التحليل العقلاني للمصالح المتنافسة والمحددة في مفهوم القوة، وحسب هذا الطرح فإن التهديد الذي يواجه أمن الدول نابع بالأساس من سعي مختلف الوحدات (الدول كفاعل واحد ووحيد) إلى اكتساب القوة أو استعمالها إذ اعتبر الواقعيون أن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هو البقاء[1] ،ويعتمد هؤلاء على مرجعيات "هوبز"، الذي يعتبر في حالة الطبيعة، أن كل وحدة سياسية تتطلع إلى البقاء، وعليه يقول آرون "أنه في حالة الطبيعة، الأمن هو الهدف الأول بالنسبة للأفراد أو للوحدات السياسية ويندرج الأمن ضمن الأهداف الأبدية" [2].

أما "مورغانثو" فيرى بضرورة استبدال المسؤولين الارستقراطيين، بمسؤولين ديموقراطيين في مجال السياسة الخارجية للدول ، مع الانتقال من التركيز على المبادئ العالمية أو الدولية إلى مبادئ داخلية

[1]- Pierre De Senarclens, et Yohan Ariffin, **La politique internationale: Theories et enjeux**. 5ème edition, armand colin Ed, paris, 2006, p20.

[2]– عبد النور بن عنتر ،"*تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية*"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 40، العدد 160، أفريل 2005، ص57.

و قومية، من شأنها أن تؤدي بدورها إلى القضاء على نظام الأخلاق الذي فرض قيودا واضحة لإنهاء النظام الملكي المطلق[1]، ولذلك فهو يلقي باللوم على الفكر التحرري اللبرالي (حرية الفكر والحرية الفردية) الذي أدى إلى دحض أفكار المجتمع الدولي التي كانت قائمة قبل الحرب العالمية.

من جهته، "هالي كار" يرى بأن قوة النقد الواقعي (في مواجهة الليبرالية) تجد أساسها في أعمال ماكيافيلي من خلال ثلاث نقاط أساسية:[2]

- أولا، أن التاريخ ما هو إلا سلسلة من الأسباب والآثار يمكن تحليلها وفهمها بالاعتماد على مجهود فكري، وليس (كما يعتقد الطوباويون المثاليون) بالاعتماد على "التخيل".
- ثانيا، النظرية لا تخلق الممارسة (كما يفكر الطوباويون)، غير أن التطبيق هو ما يخلق نظرية ما.
- ثالثا، السياسة ليست وظيفة الأخلاق أو الأخلاقيات (كما يدعي الطوباويون) ، ولكن الأخلاق تنشأ من السياسة وممارستها. فحتى وإن أنشئت منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة على أسس و أفكار النظرية المثالية، فإن السياسة الخارجية حسب الفكر الواقعي هو ما هيمن على المسرح الدولي أثناء فترة الحرب الباردة.

يمكن القول أنه، حسب المنظور الواقعي، يرتكز الأمن على الدولة القومية (أمن حدودها، استقرارها و سيادتها) باعتبارها الفاعل المركزي، وهذا ضد أي تهديد عسكري خارجي، وبذلك فقد ارتبط الأمن بمفهومين أساسيين، يعدان الركيزة الأساسية للنظرية الواقعية:

- **المصلحة الوطنية:** أين يكون الأمن هو محور أساس المصلحة الوطنية أو القومية، حيث يذهب "هانس مورغانتو" إلى أن الحفاظ على الوجود المادي للدولة هو الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، وهو كذلك أحد مظاهر الأمن، ومن هنا فإن الأمن في حد ذاته مصلحة قومية .

- **زيادة حجم القوة:** يتطلب الأمن وفقا لنفس المنظور زيادة قدر القوة الوطنية، وهو ما قد ينجر عنه ارتباط الأمن القومي بمفهوم الدفاع، على أساس أن الشكل السائد للقوة هو القوة العسكرية[3] .

---

[1] - Hans J. Morgenthau, **Polities among Nations: The Struggle for Power and Peace**. 3rd edition, Alfred Knopf, New York, 1973, pp (233-259).

[2] - E. H. Carr, **The Twenly Years' Crisis**. Harper and Row Ed, New York, 1964, pp (63-64).

[3]- Ibid, p38.

بذلك فقد حصر التصور الواقعي للأمن، في بقاء الدولة أساسا، والاعتداء المسلح ضدها، أي اختزاله في قضية حماية ودفاع، وهذا ما جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والإستراتيجية، التي سيطر عليها التصور الواقعي إلى وقت محدد.

هناك العديد من الدراسات التي انتقدت التصور الواقعي، الذي ربط مفهوم الأمن بالحرب، وقد تزعمها "جوهان غالتونغ" « Johan Galtung »، بدعواته إلى إرساء سلام ايجابي[1] و"كينيت بولدينغ" « Kenneth Boulding » بمفهومه الخاص بالسلام المستقر، فالأمن حسبهم ليس قرينا بحالة الحرب فقط، بل يتضمن القضاء والتقليص من حدة التهديد غير المباشر[2] ، وقد أدرج تحت ذلك بعض المفاهيم المتعلقة بالأمن، كالأمن المشترك [(*)] ، ومن خلاله الأمن المتكامل، الأمن المتبادل، والأمن التعاوني.[3]

1-3/ التصور اللبرالي للأمن:

في فترة الحرب الباردة، سادت فكرة الأمن الجماعي في التحليلات اللبرالية، فحسب "غولد ستاين" "Goldstein" يتمثل الأمن الجماعي في تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل أخر[4]، هذا الأمن أساسا يؤدي أربعة وظائف تتمثل أولاه في الرد على أي عدوان (أي محاولة لفرض الهيمنة) ثم إشراك كل الدول الأعضاء و ليس ما يكفي من الأعضاء للتصدي للمعتدي، وهذا بتنظيم رد عسكري، كما لا يترك للدول (الأعضاء) منفردة لتحديد ما تراه من إجراءات مناسبة تخصها وحدها وهذا ما يجسد تصورا كانطيا للأمن الجماعي[5] والذي تستند عليه نظرية السلام الديمقراطي، التي تبحث عن زيادة الأمن والسلم الدوليين.

و يستند الأمن الجماعي إلى ثلاثة شروط رئيسية: أن تتخلى الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، انه يتعين عليها توسيع نظرتها إلى المصلحة العامة الوطنية بحيث

---

[1]- Christian Geiser, «*Approches theoriques sur les conflicts ethiques, et les refugiés* » : http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf

[2] –Idem.

[(*)]- وذلك في تقرير" ايغون بار" « Egon Barr » المقدم للجنة "Palme" عام 1982، أدى ذلك الى تبني مفهوم أوسع للأمن كالأمن التعاوني، وفيه يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات، الأمن المتبادل، وفيه يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة الى تعظيم امنها على حساب الدول الأخرى، والأمن المتكامل الذي يتضمن أشكال التهديد.

[3]-Idem.

[4]- جون بيليس ، ستيف سميث، مرجع سابق، ص ص (430-433)

[5]- نفس المرجع، ص 430.

تشمل مصالح الجماعة الدولية، وأنه يتوجب على الدول التغلب على خوفها وان تعتاد على أن يثق بعضها ببعض[1].

1-4/ التصور النظمي و تحليلات نظرية التبعية للأمن:

تقوم نظرية النظم على إعطاء تفسير لتأثير المدخلات المرتبطة بهيكل أو بنية النظام الدولي، فتوزيع القوة والأدوار بين وحدات النظام الدولي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن القومي، الذي يتأثر وفقا لذلك ببنية النظام (أحادي، ثنائي، تعددي)، وكذا بقيم هذا النظام ونمط التفاعل السائد فيه (توازن، القوى، ردع)[2] و انطلاقا من ذلك، يؤكد أنصار هذا الطرح، أن فهم الأمن كظاهرة يتم في إطار طبيعة النظام الدولي ذاته.

أما من جانب الاتجاه الماركسي أو رواد نظرية التبعية، فكان التحليل مختلفا. إذ يرى هؤلاء أن العلاقات الدولية القائمة هي حلقات من الصراع بين البروليتاريا العالمية التي تمثل العالم الثالث (دول المحيط) والبرجوازية العالمية التي يمثلها الشمال أو المركز[3]، حيث تسود تبعية أحادية الاتجاه كنمط للعلاقات بين الطرفين، و بذلك يخضع الأمن حسبهم لهذا النمط من العلاقات، فدول المحيط معرضة بشكل مستمر للاختراق، أي قدرة دول المحيط على تحقيق وتدعيم الأمن القومي مرتبط بقدرتها على التقليل من تأثيرات تبعيتها للمركز.

من خلال ما تم تقديمه من تحليلات و تصورات نظرية، نجد أنه ليس هناك توصل إلى نظرية عامة وشاملة للأمن، وقد انعكس ذلك على المضامين المعطاة والمصطلحات المستخدمة في هذا الحقل مع تغير الأطروحات الفلسفية لبعض الاقتراحات النظرية، أيضا مع بروز فواعل جديدة تحرك ظواهر العلاقات الدولية، ظهرت امتدادات تنظيرية أخرى، لطروحات كانت تشكل النقاش النظري التقليدي، وهي المنظور العقلاني الذي يحتوى كلا من النقاشين الواقعي الجديد واللبرالي الجديد في التحليل.

---

[1]– تاكايوكي يا مامورا *"مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"*، تر:عادل زقاغ، مجلة قراءات عالمية، مجلد رقم 1، عدد1، ربيع 2005، ص 39.

[2]–Morton A.Kaplan, "variants on six models of the international system", from : James N.Rosenau**, International Politics and Foreign Policy, A reader in research and theory**. The free press publications, New York, pp (292,293,294).

[3]- Pierre de Senarclens, et Yohan Ariffin, op cit, p101.

1-5/ تحليلات المنظور العقلاني للأمن:

في فترة السبعينيات من القرن الماضي، هيمنت مجموعة نقاشات جديدة على مسار السياسة الخارجية للدول، في إطار كل من الواقعية البنيوية واللبرالية الجديدة، اللتين حددتا الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، هذا الفاعل، ذو الفعل "العقلاني" الذي يبحث عن مضاعفة أرباحه ومصالحه، سواء بصفة نسبية أو مطلقة، أما النظام الدولي فهو نظام فوضوي، ولا توجد سلطة عليا تحكم الدول، وهذا ما جعل الاقترابين يعتقدان بضرورة القوة العسكرية في العلاقات الدولية، بذلك فكلا النظريتين تعطيان تصورا سلبيا حول مفهومي الأمن و السلم.

أتت الواقعية الجديدة كامتداد للواقعية الكلاسيكية، كإحدى نظريات أو اقتراحات المنظور العقلاني تعطي تفسيرات ممنهجة و دقيقة من وجهة نظرها إلى الأمن كظاهرة وكمفهوم فاعل مستحدث، ومتجدد في العلاقات الدولية، و على عكس النظرية الواقعية، فإن الواقعية الجديدة أعطت تفسيراتها للأمن من جانب غير عسكري وغير دفاعي لتفعيل هذا المفهوم[1] ، حيث أصبح التفاعل الدولي قائما على أساس الاعتماد المتبادل، الذي يتضمن في مفهومه البسيط حالة من التبعية ذات الاتجاهين بين الدول، حيث أن الدول لا تستطيع التقليل من حجم تبعيتها، وزيادة قوة موقفها في علاقات الاعتماد المتبادل لتكون في موقع أفضل فيما يخص تحقيق الأمن، أي تكون أكثر أمنا.

ومع ذلك، هناك مجموعة اختلافات بين النظريتين، فالواقعيون الجدد بريادة " كينيث والتز" Kenneth Waltz، يرون أن الأمن هو الغاية الاسمي في نظام فوضوي،[2] بمعنى وجود حالة من الفوضى تحكم العالم، لغياب حكومة مركزية عليا، وينظرون إلى الدول باعتبار كل دولة تعمل وفقا لنظام "كل من أجل نفسه" « *self-help system* » ، أين ينتشر مبدأ "البحث عن البقاء"، أو البقاء للأقوى بين الدول(الوحدات)، ويمكن تحديد اختلاف بين النظرية الواقعية الكلاسيكية و الواقعية الجديدة حول نقطتين أساسيتين:

- الواقعيون الكلاسيكسون يرون في أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، حيث يمكن أن يكون بين كليهما نوع من العلاقة التداخلية، أو علاقة تأثير و تأثر، بينما يقلل الواقعيون البنيويون الجدد من أهمية العلاقة بين السياستين.

---

[1]- جون بيليس ، ستيف سميث، مرجع سابق، ص305.

[2]- Pierre De Senarclens, et Yohan Ariffin, op cit, p48.

- الواقعيون البنيويون الجدد يركزون على بنى النظام الدولي. وفي محاولة منهم لجعل العلاقات الدولية أكثر "علمية"، عمد هؤلاء إلى تغيير مستوى التحليل من الوحدة (الدولة) إلى مستوى البنية « *Structure* » (النظام الدولي)، من أجل الحد من الفوضى القائمة، بمعنى أن بنى النظام الدولي وتوزيع القدرات و توازن القوى هي التي تحدد قرارات السياسات الخارجية[1].

ومن جانبها، تنظر النظرية المؤسساتية الليبرالية (الجديدة) في إمكانية خلق نوع من التعاون بين الدول، كميكانيزم يقلل من احتمال نشوب نزاعات[2]، من خلال الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية و التبادلات الاقتصادية في إنشاء نظام أمني ضمن نظام دولي يكتنفه مبدأ الشك و عدم اليقين، و مثالهم على ذلك "الاتحاد الأوروبي"، "منظمة الأمن و التعاون الأوروبية OCSE "، و "منظمة الآسيان ASEAN" ، التي ساعدت في دعم وتعزيز الاستقرار الآسيوي، و حتى العالمي.

على العكس من ذلك وكنقد لهذه الفكرة، يرى الواقعيون الجدد بأن بنية النظام الدولي القائم من شأنها أن تحد مسار التعاون لخلق الأمن بطريقتين:

- أولا، يقتضي النظام الدولي (القائم وفقا لمبدأ "Self-help") من كل وحدة أن تعطى القليل من جهدها ليس من أجل الحصول على المكاسب فقط، بل من أجل الاحتماء من الوحدات الأخرى، أو خلق نوع من الحماية لنفسها.
- ثانيا، هذه الوحدات تهدف إلى البقاء؛ والسعي نحو البقاء في حد ذاته هو الذي يحرك سلوكياتهم نحو تجسيد الحماية و الأمن، وما محاولة ضمان الأمن من خلال وضع مؤسسات دولية، إلا رفض صريح لسياسة توازن القوى التي أسست من أجل مواجهة الفوضى وضمان السلم في عالم ما بعد الحرب الباردة، وبالنسبة لهم تخلق هذه المؤسسات من أجل خدمة مصالح الدول العظمى، وماهي إلا انعكاس لتوزيع القوى في العالم[3].

---

[1] -Kenneth N. Waltz, **Theory of International Potitics**. Random House, New York,1979, p 251.

[2] – تعد هذه احدى افكار "كيوهان" ، من كتابه:

Robert O. Keohane**, Afler Hegemony: Cooperation and Discord in the World Economy.** Princeton University Press, Princeton, 1984.

[3] -John Mearsheimer, « *The False Promise of Institutionalist Theory* », International Security, vol 19, no 3, 1994, pp (5-49)

في نقطة أخرى للخلاف بين الواقعية الجديدة و اللبرالية الجديدة، توجد مسألة المكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة، فمن جانب الواقعيين الجدد، يرون أن الدول لا تستطيع أن تتعاون مع بعضها البعض بسبب عامل انعدام الثقة، ففي حالة خلق التعاون، سيسيطر الشك على كل التعاملات بين الدول وهذا ما سيولد قلقا متزايدا حول ما إذا كانت المكاسب (من وراء هذا التعاون) متساوية أم لا، وما إذا كان المكسب [الإضافي] لوحدة ما، يؤدي إلى زيادة قدرتها التي قد تستخدم ضد وحدة أخرى.

أما اللبراليون الجدد، فيعتقدون أن الاهتمام الرئيسي للدول ينصب حول القضايا الاقتصادية، بهدف الوصول إلى تحقيق المكاسب المطلقة، و الذي يكون بمضاعفة أرباحهم ورفاههم الاقتصادي، في عالم يعتبر فيه استخدام القوة العسكرية بديلا ضمن مجموعة من البدائل.[1] ويحدد اللبراليون، وفقا لذلك، ضرورة اللجوء إلى التعاون، الذي يمكنه أن يحد من فرص الاحتيال (والغش بين الدول) بتوسيع آليات التنشئة الاجتماعية و المجتمعية بين الدول، بعد البدء بعملية الاندماج، حسب معايير و قواعد توضع من طرف مؤسسات النظام الدولي.[2]

في نظرتهم المتفائلة نحو المستقبل، يرمي اللبراليون المؤسساتيون إلى الاعتقاد بان العلاقات الدولية تتغير بتزايد عمليات التعاون بين الدول، فحتى و إن كانت الحرب و النزاعات هي ما ميز المراحل السابقة، إلا أن تطور وتيرة التعاون نحو خلق مستوى عال من الأمن الدولي هو ما سيعيشه عالم المستقبل.

أما الواقعيون الجدد فيستمرون بالحديث عن عدم إمكانية هروب الدول مما يسمونه "المأزق الأمني"*، الذي يعتبر نتيجة حتمية وصفة ثابتة في العلاقات الدولية(بسبب الطبيعة الأنانية للدول والفوضى التي تكتنف النظام الدولي)، فحسب" ميرشايمر"Mearsheimer" التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم،

[1] -David A. Baldwin, « Neoliberalism, Neorealism, and World Politics» dans David Baldwin (dir.), **Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate,**Columbia University Press, New York, p 7.

[2] -Charles-Philippe David**, La guerre et la paix: Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie.** Presses de Science Po, Paris, 2001, p 42.

*– "المعضلة الأمنية" أو "المأزق الأمني" « Security dilemma » يفترض أنه في عالم البحث عن المكاسب الفردية، تجد الدول نفسها دائما في حالة من الشك و عدم اليقين، لذلك وجب عليها التسلح للدفاع عن نفسها، من أجل البقاء، و هذا ما قد يقلق أو يهدد دولة اخرى، فما قد تعتبره دولة حماية لنفسها، تعتبره دولة أخرى تهديدا. وهذه هي المعضلة الامنية عند الواقعيين، الدفاع عن طريق التسلح من جهة، و التهديد بسبب التسلح من جهة اخرى.

و له حدود لأنه مقيد بمبدأ التنافس الأمني المسيطر، الذي لا يلغيه التعاون مهما كان حجمه، أي إمكانية دخول الدول في حرب رغم وجود تعاون قد يفضي إلى تنافس أمني، في عالم تعمه الفوضى والشك، بمعنى أن السياسات الدولية قد لا تتصف بالحروب المستمرة، ولكن قد يكون هناك مع ذلك تنافس أمني شديد، يكون قيام الحرب فيه أمرا متوقعا باستمرار.

يمكن القول أنه، وبناءا على أفكار الواقعية الجديدة، فإن الأمن يتعلق إلى حد كبير ببنية النظام الدولي وقد تتصف السياسات العالمية في المستقبل بالعنف نفسه الذي اتصفت به في الماضي، أما اللبراليون الجدد فبقوا متمسكين بفكرة الأمن الجماعي، وأفكار السلام الديمقراطي الذي يدعم فكرة الأمن الدولي، والذي تحققه المؤسسات.

لكن، مع تغير الوضع الدولي في السنوات الأخيرة برزت الحاجة إلى إعادة تشكيل وترتيب النظرية الواقعية، والى إعادة تفسير لمحتواها بما يتماشى و التغيرات الدولية، وهذا ما جعل بعض الواقعيين الجدد ينتقدون واقعيين آخرين، على أسس أفكار التعاون والسباق نحو التسلح، فبالنسبة لهم، الواقعية الجديدة لـ "والتز" و "ميرشايمر" لها عدة عيوب وذلك لثلاثة أسباب[1]:

- أولا لأنهم يرفضون مبدأ التنافس المتأصل في النظرية الواقعية، فهم يعتقدون أن الدول في مرحلة ما قد توصلت إلى استنتاج مفاده أن عملية التعاون أفضل لمصالحهم، من أجل التقليل أو الحد من خطر الحرب، و يعطون مثالا مفاده أنه في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي انحازت القوتين العظميين إلى التعاون بدلا من المخاطرة بالسباق نحو تسلح جديد، وبذلك فإن مبدأ التنافس ليس حتميا عندهم.
- ثانيا، يرفض هؤلاء الواقعيون "المتجددون" فكرة أن الدولة تبحث فقط عن مكاسبها النسبية، حيث يرون أن الدول قد تختار التعاون بسبب المخاطر التي قد تنجم عن البحث عن مكاسب نسبية، وقد يكون من المفيد أحيانا قبولها بتكافؤ الفرص من أجل الأمن، أكثر من السعي إلى تحقيق أقصى قدر من المكاسب والخوض في جولة أخرى من السباق نحو التسلح، أين تكون النتيجة في الغالب، "أمن أقل في العالم".

[1] - Charles L. Glaser, *« Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help »*, international Security, vol 19, no 3, pp (50-90).

- ثالثا، يرى الواقعيون البنيويون المتجددون بأن الواقعيون الجدد يبالغون في إعطاء الأهمية لـ "الغش" أو الاحتيال، وذلك لأن الغش قد يشكل خطرا بقدر الخطر الناتج عن السباق نحو التسلح.

ما يمكن قوله هو أن هؤلاء الواقعيون البنيويون المتجددون لهم نظرة أكثر تفاؤلية من نظرة الواقعيين الجدد حول العلاقات بين الدول، فيما يخص مسألة الأمن، فمن حالة الفوضى الكلاسيكية لـ"والتز" إلى حالة "الفوضى الناضجة"[1]، تبقى "البنية" بالنسبة لهم العنصر الأساسي الذي يحدد سلوك الدول.

من جهة أخرى، هناك إعادة تصور أيضا لأفكار الواقعيين الكلاسيكيين الجدد، الذين استحدثوا مستوى تحليلهم بالاعتماد على مقاربات تقليدية أخرى مثل "الواقعية الدفاعية" و"الواقعية الهجومية"، إذ يرون أن سياسات الدول كنتيجة لعوامل نظامية يمكن ترجمتها من خلال مجموعة متغيرات وحداتية، فالسياسات الخارجية تتبنى سياسات أمنية، تتكون بذاتها من مزيج من القوة المادية النسبية للدول، مع تصورات القادة السياسيين، بالإضافة إلى مجموعة عناصر رئيسية داخل مجتمعاتهم.

هنا تتخذ هذه النظرية القوة النسبية كمتغير مستقل، وترى بأن الدولة تبحث قبل كل شيء عن تشكيل ومراقبة بيئتها الخارجية أكثر من أمنها، الذي يتحدد بنوع و كم التغيرات الحاصلة و التي قد تؤثر في القدرة النسبية للدولة، و مكانتها بين الدول، كما تؤثر في صياغة السياسات الأمنية والقدرة على الالتزام بها.

في انتقاد لذلك، يرى "ستيف سميث" « Steve Smith » أن هذا الاقتراب يمثل تجديدا مهما للواقعية الكلاسيكية إذا ما ركزنا على المسائل المتعلقة بالمجالين الدبلوماسي والعسكري للدول، ويضيف:

> " لكن حدثا مثل أحداث 11 سبتمبر يبين لنا بوضوح أن محتوى هذه النظرية محدود مرة أخرى من خلال تركيزها على عنصر الدولة على وجه التحديد، حيث أن إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا اليوم لم تكن الدولة، كما انه لا يمكننا تفسير منظمة

[1] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص259.

"القاعدة" وفقا لأفكار هذه النظرية، وذلك ببساطة لأن هذه المعطيات لا تملك نفس البنى الداخلية والخارجية التي تميز الدولة الحديثة"[1].

يرى "سميث" أيضا، أن هذه النظرية التجديدية تطرح بعض المسائل، فعلى غرار ما تتطرق إليه النظرية الواقعية، يجب تبيان الفرق بين الدولة التي تهتم بأمنها و الدولة التي تبحث عن تشكيل ومراقبة بيئتها الخارجية، كما يجب التطرق إلى إشكال واقعي أساسي هو بقاء الدولة أم لا، أم توفير أمنها؟

في انتقاد لذلك، يرى "مايكل هاردت" "Hardt" و"أنطونيو نيغري" "Negri "، أن هذه النظرية الواقعية النيوكلاسيكية عمدت إلى تكرار ما تطرقت إليه النظرية الواقعية قبلا، وهو إعطاء تبريرات معقدة للدول، ولسياستها الخارجية التي تبحث عن فرض الهيمنة على الساحة الدولية، ويوضحان ذلك من خلال إعطاء مثال عن السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة بوش الابن:

"...، في سياق السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، يُفهم الانتقال من حالة الدفاع إلى حالة الأمن على أنه تغيير في المواقف، من موقف متحفظ ورد فعلي إلى موقف فاعل (نشط) وبنّاء، سواء على الصعيدين الداخلي أو الخارجي للحدود الوطنية ، أي، من الحفاظ على النظام السياسي والاجتماعي القائم إلى تحويله، وأيضا، من الانتقال من موقف الحرب كرد فعل على الهجمات الخارجية، إلى موقف فاعل نشط يهدف إلى توقع أي هجمات محتملة".[2]

وهذا ما يعطينا تفسيرا على أن الإدارة الأمريكية تبحث عن "تشكيل ومراقبة العالم"، وفقا لمصالحها الخاصة.

[1]- Steve Smith, «The Contested Concept of Security », in Ken Booth (dir.), op cit, p 31.
[2] - Hardt et Negri, op cit, p 20.

المطلب الثاني: الأمن حسب النظريات التأملية:

يشمل هذا الطرح بعض النظريات التي برزت في نهاية القرن العشرين، فإذا كانت النظريات العقلانية بريادة الطرح الواقعي الجديد واللبرالي الجديد، تركز على قضايا الأمن القومي والدولي، من وجهة نظر تفسيرية للوضع القائم مع إعطاء أبعاد ومستويات للأمن تتعلق بالدولة، و بمؤسسات غير الدول؛ فأن النظريات البديلة، هي مجموعة نظريات تأملية تكتنف المدرسة النقدية والمدرسة المعيارية، نظرية علم الاجتماع، ونظرية المساواة بين الجنسين وكذا نظرية ما بعد الحداثة، قد ركزت على طروحات منافسة لسابقتها تعتمد على منهج تأملي، مفعم بالقيم، وبتصورات وفرضيات تختلف عن فرضيات النظريات العقلانية.

فالاتجاه المعياري المعاصر، يؤكد في مجالات نقاشه، على استقلال الدول وعلى الأطر الأخلاقية لاستخدام القوة وعلى العدل الدولي، وتركز نظرية المساواة بين الجنسين على موضوع المرأة والرجل في العلاقات الدولية[1] وكيف أن الأمن موضوع يهم المرأة والرجل على حد سواء، (النظرية النسوية، وأفكارها حول العلاقة بين الفقر، النمو الديموغرافي نقص الأمن) غير أن ما يهمنا في هذا المستوى هو تقديمات ونقاشات النظريات ذات الصبغة النقدية التي قدمت أطروحات أساسية حول الأمن .

وترجع جذور **النظرية النقدية** إلى الماركسية التي انبثقت عن مدرسة فرانكفورت في عشرينيات القرن الماضي[2] ، من أحد مؤسسيها" ماكس هوركهايمر" « Max Horkheimer »، الذي ميز بين النظرية التقليدية والنظرية النقدية، فبعد احتدام النقاش بين التصورين الواقعي واللبرالي للأمن والتحولات الحديثة أثيرت الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار الأمن النقدي، وساهم منظرو مدرسة فرانكفورت في ذلك، و نجد إلى جانب "ماكس هوركهايمر"؛ "تيودور ادورنو" Theodor « w.Adorno » و "يورقن هابرماس"« Jurgen Habermas » .

وتقدم المقاربات النقدية نفسها على أنها أكثر اهتماما بعرض أزمة استعراض الظواهر في الفكر الغربي التنويري و بالخصوص القضايا المتعلقة بالأسس والنهايات، والاختلاف وسلم المعرفة[3]، وقد

[1]- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 366.

[2]- Jean Jaques Roche ,op cit, p137.

[3]-Hélène Viau, *« La Théorie Critique et le concept de la Sécurité en Relations Internationales »* p1, de site internet :
http://www.er.uqam.ca/nobes/cepes/notes/note8.html

أتت هذه النظرية لتفسر الظاهرة محل الدراسة، غايتها ليست بالأساس إيجاد جواب للسؤال " لماذا"، ولكن سؤالها هو "كيف" حدثت الأشياء كما حدثت؟[1]

كما ترى النظرية النقدية أن البني الاجتماعية حقيقية في تأثيرها بينما لا يراها أصحاب النظرية الوضعية كذلك، لأن تأثيرها لا يمكن أن يلمس بشكل مباشر، كما أن الحقائق هي حصيلة لأحداث اجتماعية وتاريخية محددة.

من جهة أخرى تعطي هذه النظرية ابستومولوجيا تأملية لما وراء المنظورات العقلانية، حيث أن هدفها هو "نقدي" كما أدرج "كوكس"، وكنتيجة لذلك بادر المنظرون النقديون من اقتراب الأخلاق العالمي، أو الاقتراب النيو–غرامشي، إلى البحث من اجل فهم التعقيد الاجتماعي/السياسي/التاريخي، الذي تطورت داخله هذه المتغيرات.

بتحديد أكثر، هدف هؤلاء هو إقامة تفكير حول ما وراء المنظور العقلاني، من ناحية أن العلم يجب أن يكون نقدي لذاته ونقدي للمجتمع المنتج له، فالنظرية النقدية تقع بمعزل عن النظام السائد، وتتساءل كيف تطور–حسب كوكس –هذا النظام وهي تقييم تأملي للإطار الذي تفترضه نظرية حل المشكلات كأمر واقع[2].

فالتحليلات النقدية حول الأمن، قد أعطت أبعادا جديدة للأمن، وكذلك مفهوما ومعنى جديدا، انطلاقا من ابستومولوجيا ومن انطولوجيا ومن مميزات معيارية، ذات قطيعة مع الاقترابات العقلانية.
غير أن هذا لا يستثني أن مسلماتها الأساسية تأخذ بعين الاعتبار كل ما قدمته النظرية الواقعية الجديدة، وجهودها من أجل إعطاء مفهوم جديد للأمن، وتبرز هذه النظرية، أنه مع نهاية الحرب الباردة، وتنوع التهديدات المتجددة مع غلبة نمط الصراعات الداخلية، فان المنظور التقليدي والعقلاني للأمن لم يعد كافيا، لذلك فهناك حاجة لتوسيع مفهوم الأمن[3]، وكما تم توسع مفهوم الأمن، تم تبنيه من طرف مختلف التحليلات ذات الصبغة النقدية، وهي ما سميت فيما بعد بالنظريات النقدية الأمنية.

---

[1]- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 374.

[2]- Hélène Viau, *« La Théorie Critique et le concept de la Sécurité en Relations Internationales »* op cit, p2.

[3]- Human Development Report**, New Dimensions of Human Security.** Oxford university press,Oxfoed,New york,1994:
http://www.undp.org/hdro/1994/94.htm

ويمكن القول أن هناك أربعة أسباب عامة ساهمت بصفة مباشرة في تشكيل النظرية النقدية للدراسات الأمنية، هي:

1- تقديم نظرية بديلة للمقاربات الأنجلو- أمريكية المهيمنة، في إطار ابستيمولوجي أنطولوجي ومعياري يسمح بإعادة مساءلة "الحقيقة" التي عرضت من طرف ما وراء المنظور العقلاني.

2- تبيان أن تضييق مفهوم الأمن في القوة العسكرية التقليدية سيصبح إشكالية إذا أخذنا بعين الاعتبار بعض العناصر مثل: توسيع دائرة الضغوطات على الخيارات الأمنية، تطور التوجه نحو الاعتماد المتبادل الأمني، التطور والتقدم الكبير في مستويات القوة التدميرية الذي أنتجه السباق نحو التسلح دون الزيادة في مستويات الأمن.

3- تقديم إطار نظري ومفاهيمي متكيف مع المتغيرات الدولية التي طرأت منذ نهاية الحرب الباردة مثل: النزاعات البينية في يوغسلافيا سابقا، في رواندا، السودان، في الزئير...، الإرهاب الذي أصبح ظاهرة دولية أو عالمية تهدد دول العالم...، قضايا الهجرة التي تخلق توترات عديدة كالعنف الاجتماعي، الرهانات البيئية التي قد تنتج عنها نزاعات بين الدول، إضافة إلى الاستهلاك المتنامي للموارد الطبيعية بمقابل تزايد النمو الديموغرافي.

4- القدرة على معرفة التهديدات ومصادرها مثل الفوارق الاجتماعية، الأزمات المالية، الكوارث الإيكولوجية "البيئية"، تراجع حقوق الإنسان، نقص وعدم كفاية الموارد الغذائية وغيرها...، حيث أن ابستيمولوجيا ما وراء المنظور العقلاني لم تكن تسمح لهذه المفاهيم بالتكيف، فاعتبرتها جامدة لا تقبل التغيير.[1]

من بين النظريات الأمنية ذات الصبغة النقدية ، نجد النظرية البنائية « *Constructivism* »، و التي تتضمن اتجاهين: النظرية البنائية السائدة (أو المهيمنة) و النظرية البنائية النقدية [2]، و مدرسة

---

[1] - Hélène Viau « *La Théorie Critique et le concept de la Sécurité en Relations Internationales* », op cit, pp (4-5)

[2] - Alex Macleod, « *Les Etudes de Sécurité : du Constructivisme dominant au Constructivisme critique* », *Cultures & Conflits*, n°54, été 2004, consulté de site internet le 01 decembre 2016
http://conflits.revues.org/1526

كوبنهاغن« *Copenhaguen School*» ، التي اشتهرت إلى حد كبير بمجموعة أعمال "باري بوزان" « Barry Buzan »و "أول ويفر" « Ole Waever » حول توسيع مفهوم الأمن، و حول مفهوم الأمننة، أيضا النظريات النقدية التي تتضمن منحيين، منحى الكنديين " كايث كراوز" « Keith Krause » و" مايكل ويليامز"« Michael C. Williams » ، الذين شكلا مقتربا واسعا ومتنوعا بفضل مختلف الإسهامات التي أعطت لهذا الاقتراب نظرة نقدية وليس مجرد إطار تحليلي، أما المنحى الثاني، فهو ما يسميه "ستيف سميث" بـ" المدرسة الويلزية"« *Welsh School* » للدراسات النقدية [1]، ورائدها "كين بوث" « Ken Booth» و"ريتشارد وين جونز" « Richard Wyn Jones » ، الذين تأثرا بـ" مدرسة فرانكفورت" « *Francfurt School* » .

2-1/ المقاربة الأمنية لمدرسة كوبنهاغن:

لقد أعطت مدرسة كوبنهاغن إسهامات وأفكار هامة حول دراسة الأمن وهذا ما فتح الباب أمام نقاشات جديدة و متتابعة في هذا المجال، و يمكن القول أن أعمال" باري بوزان" « Barry Buzan » قد شكلت همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن، حيث أعطت المحاولات التنظيرية للبريطاني "باري بوزان"، صبغة لتحليلات مدرسة كوبنهاغن، فحسبه، الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا. [(*)] *un objet référent* إذ يرى أن "الأمن لا يتلخص فقط في الأمن الوطني وحده (أو أمن الدولة) ولكنه يتوسع ليشمل أبعادا وقطاعات جديدة، وهنا توسع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة (اقتصادية، بيئية، هوياتية...) وتم تعميقها بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل: الدولي الإقليمي، المحلي، المجتمعي[2] .

بذلك أعطى رواد هذه المدرسة إلى جانب "باري بوزان" ، "أول ويفر" « Ole Waever » و "جاب دي وايلد" « Jaap de Wilde » ثلاث تصورات أو أفكار جديدة للأمن:

---

[1]- Steve Smith, «*The Increasing Insecurity of Security Studies: Conceptualizing Security in the Last Twenty Years*" in: Croft, Tuart et Terriff (dir.), **Critical Reflections on Security and Changes**. Frank Cass, London and Portland, 2000, pp (89-90).

[(*)]– في مصطلحات مدرسة كوبنهاغن، (المقدمة من طرف "بوزان"Buzan" و "أول ويفر" waever) الموضوع المرجعي عرف كما يلي:

Referent objects : «Things that are seen to be existentially threatened and that have a legitimate calaim to survival».

[2]- Joris Peignot, « *La sécurité humaine* », Centre de documentation de l'école miliaire, CEDOC, septembre 2006, p5.

أولا، أعطى هؤلاء مفهوما لـ "توسع الأمن"، أو الأمن الذي توسع نطاقه ليشمل أربعة مجالات مستحدثة؛ فإلى جانب المجال العسكري، تمت إضافة المجال السياسي للأمن، المجال الاجتماعي، و المجال الاقتصادي، و المجال البيئي.

واستنادا إلى أعمال "بوزان" خاصة كتابه « *People, States and Fear* » لسنة 1983، تناقش هذه المدرسة فكرة الأمن بالرجوع إلى عنصر الفرد كوحدة تحليلية، مع الاحتفاظ بعنصر الدولة كموضوع مرجعي، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية: السبب الأول هو لأن الدولة هي التي يجب أن تعالج مشكلة الأمن على الصعيدين الدولي والوطني، و حتى دون الوطني *Substate*؛ السبب الثاني هو لأن الدولة هي العنصر الرئيسي للحد من انعدام الأمن؛ و السبب الثالث هو لأن الدولة هي الفاعل المهيمن و السائد في النظام السياسي الدولي. إن ميل بوزان إلى التركيز على الدولة جعله يوصف بأنه من أنصار الواقعية البنيوية المتجددة،

ثانيا، أعاد رواد هذه المدرسة وضع وصياغة الأمن الاجتماعي ومسألة الهوية كعنصرين أساسيين في هذا الاقتراب، وهذا ما أكسبهم طابعا بنائيا، كما نظروا إلى الأمن كممارسة استطرادية و خطاب لغوي، حيث انبثق عن ذلك، تسمية الأمننة، و هي التصور *الثالث* الذي ستتم مناقشته في المبحث اللاحق من هذا الفصل.

ما يمكن استخلاصه هنا هو أن الأمن لم يعد لصيقا بالدولة فقط، بل أصبح نتيجة لخطاب رسمي ولممارسات مؤسساتية من قبل صناع الأمن[1]، هذا التغيير في المسار لم يمنع "بيل مكسويني" « Bill McSweeney » من القول بأن "مدرسة كوبنهاغن" تعطي تصورها للمجتمع وللهوية وفقا لمنطق الموضوعيين*، من خلال تناول الظاهرتين على أساس كونهما "فعل اجتماعي" له نفس السياق

[1] - F. Guillaume Dufour et Mélanie Roy, « École de Copenhague» dans : Alex Macleod et autres, **Relations Internationales: Théories et concepts**. 2ème édition, Athéna Éditions, Montréal, 2004, p58.

*-***النظرية الموضوعية** هي فلسفة قريبة من الفلسفة اللبرالية، طورت على يد "آين راند"« Ayn Rand » ، وتغطي المجال الابستيمولوجي، الميثافيزيقي، والأخلاقي للسياسة وعلم الجماليات. وتقوم المبادئ الأساسية للموضوعية على فكرة أن الحقيقة توجد منفصلة عن الوعي (وعي الملاحظ)، وأن الغرض الأخلاقي الحقيقي لحياة المرء هو البحث عن سعادته الشخصية (أو المصلحة الذاتية العقلانية)، وأن الافراد على اتصال مع الواقع من خلال تصوراتهم ومدركاتهم التي تسمح لهم بتشكيل المفاهيم بطريقة منطقية استقرائية واستنتاجية، كما أن النظام الاجتماعي الوحيد المتوافق مع هذه الهدف الأخلاقي هو ما يقوم على الاحترام الكامل للحقوق الفردية التي تتجسد في اللبرالية الرأسمالية، و مبدأ دعه يعمل دعه يمر .وأيضا، دور الفن في الحياة البشرية هو تحويل الفكرة الميتافيزيقية إلى اعادة انتاج نوعي للواقع، ضمن إطار مادي، يمكن فهمه باستجابة عاطفية.

الموضوعي والأنطولوجي للدولة، أكثر من ذلك، يقول ."ماكسويني"، أن هناك نوع من عدم التوافق بين اعمال "بوزان" السابقة و الأعمال التي تلتها حول مصطلح "الهوية".[1]

2-2/ تحليلات النظرية البنائية :

وصول البنائية في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي 1980 أعطى اقترابا بديلا [حقيقيا] لما سمي بـ"النقاش الثالث "في نظرية العلاقات الدولية، وسرعان ما تبنى بعض من مؤيدي هذا الاقتراب النظرية البنائية، وسط جموع من الرافضين لمحتواها، ولمكنوناتها بحجة أنها أتت كمحاولة لبناء نقاش ناقد للتركيبة"جدد جدد" « *neo-neo synthesis* »، (نقد للواقعية الجديدة و اللبرالية الجديدة اللتين أخفقتا في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة بشكل سلمي)، في مرحلة تحدث فيها العديد من محللي العلاقات الدولية على أن النظرية البنائية هي نظرية المستقبل، أو أنها مستقبل نظرية العلاقات الدولية، إذ أنها نظرية ذات نهج بنائي ابستمولوجي انطولوجي و معياري وسطي.

يعتبر "الكسندر واندت" « Alexandr Wendt » أحد رواد هذه النظرية، و يرى بأن البنائية تنطلق من افتراضات أساسية تحاول تقديم الفهم و الادراك لمكنونات السياسيات الدولية، إذ ترى في أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل، وأن البنى الأساسية للنظام القائم حول الدول مبنية بشكل "تذاتي" "*Intersubjective*" ، كما أن هويات و مصالح الدول، تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية الموجودة بشكل منعزل عن النظام، لكن، ليس كل رواد هذه النظرية يتبنون فكرة الدولة كفاعل رئيسي وحدوي في التحليل، إذ يوجد هناك، حسبهم، دور فعال للمنظمات الحكومية و غير الحكومية و الفواعل الأخرى من غير الدول.

بذلك نتج هناك "بنائية وضعية" أو "البنائيون الحداثيون"*Constructivist Modernist*" " من أمثال "واندت"Wendt" و البنائيون النيوكلاسيكيون من أمثال " "آدلر"E. Adler" ، "كراتوشويل" .F" Kratochwill" ،كاتزنستاين "Peter Katzenstein" وقد سمي هذا التيار بالبنائية السائدة أو المهيمنة، من طرف "Ted Hopf" ، حيث تطمح هذه البنائية إلى تبني ابستمولوجية وضعية.

أما البنائيون بعد الحداثيون، أمثال "دير داريان" "J. Der Darian" ، "كامبل" "David Campbell" "آشلي" "Rechard Ashley" ، و "والكر" "RB. J Walker" ، فقد صنفهم "Ted Hopf " بالبنايئون النقديون، الذين يتبنون ابستمولوجية بعد وضعية أو بعد حداثية.

[1] -Steve Smith, «The Contested Concept of Security » op cit, p35.

في مجملها جاءت النظرية البنائية كرد على النظريتين الواقعية و البنائية، ويشير "بول فيوتي" " Paul Viotti" و"مارك كوبي" "Mark Kuppi " إلى أن هناك أربعة افتراضات تنطلق منها البنائية في العلاقات الدولية[1]:

1- تتخذ البنائية النقدية موقفاً مغايراً لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية مثل "المصلحة الوطنية"، "الهوية"، و "الأمن"، إذ يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هي معطاة، كما يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدولة، مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحات في علاقاتها البينية.
2- يرى البنائيون النقديون أن بنية النظام الدولي هي بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين، هذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين
3- البنائية تنظر إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه. فبالنسبة إلى البنائيين، العالم دوماً هو قضية متجددة لا نهاية لها، و يجب قبوله كما هو. على عكس نظرة الواقعيين والليبراليين.
4- قدم أتباع النظرية البنائية النقدية إسهامات جادة في الحوار والجدل الابستمولوجي والانطولوجي في العلاقات الدولية، إذ يرفض البنائيون النقديون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير في محيطه، كما ترفض الافتراضات الوضعية حول فصل الذات عن الموضوع.

وقد اتبع الفكر البنائي في الدراسات الأمنية نفس مسار البنائية في نظرية العلاقات الدولية، فمن جهة، ظهر التيار المهيمن، وخاصة كتاب "كاتزنستين" *''The culture of National Security: Norms and Identity in World Politics''*، ثم كتاب، "إيمانويل أدلر" و"مايكل بارنيت" " *Security Communities* ، ومن جهة ثانية، ، هناك بنائيون نقديون مثل "ديدييه بيغو" « Didier Bigo » و"كارين فييرك" "Karin Fierke" و"جيف هيسمانز" "Jef Huysmans" و"بيل مكسويني"" Bill McSweeny" و"جوتا ويلدس" "Jutta Weldes" ، الذين اعطوا موقفهم من البنائية

[1] - Paul Viotti , Mark Kuppi, **International Relations Theory.** 5ed edition, Pearson, London, 2012, p278.

المهيمنة، من خلال انتقاداتهم للأفكار التي جاء بها كتاب "كاتزنشتاين"، كما بينوا عدم رضاهم عن عمل مدرسة كوبنهاغن، وعن الاقتراب الاجتماعي–اللغوي *sociolinguistic approach* الذي اتبعوه[1]، وأيضا رفض هؤلاء الادعاءات الوضعية.

ويمكن تلخيص إسهامات النظرية البنائية حول الأمن من خلال مجموعة محاور:

أولا، سعى بعض البنائيون إلى الحديث عن "ثقافة الأمن"[2]، وهو مصطلح تستعمله بعض الدول التي تحدد الرؤية والسياسات الأمنية التي تضعها فيما يتعلق بأمنها القومي، تأسيساً على كتابات البنائيين عن الثقافة والقيم والهوية، ويحاول أتباع النظرية البنائية النقدية دراسة الأثر التراكمي لتشكيل نوع من الثقافة ملامحها الأساسية "الأمن"، أي إن ارتكازاتها الأساسية المنطقية هي تحقيق الأمن كأولوية للحكومة المركزية، وخاصة إذا كانت هذه الدول تعاني من العديد من الأزمات والتحديات وعدم الاستقرار؛ وهذا يقود إلى تداول مفاهيم وقيم تتعلق بالأمن وتصبح هذه المفاهيم و القيم جزءاً كبيراً من الإطار الاجتماعي "البناء" الذي يتفاعل معه الأفراد، وفي ظل ذلك التفاعل تصبح "ثقافة الأمن" هي العامل الأساسي في رسم السياسات للدول.

ثانيا، طور إتباع النظرية البنائية النقدية مفهوم "التجمعات الأمنية" أو "الجماعات الأمنية" *"Security Communities"*[3] من خلال مجموعة من الدراسات [التي ركزت على أطروحات كارل دويتش] ، حيث يرون أنه توجد "التجمعات الأمنية" عندما تشعر الدول بأنها ضمن مجموعة دولية، ولديها الإحساس بالانتماء إلى هذه المجموعة، فتبدأ هذه الدول بتأسيس مؤسسات و هيئات للحفاظ على الأمن داخل هذا التجمع، وقد ميز الباحثون بريادة "إيمانويل أدلر" و"مايكل بارنيت" بين عدة أنواع من التجمعات الأمنية أهمها التجمعات الكبيرة التي يعكسها نظام الأمن الجماعي على الصعيد الدولي، والنوع الآخر هو التجمع الإقليمي الذي ينشأ عندما تجتمع مجموعة من الدول لتنشئ نظاماً مشتركا للأمن، مع احتفاظ كل منها بالسيادة والاستقلال، وقد تركزت أغلب الدراسات في هذا المجال في عدة

[1] - Alex Macleod, « *Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique* », op cit, p

[2] - Peter .J. Katzenstein, **The Culture of National Security. Norms and Identity in World Politics.** Columbia University Press, New York, 1996.

[3] - Emmanuel Adler, Michael Barnett (dir), ***Security Communities.*** Cambridge University Press, Cambridge, 1998.

أسئلة مثل: كيف تؤثر القيم والمؤسسات للمجتمعات الأمنية في السياسات الأمنية للدول؟ وكيف تتغير التجمعات الأمنية ؟

ثالثا، يتمثل المحور الثالث في انخراط مجموعة من البنائيين النقديين في الجدل المتعلق بتوسيع مفهوم الأمن القومي، فمن المعروف أن مفهوم الأمن القومي كان دوماً يركز على الجانب العسكري ولاسيما خلال الحرب الباردة، الذي ارتبط ارتباطاً كبيراً بأدبيات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. إن هذا الامتداد أدى إلى خلق اتجاه فكري جديد في فترة ما بعد الحداثة، أين أعطيت صبغة جديدة للدراسات النقدية الأمنية التأملية، ما بعد الوضعية، و هذا ما سيتم التطرق إليه في الأجزاء اللاحقة لهذا المنظور التأملي.

2-3/ المقاربات الأمنية للمدرسة الكندية و المدرسة الويلزية:

كما تم الحديث عنه مسبقا، جاءت النظريات النقدية من أجل دعم النقاش حول الأمن، من خلال تأسيس مجموعة أفكار لا يمكن تخطيها في حالة البحث حول معنى للأمن، أو حول فهم جاد للأمن.

إن الاقتراب الذي وضعه "كيث كراوس" « Keith Krause » و"مايكل ويليامز" « Michael C. Williams »[1] كان من أجل البحث حول لماذا ركزت الدراسات الأمنية التقليدية على عنصر الدولة في تحليلاتهم، كما عمد هذا الاقتراب الكندي إلى تفكيك الادعاءات السائدة حول هذا الموضوع.

بالرجوع إلى الفروقات التي وضعها "روبرت كوكس" « Robert Cox » بين النظريات التي تسعى إلى حل مشاكل النظام الدولي (نظريات حل المشاكل « *Problem- Solving Theory* ») والنظريات النقدية بالمعنى الواسع للكلمة، عمد كل من" كراوس" و"ويليامز" إلى إدراج معظم التصورات الممكنة خارج نطاق النظريات المهيمنة حول الأمن، دون إعطاء رؤية موحدة لإعادة تعريف الأمن، ويمكن القول أن الرؤى المشتركة داخل كتاب "كراوس" و"ويليامز" كانت في عدم الرضا عن الدراسات "المتعصبة" (التي سميت بالأفكار الاورثودوكسية) حول الأمن، وعن الأجندة التوسعية التي ظهرت مع

[1] - Keith Krause and Michael C. Williams (dir), **Critical Security Studies.** University of Minnesota Press, Minneapolis, 1997.

انتهاء الحرب الباردة، أيضا، لم يكن الهدف الأساسي لهم تأسيس مدرسة فكرية، بل كان السعي من أجل فتح نقاش حول معنى الأمن، وحول إمكانية التفكير فيه بشكل مختلف.

ما يعاب على هذا الاقتراب الافتقار إلى بدائل جدية للأمن بالمفهوم التقليدي، على غرار الاتجاه الآخر للدراسات الأمنية النقدية.

من جانبها، أبرزت "**المدرسة الويلزية**" « *Welsh School* » اهتماما أكبر، حيث تأثرت هذه المدرسة بالدراسات حول السلام لـ " يوهان غالتونغ" « Yohan Galtung »، ثم بـ"مدرسة فرانكفورت" بعد ذلك، كما عمدت هذه المدرسة أيضا إلى انتقاد التركيز على الدولاتية في الدراسات الأمنية التقليدية، وعلى إتباع الأفكار "الاورثودوكسية" (المتعصبة) في هذا المجال، التي تبحث، هي الأخرى، عن إرساء رؤية واضحة حول كيفية إعادة تصور/صياغة الدراسات الأمنية[1].

ويعتقد "ريتشارد واين جونز" « Richard Wyn Jones » أن الدراسات الأمنية التقليدية تعاني من نفس مشكلة النظريات التقليدية، من حيث تجسيدها للنظام القائم؛ من حيث اخذ العلاقة "مُلاحِظ /مُلاحَظ" على أنها ليست إشكالية تستدعي موضوعا بحثيا؛ من حيث تناولها للنظام القائم "بطريقة موضوعية ومحايدة"؛ و اخيرا من حيث عملها وفقا لمنظور علمي وضعي « *Positivist* » محض.

من هنا نجد أن "المدرسة الويلزية" سعت إلى تعميق مفهوم الأمن ابتداء من نقطة "الإنعتاق" أو التحرر الإنساني « *human emancipation* »، (ويرى دعاة هذه المدرسة أن كل الدراسات الأمنية يجب أن تشدد على هذه النقطة).

بالنسبة لـ"كين بوث"، وتباعا لـ "باري بوزان"، عرف الأمن على أنه غياب التهديدات، و يضيف:

> "الانعتاق (التحرر) هو تحرير الشعوب (سواء كانوا أفرادا أو جماعات) من القيود المادية والبشرية التي تمنعهم من الوصول إلى ما يريدون القيام به بكل حرية. إن الحرب والتهديد بالحرب هي إحدى هذه القيود، بالإضافة إلى الفقر، سوء التعليم، القمع السياسي وغيرها. الأمن والتحرر هما وجهان لعملة واحدة. إن التحرر ليس سلطة أو نظاما، من شأنه أن ينتج الأمن الحقيقي. التحرر من الناحية النظرية هو الأمن بحد ذاته" [2].

من جهة ثانية يؤكد "كين بوث" أن التحرر الضروري للمجتمعات سيتيح لنا نظرية تُطور السياسات العالمية، بمعنى أن هذا التحرر سوف يعطينا بديلا عن الممارسات القائمة في العلاقات الدولية، ومع

[1] -Steve Smith, «*The Increasing Insecurity of Security Studies: ConceptuaJizing Security in the Last Twenty Years*", op cit, p92.

[2] - Ken Booth, "*Security and emancipation",* Review of International Studies, Vol 17, N° 4, October 1991, p 319.

أن التحرر ليس مفهوما أو مصطلحا عالميا، ينبغي ألا يكون تطبيقه على حساب مجموعات معينة دون أخرى، كما لا ينبغي لمعناه أن يكون مرادفا لمصطلح "الغرب"، بل يجب أن يكون مشروعا يعطى آمالا توجه سياسيات المقاومة:

> التحرر هو نظرية وممارسة صناعة البشرية، بهدف تحرير الناس، كأفراد وجماعات، من الاضطهادات الوحدوية أو الهيكلية.... [الأمن] والمجتمعات المحلية تعتبر مبادئ توجيهية، وفي هذه المرحلة من التاريخ، فإن نمو ثقافة عالمية حول حقوق الإنسان هو أمر أساسي في سياسات التحرر. إن مفهوم التحرر يشكل استراتيجيات وتكتيكات المقاومة، ويقدم نظرية تطور للمجتمع، كما يعطي سياسات آملة في إنسانية مشتركة.[1]

ما يمكن قوله هنا، هو أن مفهوم التحرر جعل "مدرسة ويلز" تتعرض لمجموعة انتقادات، مثل القول بأنها تعطي تفسيرات ذات طابع معياري و أخلاقي، و أنها نسخة متجددة من النظريات المثالية لسنوات العشرينيات من القرن الماضي.

أما طروحات "مدرسة ويلز" فتشدد على فكرة أن أفضل نقطة انطلاق لوضع تصور للأمن لا تزال في "ظروف انعدام الأمن (اللاأمن)" التي يعاني منها الناس و المجتمعات، و هذا ما جعل "بوث" يحدد الأمن على اعتباره قيمة وسائلية تعطي الناس فرصة لاختيار كيفية عيشها، و على أنه وسيلة، من خلالها يمكن للأفراد والمجتمعات ابتكار وإعادة صياغة أفكار مختلفة حول ما يجب أن يكون عليه الإنسان.

2-4/ نظرية ما بعد الحداثة ومفهوم الأمن:

لم تبرز نظرية ما بعد الحداثة كنظرية في حقل العلاقات الدولية وفي الدراسات الأمنية إلا مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين، رغم أنها ظهرت فعليا في بداية سنة 1980، وهي من النظريات التي لاقت تهميشا نوعيا، حتى أن هناك من اعتبرها نظرية "خارج إطار مؤسسة العلوم الاجتماعية "، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن لا يمكن تجاوز أو تجاهل الإسهامات الواضحة لهذه النظرية في الدراسات حول الأمن، و حول العلاقات الدولية عموما.

في طبيعة هذه النظرية التي تنفي كل أساس للمعرفة، يدعو ما بعد الحداثيون إلى التساؤل حول الافتراضات الابستيمولوجية، المنهجية والأنطولوجية للدراسات الأمنية التقليدية، كما ينظرون إلى

[1] -Ken Booth (dir), **Critical Security Studies and World Politics.** op cit, p 181.

المعرفة كونها ذات تفسيرات مختلفة، بمعنى أنهم لا يؤمنون بوجود إمكانية لتعريف طبيعة الأشياء، بل بوجود إمكانية تساعد على فهم القراءات المختلفة و المتنوعة للأشياء التي تصنع العالم.

يرى هؤلاء أيضا، أن بعض التفسيرات التقليدية للمعرفة قد تعطينا " معنى محدد و تمييزا لبعض الممثلين (من العالم) الذين يشاركون في إضفاء الشرعية على علاقات القوة والهيمنة"،[1] وهو نفس المنظور بالنسبة للدراسات الأمنية التقليدية التي تم بناؤها وفقا لخطاب القوة، التي تشكل أساس النظرية الواقعية والواقعية الجديدة، كما أنه نفسه الخطاب الذي عزز دور الدولة والنظام الدولي وبرر الإجراءات التي تتخذها الدول من أجل ضمان بقائها.

وبالتالي فإن ما بعد الحداثيون يتصورون الدولة ومسألة السيادة كإشكالية، على عكس ما تريد الأدبيات الواقعية الجديدة و اللبرالية الجديدة الإشادة به، و تبرز اعمال "برادلي كلاين" Bradley « Klein » حول الأمن، أن هناك علاقة بين الدراسات الاستراتيجية، الحروب، النظرية الواقعية، و التمدد نحو الواقعية الجديدة، التي غيرت من نوع العلاقة، نحو إعادة بناء خطاب مبسط حول مسألة الردع النووي والأمن الدولي[2]، و إعادة هذا البناء هو ما أعطى تعزيزا للعلاقة التنائية المتعدية "نحن"و "هم".

يمكن القول أنه، ووفقا لنظرة تأملية، رفض ما بعد الحداثيون فكرة عالم آمن ، بل دعا هؤلاء إلى تصور حوار جديد للأمن بدلا من ذلك ، ليس من خلال السعي إلى تحقيق هدف طوباوي، ولكن من خلال الاعتراف بالعالم كما يفعل الآخر.[3]

في الواقع، هيمنت الاقترابات النقدية على الدراسات الأمنية طوال الحقبة الخيرة من القرن العشرين، حيث انقسمت التفسيرات و التوجهات النقدية بانقسام زوايا النظر إلى الأمن كظاهرة و كهدف يراد الوصول إلى تحقيقه، كما اعتبرت الدراسات الأخرى مثل تقديمات "النظرية النسوية"، " نظرية الأمن الإنساني"، نظرية الأمننة امتدادا للفكر المعرفي للنقدية، في شكل جديد، ليس مغايرا لما سبقه من طروحات، بل ذو تصور جعل من الأمن ظاهرة موسعة و معمقة، تمتد إلى العديد من القطاعات، و تمس مستويات عدة من التحليل، و هذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث التالي.

---

[1] - Alex Macleod et autres, **Relations Internationales: Théories et concepts,** op cit, p 181.

[2] – أفكار برادلي كلاين" من كتابه :

Bradley S. Klein, **Strategie Studies and World Order: The Global Politics of Deterrence.** Cambridge University Press, Cambridge, 1994.

[3] - Alex Macleod et autres, **Relations Internationales: Théories et concepts,** op cit, p 182.

المبحث الثالث: الدراسات الأمنية وإعادة صياغة مفهوم الأمن: من الأمننة الى أنسنة الأمن:

للحديث عن مفهوم الأمن من بعده الأكاديمي، يجب الرجوع إلى دراسات ونقاشات مراكز البحث العلمي، التي تهتم بالعلوم السياسية كحقل معرفي وبالعلاقات الدولية – على وجه الخصوص –كميدان نظري وتطبيقي في نفس الوقت، لتحليلاتهم.

ولقد حظي الأمن بمجال واسع للاهتمام ضمن أطر نظرية تقليدية وحديثة معاصرة، ومن جانب مراكز البحوث، اعتبرت مراكز الدراسات الإستراتيجية هي الرائدة في مجال الأمن خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وانفجار القنبلة النووية أين تطور هذا المجال كإطار وكحقل دراسي أكاديمي خارج عن الجهاز العسكري والدفاعي للدولة، و هذا ما جسد تحول الرهانات حول الأمن من المنظور الفلسفي والأخلاقي إلى الدراسات الكمية والرياضية .

كما تم الحديث عنه مسبقا، قد شكلت النظرية الواقعية الكلاسيكية للأمن الإطار المرجعي النظري لكل الدراسات الإستراتيجية و السياسات الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية و فترة الثنائية القطبية[1] ، بعد ذلك هيمن مصطلح الأمن على الدراسات الإستراتيجية، لأن هذا المصطلح من جهة، هو مصطلح كثير التداول في حقل العلوم السياسية وبصفة خاصة في العلاقات الدولية ، وهو أيضا دائم الحضور في الاهتمامات اليومية والعامة لكافة الأفراد ، يشمل كل جوانب الحياة و يمكن اعتباره من أهم المحددات لسلوك الأفراد والجماعات والوحدات السياسية[2] .

من جهة ثانية، فإن مفهوم الأمن كما لاحظنا هو مفهوم يختلط بمفاهيم أخرى مثل مفهوم القوة ،المصلحة، القومية، الاستقرار، الأمن الجماعي، التهديدات والسؤال يكمن في، هل يمكن الاستمرار في تصور الأمن في إطار أنه مسألة تنحصر في الدفاع؟ بذلك احتاج الأمن إلى تحليل معمق نظرا لطبيعته المعقدة و المركبة.

---

[1]- Pierre De Senarclens, et Yohan Ariffin, op cit, p64.

[2]- Jhon Spanier**, Games nations play**. 7th edition, Congressional Quarterly press,Washington D,C,1990. pp(74,90).

وفقا لأصحاب الدراسات الإستراتيجية، الأمن هو الحرية من التهديدات والأخطار، أي قدرة الدولة على حماية مصالحها من أخطار وتهديدات قائمة فعلا أو محتملة، وارتباط الأمن بالدولة يجعله يعني قدرة الدولة على حماية كيانها المادي وكذلك قيمها الجوهرية[1] .

يشرح "ليبمان"« Lippmann » ذلك بقوله "إن الدولة تكون آمنة حينما لا تكون مضطرة إلى التضحية بقيمها إذا ما أرادت تجنب الحرب، وأن تكون قادرة ، في حالة وجود تحدي، إلى صيانة هذه القيم بالنصر".

من جهة أخرى الاعتماد على القيم في تعريف الأمن يطرح جملة من المشاكل، أهمها صعوبة تحديد القيم بشكل دقيق، خاصة إذا تعددت الاتجاهات داخل البيئة السياسية[2].

في نفس الإطار الاستراتيجي، تتجه بعض التعاريف نحو ربط مفهوم الأمن بالعوامل العسكرية، حيث يكون الأمن نتيجة لذلك، حماية الدولة من أشكال الاعتداء الخارجي و الجاسوسية والتأثيرات المعادية الأخرى، ويعني أيضا قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف.

بذلك فإن الإطار الإستراتيجي يعتبر أن العوامل العسكرية هي المتغير الأساسي في تعريف الأمن، ومواجهة مصادر الخطر ، فأمن الدولة يطلق عليه اسم الأمن القومي، يرتبط في نفسية الفاعلين السياسيين بمفهوم الدفاع وفي الواقع بالقوات المسلحة، غير أن هذا قد يطرح عدة تساؤلات، هل الأمن متعلق فقط بأمن الدولة في ظل وجود تهديدات تعيق استمرارها العضوي؟ أم أن الأمن متعلق بأبعادها الداخلية والخارجية ؟[3]

لفترة طويلة ظلت التحليلات الإستراتيجية هي المسيطرة على مواضيع الأمن، وأعطت له أبعاد ومستويات من زوايا نظر متعددة، أبرزها مستوى الأمن القومي، الإقليمي، الدولي.

غير أن دخول العلاقات الدولية في إطار التعددية من جهة وزيادة تشابك علاقات الاعتماد المتبادل من جهة أخرى قد أدى إلى تراجع دور التحليلات الإستراتيجية حول الأمن، وتراجعت إبستيمولوجيا

[1]- Pierre De Senarclens, et Yohan Ariffin, op cit, p64.
[2]- Joris Peignot, op cit,08.
[3]-Hélène Viau, « La théorie critique et le concept de la sécurité en Relations internationales »,op cit ,04.

البحث المؤسسة على المنهجية الكمية وعلى الاقتراحات المسبقة للفاعلين العقلانيين و نظرية اللعب بعد أن فشلت هذه الأخيرة في إعطاء شرح كمي حول لماذا خسرت القوة العظمى في العالم "الولايات المتحدة الأمريكية في الفيتنام؟"[1] تاركة المجال للدراسات الأمنية التي اهتمت بالنقاشات والحوارات النظرية، التي شكلت مجمل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة .

لذلك أعطي سببان لهذا التراجع الملحوظ:[2] *فالأول* هو عدم قدرة الاستراتجيين الذين يعملون في مراكز بحث متطورة ومتخصصة في التنبؤ بالحرب الباردة –كما ذكر سابقا– وعدم تقديمهم لأي إطار منهجي يسمح بفهم ومواجهة تحولات الوضع الدولي المتصارعة والمتجددة ضمن المجتمع الابتسمي.

والسبب *الثاني* هو ظهور جيل ثاني من المتخصصين الأكاديميين في نهاية الثمانينات، اهتماماتهم كانت منصبة على العلاقات الدولية كحقل معرفي يهدف إلى خلق مجال بحثي أكاديمي خاص بمسائل الأمن داخل إطار العلوم الاجتماعية، وذلك بالعمل في إطار شبكات اجتماعية وليس داخل مؤسسات جامدة مثل *Rand Corporation* ، و هذا ما تم التطرق إليه سابقا مع مدرسة كوبنهاغن، و المدرسة الكندية، و أيضا المدرسة الويلزية، أو الجيل الجديد (الثالث) من المختصين بالدراسات النقدية الأمنية.

كما ثم الإشارة إليه في المبحث السابق حول التطور النظري للأمن، و دور النظريات التأملية، فالدراسات النقدية للأمن قد أعطت أسس معرفية وفلسفية جديدة للأمن ، فمن أمن يبحث عن بقاء الدول إلى أمن يبحث عن بقاء الأفراد و الشعوب، بالضبط هو تحول من العلاقة الهوياتية "نحن وهم " الحصرية إلى علاقة دولية جامعة "نحن الناس" أو "نحن الشعب" [2].

بذلك أصبح الحديث عن الأمن الموسع وعن أبعاد جديدة للأمن؛ كالأمن الاجتماعي المرادف للأمن الهوياتي حسب "باري بوزان"، والأمن العسكري، الذي يخص مستوى المتفاعلين (الهجوم والدفاع)، والأمن السياسي، وهو الاستقرار التنظيمي للدول وتضم الحكومات و الإيديولوجيات التي

---

[1]- Hélène Viau, « *La (re)Conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale* », notes de recherche, Centre d'études des politiques étrangères de sécurité, CEPES, Université de Québec, Montréal, 2000, p6.

[2]-Hélène Viau, « la théorie critique et le concept de la sécurité en Relations Internationales »,op cit.04.

[2]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص59.

تستمد منها شرعيتها، الأمن الاقتصادي ويخص الموارد المالية والأسواق ومستويات مقبولة من الرفاه داخل الدولة، الأمن البيئي ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي والكوني.

ما يمكن استنتاجه هنا، هو أنه إلى جانب بروز النقاشات حول ماهية الاقترابات النظرية للأمن، برزت نقاشات تدور حول "إعادة تعريف أو إعادة أفهمة الأمن" من خلال إدراج كل من متغيري التوسع والتعمق، مع تسليط الضوء على جزء أساسي من النقاشات بين الاقترابات السائدة و البديلة.

وقد أنشأت فكرة التوسع بعد تزايد الوعي بحدة و خطر التهديدات [الجديدة] التي لم تعد بعدُ مرتبطة بالجانب العسكري، الذي اعتادت عليه احداثيات و خطابات الحرب الباردة، أين جسدت، وبشكل خاص، مع المهتمين بالحفاظ على الأمن التقليدي « *Conventional security* » ، أما تعميق الأمن فهو من أجل النظر إلى الإشكال أو الموضوع المرجعي للأمن، فقد أراد أنصار الاقترابات التأملية أو البديلة أن يطرحوا مجموعة أسئلة متعلقة بطبيعة التهديد، ولماذا وكيف يجب أن نقوم بأمننة موضوع ما.

المطلب الأول: مفهوم الأمن بين التوسع و التعمق:

كما لوحظ قبلا، تأثرت الدراسات النقدية الأمنية بالأوضاع العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة، أين برز التحول القيمي والبنيوي الذي خلف، توسعا وتدفقا في مجال المفاهيم الجديدة، وهذا ما أعطى الحاجة للتنظير والبحث عن أجوبة لمظاهر جديدة في العلاقات الدولية، من أجل احتواء تلك التغيرات في المضمون الدولي، وبرزت الحاجة إلى توسيع مجالات الأمن في هذه الفترة من خلال بعض المتخصصين، الذين التزموا بهذا المنحى البحثي ضمن أعمالهم المتعلقة بالأمن وبالعلاقات ببين الدول، وأحد رواد هذا المجال، " ريتشارد اولمان" « Richard Ulman » الذي أسس منطلقه البحثي بغية توجيه وتغيير مسار السياسة الخارجية الأمريكية، بدء بمجموعة انتقادات قدمها حول التوجه العسكري للأمن الذي يعطي انطباعا خاطئا عما هو موجود في الواقع[1].

وقد أعطت مساهمة أولمان بعدا جديدا لنوعية التهديدات القائمة، مع الحث على ضرورة إعادة النظر في السياسات الأمنية المتخذة تجاه هذه التهديدات.

[1] - Richard H. Ullman, « *Redefining Security* », International Security Journal , vol 8, no l, 1983, pp. (129-153).

من جهتها عمدت "جيسيكا تاتشمان ماثيوس"Jessica Tuchman Mathews » من خلال مقالها "إعادة تعريف الأمن" « *Redefining Security* » إلى تعريف وتحديد مجالات جديدة للأمن، منها قضايا الموارد الطبيعية والبيئية والديموغرافية، كما تطرقت إلى الميزة الاختراقية لبعض التهديدات[1] (تهديدات عابرة للحدود الوطنية).

بعد ذلك، (مدة عامين بعد نشر مقال "إعادة تعريف الأمن") أعاد "باري بوزان" "Barry Buzan » إصدار كتابه "الناس والدول والخوف"، وأعطى الكلمات المفتاحية والخطوط العريضة الأولى لمجالات الأمن الجديدة، التي ميزت فيما بعد عمل "مدرسة كوبنهاغن"؛ وبالإضافة إلى توسيع نطاق الأمن إلى القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حدد إتباع "مدرسة كوبنهاغن" كل قطاع من هذه القطاعات وفقا لأنواع التهديدات التي تتطابق معها، عن طريق وضع وحدة أو وحدات مرجعية يمكن ربطها بها.

فعلى مستوى القطاع السياسي، تم تعريف "التهديدات الوجودية" للمبادئ التأسيسية للدولة، مثل السيادة أو الأيديولوجية، ومن ناحية ثانية، حددت الهويات الجماعية التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة، مثل الدين أو الأمة بالمعنى الثقافي، كوحدة مرجعية للقطاع المجتمعي[2].

واعتبر هؤلاء المؤلفون أن تقسيم قطاعات أو مجالات الأمن إلى خمسة (5) قطاعات ليس أمرا حتميا، لأن ما يجب على مجتمع المفكرين فهمه هو التداخل و التفاعل بين نوع وكم وصنف التهديدات الجديدة، وقطاعات الأمن، لان الهدف هو توسيع نطاق الأمن ليشمل كل قطاعات أخرى، مع ضرورة الحفاظ على الترابط التحليلي للمفهوم، الأمر الذي لم يحظى باهتمام كبير من طرف محللين آخرين، حيث كان هدفهم الأول هو توسيع نطاق الأمن بكل الطرق، وليس الحفاظ على الترابط المفاهيمي و التحليلي للظاهرة محل الدراسة.

من بين هؤلاءّ، "إيما روتشيلد" « Emma Rothscild » التي حاولت بإتباع منظور ليبرالي، أن تصيغ الأمن، من خلال ربطه بأمن الإنسان، ففي مقالها "*ما هو الأمن؟*"« *What is Security ?* » ، حاولت "روتشيلد" أن تظهر أنه بعد كل فترة من الصراع تأتي فترة أخرى نسعى فيها إلى البحث عن

[1] - Jessica Tuchman Mathews, « *Redefining Security* », Foreign Affairs, vol 68, 1989, pp. (162-177).

[2] - Barry Buzan, Ole Waever et Jaap de Wilde, **Security: A New Framework for Analysis.** Lynne Rienner Publishers, Boulder & London, 1998, pp (22-23).

إعادة تعريف للأمن، وهذا هو حال فترة نهاية الحرب الباردة، التي جسدت، في رأيها، ليبرالية جديدة، تقوم على المثل العليا للقرن الثامن عشر (18)، مع تحرر من الثنائية التي ميزت القرنين التاسع عشر (19) و العشرين (20)[1].

بالنسبة لـ"روتشيلد"، ما ميز فترة التسعينيات 1990، هو الحديث عن الأمن بالمعنى الواسع أو الموسع، وهذا ما أعطى أربعة أشكال رئيسية من التوسع:

1- توسع نطاق الأمن من أمن الأمم (الدول) إلى أمن الجماعات أو الأفراد.
2- توسع الأمن من أمن الأمم إلى أمن النظام الدولي، أو إلى بيئة مادية فوق قومية، وهو بذلك أمن موسع من محيط الدولة، ليشمل المحيط الحيوي ككل.
3- توسع الأمن أفقيا، من الأمن العسكري، إلى قطاعات أخرى مثل الأمن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي ،البيئي و الإنساني.
4- توسع "المسؤولية السياسية" التي تعمل على ضمان الأمن لتشمل كل اتجاهات الدول القومية، فمن أعلى، المؤسسات الدولية، ومن أسفل الحكومات المحلية أو الإقليمية، ومن الجانب، المنظمات غير الحكومية، الرأي العام أو الصحافة حتى نصل إلى القوى المجردة للطبيعة أو للسوق.[2]

من خلال هذا الطرح، يمكن أن نقول أنه لا يوجد هناك تحديد متفق عليه لمدى الأمن، ولا لحدوده التوسيعة، لكن يبقي هنالك معنى سلبيا له، في حال تم ربطه بمفهوم الحرية؛ فرغم أن الدول "الديمقراطية" قد سعت عامة، من خلال العقد الاجتماعي، إلى تحقيق شكل من التوازن بين أمن المواطنين ومستوى الحرية الممنوحة لهم، إلا أن أمننة كل قطاعات المجتمع تؤدي إلى الاعتقاد بأن هناك سعر لذلك، فالإجراءات المتخذة لمكافحة "تهديد الإرهاب" منذ سبتمبر 2001، تخبرنا عن القيود المفروضة على الحقوق والحريات والديمقراطية بصفة عامة، و هذا هو السبب في أن العديد من المختصين أرادوا فهما أفضل لأسس و ركائز الأمن، على أمل إعطائه تعريفا أكثر إيجابية، من شأنه تجنب العديد من المشاكل المتعلقة بالأمن التقليدي.

[1] - Emma Rothschild, «*What is Security* ?», op cit, p 54.
[2] - Ibid, p55.

أما بالنسبة لفكرة تعميق الأمن، فقد جاءت تحديدا لتحذير أولئك الذين يعتقدون أن بإمكانهم توسيع الأمن دون إعادة تعريف معناه، فبالنسبة لـ"ريتشارد واين جونز « Richard Wyn Jones » ، فتعميق صياغة الأمن لا يعطينا فقط أدوات من أجل انتقاد الدراسات الأمنية التقليدية، بل هو في حد ذاته، جزء أساسي في إعادة بناء هذا المقترب، وفقا لأساس مختلف ونقدي أكثر، ومعنى ذلك، هو أن الأفكار التقليدية حول الأمن قد أسست، في الغالب، على فهم السياسة العالمية المجسدة، التي لا تقبل إعادة تفكير في مكنوناتها، وكنتيجة لهذه المعطيات الجديدة، وجب إعادة تثبيت وتوطيد لعلاقة الأمن بالنظرية السياسية عامة، كما وجب على "المقتربات النقدية للأمن" أن توجه عملها لتحديد وتفسير معطيات بديلة في فهم السياسة العالمية.[1]

ما يمكن قوله حول المنظورات التأملية للأمن، هو أنها تسعى إلى فهم كيفية ظهور مفهوم محدد للأمن وعلى أي أساس يتم ذلك، وكما يفسر "كين بوث"، فإن صياغة الأمن هي نتاج لفهم ولتفسيرات مختلفة حول ما هية السياسة (أو السياسات)، وما ينبغي أن تكون عليه، لذلك، فإن الأمن في السياسة العالمية ليس مجرد عنصر محايد، ولا مجرد فكرة بسيطة.[2]

إن تعميق الأمن يتطلب تفكيرا في مجموعة من المسائل في نظرية العلاقات الدولية، التي لم يتم التطرق إليها من طرف الاقترابات النظرية التقليدية من قبل، وهذا التفكير يستلزم انتقالا من مركزية الدولة في التحليل، إلى مستويات أخرى للتحليل، و كمثال على ذلك، نجد أن المدرسة الويلزية، التي تم التطرق إليها سابقا، تؤكد على "الانعتاق" باتخاذ الفرد وحدة مرجعية نهائية في ذلك.

[1] -Richard Wyn. Jones**, Security, Strategy and Critical Theory.** Lynne Rienner Publishers Boulder & London, 1999, p 103.

[2] -Ken-Booth, « Critical Exploration », in: Ken Booth (dir.), **Critical Security Studies and World Politics. Op cit, p** 21.

المطلب الثاني: نظرية "الأمننة" و "نزع الأمننة":

يرجع مفهوم الأمننة و نزع الأمننة في الأصل إلى مقال لـ" اول ويفر" بعنوان *"الأمننة نزع الأمننة"* « *Securitization and Desecuritization* » في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، حول دور اللغة، الفكر الخطابي و تجاوب جمهور المستمعين مع محاولات إضفاء الطابع الأمني، على العلاقات الاجتماعية "العامة"، بذلك أصبح المفهومين أمننة/ نزع الأمننة من المفاهيم المستعملة من طرف رواد "مدرسة كوبنهاغن"، إلى درجة أصبحت فيها أي محاولة لفهم النقاش الأمني، تجبرهم على العودة إلى هذين المفهومين.

لقد أتت فكرة "دراسة مسارات الأمننة" من أجل إعطاء تفسير حول كيف أن مشكلة متعلقة بالأساس بميكانيزمات النظام الدولي تصبح في مرحلة ما مشكلة أمنية، كما تم إدراج مجموعة مصطلحات ومفردات عميقة من أجل شرح الأمن من وجهة نظر نقدية تفسيرية، باتخاذ مصطلحات "التهديدات الوجودية" « *Existential threats* »، "إجراءات الطوارىء" « *Emergency measures* »، "مسارات التسييس" « *Processes of politization* » و"مسارات الأمننة" « *Processes of securitizaton* »، "الفعل الخطابي" « *Speech Act* » ...وغيرها

وكانت الانطلاقة الأساسية هي اعتبار أن تجسيد الأمن، ليس مجرد شرط موضوعي، بل يجب أن ينظر إليه كنتاج لمجموعة من الممارسات، والأفعال والخطابات التي من شأنها خلق وتجسيد الأمن، فمن خلال دراسة مسارات الأمننة، نحاول أن نفهم كيف أن مشكلة سياسية استُحدثت اجتماعيا في شكل تهديد وجودي، كما يشرح "بوزان وزملاؤه"؛ "إن مجرد الإشارة إلى مصطلح "الأمن" ينقل المسألة من كونها قضية سياسية إلى قضية تكسر القوانين الدولية التقليدية، وتصاغ سواء في شكل مسألة سياسة جديدة استثنائية، أو في شكل مسألة فوق سياسة"[1]، فبمجرد أن تكتشف نخبة ما تهديدا للنظام السياسي القائم، فإنها تسعى إلى تعريف هذا الوضع الجديد بوصفه "مشكلة أمنية"، وهذا ما يسمح للدولة باتخاذ رد فعل استثنائي حيال الوضع (ما هو معروف بحق التدخل من طرف الدولة إزاء مشكلة أمنية، والنخبة هنا هي التي تساعد هذه الدولة على هذا الفعل التدخلي).

لكن الخطاب السياسي وحده لا يكفي لجعل مسألة ما مشكلا أمنيا، فـ" الخطاب اللغوي" يجب أن يتتبعه جمهور من شأنه أن يخلق أو يساعد في تجسيد الأمن:

[1] - Barry Buzan, Ole Waever et Jaap de Wilde, op cit, p 23.

"إن الخطاب الذي يأخذ شكل تقديم قضية ما كتهديد وجودي لوحدة مرجعية محددة، ليس أمننة في حد ذاتها، بل هو عمل أمننة، ولكن المسألة ليست مجرد تجسيد للأمن، إلا إذا/ ومتى قبل الجمهور، المخصص له فعل الأمننة، هذا الفعل كما هو "[1].

بذلك، تنطلق فكرة الأمننة من النظر إلى الأمن كممارسة خطابية أو سياق حديث موجه، حيث يفترض هؤلاء أن أي مشكلة أو مسألة أمنية قد تصبح قضية سياسية أمنية في حال ما تم الحديث عنها، بعبارات تحمل معاني "التهديد الوجودي" و "الخطر المحتمل"، ويمكن القول أن فكرة الأمننة، التي أصبحت فيما بعد نظرية، هي نظرية التعبئة والتسييس، أين تلعب اللغة ضمنها دورا قويا في العملية التعبوية وفي تجنيد الدعم اللازم لأي اجراء سياسي، ولقد وضح دعاة هذه النظرية، الزامية وجود ثلاث مكونات[2] لنجاح فعل أو مسار الأمننة:

1- تهديد وجودي واحد أو أكثر.
2- تبني التدخل/الفعل الطارئ والمستعجل.
3- التأثير على العلاقات بين الجهات أو الوحدات السياسية، (أي الحكومة، والمؤسسات، والشعب..)، التي شهدت عدم التزام بقواعد نظامها السياسي.

في انتقاد لذلك، يشرح "مايكل ويليامز" « Michael C.Williams » أن تحليل مسارات الأمننة انحصر بشدة في دراسة أشكال الخطابات من أجل فهم مسارات التواصل السياسي المعاصر، كما حد من حجم المواضيع أو القطاعات المختلفة المراد تحليلها،[3] ووفقا له، فإن أي بحث عن الممارسات الاجتماعية التي تخلق الأمن، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف وسائل الاتصال ووسائل الإعلام البصرية، والإلكترونية.

أما قضية "نزع الأمننة" « *Desecuritization* » ، هي ما مثل دعوة لنقض مسار الأمننة بهدف جعل بعض القضايا، التي أصبحت قضايا أمنية، تدخل مجال النقاش السياسي، بمعنى نزع الامننة من المسائل التي أُمنت قبلا، فحسب "ويفر"؛ "إن تجاوز مشكلة أمنية عن طريق تسييسها لا يمكنه أن

[1] - Ole Waever, «Securitization and Desecuritization », in: Ronnie D. Lipschutz (dir.), **On Security.** Columbia University Press, New York, 1995, pp (46-86).
[2] - Ibid, 26.
[3] - Michael C. Williams, *« Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics»*, International Studies Quarterly, vol 47, no 4, p 525.

يحدث باتخاذ موضوع أمني محدد، بل بتفسير أو شرح الوضع القائم عبر ارجاع كل المرجعيات إلى الأمن"[1]، و لهذا، في رأيه، يعتبر ميكانيزم "نزع الأمننة" أفضل كأداة للتحليل منه كآداة للأمننة، لأنه ذو كفاءة أكثر كما انه أقل عرضة لخطر الاستغلال من قبل صانعي القرار السياسي.[2]

يمكن القول أن مدرسة كوبنهاغن تتصور "نزع الأمن" كآداة مفاهيمية، تسمح لنا بفهم عمليات تفكيك ودحض التهديدات باستعمال معنى شبيه أو مماثل لمعنى الأمننة، و تقول " كلوديا أرادو" Claudia » « Aradau أن "ويفر" سعى إلى ارجاع أي أثر سياسي إلى مفهوم "نزع الأمننة" من خلال إعطائه معناً مرتبطاً بحالة وجود الأمن، ثم ترك إمكانية تطوير أي مشروع سياسي على أساس هذا التحليل.[3]

وبالابتعاد عن أي التزام سياسي، فإن مفهوم نزع الأمننة سيثبت أنه وسيلة "عقيمة" نسبيا، لا يمكن تطبيقها على المسرح الدولي، كما لا يمكن تطبيقها من أجل تحويل وتوجية علاقات القوة وتوجيه المؤسسات التي تنظم داخلها هذه العلاقات، كما تعتقد "أرادو" أن هذا المفهوم لا يعطينا نظرية في العلاقات الدولية، وينبغي إعادة النظر اليه كمجرد اتجاه للسياسات الديمقراطية وعمليات التحرر[4].

المطلب الثالث: أنسنة الأمن و نظرية الأمن الانساني:

وتعتبر المدرسة النقدية الأمنية، رائدة البحث في الأمن بالمفهوم الموسع، والتي اتخذت من مفهوم/مصطلح الأمن الإنساني، إطار ذو مرجعية جديدة في التحليل.

وقيل التطرق إلى النظريات والنقاشات النظرية للأمن الإنساني، نتطرق أولا إلى مفهوم هذا الأمن ، خصائصه ومستوياته.

3-1/ تعاريف مقدمة للأمن الإنساني:

من أجل وضع تحديد واضح لمعنى الأمن الإنساني، يجب طرح التساؤل، أمن من؟ والأمن من ماذا؟ حيث أن الأمن الإنساني يأخذ كمرجعية له، الأشخاص ومجتمعاتهم قبل الإقليم أو الدولة، ومن جهة ثانية، في تحديد الأمن من ماذا، فالأمن الإنساني يوضح العوامل التي تهدد بقاء الشعوب وأمنهم،

[1] - Michael C. Williams, op cit, p 525..
[2] - Ole Waever, «Securitization and Desecuritization », op cit, 56.
[3] -Claudia Aradau, *« Security and the Democratie Scene: Desecuritization and Emancipation»*, Journal of Internationl Relations and Development, no 7, 2004, p 389,
[4] - Ibid, p 405.

في حين أن الأمن الوطني أصبح غير كاف لحماية الأفراد، وهذا ما ستتم ملاحظته في المقتربات النظرية للمفهوم.

يرى "اكسوورتي لويد" Axworty Loyd وزير الشؤون الخارجية الكندي، أن المرحلة الراهنة ساهمت بشكل أساسي في تغيير المفهوم التقليدي للأمن، فالأمن الإنساني يوجه الاهتمام للبشر، ويهتم أساسا بالفرد والأوضاع التي يعيش فيها هذا الفرد، حيث تتوفر حاجاته الأساسية ويجد الكرامة الإنسانية، التي تشمل المشاركة ذات القيم.[1]

وتعرف لجنة أمن الإنسان، الأمن الإنساني على أنه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر، بطرق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية التي تمثل جوهر الحياة[2].

وعرفه كوفي عنان سنة 2000 في تقريره للأمم المتحدة، والمعنون بـ "نحن البشر" كالآتي :

> "يتضمن أمن الإنسان بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية، وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته. وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي اللبنات المترابطة التي يتكون منها امن الإنسان وبالتالي الأمن القومي".[3]

---

[1]- Axworthy Lyod, **Le Canada et la sécurité humaine: un leadership nécessaire**. Déclarations et discours, Ottawa, MAECI, déc 1996, pp 1, cité par : Béatrice Pascual et Charles Philippe David, « Précurseur de la sécurité humaine, le sénateur Raoul Dandurand (1861-1942), de site internet consulté en mai 2012.
www.dandurand.uqm.ca

[2]- http://www.humansecurity-chs.org

[3]- Kofi A.Annan, Millennium Report of the Secretary-General of the UN, from the internet site:
http://www.un.org/millennium/sg/report/

من جهة أخرى، أعطى تقرير التنمية الإنسانية العربية لمنتدى الشباب الذي عقد في القاهرة 2008 رؤية مفادها أن مفهوم الأمن الإنساني هو مفهوم شامل، متعدد الجوانب[1]، ويختلف باختلاف السياقات، لذلك برز اتجاهين لتبيين المفهوم، اتجاه أول يركز في تعريفه على المستوى الذاتي، واتجاه آخر يركز على الجانب الموضوعي، فالأول دار حول جوهر الإحساس والشعور، سواء بالأمن، الاستقرار أو بغياب الخوف، أو البعد عن المخاطر التي تمس احتياجات الإنسان الأساسية، الاطمئنان على النفس والممتلكات والأشخاص من حوله ومن ثم فتم اعتباره حالة ساكنة وليس عملية متحركة وان كان البعض أعطى للمفهوم طبيعة ديناميكية حيث أن التهديدات قد تاخد منظورا جديدا يرتبط بتغير الأحوال.

أما الاتجاه الثاني، فينقسم إلى تعريفات جعلت من مفهوم الحقوق أساسا لها، فجعلت مفهوم أمن الإنسان مرتبطا بتوفر حد أدنى من الحقوق أو القواعد التي تضمن هذه الحقوق والحريات، وتعريفات اتخدت من الحفاظ على مجموعة "القيم المعيارية" أساسا وجوهرا لأمن الإنسان، مثل تعريف الأمن الإنساني على أنه عيش الإنسان بأمان ودون المساس بحريته وكرامته، الأمن الجسدي، وسلامة الإنسان.

في تقديمات بعض المنظرين والمؤيدين للأمن الإنساني كفكرة وكمصطلح، وكوسيلة للسياسة الخارجية، نجد بعض أصحاب الاقتراب المعياري:

– تاكور و اكوورثي "Thakur et Axworthy": [2] الأمن الإنساني عبارة عن رؤية حقيقية للعالم، والتي وضعت الفرد في مركز النقاش (بدلا من وضع كيان مجرد كالدولة).

– كايل غرايسون " kyle Grayson" : الأمن الإنساني يسمح بإعطاء تساؤل شامل حول العلاقات بين الديناميكيات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤثر على الأفراد.بينما تركز الوسائل التحليلية الأخرى على ضرورة إيجاد تعاريف دقيقة و عملياتية، من أجل الفهم[3].

---

[1]– السلسلة الجديدة في تقرير التنمية الإنسانية ،ديسمبر 2008:
http://www.arab-hdr.org/community

[2]- Axworthy, *"A New Scientific Field and Policy Lens»*, Security Dialogue,vol 35,n 3,2004,p 348.

[3]- Kyle Grayson, *« A challenge to the power over knowledge of traditionl security studies »*, Security Dialogue ,vol 35,n 3,*2004, p 350.*

–بيتر اولفين "Peter Ulvin" :[1] الأمن الإنساني الموجود في مفترق أربع حقول إنسانية مختصة (المساعدات الإنسانية، مساعدات من أجل التنمية، حقوق الإنسان، حل النزاعات) سيصبح إذن التسمية الأكثر استعمالا في الدراسات، من اجل جمع و إثراء كل حقل على حدا.

– فين هامبسون " Fen Hampson" [2] و ليولد اوكسوورثي"Lyold Axworthy" :[3] الأمن الإنساني هو وسيلة لتقدير سياسات الأمن: تلك التي ستكون فعالة إذا ما تناولت امن الأفراد، وليس فقط امن الدول.

–دون هوبرت "Don Hubert" :[4] الأمن الإنساني هو فكرة تسير نحو التطبيق.

من التعاريف السابقة، يمكن ملاحظة أنه لا يوجد هناك تعريف شامل ملم للأمن الإنساني، الذي لقي توسعا من خلال اهتمامه بالفرد كوحدة مرجعية، وتعميقا من خلال كثرة النقاشات والجدل حول كونه مجرد مفهوم ، أو وسيلة تسير نحو التطبيق في كل من السياسة الداخلية والخارجية للدول.

– يوكيو تاكاسي "Yukiee Takasi" : يرى أن للأمن الإنساني جانبين "الحرية إزاء الخوف والحرية، إزاء الحاجة" .هنالك من يرى أنَّ الأمن هو الحرية من الخوف، بالتالي الأمن الإنساني مفهوم يتعلق بالتحرير من الخوف، و ناتج عن قاعدة اتخاذ أفعال تهدف للمحافظة على حياة وكرامة الإنسان في النزاعات، من خلال التحولات في طبيعة النزاعات لما بعد الحرب الباردة، أما بالنسبة لليابان فإنّ مفهوم الأمن الإنساني هو "ضمان حياة الفرد في كرامة" لذا فمن المهم الذهاب لأبعد من مجرد التفكير في حمايته في حالات النزاعات والحروب فقط.[5]

–وهناك تعريف اجرائي لـ "سابينا آلكير" « Sabina Alkir » : ترى أن الأمن الإنساني يهدف للمحافظة على الجسم الحيوي لكل إنسان، ضد التهديدات الخطيرة التي تكون بصورة مستمرة وعلى

---

[1]- Peter Ulvin, "*A flield of overlaps and interactions*",Security Dialogue, vol 35,n 3,2004. P 355.

[2]- Fen Osler Hampson, *"A concept in need of global policy response"* Security Dialogue, vol 35,n 3,2004. P 356

[3]- Axworthy, "NATO's New security vocation", http://www.nato.int/doc/review/1999/9904-02.htm.

[4]- Don Hubert, " An Idea that Works in Practice", Security Dialogue, vol 35,n 3,2004, p 358.

[5] -Yukiee Takasu, "Statement at the international conference on human security in a globalized world", May 2000: http://www.mofa.go.jp/policy/human_secu/speech0005.html

المدى الطويل[*] فالحماية أو الصيانة *Safeguard* تقرّ بأن الإنسان والجماعات مهددة بأخطار تتجاوز إمكانية مراقبتها: الأزمات المالية والنزاعات، السيدا، التلوث، وغيرها. وأن الأمن الإنساني مقاربة تطالب المؤسسات بتقديم الحماية، فلابد لها أن تكون واعية وحساسة وغير جامدة، أي لابد أن تكون وقائية وليس مجرد ردود أفعال آتية.

تعريف "آلكير" وتفصيلها لمفهوم الأمن الإنساني لم يكتف بذكر أبعاد الأمن الإنساني في محتواه والأفكار التي تضمنتها التعاريف السابقة بل تضمن النقاط الأساسية التي يرتكز عليها مفهوم الأمن الإنساني، والمتمثلة في:

1- تقرّ بأن التهديدات تتجاوز قدرة طرف واحد على مقاومتها ومراقبتها وبالتالي فهي تقر بعجز الدولة عن ضمان أمن أفرادها وضرورة التعاون المتعدد الأطراف والميادين.

2- إصلاح وتطوير المؤسسات التي لابد أن تعمل على تفادي تأزم الأوضاع، وإنتهاج سبل وقائية سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو العالمي وضرورة إصلاح الأمم المتحدة ذاتها.

3- يقضي الأمن الإنساني على التمييز، كونه يركزّ على الفرد الإنساني أيّا كان، لكونه مواطنا عالميا، وكائنا إنسانيا، وعلى الجميع ضمان حقوقه، وحرياته، وبالتالي كرامته.

3-2/ مستويات وخصائص الأمن الإنساني:

ينظر لمفهوم الأمن الإنساني على أنه تحول من النظر للأمن في سياق أو مستوى الدولة القومية إلى أمن مرتكز على الإنسان والأفراد، بذلك فهو يجمع أكثر من مستوى، هناك مستوى النظام العالمي، كمصدر للتهديد، مستوى الإقليم ودول الجوار، ومستوى الدولة، مستوى أجهزة الدولة، مؤسسات وسيطة، مستوى الأفراد والجماعات.[1]

كما للمفهوم أيضا عدة خصائص واضحة، خاصة بعد قمة العالم لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1995 حول التنمية الاجتماعية، أين ازداد الاهتمام بالمصطلح و المفهوم المعمق و الموسع حول الأمن الإنساني.

---

[*]- The objective of human security is to safeguard the vital core of all human live from critical treats in a way that is consistent with long-terms.

[1] – السلسلة الجديدة في تقرير التنمية الإنسانية، ديسمبر 2008، مرجع سابق.

تتمثل هذه الخصائص في:[1]

1- الأمن الإنساني هو كوني *Global*، بمعنى أنه يخص كل البشر في البلدان المتقدمة والمتخلفة أو الفقيرة والغنية، أو بلدان المركز وبلدان المحيط حسب "غالتونغ"، ذلك لان التهديدات التي تمسهم هي تهديدات مشتركة من حيث مظاهرها سواء كانت هجرة، بطالة ، مخدرات، انتهاكات حقوق الإنسان، تلوث بيئي وغيرها.

2- تكامل مكوناته و ترابطها ، حيث يتوقف كل واحد منها على الأخر، فلما يتعرض هذا الأمن للتهديد، فان كل الأمم معنية بذلك لأن المجاعة والأوبئة والفقر والتلوث والمخدرات والصراعات العرقية والتفكك الاجتماعي ليست أحداث منعزلة أو محصورة في حدود الدولة .

3- الوقاية المسبقة أو المبكرة وهي تكون أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق.

4- الأمن الإنساني محوره الإنسان، وهو يخص نوعية حياة البشر، كيف يعيشون في المجتمع، وكيف يمارسون بحرية خياراتهم[2] .

5- الأمن الإنساني يحدث تمييزا بين أمن الدول وأمن الأشخاص، ويتميز بسهولته. ذلك لتضمنه عدة قطاعات وكذلك تقاطع أبعاده مع أبعاد أخرى كالمحلي والعالمي.

مفهوم الأمن الإنساني من ما سبق يقوم على أمن الشعوب والدول والأفراد متبنيا بذلك مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل.

من جهة ثانية أعطى التقرير أبعادا عدة للأمن الإنساني لكن رغم إبرام الأبعاد والتهديدات، يبقى النقص واضحا في إيجاد تعريف شامل وكلي للأمن الإنساني.

لذلك تجب العودة إلى الدراسات الأكاديمية و النظرية التي قد غطت عجزا في تعريف هذا المفهوم من مجال آخر وهو إعادة إعطاء مفهوم جديد للأمن من خلاله تتم دراسة الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة

[1] - Jean-François Rioux, op cit, p 39.

[2] – عبدالنور بن عنتر، مرجع سابق، ص60.

3-3/ المقاربات النظرية للأمن الإنساني

على غرار تطور مفهوم الأمن كمستوى تحليل، في الدراسات الأكاديمية ، عرفت أطروحات نظرية أخرى حول الأمن الإنساني، فمن الدراسات الإستراتيجية إلى الدراسات الأمنية ثم الدراسات الأمنية النقدية، وصل هذا المفهوم إلى ما هو عليه اليوم ، تحت إطار إعادة تسمية أو إعادة إعطاء مفهوم *(Re)Conseptualisation* للأمن[1] من طرف المدرسة النقدية الأمنية، التي تنتمي إلى ما وراء المنظور التأملي في العلاقات الدولية.

إن فترة نهاية الحرب الباردة كانت فترة بروز بعض الشروخ و الإنقطاعات المعرفية بين الفكر التقليدي وفكر ما بعد الحداثة [2] ، هذه الأخيرة التي أدرجت ضمن أعمالها المسطرة ، البحث عن أبعاد جديدة للأمن تمس بالدرجة الأولى أمن الأفراد وليس أمن الدولة لكونها شخصية معنوية و غير ملموسة.

مما سبق الإشارة إليه في المبحث الأول ، فإن مفهوم الأمن انتقل من مفهومه التقليدي إلى المفهوم الموسع ليشمل بذلك الأمن الموضوعي و الأمن الذاتي، حسب كتابات "باري بوزان" أو أيضا الأمن اللين و الأمن الصلب حسب تعبيرات "جوزيف ناي" Ney" .

غير أن التركيز كان على ما خرجت به المدرسة الأمنية النقدية حول مفهوم الأمن الإنساني.

بين تعميق وتوسيع لمفهوم الأمن والحماية من التهديدات المباشرة والغير مباشرة أدرج الأمن الإنساني، الذي يهتم بأمن الإنسان أو الفرد بالدرجة الأولى و ذلك من خلال مظهرين أساسيين هما الحرية من الخوف و الحرية من الحاجة ، لكن السؤال المطروح هنا هو لماذا "الإنسان" هو موضوع وهدف الأمن الإنساني تحديدا أي لماذا البحث عن أنسنة الأمن[3] *Humanitarization* ؟

أعطت النظرية النقدية تفسيرها وفقا لهذا السؤال حول مفهوم الأمن الإنساني بأن الإنسان هو موضوع وهدف بحثها، لان السؤال لم يعد كما كان سابقا،حول" ماذا يوجب علينا توفير أمنه؟"

[1] -Hélène Viau, « *La (re)Conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique:quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité global »,* op cit, p6.
[2]- Richard Ullman, "*redefining security*", op cit, p95.
[3]- Hideaki Shinoda, "*Conflict and Human Security: A Search for New Approaches of Peace-building",* IPSHU English Research Report Series, No.19, 2004, p16.

بل السؤال هو من يجب أن يؤمن ؟ [1] بذلك تبنى كل من الاقتراب الكلي للأخلاق، والاقتراب النيو غرامشي، تحليل مثل هذه الأطروحات التي انبثقت عن المدرسة النقدية للأمن.

3-3-1/ الأمن الإنساني في اقتراب الأخلاق العامة (*Global Ethics Approach*):

في نقاشات النظريات النقدية، الهدف الموضوعي، أو الوحدة المرجعية في تحليل مفهوم الأمن، ليست شخصية تجريدية فلسفية، كالدولة، لكنها متمثلة أساسا في "الفرد"، أو"الإنسان".[2]

وقد وضع التصور النقدي للأخلاق العامة، حجج وبراهين تفسر لماذا وضع "الإنسان" في قلب مفهوم الأمن:

أولا: الإنسان يوضع كوحدة مرجعية لمفهوم الأمن لأنه مجسد أساسا في مقدمات النظريات النقدية

أ- من خلال ابستومولوجيا ما بعد الوضعية، وميتودولوجيا تفسيرية، وضعت الإنسان في قلب التحليل المعمق، لان شرح وفهم العالم، تكون نتيجة مسارات جماعية، تشترك فيها كل والفواعل الاجتماعية، من جهة ثانية، في "عالم الأمن"، فان التهديدات، متعلقة بـ "صانعي التهديدات"، والمقصود من ذلك، الفواعل الذين يملكون المعرفة والقدرة على إنتاج التهديد، وتطبيقه. ويؤكد أصحاب هذا الاقتراب أن التهديد ليس طبيعي، لكنه يبنى من طرف فاعلي العالم السياسي، والأمني.

ب- من خلال الوحدة الانطولوجية[(*)] للبنى الاجتماعية للنظرية النقدية،"الإنسان" يوجد أيضا في قلب مفهوم الأمن، لان البني والهياكل الاجتماعية مؤسسة أصلا من طرف الأفراد ومكونة منهم، بالإضافة إلى أن "الإنسان" (بعيدا عن منطق التضمين والاستبعاد) كونه وحدة مرجعية في مفهوم الأمن، يوضح بالأساس تصورات النظرية النقدية وقيمها، التي تتمثل في تطوير العلاقات الدولية ضمن إطار *أخلاقي*"، "*عادل*" "*كلي*"(عالمي).

---

[1]- Amartya K.Sen, **Development as Freedom.** Oxford University Press, U K,1999, p16.

[2] -Hélène Viau, « L*a (re)Conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique:quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale »*, op cit, p ,100.

[(*)] - Ontologie : Philosophie, connaissance de l'être.

ثانيا: من خلال البراهين والحجج المقدمة، للإنسان كوحدة مرجعية في تحليل الأمن، يبرز هذا الاقتراب الانتقال النوعي من وحدة التحليل لدى الواقعيين،وهي الدولة التي أصبحت غير قادرة على ضمان امن مواطنيها وسلامتهم، نحو خلق اللا امن[1].

ويحدد هؤلاء انه رغم وجود اتفاق جزئي بين النظريتين الواقعية والنقدية إلا انه لا يمكن وضع الدولة كمستوى أو كمرجع لتحليل عنصر الأمن، لان الدولة التي كانت وسيلة لحماية امن رعاياها(في العقد الاجتماعي)، أصبحت غاية[2] .

لكن، رغم نفي وضع الدولة كوحدة أو كمرجعية للتحليل الأمني، تبقي هذه النظرية النقدية على دور الدولة، في الإطار العالمي والدولي.

من هنا يمكن القول أن الطرح الأمني قد توسع لأن الهدف هو "الفرد" وليس كيان مجرد (الدولة) وللبحث عن جواب للطرح لماذا اختير "الإنسان"، يمكن القول أن:

– الأمن قد توسع ولم يعد يشمل فقط أمن الدول، من جهة أخرى تراجع دور الدولة كوحدة للتحليل وذلك بعد بروز وحدات تحليلية أخرى أكثر تأثيرا و تأثرا بالنظام العالمي و بما يكتنفه من أحداث ولكن ليس بصفة تامة، مع بروز تهديدات جديدة تمس بالفرد مباشرة قبل الدولة.[3]

– من جهة ثانية تجب العودة إلى الطروحات الفلسفية الأولى حول "تحرير" الإنسان، خاصة كتابات "كين بوث Ken Booth "، والذي يعرفه "الإنعتاق" أو "التحرير" *Emancipation*، على أنه تحرير الناس (الأفراد و الجماعات) من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما تجاه تجسيد خيارات"[4] .

من هذا التعريف، فإن تهديدات الحرب و تهديدات أخرى كالفقر و الأمراض و الأمية و القمع السياسي ونقص "ندرة" الموارد الطبيعية، أو تهديدات الصحة، هي التي تعيق الإنسان. ويضيف "كين"

---

[1]- Jean-Jacques Roche, *« Le réalisme face à la sécurité humaine »* dans : Jean François Rioux, **La sécurité humaine : une nouvelle conception des relations internationale.** L'harmattan, Paris, 2001, p 59.

[2]- Hélène Viau, « *La (re)Conceptualisation de la Sécurité dans les Théories Réaliste et Critique: quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale »*, op cit, p 101.

[3]- Frederic Ramel, « Sécurité humaine: un concept pour penser le XX[Ième] siècle ? Centre Lyonnais d'Etudes de Sécurité Internationale et de Défense (CLESID) : http://clesid.univ-lyon3.fr/publications/sechumaine.htm

[4] – جون بيليس ، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 310.

أن التحرير نظريا هو" الأمن" وهذا ما يساهم أساسا في توسيع مفهوم الأمن، لكن، ورغم تقديمات هذا الاقتراب، يوجد هناك غموض متعلق بالمفاهيم.

3-3-2/ مفهوم الأمن الإنساني في الاقتراب النيو-غرامشي Neo-Gramschian Approach:

يعود هذا الاقتراب إلى الايطالي "غرامشي"، وهو اقتراب نيو ماركسي في الأصل، يقوم على أفكار الماركسية، مع بعض الإضافات، خاصة البعد الإيديولوجي الذي يحقق الهيمنة،كما يضيف أن الدولة هي أداة قهر وإقناع، وليست أداة قهر فقط كما كان يراها ماركس. كما يقول انه لا يمكن فهم النظام الدولي دون الرجوع إلى البعد التاريخي وفهمه[1] .

يوجد هناك تناقض في الحديث عن الأمن الإنساني في قلب الاقتراب النيو-غرامشي، أين الوحدة الانطولوجية الأساسية هي القوى الاجتماعية، أو الطبقات .

في التصورات والتحليلات النيو غرامشية، هناك انتقال من تسمية "الطبقات الاجتماعية" إلى استعمال كل من تسميتي "الأفراد" و"الإنسان".

التحليل النيو غرامشي كان حول عملية الاستغلال التي تتم من طرف الطبقة البرجوازية للطبقة البروليتاريا، وهي مقاربة" إنسانية معيارية"، حول الأمن الإنساني.

في تصوراتهم حول الأمن، لم يعتقد المنظرون النيو غرامشيون أن الدولة يمكنها أن تكون وسيلة لضمان امن أفرادها، لأن الدولة لا تمثل سوى مصالح الطبقة المهيمنة، أي الطبقة البرجوازية، وتبحث فقط عن ضمان استقرارها الداخلي، خاصة السيران الجيد لعملية الإنتاج.

الهدف الأول للدولة حسبهم هو ضمان امن مصالحها الاقتصادية، السياسية، وذلك بالمساهمة في استقرار النظام الدولي القائم.[2] من جهة أخرى فقد توجه هؤلاء إلى وصف الدولة أنها مصدر للتهديد

[1] - جون بيليس ، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 311.

[2]- Hélène Viau, *« La (re)Conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique:quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale »*, op cit, p 111.

ولـ "اللا امن"، أكثر من كونها وسيلة للأمن، وهذا لأنها تعمل على ضمان امن فئة من الأفراد دون غيرهم.

عموما فان التوجه النيو غرامشي يحدد أن وسائل إيجاد امن إنساني، لن تكون قبل التحول في النظام العالمي(الذي يعاني تفكك اجتماعي، اقتصاد معولم غير عادل، ..)، لأنه يعتبر المصدر الرئيسي لكل تهديد يمس الإنسان، وكنتيجة حتمية لذلك، الوسيلة الوحيدة لضمان الأمن هي بتغيير هذا النظام.

مما سبق يمكن القول أن، ما أرادت النظرية النقدية إجمالا أن توضحه، هي أن تركيز مفهوم الأمن الإنساني على "الإنسان" كفرد لا يستثنى بتاتا أمن الدولة، لكن الإصرار على أن الدولة هي وحدة مرجعية وحيدة(كما لدى الواقعيين) هو أمر لم يعد قائما[1] ، وهذا لان أمن الإنسان مرتبط بالإنسان، الدولة، وفواعل أخرى من دون الدولة. لكن دور الدولة لازال قائما رغم بعد ظهور تحليلات حول بداية أفول الدولة، كما يقول "دال" Robert Dahl " الدولة أصبحت أكبر من أن تعالج مشاكل صغيرة فتركها لصالح المجتمع المدني، و أصغر من أن تعالج مشاكل كبرى فتخلت عنها لصالح المؤسسات الدولية، فوجدت نفسها بلا وظيفة وأصبحت بلا وزن.

كذلك، يبقى أمن الدولة متعلق بأمن الإنسان مباشرة، خاصة إذا كان مستوى تحليل الأمن هو ظهور الاثنيات، كجماعات وكأفراد داخل النظام السياسي، من شأنها إن أحست بإحدى أنواع التهميش أن تخلق تهديدا أمنيا للدولة وللأفراد أيضا، ويشرح الشكل رقم (1) لـ"رولان باريس" [2]مصادر تهديد الأمن العسكرية وغير العسكرية، والامن من ماذا، من الدول او المجتمعات او الأفراد.

[1] - Hélène Viau, *« La (re)Conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique:quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale »*, op cit, p 111.

[2] - Roland Paris, *"Human security , Paradigm or Hot Air?"*, International Security Journal, Vol 26, N 2, 2001, 98.

شكل رقم (01): مصفوفة الدراسات الأمنية، حسب رولان باريس

ماهي مصادر تهديد الأمن؟

	العسكرية	العسكرية وغير العسكرية
الأمن من ماذا / الدول	**الأمن القومي** (الاقتراب الواقعي المتفق مع الدراسات الأمنية)	**إعادة تعريف الأمن** (مثال: الأمن البيئي والاقتصادي)
المجتمعات جماعات، وأفراد	**الأمن الدولاتي(البيني)** (مثال: الحرب الأهلية، النزاعات الاثنية)	**الأمن الإنساني** (مثال:التهديدات البيئية والاقتصادية على بقاء المجتمعات: جماعات وأفراد)

Source **:** Roland Paris, *"Human security , Paradigm or Hot Air?"*, International Security Journal, Vol 26,N 2, 2001, 98.

أما في ***التحليلات الواقعية***، تبقى الدولة هي الوحدة المرجعية الأولى في التحليل، ذلك أن الإنسان ليس المرجع الأول للأمن، الدولة أيضا ذات مكانة موازية، لأنها لازالت إلى اليوم تحتفظ بمكاناتها في الدراسات الأكاديمية والدراسات النظرية كفاعل مهم، كما أن أمن الأفراد الذين يعيشون في كنف هذه الدولة، يكون بحماية امن تلك الدولة، لكن ما يعاب على النظرية الواقعية التي أعطت تحليلاتها بأن الأمن هو مرتبط ببقاء الدولة، هو عجزها عن شرح لماذا تقع الأزمات. وهذا لأنها لم تدرك ما هي المصادر الأولية لتهديدات الأمن[1] ، فإذا ارتبطت التهديدات العسكرية بأمن الدولة، فإن التهديدات العسكرية المباشرة وغير المباشرة، ترتبط بأمن الإنسان بصورة أدق.

من ناحية أخرى فأمن الإنسان الذي يقصد به أمن الأفراد هو أمن من الإنسان و من الدولة في حد ذاتها، وذلك في غياب دولة الحق و القانون وسيطرة الدولة البوليسية [2].

[1]-Hélène Viau, « *La Théorie Critique et le Concept de la Sécurité en Relations Internationales* »,op cit, p 18.
[2] - Joris Peignot,op cit, p7.

وحسب النظرية النقدية، في ظل افتقاد وغياب حقوق الإنسان لا يمكننا الحديث عن توفر أمن إنساني فاعل، للأمن، لا يمكن التركيز على إيجاد و ترسيخ أمن إنساني، دون توفر دولة الحق والقانون ودولة الديمقراطية. وكذا وجود سياسات وطنية متمركزة حول حاجات الإنسان وحقوقه[1] .

بذلك فإن المسؤول عن الأمن الإنساني هو الدولة بمنظماتها وبتفرعاتها الهيراركية والأفقية (الحكومة والرشادة الجيدة) فلا يمكننا الحديث عن الأمن الإنساني دون تدخل مباشر أو غير مباشر من هذه الدولة.

ما تسعى إليه تحليلات المدرسة النقدية الأمنية هو تبيان مدى إلزامية تجسيد الأمن الإنساني في الحقيقة، وذلك من خلال التوصل إلى نظام جديد يقوم على أنسنة عالمي [2]، وهذا بتلبية حاجات الأفراد واحتياجاتهم في إطار الظواهر والمظاهر المنبعثة و المحركة لديناميكية متفاوتة كالعولمة والاعتماد المتبادل والمثل العالمية والثقافية العالية.

من أجل إعطاء مفهوم يشمل كل التهديدات الموسعة للأمن أعطت النظرية النقدية نوعا آخر من الأمن هو الأمن العالمي *Global Security*[3] ، هذا الأخير الذي يشمل كل التهديدات التي أفرزتها الطبيعة الهيكلية للنظام الدولي. لفترة ما بعد الحرب الباردة ، والتي امتدت إلى البيئة والاقتصاد فيما بينها.

الأمن العالمي يفرض نفسه كمفهوم موسع بعد أتساع الفجوة بين محيط ومركز النظام وبعد اتساع التهديدات والأخطار، وظهور إختلالات التوازن المجتمعي والاقتصاد في العالم، وكما أتت به النظرية النقدية للأمن فإن الهدف من وراء مفهوم الأمن العالمي هو إعادة صياغة العلاقات الدولية في إطار منظور أخلاقي معياري عالمي[4] .

---

[1]– عاطف عضيبات، الأمن الإنساني، أفكار يمكن الاستفادة منها في تطوير مداخلة حول مفهوم الأمن الإنساني وقضاياه، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد3،2003،ص105.

[2] –Julie Larocque et Jennifer Robillard, « *Travail de recherche, la sécurité humaine* », dans : http://www.eia.qc.ca/rapport2004/monographies/travaux_recherches/la_securité_humaine.pdf.

[3]- Hélène Viau, « *La (re)Conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique:quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale* », op cit, p ,118.

[4]-Melasuo, M, Tuomo, « *Sécurité compréhensive et globale - approche théorique* », Mondialisation et sécurité, p 93.

ويمكن القول أن مفهوم الأمن العالمي، هو نقل لمفهوم الأمن الإنساني من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي، على أساس أن مجموع الأفراد يكونون مجتمعا، محليا أو عالميا يرتبطون بعضهم ببعض بنظام علائقي معين قائم على ضمان الحريات واحترام الآخر[1].

ويتبع الأمن العالمي، منطق المظاهر العالمية، الأسواق القائمة على علاقات الاعتماد المتبادل ودور الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية والمنظمات الدولية، ينطلق من اعتبار أن الأمن والاستقرار هو هدف الجميع ويجب دعمه.

ما يمكن قوله في الأخير، هو أن التقديمات النظرية حول الأمن الإنساني كلها كانت مرتبطة بمفاهيم الأمن ، كالأمن الموسع، الأمن الجماعي، الأمن الدولاتي، والأمن العالمي، ولا يمكن إعطاء تفسير وشرح للأمن الإنساني دون الرجوع إلى شرح تطور مساره النظري وصولا إلى التسمية الحديثة .

في التفسيرات المقدمة حول إمكانية تطبيق الأمن الإنساني وتدعيم مساراته وأهدافه، نجد آراء مختلفة:

– هناك من يرى أن تدعيم إدراج تعريف مشترك ملم بكل جوانب الأمن الإنساني، والتركيز النظري كان حول إيجاد منطق تبريري للممارسات وللاختراقات الحالية لحقوق الإنسان من طرف الدول والوحدات الأخرى، وبالحديث عن الأمن الإنساني نتحدث عن التدخل باسم حقوق الإنسان، أو عن حق التدخل، حق التدخل الإنساني، وواجب التدخل الإنساني .

وهناك من قال أن تطبيق الأمن السياسي هو اتخاذ سياسة تبريرية للقيام بأفعال وأعمال معينة وما إعادة "أفهمة" المصطلح، سوى من أجل جعله متماشيا مع ما يكتنف فترة ما بعد الحداثة من تحولات وتغيرات هيكلية، منفعية ونظرية، خاصة بعد أن وجد استعمالا له من طرف المنظمات غير الحكومية، وحكومات بعض الدول، مثل كندا، اليابان والنرويج.

–غير أن هناك من وضح أن الأمن الإنساني يسعى إلى تجسيد نظام عالمي جديد قائم على "الإنسانية أو الأنسنة العالمية « *L'humanisme Mondiale* » هدفه الأول هو تلبية الحاجات الأساسية للشعوب في إطار العولمة والإعتماد المتبادل، وهذا التوازن الحساس سيستلزم من جهة توحيد

---

[1]- Hélène Viau, « *La (re)Conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique:quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale* » op cit, p 119.

السلوكات، الاستهلاك والمثل حول قيم عالمية ومن جهة أخرى، الاعتراف واحترام التنوع والاختلاف بين الهويات والثقافات، وهذا ما يبينه الجدول التالي حول متغيرات الأمن الإنساني [1].

-[1] Francisco Rojas Aravena, *« La sécurité humaine : un nouveau concept de sécurité au XXI[ème] siècle »*, Forum du désarmement, n°2, 2002, p 14.

جدول رقم (02): متغيرات الأمن الإنساني Les variables de la sécurité humaine

المتغيرات	**الايكولوجيا**(حياة) رأس المال الإيكولوجي	**الاقتصاد**(ثروات) رأس المال الاقتصادي	**المجتمع** (دعم) رأس المال الاجتماعي	**السياسة**(سلطة) رأس المال السياسي	**الثقافة** (معرفة) رأس المال الثقافي
النتائج	الاستمرارية الكوارث	الرفاهية الفقر	العدالة اللا مساواة	السلم العنف	الحكمة الجهل
العولمة	عالم من الآثار المشتركة مثل الاحتباس الحراري	مظاهر سلبية للعولمة والمنافسة مع لامساواة أكثر	لاجئين هجرات اكتظاظ المدن	شكل الحكم أنظمة عالمية تعاون/ نزاع	هويات قيم
اللجوءإلى القوة	الإرهاب البيولوجي	أزمة مالية إرهاب إلكتروني تبييض رؤوس الأموال	قطبية لا حكم تمرد أمن المواطنين	ألغام أرضية أطفال جنود أسلحة خفيفة نزع سلاح تقليدي	لاتسامح وحروب دينية صدام بين الهويات المحلية والهويات الوطنية أو العالمية

Source: Franisco Rojas Aravena, op cit p13.

لقد ظل موضوع الأمن هو الموضوع الأساسي والمركزي لدراسات القرن العشرين، الذي شهد أكثر الحروب دمارا، وأكثر انواع اللاسلم المجتمعي والدولي، وعلى الرغم من نسبية تطبيق الأمن وتنفيذه، إلا أن الدول والمجتمعات هدفت دوما إلى البحث عن أكثر الطرق شمولية وأكثر المؤسسات قوة من أجل تطبيقه وتنفيذه، لكن، باختلاف المفاهيم والقيم لفترة مابعد الحداثة، وتغير معايير السلم والامن، خاصة بعد إرساء وحدات مرجعية أخرى إلى جانب الول في التحليل، أصبح من الصعب، بل

ومن المشكك في امره، إرساء امن بالمفهوم التقليدي، خاصة بعدما تغيرت التهديدات والأخطار الامنية،

ومع إعادة النظر في الظاهرة الامنية، استوفى الأمر إعادة تعريف جديد للامن، من اجل الاحاطة بالتهديدات الجديدة التي تمس الأمن الدولي عامة، والأمن الإنساني على وجه الخصوص، ومن اجل استيعاب التغير القيمي والمعرفي للأمور والمعطيات الجديدة، فكان لزاما على معاهد ومراكز الداسات الامنية البحث من أجل توسيع وتعميق الأمن بما يتماشى والوضع الجديد، خاصة بعد بروز ما سمي بالتهديدات غير المرئية، مثل التهديدات البيئية.

ظلت فنرة ما بعد الحرب الباردة هي فترة الانفراج والتعمق المعرفي فيما يخص الدراسات الامنية، وايضا ولادة ما سمي بعد ذلك بالدراسات الأمنية البيئية *Environmental Security Studies (ESS)*، والتي سوف يتم التطرق إلى مكنوناتها البحثية، وجوانبها التنظيرية فيما يخص ظاهرة الأمن واللامن البيئي في الجزء اللاحق من البحث، من أجل النظر إلى كل من الطرح العقلاني للأمن البيئي، والطرح التأملي أيضا، وقبلا تناول الاطار المفاهيمي للبيئة والايكولوجيا والنظام الاكولوجي، من الالمام المفاهيمي والايتيمولوجي لظاهرة الأمن البيئي.

الفصل الثاني:

النقاشات الفكرية والنظرية حول مفهوم الأمن البيئي

خلال العقود الثلاثة الماضية، ظهر هناك نوع من التركيز على دراسة العلاقة أو النظر في الرابط الموجود بين مصطلح ومفهوم البيئة ومصطلح الأمن، فحتى وإن وجدت لها جذور في الفكر الكلاسيكي السابق لهذه المرحلة، إلا أن الاستجابة الفعلية لمثل هذه الأفكار حول نوع العلاقة والروابط المحتملة بين المفهومين/ المصطلحين، كانت بعد حدثين متزامنين في التاريخ المعاصر: أولا فترة نهاية الحرب الباردة بين 1989 و1992، التي أدت إلى إعادة التفكير في مفهوم الأمن، وقمة الأرض 1992، التي أسست لموضوع علمي –جديد– متعلق بالتغير البيئي العالمي ضمن أجندة عمل السياسات العالمية الاستعجالية.

ولقد عمدت البحوث الأكاديمية إلى مراجعة وفحص العمليات البيئية واسعة النطاق، مثل التغير المناخي، وإزالة الغابات، اللتين أدتا إلى ظهور آثار اجتماعية–سياسية بسبب التغيرات في نوعية وكمية الموارد الطبيعية الموجودة، كما قامت بالبحث حول تأثيرات النشاطات العسكرية على البيئة والمحيط، إلى جانب الدور الذي يلعبه عامل البيئة في نشوب النزاعات، أو حتى حل النزاعات.

على غرار ذلك، انطلقت مجموعة بحوث تنظر في التفاعلات الموجودة بين التغير البيئي والنمو السكاني، والصحة من جهة، وذلك باعتبار أن البيئة تستلزم مستويات مختلفة من التحليل "الأمني"، كالمستوى الوطني، العالمي، الإقليمي، والإنساني؛ كما تم انشاء مشاريع بحثية لدراسة التغيرات البيئية ضمن منظور المساواة –البيئية– واحتمالية الدخول في حيز الفقر، ثم فهم تأثير استراتيجيات "حماية البيئة" و"التكيف البيئي" على ما سمي بـ"الشدة البيئية" ضمن نطاق الأمن والأمننة من جهة أخرى، وهو الحقل الذي امتد إلى المجال الأكاديمي الدراسي، الصحفي، السياسي، الفكري و حتى الأدبي، حيث أعطت تحليلات المدارس الأمنية، التي اكتنفت نوعا من الشمولية والانتشار، انطلاقة للمنشورات الصحفية، والخطابات السياسية التي حاولت تغطية الوضع الجديد في شكل سابق في محتواه.

من جهة موازية، وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، انعكس التعقيد والتباين المتزايد في فترة ما بعد الحرب الباردة على دراسات الأمن البيئي، وهو الأمر الذي جعل المفسرين والمنظرين ينظرون إليه كحقل دراسي غير متجانس، ذو معاني متعددة، ومجالات مختلفة، ومفاهيم معيارية واسعة، وكمصطلح ينقض المفهوم الحقيقي له في بعض الأحيان، أو قد يستعمل للإشارة إلى معنى آخر قد يكون معاكسا، فمثلا الأمن البيئي قد استعمل مرة من أجل صياغة "نظرة نقدية" حول سوء سلوك

القوات العسكرية خلال الحروب، أو أثناء التحضير للحروب[1]، ومرة أخرى استعمل لوصف المقاربات العسكرية لـ"تخضير الدفاع"[2]، أو إعطاء الدفاع الصبغة الخضراء، *Greening defense*، بمفهوم الأمن العسكري الأخضر.

وهنا تتبادر إلى الأذهان فكرة أن أدبيات الأمن البيئي تحتوى على التنوع في التحليل مع اختلاف زاوية النظر إليه كمعنى أو كمفهوم، فمثلا الفكرة القائمة حول كيف أن ندرة الموارد الطبيعية أو الهجرة إلى مواقع الموارد الطبيعية تؤدي إلى نزاع محتمل، قد أدت –من زاوية نظر ايجابية– إلى تجنيد تفاسير وبراهين متنوعة قامت كتحد بحثي دراسي محض، يهدف للبحث في كون التوترات والضغوطات بسبب الموارد هو ما يؤدي بالدول والمنظمات إلى إنشاء أو خلق مبادرات التكامل بدلا من اللجوء إلى تأكيد فرضية "إمكانية خلق نزاعات بسبب الندرة وقلة الموارد".

أيضا، استعمل المصطلح كأرضية للابتعاد عن التفسيرات التقليدية للأمن القومي، من خلال ربطه بالأمن الإنساني، مثل بحوث " التغيير البيئي العالمي ومشروع الأمن الإنساني *'IHDP's Global Environmental Change and Human Security Project'*، غير أن النتائج المعطاة لهذا المشروع ولدت انتقادات عنيفة ومتلاحقة من طرف بعض الباحثين المعارضين للوحدة التحليلية الأساسية لأفكار البحوث، مثل "Daniel Deudney "، "Marc Levy"، و "Betsy Hartmann"، الذين شككوا في سلامة المرجعية الإيديولوجية، المنهجية، وحتى التحليلية للطرح المتخذ والقيمة العلمية للنقاش.

في المجال المعرفي والابستيمولوجي، أسس مفهوم الأمن البيئي مجالا معرفيا دراسيا متعددا ومتداخلا مع مجالات دراسية أخرى، وهو ما يسمى بـ *'Interdisciplinary'* ، فمثلا ؛ امتد إلى دراسة الكوارث الطبيعية للخروج بنتائج كمية ونوعية حول القابلية للانجراح والضعف، وحتى إمكانية التكيف؛ وامتد أيضا إلى علم الأوبئة والأمراض المعدية " *Epidemologie"* من أجل البحث في الأمراض

---

[1] – كمثال على ذلك انظر : A.H. Westing, "*Environmental Warfare: Manipulating the Environment for Hostile Purposes*", Environmental Change & Security Project Report 3, 1997, p-p (145- 49).

[2]- K.H. Butts, " Why the military is good for the environment", in : J. Käkönen (ed), **Green Security or Militarized Environment**. Dartmouth Publishing, Aldertshot, 1994, pp (83-109).

المعدية ذات الأصل الحيواني (حيوانية المنشأ) ؛ كما امتد إلى علم أنظمة الكون من أجل استعمال علم المناخ "*Climatology* " كمصدر رئيسي للبيانات المعطاة.

غير أن هذا التقاطع والامتداد المعرفي إلى حقول معرفية أخرى ولد اختلافا فكريا رئيسيا حول ماهية مصطلح الأمن البيئي، و حدود المفهوم الحقيقي له، وإلى أي علم ينتمي في حقيقة الأمر، ولعل هذا ما جعل بعض المحللين يرجحون بأولوية تبني الطرح المفاهيمي من طرف علماء الايكولوجيا، *Ecologists*، وعلماء البيولوجيا والمحيط، *Biologists and Environmentalists* ، أما علماء السياسية والمحللين السياسيين فيجب ان يضعوا قيد الدراسة والتحليل فكرة "النزاعات المحتملة للتدهور البيئي"، بذلك وإلى جانب التنازع حول الربط بين مصطلح الأمن وصفة "البيئي"، وُجد تنازع آخر حول مفهوم، تاريخ وأحقية دراسة الأمن البيئي.

المبحث الأول: مدخل ايتيمولوجي تاريخي للبيئة والأمن البيئي:

لقد هيأ مؤتمر ريو "قمة الأرض" سنة 1992 لبروز كلمات مفتاحية كثيرة ومترابطة، تبحث في العلاقة بين الإنسان، التنمية والتطور، وعامل الاستدامة الطبيعية البيئية والصحية، حيث اعتبر المؤتمر كأرضية انطلاق واسعة لافكار جديدة ومستحدثة، أطرت لبروز حقل دراسي مفاهيمي جديد، وهنا تعددت التعريفات والمصطلحات التي تناولت بالشرح مفهوم الأمن البيئي، ومن أجل تبسيط تلك التعريفات والمصطلحات، تم تبني مدخل ايتيمولوجي، معرفي، لشرح كل المعاني المعطاة في هذا الحقل، لكن، و قبل التطرق إلى تاريخ ظهور مفهوم الأمن البيئي وايتيمولوجيته المعطاة، تجدر العودة مسبقا إلى تعريف كل من البيئة والمشاكل البيئية ضمن النظام البيئي القائم.

المطلب الأول: مفهوم البيئة والنظام البيئي:

1-1/ البيئة لغة:

إن كلمة بيئية مشتقة من الفعل بوأ، وتأتي بعده معاني في اللغة:

1- المنزل أو الموضع: يقال تبوأت منزلة، أي نزلته، وبوأ له منزلا وبوأه منزلا بمعنى هيأه ومكن له فيه[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (56)﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾[3].

كما توجد معاني أخرى في اللغة العربية للفعل "بوأ" كالاعتراف بمعنى باء، والزواج من قوله صلى الله عليه وسلم: «ومن استطاع منكم الباءة فليتزوج»، والتساوي والتكافؤ، "فلان بواء فلان" بمعنى كفه إن قتل به[4].

---

[1]- إبن منظور، مرجع سبق ذكره، ج1، ص530.

[2]- سورة يوسف، الآية 56.

[3]- سورة الحشر، الآية 09.

[4]- ابن منظور، مرجع سابق، ص532.

1-2/ البيئة اصطلاحا:

تعرف البيئة في الاصطلاح العلمي على أنها ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم وتشمل ضمن هذا الإطار مختلف الكائنات الحية[1].

وفي إعطاء مفهوم أدرج أن كلمة البيئة مأخوذة من المصطلح اليوناني "Oikos" والذي يعني بيت أو منزل[2]، وكثيرا ما يحدث الخلط بين علم البيئة "Ecology" والبيئة المحيطة "Environment"، ذلك أن علم البيئة يشمل دراسة كل الكائنات أينما تعيش، بينما تقتصر البيئة على دراسة علاقة الإنسان الطبيعية دون سواها[3]، وهناك من سمي "Environment" بعلم البيئة الإنساني، وسنلاحظ الفرق بين الإثنين:

فالبيئة هي الغلاف المحيط بكوكب الكرة الأرضية ومكونات التربة وطبقة الأوزون، البيئة هي الأكسجين الذي نتنفسه لنعيش، هي الأرض التي نزرعها للأمن الغذائي، هي مصدر المياه، مواد البناء والحراريات والغازات والكيماويات، البيئة هي الموازن بين الإنسان والحيوان والنبات[4].

وفي تعريف آخر، البيئة هو إجمالي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض، متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم، كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد، والتي تؤثر وتحدد بقاءنا في هذا العالم الصغير، والتي نتعامل معها بشكل دوري[5].

وهناك تعريف آخر يحدد أن البيئة هي: "المحيط الحيوي والمعنوي والمادي الذي يعيش فيه الإنسان، ويتمثل هذا المحيط في التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منهم من مكونات مادية أو كائنات حية،

---

[1] - خالد محمد القاسي ووجيه جميل البعيني، **حماية البيئة الخليجية: التلوث الصناعي وأثره على البيئة العربية والعالمية**. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص11.

[2]- عبد الله عبد القادر نصير، "*البيئة والتنمية المستدامة: التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري*"،مجلة أبحاث ودراسات، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، عدد07، 29 جويلية 2002.

[3]- نفس المرجع السابق.

[4]- فرحات غول،"*أثر الاهتمام بالبيئة والعمل بالمواصفات العالمية للبيئة (ISO 14000) على تنافسية المؤسسات*"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 02، ديسمبر 2007، ص150.

[5]- تعريف البيئة، من محرك بحث:

http//:www.feedo/net/environment/ecology/definitionofenvironment.htm

أو هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياتية من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه حياته مع أقرانه من البشر[1].

أما تعريف الإيكولوجيا، فوجدنا ان أول من صاغ كلمة "إيكولوجيا" هو العالم "هنري أوثرو" H- Othoreaux عام 1858، غير أنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها، ثم عمد إلى استعمالها العالم الألماني "أرنست هيكل Ernest Haeckel"، وسنة 1868 عرفت أهدافها بدراسة العلاقة بين الكائن والوسط الذي يعيش فيه[2]، ثم ترجمت إلى اللغة العربية بعبارة علم البيئة، فكلمة "*Ecology*" أو علم البيئة المشتقة من اليونانية "*Oikes logos*"، [الأولى معناها بيت والثانية علم] تعرف على أنها الدراسة العلمية لتوزيع وتلاؤم الكائنات الحية مع بيئاتها المحيطة وكيف تتأثر هذه الكائنات بالعلاقات المتبادلة بين الأحياء وبين بيئاتها المحيطة[3].

غير أن هناك من يعرف الكلمتين *Ecology* و*Environment* على أنها "البيئة" بمعنى أنها كلمتان مترادفتان، لكن الفرق يتوضح في تسمية "عالم البيئة" والبيئيون فالأولى ترادف كلمة "*Ecologist*" أما الثانية فترادف "*Environmentist*"، ولكل منهما تفسير محدد، فعالم البيئة أو "*Ecologist*" يُعنى حسب "Adom" بدراسة وتركيب ووظيفة الطبيعة، أي أنه يُعنى بما يحدد الحياة وكيفية استخدام الكائنات للعناصر المتاحة[4].

أما البيئي "*Environmentist*"، فيُعنى بدراسة التفاعل بين الحياة والبيئة، أي أنه يتناول تطبيق معلومات في مجالات معرفية مختلفة في دراسة السيطرة على البيئة، فهو يهتم بوقاية المجتمعات من التأثيرات الضارة كما يهتم بالحفاظ على البيئة محليا وعالميا من الأنشطة الإنسانية ذات التأثير الضار وبتحسين نوعية البيئة، لتناسب حياة الإنسان[5].

وللتفريق أكثر بين المصطلحين، نتطرق إلى تقسيمات كل منهما، فالبيئة تنقسم إلى:

أ- **بيئة طبيعية:** تتمثل في الهواء، الماء، الأرض.

---

[1]- خالد كواش، *"السياحة والأبعاد البيئية"*، جديد الاقتصاد، العدد 02 ،ديسمبر 2007، ص123.

[2]- أحمد رشيد، **علم البيئة**. معهد الأنماط العربي، بيروت، 1981، ص05.

[3]- علياء حاتوغ بوران ومحمد حمدان أبودية، **علم البيئة**. دار الشروق، عمان، 1994، ص05.

[4]- محمد السيد أرناؤوط، **الإنسان وتلوث البيئة**. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص18.

[5]- نفس المرجع، ص19.

ب- بيئة اجتماعية: وهي مجموعة القوانين والنظم التي تحكم العلاقات الداخلية للأفراد إلى جانب المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية.

ت- بيئة صناعية: وهي التي صنعها الإنسان من قرى، مدن، مزارع، مصانع، شبكات[1].

وتتكون البيئة أساسا من:

- **عناصر حية:** متمثلة في عناصر الإنتاج، مثل النبات، عناصر الاستهلاك مثل الإنسان والحيوان، عناصر التحليل كالبكتيريا والحشرات.

- **عناصر غير حية:** وهي الماء والهواء والتربة والشمس وعنصر ثالث هو الحياة والأنشطة التي تتم ممارستها في نطاق البيئة[2].

أما تقسيمات الإيكولوجيا، فهي مخصصة من أجل مجال الدراسة وتتمثل في:

- **علم البيئة الفردية Autecology:** ويهتم بدراسة نوع أو عدة أنواع من التداخلات الحيوية في مجموعة مترابطة من الأنواع في بيئة محددة ويعتمد هنا على التجارب في الدراسة.
- **علم البيئة الجماعية Synecology:** وهو نوع من الاتجاه الجماعي في الدراسة، وفيه تدرس جميع العوامل الحية وغير الحية في منطقة بيئية محددة ويقسم إلى علم بيئة برية مائية وبحرية[3].

وما يجب توضيحه عند هذه الفكرة، هو أن الاختلاف الكائن بين البيئيون وعلماء البيئة، يأخذ مجالا له في الدراسة المختصة بالمجالين، مثل علم الأحياء *Biology*، علم البيئة *Ecology* وعلم الأرض *Geology*، وعلم الغابات *Forestry*، وعلم بيئة المتحجرات *Paleoecology*، وعلم المحيطات *Oceonology*، وعلم الجغرافيا الحياتية *Biogeography* وعلم تلوث البيئة *Pollution Ecology*، وعلم التقنيات البيئية *Ecological Technology*، وعلم البيئة الفيزيولوجي *Physiological Ecology*، وغيرها من العلوم المتقاطعة مع البيئة وعامل البيئة، غير أن التيارات السياسية التي وضعت مثل هذه التعاريف قيد أجندتها البحثية، لم تأخذ بعين الإعتبار -جديا أو فعليا-

[1]- تعريف البيئة، مرجع سابق.

[2]- نفس المرجع.

[3]- علياء حانوغ بوران ومحمد حمدان أبو دية، مرجع سابق، ص07.

هذا الإختلاف بين المجالين، بل عمدت في بعض الأحيان إلى جعل الكلمتين مترادفتين ولهما نفس المفهوم (مثل مركز ولسون للسلام) وسنجد التفاوت بين استعمال المصطلحين في المباحث والفصول اللاحقة من البحث، ولتسهيل ذلك يجب التطرق أيضا إلى مشاكل البيئة ومهدداتها.

1-3/ المشاكل البيئية:

لازالت البيئة تتعرض إلى مشاكل عديدة رغم خطورة الموقف وتوسيع دائرة الخطر التي توسعت معها المجالات المعرفية بحدة هذا الخطر وتتمثل في[1]:

أ- **التلوث البيئي Pollution:** ويشمل تلوث الهواء والماء والغذاء ومعناه: حدوث أي تغيرات في خواص البيئة، مما قد يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالكائنات الحية وممارسة الإنسان لحياته الطبيعية.

ب- **التصحر Desertification:** وهو تردي الأراضي في المناطق القاحلة نتيجة عوامل تغير المناخ والأنشطة البشرية غير المسؤولة ويعرف على أنه زحف البيئة الصحراوية على الأراضي الخضراء ومن أهم مظاهره، انحسار الغطاء النباتي ونشاط الكثبان الرملية الثابتة، انجراف التربة وتملحها ونقص خصوبتها وزيادة كمية الغبار في الهواء.

ت- **إزالة الغابات Deforestation:** وبالتالي زيادة آثار ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، ثم ارتفاع درجات حرارة العالم، وانخفاض رطوبة هواء المنطقة.

ث- **الاحتباس الحراري (الدفء الكوني) Global Warming:** وهو أحد أهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة، فالغازات التي تحافظ على حرارة الجو ازداد تركيزها بفعل النشاطات الإنسانية وهذا ما يطلق عليه بظاهرة البيوت الزجاجية، إذ تحتجز الحرارة التي تحملها أشعة الشمس.

ج- **النفايات السامة:** وتتخذ أشكال أبخرة وغازات أو سوائل يتحلى أثرها السلبي في زيادة ثقب الأزون والتلوث بأنواعه.

ح- **استنزاف الموارد الطبيعية:** إذ أدى الاستخدام الزائد للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة وأدى إلى تدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي (المادي والبيولوجي) للإنسان

[1]- عبد الله عطوي، **السكان والتنمية البشرية**. مرجع سابق، ص- ص (377-387).

وأثر على النظام الإيكولوجي تأثيرا سلبيا، مما أدى إلى استنفاد بعض الموارد الطبيعية، ودمار بعضها وكلها بسبب ما ذكر سابقا من مشاكل[1].

بذلك نلاحظ أن المشاكل البيئة هي عبارة عن سلسلة مترابطة، يؤدي فقدان حلقة ما إلى خلل النظام البيئي ككل.

1-4/ مفهوم النظام البيئي The Ecosystem:

هو مجموعة التفاعلات الحاصلة بين مختلف مكونات البيئة الطبيعية، وينتج عن تلك التفاعلات نظام متوازن، يتم فيه تبادل المواد بين الأجزاء الحية وغير الحية[2].

من جهة أخرى يضم هذا النظام البيئي تفاعلات في الطبيعة الاجتماعية، وينتج عن ذلك نظام محدد تتجه فيه الجماعات، الدول والأفراد تجاه الطبيعة؛ فمثلا ميثاق *Bastle* الذي كان في مارس 1993 من أجل الخطر الكامل على شحن النفايات الخطرة من بلدان العالم المتقدم إلى بلدان العالم المتخلف، وغيرها من المعاهدات والقوانين الدولية التي تحكم المعاملات البيئية المباشرة وغير المباشرة[3].

---

[1] -The concept of Ecosystem: From:
http://livinglandscapes.be.ca/cbasin/oldgrowthforest/capter1/concept.pdf

[2]-خالد كواش، مرجع سابق، ص126.

[3]- جون بايلس وستيف سميت، **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سابق، ص199.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الأمن البيئي:

للنظر في تاريخ مصطلح ومفهوم الأمن البيئي، يجب الرجوع إلى ثلاث مسارات تاريخية ساهمت في بناء التصور المعرفي للمصطلح، ثم إعطائه الصفة التي يتسم بها حديثا كحقل دراسي يكاد يصبح مستقلا إلى حد كبير، مع تناوله كتفسير للنزاعات المحتملة بسبب تدهور البيئة و الايكولوجيا، بذلك سوف نرجع أولا إلى التركيب الأولي للأمن البيئي ضمن سياق "الحركات البيئية" لسنوات الستينيات و السبعينيات من القرن الماضي، ثم سننظر في تعميق مفهوم الأمن البيئي كاستجابة لإعادة التصورات و صياغة المفاهيم بعد نهاية الحرب الباردة و انعقاد قمة "ريو دي جانيرو" سنة 1992، والتي تعتبر الانعكاس الرئيسي لدراسات الأمن، ثم نتطرق إلى التطور البحثي والنقاشات المستحدثة عقب مخرجات تقرير سنة 2007 من طرف الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ *'Intergovernmental Panel on Climate Change' (IPCC).*

2-1/ الحركات البيئية و مفهوم الأمن البيئي:

تعود الأفكار الأولى التي تناولت بالحديث فكرة أمن بيئي، أو أمن البيئة إلى العصور القديمة، فـ"ثيوسيديد" في كتابه " الحرب البيلوبونيزية" و "أفلاطون" في كتابه "الجمهورية"، قاما بمقارنة أمن المجتمعات ذات الحدود مع مجتمعات أخرى، مثل مقارنة أمن "سبارطا" بالأمن في "أثينا"، اللتان تعتمدان على الواردات بشكل كبير، فمن جهة خلق التبادل ديناميكية اقتصادية مشجعة في "أثينا"، كما ساهم من جهة أخرى في قابليتها للتعرض للغزو من طرف مدن أخرى[1]، و يرى كل من " ثيوسيديد" و" أفلاطون" أن المدن ذات الاكتفاء الموردي الذي أدى إلى اكتفاء ذاتي، هي مدن أكثر أمنا من المدن التي تفتقر إلى اكتفاء ذاتي.

وقد امتدت هذه الأفكار من حقبة زمنية إلى أخرى، و من عصر إلى آخر، واستغلت بشكل كبير في الحديث عن استقلالية الدول و مدى أمنها الداخلي و الإقليمي، المتعلق بأمن بيئتها، حتى تم تناولها من طرف عالم الاقتصاد البريطاني (و الكاهن الانجليكاني) في القرن التاسع عشر، "توماس مالتوس" « Tomas Malthus »، الذي ادعى أنه إذا زاد عدد سكان الأرض في مقابل تناقص الموارد

[1] - Richard Matthew, **Dichotomy of Power : Nation versus State in World Politics**. Lexington Books, Lanham, 2002, pp (26 34).

الطبيعية و الزراعية أو إذا نتج خلل بين العرض و الطلب، سوف يؤدي، كنتيجة حتمية، إلى توسع نطاق المجاعات و الأمراض، و الحروب العقيمة.

ظهرت مثل هذه الأفكار –التفسيرية– أثناء و بعد الحرب العالمية الثانية، ففي مؤلف "أوسبورن" "Fairfield Osborn" سنة 1948، تحت عنوان "كوكبنا المنهوب"، تحدث الكاتب عن أن ندرة الموارد يمكنها أن تصبح أحد أهم أسباب اندلاع الحروب:

> " متى سيتم إعادة النظر بشكل منفتح في أنه من الأسباب الرئيسية للمواقف الخطيرة المتخذة من طرف الدول الفردية وجزء كبير من الخلاف الحالي بين مجموعات الدول، هو بسبب تناقص الأراضي المنتجة وزيادة الضغوطات السكانية؟"[1]

على غرار هذا الطرح، ركزت التحليلات التي تلت هذه المرحلة على فكرة إمكانية وجود علاقة بين صحة البيئة والطبيعة وأمن الأفراد والمجتمعات، حيث هيمنت هذه الأفكار على إحداثيات الحركات و الاتجاهات البيئية لسنوات الستينيات والسبعينيات، وانعكس ذلك على مجموعة المؤلفات والطروحات المقدمة خلال هذه الفترة، ومن المؤلفات التي ساهمت في تأجيج الحركات البيئية و تصاعد حسها القومي نجد كتاب "الربيع الصامت" "*Silent Spring*" للمؤلفة "راشل كارسن" "Rachel Carson"[2] سنة 1962، الذي اعتبر بمثابة صافرة إنذار موجهة للإنسان أولا، ثم للسياسات الحكومية المحلية.

وتناول الكتاب فكرة أن "الغابات سوف تدمر وتقتل طيورها وتقتلع أشجارها وستزيد حموضة المياه إلى مائة ضعف قبل العصر الصناعي..." كما تطرقت "كارسن" إلى توجيه نداء للإنسان بقولها " أيها الإنسان، استيقظ لأن الأرض في خطر، وسنشهد سنين بلا ربيع لا تصدح فيها البلابل والعصافير ولا نسمع تغاريدها العذبة لأنها مقضي عليها بالموت..."[3]

---

[1] - Fairfield Osborn, **Our Plundered Planet**. Grosset and Dunlap ed, New York, 1948, pp (200-201). Mentioned in : Edwin Daniel Jacob, **Rethinking Security in the Twenty-First Century**. Palgrave Macmillan ed, New York, 2017, p 184.

[2] – راشل كارسن هي عالمة أحياء بحرية وعالمة حيوان وكاتبة علمية أمريكية، الفت عدة كتب عكست اهتمامها بمجال البحار و السواحل، عملت في هيئت الأسماك و الفطريات الأمريكية، ركزت في كتبها على المبيدات المسممة للطبيعة الحيوانية، هذا ما أعطى استجابة محلية انتهت بحظر استعمال مادة DDC أوما يعرف بـ *Dichlorodiphényltrichloroéthane*

[3]- Rachel Carson, **Silent Spring.** Houghton Mifflin Ed , Boston,1962, traduction de l'anglais par : Jean-François Gravrand, Ed Plon, Paris, 1991, p122.

ولقد واجهت "كارسن" أشد التحديات والمعارضات، مع رفض لتوقعاتها البيئية، ولثورتها على المبيدات الكيماوية من طرف الشركات الكيماوية الكبرى وشركات المبيدات، غير أن الكتاب أعطى انطلاقة للحركات البيئية و الايكولوجية، وفتح الطريق أمام كم هائل من المنشورات حول حماية البيئة الطبيعية و الإنسان، ما دفع بالحكومة الفدرالية الأمريكية إلى تبني قوانين بيئية صارمة، مثل قانون منع مبيد DDC سنة 1970، و قانون الهواء النظيف سنة 1963، قانون مراقبة المركبات الملوثة للهواء سنة 1965، قانون نوعية الهواء سنة 1967، قانون السياسة البيئية الوطنية سنة 1969، وغيرها من القوانين المتعلقة بالتلوث وحماية البيئة، أما بالنسبة للحركات البيئية، فنجد من أهم الحركات البيئية المستوحاة عقب كتاب "كارسن" ، "الوكالة الأمريكية لحماية البيئة"، التي أسست سنة 1970.

إلى جانب مؤلف "كارسن"، نجد مقال "الجذور التاريخية لأزمتنا الايكولوجية" *'The Historical Roots of our Ecologic Crisis'* للكاتب "لين وايت" 'Lynn White' سنة 1967، و الذي يتناول فيه الكاتب عامل الدين و الأخلاق و الثقافة في الأزمة الايكولوجية للدول الصناعية، في العصور الوسطى، ثم العصور الصناعية الحديثة، مع مقارنة طفيفة بالعهد المعاصر (ستينيات القرن الماضي)، بالرجوع دوما إلى علاقة الإنسان بالطبيعة، و دور الثقافة المحلية و الوازع الديني، و يقول الكاتب: "ما نقوم بفعله للبيئة، تابع لأفكارنا حول علاقة "الإنسان–الطبيعة"، فالمزيد من الاكتشافات العلمية و التكنولوجية لن يبعدنا عن الأزمات الايكولوجية التي نعيشها في الوقت الحاضر، حتى نجد دينا جديدا، أو نقوم بإعادة التفكير في ديننا الموجود قبلا"[1]

بالإضافة إلى ذلك، نجد مقال "غاريت هاردين" 'Garrett Hardin'" مأساة المشتركات" (أو المشاعات) *'The Tragedy of the Commons'* سنة 1968، الذي يتناول نظرية المشتركات الاقتصادية، لوصف حالة استنزاف الموارد المشتركة، من قبل الأفراد المتشاركين فيها، بصورة ذاتية مستقلة، تكتنفها الأنانية، بغض النظر عما تسطره الحياة المشتركة، أو قواعد المصلحة العامة، وهذا ما يضر بطبعه بالموارد الطبيعية المستغلة، بسبب السلوك الجماعي. في حين يعود مصطلح "المشاعات" إلى القرن التاسع عشر، حيث استخدمه "فوستر ليود" للحديث عن آثار الرعي غير المنتظم على البيئة المشتركة البريطانية، و المقصود بالمشتركات حسب "غاريت هاردن" هو أي مورد

[1] - Lynn White, "*The Historical Roots of our Ecologic Crisis"*, Science, vol 155, n 3767, 10 March 1967, p 1206, From the website: http://www.jstor.org/stable/1720120

طبيعي بيئي مشترك و غير منظم، مثل الغلاف الجوي، الغلاف الحيوي، الأنهار و المحيطات، الثروة السمكية...الخ.

وتدور فكرة "هاردن" حول أن الحلول التكنولوجية ليس بمقدورها حل كل المشاكل المتعلقة بالسكان، بل يكمن الحل في نظره، في التقيد بالأخلاق العامة، كما تطرق الكاتب أيضا إلى فكرة مأساة حرية الوصول إلى الموارد المشتركة و ضرورة البحث عن وسائل من أجل تقنين "الاعتدال الاستهلاكي"، أو ما يسمى حديثا بعقلانية الاستهلاك [1]، إلى جانب الحديث عن التلوث الناجم عن الاستهلاك غير المعتدل، وقاعدة تبادلية الأثر والتأثر بين عامل السكان، الاستهلاك والتلوث.

تتابعت المؤلفات المتحدثة عن ضرورة التحرك من أجل حماية البيئة، و التنوع الحيوي البيولوجي، وضرورة الاهتمام بالقضايا البيئية و الأمن البيئي، فكان كتاب "بول ايرليش" 'Paul Ehrlich' " القنبلة السكانية" '*The Population Bomb*' سنة 1968، وكتاب " دونيلا ميداوز" 'Donella Meadows' مع مجموعة باحثين : "حدود التنمية" '*The Limits of Growth*' سنة 1972، مؤلفين ينضمان إلى مجموعة الكتب التي تناولت الأخطار الايكولوجية للنمو الاقتصادي و الديموغرافي لتلك الفترة[2].

و يمكن القول هنا، أن معظم الحجج المقدمة من طرف كتاب هذه المرحلة جسدت رؤية مالتوسية جديدة للعالم، كما أعطت وجهة نظر "مأساوية" حول ذلك و هذا ما أثار استجابة الأوساط السياسية،

خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أين تم تأسيس وكالة الحماية البيئية وتقنين البيئية، كما تم الحديث عنه سابقا.

---

[1] -Garrett Hardin, "*The Tragedy of the Commons"*, Science, vol 162, n° 3859, 13 December 1968, p-p (1243-1248). From the website: http://science.sciencemag.org/content/162/3859/1243#BIBL

[2] – للتوسع أكثر انظر:

- Paul Ehrlich, **The Population Bomb**. Ballantine Books, New York 1968.

- Donella Meadows et al, **The Limits of Growth**. Potomac Associates Books, New York, 1972.

2-2/ عالمية المشاكل البيئية ومفهوم الأمن البيئي:

تم تنظيم أول مؤتمر أممي للنظر في المسائل البيئية و الأخطار المتوقعة عن التغير البيئي، سنة 1972، وهو مؤتمر "ستوكهولم حول بيئة الإنسان" ، الذي حضره أكثر من 100 ممثل دولة، ثم إنشاء "برنامج الأمم المتحدة البيئي في نيروبي/كينيا.

خلال هذه الفترة، تم أيضا الحديث عن الإحداثيات الأمنية للبيئة، و تداعياتها المختلفة الأثر على الدول و المجموعات، فتم الحديث عن الحرب الأردنية مع الكيان الصهيوني سنة 1967، على أنها حرب اندلعت كمحاولة لتغيير مجرى نهر الأردن، و احتوائه بشكل أكبر من طرف الكيان الصهيوني، وهذا ما اعتبر بعد ذلك مصدرا للنزاع على مورد مائي، أو طبيعي؛ أيضا فترة الحظر البترولي لسنة 1973، كان لها بعد أمني، أدى إلى التفكير في ماهية الأمن القومي (التقليدي) ذو الامتدادين البيئي والطاقوي عند الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية.

أما أثناء الحرب الأمريكية على الفيتنام، فقد تم طرح مسألة متعلقة بالاستغلال السلبي للبيئة الطبيعية باسم الأمن القومي، حيث أن استعمال مبيدات الأعشاب *'Herbicides'* كالمبيد الذي عرف بـ"العامل البرتقالي" *'Agent Orange'*[1] ، و الذي استعمله الجيش الأمريكي (عن طريق رشه جوا) من أجل إزالة الأشجار الكثيفة في الفيتنام، لتحسين المراقبة من جهة و تدمير محاصيل الشعب الفيتنامي من جهة ثانية، كان له أثر سلبي كبير على صحة الفيتناميين و حتى على صحة أفراد الجيش الأمريكي[2].

قوبلت هذه القضية برفض شعبي جماهيري مكثف، ما أثار ضجة سياسية كبيرة ذات أبعاد عالمية، للنظر في إمكانية تقنين و تأطير حماية البيئة وتعزيز النوعية البيئية دوليا، مع الأخذ بعين الاعتبار هشاشة الدول المتأثرة عقب استعمال هذا النوع من المبيدات السامة.

---

[1] - Agent Orange هو اسم مبيد أعشاب و نازع أوراق الأشجار، تم تصنيعه لصالح وزارة الدفاع الأمريكية، و أثبت فيما بعد أنه أحد مسببات ظهور مرض "باركنسون"، و"متلازمة خلل التنسج النقوي".

[2] - Institute of Medicine (U.S). Committee to Review the Health Effects in Vietnam Veterans of Exposure to Herbicides, **Veterans and Agent Orange: Health Effects of Herbicides Used in Vietnam.** National Academy Press, Washington DC, 1993. From the website:
https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK236356/doi: 10.17226/2141

إن التأزم البيئي الذي عاشته و عايشته الدول أثناء الحرب الباردة أعطى رابطا منطقيا بين قضايا البيئة و الأمن، فكان "ليستر براون" 'Lester Brown' من الأوائل الذين تحدثوا عن أن القضايا البيئية أصبحت مسألة أمن قومي سنة 1977، ثم "ريشارد اولمان"'Richard Ulman' سنة 1983، الذي تحدث عن المشاكل البيئية كالنزاعات حول الموارد البيئية، الندرة الموردية، و النمو السكاني، و رأى بضرورة إعادة تعريف الأمن القومي.

يمكن القول، أن فترة نهاية الحرب الباردة هي فترة تصاعد الوعي و الحس العالمي بالبيئة و القضايا البيئية، أين أصبح النظر إلى المخلفات السامة لهذه الحرب، كمعرقل لسير العلاقات الدولية لفترات لاحقة، ودعم مؤتمر "ريو" سنة 1992 الفكرة بشدة، من خلال التأكيد على ضرورة إعادة توجيه الخطط والسياسات الوطنية والدولية لضمان أن جميع القرارات الاقتصادية راعت الآثار البيئية، مع التأكيد على ضرورة تبني مصادر بديلة للطاقة للحد من إنتاج المكونات السامة. في هذه الفترة أيضا ظهرت مجموعة كلمات مفتاحية و مصطلحات جديدة حول كل من الأمن و البيئة و الرابط العلائقي بينهما.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن البيئي :

في البحث عن مفهوم الأمن البيئي ثم التطرق إلى زوايا نظر مختلفة منها نظرة الإيكولوجيين *Ecologists*، ونظرة البيئيين *Environmentalist*، نظرة الجيولوبوليتيكين، ونظرة بعض الكتاب المهتمين بالبيئة وعلاقتها بكل من السياسية والأمن. تم تصنيف بعض التعاريف المستقاة إلى تعاريف رسمية تعود إلى مكونات بعض الدول، والمنظمات الدولية وغير الدولية، وهي ضمن مشروع الألفية

Millenium[*] الذي أجرى إحصائيات ومسح لقدرة كل دول العالم على إنشاء تعريف لمفهوم الأمن البيئي وقبلا تعريف الأمن البيئي، ثم تعاريف غير رسمية، أصحابها مختلف الكتاب والمختصين بالبيئة وبعلم البيئة، وضمن هذا التصنيف هناك تعاريف مرنة، وهناك تعاريف ووجهات نظر تعد

[*]– مشروع *Millenium* أو الألفية، هو مجموعة إسهامات عالمية للأبحاث المستقبلية من مركز البحوث حول المستقبليات، الدارسين، صانعو السياسة العاملين لحساب المنظمات الدولية، الحكومات والشركات، المنظمات غير الحكومية NGOs والجامعات، وهذا المشروع يدير مسارا تراكميا وتآلفيا، يعمل على جمع وتقسيم مئات المشاركات لإنتاج إصدارات سنوية حول "دولة المستقبل"، منهجية البحث في المستقبليات وغيرها.

مداخل أنطولوجية ونظرية، مثل إسهامات "جون بارنت Barnett"، ووجهات نظر تصنف ضمن نظرية النزاع، منها إسهامات Thomas Homer Dixon.

3-1/ التعاريف الرسمية:

لقد أعطى مشروع الألفية أو *Millenium* توضيحا واسعا وشاملا للأمن البيئي، كظاهرة تستوجب الشرح، وكمفهوم يستوجب تعريفا شاملا وحاملا لمعاني واضحة، بذلك وجدنا أن هذا المشروع قد تبني خطة محددة من أجل التعريف بالأمن البيئي وذلك بمناشدة مختلف الدول والجهات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية وغير الدولية من أجل إعطاء نظرة فرعية عن الأمن البيئي، وقد سطر ضمن أهدافه استخلاص تعاريف رسمية بمعنى تعاريف تعطيها الدول وتوافق عليها إلى جانب تعاريف المنظمات الدولية.

ويؤكد هذا المشروع على وجود تصنيفين فهناك تعريف رسمي *offiical* وتعريف غير رسمي *Non-official* للأمن البيئي.

في اعتماده على إمدادات الدول، يحدد أوراق المشروع أن بعض الدول في العالم فقط من تمتلك تعريفا للأمن البيئي، يمكن استعماله في باقي الأوساط العملية والعلمية، ومن الدول التي تمتلك فعلا تعريفا لهذه الظاهرة هناك: روسيا الفدرالية وكومنويلت الدولة المستقلة، الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمتلك العديد من التعريفات العملية أو الإجرائية ودائرة DoD[*] التي تحتوي على تعريف، وبعض السفارات مثل سفارة الأرجنتين والهند التي تقول بأن لدولها تعريفا رسميا أيضا أما دول أخرى مثل الصين، استراليا، والمجر فتقول أن حكومتها تعمل حاليا على إنهاء تعريف لهذه الظاهرة[1].

أما بالنسبة للمنظمات الدولية، فلم تصنع تعريفا لإرشاد السياسة على سبيل المثال، برنامج البيئة الأمميUNEP، ومنظمة الصحة العالمية WHO، ليست لها تعريف للأمن البيئي، أما

[*]- DoD: وزارة الدفاع الأمريكية Departement of Defense .

[1]- The Millenium Project Global Futures Studies and Research, " *Environmental Security Study: Emerging International Definitions, Perceptions, and Policy Considerations*", at: http://www.millennium-project.org/millennium/es.exsum.html (14 May 2014)

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP فقد كان الوحيد الذي أعطى تعريفا مختصرا للأمن البيئي سنة 1994، ويقوم أساسا على التنمية الإنسانية، وذلك في صفحتة 28 [1].

بعد كل ذلك حدد هذا المشروع خمسة (05) تقسيمات للتعاريف المقدمة [2]:

- **تعريف ممتاز:** يجب أن يستعمل فعلا كتعريف.
- **تعريف مستعمل للغاية وبشكل كبير:** مع بعض الإضافات التي يمكن أن تستعمل كتعريف.
- **تعريف مستعمل بكثرة:** لكنه يحتاج إلى بعض العناصر من التعريفات الأخرى لجعله مكتملا ومستعملا.
- **تعريف مستعمل لكنه غير مكتمل:** يمكن استعماله بإضافته إلى تعاريف أخرى.
- **غير مستعمل:** بذلك يقوم بتضليل السياسة والنقاشات السياسية وسنعطي تعريف من كل نوع.

3-1-1/ التعريف الأول للأمن البيئي:

الأمن البيئي هو سلامة الشعب النسبية من الأخطار البيئية الناتجة عن الأعمال الإنسانية –الجاهلة–، عن الأحداث وعن التسيير السيئ داخل الدولة وخارجها[3].

صنف هذا التعريف كأفضل تعريف قدم، لكنه يحتاج أيضا إلى عناصر من تعاريف أخرى لجعله تام ومستعمل؛ غير أن ما يعاب في هذا التعريف هو تجاهله للحماية البيئية بدرجة أولى والمحافظة عليها للأجيال المستقبلية، كما لم يحدد كيفية تهديد البيئة للأمن الإنساني وذلك بعد أن حدد أن "السلامة الشعبية" كقضية "أمن قومي"، كما لم يحدد ما المقصود "بالنسبية" "*Relative*"، وما المقصود بالتسيير السيئ، وما يجب أن يكون ضمن هذا التعريف هو أطر نظرية ومفهوماتية مع إضافة بعض العناصر المجتمعية.

---

[1]- The Millenium Project Global Futures Studies and Research, " *Environmental Security Study: Emerging International Definitions, Perceptions, and Policy Considerations*", op cit.

[2] - Idem.

[3]- The Millenium Project Global Futures Studies and Research, " *Environmental Security Study",* at:

http://www.millennium-project.org/millennium/es.2def.html (14 May 2014)

3-1-2/ التعريف الثاني:

الأمن الإنساني هو حالة من ديناميكية الإنسان والبيئة، تتضمن استعادة للضرر البيئي الذي سببته الأفعال العسكرية، وزيادة حدة الندرة في الموارد، التدهور البيئي والتهديدات البيولوجية التي قد تؤدي إلى فوضى أو نزاع مجتمعي[1].

هذا التعريف وضع في المرتبة الثانية، يحتاج عناصر من تعريفات أخرى لجعله تام، أو يمكن استعماله كإضافة لتعريفات أخرى؛ وفي تقييم هذا التعريف، يعاب عليه حصره في الأعمال العسكرية ومسائل العنف، لأن الأمن البيئي يستوجب منا إصلاح الأضرار التي نلحقها به من أجل حماية الحياة فوق كوكب الأرض، أيضا حدد أن هذا التعريف يحتوي فقط على الجانب البيئي دون الجانب الإنساني وأيضا الأمن البيئي ،الأمن هو الدولة.

3-1-3/ التعريف الثالث:

الأمن البيئي هو تحديد نطاق إنتاج وتبديد أو استغلال الموارد الطبيعية، بطريقة تعمل على ترقية الاستقرار الاجتماعي، هذا التعريف قد وضع بين فئة "غير المكتمل" وفئة "مضلل للسياسة" (الفئتين الأخيرتين)[2].

وفي تقييم هذا التعريف، ثم الانطلاق من أن هذا التعريف ركز على الموارد الطبيعية دون غيرها مثل توسع دائرة الأوزون وخسارة المجال الحيوي الذي تعيش داخله الكائنات الحية المختلفة، وتأثير ذلك على الأمن القومي، باختصار فإن هذا التعريف قد ركز على قضايا البيئة وليس قضايا الأمن.

3-1-4/ التعريف الرابع:

الأمن البيئي هو صيانة البيئة الفيزيائية (المحيط الطبيعي) من أجل الاحتياجات المجتمعية، دون إنقاص المخزون الطبيعية[3].

---

[1]- The Millenium Project Global Futures Studies and Research, " *Environmental Security Study"*, op cit.
[2]- Idem.
[3] - Idem.

هذا التعريف صنف على أنه غير تام يمكن استعماله بإضافتة إلى تعريف آخر، وقد وجه نقد لهذا التعريف بأنه ركز فقط على المصادر الطبيعية "كبضاعة" يستعملها الناس.

3-1-5/ التعريف الخامس:

الأمن البيئي هو التحرر من اللااستقرار المجتمعي الذي يسببه التدهور البيئي (التناقص البيئي)[1].

صنف تماما مثل التعريف الرابع، وفي النقد الموجه يرى العديد من المحللين أن اللااستقرار المجتمعي ليس سببه التدهور البيئي فقط، بل قد تسببه عدة أزمات مثل تفاقم الحركات الآتية، وما إلى ذلك، أيضا لم يحدد هذا المفهوم ما المقصود باللااستقرار المجتمعي الذي يسببه التدهور البيئي، مع الإشارة إلى أن التدهور البيئي لا يشكل سوى جزء محدد من اللاأمن البيئي والأخطار المتزايدة.

بذلك قد سطر مشروع الألفية العالمي *Millenium Project globa/* مجموعة تعاريف مقدمة من طرف دول ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، وقد قدم تصنيفاته لتلك التعاريف –المقدمة أساسا كمرشد للسياسات الداخلية والخارجية– نظرية إلى الأمن البيئي كظاهرة متنامية الأهمية لكنها فقيرة من حيث الفهم والتوظيف.

إلى جانب مشروع الألفية هناك تعاريف قدمها بعض الكتاب على اختلاف مصدرهم، فمنهم من يعمل لصالح منظمة دولية ومنهم من هو باحث في إحدى الجامعات، ومنهم من يعمل لصالح منظمات غير حكومية، و مجموعة من الإيكولوجيين، إلى جانب إسهامات بعض منظمات الأمن البيئي أو الأمن الإيكولوجي، مثل المنظمة الهندية: "مؤسسة الأمن الإيكولوجي" *«Foundation for Ecological Security »* ، التي تصدر مجموعة أوراق عمل وإصدارات أو منشورات، تخطر بالوضع الإيكولوجي وما يتم من أجل إصلاحه وحمايته، مثل ما قدمته هذه المنظمة عن حماية المصادر الطبيعية، حماية الغابات، التسيير الحسن للموارد، المركزية واللامركزية، الموارد الطبيعية من أجل خدمة الصالح العام، وما إلى ذلك من إصدارات، هناك أيضا منظمة تابعة لـ DoD، هدفها هو تطوير تكنولوجيات الإجتياحات البيئية، الاسترجاع البيئي واستدامة البنى التحتية، وهي منظمة

[1] - The Millenium Project Global Futures Studies and Research, " *Environmental Security Study",* op cit.

ESTCP: أو برنامج الشهادة التكنولوجيا للأمن البيئي[1] *Environmental Security Technology Certification*، أيضا هناك منظمة الأمن البيئي، الهادفة إلى التعريف بالأخطار البيئي، التهديدات البيئية والنزاعات البيئية وغيرها [2].

وفي تعريف هذه المنظمة للأمن البيئي نجدها تدرج أن: «إن الأمن البيئي أكثر اختراقا من القضايا فوق القومية الأخرى (القضايا العابرة للدول) وتحقيق أمنه أو تأمينه يعد بعدا هاما من أجل السلام، الأمن القومي وحقوق الإنسان»[3] أيضا، إن الأمن البيئي مركزي للأمن القومي، يضم ديناميكيات وتفاعلات تتم بين قاعدة الموارد الطبيعية والنسيج الاجتماعي للدولة والمحرك الاقتصادي للاستقرار المحلي والإقليمي[4].

ويقول "مايكل رينر" " Michael Renner" في نفس المنظمة: «أنه مند السبعينات والثمانينات، ظهرت نقاشات مستهدفة لدراسة التفاعلات بين البيئة، الموارد، الأمن، النزاعات وصناعة السلام، لكن في سنوات التسعينات بدأت القضايا البيئية تجد لها مكانا في ممارسات السياسات الأمنية»[5].

بالإضافة إلى هؤلاء، توجد تعاريف أخرى، مختلفة أو شبه مختلفة عن ما سبق؛ إذ نجد "بروس بايرس "Byers Bruce" في مقالته: "المناطق الإيكولوجية، سيادة الدولة والنزاع" *Ecoregions, State, Sovereignty and Conffict*، المقدمة لمشروع الألفية، يقول أن: «الاختلاف بين الحدود

[1] – للتطلع أكثر انظر موقع البحث:
https://www.serdp-estcp.org/About-SERDP-and-ESTCP/About-ESTCP

[2]- Michael Renner, "*Introduction to the Concepts of Environmental Security and Environmental Conflict, Inventory of Environment and Security Policies and Practices*", at http://www.envirosecurity.org/ges/inventory/IESPP_I- C_introduction.PDF. (15 May 2014)

[3]- Idem.
[4]- Idem.
[5]- Institute for Environmental Security, " *What is Environmental Security*?", at:

http://www.envirosecurity.org/activities/what_is_Environmental_security.PDF (15 May 2014)

السياسية والإيكولوجية لديه القدرة على تفجير النزاعات»[1] ، أما زميله "جوهان هولست" Johan Holst"، فيرى أن: "التدهور البيئي هو الذي يؤدي إلى النزاعات المسلحة، كما أن تلك النزاعات المسلحة يمكنها أيضا أن تؤدي إلى تدهور بيئي"[2].

بذلك فإن هذه الفئة من الكتاب التابعة إلى منظمات محددة أعطت نظرة عن تطور التهديد إلى نزاع بيئي جراء الخلل في إرساء أمن بيئي، وسيتم التطرق إلى ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث، في العلاقة بين الأمن والبيئة في خلق النزاع وحتى الحروب، التي يسميها البعض الحروب الإيكولوجية.

لقد اعتبرت تلك التعاريف، تعاريفا رسمية للأمن البيئي، ذلك كونها تنتسب إلى دول وإلى منظمات حكومية وغير حكومية، كما يعود البعض إلى التذكير أن تعريف الأمن البيئي، الذي قدمه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP يعتبر نقطة البداية لتوسع مختلف التعاريف، رغم أن ما قدمه البرنامج ضمن تعريفه للأمن الإنساني، لم يتعد بضع أسطر حول الأمن البيئي، «الأمن البيئي هو أمن متعلق بالبيئة وبالتدهورات الحاصلة يوما عن يوم، بذلك تتناقص الموارد الطبيعية الحيوية كالماء النظيف، كما يتناقص الغطاء النباتي بسبب قلة الغابات، تلوث الجو بسب مخلفات المصانع، ثم التطور نحو بروز توترات ناتجة عن عوامل مثل الندرة في الموارد، وغيرها»[3].

إلى جانب ما قدمته مختلف تلك المنظمات والدول من تعاريف توجد هناك سلسلة أخرى من تعاريف الأمن البيئي داخل تقارير أخرى، وتعاريف لبعض الكتاب والمختصين في الأمن البيئي، النزاعات والحروب الإيكولوجية.

3-2/ تعاريف غير رسمية للأمن البيئي:

لقد رأينا في الجزء الأول بعض التعاريف الرسمية لمفهوم الأمن البيئي، تبنتها مختلف الدول والمنظمات الدولية، وغير الدولية من أجل مساعدة السياسات وتوجيهها، لذلك كان هدفها هو ترشيد

[1]- The Millenium Project Global Futures Studies and Research, "*Environmental Security Study, Appendix D-Bibliography*", at:

http://www.millennium-project.org/esappd.html (14 May 2014)

[2]-Idem.

[3]- Unated Nations Development Program, op.cit.

السياسة نحو المساعي البيئية، أما غير الرسمية فتضم مختلف الكتاب والاختصاصيين البيئيين والإيكولوجيين وبعض إصدارات المجلات.

ضمن هذا الطرح، سيتم الحديث عن العديد من التعاريف، منها من تبنى تعريف الأمن البيئي كظاهرة، ومنها من عمد إلى تعريف أمن البيئة، لأنه رفض ذلك الرابط الذي وضع بينهما.

عرف قاموس الحكم الراشد البيئي العالمي، الأمن البيئي على أنه قضية معقدة تحتوي داخلها جهود مجتمعية لحماية وصحة إنتاجية النظم الإيكولوجية لجعل مستقبل تلك المجتمعات آمنا، ومن أجل ضمان استقرارهم من حيث السلع والخدمات المقدمة.

يحتوي الأمن البيئي أيضا على تداعيات حالة البيئة على المسائل الإستراتيجية الوطنية و الدولية، وعموما يعرف الأمن البيئي من خلال ثمان قضايا أساسية؛ معدلات النمو السكاني و معدلات الوفيات والأمراض والجوع، المديونية الوطنية والأسعار العالمية للسع، نهب البيئية والموارد الإقليمية (عابرة للحدود)، صناعة القرار السياسي والبيئة، النزاعات على الموارد، الأمن العسكري، إدارة الممتلكات المشاعة العالمية والمطالبات المتجاوزة للحدود الإقليمية[1].

من جهة أخرى يقول "Paul Benjamin" في مقال له بمجلة "*Policy Analysis*" تحت عنوان "الحروب الخضراء: جعل التدهور البيئي قضية أمن قومي، ووضع السلم والأمن في خطر"؛ يدرج في تساؤل له عن ما هو الأمن البيئي إن الوكالات الحكومية والمسؤولين نادرا ما وضحوا مصطلحاتهم، ومن الصعب إيجاد تعريف للكلمتين "أمن" و"مصالح قومية" بنفس الدقة التي تستعملان بها كوسيلتين[2]، إلى جانب ذلك من الصعب تحديد ربط أو ارتباط بين التدهور البيئي والأمن القومي عن طريق أفعال وكلام الناس، لكن مفتاح ذلك التعريف يتضمن أن:

- ❖ التدهور البيئي والاستنزاف الموردي يهدد صحة [أمريكا] وازدهارها واحتياجاتها.

[1]-Richard-E-Saunier and Richard-A-Meganck, **Dictionary and Introduction to Global Environmental Governance**. Earthscan, Uk and USA, 2007, p123.

[2]- Paul Benjamin, Green Wars: "*Making Environmental Degradation a National Security Issue Puts Peace and security at Risk"*, policy Analysis, No 369, April 20, 2000, p02.

- ❖ الفقر البيئي والنقص الموردي سيؤدي إلى لا استقرار إقليمي ثم نزاع، بذلك ستحتاج [الولايات المتحدة] إلى التدخل.
- ❖ التفاوت البيئي قد يستعمل كسلاح للحروب، والتحضيرات يجب أن تكون لدى كل استعمال.
- ❖ المستحقات البيئية ستؤثر في نجاح وانتشار القوات العسكرية لما وراء البحار، ويجب وضع ذلك قيد الدراسة.
- ❖ تجهيزات الدفاع [الأمريكي] يجب أن تنتهي بطريقة بيئية سلمية[1].

بذلك، نلاحظ أن مقال"Paul Benjamin " قد أتى لمخاطبة السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية، دون سواها وفي تعريفه للأمن البيئي يربطه مباشرة بأمن الدولة القومي، وأمن مصالحها؛ أي أن كل ما يمس الأمن البيئي يمس بالضرورة الأمن القومي الأمريكي.

من جهة ثانية، يبرز "Boris Khramtsov" في المنتدى الوطني للكومنويلت الطلابي، أن الأمن الإيكولوجي هو مصطلح يستعمله الكل– مع فهم بسيط لما يعنيه –لأجل ذلك نقول أن الأمن الإيكولوجي يقصد به مدى طويل من السلامة للبيئة العالمية ولمستغليها (نحن) بذلك نعرفها ببساطة على أنها "تنمية إيكولوجية مستدامة، *Ecologically Sustainable Development*، بعبارة أخرى تنمية الاحتياجات البيئية والإيكولوجية للأجيال الحالية دون الحد من قدرة الأجيال اللاحقة على الوصول إلى مثل هذه الاحتياجات[2].

من التعريفين الأول والثاني، نجد انقسام معرفي حول استخدام مصطلح "الأمن البيئي" والأمن الإيكولوجي، إذ هناك من يستخدم كلمة "أمن بيئي" بدلا من "أمن إيكولوجي" ظنا منه أن البيئة أوسع من الإيكولوجيا، وهناك من يستعمل الأمن الإيكولوجي بدل البيئي، للإخطار بأن المهتم هنا هو عالم بيئة، معنى ذلك *Ecologist*، أو مهتم بالإيكولوجيا، لكن في كثير من الأحيان، عمد الباحثون إلى المساواة بين المصطلحين، ذلك لأن الأمن البيئي معناه أمن البيئة وأمن النظام البيئي، نفسه الأمن الإيكولوجي معناه أمن الإيكولوجيا، المعاملات والتفاعلات الإيكولوجية وأمن النظم الإيكولوجية.

---

[1]- Paul Benjamin, Green Wars: "*Making Environmental Degradation a National Security Issue Puts Peace and security at Risk",* op cit, p 2.

[2]-Boris Khramtsov, "A primer on Ecological security", at:

http://www.rcs.ca/-nscf/en/documents/2006-theme-pdf (22 October 2009)

يقول "لورين إليوث Eliot" أن: «الأمن البيئي هو مصطلح جديد، يدور حول محتواه الكثير من الجدل، ويتضمن متغيرات مختلفة، كالبيئة والأمن والعنف، والحروب كمسببة للدمار البيئي وضرورة احتساب الدمار البيئي، كالتهديد بالحروب، وهناك تخوف بأن التغيرات في البيئة سيؤدي إلى حروب داخل الدولة أو بين الدول»[1].

أما "فايق حسن جاسم الشجيري"، فيرى أن: «الأمن البيئي هو مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينات من قبل دول الشمال المتقدم مثل الولايات والدول الإسكندنافية، في حين أن العديد من دول الجنوب لم تصنع بعد مفهوما محددا للأمن البيئي، حيث تحاول دولهم حاليا استحداث مفهوم الأمن البيئي»[2].

كل تلك التعاريف، تعد مجرد وجهات نظر، أو اجتهادات بحثية بغرض وضع مفهوم محدد للأمن البيئي هذا ما وجدناه لدى المنظرين في الأمن البيئي والنزاعات الأولى: قبل تبنيه مركز طورنطو مثل أعمال

"طوماس هومر–ديكسون Thomas Homer-Dixon"، أعمال "سيمون دالبي "Simon Dalby"، وأعمال "جون بارنت" "Jon Barnett"، أيضا أعمال بعض المختصين في البيئة والسياسات البيئية مثل أعمال "لوبراستر" "Le Prestre" وغيره.

ويقول "Le Prestre" في كتابه "Protection de L'environnement et Relations Internationales :Les Défis de L'ecopolitique Mondiale" : «يمكن للأمن البيئي أن يحتوي على علامات بعد جديد وهام للعلاقات الدولية، يعرف تخصصات الحكومات ويؤثر في

[1]- لورين إليوث،" الأمن البيئي وعلاقته بصراع الدول": من:

http://www.balagh.com/islam/80OmjOpg.htm (22 October 2009)

[2]- فايق حسن جاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، من الموقع:

http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm (19 October 2009)

علاقات النزاع والتعاون بين الدول، ويعمل على تعبئة الجماهير وراء أهداف حمائية، من هنا تبرز أربعة معاني رئيسية: أمن البيئة، أمن الأفراد، أمن الدول، أمن النظام الدولي»[1].

من جهة ثانية يقول "Paul Painchaud":

> «ظهرت تسمية الأمن البيئي كنقطة تلاقي بين التغيرات الهيكلية في النظام الدولي وبروز تيار فكري جديد في مجال الأمن لفترة بعد الحرب الباردة، في تلك الحقبة اعتبر هذا المصطلح ذو مفهوم غامض تتقاطع ضمنه ثلاث أشكال من الانتقادات: مسار إمريقي أو علمي، يبحث عن تطوير العلاقات السببية بين التدهور البيئي ومختلف المكتنفات الاجتماعية، مسار معياري يبحث فرصة لربط مفاهيم الأمن والبيئة، مسار سياسي يقترح إدماج البيئة في الفكر الإستراتيجي للحكومات»[2].

هنا يعطي "Painchand" مجال آخر للتفكير في مقترب للأمن البيئي من خلال مساراته الثلاث، إلى جانبه نجد "سيمون دالبي" في كتابه "الأمن البيئي" يعطي جذورا تاريخية لمصطلح الأمن البيئي، وذلك بالرجوع إلى نقاشات الأمن التقليدي في فترات بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة [3]، وكذلك أعمال "هومر ديكسون" الباحث الأساسي لمدرسة طورنطو *Toronto*، الذي ركز على مسائل العنف وحدوث النزاعات، ففي مقاله الأول سنة 1991 في مجلة *International Security* بدأ بتوضيح مدى أهمية التركيز على نقاشات البحث الأمريقي والمنهجي التي يجب علينا إتباعها لدراسة الأمن البيئي[4].

أما مساهمة "جون بارنت فقد كانت ملمة بمفهوم الأمن البيئي من جوانبه المعيارية، السياسية، المفاهيمية والنظرية من جانبه الإنطلوجي والتاريخي، إذ ينظر "بارنت" في انطلوجيا الأمن البيئي، أنه

---

[1] -Philippe le Prestre, **Protection de l'environnement et relation internationales: les Défis de l'ecopolitique mondiale.** Armand colin, Paris, 2005, p378.

[2]-Paul Painchaud, « *La sécurité environnementale: concept et perspectives* », La Revue Internationale et Stratégique, N39, Automne 2000, p62.

[3]-Simon Dalby, **Environmental Security**. University of Minnesota Press, 2002, p05.

[4] -Ibid, p176.

أتى من كلمتين مختلفتين، هما "البيئة" و"الأمن"[1]، كما أن الأمن يستوجب طرح التساؤل: من يجب علينا تأمينه؟ ومما يجب علينا حمايته؟[2]

أما مصطلح البيئة فهو ذو تاريخ واضح غير معقد لأن البيئة المقصودة بالدراسة هي كل ما يحيط بالإنسان من كل الجوانب وفي التساؤل عن معنى الأمن البيئي يقول بارنت" أنه يجب علينا الإطلاع على بعض النظريات والنقاشات الداخلية في بعض السياسات الحديثة، وتتقاطع مع البيئة والأمن[3] (سنتطرق إلى ذلك في المباحث اللاحقة بالتفصيل). بارنت يرى أن الأمن البيئي هو مفتاح قضايا العالم المعاصر وقد عمد إلى شرح وتحليل ذلك من خلال جدول إرشادي للأمن البيئي.

شكل رقم (02): دليل إرشادي للأمن البيئي حسب بارنت" Barnett "(بتصرف الباحثة).

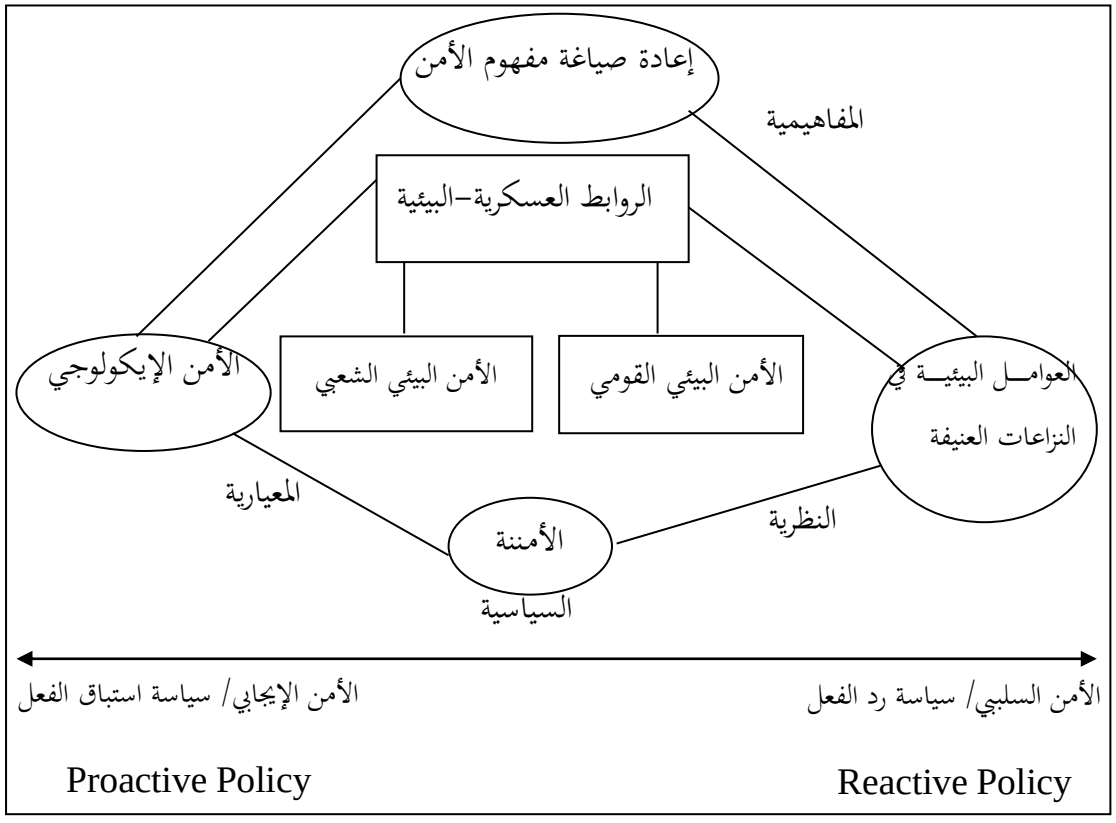

Source: Jon Barnett, **The Meaning of Environmental Security**. op-cit, p08.

-[1] Jon Barnett, **The Meaning of Environmental Security Ecological Politics and policy in the new security era.** Zed books, London and New York, 2001, p01.

[2]- Ibid, p02.
[3]- Idem.

الشكل رقم (02) يمثل دليلا إرشاديا لدراسة مفهوم الأمن البيئي الذي يجب أن يرى على أنه واسع ومرن من أجل الفهم الجيد وليس نموذج حرفي من أجل ترتيب بعض العناصر بذلك تتوضح الحقول الأساسية التي يضمها الأمن البيئي وتتمثل في:

- ❖ جهود من أجل تعريف الأمن
- ❖ نظريات حول العوامل البيئية ودورها في خلق النزاعات العنيفة
- ❖ الروابط *Linkages* الموجودة بين القضايا البيئية والعسكرية
- ❖ أجندة الأمن الإيكولوجي
- ❖ أمن الشعب البيئي
- ❖ مسألة الأمننة *Securization*
- ❖ وإعادة صياغة مفهوم الأمن، تسمى العقلانية المفاهيمية *Conceptuel Rational*

ما يمكن قوله، هو أن مبادرة "بارنت Barnett" كانت فعلا موضحة لمفهوم الأمن البيئي من عدة زوايا، وسيتم التحدث عن الإطار النظري ومختلف النقاشات النظرية السائدة التي تبنت مفهوم الأمن البيئي، وشكلت زوايا نظر لتفسيره وشرحه.

المبحث الثاني: الأمن البيئي حسب المنظورات العقلانية

لقد قدمت النظريات العقلانية على مدى أكثر من عقدين من الزمن، تفسيرا للأمن البيئي من زاوية نظر التهديدات المزمنة للدولة، ولحرية الفرد، وفقا لانطولوجيا ولابستمولوجيا تنظر في طبيعة الدولة و طبيعة التهديد و نوعه من جهة، و في دور المؤسسات و عامل التعاون من جهة أخرى، لذلك سوف نقدم أفكار كل من المدرستين الواقعية واللبرالية حول هذا المفهوم، وما مدى توفق المدرستين في وضع اطر نظرية تحليلية للظاهرة قبل المفهوم.

المطلب الأول: تحليلات الاقتراب الواقعي: الأمن البيئي كتهديد جديد للدولة

يدرج البعض أن الرؤية الواقعية للجدل المعقد حول الأمن البيئي لم تظهر إلا مع نهاية الحرب الباردة و تزايد الحديث عن ظاهرة الاحتباس الحراري، لكن حقيقة التطرق إلى المسائل البيئية كان حسب العديد من المنظرين قبل تزايد التوترات بين المعسكرين الشرقي و الغربي، هذه التوترات التي اسست للحرب على أفغانستان من طرف السوفيات، من جهة، كما أدت إلى تعقيد العلاقات أكثر فأكثر مع ما سمي ب "امبراطورية الشر" تحت ادارة ريغان.

في هذه المرحلة تطرق بعض المؤلفين ونخبة من المفكرين إلى خطر التهديدات المزمنة للتدهور البيئي[1] ، ففي تقرير *Bruntland*[(*)] لسنة 1987 ، أعطيت ملاحظة مهمة بأن استعمال أسلحة الدمار الشامل –خاصة منها النووية– سيشكل خطرا كبيرا على توافق الأنظمة البيئية *Ecosystems*، كما سيؤثر على مستقبل الإنسانية في مجمله.

وفي نفس المدة، عرفت الكتابات حول الأمن البيئي، كما ذكر سابقا، تطورا معرفيا وابستمولوجيا نسبيا، خاصة في ماهية البحث عن الرابط بين الأمن والبيئة، بذلك هيئت فترة ما بعد الحرب الباردة (وخاصة مؤتمر ريو 1992) أرضية خصبة للنقاشات حول "الأمن" و ارتباطه بـ"البيئة".

ففي محاولة منهم للرجوع إلى احتواء معالم الجيوبوليتيك ، بحث أصحاب الاقتراب الواقعي من أجل تعريف "الأخطار" الجديدة المهددة للدولة، و التي يمكنها ان تصبح حسبهم تهديدات القرن الواحد و العشرين، هذه التهديدات الجديدة والجدية للقرن الواحد والعشرين، استلزمت بحوثا معمقة وجديدة، من

[1] –Lester Brown, «*Redefining National security*», World Watch ,No 14, 1997. p33.

(*)- تقرير Bruntland هو تقرير قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، للتحسين بمستقبل العالم المشترك.

مثل تلك الكتابات: "النقاشات الواقعية حول السياسة الخارجية الأمريكية"، التي ترى أنه من أشكال التهديدات المحدقة بمصالحها، تصاعد وتيرة بعض الاقتصاديات كالألمانية والصينية (تهديد للأمن الاقتصادي) ثم التحولات البيئية العالمية (تهديد للأمن البيئي)، تفاقم مشكل الهجرة المتعلق بسكان العالم الثالث (تهديد للأمن المجتمعي) ونقص موارد الطاقة (تهديد للأمن الطاقوي)[1] هذه المعطيات أعطت فرصة واضحة لإعادة صياغة وتعريف أولويات السياسة الخارجية والدفاع الأمريكي، الذي وجب عليه التأقلم والمتغيرات الخاصة لضمان مسار أمننة بعض القضايا "*Securitization*" .

اكتنف هذه الفترة ايضا تكرار الحديث عن احتمالية وقوع *كارثة ايكولوجية عالمية* في وسائل الإعلام، كما تردد الربط بين مصطلح الأمن و البيئة، الأمر الذي طرح تساؤل العديد من المتتبعين حول تغير الخطاب السياسي الامريكي لدرجة اصبح فيها مصطلح البيئة مصطلحا *"مبتذلا"* تم ربطه بكم من التهديدات ، إذ أن البعض من السياسيين لم يتردد مبالغة، في جعل مصطلح البيئة مرتبطا بكل من النزاع و اللاأمن الامريكيين، مما جعل الادارة الامريكية تحت حكم كلينتون تتلاعب بصياغته في دوائر صناعة القرار في السياسة الخارجية و الأمن الامريكيين. ففي حديث أميرال في البحرية الامريكية قال " ان الأمن البيئي قد توسع بشكل كبيير حتى ان الجنرالات و الأميرالات المسؤولون عن أمن الدولة، يتحدثون عنه كل مرة"[2].

كل ذلك أدى إلى البحث في اشكالية تداخل العلاقة بين الأمن و البيئة، بصفة وجب فيها بالنسبة للواقعيين إيجاد خطاب توفيقي للأمن. إذ ان استعمال التدهور البيئي كصورة لنوع جديد من تهديد الاستقرار الدولي، خلق ما يسمى "مادية" صياغة مفهوم الأمن.

وفقا لأسس الجغرافيا السياسية فانه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و توسع العولمة "عالميا"، فتح الباب امام انواع محددة من اللاأمن و الخوف، مما جسد حتمية التعامل مع نوعين جديدين من القضايا تجعل من الدولة الوحدة المرجعية للأمن، والذي لا يمكن احلاله أو تطبيقه إلا من خلال الدخول في نزاع.

[1]–Jon Barnett, **The Meaning of Environmental security**, op cit, p33.
[2]- Vice-amiral Paul G. Gaffney II, "Préface" dans Max G. Manwaring, **Environmental Security and Global Stability: Problems and Responses**. Oxford: Lexington Books, 2002.

على صعيد الدراسات التحليلية التي قام بها الواقعيون، برزت الحاجة إلى طرح الإشكال المتعلق بين الأمن والبيئة كاستجابة للأوضاع القائمة، وقد كان لهذا الطرح دور بارز في إعادة صياغة النقاشات حول الأمن في مجمله، فمن أجل إعطاء تفسير لهذا الرابط تجب العودة بالتحليل والتفسير إلى كل من انطولوجيا، ابستمولوجيا وتاريخ الأمن بنظرة واقعية[1].

وقد زاد الاهتمام بالرابط أمن/بيئة بعد التوصل إلى إدراك أن البيئة هي قيمة لحفظ السلم والأمن الدوليين[2]، ومن جهة ثانية أن عامل التدهور البيئي يستطيع خلق تهديد جديد لكل من الدولة والنظام الدولي.

مما سبق، نجد أن الواقعيين يحبذون في التحليل العودة إلى العلاقة بين المصطلحين قبل المفهومين والذين يعرفان الدولة على أنها مرجع للأمن كما أنها بصفة مقابلة مرجع للنزاع، لكن كيف نجعل من متغير البيئة منتجا لنزاع ما؟

للإجابة عن مثل هذا النوع من التساؤلات، نرجع بالتحليل إلى كل من انطولوجيا الدولة والنزاع في تحليلات الواقعيين، ثم كيف يشرح هؤلاء كم التهديدات ونوعها، وما هي الوحدات المرجعية في تحليلاتهم.

بداية يجب تبسيط الرؤى و الأفكار والمعتقدات الواقعية حول الدولة والأمن والدفاع ؛ إذ يعتقدون أن حالة الحرب هي الحالة الطبيعية للدولة[(3)]، كما يدرج "كينيت والتز" Kenneth Waltz، أب الواقعية الجديدة، أننا نعيش ضمن عالم يفتقد إلى سلطة مركزية، أو إلى دولة مركزية متحكمة ومسيرة للنظام العالمي، ورغم أن الدولة هي الوحدة المرجعية الوحيدة في تحليلهم إلا أنهم ينسبون حالة الفوضى إلى هذا الفاعل.

ويتساءل هؤلاء عن كيفية فهم وتفسير الوضعية الانطولوجية لدولة ما، غير أنهم يضعون هذا التساؤل ضمن فرضيتين تستمدان صحتهما أو خطأهما من مجموعة أمثله مرتبطة مباشرة بالواقع، فمن

[1]-Alex Macleod et Dan O'mera, **Théories des Relation Internationales: contestations et résistances**. Athéna Edition CEPES, Montréal, 2007, pp (351-375).
[2]-Max Manwaring, Ibid, p05.
[3]-Kenneth waltz, **Theory of International politics**. Random house, New York, 1979, p102.

جهة، الدولة موجودة باستقلالية عن الأفراد المكونون لها ومن جهة أخرى فالدولة عنصر لا يتفكك أي وحدة لا تتجزأ.

معنى ذلك أننا عندما نتحدث عن الأمن يجب أصلا التفكير في أمن الدولة قبل كل شيء، وأمن الدولة معناه أيضا أمن مصالحها وسيادتها[1].

ورغم أن الواقعيين الجدد هم من تطرقوا إلى تحليل الرابط بين كل من الأمن والبيئة، وإبراز مدى قيمة كلا المصطلحين، غير أننا وجدنا أنهم اكتفوا بالبحث عن جواب للتساؤل: هل يشكل التدهور البيئي تهديدا فعليا لأمن الدولة وأمن حدودها في عالم فوضوي لا تحكمه سلطة مركزية عليا؟ لذلك أتى هذا النقاش مركزا على الرابط و العلاقة بين مفهوم البيئة والأمن القومي.

1-1/ الربط بين مفهومي الأمن والبيئة: نظرة واقعية/واقعية جديدة: Security and the Environment

كما تم الحديث عنه من قبل، فإن عنصر البيئة قد دخل النقاشات الواقعية في حقبة نهاية الحرب الباردة؛ أين كان لوسائل الإعلام دور بارز في نشر مدى خطورة الأسلحة النووية على صحة وسلامة المحيط، وبصفة الزامية، على صحة وسلامة الإنسان[2].

ورغم أن الخطر المحدق بالدولة لم يكن بالغا في تلك الفترة، إلا أن عنصر التنبؤ الذي يعد ركيزة التحليل والمنهج الواقعيين قد أعطى للموضوع صبغة معرفية علمية وعملية في آن واحد، وربما هذا ما أدى إلى تفاقم الكم المعرفي الأمني لفترة ما بعد الحرب الباردة.

بالرجوع إلى انطولوجيا الأمن البيئي نكون قد وظفنا حقيقة استعمال المفهوم والتفريق بينه وبين مفهوم "أمن البيئة *Environment security / Environnemental security*، فالأول قد أدرج

[1]- Charles .R. Beitr, **Political theory and International Relation.** Princeton university press, New Jrsy, 1999, p16.

[2]-Sara Parkin, « *La Sécurité Environnementale: Problème et Proposition d'action* ». Le Nouveau, Débat sur la sécurité UNDIR, dans : http://www.unidir.org/files/publications/pdfs/le-nouveau-debat-sur-la-securite-en-596.pdf (12 Mars 2014).

لأول مرة كمفهوم" في التقرير الإنمائي للأمم المتحدة كبعد من أبعاد الأمن الإنساني[1]، أما الثاني، فيعد تسمية علمية يقدمها علماء الإيكولوجيا للحديث عن عامل الأمن وسلامة البيئة.

لكن حقيقة تاريخ وانطولوجيا مفهوم الأمن البيئي قد ظهرت قبل ذلك في شكل مفردات أو مصطلحات تبحث عن التوظيف والاقتباس من طرف اقترابات العلوم السياسية والعلاقات الدولية. فمن خلال تفاقم الحس المعرفي بمدى أهمية البيئة، اتخذت القضايا البيئية مكانة هامة في تحليلات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، لفترتي الحداثة وما بعد الحداثة، فإذا كان التدهور البيئي سيأخذ عما قريب المكانة الأولى في جدول التهديدات المباشرة للإنسانية، يجب قبلا فهم العلاقة بين التدهور والنزاعات المستقبلية وهذا ما أعطانا نوعين من النقاشات: النقاش الأول يتبناه "أولمان Ullman" في أحد منشوراته حول توسع الأمن القومي ليشمل البيئة، والذي يتحدث عن إعادة صياغة مفهوم الأمن البيئي[2].

1-1-1/ واقعية تعريف الأمن القومي و فكرة الأمن النهائي « Ultimate security »

يدعو "أولمان Ullman" بداية إلى التفكير في المفهوم الضيق للأمن، المقدم فقط بعدة مصطلحات عسكرية محضة، تمدنا بصورة خاطئة عن الواقع، ويمكنها أيضا أن تكون مخادعة وذلك لسببين[3]:

الأول: لأنها تحمل الدول على التركيز على التهديدات العسكرية فقط، مع تجاهل الأخطار الحالية.

الثاني: لأنها تسير نحو عسكريتارية للعلاقات الدولية، لا تعمل سوى على إنماء لاأمن عالمي.

من خلال هذا المعطى الواقعي، أبرز "أولمان" أنه علينا التفكير من أجل توسيع مفهوم الأمن لكن مع الحفاظ على عنصر الدولة كضامن له، ويدرج أن المسألة هنا تجعل وجوب الاختيار بين الحرية والأمن، من خلال التساؤل هل نحن مستعدون للتضحية بقليل من حريتنا من أجل توفير أمن أكثر؟ Less liberty for more security[4].

---

[1]- Human Development Report, op-cit.
[2]- Richard Ullman, "*Redefining security*", op cit, p129.
[3]- Idem
[4]-Ibid, p133.

من خلال ما قدمه "أولمان"، استسقينا تعريفا للتهديد، الذي يمس الأمن القومي، مجسدا في فعل أو مجموعة أحداث محتملة:

1- **التهديد المبسط:** ويكون في فترة قصيرة نسبيا، يتم فيها تدهور مستوى عيش سكان الدولة.

2- تهديد بليغ: يقلص هذا التهديد البدائل والخيارات السياسية المتاحة لصناع القرار في دولة ما، أو مجموعات أخرى (حكومية، أشخاص، جماعات، شركات) داخل دولة ما ومن هذه التهديدات؛ الكوارث الطبيعية، النزاعات القائمة من أجل الوصول إلى الموارد الطبيعية، النمو السكاني السريع[1].

في انتقاد لذلك، يقول "بارنت Barnett" أنه لا ينكر افتراض "أولمان" لكنه يدرج أنه على "أولمان" أن يضع في حسبانه قدرة هذه الحكومات على مقاومة استخدام النزعة العسكرية (القوة) وان تبدأ في استعمال وسائل غير عنيفة، من أجل تحسين وتطوير أوضاعها الداخلية[(2)]. أيضا يعتبر نظرة أولمان بان الدول الغنية تمثل جزيرة في محيط من الدول الفقيرة ما هو إلا نظرة غربية دفاعية محضة، تؤكدها النظرية الواقعية.

لقد اعطى اقتراح "أولمان" تقريرا واسعا حول التهديدات، أكثر من التفكير حول ضيق مفهوم الأمن القومي؛ أما بالنسبة لـ "بارنت"، هذا المقال يعتبر منعطفا هاما للدراسات حول الأمن البيئي، رغم تقديمه لرسالة نقدية نوعا ما للنزاعات القادمة، وإظهارها لموضوع مفتاحي للدراسات الواقعية الآتية إلى جانب هذه المقالات، هناك العديد من الدراسات والأطروحات الأخرى، التي قدمت افتراضاتها حول العلاقة بين التدهور البيئي والأمن.

بدوره نشر "نورمان مايرز" Norman Myers" سلسلة مقالات بين 1986 ومنتصف التسعينات مفادها أن ***الأمن البيئي هو الأمن النهائي*** *Ultimate Security*[3]، وكان من بين اهم المحللين الذين رؤوا في ان الأمن هو أمن الفرد قبل كل شيء، حيث ذكر في كتابه:

---

[1]- Richard Ullman, "*Redefining security*", op cit, p136.
[2]- Jon Barnett, **The Meaning of Environmental security**, op-cit, p39.
[3]- Norman Myers, **Ultimate Security: the Environmental Basis of Political Security**. W.W Nortan, New York, 1993, p308.

<< يتطبق الأمن أكثر على المستوى الفردي للمواطنين. فهو موجود من اجل الرفاه المعيشي للإنسان، ليس فقط عن طريق حمايته من الاضرار و الظلم، بل بتوفير طرق الحصول على الماء، الغذاء، المأوى، الصحة، العمل، وغيرها من المتطلبات الاساسية لأي شخص يعيش فوق الارض. الأمن يتجسد بتوفير كل احتياجات المواطنين– من سلامة شاملة و عدالة اجتماعية– و هذا يجب ان يُلاحظ في نظرة الدولة للأمن.... ان مجموعة الولايات بكاملها [يقصد مجموعة الولايات المتحدة الأمريكية] بل البشرية جمعاء، تحتاج إلى التمتع بالأمن في شكل بيئة نظيفة (غير ملوثة)، توفر مخزون من الامدادات البيئية مثل الماء، الغذاء، وتوفر جو و مناخ مستقرين. باختصار كل الدول تحتاج إلى اتباع سلوك يحمي الكوكب، و يؤمن نوعا من الاحترام للارض، بمعنى "أننا" في أمان فقط ان كانت "هي" في أمان[1].>>

وعلى خطى "أولمان"، زعم "مايرز" أن التدهور البيئي يمكنه أن يسبب نزاعات مخلة بأمن الدول، ومن جهة ثانية في مثال حدده، يقول أن الإنفاق العسكري الأمريكي قد يخدم فعلا الأمن القومي، إذا كان موجها نحو دعم التنمية (إنفاقات تنموية) في المناطق الفقيرة من العالم[2]. حيث كان الهدف الأول منمقالته "البيئة والأمن" هو التعريف بأن المصالح الأمريكية مرتبطة بمصالح العالم الثالث، وخاصة بتطورهم الاقتصادي؛ وأن أي نزاع أو خلاف حاصل بسبب التدهور البيئي في منطقة ما، سيكون له انعكاس سلبي على الولايات المتحدة الأمريكية[3].

غير أن "بارنت Barnett"، دارس الأمن البيئي على المدى المستقبلي (مستقبل العالم بيئيا) فيقول أن الخطر الحقيقي متمثل في أن إعادة الافتراض [ان التدهور البيئي قد يؤدي إلى نزاع] بشكل مكثف، قد يصبح حقيقة معاشة[4] . لكن حتى و ان كانت تحليلات "بارنت" هي الاقرب إلى الواقع، فان ما يعاب عليها هو عدم التطرق إلى كيفية حصول ذلك.

من جهة ثانية قدمت مجموعة انتقادات ل "نورمان مايرز Norman Myers"، لعدم قدرته على الخروج عن فكرة أن التدهور البيئي مستقبله خلق نزاعات تلقائية، كما انتقد في كيفية شرحه

[1] - Norman Myers, **Ultimate Security: the Environmental Basis of Political Security**. Op cit, pp (31-32).
[2]- Norman Myers, "*Environment and security*", Foreign Policy, no 74, spring 1989, p23.
[3]- Ibid, p24.
[4]-Jon Barnett, **The Meaning of Environmental security.** op-cit, p40.

للأمن ثم الوصول إلى تحقيق الأمن، بطريقة سلبية، أو بوضع مفهوم سلبي للأمن ثم اتخاذ البيئة ذلك المهدد المباشر لهذا الأمن بالإضافة إلى كل ذلك، انتقد "نورمان مايرز" حول عدم تعمقه في الحديث عن التهديدات البيئية للأمن القومي، وكيف يمكن للدولة كفاعل واحد ووحيد في العلاقات الدولية أن تواجه هذا الخطر.

على غرار هؤلاء، أعطت "جيسكا تاتشمان ماتيوس" "Jessica Tuchman Mathus" اقتراحا كقراءة مغايرة ومختلفة للإشكالية البيئية، في مقالها: *"إعادة تعريف الأمن"*، لصالح مجلة الشؤون الخارجية *Foreign Affairs*"[1].

تذكرنا "جيسكا ماتيوس" بالطبيعة الاختراقية أو الانتقالية للقضايا البيئية من دولة (أ) إلى دولة (ب)، ومن جهة أخرى تفسر لنا هشاشة الحدود الدولية أمام تطور المواصلات، وثورة الاتصالات والمعلومات، وكذا التحركات العالمية السريعة لرؤوس الأموال[2]. فالدولة لم تعد مخترقة فقط من جهة حدودها، لكنها أصبحت مخترقة من الداخل ومن الخارج (من الداخل بسبب التدفقات المعلوماتية، ومن الخارج بسبب كم التهديدات البيئية).

تقول "جيسكا ماتيوس" أن الخط الفاصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية اصبح غير واضح، ذلك ما يؤدي إلى تخبط الحكومات في المحافل الدولية على مشاكل متعلقة في مجملها بالسياسة الداخلية [3] .

برسم إطار للوضع البيئي العالمي، لا تنكر "جيسكا ماتيوس " إمكانية نشوب نزاعات عنيفة بسب التدهور البيئي المعاش والمتزايد، تمس أمن الدول [وتحدق خطرا بالمصالح الأمريكية]، لذلك فأنها تدعو من خلال تحليلها إلى إعادة بناء و تنظيم كلي لطرق الإنتاج والاستغلال. فبالنسبة لها الأنظمة الاقتصادية الجديدة لا يجب أن تعمل وفقا لأساس مستقيم لكن وفقا لأساس دائري، ومن جهة أخرى تقول بضرورة خلق دبلوماسية جديدة ذات مؤسسات ونظم جديدة، لا تقوم على تعريف السيادة وفقا للحدود الإقليمية. كل ذلك من أجل مواجهة الاعتماد المتبادل البيئي، المتنامي في عالمنا يوما بعد يوم[4].

[1]- Jessica Tuchman Mathus, "*Redefining security*", Foreign Affairs, vol 68, No2, p162.
[2] -Jessica, Mathus, op-cit, p173.
[3] -Idem.
[4] -Ibid, p174.

على عكس التحليلات الواقعية السابقة، ركزت "جيسكا ماتيوس" على إعطاء نظرة لكل من الأمن والبيئة والرابط الاقتصادي لهما، كما وجدنا أنها وسعت تحليلها ليشمل تحديدا كاملا للقضايا البيئية ولأسبابها المفتعلة للنزاع. لكن "جيسكا ماتيوس" وضحت صورة كلية للمشاكل البيئية ومسبباتها دون التطرق فعلا إلى هدف المقال الذي كان من اجل اعادة تعريف الأمن. بل و على العكس من ذلك، تطرقت ماتيوس إلى اعادة تعريف الاقتصاد أكثر من تطرقها إلى اعادة تعريف الأمن.

كغيرها من المحللين ذوي الرؤية الواقعية، انتقدت "جيسكا ماتيوس" وانتقد عملها بدء من عنوان مقالها "إعادة صياغة مفهوم الأمن"، الانتقاد المقدم على مستوى العنوان، هو أن مضمون المقال الموجه إلى المهتمين بالبيئة والأمن، لم يقترب من الفكرة المرجوة (من خلال العنوان)؛ إذ قامت "جيسكا ماتيوس" بإعطاء تغيرات وتوضيحات، وكذا اقتراحات حول إعادة صياغة مفهوم الاقتصاد وركزت على هذا العامل أكثر من عامل الأمن، لكنها مجملا (وبصفة عامة) أعطت تفسيرا وربطا بين العاملين الأول والثاني[1].

من جهتهما أعطى كل من "سيمون دالبي Simon Dalby"[(*)] و"جون بارنت" Jon Barnett" نظرتهما لمقال "جيسكا ماتيوس" Jessica Mathus"، مضيفين أن الهدف من وراءه (المقال) كان الوصول إلى الدوائر الكبرى للسياسة الأمنية في واشنطن[2]، وحتى هذا المقال الذي اتخذ مثل ذلك النوع من العناوين، كان من أجل ضبط مجموعة مشاكل بيئية واقتصادية، ووضعها ضمن مجال أمني (بمعنى محدد للأمن)، دون التطرق الفعلي إلى إعادة صياغة مفهوم لأمن متناسق مع التغيرات الحاصلة التي ذكرتها، دون التفكير في النتائج التي قد تسببها عملية أمننة مثل هذه المشاكل السياسية.

يمكن القول أن هذه المبادرة قد نجحت في الوصول إلى قمة الوسط القراري الأمريكي على حد تعبير كليهما (هيئة اتخاذ القرار الأمريكي)، ويمكننا تحديد ذلك في عهدة "كلينتون Clinton" الأولى

---

[1] -Jon Barnett**, The Meaning of Environmental security.** op-cit, p42.

[(*)]– "سيمون دالبي": هو أستاذ الجغرافيا والاقتصاد السياسي في جامعة Carleton بالعاصمة الكندية Ottawa، معظم اهتماماته حول الأمن البيئي والتدهور البيئي وأثرها على العالم الحالي والمستقبلي.

[2]-Simon Dalby, **Environmental Security.** University of Minnesota press, Minneapolis, 2001,p16.

أين تحدث العديد من أعضاء إدارته في نقاشاتهم وخطاباتهم عن مفهوم الأمن البيئي وعن إمكانية نشوب نزاعات بيئة، كما شرح "فيليب لوبراستر" Le Prestre"[*] في قوله:

«نائب الرئيس الأمريكي السابق "آل غوبي" قد عمد إلى ربط تدهور البيئة – تناقص الموارد الزراعية والمياه، زيادة توسع ثقب الأزون، مظهر اقتلاع الأشجار وانعكاس ذلك بتزايد الصراعات الدولية، والرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" قد ربط بوضوح الأمن الدولي بالتهديدات العالمية للبيئة، في مقابلة له مع الرئيس الصيني " Jiang Xemin" في سنة 1996»[1].

من جهتها "آنذاك– أعربت "مادلين أولبرايت Madeleine Albright" وزيرة الخارجية الأمريكية، كسابقها "وارن كريستوفر Warren Christopher" عن قلقهما من العنف الذي قد ينتج جراء تخريب البيئة، وقد قالت في ذلك:

«إن المنافسة حول الموارد النادرة [...] من شأنها تصعيد التوترات بين الدول، وقد تسبب عنفا مدمرا بينهم، أكثر من ذلك كله، فإن غياب تنمية مسؤولة، من شأنها أن توقع كافة الأمم في هاجس الفقر والأمراض والمعاناة المتزايدة مع مرور الوقت، إن من أكثر عوامل اللاستقرار في منطقة ما، هو وجود مجتمع مجاور شحيح الموارد، أفراده ليسوا فاقدين للثقة فحسب بل فاقدين للأمل أيضا»[2].

قول "أولبرايت Albright" هنا يؤكد أن شح الموارد أو الاستنزاف المتزايد لها قد يخلق ضعفا هيكليا نتيجة فقدان الثقة والأمل من الأفراد (ما يسمى باللاأمن المجتمعي) مما يؤدي بهم إلى عمل أي شيء للتعبير عما يكتنفهم من شعور، وقد يتفاقم الأمر نحو اندفاع بعض المجتمعات إلى الدخول في نزاعات.

(*)- Philippe le Preste هو أستاذ العلوم السياسية في "Laval" بكندا، ومدير L'IHQEDS.

[1]- Philippe le Prestre, **Ecopolitique Internationale,** Guérin universitaire, Montréal, 1997, pp(410-411).

[2] -Madeleine –K- Albright, "*Environmental Diplomacy: The Environment and U-S foreign policy" press Remarks on Earth Day, April 22*. In: Gregory –D- foster, "*Environmental security: the search for strategic legitimacy*", Armed forces and society, spring, 2001, pp (373-395).

مما سبق نستنتج إن إدارة "كلينتون Clinton"، قد وجهت أنظارها نحو الأمن البيئي، وأعطت هالة حول المفهوم المقترح مثل ما شرح "كين كونكا Ken Conca" في قوله:

«منذ عهد "كلينتون"، اتخذ التفكير حول الأمن البيئي مساره النقدي، فقوة وكثافة البحوث الجامعية والمحفزات البيروقراطية والدعم الموفق من طرف الإدارة، قد فتح مجالا للأمن البيئي داخل دوائر التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية»[1].

إذن فإلى جانب ما ذكرته وزيرة الخارجية السابقة "ألبرايت"، أكد "كين كونكا"، (محلل سياسي) في قوله إن إدارة "بيل كلينتون وجهت اهتماما بالغا نحو خلق دراسة وإحلال للأمن البيئي، بجانبيه العلمي والعملي. غير أن نهاية فترة "Clinton" قد أثرت على مسار الأمن البيئي، بعد بروز تهديدات مغايرة نوعا وكما، وحلول التهديدات الإرهابية بدل التهديدات البيئية في الدراسات والأوساط الأمنية.

يمكن القول أن ما ميز هذه الفترة هو أن كل من البحوث الجامعية و الحس المشترك، رؤوا في ان الأمن البيئي و عامل العنف مرتبطان، بعض البحوث مثل " مشروع البيئة، السكان و الأمن لجامعة طورنطو و مشروع البيئة و النزاعات الممول من طرف مؤسسة سويسرا للسلام وضعوا تحليلمم حول أن التسابق نحو استهلاك الموارد و عامل التهميش البيئي يؤديان إلى نزاعات بيئية خاصة في الدول الفقيرة من العالم الثالث.

1-1-2/ بين سببية وسلبية الأفكار الواقعية حول التهديد البيئي للأمن:

في مقال نشر سنة 2001 يربط "غريغوري فوستر" Gregory Foster" مباشرة بين الأمن البيئي ودور القوات المسلحة، وهذا بعد أن تطرق إلى أطروحات "Lester Brown". يعتقد "فوستر" أن الأهمية تكمن في نشر الوعي (عمليات التوعية) بالرابط الموجود بين الشروط البيئية والشروط الاقتصادية والسياسية والمجتمعية، وكيف أن كل شرط يمكنه التأثير والتأثر بالآخر بصفة متعددة، وكلها تشكل مع بعضها البعض مظهرا استراتيجيا وحتى عسكريا[2].

حسبه، يجب علينا توسيع الأمن، ليشمل الأمن البيئي، لأن هذين المفهومين (أمن/بيئة) مترابطين ومتلازمين، والبحوث فيهما كفيلة بتوضيح مدى صحة ذلك من أجل شرح وتوضيح أفضل، حاول

[1]- Ken Conca, "The Environment-security trap", Dissent, summer, 1998, p40.
[2]- Gregory –D- foster, op-cit, p374.

"فوستر" تحديد مفهومي الأمن والبيئة، لكن مع التأكيد على أن الأمن باستطاعته أن يحافظ على مدلوله العسكري أو أن يشمل الاعتبارات البيئية وليس كليهما في نفس الوقت، من جهة تطرق في محاولة تعريفة للبيئة إلى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه البيئة و المعايير التي تحددها، و طبيعة التهديدات ايضا (شكل1)

شكل رقم (03) : المرتكزات البيئية حسب فوستر

Source : Gregory –D- Foster, "*Environmental security: the search for strategic legitimacy*", Armed Forces and Society, Spring, 2001, p375.

ان الرابط بين الأمن و البيئة يأخذ ثلاث أشكال حسب "فوستر"، *الشكل الاول* هو اتلاف البيئة عن طريق القيام بنشاطات أمنية، مثل العمليات و التدريبات العسكرية، استخدام الأسلحة، و نتائج عمليات تطوير تلك الاسلحة. أما *الشكل الثاني*، فهو الحرب البيئية بما في ذلك اشكال التدمير و الاستغلال لتحقيق اغراض عدائية. اما *الشكل الثالث*، فهو حسب "فوستر" اثر البيئة على الأمن، من خلال كونها مسبب او مساهم في خلق اللاامن، العنف ، اللااستقرار و غيرها.

يتحدث "فوستر" أيضا عن الجهد المبذول من طرف إدارة "كلينتون" وبعض المنظمات من أجل الوصول إلى الرابط بين تدهور البيئة وخلق نزاع ما، ويضيف أنه قد تم التوصل إلى إحلال مفهوم للأمن البيئي وأن النزاعات العنيفة الناتجة عن التدهور البيئي سوف تصبح حروبا مستقبلية *Future Ecowars*[1] في حقيقة الأمر، تجاهل "فوستر Foster" في تحليله كلا من الكتابات التي انتقدت الأمن البيئي، ولم يأخذ بعين الاعتبار بعض التحليلات التي أتت من أجل كسر الرابط بين التدهور البيئي والنزاعات المحتملة، جراء ذلك وكما قال "كين كونكا Conca":

[1]- Gregory –D- foster, op-cit, p382.

«إنه لذو معنى مشترك، الوضع في الحسبان تلك العلاقة الموجودة بين تدهور البيئة واللاإستقرار داخل الدول ، و هذاما يطرح مشكلة محددة، عندما يتجه بعض الخبراء في خطابهم حول التدهور البيئي إلى استعمال النزاعات الاثنية، تحركات اللاجئين، الكثافة السكانية، التطور الاقتصادي للدول المختلفة واللاإستقرار السياسي والاقتصادي في رأس قائمة التهديدات الجديدة للمصالح الأمريكية » [1].

أكثر من ذلك، نجد أن العامل الأمني قد يفسد– إن صح التعبير– أو يغطي المشكل الحقيقي من خلال اخفاء المسؤوليات الحقيقية، واتباع سياسات قسرية لم تكن موجودة من قبل من طرف المسيرين. نفس الشيء بالنسبة للأمن البيئي مثلا، حيث تقوم بعض الدول المتقدمة باتهام ولوم الدول الفقيرة، كدول مسببة للإستقرار البيئي، دون سواهم من الدول المتقدمة الأخرى، كالولايات المتحدة الأمريكية وما تخلقه مصانعها من مشكلات بيئية عالمية خطرة.

من جهة أخرى، كان لتقديم" Evelyne Dufault" شرح محدد لفترة زمنية محددة، إذ ترى "ايفلين" أن تحليلات الواقعيين اقحمت دورا سببيا و سلبيا للقضايا البيئية في نشوب نزاعات عنيفة و مسلحة، حيث كثرت فرضيات الواقعيين حول نشوب مثل هذا النوع من الحروب دون تقصي اي اثبات علمي و امبريقي للمضوع. بذلك حاولت "دوفولت" من خلال شرحها، اعطاء "دور فعال" *un rôle* « *instrumental* « للمشاكل البيئية ونتيجة حصول حروب و نزاعات سياسية (سيتم التطرق إلى ذلك في الفصل الثالث حول النزاعات البيئية)، كما وضحت ان توسيع وتعميق مفهوم الأمن "الواقعي" يجب أن يتخطاه توسيع و تعميق لمفهوم البيئة ايضا.

من جهة أخرى، عمدت إلى شرح كيف كان النقاش البيئي يستعمل في دول المعسكر الشرقي، لكن بعد تلاشي إمبراطورية موسكو وتولي هؤلاء الذين عملوا على سقوطها زمام السلطة، ثم تلاشت فرص الحديث عن القضايا البيئية. أيضا داخل واشنطن ترك هذا النوع من النقاشات من طرف صناع القرار الأمني، بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001، وخاصة بعد بروز الخطاب الأمني الذي يتحدث عن العلاقة الداخلية/ الخارجية، وعن نحن/هم[2].

[1]-Ken Conca, op-cit, p41.

[2]- Evelyne Dufault, "*Revoir le lien entre dégradation environnementale et conflit: L'insécurité environnementale comme instrument de mobilisation*", Culture et Conflits, 2004, pp 105-131.

وهنا رجعنا إلى الحديث عن الأمن بمفهومه التقليدي المتعلق أساسا بأمن الدولة من المخاطر أو التهديدات الخارجية، لكن مع إضافة نوع جديد من التهديدات هو التهديد الداخلي، الذي قد لا تتوقعه الدولة الآمنة أو التي تتغنى بالأمن.

ورغم كثرة الكتابات عن تذبذب استعمال التدهور البيئي كباعث للنزاعات بين الواقعيين الجدد خاصة منهم الأمريكيين (وهذا ما طغى على هذه المقاربة) نجد هناك فئة أخرى من المحللين ترفض ربط الأمن أو الإطار الأمني بالبيئة مثل "Marc Levy" و "Daniel Deudney".

فبالنسبة لـ "Deudney " يرفض التحليلات الواقعية القائمة حول ربط عنصر البيئة بعنصر الأمن، ذلك لأن الدولة والنزاعات القائمة بين الدول، ما هي حسبه، إلا جانب مركزي للسياسة العالمية وللنظرية الجيوبوليتيكية، وما هو كائن فعلا هو نزعة "شعبوية" ترى بأن المشاكل البيئية تدخل ضمن نطاق الأمن القومي للدول، وأن "النزاعات البيئية"، تدخل في مجال النزاعات الدولاتية[1].

بذلك "دودني" يبحث من أجل دحض هذا التصور الرابط بين التدهور البيئي والأمن القومي، و يقول أنه من المخادع الظن والتفكير بأن التدهور البيئي هو تهديد للأمن القومي، لأن التركيز على العنف/النزاع الدولاتي له قاسم مشترك طفيف مع المشاكل البيئية وحلولها.

من جهة ثانية يسطر "دودني" بعض المخاطر الناتجة عن ربط البيئة بالأمن القومي خاصة وأن هذا الأخير مرتبط بمسألة الحرب التي قد تبعث الشعور بالخوف بين الناس ومن أجل ذلك أعطى خمسة (05) عوامل لتقييم هذه المسألة [2]، من خلال جدوله التالي:

[1]-Daniel Deudney, "*The case against linking Environmental Degradation and national security*" Millennium: Journal of International studies, vol 19, No,03, 1990, p461.
[2]-Ibid, p466.

Table (03) : Associated Mindsets

Conventional national security	**Global habitability**
1-urgency/crisis; make sacrifices ; no expense is too great	1-urgency/crisis?; make sacrifices: no expense is too great or frugality?
2-worse case scenarios as basis for planning	2-worse case scenarios as basis for planning
3-mainly zero-sum	3-common benefits
4-short-term time horizons	4-long-term time horizons
5-nationalism; us vs. them	5-'the enemy is us'; polluters in other countries are threat; pollution in other countries is threat

Source : Daniel Deudney, "The case against linking Environmental Degradation and national security", op cit, p 466.

أولا: الشعور بالإستعجالية؛ الذي أنشأته مجموعة المخاوف الناتجة عن التهديدات البيئية، مع ميول خاص نحو التفكير في مصطلح الأمن القومي (*National Security Mentality*).

هناك مخاطر قد تشكل لنا حالة أزمة حول هذه القضية، كما قد تلزمنا بعد ذلك بالقبول بالتضحية الشخصية.

ثانيا: هذا العامل شبيه بالميل نحو استعمال سيناريو "حدوث الأسوأ" "*worst case scenarios*" سواء بالنسبة لمسائل الأمن أو للقضايا البيئية.

– هناك خطر أيضا في استعمال مثل هذه الأشكال من السيناريوهات، (سيناريو أسوأ الأحوال) في إصلاح السياسات البيئية.

إن مصادر تهديدات "صحة البيئة" و مصادر تهديدات الأمن القومي ليست نفسها، فلا يوجد هناك أي مشكل بيئي يحمل خاصية وطنية، فمنذ ظهور التهديدات البيئية

ثالثا: هذه العقلية التي تركز على الأمن القومي والمؤسسات المرتبطة به، لا تستند حاليا سوى إلى اللعبة الصفرية، التي تقوم على "أرباحنا" و"خسارتهم".

إن الافتراض القائم هنا هو أن كل العالم ما هو سوى عدو محتمل، وأنه إذا لم يكن هذا العالم متوافقا مع المصالح الحالية، كل الاتفاقات ستكون مجرد حبر على ورق.

– يقول "دودني"، إنه إذا وضعنا البنتاغون في مفاوضات حول طبقة الأزون، فسوف نجده يمتلك بعد ساعات من إنهاء المفاوضات مخزون من الكلوروفلوروكاربونات، مع الحصول على امتيازات[1].

رابعا: إن مؤسسات الأمن القومي لا تملك سوى أفق ذو مدى قصير، لذلك فإن نماذجها ليست مبنية من أجل إيجاد حلول للمشاكل البيئية، التي تستلزم أفقا على المدى الطويل.

الأهم من كل هذه العوامل، حسب شرح وتفسير "دودني" هو العامل الأخير أو العامل **الخامس**، ويتمثل في "الأمن"، و يقول:«إن الأمة ليست مجرد وعاء فارغ ينتظر منا الملء، إنها مرتبطة أساسا بالحرب وبفكرة نحن ضد هم:

> "إن ميل الشعوب إلى تعريف أنفسهم بكونهم مجموعة سكانية مؤسسة على توافق إثني، قبلي، أو غير ذلك، قديم قدم الإنسانية نفسها. على مسار قرن ونصف، هذا الشعور بالوطنية الذي تم تعظيمه و التلاعب به من طرف تقنيي الدعاية بإدخاله وسائل الإعلام، قد كون فئة شمولية و عسكريتارية. إن اصطلاح القومية الوطنية خلق شعورا ب "نحن" مقابل "هم"، شعورا ب " الرئيسي" أو الأصلي مقابل "الشاذ" أو غير الأصلي، شعورا ب" المواطنة" مقابل "الدخيل" أو الأجنبي، بل أكثر من ذلك، كلما زاد الشعور بالوطنية، زادت فرص إضعاف كل الروابط العابرة للقومية. إن الشعور بالقومية يضاعف العسكريتارية، ويدعم الأحكام الاستباقية والتمييز العنصري، كما يغذي البحث عن السيادة و الاستقلالية"[2]

[1]- Daniel Deudney, "*The case against linking Environmental Degradation and national security*", op cit, pp 466-467.
[2] - Ibid, p 467.

في الأخير يمكن القول أن "دودني" لا يؤمن بأن التدهور البيئي هو المسبب الفعلي للحروب الدولاتية، بل تسببها تلك المظاهر المتأصلة في النظام العالمي الحالي، المظاهر المادية والمؤسساتية، التي تجرها المصالح الموردية والبيئية.

Table (04) : Conceptual and organisational dissimilarities

	Traditional national security	Global habitability
Type of Threat	-Violent death -Destruction of property - Loss of independence	- Wide range of harms: aesthetics, disease, ecological integrity and resource degradation
Source of Threat	-Mainly external -Mainly other states armed with weapons	-Both internal and external - Wide range of sources: individuals, corporations and governments
Degree of Intentionality	-Mainly direct and high	-Mainly unintentional side-effects of routines activities
Types of Organisations Involved	-Specialised, - Secretive, -Removed from civil society	-All sizes and types - In-situ changes in many mundane activities: land use, waste treatment, agriculture, industrial processes, building design, and transportation systems

Source : Daniel H. Deudney, "Environmental Security: a Critique" , in Daniel H. Deudney and Richard A. Matthew, **Contested Grounds: security a conflict in the new environmental politics**. State university of New York Press, Albany, 1999.p 193.

حسب الجدول رقم (4)، الذي يبين الاختلافات المفاهيمية و التنظيمية بين كل من الأمن العسكري و الأمن البيئي، فالتدهور البيئي و العنف هما نوعان مختلفان من التهديدات؛ كل من العنف و التدهور البيئي قد يتسببان في قتل الناس، و قد ينقصان من مستوى المعيشة [الجيد]، لكن ليس كل تهديدات الحياة هي تهديدات للأمن في نفس الوقت، الأمراض، التقدم في العمر، الجريمة و الحوادث اليومية قد تخرب حياة الناس وممتلكاتهم ، لكن لا يجب أن ينظر إلى الأمر وكأنه تهديد للأمن القومي، أو تهديد للأمن، ويرى "دودني" أنه عندما يقوم زلزال أو إعصار فإننا نقول بأنها "كارثة طبيعية" أو "كارثة محلية"، لكنها لا نراها ك مهددا للأمن القومي، و إذا نظرنا إلى كل ما يسبب في تناقص مستوى معيشة الإنسان على انه تهديد "للأمن"، فأن مصطلح التهديد سيفقد من معناه و قد يصبح فقط مرادفا لكلمة "سيء". ولدعم هذا القول يقترح ثلاث حجج[1]:

الأولى: الخاصية الصلبة لنظم الأسواق العالمية، معناها أن الدول لا تنظر إلى تبعية الموارد الأولية كتهديد حقيقي لأمنها العسكري ولسياستها الداخلية.

هنا نجد أن "دودني" تبنى ذكر أن بعض الدول –التي هي ليست جزء من نظام السوق العالمي، لأنها لا تشارك في البناء الفكري والثقافي المحدد من طرف الدول المهنية– قد يتخللها شعور باللاأمن مقارنة بتبعيتها لمورد محدد.

الحجة الثانية: احتمالات نشوب الحروب حول الموارد قد تناقصت منذ أن وجدت الدول أنه من الصعب استغلال موارد دولة ما، باختراق أراضيها دون رضاها (مبدأ السيادة). فالحدود الإقليمية لا يجب أبدا أن تخترق من طرف دولة أو دول أجنبية، وهذا مبدأ مترسخ في المعاهدات الدولية والقانون الدولي لذلك فهو غير قابل للتغيير، لكن ما تغير هو وسائل الاختراق[2]، مثل الشركات متعددة الجنسيات، التي أسست من أجل الحلول مكان الجيش التقليدي (الاختراق الثقافي، والتغلغل والانتشار بدور الغزو العسكري المباشر).

[1]- Daniel Deudney, "The mirage of Eco-War: The weak relationship among global environmental change, national security and interstate violence", in: Ian H. Rowlands and Malory Greene, **Global environmental change and international relations.** Millennium publishing group, London, 1992. pp (172-173).
[2]- Idem.

في الأخير يقول "دودني" أن العالم سوف يدخل فيما أسماه "غويلر" و"آلفين وينبرغ" "H.E.Goeller" & "Alvin M.Weinberg"، بـ "زمن الإستدامة"[1]؛ أين ترفع الحضارة الصناعية من قدرتها الاستغلالية للموارد المعدنية (مثل الحديد، الألمنيوم، النحاس،وغير ذلك)، لكن المفارقة تكمن هنا في الدخول في عصر الاستدامة مع الاستمرار المتواصل في الاستغلال المفرط لموارد هذا العالم؛ أي تلبية حاجيات الآن/ الحاضر دون التفكير في حاجيات المستقبل.

بالنسبة لـ "Barnett"، هذه المجموعة من الحجج المقدمة من طرف"دودني"، تشكل مساهمة مهمة جدا في الكتابات حول الأمن البيئي كما أنها تشكل في مجملها إنذارا(*) بأن استغلال القضايا البيئية قد يخدم غايات سياسية لحساب النخب المسيطرة، أو لحساب بعض الجماعات البيئية أو غيرهم[2].

إلى جانب "دودني"، يقول "مارك لوفي" " Marc Ley" من جهته أن هذا الوضع ليس له أساس إذا لم نجعل كلا من البيئة والأمن وسيلتين بالغتا الأهمية تحثان على دعم أكبر لسياسة حماية البيئة[3].

فإذا كان "دودني" يدعم افتراضاته بحجج واقعية –في نظره– نجد أن "مارك لوفي" اتخذ نفس الخطوات واقترح تقسيم وسائل الوصول إلى الأمن البيئي من خلال ثلاث فئات أساسية[4]: فئة وجودية، فئة فيزيائية، وفئة سياسية، ثم عمد إلى اختبارها على سياسة دولة ما.

أ– الفئة الوجودية Existential تقدم على شرح فكرة حماية البيئة وأمن الولايات المتحدة الأمريكية، على أنهما وبدون شك أمران مرتبطان (وجهة نظر جيسكا ماتيوس ونورمان مايرز)، يقول "لوفي " أن هذا المشروع المقدم لربط الأمن بالبيئة هو خاطئ في الأصل، لأن شروع العمل به قد كان نتيجة لحسابات مزدوجة أو نتيجة لخطاب منمق، يبحث عن دعم جماهيري من أجل حمايته ،أيضا، فهو

---

[1]- Daniel Deudney, "The mirage of Eco-War: The weak relationship among global environmental change, national security and interstate violence", op cit, pp 471.

(*)– لقد أُعطيت صفة الإنذار البيئي لعدة مقالات كتبت حول التدهور البيئي والأمن، كما أُعطيت صفة المنبهون لكتاب آخرين يعملون داخل منظمات حكومية، أو غير حكومية من أجل التشهير بمدى خطورة هذا التدهور على العالم.

[2]- Jon Barnett, **the Meaning of Environmental security.** op-cit, p45.

[3]- Marc A. Levy, *"Is the environment a National security Issue*?", International security, vol 20, No2, 1995, p36.

[4]-Ibid, pp 36-37.

يتمعن في الجوانب الوجودية للربط بين البيئة والأمن دون الانتباه إلى عدم وجود عمل نظري، أو خطط تحليلية تتطرق إلى هذا النقص النظري.

ب- الفئة الفيزيائية:Physical تتكون من التهديد الفيزيائي المباشر، الذي يحدثه التدهور البيئي على المصالح الأمريكية.

حسب "لوفي"، هذه الفئة تعطينا توضيحا بأننا نتخذ التدهور البيئي كمهدد وخطر على الأمن، لكننا لا نعطي أهمية كبيرة لنوع هذا التهديد أو الخطر، رغم أن معطياته على المستوى الإيكولوجي توضح أن الاحتباس الحراري، واتساع ثقب الأوزون، سوف يدخلنا في متاهات التهديدات المستقبلية الأكثر خطورة[1]، من أجل ذلك، يجب على الكتابات حول البيئة أن تعمل على إحداث استجابات لهاته القضايا *Responses* دون العمل على الربط بين الأمن والبيئة، بهذا يعتقد "لوفي" بأنه يجب علينا أن نحدد طريقتنا في النظر إلى مثل هذه التهديدات وأن نعطيها حقها من الدراسة، دون إغفال مداها المتوسط والقصير، ومدى انعكاساتها على الأمن القومي، (يرى أنه يجب إعطاء أهمية للدراسات حول التدهور البيئي وتأثيراته الفيزيائية، كما تعطي أهمية للدراسات العسكرية، أي جعل هذه الدراسات تحظى بما تحظى به الدراسات الإستراتيجية من إنفاق واهتمام بالغ، قبل أن تتفاقم خطورة الموقف، ويقترح "لوفي" من أجل ذلك تطبيق إستراتيجيات طويلة المدى(من طرف الولايات المتحدة الأمريكية) مع الشروع في العمل بمستوى عال من طرف المسرين، قبل أن يطرأ تغيير في آراء الناس ومشاعرهم[2].

ت- الفئة الثالثة: هي ما يدعوها "لوفي" بالتهديد السياسي غير المباشر بسبب التدهور البيئي. هذه الفئة تقترب من أعمال "توماس هومر ديكسون Thomas Homer Dixon"[(*)]، (والتي سنتطرق لها في فصل آخر) حول البحث عن تفسير كيف يمكن للتدهور البيئي أن يسبب فوضى مدنية، نزاعات إقليمية، وحتى خلق لاجئين بيئيين.

معنى ذلك أنه لا يوجد هناك استقرار سياسي واسع بالنسبة "لمارك لوفي "، تطبيقات المصالح الأمريكية في هذا المستوى ليست واضحة ومن الأفضل التركيز على الدراسات حول أسباب قيام

[1]- Marc A. Levy, *"Is the environment a National security Issue*?", op cit, pp 36-37.
[2]-Ibid, p46.
[(*)]- Thomas Homer- Dixon هو أستاذ العلوم السياسية بجامعة Toronto ومدير برنامج الدراسات حول السلم والنزاع بنفس الجامعة.

النزاعات الإقليمية، وليس التركيز على عامل القضايا والمشاكل البيئية في مثل هذه النزاعات[1]. مثل ما يوضحه **الشكل** رقم 5 حول الأخطار المحدقة بالأمن الأمريكي و بالمصالح الأمريكية حسب "مارك لوفي".

جدول رقم (05): الأخطار المحدقة بالأمن البيئي الأمريكي (بتصرف الباحثة)

التهديدات البيئية	**الطريقة التي من خلالها تتأثر القيم القومية**
الأخطار المباشرة على الأمن	
اتساع ثقب الأوزون	الموت بسبب السرطان، عمى المواطنين
تغير المناخ	اضطراب واسع للاقتصاد
الأخطار غير المباشرة على الأمن	
التصحر	معاناة الإنسان بعد توسع المناطق الريفية الفقيرة
تلوث المحيطات	نشوب النزاعات الإقليمية بسبب الندرة البيئية
	تدهور النظام البيئي
	انخفاض مخزون الأسماك
	تدهور في نوعية الماء
تفاقم عدد السكان	اندلاع نزاعات إقليمية
	تفاقم مشكل الصحة العمومية في المناطق الفقيرة
	تزايد التوتر في كل قطاعات البيئة
نقص في التنوع الحيوي	معاناة البشرية و تزايد المناطق الريفية الفقيرة
	اندلاع نزاعات إقليمية بسبب عامل الندرة
	تناقص قيمة الوسط الحي
	نقص في أنواع الأدوية، المواد الصناعية و المنتجات الكيماوية

Source : Marc Levy, op cit, p 48.

الملاحظ من خلال الطريقة التي نظر بها "مارك لوفي" إلى التدهور البيئي في هذا الشكل هو اقتران مصطلح التدهور بكل من مصطلحي التهديد و الخطر، و هي المصطلحات الأساسية التي تبنى

[1]-Marc –A- levy, Op-cit, P60.

عليها أية نظرة نزاعية في العلاقات الدونية داخل الدولة (القومية) أو العلاقات الدولاتية، و التي عرفها "لوفي" بالإقليمية، و نوع العلاقات الدولية و العالمية. غير أن ما تم التركيز عليه داخل نفس الشكل، هو إمكانية انجراحية و هشاشة الدولة الأمريكية في حال تفاقم التدهور البيئي، و انفتاحها على نوع من التهديد الإقليمي، بسبب عنصر الندرة البيئية و الفرق الشاسع بين حياة الأرياف المتضررة من هذه الندرة و حياة المدن. ما لم يسمه "لوفي" في هذا الشكل ، أو ما لم يتم التطرق إليه علانية هنا هو دور السعي وراء "المصالح" الأمريكية في تهويل مشكل التدهور البيئي، خلق لاأمن مجتمعي، لاأمن إنساني، لاأمن اقتصادي، لاأمن موردي طاقوي... والذي من شانه أن يقحم الدول(ة) في نزاعات بينية مستدامة.

1-2/ الربط بين مفهومي البيئة و اللاأمن: نظرة واقعية للنزاعات الدولاتية: Inter-state Conflicts :

إلى جانب ما أعطاه الواقعيون من تحليلات ونقاشات متباينة النوع والكم حول علاقة عامل البيئة بعامل الأمن وكيف يمكن خلق رابط بينهما، هناك تساؤل عن التدهور البيئي، وكيف يمكنه أن يكون في صف التهديدات المركزية (المستقبلية لأمن الدولة وأمن حدودها).

وهنا تبرز نظرة الواقعيين إلى "التهديد"(*) الجديد للدولة و"الخطر"(**) المقترن بالتناقص الحيوي، الفيزيائي، أو بالأحرى الطبيعي، و توجد أيضا تحليلات وتفسيرات أخرى، لم تأخذ من التهديد البيئي فقط كمهدد لأمن الدولة، وأمن حدودها، لكن أخذت هذا التدهور البيئي كمسبب للنزاعات الدولاتية الحدودية، وحتى الإقليمية وهذا ما سيزيد الوضع أكثر تعقيدا وما سيساهم بشكل متفاقم في فوضى النظام الدولي في عالم فوضوي تنقصه سلطة مركزية عليا، ويقول الواقعيون أنه تجب العودة إلى التحليلات المالتوسية والنيومالتوسية *Malthusianism* (***) (ق18) من أجل شرح التطور التاريخي للتهديدات المختلفة، التي تجعلنا اليوم نعيش هذا الكم من الفوضى واللاتراتب، ورغم أن

(*)– التهديد: إمكانية إلحاق أذى بفر أو جماعة أو دولة ما وهناك شكلين، تهديد مباشر وغير المباشر.

(**) – الخطر: لا يوجد تعريف متفق عليه لكنه مرتبط بحوادث ممكنة الوقوع، قد ينتج عنها ضرر وهو مفهوم ديناميكي يتغير حسب الزمان والمكان ومع تنوع طبيعة التهديدات.

(***)– Malthusianism نسبة إلى توماس روبرت مالتوس، الاقتصادي الانجليزي الذي أتى بمبدأ السكان في تحليل العلاقات داخل الدولة وخارجها.

التحليل في هذا المستوى يعطي أحكاما مسبقة حول التقارير المقدمة بين حالة الدول السائدة نحو طريق النمو وحالة الدول الصناعية إلا أنه لقي تأثيرا ودعما من معظم المحللين الواقعيين.

1-2-1/ التهديد السكاني للأمن القومي: نظرة مالتوسية/ نيومالتوسية

يرى أصحاب الواقعية الجديدة أو البنيوية أن الحديث عن النزاعات الناتجة عن التدهور البيئي تتطلب منا أفهمة واضحة ومعمقة للأمن البيئي بدء من حالة شعور باللاأمن الناتج ضمن إطار نزاعي محدد مع التوجه مباشرة إلى الدول الهشة أو الدول الضعيفة ودورها داخل هذا الإطار النزاعي. معنى ذلك أن الدول الفاشلة *Failure state* تشكل تهديدا على سيران النظام الدولي ككل نتيجة لعاملي التأثير والتأثر.

بالرجوع إلى الطرح السكاني للمشكلة، أعطى "مالتوس Malthus" تفسيرا لمثل هذه الأنواع من المسائل، وذلك حين نشر كتابه سنة 1798 حول "مبدأ السكان *Principle of Population*" [1].

تبلورت أفكار مالتوس حول السكان كنقض لأفكار "جودوين" وآراءه المتفائلة عن الطبيعة البشرية. حيث يزعم جودوين أن البؤس الذي يعيشه الإنسان إنما يرجع إلى فساد النظم الاجتماعية السائدة، أما الطبيعة الإنسانية فتبقى خيرة في نظره. أما مالتوس فقد رأى العكس من ذلك، فالنظم هي المسؤولة عن البؤس والظلم الاجتماعي، و بالتالي تقع المسؤولية على الطبيعة في حد ذاتها.

لاحظ مالتوس أن تزايد كل من السكان والموارد الغذائية مع مرور الوقت لن يكون بنفس المعدل، بذلك يؤدي هذا الاختلال في معدل الزيادة إلى ظهور المظالم الاجتماعية. ولإبراز فكرته، عمد مالتوس إلى تشبيه زيادة السكان بمتوالية هندسية في حين أن زيادة المواد الغذائية تكون في شكل متوالية عددية، حيث أشار إلى أن السكان قادرون على المضاعفة مرة كل 25 عاماً إذا لم تقم عقبات تحول دون ذلك. أما الإنتاج الزراعي فإنه لا يستطيع مواكبة هذه الزيادة، فيؤدي هذا الاختلال بين الزيادة في السكان والزيادة في المواد الغذائية إلى ضرورة تدخل عوامل خارجية من شأنها إعادة التوازن بين نمو

[1]- Richard A. Matthew, "Man, the state and nature: rethinking environmental security", In: Peter Dauvergne, **Handbook of Global Environmental politics.** MPG Books Ltd Bodmin, Cornwall, UK, 2005, p127.

السكان ونمو المواد الغذائية. وقد بين مالتوس في أول الأمر أن هذه العوامل تتكون مما أسماه ب"الموانع الإيجابية" مثل الحروب، المجاعات، الأوبئة والأمراض[1].

أعطى "مالتوس" نظرة على أن عامل السكان قد ينقلب إلى عامل مهدد لأمن واستقرار دولة ما، إذا عجزت هذه الدولة عن السيطرة عن ولاداتها، ومراقبة النمو السريع، ورغم أن دراسته افتقرت إلى إثبات علمي و إحصائي، إلا أن معظم الدول المتقدمة لجأت إلى تطبيق مبدأ مالتوس كحجة للقيام بتعقيمات جماعية لسكان المستعمرات، و قد اثبت آلان تشيس « Allan Chase » في كتابه "تركة مالتوس" أن أكثر من 63 ألف شخص تم تعقيمهم قسرا بين عامي 1907 و1964 في الدول المستعمرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وجهت انتقادات كثيرة للنظرية المالتوسية، بعد أن تم اللجوء إليها سلبيا في صياغة بعض السياسات التنظيمية للدول، لكن يبقى عامل النمو السكاني إذا ما قورن بالنقص الموردي، احد التهديدات العميقة و المعقدة للأمن القومي حسب الواقعيين.

كتب "Fairfield Osborne" سنة 1984 قائلا: «متى سيصبح هناك اعتراف علني بأن أحد الأسباب الرئيسة للمواقف العدوانية للأمم، وأن الخلاف الحاضر بين جماعاتها هو حول قلة إنتاج الأرض في مقابل نمو سكاني متزايد يشكل ضغطا محدقا؟»[3].

أضاف "Osborne"، كرد فعل عن تجربة الحربين العالميتين الأولى والثانية: «كل دولة أو العالم ككل سيواجه تهديد الأزمة القادمة»[4].

هذا المفهوم عرف بانتظام خلال النصف الأخير من القرن العشرين، في بعض الكتابات، مثل: كتاب Paul Ehrlich، قنبلة السكان *The Population Bomb* سنة 1968، و تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بعنوان"مستقبلنا المشترك" سنة 1987[5].

---

[1]- Richard A. Matthew, "Man, the state and nature: rethinking environmental security", op cit, p127.

[2] - Allan Chase, **The legacy of Malthus: the social casts of the new scientific racism.** University of Illinois Press, 1980, p.16

[3]-Richard A. Matthew, **Man, the state and nature: rethinking environmental security**. op cit, p 127.

[4]-Ibid, p128.

[5]-Idem.

ومع تطور الوضع الدولي، وبروز أشكال وأنواع جديدة من التهديدات، سواء تهديدات تمس بحكم الدولة مباشرة Governance، أو تمس بعامل السكان داخل إقليم هذه الدولة، تطورت النظرية المالتوسية، حتى دخلت في تشكيل بعض المذاهب المحافظة، وحتى على مستوى النقاشات الديمقراطية أو التسليطة (حول شكل الحكم).

هنا ظهرت النظرية المالتوسية الجديدة *NeoMalthusianism* في فترة الحداثة، كنتيجة للتطور الحاصل على المستوى الدولي، حججها تدور حول كل من النمو السكاني، التدهور البيئي، تنوع الجرائم، العنف المسبب للنزاع والفوضى وحتى الإرهاب العالمي.

وما لوحظ خلال هذه الفترة هو الاعتماد على مثل هذه الحجج النيومالتيوسية كاستراتيجيات سياسية ذات مدى محدد[1]، وهذا من أجل اجتناب كثرة النقاشات حول مسألة اللاعدالة المجتمعية واللاعدالة في التوزيع والانتشار والتغلغل، وما إلى ذلك. (دخلت هذه النظرية حقل النقاشات الاقتصادية الحديثة أيضا، حول عامل الندرة الشاملة، والشروط الانطولوجية للبشرية، والتي سيتم التطرق إليها تفصيلا في فصل لاحق).

1-2-2/ فرضية روبرت كابلان "الفوضى القادمة" :

بعد كمّ النقاشات الحاصلة حول عامل السكان والتدهور البيئي وعلاقة كل ذلك في إحلال فوضى أو نزاع، وبعد استخدام النظرية المالتوسية الجديدة كإستراتيجية سياسية، أتت تحليلات وكتابات أخرى تبرز دور مثل تلك المشاكل العالمية وعلاقتها بالنزاع.

نشر Robert Kaplan[(*)] في فيفري 1994 مقالا بعنوان *The coming anarchy*[2] "*الفوضى القادمة: كيف تدمر الندرة والجريمة والزيادة السكانية والقبلية والأمراض نسيج كوكبنا الاجتماعي بسرعة*"؛ حيث حاول فيه البرهنة على أن نقص الموارد (مثل الماء) وتفاقم عدد السكان، وانتشار مدن الصفيح في أنحاء العالم النامي، سوف تؤجج الانقسامات العرقية والطائفية، وتخلق مناخًا مواتيًا لانهيار السياسة الداخلية، وتحويل الحرب إلى أنماط غير منتظمة على نحو متزايد، مما يجعل تمييزها

[1]-Simon Dalby, **Environmental security**. op-cit, p43.

[(*)]- Robert Kaplan صحفي مختص في العلوم السياسية ومحرر بمجلة Atlantic Monthly كما له العديد من المؤلفات.

[2]- Robert Kaplan, "*The coming Anarchy*", The Atlantic Monthly, No, 02, 1994, p44.

عن الإرهاب صعبًا في كثير من الأحيان. تطرق "كابلان" أيضًا إلى تآكل الحدود الوطنية، وصعود البيئة كأحد القضايا الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، أين تنبأ بانهيار دول إفريقية بمجملها في أواخر التسعينيات، وصعود الإسلام السياسي في تركيا وأماكن أخرى، حيث استهل "كابلان" نقاشه من غرب إفريقيا (سيراليون وساحل العاج) كفئة من الدول تعاني ضغوطات ديموغرافية مجتمعية، وبيئية، وأضاف أن كل هذه الأنواع من الضغوطات ستصبح مجموعة من المشاكل الإستراتيجية في المستقبل[1].

مهّد "كابلان" من خلال مقاله لظهور فكرة مفادها أنّ دول العالم الثالث الفاشلة التي لم تستطع اللحاق بركب الحضارة الإنسانية الغربية) لن تلحق بها أبداً، بل ستتفكك وتغرق في انقسامات قبلية ومذهبية وعنف أبدي، من جهة أخرى حاول "كابلان" أن يحدد الكثافة المحتملة للانقسامات العرقية في الولايات المتحدة بسبب التغيرات المتنبأ حدوثها على المسرح الدولي على إثر تفاقم مشكلة العالم النامي وتأثيرها على النظام الدولي.

ما لوحظ هنا، هو أن المقال ما هو إلا وصف"كابلان" منظوره للفوضى الآتية، من خلال المشاكل والضغوطات المذكورة، ثم طرح تساؤلات حول "من سيأتي بتلك الفوضى؟". ورغم أنه لم يقترح دواء شافيا لحالة غرب إفريقيا، غير أنه أعطى ضمن تحليله الواقعي المحض، دور تلك الضغوطات والتهديدات في زعزعة السياسات الداخلية والخارجية للدول المتقدمة، بذلك أعطي لمقاله صفة "المنبه" *Alarming*"[(2)]، الذي أعطى فعلا توجيها ملحوظا لسياسات واستراتيجيات مختلف الدول، للنظر في مثل مسألة الفوضى القادمة.

يقول "كابلان Kaplan"، أن الفوضى القادمة هي نتيجة حتمية لتراكم عدة عوامل–لصيقة إلى حد ما بالعالم المتخلف وبدول غرب إفريقيا خاصة – وهذه المشاكل هي[3]:

- ❖ الأمراض ومشاكل الصحة Diseases.
- ❖ التزايد السكاني Over Population

[1]- Robert Kaplan, "*The coming Anarchy*", The Atlantic Monthly, op cit, p 144.
[2]-Simon Dalby, "*Geopolitics and Ecology: Rethinking the contexts of Environmental security",* in Miriam –R- Lowi and Brian –R- Shaw, **Environment and security.** International Political Economy Series, Palgrave Macmillan, London, 2000, p86.
[3]- Robert Kaplan, op-cit, pp 54-60.

- ❖ الجريمة Unprovoked Crime
- ❖ ندرة وشح الموارد Scarcity of Resources
- ❖ هجرة اللاجئين Refugees Migrations
- ❖ تآكل استقلالية"الدولة الأمة" واضمحلال الحدود الدولية The increasing erosion of Nation–State and drug cartels.
- ❖ الأمن المصطنع.

ما يمكن قوله في تحليل "كابلان Kaplan" حول الفوضى القادمة، هو أنه قد اجتذب فعلا اهتماما كبيرا، خاصة بعد أن تطرق إلى أن التدهور البيئي من شأنه خلق نزاعات خاصة النزاعات الاثنية:

> «إن الحروب المستقبلية ستكون حول بقاء المجتمعات ونجاتها من المشاكل التي تسببها الندرة البيئية–ومجمل هذه الحروب ستكون دولاتية– معنى ذلك آن الدول والحكومات المحلية ستصبح غير قادرة على حماية مواطنيها من الأضرار الجسدية والطبيعية [...]»[1].

إذن وبالإضافة إلى عنصر التفاقم السكاني، يوجد عنصر الندرة البيئية، مشكل الوصول إلى الموارد، وكيف يمكن لكل ذلك أن يشكل نشاطا بالغ الخطورة حسب تصنيف "أولمان Ulman" يمس بكل دول العالم. لكن هناك من قال أن مقال كابلان قد فشل في وضع حلول للمجتمعات من أجل إيقاف حدة التهديد البيئي[2].

من مخرجات مقال "كابلان" تعميم الولايات المتحدة الأمريكية للمقال على جميع سفاراتها، حتى ذكر أن سكرتير عام الأمم المتحدة عقد اجتماعاً سرياً مع كبار مستشاريه لتدارس محتواه. لكن يبقى توجه الصحفي الأمريكي القريب من دائرة صنع القرار، توجها واقعيا محضا، الهدف من ورائه ليس الإخطار بما سيؤول إليه الوضع عقب المشاكل الجديدة على الصعيد الدولي، و لكن حماية المصالح الأمريكية،

[1]-Alexandre S. Wilner, "*The environment- conflict nexus: developing consensus on theory and methodology*", International Journal, Winter 2006-2007, p169.

[2]- Switzer, J and Granford A "*Managing the environment to prevent conflict and build peace: a review of research and Development agency experience*", OECD/IISD, February, 2005, p04.

و صياغة سياسة استباقية. حتى وان كان مقال "كابلان ذو طبيعة تنبؤية استشرافية، فقد كان بداية كتابات أخرى، أدخلت مفهوم الكوارث المستقبلية ضمن الجغرافيا السياسية للدول.

1- 3/ الامتدادات الواقعية إلى التحليلات الجيوبوليتيكية حول البيئة:

لقد أدرج العديد من المحللين السياسيين أن الجيوبوليتيك قد وجدت –حتى قبل مجيء النظرية الواقعية– كنظرية مفسرة ومهيمنة في حقل العلاقات الدولية. وقد أتت نظرية "الجيوبوليتيك *Geopolitic*" من أجل إعطاء طريقة واضحة وجلية للتفكير في السياسات العالمية والأوضاع التي تزداد تعقيدا نتيجة لتصادم المصالح على عدد محدد من الأماكن الحيوية[1].

1-3-1/ ما المقصود بالجيوبوليتيك؟

هناك مجموعة تعريفات متباينة و متشابهة في بعض الأحيان للجيوبوليتيك؛

أ- **الجيوبوليتيك كمرادف للجغرافيا السياسية** Geopolitics as Political Geography[2]

و هي عبارة عن ميدان يختص بدراسة النظم السياسية داخل منطقة جغرافية محددة، إذ ليس هناك نظام سياسي منشأ في فراغ، فكلمة جيوبوليتيك هي اختصار لكلمة "جغرافية سياسية"، تهتم بالمنظمات الدولية ودراستها إلى جانب بعض الظواهر السياسية كالحدود السياسية العواصم، الأنهار، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل السكان كمشكلة سياسية، وذلك من خلال تباينهم اللغوي، الديني، العرقي...

ب- الجيوبوليتيك Geopolitic [3] : Geo/politic :

وظهر اصطلاح الجيوبوليتيك المكون من كلمتين Geo وتعني الأرض و Politic وتعني ما يتعلق بالأرض ممثلا في سياساتها، أي جيوبوليتيك هي جمع بين الجغرافية والسياسية (وليست فرعا من الجغرافيا كما هو حال الجغرافية السياسية) بمعنى الدراسة الجغرافية للدولة وسياستها الخارجية.

وعلى مسار القرن العشرين، استخلصت أربعة [1] نقاشات لجيوبوليتيك، مترابطة تاريخيا وابستمولوجيا:

---

[1]- علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية**. دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص09.

[2] - Joe Painter, **Politics, Geography and 'Political Geography': a Critical Perspective.** Arnold press, London, 1995, pp (23-25).

[3] - Idem.

أولا/ النقاشات الامبريالية :

اعتمدت على مصطلحات جيوبوليتكية مثل: القوة البرية Landpower، القوة البحرية Seapower، مركز الأرض Heartland، منطقة الحافة Rimlands، لكن هذه النقاشات عرفت تراجعا بسبب ارتباطها بالنازية الألمانية.

ثانيا/ نقاشات الحرب الباردة :

اعتمدت هي الأخرى على مصطلحات جديدة، تطورت خلال حقبة الحرب الباردة، تمثل في: الاحتواء، الدولة التابعة، لعبة الدومنيو، المعسكرين شرق/غرب ومصطلح العالم الثالث.

ثالثا/ نقاشات النظام الدولي الجديد :

حقيقة هو عبارة عن وضع دولي جديد New World Order اعتمدت على الأفكار السياسية الجديدة "لغورباتشوف Gorbatchev"، "نهاية التاريخ" لفرانسيين "فوكوياما Fukayama"، "صدام الحضارات"، "لصامويل هينتينغتون Huntington"، بالإضافة إلى مصطلحات ومفاهيم أخرى مثل: الدول الفاسدة، الإرهاب، الدولاتية، الجيو اقتصادية، اللبرالية والنيولبرالية الاختراقية (العابرة للحدود) في هذه الحقبة، ظهر نقاش سمي بالجغرافيا السياسية البيئية.

رابعا/ الجغرافيا السياسية البيئية Environmental Geopolitic:

اعتمدت على مجموعة من المفردات والمصطلحات، مثل الأمن البيئي، الندرة البيئية، المبادرات الاستراتيجيات البيئية، الفوضى الآتية.

معظم هذه المصطلحات استعملت من أجل بناء صورة واضحة حول تهديد جديد يبرز أو ينطلق من العالم النامي (خصوصا المناطق الفقيرة) نحو باقي دول العالم، وهذا ما يلخصه الجدول التالي:

---

[1]- Gearòid Ò Tuathail, "*Thinking critically Geopolitics*" in : Gearòid Ò Tuathail, Simon Dalby and Paul Rauhed, **The Geopolitics Reader**, 2nd edition, Routledge, London, 2003,p 05.

Table (06) **: Discources of Geopolitics**

Dicrourse	***Key intellectuals***	***Dominant lexicom***
Imperialist geopolitics	Alfred Mahan Freidrich Ratzel Halford Mackinder Karl Haushofer Nicolas Spykman	Seapower Lebensraum Landpower/ Heartland Landpower/ Heatland Rimlands
Cold War geopolitics	George Kennan Soviet and Western political and military leaders	Containment First/Second/ Third World countries as satellites and dominos Western vs. Eastern bloc
New world order geopolitics	Mikhail Gorbachev Francis Fukuyama Edward Luttwak George Bush Leaders of G7, IMF, WTO Strategic planners in the Pentagon and NATO Samuel Huntington	New political thinking The end of history Statis geo-economics US led new world order Transnational Liberalism/neoliberalism Rogue States, nuclear outlaws and terrorists Clash of civilizations
Environmental geopolitics	World Commission on Environment and Development Al Gore Robert Kaplan Thomas Homer-Dixon Michael Renner	Sustainable development Strategic environmental initiative Coming anarchy Environmental scarcity Environmental security

Source :Gearòid Ò Tuathail, Simon Dalby and Paul Rauhed, **The Geopolitics Reader**, 2nd edition, Routledge, London, 2003,p 05.

1-3-2/ الجغرافيا السياسية البيئية و حرب الموارد:

لقد ساهمت الجيوبوليتيك في إعطاء نظرة تفسيرية لمثل هذه التهديدات، واحتوت حقولها مختلف قضايا الأمن البيئي من أجل تخصيص ميدان دارسي يهتم بعامل اللاإستقرار في بعض المناطق من العالم بسبب النزاعات التي خلقها التدهور البيئي، ومختلف المشاكل المرتبطة بعامل ندرة الموارد الطبيعية، وكيفية الوصول إلى هذه الموارد.

بمعنى وصول دول إلى استغلال موارد طبيعية محددة دون غيرها من الدول، يخلق مشكلة بيئية حول من له الأحقية في الوصول إلى الموارد[1] من جهة أخرى، كمّ الاستغلال الموردي عند الدول الصناعية ليس نفسه عند الدول المتخلفة خاصة وأن هذا الاستغلال الموردي غالبا ما يكون داخل أراضي ومناطق الدول المتخلفة كونها تملك الموارد الطاقوية.

من خلال المقاربة التي اعتمدها الجيوبوليتيكيون، يقول "دالبي Dalby": «أن الجغرافيا السياسية تمثل منهجا تحليليا انطلق من العالم الذي اقترحته نفس هذه النظرية»[2]، غير أن "مايكل شيهان Michael Sheehan" يقول:

> «في الأصل الجغرافيا السياسية ليست علاقة بين الفضاء الجغرافي والسياسة [...] لكنها أتت من أجل خلق ودعم هوية سياسية محلية لعناصر مفتاحية في العلاقات الدولية، إن النقاش بهذا المعنى، الجيوبوليتيك، تعمل على خلق هوية سياسية للجماعة الدولية فتكون في نفس الوقت امتدادا لأفهمة واقعية للعلاقات الدولية وللأمن»[3].

من خلال قول "Sheehan" نرى أن الجيوبوليتيك لم تأت من أجل تقديم تفسير عشوائي وغير منتظم للعلاقات الدولية، لكنها أتت لترتيب المخاطر وأولويتها بالدراسة في الأجندة الأمنية، مع ضرورة تبني هذه الأجندة الأمنية، من طرف دول محددة [4].

---

[1]- Simon Dalby, "Environmental Geopolitics" in Gearòid Ò Tuathail, Simon Dalby and Paul Routhdag, **The Geopolitics Reader.** op-cit, p181.
[2]- Simon Dalby, "Geopolitique and Global security": culture, identity and the "pogo" syndrome, in: Gearòid Ò Tuathail and Simon Dalby, **Rethinking Geopolitics**, Routledge, London, 1998, p295.
[3]- Michael Sheehan, **International security: an Analytical security**, Lynne Rienner pulishers, London, 2005, p22.
[4]- Idem.

ومع تراتب الآراء والتحليلات، حدد النقاش الواقعي نوع الخطر المحتمل "بالنزاع البيئي" أو على نحو أخطر من ذلك، الدخول في "حروب بيئية" Ecowars (على حد تعبير الجيوبوليتيكيين) مع الاتفاق بأن الدولة هي المرجع الأول والوحدوي للأمن، وهي من يجب عليها احتواء الخطر أو الدخول فيما يسمى بالإستباقية (سواء كانت حروب استباقية أو ردود فعل استباقية).

داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية، ظل الربط بين المصطلحين نزاع/ مورد طبيعي جالبا للانتباه، على غرار مسألة الحرب على الإرهاب. بالإضافة إلى اللاأمن الناتج عن التدهور البيئي، تهديدات اللاستقرار[داخل دول الجنوب] عرفت صعوبة الوصول إلى الموارد الطبيعية، والذي كان دوما حاضرا في التحليلات الجيوبوليتيكية، كنوع جديد من التوترات أو المخاوف، أين أدرجت ضمن أولويات الأمن القومي للدول، الأمر الذي سماه "سيمون دالبي": "الرؤية غير البريئة للتحليل الجيوبوليتيكي".

بالنسبة إلى رؤية "ماكنيل McNeil" و "مانوورين"Manwaring " ، فيضيفان أن الدعم جماهيري لفكرة أن التدهور البيئي قد تؤسس للإستقرار الدول داخليا، قد يولد حربا بينية أو دولية حول الموارد (الشيء الذي سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث و إشكالية الحرب على الموارد).

من كل ما سبق، و بإتباع الترتيب المنهجي، تمت إضافة اتجاهين من الكتابات حول الأمن البيئي، ***الأول*** ويركز على نوع التناقض أو التدهور البيئي، وعن نتيجة ذلك متجسدة في الدخول في حيز اللااستقرار الدولي (داخل الدولة وخارجها)؛ أما ***الثاني*** فعهد إلى استعمال تسمية الأمن البيئي من أجل إعطاء نفس جديد للدراسات الجيوبوليتيكية التي ركزت أساسا على عامل المنافسة، ثم النزاعات بين الدول من أجل الوصول إلى المصادر أو الموارد الطبيعية الإستراتيجية، الشيء الذي لا يثبت النزعة الواقعية للجيوبوليتيك البيئية.

1-3-3/ واقعية ايكولوجية أم فلسفة واقعية ايكولوجية؟ تقييم ايكولوجي/ بيئي للمبادئ الواقعية

في أواخر القرن العشرين أنشأت فلسفة ايكولوجية راديكالية ، قامت على مصادر التعايش السلمي، و تمثل الراديكالية الايكولوجية إحدى الحركات الفكرية و السياسية المعارضة لطرق استغلال الطبيعة.

بالرجوع إلى كتابات مؤيدي هذا الطرح، نجدها غير معروفة ككتابات " علمية ايكولوجية"، بل ذات طبعة فلسفية اقتصادية أو أخلاقية في معظم الأحيان، ومن بين المحللين الايكولوجيين الراديكاليين،

نجد: "ثورو" Thoreau و "كروبوتكين"Kropotkin من القرن 19، و "غاندي"Gandhi ، "مامفورد"Mumford و "شوماخر"Ernst Friedrich Shumacher من القرن 20.

معظم ما قدمه التحليل الايكولوجي لدى هؤلاء ارتبط بالفكر التحرري ، الطبيعة، و الفكر الاخلاقي الاجتماعي، مناهضة العلوم *"التخريبية"* [أو المخربة] و التكنولوجيا السلبية، لذلك اصطلح على تسميتهم بـ "الايكواجتماعيين"، و "الايكورايكاليين".

حسب المحللين، هناك مجموعة جوانب واقعية للتيار الايكولوجي [1]:

1- اونطولوجية النزاع و العدوان
2- مكوناته الهيراركية
3- تركيزه على التجانس
4- نظرته المادية
5- ابستمولوجيته الاختزالية.

في كتاب لافاريار حول" نظرية العلاقات الدولية و الفكر الايكولوجي" تمت مناقشة ثلاث وجهات نظر بيئية: النظرة النفعية، السلطوية (الاستبدادية) و الراديكالية Utilitarian, Authoritarian and Radical، أين يكتسب النشاط البيئي صبغات مختلفة.

وترى النظرة الراديكالية بأن الايكولوجيا مرتبطة بالحرية، لكنها ليست نفس حرية الاستهلاك بالمفهوم النفعي، أما التسلطيون، فيرون أن طريقة الاستهلاك يجب أن تكون فقط ضمن إطار سياسة ذات معايير صارمة، في حين أن السلطوية الايكولوجية تمتد إلى حدود الراديكالية بطريقة شبه منعدمة، أما النفعيون فيبحثون من خلال طرحهم عن إرساء حلول من اجل الاستهلاك "المحافظ" بالرجوع إلى مساعدة التقنوقراطيين.

ولقد اتفق كل البيئيون الايكولوجيون على "إنقاذ" البيئة من بطش الإنسان، فهناك دوما عدم توافق حول طريقة القيام بذلك، وكيفية جعل الاستهلاك غير مشروع:

[1] - Stoett and Eric Laferrière**, International Relation theory and Ecological Thought: Towards a synthesis.** Routledge, London, 1999, p84.

" الايكولوجيا قد تمتد وفقا لمبدأ الفوضي و الهيراركية ، وقد تستلزم الحرية أوقد تدحضها، وقد تثني على استعمال التكنولوجيا أو ترفض ذلك؟ شيء واحد فقط مشترك أو متفق عليه: عنصر الاستدامة، الذي يتطلب كلا من "الاستقرار"، "التنظيم"، و "السلم" طبعا، وهي الكلمات المفتاحية للنظرية في العلاقات الدولية، وخاصة النظرية الواقعية"[1].

ما يتم استخلاصه هنا، منظور بيئي راديكالي للواقعية، في انتقاد للنقاش الواقعي، حاول الفوضويون الاكولوجيون دحض ما سمي بمرتكزات الاقتراب الاجتماعي الداروينيي للنظرية الواقعية، (مثلا الاعتماد على انطولوجية النزاع في التفسير)، كمبدأ أساسي للاستبداد و الطغيان، فعالم الواقعيين من شأنه تدمير حياة البشرية، والسلم العسكريتاري (السلم الذي يتم تجسيده بالرجوع إلى استعمال القوة العسكرية) يغذي التدهور البيئي، إذ ترى الواقعية البنيوية أن الأسس التقليدية للقوة يجب أن تبقى من أجل الهيمنة.

إن عدم التراتب أو عدم التسلسل الواقعي تمت مجابهته من طرف التيار البيئي الراديكالي والتيار البيئي الاجتماعي، الذين مثلا إلى جانب التيار النسوي الايكولوجي النظرية الايكولوجية، التي سيتم الحديث عنها في جزء لاحق.

لقد اعتمد التحليل الواقعي للأمن البيئي على مقومات ومدركات النظريتين الواقعية والواقعية الجديدة حول ماهية الخطر والتهديد المصاحب لنزاع يؤدي إلى لا استقرار الدولة ويمس بأمنها الداخلي والخارجي، حيث يرى الواقعيون أن كل دولة هي عدو محتمل لكل دولة أخرى، سواء أكان ذلك عن قصد أم عن غير قصد، و في غياب دولة عالمية، تبقى الدول محاصرة إلى الأبد بسبب هذه الحالة الخطرة، المتداعية من الحرية و المخاطرة، وقد شكل الفكر الواقعي (كما لازال يشكل إلى يومنا هذا) وجهات نظر العديد من صناع القرار السياسي العالمي والوطني، وعلى الرغم من وجود قيود على استخدام القوة، يبقى التعامل مع السياسات العالمية/ العلاقات الدولية على أنها صراع لا ينتهي، وعلى الجميع وكأنهم أعداء محتملون ومرتقبون في أي وقت.

[1] - - Stoett and Eric Laferrière, op cit, p 85.

المطلب الثاني: تحليلات المدرسة اللبرالية/النيولبرالية

ارتبط المنظور العقلاني بكل من النقاشين الواقعي/ الواقعي البنيوي و اللبرالي/ اللليبرالي المؤسساتي، وهذا ما تم الحديث عنه في الفصل الأول، حيث صاحب التحول في السياسة العالمية أثناء/ بعد الحرب الباردة، توسعا لثلاث ظواهر رئيسية ومتداخلة، مرتبطة باللليبرالية وبتركيزها على الامكانيات الكامنة في المؤسسات الوطنية والعابرة للوطنية، للتأثير في صنع السلام، حيث مثّل انتشار الديموقراطية عبر مختلف إرجاء العالم أول هذه الظواهر، ثم تأثير الشبكات المتعددة للتواصل والتجارة والتمويل وهو ما يطلق عليه بالعولمة، ثم تضاعف أعداد المنظمات الحكومية والبينية (بين الحكومية)، خاصة التي تتألف من حكومات ديموقراطية بشكل أساسي، والتي تهتم بالبيئية، مجريات التدهور البيئي، وعلاقة ذلك بالسياسات العالمية.

بذلك، وعلى غرار النظرية الواقعية، اهتم المذهب اللبرالي بحيثيات الأمن البيئي، بشكل واسع وعميق وملحوظ بالمقارنة مع المدرسة الأولى؛ إذ وجدنا في التحليلات الواقعية تعميما لحالة الواقع دون التطرق الفعلي إلى حيثياته، وإلى الرابط بين الأمن والبيئة، لأن التركيز كان حول التهديدات، بمعنى النظر إلى التدهور البيئي كأول عنصر في التحليل مع استمرارية الأخذ بعنصر "الدولة" كوحدة مرجعية وحدودية ووحيدة في التحليل.

أما النظرية اللبرالية فقد توسع تحليلها ليشمل كل جوانب "الأمن البيئي"، بدء من عالمية التصورات البيئة، ووصولا إلى نظرية السلام الديمقراطي ومفاهيمه المتعلقة بالأمن، بمعنى أن النظرية اللبرالية قسمت تحليلاتها لتشمل كل مقترب لبرالي على حدى، لذلك عمدنا في التحليل، الرجوع إلى مضمون الفصل الأول حول النقاشات العقلانية ومفهوم الأمن.

2-1/ المفهوم اللبرالي للبيئة والأمن البيئي:

بشكل واضح وعميق، اعتبرت الكتابات اللبرالية الأكثر إسهاما في هذا الحقل المعرفي الايكولوجي، وهذا نتيجة لسببين ذكرا في تاريخ مفهوم الأمن البيئي، والجذور الأولى للاهتمام العالمي بالقضايا البيئية، ***السبب الأول،*** أنه منذ اتفاقية ستوكهولم حول البيئة والإنسان سنة 1972، ازدادت وتيرة القلق والاهتمام الجماعي بالمشاكل البيئية التي شكلت توترا دوليا، حيث تمت مأسسة هذه القضايا وفقا لمبدأ "الدول هم المسؤولون عن عامل التعاون من أجل حل المسائل المشتركة كإنقاص

التلوث العابر للحدود"[1]، ***السبب الثاني***، هو أن هذه المسائل تمس في جوهرها بالمواضيع المركزية للنظرية اللبرالية في العلاقات الدولية، مثل: التعاون، المؤسساتية، التدفقات العابرة للحدود، وغيرها[2].

لذلك وفي البحث عن تاريخ المسائل الأمنية داخل هذه النظرية، نجد أنه وبعد المبادرات الأولى للنظرية المثالية في فترة مابين الحربين، من أجل تطوير مفهوم "الأمن الجماعي"، وردت بعض المفاهيم أثناء الحرب الباردة كالمجتمعات الأمنية "لكارل دويش Karl Deutch"، والذي تأثر بالاندماج الأوروبي[3]، وبنظرية السلام الديمقراطي لـ "كانت Kant"، والتي تنامى صيتها في فترة الثمانينات (1980) والتسعينات (1990)، إلى جانب النظر في بعض المسائل التي همشت بسبب الحرب الباردة مثل مسألة اللاجئين، مسألة استخدام الأسلحة الخفيفة و الألغام الفردية وغيرها.

ما حدث بعد هذه الفترة هو توسع لحدة الوعي الشعبي الجماهيري والدولي بمثل هذه المسائل، نحو تطوير مفهوم الأمن الجماعي، بالاستعانة ببعض الأفكار اللبرالية حول الأمن أين اتخذ "الفرد" مكانة هامة[4] داخل نفس الإطار وتم تأسيس مفهوم للأمن البيئي وفقا لقيم مختلفة تحمل في طياتها بعض الميزات العالمية، داخل نفس الإطار مثل حرية الفرد، الديمقراطية، التعاون، حرية التجارة والسلم.

وبالإضافة إلى الاهتمام بمفهوم الأمن البيئي عمدت النظرية اللبرالية إلى التطرق إلى مشاكل هذا الأمن وبعض الحلول المقترحة، من جهة ثانية أبرزت الأفكار والبحوث اللبرالية قلقا متزايدا وتفاقم نوع وكم المشاكل التي تمس الأفراد والأنظمة البيئية بشكل مباشر وسريع، مع الاحتفاظ ببعض الافتراضات النظرية كموضوع الروابط بين البيئة والنزاع[5].

بتعبير آخر تدور الأفكار اللبرالية للأمن البيئي حول إعطاء مفهوم ليبرالي للبيئة والاستهلاك البيئي، مع الأخذ بعين الاعتبار الخاصية العالمية للأفكار اللبرالية واتخاذ الأمن البيئي كقيمة عالمية مع شرح الأمن البيئي من خلال الاقتراب المؤسساتي النيولبرالي ونظرية النظام، بما تتضمنه هذه

---

[1] -Owen Green, «*Environemental issues*», in John Baylis and Steve Smith, op,cit, p390.

[2] -Idem.|

[3]– روبرت بالستنغراف و جيمس دورتي، مرجع سابق، ص35.

[4]-Geoffrey Dabelko and David Dabelko, «*Environmental Security: Issues of Conflict and Redefinition*», Environmental Change and Security Project, 1 (spring 1995), p03.

[5] -Mark Duffield and Nicolas waddell, «*Securing Human in a Dangerous World*», International Politics, no 43, p1, 2006.

النظرية من أفكار لبرالية، ثم الإجابة عن مجموعة التساؤلات المتعلقة بمفهوم السلم البيئي *Environmental Peace*، التعاون البيئي *Environmental Cooperation*، وحتى الحكم الراشد البيئي *Environmental Governance* ، كلها ضمن مذهب لبرالي بنهج تحليلي متفرع ومعمق.

2-1-1/ بين "عالمية" و"تفعية" الأفكار اللبرالية البيئية:

كما تم التطرق إليه في الفصل الأول، فإن الفكر اللبرالي قد وجد جذوره في إنجلترا في القرن السابع عشر (17) كتيار فكري يناهض الملكية المطلقة والمؤسسات الدينية نحو إضفاء تطلعات حديثة لحرية الإنسان في مواجهة النظام القديم[1]، لذلك جاءت النظرية اللبرالية مميزة بالتزامها بالقيم الفردانية والتحررية والتعددية، وهي نفسها الفلسفة السياسية المشكلة لما يسمى بـ "*Occident*".

ومع نهاية الحرب الباردة، عرفت هذه النظرية تضاعفا في قوتها، من خلال أسطورة "انتصار الديمقراطية على الشمولية" و "نهاية التاريخ"، حيث أن هذه النظرة إلى العالم استوحت من خلال الخاصية العالمية للفكر اللبرالي، ومن خلال مشروع التحرر أو الانعتاق "*Emancipation*" (الذي أعطى ولادة للثورة الفرنسية والأمريكية في القرن الثامن عشر) ثم الوصول إلى دمقرطة المجالات السياسية وحقوق وحريات الإنسان في يومنا هذا[2]، دون نسيان موجة الديمقراطية التي تنشط إلى اليوم، في إطار العولمة والتي تحمل في طياتها مكونات للحداثة الغربية دون الاعتراف بمقومات وقيم الدول الأخرى.

يقول "فيلب راينو Philippe Raynaud" في كتابه "*Libéralisme*": «إن السياسة الحديثة ولدت من التحرر التدريجي للمجتمع من السلطة الدينية والذي عزز –كنتيجة لذلك– قوة الدولة ونشر الوعي الجديد الذي عرف لاحقا بحقوق الإنسان»[3].

[1] -Philippe Raynaud, «Libéralisme», dans : Philippe Raynaud et Stéphane Rials, **Dictionnaire de Philosophie Politique.** Presses Universitaire de France/ Quadrige, Paris, 2003, p394.

[2] -Idem.

[3] -Idem.

أما ستويت" و"لافيريار" "Stoett, Laferriere فينظران أنه يمكننا تسطير ثلاث[1] أبعاد للفكر اللليبرالي، **الأول** هو البعد العالمي للفكر اللبرالي، وهو الخاصية المميزة للتنظير في العلاقات الدولية، ففي حين يحبذ معظم الليبراليين الرؤية التعددية للعالم، يمكن أن نجد من يرى أن الليبرالية هي مشروع للتقارب الثقافي الدولي (حيث أن كل البشر متساوون ككائنات عاقلة).

البعد **الثاني** هو الأساس النفعي للنظام الدولي؛ فالسلام والاستقرار يتوقفان على النمو المادي، الذي تمليه قوة المؤسسات الخاصة ويغذيه التبادل العالمي، أما البعد **الثالث** حسبهما، ويجسد مفارقة نوعية، فيكمن في الدور الفعال الذي تلعبه الدولة في تنوير المجتمع، حيث أن حكم القانون هو حكم التقنوقراط، الذي تم دعمه من طرف الوظيفيين المعنيين بـ"تسييس المسائل التقنية" في سياق من المصالح المتبادلة[2].

وبالإضافة إلى مظهر العالمية، أعطى كل من "ستويت" و"لافيريار"، رؤية أخرى للإجابة عن الإشكال: كيف تفسر اللبرالية "النظم البيئية" (الايكولوجية)؟ وكيف تنظر إلى الجذور النفعية لهذا النظام الفكري المهتم بالدولة وظاهرة التقنوقراطية، ومن جانب آخر "حرية الأفراد" وارتباطها بالجانبين الأولين؟

ويدور التساؤل حول هل يمكن للايكولوجيين وضع انطولوجية، ابستمولوجية، و خطة سياسية للوصول إلى المشكلة، و هل هناك طرق لبرالية معتمدة من أجل الوصول إلى أمننة الأهداف، سلمها، واستقرارها.

فإذا أردنا التطرق إلى النفعية في الفكر اللبرالي للقرن التاسع عشر (19) سنجد أنها تنظر إلى البيئة كقيمة نفعية تقوم بإدارة رأس المال بطريقة هندسية مع الرجوع الأولي والدائم إلى البحث العلمي في مجالاته المختلفة (البيولوجيا، علم الغابات، علوم الحيوان...) ، لكن النظرية النفعية[(*)] الحديثة، مرتبطة بنهج سياسي تقنوقراطي يرفض ربط البيئة بالمشاكل الاجتماعية، وهذا يظهر من خلال دحض العديد من دعاة هذا الاقتراب لحجج علماء البيئة *Ecologists*"، أو ما يطلق عليهم بـ

[1] - Stoett and Eric Laferrière, op cit, p114.

[2] -Idem.

[(*)]– يعد جيرمي ينتام مؤسس النظرية النفعية، التي طورها تلميذه جون ستيوارت ميل، وهي نظرية أخلاقية مع مضامين سياسية مباشرة، تبحث عن تجسيد أكبر قدر من الرفاه، باستعمال أساس مادي لتحقيق ذلك وتفضل الأرباح المالية.

"*Alarmists*"[1]، وخاصة مسألة الأزمات البيئية، إذ يرى التيار النفعي أن التطورات التكنولوجية وقوانين الأسواق تسمح لنا بمواجهة مثل تلك الأزمات والآثار باستعمال اليد الخفية لآدم سميت.

ما لوحظ من خلال تفسير هذه الحجج، هو استخدام النفعيين للبيئة كأداة أو كوسيلة، وهذا ما بلورته نظرتهم للطبيعة، أو كأنها مصدر لتراكم وتدفق رأس المال.[2]

من جهة ثانية إلى جانب النظرية النفعية ونظرتها للطبيعة، توجد نظرية حل المشكلات *Problem Solving Theory*[3]، تشع الضوء على مجموعة من الإصلاحات والتطورات التكنولوجية بمعنى تكنولوجيات البيئة والمحيط وهذا ضمن اقترابها "محافظو البيئة" "*Conservationist*"[4]؛ [لكن ليس بمعنى المدافعون عن البيئة أو المراقبون لها (المفهوم العادي) لكن بمعنى محافظون عن البيئة، يشكلون جماعة ضغط بيئية] ، هدفها ليس اقتصاديا من وراء حماية البيئة، لكنه إنساني لذلك أتت التسمية: نظرية حل مشكلات الأزمات البيئية *Problem Solving Theory of crises Environmental*، تعمل هذه النظرية على خلق معاهدات دولية بيئية مصادق عليها، تخدم البيئة أو الصحة البيئية العالمية.

بالنسبة لمسألة الأمن، وكتحليل لما سبق ذكره، نجد أن أفكار النظرية اللبرالية في العلاقات الدولية قد جسدت إجماعا شبه تام حول إمكانية وضع نظام سلمي، مع تزايد النمو المادي، بسبب سياسات التبادل الحر والتنمية، والتوصل إلى إرساء مثل هذا النظام يكون طبعا بواسطة مجموعة من"الخبراء *Experts*" و "التقنوقراط *'Technocrats* من الوظيفيين في مجال المصالح المتبادلة[5]، غير أنه، لدى تحليل نظرة الوظيفيين بأهمية اعتلاء التقنوقراط لمناصب معظمها سياسية، وُجد نوع من التناقص حول نظرة هؤلاء و مقترحاتهم (التسيير التقني) مع مفهوم لبرالي آخر هو حرية الأفراد، وحرية متابعة/ اللحاق بمصالحهم أينما وجدت وكيفما وجدت.

---

[1] –Wallace Kaufman**, No Turning Back: Dismantling the Fantasies of environmental Thinking**. Basic Book, New York, 1994, p 212.

[2] –Stoett and Laferrière, op-cit, p30.

[3]–Idem.

[4]–Idem.

[5]-Ibid, p126.

في مقالهما "التحديات البيئية للّبرالية: حالة التغير المناخي" يرى "سيمو كيلونين Simo Kyllonen" و "ماريوكا لاكسو Mariukka Laakso" من وجهة نظر بيئية؛ أن هذا التقارب الكبير في المصالح، هو ما يخلق مجموعة من المشاكل، فالأفراد لديهم حرية في متابعة مصالحهم، إذا لم يخترقوا حقوق الآخرين، لكن مع وجود عنصر "حيادية الدولة"[1]، إذ أن الدولة غير مسموح لها بمتابعة أو ملاحقة مصالح محددة، غير أن تدخلها يبرز في ضمان السير الحسن للنشاطات الاجتماعية، وسيران المؤسسات (وفقا لتوجهات لبرالية)، التي تقر بالحقوق الأساسية للأفراد[2]، وهنا ينبع تساؤل جديد حول قدرة النظرية اللبرالية على إيجاد حل للمشاكل البيئية؛ إذ كيف يمكن متابعة والاستجابة للمطالب ذات الصبغة البيئية [من قبل التقنوقراط] إذا كانت تتعارض مع ميولات وتفضيلات المواطنين، وتحد من حريتهم الخاصة؟ وهذا يخلق نوعا من التصادم بين المصالح الفردية و "مصلحة الجميع"، التي تسمى عادة بالصالح العام والتي من المفترض أن تتابع من طرف "الخبراء".

مما سبق تتوضح لدينا مجموعة نتائج أتت بها اللبرالية:

- **أولا:** أن المصالح الشعبية تقود نحو اتخاذ قرارات مضرة بالبيئة.
- **ثانيا:** أن تعاون الأفراد من أجل البيئة وكيفية ذلك لازالت مبهمة.
- **ثالثا:** المحفزات الفردية لترقية النشاط العمومي ليست كافية بالمقارنة مع المكاسب الفردية من البيئة.

بفعل كل ذلك وجدنا أن معيار البيئة لازال غير مستقر، ومن جهة أخرى، لا زال هناك تناقض معرفي/ مفاهيمي حول إيجاد رابط بين عنصر "الحرية" و "الأمن"، ضمن التحليلات اللبرالية، لذلك يجب تحديد ما هو الأمن البيئي الذي أستند عليه الاقتراب اللبرالي؟ وعن أي أمن بيئي يتحدث هذا الاقتراب؟ هل الأمننة البيئية تعني حماية مصادر الاستغلال الرئيسية مع الإبقاء على نفس معدل استهلاك المجتمعات الصناعية؟ وكيف يمكن خلق أمن بيئي منسجم مع حرية الأفراد؟ لفعل ذلك ما

[1] -Simo Kyllonen and Marjukka Laasko, «*Environmental challenges for Liberalism: the case of climate change*», International Journal of Politics and Ethics, vol1, no 4, 2001, p 365.

[2] –Ibid, p366.

هو السلم القيمي الذي يتوجب علينا وضعه لهذا الأمن؟ بصفة أخرى هل البيئة في حاجة إلى الأمن فعلا؟

من كمّ المعلومات والبدائل اللبرالية المعطاة للتحليل والتفسير، أتت مجموعة مفردات ومفاهيم استوجبت طرح هذه الأسئلة غير أن معظم إجابات اللبراليين عنها جاءت مختلفة ومتنوعة، نظرا لتنوع المقتربات اللبرالية وتعقيدها لذلك سنعمد إلى تحليل هذا الطرح بالرجوع إلى المعايير و القيم المسطرة لبراليا وعالميا لتسهيل شرح المنظور اللبرالي للبيئة وللأمن البيئي.

2-1-2/ الأمن البيئي كقيمة عالمية:

على عكس النظرة الواقعية للأمن التي أخذت منحنى دولاتي ذو فضاء نزاعي، نجد الاقتراب اللبرالي قد فرض نوعا آخر من التحليل، بالحديث عن الأمن واللاأمن داخل فضاء أقل نزاعية وأكثر إجماع وقبول *More Consensus* من أجل ذلك وجب الحديث عن الأمن بمجالاته ومستوياته المذكورة سابقا، كالأمن المشترك، الأمن التعاوني، الأمن الإنساني، الأمن العالمي؛ وضمن هذا المجال كيف يمكن للأمن البيئي أن يأخذ اتجاه "قيمة عالمية" *Universel Value*؟

إن مصطلح "قيمة" « *Value* » يمكن أن يظهر في شكل معان مختلفة؛ فعلى سبيل المثال، كثيرا ما يستخدم الاقتصاديون وعلماء البيئة هذا المصطلح بطريقتين مختلفتين، من أجل مناقشة الخدمات البيئية والنظم الإيكولوجية، ومن بين الاستخدامات الشائعة لهذا المصطلح، ما عرفه قاموس "وبستر" للعالم الجديد: "ما هو مرغوب فيه أو ما يستحق منا تقديره في حد ذاته؛ من شيء أو نوعية ذات قيمة جوهرية".

من جهة ثانية، يذكر القاموس أن الاقتصاديون يستخدمون هذا المصطلح بمعنى آخر أقرب منه إلى تعريف مختلف: "ما هو معادل أو مساو في المال والسلع وما إلى ذلك"، بمعنى أن "التساوي والتكافؤ في المال"، يمثل المبلغ المالي الذي قد يكون له تأثير متكافىء على رفاهية أو منفعة الأفراد. هذان الاستخدامان المختلفان لكلمة "قيمة"، يعطيان تمييزا بين مفهوم القيمة الجوهرية «*intrinsic value* » والقيمة الفعلية (المفيدة) « *instrumental value*»، فالشيء الذي له *قيمة جوهرية* إذا كان "ذو قيمة في نفسه ولنفسه، وإذا لم تكن قيمته مستمدة من فائدته ونفعيته، ولكنها مستقلة عن أي استخدام أو وظيفة قد تكون لها علاقة بشيء أو بشخص آخر،...فأي كيان ذو قيمة جوهرية يمثل

"هدفا في حد ذاته"، وليس مجرد "وسيلة" للوصول إلى أهداف أخرى"[1].، أما الشيء الذي له *قيمة مفيدة فعلية*، فهو "ما يتم تقديره كوسيلة للوصول إلى بعض الغايات أو الأهداف الأخرى"[2]، فهناك من يرى أن الطبيعة لها قيمة جوهرية، من حيث توازنها وانسجامها، أما من وجهة نظر علم الإيكولوجيا الحديث، الذي يركز على الاضطرابات والتغيرات الحاصلة في النظام البيئي، فالتحليلات ترى بأن هذا الطرح القائم حول القيمة الجوهرية التي تمتلكها الطبيعة، مازال يمثل إشكالية في حد ذاته؛ على غرار البيولوجيين المحافظين الذين يرون بأن أقسام الطبيعة المتعلقة بالكائنات الحية و التفاعلات القائمة بينها، خاصة المتعلقة بالتنوع الجيني الوراثي، تمثل قيمة جوهرية، بذلك فإن قيمة الطبيعة و البيئة إجمالا تحلان أينما تحل التنوع البيئي والتنوع في الكائنات الحية.

بالنسبة للطرح الاقتصادي الذي يأخذ بعين الاعتبار التوازن المجتمعي والتنظيم إلى جانب الرفاه الفردي ومستوى العيش الجيد، فالقيمة عندهم، أو نظرية القيمة، تقوم على مدى قدرة الأشياء على تحقيق اكتفاء الإنسان، مما يحتاجه وما يريده؛ أو مدى قدرتها على زيادة مستوى معيشة الأفراد ومدى استنفادتهم[3] (وهو ما يمثل الطرح المنفعي).

وفقا لذلك، نلاحظ أن المفهوم الاقتصادي للقيمة يتمثل في القيمة وراء الاستخدام والمنفعة المحيطة بهذا الاستخدام بغرض زيادة الفائدة الفردية أو مصلحة الأفراد الذين يشكلون المجتمع، حيث أن استفادة كل فرد ورفاهيته لا تعتمد فقط على الاستهلاك الفردي للسلع، أو السلع والخدمات المقدمة من طرف الحكومة، بل أيضا تعتمد على الكمية و النوعية في المنتوج، الصادر كسلعة غير تسويقية، بل كخدمة يوفرها نظام الموارد البيئية[4]، وهذا ما يعطينا كنتيجة، أن القيمة الاقتصادية هنا تكون وفقا للتغييرات الحاصلة في النظم البيئية الموردية.

---

[1] - Baird. J Callicott, **In Defense of the Land Ethic: Essays in Environmental Philosophy.** State University of New York Press, Albany, 1989, p131, Mentioned in: A. Myrick Freeman and others, **The Measurement of Environmental and Ressource Values: Theoty and Methods.** 3rd edition, RFF Press, Routledge, New York, 2014, p 6.

[2]- Robert Costanza and Carl Folke, "*Valuing Ecosystem Services with Efficiency, Fairness and Sustainability as Goals*." In : Gretchen C. Daily, **Nature's Services: Societal Dependence on Natural Ecosystems.** Island Press, Washington, D.C,1997, p 49. Mentioned in: A. Myrick Freeman and others, op cit, p 6.

[3] -Matthew D .Adler, and A. Posner Eric, **New Foundations of Cost-Benefit Analysis**. Harvard University Press, Cambridge, 2006, p-p (29-35)

[4] - Idem.

في مقالته "الأمن البيئي كقيمة عالمية"، أعطى "داير" "Dyer Hugh" مجالا آخر للنقاش حول القيمة البيئية والطبيعية، والعلاقة بالأمن البيئي، إذ يعتقد أن تسمية الأمن البيئي كقيمة عالمية تفتح المجال أمام طرح إشكال مركزي في نظرية العلاقات الدولية، من شأنه تغيير النظرية الدولية، إذا كان من الممكن إثبات أن النظرية القائمة على القيم يمكنها تفسير وفهم هذا الجانب من العلاقات الدولية، أكثر من النظرية القائمة على المصلحة، حيث يرى أن أمن البيئة الكلية والعالمية سبرز على عكس النظام الدولاتي، في شكل قيمة أو نظام قيمي، وهذا ما قد يخلق نوعا من التناقض[1]. كما يشرح "داير"، أن هذا الاحتمال غير محبب ضمن الطروحات النظري حول مركزية الدولة *State-centric*، لكنه قد يلقى ترحيبا ضمن إطار نظرية مؤسسة على القيم[2]، لأن المزاوجة بين القيم الدولاتية والقيم البيئية تعطينا تناقضا بين تعاريف الأمن التقليدي (الخالي من القيم، والمرتكز على سلطة الدولة) وتعاريف الأمن البيئي[3] (ذات الصبغة القيمية)، لذلك لا يجب على الوحدة المرجعية للأمن أن تكون الدولة حسب "داير"، بل البيئة؛ والوسيلة الوحيدة لجعلها كذلك هي الانتقال من تحليل نظري مؤسس على مصالح الدولة إلى تحليل يركز على بعض القيم:

> «إن مشروع الأمن البيئي قد حمل داخله تطبيقات داخل نظرية العلاقات الدولية، احتوت بشكل جزئي سقوط الطرح الدولاتي للسياسة العالمية، إن الأمن الحدودي بالنسبة لمؤيدي تسطير الحدود، أمكنه أن يكون رئيسيا من أجل "الحياة الجيدة"، لكن ما يظهر الآن، هو أن أمن البيئة العالمية هو الشرط الأساسي والرئيسي "للأمن الإنساني"[4].

إن فكرة جعل "البيئة" الوحدة المرجعية للأمن، لازالت داخل النقاش النظري حول الأمن البيئي، بمعنى جعل البيئة أساسا للحياة الجدية.[5] حيث اشتمل اقتراح "داير" إشكالا آخر حول: عن أي بيئة نتحدث

---

[1] -Hugh-C- Dyer, «Environmental Security as a universal value: implications for international theory », in John Vogler and Mark-F- Imber, **The Environment and international Relations.** Routlege, London, 1996, p28.

[2]- Idem.

[3] -Ibid, p 22.

[4] -Hugh-C- Dyer, «*Environmental Security and International Relation: the case for Enclosure*», Review of international studies, vol, 27, 2001, pp (448-449).

[5]-Simon Dalby, «*Geopolitical Identities: Artic Ecology and Global Consumption*», Geopolitics, Vol 8, No1, p 201.

بالضبط؟ وكيف نجعل منها قيمة عالمية مادامت تسميتها في حد ذاتها تشكل مرجعا لمفهوم محدد للطبيعة؟[1].

كما يشرح "دالبي Dalby"، فإن البناء الثقافي للطبيعة من الخارج هو توسع ايتمولوجي للمصطلح "*Environ*"، أو "ضاحية"، بمعناها الأدبي ما حولنا وبمعناها التاريخي ما حول المدينة[2]، إذن وضمن نفس السياق نجد أن **قيمة البيئة** لا تحمل نفس المعنى عند كل من الإنسان القاطن بالمدينة والإنسان الريفي، بذلك يصعب إرساء مفهوم أو تعريف عالمي إجمالي لماهية البيئة، من أجل الإجابة عن التساؤل: كيف نجعل من البيئة قيمة عالمية، ونحن عاجزون حتى عن تحديد مفهوم عالمي؟ وهو الأمر الذي لم يتطرق إليه اللبراليون في تحليلاتهم، التي تدور عادة حول المفهوم الغربي للطبيعة و النظم الايكولوجية.

ويستخلص "دالبي" و "داير" أن عالمية القيمة البيئية تبقى مجرد فكرة تبحث عن تطبيق فعلي وميداني عالمي.

2-2/ الأمن البيئي في الاقتراب المؤسساتي النيولبرالي وتحليلات نظرية النظم:

بالرجوع إلى الاقتراب النيولبرالي المؤسساتي، نجد أن بعض جذوره ترجع إلى النظرية الوظيفية[3]، لكن دون الأخذ بالطبيعة المثالية لهذا الاقتراب، وفكرة "فوضى النظام" وتفوق الدول كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية[4]، بل نأخذ بباقي تحليلات هذا الاقتراب، حيث ينصب الاهتمام المركزي للبرالية الجديدة على كيفية تحقيق التعاون فيما بين الدول والجهات الأخرى الفاعلة في النظام الدولي، ويظهر التعاون الدولي، كما يشرح "كيوهان" في كتابه « After Hegemony : Cooperation and Discord in the Word Political Economy »؛ عندما تعدل الدول من سلوكاتها لتلائم التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى، بحيث أن السياسات التي تتبعها فعليا إحدى الحكومات،

[1] -Hugh-C- Dyer, «*Environmental Security and International Relation: the case for Enclosure*», op-cit, p450.

[2] -Simon Dalby, Environmental Security, op cit, p99.

[3]-Robert Keohane and L-L Martin, "*The promise of institutionalism theory*", International Security, Vol 20, No 1, p 40.

[4] -Jean-Jacques Roche, op-cit, pp (92-93).

تعتبر من جانب شركائها أنها تساعد على تحقيق الغايات الخاصة بهم، وبما أن اللبرالية الجديدة هي شكل من أشكال النظرية اللبرالية في العلاقات الدولية، فهي تركز على الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية في الحصول على مخرجات جماعية دولية، مما جعلها تسمى بالمؤسساتية اللبرالية الجديدة، ولهذا المذهب النيولبرالي المؤسساتي أربعة مبادئ متمثلة في[1]:

- **الطرف الفاعل Actor**: أنصار المذهب المؤسسي يعتبرون الدولة ممثلا شرعيا للمجتمع، وعلى عكس اللبرالية، يرون أن الأطراف الفاعلة غير الدول تخضع للدول.

- **البنية Structure**: يسلمون بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي، لكن هذه الفوضى لا تعني تعذر قيام التعاون بين الدول كما يبين وجود الأنظمة الدولية *Regimes* وانتشارها.

- **العملية Process**: إن التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد ويعتبر الاتجاه المستقبلي للإتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة للمذهب المؤسسي اللبرالي الجديد

- **الحافز Motivation**: تدخل في علاقات تعاونية حتى لو كانت دول أخرى تكسب أكثر من التفاعل، بعبارة أخرى فالمكاسب المطلقة أكثر أهمية بالنسبة للمذهب المؤسسي اللبرالي من المكاسب النسبية[2] (التي أكد عليها الواقعيون الجدد).

هذا بصفة مختصرة ما يحدد المقترب المؤسساتي النيولبرالي، لكن ورغم أن النظرية اللبرالية المؤسساتية تتوسع لتشمل مجالات عدة كالاقتصادية و البيئية، لم نجد هناك تطرقا فعليا أو تحليلا مقدما يفسر المقصود ب "نظام أمن" بيئي، وهذا لأن طبيعة الأمن لا تزال مرتبطة بسيادة الدولة، وتقارب المصالح بين الدول، لكن التحليلات النيولبرالية التي تعد الأكثر مساهمة في مجال ربط الأمن بالبيئة، استمرت بإعطاء تفسيراتها وتعريفاتها للأمن البيئي، من وجهة نظر نيوليبرالية محضة، لذلك سنرجع فيما يلي، إلى مضمون المبدأ الثاني المتمثل في البنية *Structure* ونظرية النظام، مع مقوماتها الأساسية. ثم سننظر في إسهامات هذه النظرية حول الأمن البيئي.

---

[1] -Robert Keohane , **International Institutions and State Power: essay in International Relations Theory.** Boulder collection, westview, 1998, pp (8-15).

[2] -Robert Axelrod, **Donnant -donnant- Théorie du comportement coopératif.** Odile Jcob édition, Paris, 1992, p233.

2-2-1/ البعد المؤسساتي لنظرية النظم:

طورت حجج اللليبرالية الجديدة في الكتاب الذي حرره ستيفن كراسنر Steven « Krasner » بعنوان نظم القرار الجماعي الدولية « *International Regimes* » ، والذي أعطى شرحا مجملا لمفهوم نظم القرار الجماعي وطبقه على مجالات متنوعة من القضايا، لقد أعطى "كريسنر Stephen Krasner"، التعريف الأكثر اعتبارا لما هو "النظام *Regime*" إذ يقول: «النظام هو مجموعة من المعايير والمبادئ والقواعد والمسالك، لأخذ قرار بائن أو ضمني تتقارب حوله المبادرات داخل ميدان العلاقات الدولية»[1].

هنا نجد أن هدف أي نظام هو وضع حد للأفعال والنشاطات المضرة بالجانب الإيكولوجي[2]، من جهته يضيف "أرتر ستاين Arthur Stein"، أن كل الاتفاقيات الدولية وكل المنظمات الدولية ليست بالضرورة عبارة عن نظم، و «إذا كان وجود قيم مشتركة يشكل ورقة رابحة، فإنها بصفة معاكسة لا تشكل عنصرا ضروريا في وجود النظام، لأن النظام يتشكل فقط عندما تكون القرارات المتخذة غير أنانية/ذاتية بشكل تام وكلي»[3]، بإعطاء مثال عن مضمون هذا القول، (إيجاد تقارب في المصالح وليس وضع حكومة عالمية تكون لها سلطة فرض القوانين وتنفيذها)، نذكر اتفاقية "كيوتو *Kyoto*"[(*)] ووضعها حيز التطبيق، إذ أن مسألة تطبيق القوانين الناتجة عن هذه الاتفاقية، على الدول التي لم تحضر الاجتماع، قد يؤدي إلى خصومات بالغة، بالمقابل إن لم تعمل الدول الحاضرة على تطبيق بنود الاتفاقية، ستصبح هاته الأخيرة مجرد قيمة رمزية وفقط، بمعنى أن خلق نظام بيئي دولي بقي معلقا بين الدول الحاضرة للمؤتمر، وإمكانيتها في خلق هذا النظام.

---

[1] -Stephen –D- Krasner**, International Regimes**. Cornell University Press, Ithaca, 1983, p 02.

[2] -Robert Keohane, Peter M- Haas and Marc –A-Levy, **Institutions for the Earth: Sources of Effective International Protection.** MIT Press, Combridage, 1993, p 448.

[3] -Arthur A Stein, **Why Natoins Cooperate, circumstances and choices in Internationals Relations**. Cornell university Press, Ithaca, 1990, p 34.

[(*)]– انعقد مؤتمر كيوتو في سنة 1997، لم تصادق الولايات المتحدة الأمريكية على بنوده، لذلك بقي حتى مؤتمر باريس 2015، دون الدخول في حيز التنفيذ.

لقد أعطى "هاس Haas" ثلاث عناصر رئيسية لتكوين الأنظمة[1]:

– **العنصر الأول: هو التعاون**(**) Cooperation: والذي يعتبر أساس وجود كل نظام، دونه يضيع جوهر لفائدة مصلحة وطنية فقط.

– **العنصر الثاني: هو تنسيق السياسات**(*) Politics Coordination: وهو العنصر المحرك الذي يضمن عمل وسيران.

– **العنصر الثالث: المجتمعات الإبستيمية** Epistemic Communities: وتتكون من شبكة من الخبراء، حول موضوع محدد[2].

دور هذه العناصر الثلاثة يسمح للدول حسب "كريسنر" بتعريف أفضل لمصالحها وتنسيق سياستها انطلاقا من معلومات مكتسبة من طرف هذه الجماعات.

من جهته يقول "روبرت كيوهان Robert Keohane" أن التعاون يتطلب أن تكون أفعال الأفراد، أو المنظمات رامية إلى جعل الكل يتخذون مسار التفاوض الذي يؤدي بدوره إلى خلق تنسيق وتنظيم سياسي[3]؛ فخاصية التعاون هو صفة مركزية ضمن أي نظام، لكن وجود نظام ما ليس ضروريا لخلق التعاون بين الدول، فبالرجوع إلى التاريخ، نلاحظ أن الدول تتعاون غالبا، أما دور النظام، فكان الحد من الأخطار المحتملة المرتبطة غالبا بما فسرته نظرية اللعب، أو معضلة السجين، التي توضح بأنه في مقابل الشك و الريبة الذي تشعره الدول تجاه بعضها البعض، تعمد دولة ما إلى التخلي عن التعاون القائم، لكونه الاختيار الذي يحصل اقل الاضرار، وهناك مجموعة أسباب أدت إلى خلق التعاون (المؤسساتي) بين الدول؛ كتزايد حجم التفاعلات، سهولة خلق روابط بين كل المجالات، زيادة

---

[1] -Peter. M Haas, *«Introduction: Epistemic Communitis and International Policy coordination»*, International Organisation, Vol 46, no 1, winter 1992, p 02.

(**)– التعاون: مطلوب في أي وضع يتطلب من الأطراف الا يتملصوا من إستراتيجية مرغوب فيها بشكل متبادل لمصلحة إستراتيجية مفضلة بشكل فردي.

(*)– التنسيق: شكل من التعاون يتطلب من الأطراف إتباع إستراتيجية مشتركة لتجنب حصيلة غير مرغوب فيها بشكل متبادل ناجمة عن إتباع استراتيجيات متباعدة.

[2] - Peter.M Haas, *"Do Regimes Matter? Epistemic Communities and Mediterranean Pollution"*, International Organization, 43/3, 1989, 377.

[3] -Robert Keohane, **After Hegemony: Cooprration and Discord in the world economy.** Princeton University Press, Princeton, 1984, p51.

حجم و مجال المعلومات لدى الدول، مما يساهم في تحديد المصالح و مدى انسجامها، و تحديد السياسات، وأيضا فان التعاون من خلال خلق مؤسسات يقلل ويحد من مصاريف وتكاليف المعاملات و المفاوضات والاتفاقيات[1].

من خلال ذلك، يعتبر التنسيق السياسي نتيجة فاعلة للتعاون الدولاتي و بين الحكوماتي، وميزة فعالة من أخل خلق نظام يسير وفقا للتوافق والتنسيق.

يرى "هاس" في انتقاد لدور التعاون المركزي، أن هذا الأخير لا يكفي لوحده للتأسيس لنظام ما، فالصعوبات التي تواجه الدول إزاء مشكل مشترك يواجهها، تحوي غالبا تفاصيل واسعة تؤدي إلى تعقيد عمل الحكومات واشتباكها، وهذا ما من شأنه أن يعيق عملية تنسيق السياسات ذات البعد الوطني في مواجهة المشاكل ذات البعد العالمي، مثل مشكلة التدهور البيئي و نزع التسلح، و هنا يؤكد "هاس" بضرورة المجتمعات الابستمية في تكوين النظم.

الجماعات الابستمية المعرفية هي: "شبكة من المهنيين ذوي الخبرات والكفاءات المعترف بها في مجال معين، وهي مطالبة السلطة بالمعارف ذات الصلة بالسياسات" وكمثال على المجموعات الابستمية في الأدبيات المتعلقة بالعلاقات الدولية، نجد الجماعة التي أدت إلى تغيير السياسات في مجال "مركبات الكربون الكلوروفلورية" *chlorofluorocarbure* أوCFC (بروتوكول مونتريال)، ويرى "هاس" أن جماعة ابستمية عبر الوطنية هي التي لعبت الدور الرئيسي في جمع المعلومات ونشرها على الحكومات وعلى المصنعين لمركبات الكربون الكلورية فلورية، كما ساعدتهم أيضا في صياغة السياسات الدولية، الوطنية، والصناعية من أجل استهلاك وإنتاج CFC[2].

أعطى "ادلر" «Adler» مثالا آخر، حيث أكد أن الجماعة الابستمية قد لعبت دورا رئيسيا في تعزيز الممارسات المشتركة والدولية في مجال الأسلحة النووية، التي أدت في نهاية المطاف إلى عقد معاهدة الصواريخ المضادة للبالستية ABM سنة 1972[3].

---

[1] - Peter.M Haas, *«Introduction: Epistemic Communitis and International Policy oordination»*, op cit, p3.

[2]- Idem.

[3]- E. Adler, "*The Emergence of Cooperation: National Epistemic Communities and the International Evolution of the Idea of Nuclear Arms Control"*, International Organization, 46/1, 1992, pp (101-145) dans: Morgan Meyer, et Susan Molyneux-Hodgson, *«Communautés épistémiques » : une notion utile pour théoriser les collectifs en sciences ?* », Terrains & travaux, vol 18, no 1, 2011, P6.

وفقا لـ"هاس"، تمتلك المجتمعات الابستمية[1] :

- مجموعة من المعتقدات والمبادئ المعيارية المشتركة، ذات أساس منطقي قائم على القيمة، قصد الوصول إلى عمل اجتماعي يضم أفراد المجتمع؛
- تشترك هذه المعتقدات حول مبدأ السببية المستمدة من تحليلاتهم للممارسات التي تسبب أو تساهم في إحداث مجموعة مشاكل جوهرية ضمن مجال عملهم، كما تعمل هذه المعتقدات على توضيح الروابط المتعددة بين الإجراءات السياسية المحتملة والنتائج المرجوة،
- تمتلك هذه المجموعة الابستمية تسميات وتعاريف مشتركة للصلاحية – أي ذات صفات ذاتية مشتركة *intersubjective*، معرفة داخليا، من أجل ترجيح المعرفة والتحقق من مدى صلاحيتها، ضمن مجال خبرتهم؛
- تمتلك هذه المجموعة الابستمية مشروعا سياسيا مشتركا – أي مجموعة من الممارسات المشتركة، مرتبطة بمجموعة من المشاكل، توجه كفاءتها المهنية.

رغم إعطاء "هاس Haas" لنظرة معمقة للجماعات الابستمية ودورها داخل المؤسسات وخارجها، إلا أنها لقيت العديد من الانتقادات، فحسب "Le Prestre" لا توجد هناك ضرورة لخلق الرابط السببي بين الجماعات الابستمية والتعاون بين الدول[2]، كما أدرج أنه يجب وضع اختلاف بين المنظمات غير الحكومية والمجتمعات الابستمية، لأن المنظمات الحكومية لا تتكون بالضرورة من الخبراء، على غرار الجماعات المعرفية التي تبحث عن الاستفادة من السلطة التي تعطيها إياها الحكومات، بعد أن يقدم هؤلاء النصح والإرشاد إلى مجتمعاتهم الإبستيمية[3].

من جهته يعتقد "Le Prestre" بأن وجود مجموعات واسعة من المجتمعات العلمية، لا يعني بالضرورة أن تترجم إدعاءاتها إلى أفعال، بل يجب أن يعود الأمر أولا إلى المقررين، كما أن هذه الجماعات العلمية[(*)] تستطيع دعم أوضاع قد لا تكون مهمة أبدا في تطوير وإنماء مسألة ما، بل تخدم مصالحهم الشخصية، ويقول "Le Prestre": «إن المقاربة اللبرالية تفرض أيضا بأن تكون الأفضليات

[1] - Peter.M Haas, «*Introduction: Epistemic Communitis and International Policy oordination*», op cit, p3

[2] - Philipe Le Preste, **Ecopolitique International**. Op-cit, p304.

[3] - Volker Rittberger, **Regime Theory and International Relation**. Clarend Press Oxford, 1933, p391.

[(*)]- المجموعات العلمية Les communautés scientifiques حسب "لوبراستر"، بدل اسم الجماعات الابستمية، لأنه يعتقد أن الجماعات العلمية أشمل وأكفأ من الجماعات الابستمية.

منسجمة، إذا كانت هناك مصلحة مشتركة تحمي الأنظمة البيئية، فمثال على ذلك، يجب أن تنعكس هذه المصلحة داخل نظام من الأفضليات المتناظرة»[1].

ضمن هذا المجال، يمكن القول أن فترة الحرب الباردة قد عرفت توسعا وتضاعفا لعدد ودور المنظمات و المؤسسات الدولية، كنتيجة لقبول ملموس وقابلية واسعة للمشاركة في مثل هذه النظم الجديدة من طرف الدول، في شكل مشاركة مفتوحة ومتباينة في قضايا و مشاكل ذات بعد متعدي للدول *Transnational*، والتي وضحت عدم القدرة على الاستجابة المطلقة لها.

2-2-2/ تحليلات نظرية النظم للأمن البيئي وطبيعة التعاون :

إن الدراسات التي تربط القضايا البيئية بالنقاش حول الأمن من جانب نظرية النظم، جديدة نسبيا وقليلة، إذا اعتبرنا أن مفهوم الأمن البيئي لم يعرف تحديدا شاملا وملما إلى الآن.

هناك بعض الخبراء اهتموا بذلك وحاولوا وضع رابط بين مختلف مواضيع المقاربات اللبرالية ومفهوم الأمن البيئي في إطار نظرية النظم، لذلك برزت عدة تساؤلات فرعية تتمثل في: أي تعاون يجب بناؤه من أجل الأمن البيئي، وأي دور تلعبه الجماعات الابستمية ضمن نفس المجال؟[2]

للإجابة عن التساؤل الأول، وجدنا أنه بالنسبة لبعض الخبراء، الأنظمة البيئية لها اتجاهات ضعيفة لا تقدم سوى صور للعلاقات الجيدة بين الدول، لكن ما هو موجود في الحقيقة يخفي إدراكا وفهما من جانبهم. إن التعاون بين الدولاتي أو البيني *Interétatique* حول الأمن البيئي صعب في العادة[3]، من جهة ثانية هناك صعوبة في إقامة أنظمة مستدامة لقضايا الأمن والبيئة أو التوصل إلى اتفاق شامل لذلك، لأن رد فعل سلبي واحد من جانب إحدى الفواعل، كاف لينهار كل النظام(*)، وفكرة التعاون هنا ترجعنا إلى التساؤل حول ما نريد فعله بالأمن البيئي، وقبلا تحديد ماذا يجب علينا أن نؤمن فعلا؛ هل نعمل على أمننة الدولة أم النظام بيئيا، أم نعمل على أمن البيئة بطريقة ما تكون فيها الانعكاسات

[1] -Philipe le Prester, **Ecopolitique Internationale**. Op-cit, p 306.
[2] -Ibid, p477.
[3] -Ibid, p380.

(*)- مثال عن ذلك معاهدة "نظم الدفاع الصاروخية" ABM، عندما أعلنت واشنطن الإنسحاب في ديسمبر 2001، فقدت المعاهدة مصداقيتها، أيضا نفس الشيء بالنسبة لبروتوكول "Kyoto"، حين أعلنت إدارة بوش أن الأمريكيين لن يشاركوا ظن العديد أنها نهاية ذلك النظام، غير أن الأمر استنفذ جهدا دوليا كبيرا حتى وصل الاتفاق والعالم إلى ما هو عليه اليوم.

إيجابية على النظام والدول ككل، في حين أن طريقة فعل ذلك تستوجب الحديث عن سياسات بيئية وتخصص سياسي بيئي يعمل على هذا التحدي الذي تطرحه البيئة وعامل الأمن.

غير أن ما يقلق عمليات البحث في السياسات البيئية هو معيارية الأنظمة البيئية، من جهة، ومن جهة ثانية فإن السياسات البيئية التي تبحث عن وسائل أمننة الدولة في مواجهة الأخطار التي قد تحدث تدهورا بيئيا لا زالت تعاني عدم اتفاق من أجل إعادة تعريف العلاقات بين الإنسان والطبيعة، وهي نفسها النقطة التي تريد باقي الجماعات البيئية تعريفها.

فإلى جانب دور العلميين *Scientifiques* الذين يعملون على البحث عن وسائل أمننة الدولة في مواجهة الأخطار التي قد تحدث تدهورا بيئيا، هناك نظرة أخرى أو دور آخر للعسكريين[1] والخبراء الأمنين، في نفس المجال وهو حماية الدولة، هؤلاء يجدون مكانهم على مستوى المقاربة الأممية، فالأمم المتحدة قد بدأت فعليا بالمشاركة في التدخلات الاستبقاية من أجل إيجاد حلول للنزاعات البيئية، وهذا بواسطة "برنامجها الأممي من أجل البيئة" PNUE والتي لازالت تصنف إلى اليوم المنظمة الوحيدة التي تخصص جهودها للمسائل البيئية.

ونجد أن نشاطات منظمة الأمم المتحدة L'ONU تتمركز أساسا حول عدة مشاكل مختلفة، منها الجهوية ومنها المحلية أين تكون في مواجهة كوارث طبيعية وحالات أو قضايا اللاجئين البيئيين *Environmental Refugees*، تناقص المصادر الطبيعية والموارد الأولية الخام، الانعكاسات التي تخلفها الحروب من أجل البيئة والشعوب التي تشكل مجموع الضحايا[2].

ويتحدد دور البرنامج الأممي من أجل البيئة PNUE أساسا في تسهيل ودعم الجهود المحصورة في المجال البيئي سواء كانت ذات مصدر دولي أو دولاتي، أو حتى من طرف منظمات أخرى(*).

ما يجب قوله حيال هذه النظرة، هو أنه من أجل خلق تكامل دولي بهدف إنشاء نظام بيئي مؤمن أو نظام أمن بيئي يجب أولا الانفتاح على ما يعرف باللأمن البيئي المفروض لأن زوايا هذا النظام

---

[1] -Alexander Caruis and others, *«Environment and security in the International Context, State of the Art and Perspectives »*, Interim Repport, October 1996, p61.

[2] -Ibid, p62.

(*)- رغم أننا وجدنا العديد من المنظمات والأنظمة Organisations and Regimes تبحث في مجال الأمننة البيئية عن خلال إدراج بعض القواعد البيئية، ووضعها حيز العمل، يبقى برنامج PNUE وحده الذي تكفل بالأمن البيئي بصفة مباشرة وملزمة إلى حد ما.

المقترح لا زالت غير واضحة، وصعبة التوضيح إلى الآن خصوصا مع وجود قلة من الخبراء الأمنيين، المهتمين بمثل هذا النظام[1] (هناك تفريق بين الخبراء الأمنيين والخبراء البيئيين).

ما يرجى البحث عنه الآن هو اهتمام واضح بمعالم هذا النظام فكما شرح "David": «إن عدم دقة هذا العلم [البيئة]، هي المسؤولة عن الجدل والنقاشات حول انعكاسات البيئة على الأمن المحلي، الجهوي والدولي، وهذا معناه قلة التنبؤات المقترحة من طرف الباحثين والعلميين»[2].

وهنا يضيف "دافيد "David"" أن كل ذلك يشكل تحديا كبيرا للجماعات العلمية وأثرها على مصالح الدول ومن جهة أكثر دقة وحساسية، مسؤولية تلك الدول تجاه التهديدات المتنامية ودورها من أجل إنقاص عامل التدهور البيئي واللاأمن البيئي الذي يضغط على الأنظمة البيئية وعلى الرفاه الإنساني عموما[3].

حسب "Haas" إن القضايا البيئية تتفاعل مع مجموعة من القضايا أو مجموعة من الأنظمة، وهذا المظهر سيصبح هاما من أجل فهم أفضل للشروط التي تندرج تحتها الخيارات السياسية البيئية[4].

يمكن القول هنا أن الجماعات الإبستيمية ستلعب دورا مضاعفا في ترسيخ نظام أمن بيئي، من أجل ذلك يجب عليها في أول الأمر تقييد القضايا والمشاكل التي تحط بالوحدة المرجعية للأمن؛ ثم بعد ذلك تحديد نوع الأمن البيئي الذي يجب أن يتضمنه أي نظام[5].

لكن قبل ذلك يجب التساؤل هل يمكن لنظام أمني أن يكون حقيقة وليس مجرد أمنيات متلاحقة؟ ما تم تقديمه من خلال المقاربة المؤسساتية وتحليلات نظرية النظام هو أن النظام الأمني يسمح عموما بتكييف بعض السياسات على المستوى الوطني، ثم تحويلها لمنحى أكثر إقليمية أو دولية، فأي نظام محدد يجب أن يسمح بتقليص جزء من التكاليف كما يسمح بتبادل المعلومات ثم رفع مستوى الثقة وتقليص الشك الذي يميز البناء الفوضوي للنظام الدولي.

---

[1]- Philipe Le Prester, «Sécurité Environnementale et Insécurités Internationales», Revue québécoise de droit intenational, vol 11, no 1, 1998, p272.

[2] - Charles Philippe David, **La Guerre de la Paix :Approches Contemporaines de la Sécurité et de la Stratégie**. Presse de sciences politique, paris, 2000, p110.

[3]- Ibid, p 110.

[4]- Idem.

[5]- Ibid, p175.

باختصار، وكمحصلة لتقديمات أو تحليلات هذه المقاربة، يمكن القول أنها أعطت مفاهيم مختلفة "للأمن"، قد تم الحديث عنها في مواقف سابقة، إذ يمكن أن يجد الأمن البيئي مكانا له ضمنها، ومن بينها الأمن التعاوني، الأمن المشترك، الأمن الإنساني، والأمن العالمي.

وجدنا أيضا أنه من أهداف الأمن المشترك المسطرة ضمن أهداف الأمن الكلي أو العالمي، وضع الإنسان كوحدة مرجعية والخروج بالأمن الإنساني، ومفهوم الأمن الإنساني الموجه إلى الشعوب التي لا تملك في الغالب وسائل حماية أنفسها (مثل ما ذكر في الفصل الأول حول فكرة امن الإنساني، التي تطورت إلى مقاربة الأمن الإنساني).

2-3/ بناء السلم "البيئي" *Environmental peacemaking* :

لقد قدم مركز "وودرو ويلسون" للأبحاث عدة بحوث وإسهامات حول أهمية الانتقال من مجرد التفكير في علاقات الإنسان بالطبيعة إلى علاقة التدهور البيئي بمستقبل أمن هذا الإنسان وفي مقترحاتهم حول إلزامية وضع سلم بيئي، يقول باحثو هذا المركز أنه لا يوجد هناك اختلاف بين مفهومي الأمن البيئي ومفهوم الأمن الإيكولوجي، رغم الإدعاءات السابقة بوجود اختلاف بين التسميتين، إلا أن هذا المركز يضع في خطة بحثه تسمية الأمن الإيكولوجي كمفهوم أو مصطلح مرادف للأمن البيئي، ويعتبر Ken Conca أحد أكثر المساهمين في شرح مثل هذه الأفكار من خلال تضمينه لمعطى منهجي ومفاهيمي حول تعريف الأمن الإيكولوجي وثم السلم البيئي أو الإيكولوجي.

تقول "كاترينا روجرز Katrina Rogers" في مقال مقدم لنفس المركز: «لماذا يذهب الناس إلى كل أشكال وأنواع التعاون والتكامل، دون إدراك الهدف الإنساني، وهو فهم مسألة التدهور البيئي وإحالتها دون الوصول إلى عنف أو نزاع؟»[1]، بذلك فهي تدعو إلى فهم معمق للمشكلة واحتواءها قبل أن يشكل ذلك تهديدا مباشرا، أين يستعصى الوصول إلى أي حل، فبالنسبة لمركز ويلسون يجب على الدراسات أن تعمق أكثر مفهوم الأمن، بالتركيز عل العامل الإنساني والطبيعة الفيزيائية ومستقبل سلمي لكل منهما[2].

[1]- Katrina S. Rogers, *«Ecological security and Multinational corporation»*, Woodrow Wilson International Center Scholars, spring, 1997, p02.
[2]- Ken conca, «*Critical Review of Various Conceptions of Environment and Security*» Presentation to the Woodrow Wilson Center's Environmental security Discussion Group, Environmental Change and security Project, Report 1, spring, 1995, p63.

يرى هؤلاء أيضا، أن المقاربات البديلة Alternative Approches، وهي ما يسمى بالمنظور التأملي، والذي سيتم التطرق إلى تحليلاته حول الأمن البيئي في المبحث اللاحق، تجسد نوعا من التفاؤل المعرفي حول هذا الطرح، في مجابهة حقيقة وجود نقص منهجي ومعرفي ملم، حسبهم، ذلك أنها تقدم عموميات في حين أن الدراسات التي تركز على العلاقة بين البيئة وبروز النزاع العنيف لن النظر في الروابط المحتملة بين التعاون البيئي والنزاع البيئي[1].

2-3-1/ التعاون البيئي وبناء السلم "البيئي" :

برز الأمن الإيكولوجي في قلب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية L'OCDE كإطار قوي لحماية البيئة، لكن رغم ذلك تحتوي مصطلحاتها المرجعية على حاجز يمنع من التعاون الدولي، ويبرز أكثر فأكثر تداعيات الأمن الإيكولوجي الذي تعانيه بعض الدول[2]، وهنا ما يمثل معضلة يواجهها أو يعيشها العالم، حسب "كين كونكا" "Conca ".

يرى المحلل أن المشكل الرئيسي هنا يكمن في انعدام أبحاث معمقة حول النزاعات البيئية وحول الأمن الإيكولوجي، مع عدم إعطاء أو توفير إستراتيجية واضحة للأمن[3]، من جهة ثانية يوضح أن الكتابات حول النزاعات التي سببها البيئة، لم تعطي أي تحليل جاد حول فرص التعاون، بل عمدت فقط على تدعيم منطق "لا للإسراف (العقلنة) في الإنتاج" و "اللعبة الصفرية إزاء الأمن القومي"؛ ثم إنهاء تحليلها بمجموعة توصيات من أجل تعاون بيئي، يفتقر مجملا إلى تحليلات دقيقة وميكانيزمات محددة يمكن من خلالها لتعاون ما أن يوقف مسار العنف [4].

---

[1]- Katrina -S- Rogers, "*River Disputes as Sources of Environmental Cooperation: Environmental Cooperation and Integration Theory*» in: Kurt-R- Spilmann and Gunther Baechler eds, **Environmental Crisis: Regional Conflicts and Ways of Cooperation**. Swiss Peace foundation, Bern, 1995, p117.

[2]-Ken Conca, «*The Case for Environmental Peacemaking*» in: **Environmental Peacemaking.** By Ken Conca and Geoffrey Dablko, Woodrow Wilson Centre press Washington, 2002, p04.

[3]- Ibid, p05.

[4]-Ken Conca, «*In the Name of Sustainability: Peace Studies and Environmental*», Peace and Change, 1994, p91.

ويقول "كونكا":

> إن المخاوف من أن يكون الكوكب المتهالك والمجهد موردیا قد تؤدي إلى زيادة النزاع والعنف ليست بالفكرة الجديدة طبعا؛ فقد أبدى بعض المستقبليين، أمثال "فايرفيلد أوسبورن" Fairfield' Osborn' و"هاريسون براون" 'Harrison Brown' ، مثل هذا التحذير في أوائل خمسينيات القرن العشرين. ولكن في الآونة الأخيرة فقط أصبحت هذه الاحتمالية موضوعًا لتقييم دقيق وحرج، فقد شهد العقد الماضي ظهور مجموعة كبيرة من الأبحاث، التي تبحث عن الروابط المحتملة بين التدهور البيئي والصراع العنيف، فضلاً عن مناقشة موازية في دوائر السياسة حول المصادر الإيكولوجية لانعدام الأمن (اللا أمن)[1].

يمكن القول هنا، حسب رؤية "كونكا""، أن العلاقة بين النزاع البيئي والتعاون البيئي قد دُرست دراسة طفيفة، لذلك كان ضروريا على أبحاث السلم البيئي أن تكون أكثر دقة ومنهجية، ذات بناء يحتوي العلاقة بين التدهور البيئي والنزاعات ويضع في أول الأمر احتمالات التعاون بدل البحث عن تجنب الوصول إلى العنف والتحولات الاجتماعية بدل الرقابة الاجتماعية والسلم بدل مسار العسكريتارية، لكن كيف يمكننا فعل ذلك أو جعل السلم البيئي أمرا واقعا[2].

إن المقاربة المطورة من طرف "كونكا" حول السلم تقودنا إلى التفكير في بعض النقاط لاسيما، فيما يخص استعمال وربط بعض المفاهيم صعبة التوضيح، خاصة ما يتعلق بإيجابية أو سلبية السلم الذي يشير إليه، في شكل ضمني أو صريح، وهنا يظهر بعض الغموض في مفهوم السلام البيئي تماما كالأمن البيئي، ومن جهة ثانية غموض في العلاقة بين المصطلحين.

وفي انطلاقه لتفسير ذلك، يركز المحلل على مسألة كيف يمكن **للتعاون البيئي** أن يؤدي إلى نشر **السلم** في كافة الأرجاء والميادين، بدلا من التساؤل حول كيف يمكن لعامل التدهور البيئي أن يؤدي إلى مجموعات من النزاعات العنيفة؛ بمعنى أنه يجب التركيز على كيفية بناء سلام بيئي عن طريق ميكانيزم التعاون، وليس الرجوع ومحاولة تحليل القضية الأولى حول علاقة التدهور البيئي بنشوب النزاع و العنف، فالتعاون قد يؤدي إلى أشكال أوسع من السلام، هذا الأخير الذي يتطلب مجموعة من التحولات الاجتماعية، المرتبطة بدورها بكل من الحياة المادية للناس، وعلاقاتهم المبنية على

[1] - Ken Conca, «*The Case for Environmental Peacemaking*», op cit, p 2.
[2]- Idem.

أساس الهوية، بعد ذلك يحدد "كونكا" أن النظر إلى مفهوم السلم، على أنه غياب تام للعنف هو محو للإدراك بالعنف في حد ذاته[1].

بذلك سطر "كونكا"" تحدّيين للسلم، الأول مادي والثاني هوياتي؛ فالتحدي المادي يمكن في معالجة قضايا العنف القطاعي الهيكلي واللاعدالة المجتمعية، حيث أن هذه المشاكل هي التي تخلق عنفا بين الجماعات، ينتقل من المستوى المحلي إلى مستوى عبر وطني.

أما في التحدي الهوياتي فيمكن موازاة بناء السلم هنا بتأسيس أو بناء "جماعة أمنية خيالية"، *"Imagined security community"* تبرز داخلها هويات جديدة، لا يتحدد نطاقها في الحدود الإقليمية للدول، لكن يتحدد بمجموعة معايير وقواعد مشتركة، من اجل إرساء حلول سلمية، أو تسوية سلمية للنزاعات المحدثة والقابلة للنشوب، وأيضا بمجموع التوقعات المرجوة من أجل التبادل السلمي[2].

رغم صعوبات تجسيد ذلك، يوضح "كونكا" أن هناك مرتكز نظري قوي يدعم الاقتراح القائل بأن التعاون البيئي يعطي انطلاقة ايجابية من أجل السلم، حيث اقترحت مجموعة من البحوث والدراسات حول **نظرية التعاون**، طريقتين أو منهجين، يحدث وفقهما صنع السلام البيئي: تغيير استراتيجيات المناخ، وتعزيز الحكم الوستفالي.

- يرمي **المسار الأول** إلى استغلال القضايا والمشاكل البيئية كفرص *Exploiting environmental problems as opportunities* ، لإنشاء التعاون الذي يمكنه تحويل المشاكل الناتجة عن سوء الظن والشك وتضارب المصالح و التطلعات قصيرة المدى، التي عادة ما تصاحب حالات النزاع؛ بذلك، ووفقا لهذا المسار، فإن فرصة صنع السلام البيئي ستكون من خلال استغلال القضايا البيئية كفرصة لتغيير هذه الديناميكيات، وكترجمة لهذا المطلب، يصبح *التعقيد التقني* الذي يكتنف العديد من القضايا البيئية فرصة من أجل خلق معرفة تعاونية *Cooperative knowledge* ، أيضا يتيح *التداخل المتبادل بين النظم الإيكولوجية* حظوظا لخلق فرص من المكاسب المشتركة وإرساء التعاون، حيث أن التحديات البيئية تتطلب استجابات استباقية في كثير من الأحيان[3] (كمثال على ذلك، مجال أو نطاق

[1]- Ken Conca, «*The Case for Environmental Peacemaking*», op cit, 09.
[2]- Idem.
[3]- Ibid, p10.

آثار التلوث وتدهور النظم الإيكولوجية، قد لا ينظر إليه وقد لا يتم الحديث عنه إلا عندما تكون النظم الطبيعية على حافة الدخول في أزمة أو بالقرب منها).

- **المسار الثاني** لنظرية التعاون، يعرف بـ *'Post-Westphalian' pathway* أو المسار ما بعد الوستفالي، وهو نهج ينظر إلى السلم على أنه أوسع من مجرد علاقات استقرار بين الدول، بل على أنه هوية جماعية مشتركة لا يمكن تصور نزاع داخلها، وهنا يتحول مجال التركيز من نطاق المساومة بين الدول إلى نطاق العلاقات العابرة للمجتمعات *Trans-societal relations*، أين يتوجب على استراتيجيات بناء السلم البيئي أن تركز على: خلق ثم استخدام أشكال وأنماط ايجابية من التبادل فوق المجتمعي *Trans-soceital interdependence*، بناء روابط المجتمع المدني العابر للحدود *Transnational civil-society*، غرس معايير جديدة للمسؤولية البيئية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، ودعم التحول في المؤسسات الأمنية للدول(غير المخترقة في الغالب)[1].

2-3-2/ هل يمكن فعلا للتعاون البيئي أن يحدث سلما بيئيا؟

حسب "كونكا"، يتطلب تطوير إستراتيجية موجهة نحو بناء السلم البيئي، العمل على مستويين:

أولا، تتطلب خلق مستوى من الثقة والشفافية والأرباح التعاونية بين الحكومات المتأثرة بمنطق اللعبة الصفرية إزاء الأمن القومي، ***ثانيا***، تتطلب التأسيس للتحول في الأمن القومي بحد ذاته، والذي غالبا ما يرتبط مجاله بمؤسسات غير مؤهلة من ناحية الوظائف، فتصبح بذلك عائقا أمام التعاون وأمام أي تعايش سلمي[2]، كما يرى كل من "Dabelko" و"Conca" أن السلم البيئي والأمن البيئي يجب أن يكونا جزء من السياسات العليا للدولة *High politics*، وأن يكون لهما اهتمام خاص وذو مستوى عالي[3].

في نقد هذا الطرح، وجهت انتقادات كثيرة ومعمقة حول كيف يمكن لميكانيزم التعاون البيئي أن يؤدي إلى سلم بيئي في عالم يسود فيه العنف و النزاعات، حيث أن مبدأ التركيز على عامل التعاون البيئي تعطي أملا بأن العالم سوف يقتضي مسار التفاوض البيئي في حالة الأزمات أو النزاعات، على عكس

[1]- Ken Conca, *«The Case of Environmental Peacemaking»*, op cit, p 10.
[2]- Ibid, p11.
[3]- Ken Conca and Geoffrey D Dabelko, «*The Problem and Possibilities of Environmental peacemaking*» in: **Environmental peacemaking**. op-cit, p222.

الوضع القائم على سرعة التدخلات العسكرية تحت نفس الوضع، وأيضا، يرى بعض المحللين أنه كان على كل من "دبيلكو" و "كونكا" أن يعتبرا، ضمن شرحهما، عوامل اللا تكافؤ الاقتصادية و السياسية، التي تعتبر احد اهم أسباب نشوب لا أمن بيئي، و يشرح "Simon Dalby" فيقول أن الأبحاث حول الأمن البيئي يجب أن تتموقع في سياق التغيرات الاقتصادية العالمية للتمدن *Urbanization*؛ لأن الشعوب المتمدنة لا زالت تستغل ثروات ومصادر المناطق الريفية، وهذا ما يخل إلى حد ما بحياة شعوب تلك المناطق الريفية، والتعقيد يزيد بتزايد نشاطات الإنسان، وتزايد الاستهلاك الطاقوي والموردي للاقتصاديات العالمية[1] .

على الرغم من أن اقتراب التعاون البيئي حسب كل من "كونكا" و "دابيلكو" قد هدف إلى ترسيخ شكل جديد من الهوية (هوية جديدة) ومعايير جديدة للتحول في العلاقات فوق المجتمعية، غير أن هذا الاقتراب أهمل جانب التساؤل عن الأسباب الهيكلية للأمن البيئي، فإذا كان التعاون البيئي يستطيع توفير طريق لإيجاد حلول "للسلم"، لماذا لا يستطيع نفس هذا التعاون أن يقترح بديلا للبرالية الاقتصادية، دون أن تأخذ الحلول المقدمة شكل "مسكن للألم" فقط، في حين أن الأمر يتطلب تدخلا لإجراء عملية جراحية، لأن الهدف من وراء "السلم اللبرالي" *Liberal Peace* هو تحويل المجتمعات التي دمرتها الحروب (وجعلتها عاجزة) إلى كيانات أو دول ديمقراطية تعاونية وأكثر من كل ذلك "دول مستقرة"[2].

2-4/ الأمن البيئي في الاقتراب العالمي *Global Approach*:

اعتمدت الأفكار اللبرالية و اللبرالية المؤسساتية في التحليل مجملا على ميكانيزم التعاون المؤسساتي ذو المسار العالمي، والذي يؤدي بدول العالم في حالة تدهور الحياة الطبيعية والبيئية الايكولوجية إلى إيجاد سبل من أجل بناء السلم البيئي، الذي يضمن للمؤسسات المتعاونة أمنا بيئيا ووضعا مستقرا – نسبيا– تحت ظرف الأزمة، لكن هذا الجزء حول الأمن البيئي في الاقتراب [اللبرالي] العالمي ذو سياق عالمي ونمط معولم؛ يقترح طرحا ايتيمولوجيا ومفاهيميا جديدا حول خطة ومنحى كل من الأمن، البيئة

[1]- Simon Dably, «*Security and Ecology in the Age of Globalisation*», ECSP Report, no 8, Summer 2002, p95.

[2]- Mark Duffield, **Global Governance and the New Wars**. red Books, London, 2001, p11.

والحكم *Governance*، كما يقترح عولمة هذه المفاهيم على أساس واقع عالمي جديد، لا تزال الدول والمؤسسات تعاني –داخله– من صعوبة الاستجابة لمعطيات الوضع ومكنوناته.

2-4-1/ الأمن في الاقتراب العالمي :

حسب "شمس الحق" M.Shamsul Haque، أنه منذ نهاية الحرب الباردة حدثت تغيرات بنيوية و هيكلية، غيرت طرق الحكم *Mode of governance* في العالم ككل، حيث تحولت الدولة ذات الحكم المركزي التي هيمنت على تكوين وبناء المجتمع في الماضي إلى دولة تركز بشكل مركز وعميق على السوق، في ظل نظام دولي معولم، ومع بروز عامل تنافس الأسواق وزيادة تدفق رؤوس الأموال، وهيمنة القوى العالمية على المصالح القومية، استوجب التفكير في خلق أمن يلّم بكل تلك العوامل، بما فيها الأمن الإنساني، أمن المعلومات، والأمن البيئي، الذي يستدعي تعاونا وليس تنافسا دوليا، ويقول "شمس الحق": «أنه في هذا المستوى يصبح الأمن التقليدي (القومي) عائقا أمام الحكم الراشد العالمي»[1]، وهنا يبرز التساؤل: كيف يمكننا تطوير وتحسين ميكانيزم "التعاون" مع الحفاظ على الخاصية التنافسية التي يفرضها نظام السوق؟ وعن أي شكل من أشكال الأمن العالمي نبحث ضمن هذا الطرح؟

كما شرح "Mark Duffield"، لازالت المقاربات اللبرالية تصر على المحافظة على الحريات الفردية والتجارية، رغم بروز تحديات جديدة لذلك، والرأسمالية العالمية لا تقوم اليوم على أساس التوسع والإدماج، لكن على منطق تضامني وتخصصي جديد؛ هذا ما قد يعطينا نظرة جزئية حول الأمن العالمي في المقاربات اللبرالية[2].

يعتقد أنصار مدرسة الأمن العالمي أن مسارات العولمة شهدت استعجالا ملحوظا من أجل الوصول إلى "مجتمع عالمي"، حيث ساهم كل من الاقتصاد والاتصالات وبوادر خلق ثقافة عالمية في تطوير شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية تجاوزت حدود الدول، لكن هذا احدث بدوره مجموعة

[1]- M.shamsul Haque, «*Governance, Security and the Environment in South Asia; paradox of change and continuity*» in: Patrick Hayden and others, **Debating Environmental Regimes**. Nova Science publishers, New York, 2002, p128.

[2]- Idem.

مشاكل ناتجة عن العولمة في ظل "الدولة الأمة" *Nation-State*، نحو تحول أشكال النزاعات بين الدول الكبرى إلى أشكال جديدة من "اللاأمن" بسبب الطبيعة القومية، الاثنية والدينية للدول[1].

لكن، حسب بعض المحللين أمثال "دافيد ديويت" David Brian Dewitt، " دافيد هاغلاند" David G. Haglund، و"جون كيرتون" John J. Kirton، توجد هناك مفارقة، إذ أنه في الوقت الذي نلاحظ فيه اعتمادا متبادلا سياسيا واقتصاديا، بشكل منسجم ومترابط نرى سياسات أمنية تزداد تفككا وتحيزا نحو الإقليمية[2]، الشيء الذي ينكره "مارك دوفيلد" Mark Duffield، إذ يرى أن العولمة لن تمتد سوى إلى بعض دول العالم الممثلة لدول الشمال، كأمريكا الشمالية، أوروبا وبعض الدول الآسيوية، أما دول الجنوب فهي ليست معنية بامتدادات العولمة حسبه، لأنها رمز للّاإستقرار الدولي والنزاعات والنشاطات الإجرامية والإرهاب، بمعنى أن التخلف سيصبح شيئا خطيرا، وموضوعا جديدا للأمن[3].

كمعالجة لفكرة "دوفيلد"، تعطي المدرسة العالمية *Globalist* مجموعة تحليلات حول الأمن و اللاأمن المتنامي في مناطق العالم، خاصة دول الجنوب، و حسب هذه المدرسة، تكمن الضرورة الأولى في وضع سياسات جديدة للمسؤولية العالمية، تهدف إلى معالجة قضايا الفقر والتدهور البيئي واللاعدالة العالمية، وأيضا إرساء حقوق الأشخاص والأقليات، وأمن الأفراد والجماعات، وبصفة أشمل إرساء معايير الديموقراطية. (وهذا مايمثل بدوره مجموعة أفكار و حلول دون التطرق الفعلي إلى كيفية احداث هذا الحل، وتطبيقه، ووضع آليات العمل على استدامة هذا النوع من الأمن)

تبحث أفكار أنصار العولمة عن إعطاء "إدراك عالمي"، و بعد عالمي (معولم) للأمن أكثر منه إقليمي أو دولاتي أو وطني قومي (حتى وان اقتضى إرساؤه تدخلات العسكرية، إن لزم الأمر) ، لأنه يتقيد بإجراءات أكثر فعالية من أجل تسيير حسن لأهداف وغايات الأمن العالمي، غير أن هناك بعض المحللين العالميين "*Globalists*" أيضا؛ أمثال "Ian Clark"، من لا يقبلون هذا التحليل ويرون في إلزامية جعل الدولة –دائما– الموضوع المرجعي أو الوحدة المرجعية للأمن، وأن تطبيقات الأمن لا يجب تحديدها على أساس الأفراد والمجتمعات، لكن على أساس إعادة ترتيب وتحديد لدور الدولة

[1]- John Baylis and Steve Smith, op-cit, p269.

[2]- David B. Dewitt and others, **Building A New Global Order: Emerging Trends in International Security**. Oxford University press, 1993, p230.

[3]- Mark Duffield, op cit, p02.

ووظائفها[1]، وهذا ما يعتبر إقرارا من طرف هؤلاء بأن آثار العولمة لم تعد تجعل من الممكن النظر في القضايا الأمنية بمعزل عن النهج الواقعي، رغم لبرالية الفكر الديموقراطي، حقوق الإنسان وحماية البيئة، ضمن طرح حداثي غربي حول التقدم الإنساني، الصناعي والاقتصادي وغيرهما، وهذا مايجعلنا نرجع دوما إلى فكرة أن الحداثة موجودة في الفكر العقلاني للنظرية اللبرالية.

ومن جهة ثانية، يبين "Pettman " أن هذا النمط من التحليل، حول عقلانية الطرح اللبرالي، المتحرر من القيم والأخلاق–لأنه يقوم على العقل– قد يكون مناسبا "سياسيا" أكثر للغرب، أما إيديولوجيا فهو غير مناسب إلا لهذا الحيز (دول الغرب) لأنه يعتبر "فخا" خارج هذا النطاق[2].

2-4-2/ الحوكمة وعولمة الأمن البيئي :

بالعودة إلى العنصر الأساسي ضمن هذا الجزء والمتمثل في نظرة الاقتراب العالمي للأمن البيئي؛ ندرج انه قدمت انتقادات متفاوتة لهذا الاقتراب من أجل صياغة مفهوم جديد للأمن (ثم التطرق إليه في الفصل الأول)، مع تضمين عنصر البيئة، ضمن زوايا هذا المقترب، لأن الافتراض القائل بأن البيئة منفصلة عن النظام الاقتصادي وعن الإنسان يشكل أكبر صعوبة في إنشاء سياسات التنمية المستدامة، وسياسات الأمن، بذلك نجعل من البيئة متغيرا مستقلا ، يستلزم استجابات سياسية وحكما، لذلك أعطيت مقترحات لبرالية حول مفاهيم الحكم *Governance*، وعلاقته بالأمن البيئي من خلال تيارين: الأول ذو نظرة داخلية وطنية، تسعى من خلال المجتمع المدني إلى تنمية مقاومة اجتماعية كشكل من أشكال الأمن، أما الثاني، فهو ذو نظرة دولية يعتمد على إمكانية تطوير أمن عالمي أكثر[3]، وهذا ما سيتم الحديث عنه في الفصل الرابع من هذه الأطروحة، حول ميكانيزمات الرشادة والحكم الراشد وآليات تطبيق حوكمة بيئية قومية وطنية و دولية.

يرى كل من "راينر" Rayner و"مالون" Malone أنه يجب على الدول أن تقوم بتطوير إستراتيجيتها بشكل إلزامي، وبالرجوع إلى عالم الحيوان أين قام الباحثان باستعارة مصطلح القشرة الصلبة والهيكل العظمي للحيوانات في مقارنة بالدولة، و يقولان :

1- Ian Clark, **Globalization and International Theory**. Oxford University Press, New York, 1999, p125.
2- Ralph Pettman, «*Taoism and the Concept of Global Security*», International Relations of the Asia-Pacific, vol 5, no 1, 2005, p62.
3- Simon Dalby, «*Security and Ecology in the Age of Globalization*», op, cit, p101.

"إن عالم الحيوان يعطينا استعارة لمقاربتين من الأمن القومي والبيئي، المقاربة الأولى هي مقاربة القشرة الصلبة *Hardshell approach*، وتركز على تأمين حدود الدولة ضد أي هجوم أو حماية جهاز صنع القرار داخل الدولة من أي تسلل يخربه، أما المقاربة الثانية فتركز على تطوير الإطار الداخلي أو الهيكل العظمي للدولة *Skeleton of the State*، من أجل زيادة قدرتها على التكيف والمرونة في مواجهة التحديات السياسية والعسكرية والبيئية... لكن لسوء الحظ لا يبدو أن علم الحيوان *Zoology* – ولا حتى التاريخ– يدعمان الفكرة القائلة بأنه بإمكاننا زيادة عمل الاستراتيجيتين في آن واحد، فكلما ازداد تركيزنا على الحماية الصعبة لحدود الكائن الحي أو الدولة ، كلما ازداد الالتزام بإقليم دو حيز محدود، وفكلما زاد الاعتماد على البنية الداخلية، قل احتمال تحمل الكائن الحي أو الدولة للأمتعة الثقيلة من الدروع والحيز الإقليمي المحدود..." [1]

من خلال المقولة، يعطي الكاتبان استعارة من عالم الحيوان، من خلال تشبيه استراتيجية الدول بجسم الحيوان، فاستراتيجية القشرة الصلبة (صلابة خارجية وليونة داخلية) واستراتيجية الهيكل العظمي الداخلي، والتي ستكون ذو قدرة على التكيف مع التغييرات.

بالنسبة للباحثين، تنطبق هذه الاستعارة على الأمن، إذ يمكن اختيار استراتيجية "القشرة الصلبة"، أي الأمن العسكري التقليدي الذي يبحث أساسا عن حماية حدود الدولة، أو استراتيجية الهيكل العظمي التي تعمل أساسا على الوصول إلى حوكمة الرشيدة، مؤسسات قوية، نظام اجتماعي قادر على مقاومة كل أنواع المشاكل المختلفة، و هذا ما سماه "راينر" و "مالون" بـ "المرونة المجتمعية" *societal resilience*.[2]

ويضيف الباحثان أنه، يجب على المهتمين بالأمن الوطني والبيئي أن يقوموا باستثمارات واسعة داخل المؤسسات التي تساهم على المدى الطويل في توفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على الصعيدين الوطني والدولي، وهي « الحفاظ على عدد كبير من المجموعات أو الجمعيات المتنوعة، التي من خلالها يمكننا استخلاص وجهات نظر مختلفة حول الظروف والشروط المتغيرة، بمعنى أنه

[1] - Steve Rayner, Elizabeth L. Malone, "*Security, Governance, and the Environment*", In: Lowi M.R., Shaw B.R. (eds) **Environment and Security**.op cit, p49.

[2] - Steve Rayner, Elizabeth L. Malone, op cit, p49.

يمكن لأي مجتمع أن يغير استراتيجيته إذا لم تستجب للظروف الجديدة» [1] ، وبالتالي، فإن الباحثين يتفقان حول أهمية التعددية المدنية وشبكات الثقة المرتبطة بها لتزويد المجتمع بقدرة مضاعفة على إجراء تغييرات استراتيجية معقدة *camplex strategy switching*[2] .

حسب الشرح المعطى من طرف الباحثين، يمكن استخلاص أن المجتمع الديموقراطي التعددي هو المجتمع الذي يستطيع توفير أمن، أكثر ملائمة من الأمن العسكري، لكن هذا الطرح لا يشرح كيف، في ظل الحرب على الإرهاب، يمكن لهذه المجتمعات الديموقراطية (الغربية) أن تشكل "قشرتها" في مواجهة التغيرات الاستراتيجية العالمية إزاء الوضع غير الثابت؟

سيتم في الفصل الرابع من هذه الأطروحة شرح الأفكار المتعلقة بالأمن حسب اقتراب الحكم الراشد والتحليلات التي تختص بعولمة الفكر البيئي، والأمن الايكولوجي

إن المفاهيم المقدمة للأمن البيئي في إطار النظرية اللبرالية كانت معظمها ضمن إطار فكرتي "التعاون" و"السلم" على غرار فكرتي التهديد والخطر التي أتى بها الواقعيون، من جهة أخرى اتسمت التحليلات اللبرالية بالتنوع (رغم نقص في التعمق) حيث ألمت بمختلف مقتربات هاته النظرية، وركزت على عنصر القيم، وعلى المنحنى العالمي والشامل *Universalist/Globalist* بذلك كان هذا المبحث كثير الأفكار والاعتقادات، منها من لقي ترحيبا بين أوساط النقاد، ومنها من انتقد بشكل مفصل نتيجة لإهماله بعض الزوايا في التحليل.

وقد تم نقد العديد من الأفكار اللبرالية ذات الصبغة النفعية من طرف المدارس الأمنية، ثم المدارس الأمنية البيئية، صنفت ضمن المنظور التأملي.

[1] - Steve Rayner, Elizabeth L. Malone, op cit, p50.
[2] - Ibid, p 51.

المبحث الثالث: الأمن البيئي من المنظور التأملي:

كما تمت مناقشته من قبل، فقد برز الأمن البيئي في حقبة السبعينات كفكرة تبحث لها عن مكان في التحليلات التقليدية، وكمصطلح يتبادله الأشخاص دون إدراك فعلي لماهيته، وما تحليلات النقاش العقلاني إلا مجموعة أفكار واقتراحات أتت من أجل تضمين هذا المفهوم داخل معطياتهم التحليلية دون الوصول إلى تأكيد أو استنتاجات أو توصيات –منبعها الواقع– حول ما يجب علينا تجنبه وما يجب علينا استباقه، بذلك فإن هذه التحليلات أعطت مدخلا مفاهيميا ذو نقص "توظيفي" لمفهوم الأمن البيئي.

أما تحليلات المنظور التأملي، التي سميت بـ"المقاربات البديلة" *Alternative approaches* فقد أعطت فكرة أكثر عمقا حول مفهوم الأمن البيئي في قالب تأملي *Reflectivist* وبنيوي *Constructivist* ذو نظرة تاريخية، انطولوجية ومعرفية للأمن البيئي؛ فتاريخيا، أعطت نهاية الحرب الباردة والصراع شرق/غرب أرضية خصبة لبروز نقاشات جديدة تهتم بالوضع الدولي بإحداثياته ومكتنفاته، وكذا دراسات جديدة استباقية، حالت دون دخول العالم في حروب أخرى.

ونتيجة لتفاقم الحس الفكري والمعرفي، مع بروز نقاشات نظرية جديدة، أصبحت الضرورة ملحة من أجل تحليل كل مصدر تهديد، وكل مصدر خطر قد يمس بالفرد والدولة والنظام الدولي لذلك سيتم التطرق إلى تحليلات فترة ما بعد الحداثة (*Post Modernism*) والقصد هنا التحليلات التأملية والبنائية للأمن والتي انتزعت مجال الأمن من الدراسات الإستراتيجية نحو الدراسات النقدية، الاجتماعية، والبنائية، وهذا من أجل ضبط حدود النقاشات حول الأمن البيئي.

ستبرز هنا أيضا تفرعات عديدة مختلفة عن تفرعات المنظور العقلاني، ذلك أن النقاش التأملي يختلف في أفكاره وفي زوايا نظره عن النقاش العقلاني (القطيعة الإبستمولوجية الانطولوجية والمنهجية التي حدثت بين النظريتين كما حددتها Hélène Viau)، كما سيتم تناول البيئة والإنسان كوحدة مرجعية في التحليل، مع الأخذ بعين الاعتبار كلا من النظم البيئية والإيكولوجية ومكتنفات دراسات الأمن الإنساني حول التنمية المستدامة والحكم الراشد، لذلك سيكون الهدف من التحليل هنا ليس مناهضة ما أعطته التفسيرات العقلانية خلال حقبتي السبعينات والثمانينات، ولكن كخطوة لاستكمال تلك المحاولات مع إعادة صياغة لمفهوم الأمن البيئي، بما يتماشى مع الوضع الجديد والمفاهيم الجديدة.

من بين المدارس نجد مدرسة كوبنهاغن *Copenhague*، التي تم التطرق إليها في الفصل الأول، وتدعو إلى التفكير في الأمن عن طريق استعمال مفهوم "الأمننة "*Securitization*" والتفكير في البيئة من خلال برنامجين متوازيين يشكلان أسس بناء نقاشات أمنية بيئية، لما يعرف بالأمننة البيئية *Environmental Securitization*، رغم أن الاهتمامات الأولى لم تكن فعلا حول كيفية إرساء أمننة بيئية، بالقدر الذي كان التحليل فيه ملما بمسارات أو أفعال الأمننة *Securitization acts*.

أما المقاربات النقدية، فقد أعطت تفسيراتها حول الأمن البيئي بالرجوع إلى إعادة أفهمة المصطلح، مع محاولة لإعطاء نظرة معمقة وموسعة له من خلال العودة إلى دراسات الأمن الإنساني، لذلك كانت إسهامات هاته المقاربات تعتمد على مفهوم اللاأمن البيئي ومسببات هذا اللاأمن، مما اقتضى إعادة صياغة مفهوم أو معنى للأمن البيئي ضمن بحوث ودراسات الأمن الإنساني والأمن العالمي.

بالنسبة إلى اقتراب ما بعد الحداثة، فقد دعا إلى التفكير في أسس الأمن والبيئة من خلال مختلف الأوضاع والشروط المادية والاجتماعية، فمن تفكير معمق حول توسّع الأمن ليشمل البيئة، ننتقل إلى تفكير أعمق حول العلاقة بين البيئة والأمن، وذلك بالتساؤل والبحث في تكوين الأولويات السياسية والأفعال الممتدة لها، في نمط الحياة، ونمط الاستهلاك ووسائل حماية ذلك.

المطلب الأول: تحليلات مدرسة كوبنهاغن: من الأمننة إلى استعمال البيئة كوسيلة سياسية أو "التسييس":

على غرار التحليلات العقلانية فإن إمدادات النظرية البنائية على مستوى الأمن البيئي كانت شبه منعدمة، إلا من بعض كتابات بعض المحللين الذين صبغت أعمالهم بالصبغة البنائية، أمثال "كارين ليتفين" Karen T.Litfin، "فيليب لوبراستر" Philippe Le Prestre، "ايفلين دوفولت" Evelyne Dufault، أما تقديمات مدرسة كوبنهاغن* التي تعد الأولى في هذا المجال، فقد جاءت مع شرح محدد لكيفية دخول مفهوم البيئة إلى النقاشات الأمنية، دون نسيان الخلفية المادية والمجتمعية للبيئة والمشاكل البيئية، حيث ارجع الكثير من الباحثين الفضل الكبير لمدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن إلى مجالات عدة، وذلك من خلال إسهامات الباحث والكاتب باري بوزان Barry Buzan، وكتابه "الشعب، الدولة، والخوف" والذي عمد من خلاله إلى تطوير وتعميق مفهوم الأمن باقتراح نهج جديد يبتعد في مضمونه عن الإطار الأمني لفترة الحرب الباردة مع وضع الخطة البيئية ضمن دائرة إعادة توجيه التساؤلات حول "التهديدات الجديدة"[1].

لقد أعطى "بوزان" ثلاثة أسباب وجيهة وأساسية لتوسيع نطاق "مفهوم الأمن" الدولي بعد الحرب الباردة:

أولا: أن الأمن يجب أن يتوسع نتيجة التغيرات الحاصلة على البيئة.

ثانيا: لأن المفهوم (مفهوم الأمن) يحتوي داخله على سياسات ما، فالجماعات المختلفة داخل مجتمع ما تبحث عن أمننة قضايا محددة من أجل جعلها من أولويات الحكومات.

ثالثا: توسيع نطاق الأمن لأن لديه القدرة على إدماج مفاهيم متعددة في حقل العلوم السياسية بذلك سيصبح الأمن حسب "بوزان" متداخلا مع السياسة أين سيصبح لفكرة الأمننة وزن محدد[2].

*- اسهامات وتحليلات مدرسة كوبنهاغن حسب المنظرين، هي ما بين النظرية النيوليبرالية المتجددة، و النظرية البنائية الاجتماعية.

[1]- Barry Buzan, op-cit pp (5-10).

[2]- Barry Buzan, Ole Waever et Jaap de Wilde, **Security: A New Framework for Analysis.** op cit, p23.

بذلك فإن تقديمات مدرسة كوبنهاغن أتت للوهلة الأولى كمنطلق لتوسيع مفهوم الأمن حيث كانت تحليلاتها متمركزة على أنواع الأمن التي صنفها "بوزان" وهي "الأمن العسكري"، "الأمن المجتمعي"، "الأمن الاقتصادي"، "الأمن السياسي"، و"الأمن البيئي"[1].

تعرضت المدرسة إلى مجموعة انتقادات بسبب عدم التعمق في المعنى الذي أعطاه هؤلاء لفكرة التهديدات الوجودية *Existential Threats*، ويرى "جوهان إريكسون Eriksson"، انه لا توجد هناك تهديدات موضوعية، وما هو موجود فقط هو محاولات لخلق مجال أمني لأي مشكل:

> "...من خلال الاعتماد على النهج البنائي، نُظر إلى الأمننة وكأنها تدور حول سياسة القوة لمفهوم ما، بعبارة أخرى، عُرضت كلمة "الأمن" على أنها بناء اجتماعي، ووفقا لهذه النظرة، لا توجد هناك تهديدات موضوعية، فقط مجموعة محاولات لسرد القضايا بآثار "أمنية"، وبالتالي، فإن أي شخص يصنف قضية ما على أنها "مشكلة أمنية" فهو يتخذ بذلك قرارًا سياسيًا وليس قرارا تحليليًا[...] بالتالي لا يمكن أن يكون دور المحلل هو مراقبة التهديدات، بل تحديد كيف، ومن طرف من، وتحت أي ظرف، وما هي عواقب تصنيف بعض القضايا على أنها تهديدات وجودية، دون قضايا أخرى...[2]

وفي نقده لأعمال المدرسة يقول 'ايريكسون" أيضا أن مدرسة "كوبهاغن" عمدت فعلا على توسيع مصطلح و مفهوم الأمن، لكننا نلمس تناقضا عندما يزعم هؤلاء مراقبة وملاحظة توسع الأمن، وفي نفس الوقت نجدهم يؤيدون حقيقة أنه يجب توسيع البرنامج الأمني بشكل ما.

1-1/ بين علمية وسياسية القطاع البيئي

لقد تبني رواد مدرسة "كوبنهاغن" ما سمي بالأمن البيئي، أو 'قطاع الأمن البيئي"، الذي يعطينا- من وراء التسمية- جانبين الأول سياسي و الثاني علمي، وهذا ما ضمنه مجموعة من الكتاب، وعلى رأسهم "بوزان" في تحليلاتهم، من خلال إعطاء رؤى مختلفة حول هذا القطاع، ثم تقسيمه إلى مجموعتين محددتين باسم أجندة الأمن البيئي *Environmental Security Agenda*؛ المجموعة الأولى هي الأجندة العلمية *Scientific Agenda*، والمجموعة الثانية تسمى بالأجندة

[1]- Barry Buzan, Ole Waever et Jaap de Wilde, **Security: A New Framework for Analysis.** op cit, p24.

[2]- Johan Erikson, "*Observers of Advocates? On the Political Role of security Analysis".* Cooperation and conflict, vol 34, N° 03, September 1999, p 315.

السياسية *Political Agenda*، مع وجود تقاطع نسبي بين أعمال الأجندتين، غير أن مدرسة كوبنهاغن قد خرجت ببعض الاختلافات التي تبنت مسارات مختلفة نحو الوصول إلى نتيجة مشتركة.

فالأجندة **العلمية** منبثقة أساسا من العلوم الطبيعية والنشاطات غير الحكومية، فأصحاب هذه الأجندة هم مجموعة علماء مع مراكز ومعاهد للبحوث، وتقدم هذه المجموعة من العلماء قائمة بالمشاكل البيئة التي أثرت ولا زالت تؤثر في تقدم الحضارات وتطورها[1]، بذلك تمتاز أجندة العمل العلمية بالجانب الايكولوجي أكثر شيء، وبالآثار الايكولوجية على المجتمعات، وهذا ما نلحظه داخل مراكز البحوث المختصة بعلوم البيئة و الكون.

على غرار ذلك هناك أجندة **سياسية**، مصدرها حكومي وما بين حكوماتي "*Intergovernmental*" فإن كانت الأجندة العلمية تحتوي على تقييم للتهديد الذي يستوجب أفعال "أمننة" *securitization acts* حسب "بوزان"، "ويفر" و"دي وايلد"، فإن الأجندة السياسية تعمل على تكوين الوعي السياسي وتخصيص وسائل جماعية من أجل التعامل مع المشاكل المطروحة، لذلك فهذه الأجندة هي المسؤولة عن دفع التحركات نحو الأمننة، لكن رغم وجود تداخل وتبادل بين الأجندتين، توجد مجموعة اختلافات، فالأجندة العلمية تتماشى مع الطرح العلمي، وتلبي الاحتياجات الأكاديمية في أول الأمر، أما السياسية، التي تعكس وجهة نظر الهيئات الحكومية، فهي مرهونة بإحداث زمنية معينة (مثل تأثير وسائل الإعلام والرأي العام)، وتعمل من أجل صياغة ورسم سياسات بيئية، تشرف عليها الأحزاب السياسية ، الوزارات ، وبعض المؤسسات المختصة.

ويضيف "بوزان" و"ويفر" و"وايلد" "، بأن هذا ما يضفي لها صفة تسيسية "*Politicization*" أكثر منها عملية أمننة "*Securitization*"[2]، كمثال على ذلك، ممارسات الأنظمة البيئية داخل النظام الدولي، التي تعتبر ممارسات سياسية وليست أمنية.

من جهة ثانية، يضيف هؤلاء أن "مستوى تحليل النظام الدولي" هو المهيمن على القطاع البيئي، لأن معظم نشاطات الأمننة في هذا المستوى تكون بفضل جهود الجماعات الإبستيمية البيئية، التي تعمل

[1]- Barry Buzan, Ole Waever et Jaap de Wilde, **Security: A New Framework for Analysis.** op cit, p72.

[2]- Ibid, p73.

على وضع وتأمين أجندة عمل بيئية، لذلك تكون أعمال الأمننة على المستوى العالمي ذات منحنى تسييسي، أما نتائج مسارات الأمننة فتنحصر على المستوى المحلي.

في تقييم لأعمال وطروحات مدرسة كوبهاغن، تقول "كارين ليثفين" Karen.T.Litfin"، بأن هذا الطرح ينتج لنا ثلاث أسئلة عالقة[1]:

أولا: أن مدرسة كوبنهاغن تقدم مفهوما موسعا للأمن يحتوي على "أمننة البيئة" بالتركيز على فكرة أن الأمن البيئي "يتم توضيحه فقط من مكان معين، بصوت مؤسساتي ، من قبل نخبة معينة" تهتم بمصالحها المباشرة، فهل لا يحق إلا للأشخاص المعنيين بآليات الدفاع –عن أي تهديد يمس الدولة المركزية التقليدية– تنفيذ النشاطات الأمنية؟ (وهو ما سمته الكاتبة بـ *security speech acts*)

ثانيا: إن نطاق الأمن البيئي المحدد من طرف مدرسة كوبنهاغن متعلق أساسا بالحفاظ على الطبقة الحيوية *Biosphere* كنظام عيش أساسي تستقر داخله الحياة البشرية، وهنا نلحظ أن هذه المدرسة تعتبر أن النظر إلى النظم الإيكولوجية يتم فقط من خلال زاوية نظر نفعية، فالمنطق الذي وضحه "بوزان"، "ويفر"، و"دي وايلد"، يعطي فكرة مفادها أن البشر في كل العالم يعيشون من أجل ترقية دولهم، دون النظر إلى قدرات النظم البيئية (الإيكولوجية) المتناقصة، والتي لا تخدمهم كلهم.

بذلك فإن مدرسة كوبنهاغن لم تشرح وتفسر لنا الوجهة الحقيقية لأعمال الأمننة، هل هي نشاطات "أمننة مصالح محددة"، تمس من بعيد أو من قريب بالبيئة، أم هي نشاطات "أمننة النظم الإيكولوجية" "*Ecosystems*"، وهي الفكرة التي وضحها "Sheehan" بقوله أن التحالف البيئي واسع ومقسم فمن جهة نجد من يريد الحفاظ على البيئة من خلال حماية التنوع الحيوي، ومن جهة ثانية نجد من تحتم عليهم مصالحهم، حماية ما يستلزم [من البيئة] للسماح بالتقدم الاقتصادي[2].

ثالثا: إن دعاة مدرسة كوبنهاغن لم يعطوا تمييزا حول ما تمثله البيئة بالنسبة للعلميين، وما تمثله بالنسبة للسياسيين، بل عمدوا إلى إبراز أن قيمة البيئة هي نفسها عامة، كما لم يتطرقوا في تحليلهم إلى التعقيد في الاعتماد المتبادل/الترابط الموجود بين النظم البيئية ومن يرتبط بهم، وكذلك تعقيد

[1]- Karen .T. Litfin, "*Constructing Environmental Security and Ecological Interdependence*", Global Governance, Vol 5, 1999, pp (369-377) .
[2]- Idem, p365.

الترابط الاقتصادي الذي يستند في جلّه على استغلال هذه النظم البيئية الايكولوجية، ومن أجل ذلك أعطيت نظرة أخرى على غرار نظرة مدرسة كوبنهاغن وتحليلاتها، تهتم بجانب اللاأمن البيئي، وكيف يمكن جعله أداة أو وسيلة سياسية؟[1]

1-2/ اللاأمن البيئي وسيلة تعبئة سياسية

إلى جانب مسارات وأعمال الأمننة فإن للبيئة أيضا ميزة تعبوية، يمكنها أن تستعمل لغايات سياسية إلى جانب حماية الأنظمة البيئية أو حماية الناس من تدهورات هذه النظم، وفي هذا المعطى يحدد "Le Prestre" أنه "إذا كان بإمكان البيئة أن تصبح مصدرا لنزاع ما فسيكون ذلك بسبب التغيرات البيئية التي تسمح بخلق شعور باللاأمن، قد يستعمل كوسيلة في السياسة الداخلية أو الخارجية"[2].

من جهتها "Evelyne Dufault" وفي نفس السياق، ترى بأن ما يجب التأكيد على دراسته هو الجانب الوسائلي للقضايا البيئية داخل النزاعات السياسية (اعتبار القضايا البيئية كوسيلة أو آداة في النزاعات)، وليس دراسة أسباب هذه النزاعات، وتقول في هذا السياق: "إن أدبيات النزاعات المرتبطة بالبيئة تشدد على هيمنة المتغيرات السوسيولوجية على المتغيرات البيئية كأسباب للنزاعات، وتقترح في هذا السياق، الخاصية الآداتية والوسائطية في حل المشاكل البيئية"[3].

هنا تعود "Evelyne" للتذكير بأنه من أحد أسباب زوال النظام السوفياتي تشكيل حركات تدعي أنها حركات إيكولوجية لكنها في حقيقة الأمر ليست سوى حركات قومية وطنية، استعملت المشاكل البيئية من أجل التشهير بنشاطات موسكو ونشاطات السلطات المنبثقة عنها، والتي تخدم أساسا أوروبا الشرقية[4]، ومع زوال هذه الأنظمة، أصبحت حركات المعارضة هي التي تقود هذه الدول.

بعد ذلك صُبت القضايا البيئية شيئا فشيئا في قالب سياسي أو بمعنى أنها "سيّست، خاصة بعد أن أصبحت هذه القضايا تهدد معالم الهوية، مما يؤدي إلى نزاع محتمل، وتقول الكاتبة هنا:

> « قد يستعمل اللاأمن البيئي من طرف بعض الجماعات التي تطمح إلى تعزيز بعض من أهدافها السياسية المحددة، بذلك وضمن هذا السياق، فإن أي تهديد بيئي يمكنه بلورة

[1]- Michael Sheehan, **International security: an Analytical security**. Op cit, p101.
[2]-Philipe le Prestre "*Sécurité environnemental et Insécurité internationales* », Revue québécoise de droit international, vol 11, no 1, 1998, p271.
[3]- Evelyne Dufault, op cit, p105.
[4]- Ibid,112.

حركات تعبوية شعبية تهدف إلى الوصول إلى غايات أخرى، غير الأمننة البيئية، كتسوية نزاع هوياتي، وبعبارة أخرى، يمكن استخدام اللاأمن البيئي كعامل محفز لتعبئة المجتمعات حول قضايا الهوية، المطالب الوطنية أو السياسية »[1].

حسب "Philippe le Prestre" أنه في فترة ما بعد الحرب الباردة أخذت مسائل الهوية والقومية أهمية كبيرة، مما جعل البعض يظن أن بعض رجال السياسة يمكنهم استخدام النزاعات حول البيئة بغاية إشعال الحس القومي، وأن الفوارق البيئية ستصبح قادرة على إحداث اتجاه قومي، ذلك لأن الاتجاه البيئي والقومي *Environmentalism and Nationalism* مرتبطان بالإقليم، بذلك فهما مرتبطان بمفهوم السيادة، الاستقلال والتسيير الذاتي[2].

وما يمكن ملاحظته على هذا المستوى هو تنوع في استعمالات مفهوم الأمن البيئي واللاأمن البيئي من طرف مختلف المقاربات التي تريد تأكيد الرابط بين الأمن والبيئة، بربطه بمجموعة متغيرات أخرى، من جهته أخرى، يبين "هومر ديكسون" Thomas-Homer Dixon"، من وجهة نظر مادية بأنه يمكن للتدهور البيئي أن يصبح عاملا باعثا لنزاع ما لأسباب مختلفة، وهذت ما سيتم معالجته بالتفصيل في الفصل المتعلق بالنزاعات البيئية.

لقد بين كل من"لوبراستر" "Le Prestre" و"دوفو" "Dufault" بأنه يمكن استعمال عامل البيئة في تشكيل خطاب سياسي تعبوي أثناء ارتقاب نزاع سياسي محتمل، بمعنى احتمالية النزاعات من خلال فكرة التعبئة السياسية للبيئة.

من جهة ثانية، دعما فكرة أن التدهور البيئي هو مادة منتجة للنزاع (ويمكن معالجة ذلك من خلال مسارات تعاونية ثم التطرق إليها في تقديمات النظرية اللبرالية والاقتراب النظمي فيما سبق).

ما يستدعى تأكيده وتفسيره في هذا المستوى هو شكل واتجاه وجهات النظر هل هي مختلفة أم متناسقة، لأننا إذا أردنا شرح ذلك نتساءل: هل استعمال الأمن البيئي "كأداة" من طرف النخب [السياسية عامة] ليس نفسه استعمال نفس الأمن "كأداة" أو كوسيلة من طرف الشعب نفسه؟

[1]- Evelyne Dufault, op cit p120.

[2]- Philipe le Prestre**, Protection de l'environnement et relation internationales des défis de l'ecopolitique mondiale.** op cit, p378.

المطلب الثاني: الأمن البيئي حسب النظرية النقدية، النسوية الايكولوجية والاجتماعية الايكولوجية

إن ما تعمل عليه مختلف النظريات التأملية هو تحليل مفهوم الأمن البيئي من أجل توضيحه وتبيان ما عجزت عن تحليله النظريات الأخرى مع اقتراح بدائل لذلك كإعادة صياغة هذا المفهوم، وقد عمدت النظرية النقدية إلى تفسير هذا المفهوم من خلال اتخاذ الفرد أو الإنسان وحدة مرجعية أساسية دون الدول، وتنتهج هذه الاقترابات مجموعة فرضيات تبنى عليها النظريات مع أسس ابستمولوجية (وضعية) لنظرية العلاقات الدولية ككل.

في الواقع تؤمن النظرية النقدية بأن النظرية الوضعية تحد من قدرة النظرية في العلاقات الدولية في إبراز عمل معياري مؤسس على أجندة تحريرية (انعتاقية) إلى جانب التحليل التفسيري[1]، وذلك بالرجوع إلى أنطولوجيا مختلفة، تستعير فيها الدراسات النقدية مفهوم الأمن الإنساني والعالمي من النظرية اللبرالية (لقد تمت الإشارة في مبحث سابق إلى أنه يوجد هناك تقاطع بين نظرة اللبراليين للأمن من مستوى الفرد[إلى جانب الدولة] مع نظرة النقديين للأمن من مستوى الفرد أو الإنسان، مع اختلاف ابستمولوجي ومنهجي وتشابه انطولوجي). بذلك تحدد هذه النظرية أن مفهوم الأمن البيئي ينبثق عن المفهومين السابقين، (الأمن الإنساني والأمن العالمي)، مع الرجوع إلى مختلف التحليلات الإيكونسوية، الاجتماعية، الأمن الإيكولوجي.

2-1/ تحليلات التيارين النسوي الإيكولوجي والاجتماعي الإيكولوجي:

يعد المحلل "جون بارنت" "Jon Barnett" الأكثر إسهاما في هذا المجال، وتحديدا من خلال تطرقه إلى اتخاذ اللاأمن البيئي "كوسيلة إرشادية" لمفهوم الأمن البيئي، وهذا ضمن اقتراب نقدي يدعى بالنظرية الخضراء *Green Theory* [2] حيث انطلق "بارنت" من منحنى إيكو فلسفي (إيكولوجي فلسفي) راديكالي مجسد من خلال مقاربتين إيكولوجيتين هما المقاربة الإيكولوجية النسوية *Ecofeminism* والمقاربة الإيكولوجية الاجتماعية *Social Ecology*.

[1]- Peter Stoett J. and Eric Laferriere, op-cit, p139.

[2]-Jon Barnett, the Meaning of Environmental Security, op-cit, p02.

وظهر مصطلح الايكونسوية أو النسوية الايكولوجية سنة 1974 مع الفرنسية "فرانسواز دوبون" Françoise d'Eaubonne، وأصبح المصطلح وسيلة أساسية في تحليل التفاعلات بين الضغط النسوي و الأزمات الايكولوجية، وتنظر النظرية النسوية الايكولوجية في الارتباط المتبادل الموجود بين المرأة و الطبيعة، وبين الانشغالات الايكولوجية و النسوية[1]، وقد وجد هذا التيار جذوره في شمال أمريكا، في الحركات النسوية المثلية، الحركات النسوية البيئية، الحركات النسوية المعادية لاستعمال الاسلحة النووية، والمعادية للحروب بصفة عامة، ويمكن القول أن معظم المؤتمرات حول التيار النسوي، وأيضا معظم الأطروحات و المنشورات التي ظهرت في سنوات الثمانينيات 1980، امتدت من الأعمال الأكاديمية حول الايكولوجية النسوية.

أن التحليلات النقدية للروابط الموجودة بين العسكريتارية، الجنس، النزعة التقليدية، التمييز الجنسي وتدمير البيئة أصبحت أساسا للفكر النسوي الايكولوجي، في محاولة من أجل تجسيد دور المرأة في القضايا الايكولوجية، السوسيوسياسية، و ما يدور حولهما، وقد عمل التيار النسوي الايكولوجي على تطوير التفاعلات الموجودة بين المرأة و الطبيعة، من خلال ثلاث مطالب مركزية [2] : الامبريقي، المفاهيمي (الثقافي/ الرمزي)، والابستيمولوجي.

- المطلب الامبريقي يدور حول فكرة أن المشاكل البيئية تؤثر في صنف النساء في اغلب مناطق العالم، فمن مخرجات منظمة الأمم المتحدة لسنة 1989، "نحن نعيش الآن اكبر حقيقة مؤكدة عالميا مفادها أن النساء هن أكثر ضحايا التدمير البيئي، وكلما زاد فقرهن، كان عناؤهن أكبر"[3]، وهذا العبء الذي تعيشه النساء ليس راجعا فقط إلى التدهور البيئي، لكن إلى عدة أسباب أخرى، أدت إلى جانب التدهور البيئي إلى حالة من الفقر واللااستقرار، والعنف أيضا، وما زاد من حدة الوضع، على غرار إرجاع مسؤولية الحياة العائلية من غذاء و صحة، وماء إلى المرأة عموما، هو تناقص هذه الموارد بسبب التدهور البيئي وتقول الكاتبان "هاذر

[1] -Heather Eaton, "*Women, Nature, Earth*", in, Sigurd Bergmann and Yong-Bock Kim, **Religion, Ecology and Gender: East- West Perspectives.** LIT Verlag, Berlin, 2009, p 7.
[2] - Heather Eaton and Lois Ann Lorentzen**, Ecofiminism and Globalization: Exploring culture, context, and religion.** Rowman and Littlefield Publishers, United States of America, 2003, p 2.
[3] - Pamela Philipose, "**Women Act: Women and Environmental Protection in India**", in Judith Plant,ed, **Healing the Wounds: The Promise of Ecofeminism**. Between the Lines, Toronto, 1989, p67, Mentionned in: Heather Eaton,"*Women, Nature, Earth*", op cit, p7.

ايتن"Heather Eaton و"لويس آن لورينتزون"Lois Ann Lorentzen أن ما زاد الطين بلة، هو أن الموارد الاقتصادية – من امتلاك للأراضي أو الشركات التجارية – تظل غير متاحة لمعظم النساء[1].

- المطلب الثاني المفاهيمي مرتبط بعنصر الازدواجية أو الثنوية، وهو أن النساء والطبيعة مرتبطان من الناحية المفاهيمية والرمزية في نظر العالم الأوروبي الغربي، وهذا الارتباط أو التواصل محدد بعدة طرق، فبالرجوع إلى التيار النسوي الأوروبي، نجد أن الثقافات الأوروبية الغربية قد طورت أفكارًا عن عالم مقسم وفقا للتسلسل الهرمي والثنائي، فإلى جانب المرأة والرجل، والذكورة و الأنوثة، صنف هؤلاء معايير مفاهيمية مزدوجة، ويرون أن الثنائية *Dualism* مثل العقل/العاطفة ، العقل/ الجسد ، الزراعة / الطبيعة ، الأرض /السماء ، والرجل/ المرأة تعطي الأولوية للأول على الثاني.

ويشير النسويون الإيكولوجيون إلى هذه الإزدواجية على أنها ثنائية هرمية تسلسلية ويدعون أنهم يشيرون إلى "منطق الهيمنة" المتأصل في تاريخ وأفكار أوروبا الغربية*.

– المطلب الثالث وهو الابستمولوجي المعرفي، وهو مطلب تابع للارتباطات الموجودة بين النساء والطبيعة، فبما أن المشاكل البيئية تؤثر بشكل مباشر على المرأة، فكيف لا يمكن لهاته الأخيرة أن تمتلك قدرًا أكبر من المعرفة والخبرة، يمكنها أن تكون مفيدة في إيجاد حلول للمشاكل البيئية الملحة؟ فالبعض من النساء يزعمن بامتلاك معرفة أكبر عن أنظمة الأرض أكثر من الرجال، وبالتالي يجب على هؤلاء أن يكن "متميزات من الناحية الإبستمولوجية المعرفية"*.

---

[1]- Heather Eaton and Lois Ann Lorentzen, **Ecofiminism and Globalization: Exploring culture, context, and religion**. op cit, p 2.

*- تعزز الرموز الدينية والفلسفية والعلوم الثقافية هذه النظرة للعالم، مما يجعل سلطة الذكر على كل من النساء والطبيعة تبدو "طبيعية" وبالتالي مبررة، وتعكس الأنماط الاجتماعية ، بما في ذلك المعايير الجنسية والتعليم والحكم والسيطرة الاقتصادية ، منطق الهيمنة هذا.

*– بالنسبة لفكرة التميز المعرفي، على سبيل المثال، في العديد من أنحاء العالم، تكون النساء رواع للأرض، ولديهن معرفة زراعية أكبر من الرجال، بذلك، ووفقاً لما ذكره النسويون الإيكولوجيون، فإن هؤلاء النساء في وضع جيد للمساعدة في خلق نماذج بيئية عملية وفكرية جديدة.

هناك من يرى بأن النساء أقرب إلى الطبيعة /الأرض من الرجال، وأنهن يمتلكن سمات فطرية في رعاية وبناء المجتمع وعدم اللجوء إلى العنف وامتلاك حس بالأرض، وعلى الرغم من أن النظرية النسوية الإيكولوجية تتقاسم المطالب الثلاث السابقة، إلا أنها ليست شيئًا واحدًا، بل هي، كما تلاحظ "كارين وارن" Karen Warren ، مصطلح جامع لمجموعة واسعة من المقاربات، يختلف المنظرين الإيكولوجيين حول افتراضاتها التأسيسية ، حول طبيعة العلاقة بين النساء والعالم الطبيعي ، وحول المنظورات الإيكولوجية، حول الاقترابات النسوية، حول جذور الأزمات البيئية وحول الأهداف وماهية تحقيقها[1]، وتقول الكاتبتان "هاذر ايتن"Heather Eaton و"لويس آن لورينتزن" Lois Ann Lorentzen في هذا السياق:

> النسويون الإيكولوجيون قد يكونون ليبراليين أو ماركسيين أو اشتراكيين أو ثقافيين أو راديكاليين أو ما بعد حداثيين أو إيكولوجيين، قد يدعون إلى إدارة الموارد البيئية، البيئة العميقة، البيئة الاجتماعية أو إلى الكوسمولوجيات الجديدة في أطرهم البيئية؛ فالبوذيون، والأمريكيين الأصليين (الهنود الحمر)، والعبادات الإلهية، الهندوسيين، المسلمين، المسيحيين، واليهوديين، والنسخ العلمانية من النسوية الإيكولوجية موجودة. فنشاطات الفكر النسوي الايكولوجي موجودة في الهند وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما وتوجد نسوية إيكولوجية إقليمية وعرقية وثقافية[2].

في تحليل لهذا التيار، نجد أن التيار النسوي الإيكولوجي قد جمع بين إطار فكري وحركة سياسية من أجل الدفاع عن المرأة والدفاع عن الطبيعية، في صيغة "تحرير المرأة وحماية الطبيعة"، الأمر الذي وصفه كل من "ستويت" و"لافاريار" بالراديكالي، « فالمجتمع الأبوي قد سعى إلى السيطرة على جميع أشكال الحياة "الثانوية" *Subordinate life forms*" ، بما في ذلك النساء والطبيعة الواسعة ؛ ومن هنا فإن اضطهاد المرأة هو جزء من الأزمة الإيكولوجية، حيث تخضع المرأة لنفس الآليات التي يتم بواسطتها استخراج الثروة من الطبيعة "السلبية"[3] ».

بذلك كان هدف النظرية النسوية الايكولوجية *Ecofeminism* هو تحرير المرأة وحماية الطبيعة، إذن فالنظرية الخضراء متكونة من مظهرين، **الأول** أنها تؤمن بالكوسمولوجيا الحديثة *Cosmology* (أو علم الكون) في شكلها النفعي والتصنيعي على أنها مسؤولة عن التدهور البيئي وهي نفسها سوف

[1]- Karen Warren, **Ecological Feminism.** Routledge, New York, 1994,p 1.
[2] - Heather Eaton and Lois Ann Lorentzen, **Ecofiminism and Globalization: Exploring culture, context, and religion**. op cit, p 3.
[3]- Peter Stoett and Eric Lafèrriere, op-cit, p 69.

تكون دون شك متصلة بالمجمع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والعلمي الذي هيمن على تحليلات القرن العشرين.

أما المظهر **الثاني**، فهناك فلسفة خاصة بالفضاء والاحتواء مع القاعدة العامة الخضراء "*Green*"، أين نجد أن "كل الأشياء متصلة بكل الأشياء الأخرى"، وهذا يفرض اعتمادا متبادلا، ارتباطا وتركيبا متباينا ليس فقط على المستوى الداخلي، لكن أيضا بين النظم الاجتماعية والإيكولوجية.

أما بالنسبة للمقاربة الإيكولوجية الاجتماعية فتفترض أن التدهور البيئي يمكن فهمه بشكل أفضل إذا تم اعتباره كمنتج لعلاقات السيطرة والاستغلال، ويرى "بارنت" أن هذه المقاربة تقوم على مبادئ فوضوية، فعبارة الإيكولوجيا الاجتماعية *Social Ecology* قد وضعت من طرف الفيلسوف الاجتماعي والسياسي "Murray Bookchin" الذي تقوم فلسفته الاجتماعية على الفوضوية أو *Anarchism* .

تعتبر الإيكولوجية الاجتماعية أيضا كنظير للإيكولوجيا العميقة *Deep Ecology*، التي ترى بأنها لم تدخل كفاية في النظرية الاجتماعية وأن التدهور البيئي يفهم بشكل أفضل كمنتج (مسبب) لعلاقات السيطرة والاستغلال، وتستعمل كلمة Econarchism أو الفوضوية الإيكولوجية في بعض الأحيان بدل Social Ecology (الإيكولوجيا الاجتماعية) وهذا منذ أن تم اعتمادها من طرف Bookchin[1].

2-2/ التحليلات النقدية وأنسنة الأمن البيئي:

يشرح "بارنت" إطاره التحليلي بإضافة مصطلح "الأمننة"، الذي استعاره من مدرسة كوبنهاغن، والهدف منه هو نقد الأمن البيئي، المعرف من طرف النظريات العقلانية المهيمنة والتفكير في مقتربات ونظريات بديلة، ويضيف بارنت أن للتدهور البيئي مظهرين أو جانبين، **أولا** المشاكل الناشئة عن تناقص الموارد الطبيعية بسبب الاستغلال المتتالي من طرف الإنسان، والمظهر **الثاني** الأكثر تعقيدا للتدهور البيئي، وهو يسمى بتفاقم عبء "بالوعات الأرض" "*Planetary Sinks*"[2] (الشكل رقم 04)، وقد وضع هذا المصطلح أساسا حول العلاقة بين تراكم المخلفات والفضلات والبقايا (الملوثة)، وقدرة الطبيعة الحيوية على امتصاص كل ذلك، حيث يتراكم كل ذلك في الدورة الهيدروجينية أو في

[1]- Peter Stoett and Eric Lafèrriere, op-cit, 69.
[2]- Jon Barnett, **The Meaning of Environmental Security**. op-cit, p14.

الدورة الغذائية وحتى في التربة، إلى حين ظهور مفاجئ لآثار تلك المخلفات والبقايا، هنا سوف ننتقل فعلا إلى شرح الأمن البيئي من خلال عنصر اللاأمن البيئي، وتشير هذه الفكرة إلى نقاط الضعف المختلفة للسكان الذين يواجهون انعكاسات التدهور البيئي، فاللاأمن البيئي يؤخذ كمشكل مجتمعي، بسبب تأثيراته المختلفة على رفاه الإنسان، وبسبب أن مشاكل التدهور البيئي هي نتائج لعمل أو لنشاط الإنسان[1].

ويشرح "بارنت" Barnett" أن نواة المشكلة موجودة في عادتنا الاستهلاكية، فحسبه، كيفية الاستهلاك وإعادة التوزيع هما المصطلحين المفتاحين لفهم اللاأمن البيئي؛ فالاستهلاك الزائد من طرف الدول المصنعة هو سبب ذلك التناقص والانحصار في الموارد، ومن جهة في تضخم المخلفات والفضلات في الكون، وهذا ما يفسره الشكل رقم (04) حول الرؤى البيئية والايكولوجية:

[1]- Jon Barnett, **The Meaning of Environmental Security**. op-cit, p17.

Figure (04) : Environmental and Ecological Perspectives

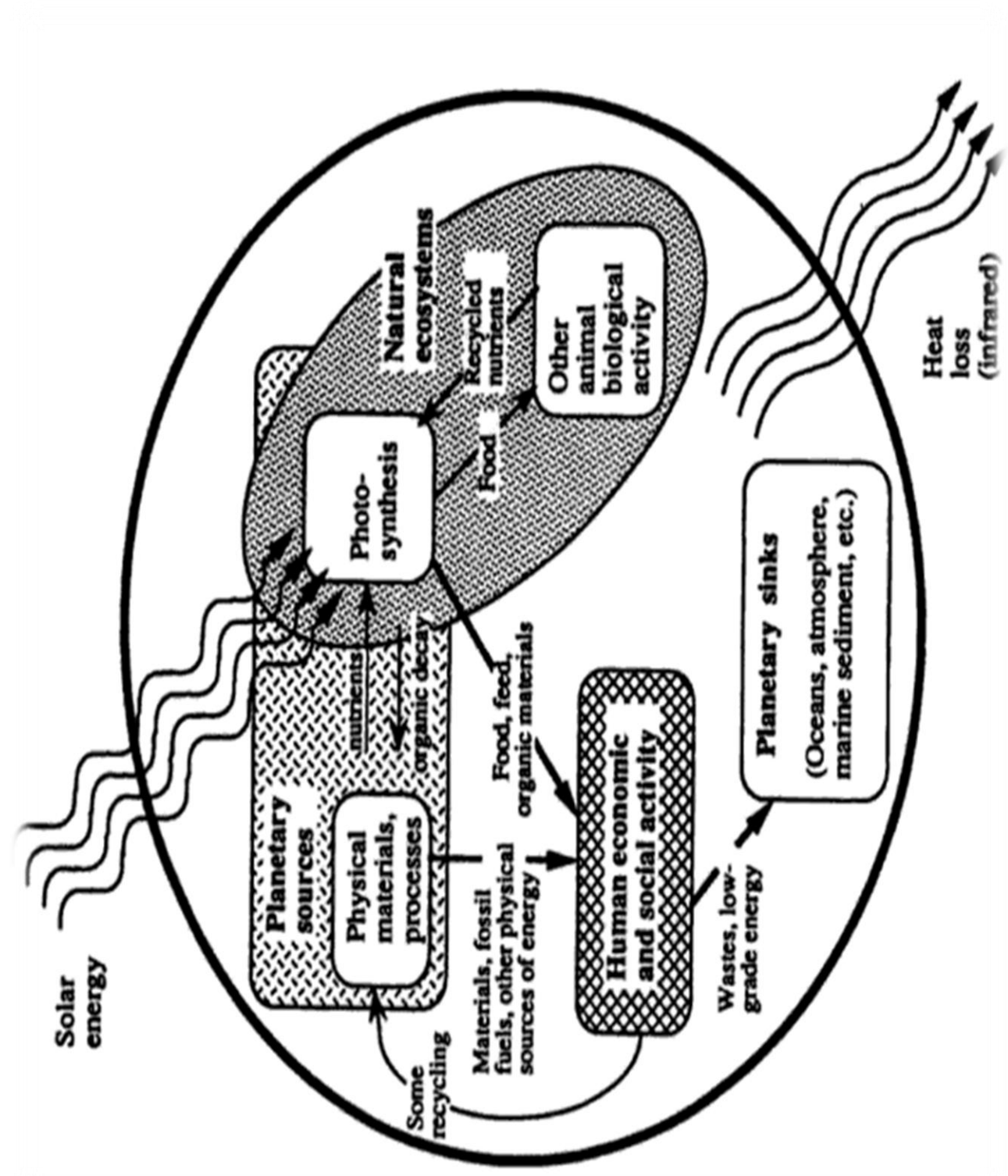

Source: A.J. McMichael**, Planetary Overload: Global environmental change and the health of the human species**. Cambrigde University Press, UK,1993, p 41.

من خلال الشكل، نلاحظ أن المحيط الحيوي هو في الأساس نظام مغلق، تدخله الطاقة المشعة ثم تخرج منه، وتحتاج النظم الإيكولوجية الطبيعية إلى عناصر غذائية، وإلى موارد فيزيائية، وأيضا يحتاج إلى استيعاب الطاقة عن طريق التركيب الضوئي وإعادة تدوير العناصر الغذائية، ويعتمد البشر – مثلهم مثل جميع كائنات النظام البيئي – على استنزاف بعض مصادر الأرض (على سبيل المثال، استنزاف التربة والمياه الجوفية) مما يولد نفايات غير عادية، قد تزيد من عبء البالوعات/ المصارف.

يخلص "بارنت" أخيرا إلى أن عملية الأمننة (أمننة البيئة) انطلاقا من المفهوم التقليدي للأمن المرتبط والمرتكز على الدولة، يحوي داخله بعض الأخطار، << فاحتكار المفهوم من طرف الدولة واستعماره من طرف المقتربات التقليدية، يدفعنا إلى التفكير في إلزامية احتواء مفهوم الأمن الإنساني للأمن البيئي>>[1]، وما هو مطلوب هنا هو إعادة تشكيل لأمن بيئي يعطي الأولوية للبحث عن توفير احتياجات الإنسان المهدّد بيئيا(بشكل كبير)، أكثر من البحث عن الأمن القومي وحل النزاعات.

وباعتماد هذا النهج، يصبح النقاش حول موضوع أنسنة الأمن البيئي أكثر تنوعا، مع قابلية إعطاء فرص أكثر وتوفير نصائح وإرشادات سياسية أكثر، فإذا أُمنت القضايا البيئية بطريقة تتحدى فيها منظور الأمن القومي، فإن الحكومات سوف تتبنى فرص جدية لمعالجة القضايا البيئية، فتقلص من تكاليف الدفاع و تعمد إلى تخطيط سياسات تدفع بالعالم إلى إرساء السلم وأمن البيئة بشكل أكبر.

هنا يضيف بارنت أن للجامعيين دور في ذلك، إذ يرى أن القاعدة الأساس للدراسات النقدية هي فتح مجال للتفكير والبحث عن بدائل، خاصة بدائل من أجل الأمن البيئي، وهنا يجب على الدراسات النقدية أن تعمل على إجلاء النقاشات المشكلة للتفسيرات الأثنو مركزية *Ethnocentrique* (المرتكزة على الاثنية والعرق) للهوية والواقع، والتي تستبعد الناس الذين هم خارج إطارهم المرجعي (الآسية)[2] بذلك يجب تسليط الضوء على السلم والعدالة إذا أردنا تحصيل مفهوم للأمن البيئي يكون مقبولا ومشروعا على المستوى الاقتصادي، وخاصة الاجتماعي.

[1]- Jon Barnett, **The Meaning of Environmental Security**. op-cit, p19.
[2]- Ibid, p158.

2-3/ الأمن الإيكولوجي كبديل عن الأمن البيئي ومحاولة أمننة النظم الإيكولوجية:

إن لكل من المصطلحين "أمن بيئي *Environmental Security*"، و"أمن إيكولوجي *Ecological Security*"، وظيفة وشكل محدد في النقاشات حول أمن البيئة، دون إعطاء توضيح أو تمييز محدد بين المفهومين الاثنين، ورغم أن المصطلحين عُرِّفا في مجال الأمن، إلا أنهما لا يشيران إلى نفس الهدف، فإذا كان الأمن البيئي يهدف إلى خلق أمن الدولة أو الفرد، فإن الأمن الإيكولوجي يبحث عن توجيه النقاش من أجل جعل النظم الإيكولوجية *Ecosystems* ومسارات العمليات الإيكولوجية وحدات مرجعية في التحليل، يتعين علينا توفير/ إرساء أمنها.

ويعرف "دينيس بيراج" Dennis Pirages" الأمن الايكولوجي على أنه " الحفاظ على التوازن الديناميكي في العلاقات المتطورة باستمرار داخل المجتمعات البشرية، وأيضا الحفاظ عل هذا التوازن بين هذه المجتمعات الإنسانية وبين المكونات الرئيسية للنظم البيئية التي تحتويها"[1].

تسعى المقاربة الإيكولوجية للأمن (أو الإيكونظمية *Ecosystem approach*) للبحث أكثر في قضايا تدهور البيئة، وتوجه أسئلتها الرئيسية من أجل معالجة تغير/تحول العلاقات بين الكائنات الحية نتيجة للتدهور البيئي، ثم كيف يمكن لهذا التدهور أن يؤثر في أمن الناس بالمقابل.

الانطلاقة كانت على إثر التساؤل المدرج في علم الأحياء الدقيقة (ميكروبيولوجيا) حول ماهية الأخطار المحتملة التي تسببها الكائنات الحية المعدية والمسببة للأمراض *Pathogenic Microorganisms*.

وتعتمد المقاربة الإيكولوجية على أربعة أنواع من العلاقات المتشكلة والمتبلورة[2]:

1- علاقة بين الناس وقدرات الدعم البيئي الطبيعي (الفيزيائية).

2- علاقة بين مختلف المجموعات السكانية.

[1] - Dennis Pirages, *Ecological Security: A conceptual Framework"* in, Rita Floyd and Richard A. Matthew, **Environmental Security: Approaches and Issues**. Routledge, New York, 2013, p 143.

[2]- Dennis Pirages, *Ecological Security: "A theoretical overview*" in: Miranda A. Schreurs and Dennis Pirages**, Ecological Security in Northwest Asia**. Yonsei University Press, Seoul, 1998, p27.

3- بين الناس والكائنات الأخرى .

4- بين الكائنات البشرية والمجموعات الهائلة من الكائنات الحية الدقيقة.

ويمكن ضمان توفير الأمن الإيكولوجي إذا ما تم دعم واحترام عامل التوازن الموجود بين كل علاقة، ضمن هذه التصنيفات الأربعة.

بالنسبة لـ "دينيس بيراج" Dennis Pirages"، فإن من بين التهديدات الأكثر تأثيرا هو تزايد عامل الاختلال في التوازن بين الإنسان (الجنس البشري) *"Homosapiens"* والكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض *Pathogénic Micro-organism*[1].

ففي الأصل التركيبة الجسدية للإنسان كانت تساعده في مكافحة الأمراض المنتشرة، لكن التغيرات في شروط المعيشة، وفي البنية الفيزيائية للإنسان، فتحت مجالا لاحتمالات جديدة للأمراض المنتقلة بسبب تلك الكائنات الحية الدقيقة، ويعطينا "دينيس بيراج" بعض التغيرات التي لوحظت مع انتشار الأمراض البيولوجية الدقيقة[2]:

1- التحولات الديموغرافية واسعة النطاق، والتي لها تأثيرات واسعة في تلقي/الاصابة بالأمراض .

2- تزايد الفقر، الذي يحول دون وصول الناس إلى إنشاء ما يكفيهم من أدوية وعلاج.

3- التساهل من طرف الإنسان.

4- بعض مظاهر الابتكارات التكنولوجية.

5- التغيرات البيئية.

كما يضيف "بيراج"، أن عنصر العولمة له دور بارز في نشر "اللاأمن" الإيكولوجي Ecological Insecurity، بسبب الاختراق وسرعة /القابلية للتأثر، بدء من تصرفات الإنسان وعلاقة ذلك بالكائنات الحية الدقيقة.

[1]- Dennis Pirages, *Ecological Security: "A theoretical overview*", op cit, p 27.
[2]- Ibid, p28.

من مجموعة الأفكار المعطاة حول الأمن الايكولوجي، نلاحظ أن هناك امتداد لافكار سابقة حول نفس الفكرة مع اختلاف في المفهوم المعطى، فنظرة وتفسير "بيراج" للأمن الإيكولوجي غير مختلفة عن تفسيرات المحللين الآخرين، إلا في تبيان أن الأمن البيئي يدفعنا إلى اللجوء إلى "الدفاع عن المصادر الطبيعية"، بذلك فهذا الأمن مؤسس على وجود "أمن سلبي" (سابقا) على عكس الأمن الإيكولوجي المؤسس على "أمن إيجابي" يبحث عن حماية التوازن الإيكولوجي على المدى البعيد[1]. أكثر من ذلك يبين "بيراج" في تحليله أن مفهوم "البيئة"، واسع مرتبط بالعديد من المفاهيم والمتغيرات، ونقصد به العديد من الأشياء، غير أن مفهوم "إيكولوجيا *Ecology*"، هو مفهوم محدد، يتحدد أساسا في النظم الطبيعية *Natural Systems*.

يحتوي الأمن الإيكولوجي غي مفهومه (ومساعيه) على "كوننة خضراء" *Green Cosmology*، أين يمثل كل من: التركيب والاعتماد المتبادل، التعقيد، الشك، الملاءمة، الانسجام والاستدامة، عناصر مفتاحية، بذلك كانت مقاربة "بيراج" الإيكولوجية ذات منحنى "إيكولوجي" واضح يعتمد فيه على التفاعلات الموجودة في الوسط الحي البيولوجي، نتيجة التغيرات البيئية الحاصلة، كما يجد أن نسبة الخطر المتضاعفة سوف تكون عاملا حاسما في تلاشي المناعة البشرية، غير أن "جون بارنت" ينقد ذلك بقوله أن هذه المقاربة تدعو إلى تغيير العقليات وتحويل التركيز من منطق الفردية و السببية إلى الاهتمام بالرفاه الشامل للكوكب[2].

حسب "بارنت"، هذه المقاربة تعطينا رؤية راديكالية للأمن متمركزة على الإيكولوجيا؛ ترفض الهيمنة السياسية والحكومية على الأمن بكل زواياه، لكن يبقى الأمن البيئي هو الأكثر ملائمة في هذا المجال، والأوسع من ذلك من الأمن الإيكولوجي الذي يركز فقط على المسائل الإيكولوجية ذات الصبغة البيولوجية[3]، ومن جهة أخرى يواجه الأمن الايكولوجي نفس الصعوبات التي تعيق الأمن البيئي، خاصة من حيث إمكانية عسكريتارية القضايا البيئية، نفي دور السلطة الوطنية بدلا من الإقرار بها، وأيضا عدم ملائمة بعض الاستجابات، وغيرها.

[1]- Karina S. Rogers, *«Ecological security and Multinational corporation»,* op-cit. P37.

[2]- Jon Barnett, **The Meaning of Environmental Security**. op-cit p109.

[3]- Ibid, p119.

هذا ما أعطى رفضا لمفهوم وماهية الأمن الايكولوجي من طرف دعاة الأمن القومي، و أيضا تم التقيد بفكرة الأمن البيئي بدلا من الأمن الايكولوجي من طرف السياسيين، وأصحاب التيارات الفكرية و المعرفية المهيمنة حسب "بارنت".

ما يمكن قوله هو أن الأفكار المتعلقة بالأمن الايكولوجي لم تلقى استجابة لمضمونها و محتواها لفترة من الزمن، وبقيت مهمشة على غرار أفكار الأمن البيئي النى لقيت توسعا معرفيا ونظريا.

المطلب الثالث: اقترابات ما بعد الحداثة والأمن البيئي

قبل التطرق إلى الأمن البيئي حسب هذا الاقتراب يجب أولا العودة إلى ماهية هذا الاقتراب الذي يدخل ضمن النظريات التأملية إلى جانب كل من النقدية وعلم الاجتماع التاريخي، فإذا كانت النظرية النقدية تعتمد أساسا على توسيع وتعميق الفضاءات الفكرية، فان التيار ما بعد الحداثي يذهب إلى التساؤل والاستفهام عن كيفية تشكيل المعرفة للحقيقة وللمدلولات، وهذا من خلال مجموعة تساؤلات وضعها الكتاب ما بعد الحداثيون منها: كيف ننشئ أو نسرد الحقيقة؟ ما هي أو ما هم مدلولات هذا الحدث؟ كيف نقول أن هذا الحدث أهم من غيره؟ محصلة هذه الأسئلة تقتضي أجوبة غير كاملة، غالبا من تقودنا إلى طرح سؤال أخر.[1]

هناك من يرى بأن هذا الاقتراب نابع عن النظرية النقدية؛ يقوم على قراءة وإعادة قراءة المواضيع، مع دراستها وطرح تساؤلات عنها، وتفكيك جوانبها، وهذا من أجل مواجهة التفسيرات التقليدية للسياسة العالمية، كما أنه هناك من يحدد أنها تضم نقاشات ملهمة تثبت أنها نظرية في حد ذاتها.

فابستمولوجيا، تقوم هذه النظرية على إعادة صياغة مفهوم العلاقة بين السبب، القوة، والنقد وهذا باعتماد تصور خاص لمفهوم كل من المعرفة ،الحقيقة، والعلاقة بين الذات والموضوع.

أما انطولوجيا، فتوظف نظرية ما بعد الحداثة مفهوم التناص *Intertextualité* كأساس انطولوجي لفهم الواقع الدولي، وهو ما يعني في العلاقات الدولية، تضمين الخطاب اصواتا كثيرة ومتعددة، تستعمل لذلك مدلولات محددة كالتهميش، السكوت،النسيان، بمعنى إعطاء الدور الأساسي للغة في فهم وإدراك العالم الاجتماعي، لأن اللغة هي التي تلعب الدور الأساسي في بناء الواقع.[2]

ويعرف "François Lyotard" هذه النظرية في قوله « بتبسيط شديد، أعرف ما بعد الحداثة بأنها عدم التصديق بما وراء النصوص السردية» *Metanarratives*، من جهته يجادل "Derrida" بان العالم يشبه نصا من النصوص من حيث أنه لا يمكن استيعابه ببساطة ولكن يجب تفسيره، فهو ينظر إلى كيفية إنشاء النصوص ويقترح أداتين هما "التفكيك" و"القراءة المزدوجة"، ولقد ساهم كل من

[1] -Alex Macleod,et Dan O'meara, op cit,p 255.

[2]–عبد الوفاب المسيري وفتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**. ط1، دار الفكر، دمشق،2003،ص87.

"Lyotard" و "Derrida" إلى جانب "Foucault" (القوة تنتج المعرفة) وغيرهم في تطوير هذه النظرية.[1]

في سياق الأمن البيئي، تهتم نظرية ما بعد الحداثة بـ: الهويات المعرفة انطلاقا من مفهوم جيوبوليتيكي للأمن البيئي، والعلاقة الإنسانية بالطبيعة داخل نفس المنظور الجيوبوليتيكي.

يجد مفهوم الأمن البيئي –ضمن هذا الاقتراب ما بعد الحداثي– مصدره في أعمال "سيمون دالبي" "Simon Dalby" والذي عمد إلى شرح وتفسير وتحليل الأمن البيئي ليس فقط بالتركيز على الأمن ومفهومه، ولكن بالعودة إلى عناصر أخرى مرتبطة مثل تكوين الهويات المرتبطة بالتصور الجيوبوليتيكي، اللبرالية الاقتصادية والعولمة، النظريات الايكولوجية، وحتى رؤية حول السكان الأصليين.

وقد عمد "دالبي" إلى تفكيك مفهوم الأمن البيئي من خلال إعطاء برهان لافتراضاته وإعطاء أحكام استباقية كانت وراء مضاعفة عدد التعاريف المعطاة، وأيضا من خلال نظرة إلى مختلف القضايا البيئية المتنامية في النقاشات الأمنية.

3-1/ الأمن البيئي من خلال معطيات كل من الجيوبوليتيك والعولمة:

يقول "سايمون دالبي" أن الأمن البيئي هو عبارة عن إشكالية ستكشف لنا بوضوح عن الصعوبات المتفاوتة في التفكير في مجال ومستويات الأمن، إذا كانت تعقيدات السياسات البيئية وسياسات الأمن مشروحة بطريقة نقدية أكثر، كما أن النظر إلى مفهوم الأمن ومفهوم البيئة على أنهما مفهوم واحد يعطينا عددا من المعضلات، التي تضع قيد التساؤل فعالية السياسة البيئية الأمنية، ويحدد "دالبي" ثلاثة معضلات أو مآزق:

أولا: يضع قيد الشك الرغبة القوية الجيش الأمريكي في إدماج بعض القضايا البيئية في إطارهم الفكري الاستراتيجي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

[1]- جون بايليس و ستيف سميث، مرجع سابق، (ص ص) 387-388.

في نظره ،هؤلاء غير قادرين فعلا على احتواء مثل هذه المسائل، فكيف يمكن لمؤسسات تعتمد على عامل السرية والرقابة المركزية، إن تحيط مثل هذه القضايا بالمصداقية، في إطار البحث عن حلول للمشاكل الايكولوجية.

ثانيا : يحدد أن التعاريف التقليدية للأمن أتت كدعم للخطاب الواسع حول الوضع السياسي الراهن داخل دول الشمال المصنعة، وهو نفس الخطاب المنشأ من أجل الحفاظ على مستوى المعيشة، التي تتطلب حماية منافذ الوصول إلى الموارد الطبيعية من طرف العالم أجمع.

أخيرا: إن المعضلة الأخيرة التي تربط الأمن بالبيئة تقودنا إلى توسيع المعاملات التجارية في دول الجنوب لأن الأمن الذي يقوم على العولمة وعلى النمو الاقتصادي يقودنا إلى تدمير الطبيعة.[1]

باختصار فان النقاشات حول التطور الاقتصادي وحول الدمقرطة، يحتوي حسب "سيمون دالبي " على افتراض مشكوك فيه لذلك نبحث عن إنشاء وضع امني جديد، لا يقوم على مثل هذه المعضلات، بل على مجموعة من الاثباثات.

و يحدد "دالبي" أن القليل فقط من الدراسات من حاولت دراسة أسباب التدهور البيئي، والتدفقات الحدودية المختلفة للمصادر الطبيعية التي تدعمها سياسات تعمل على تجريد الشعوب من ممتلكاتها.

من جهة ثانية، يعتقد أن عدد الدراسات التي أعطاها اللبراليون والواقعيون حول الأمن البيئي ليست كافية لشرح الأزمة المستقبلية التي سيتخبط فيها العالم، رغم لجوء كل من النظريتين إلى الجغرافيا السياسية أو الجيوبوليتيك لشرح العديد من المواقف.[2]

لذلك أكد "دالبي" على ضرورة **إعادة التفكير في جيوبوليتيك نقدية** في النقاشات حول الأمن وكيف كان ينظر "الغرب" على مسار التاريخ إلى عنصر الطبيعة، وهنا يقترح ثلاث مواضيع رئيسية (مستقاة من نظرة Clarence Glaken)، **فالأولى** تتمثل في قضية التقليد المسيحي، الأرض مخلوقة للبشر، والتي يقابلها في الطرح العلماني، البشر هم المسؤولون عن الطبيعة، ويقول في هذا الصدد:

[1]- Simon Dalby, "*Contesting an Essential Concept : Reading the Dilemmas in contemporary Security Discourse*" in: Keith Krause and Michael C.Williams**, Critical Security Studies**. University of Minnesota Press, Minnesota,1997, p-p(16-18).

[2] -Ibid

" لقد كان لهذا الافتراض تأثير معتبر في فهم الإنسانية على أنها منفصلة عن الطبيعة ومنفصلة عن أي بيئة خارجية، ومعدة من اجل أن تتحول إلى موارد لإنتاج السلع، وقد ساعدت مثل هذه الحجج في تغذية بعض الدوغمات (المعتقدات القديمة) حول التحديث الاقتصادي وبعض الخطابات حول شمولية العلم التكنولوجي المستعملة من اجل تبرير أشكال مختلفة من "التنمية"، من بناء المباني الحضرية إلى الصناعة الزراعية واسعة النطاق.[1]

أما الموضوع **الثاني**، فتمثل في أن النظر إلى أثر الطبيعة على بعض المجتمعات لم يكن له إلا اعتبارات قليلة، فبعض الحجج كانت حول الصفات الثقافية لبعض شعوب العالم التي تعيش في منطقة ذات بيئة ومناخ معين، وهذه هي إحدى الحجج المرتبطة بالافتراضات الاثنو–مركزية "للفكر التفوقي" الأوروبي، التي كانت تستعمل كمبرر لاحتلال مختلف مناطق العالم من غير الأوروبية. (لكن إذا تم التركيز واعتبار مثل هذه الحجة حاليا، فسننتهي إلى استبعاد الأبحاث الجيوبوليتيكية لعامل التأثير البيئي وجعله خارج نطاقها حسب "دالبي")، ففي السنوات الأخيرة، تم التركيز على الطبيعة و قدرة "إنتاجها" للتهديدات التي تجلب نوعا من "القلق المالتوسي" من سكان الجنوب الذين يعيشون في المناطق البرية *wild zone* ، مما عرض دول شمال منطقة المحيط الهادئ –ورفاهها– في فترة ما بعد الحداثة للخطر[2].

ثالثا، الافتراض القائل بوجوب" امتلاك البشر للموارد الطبيعية"؛ عي حين أن البحوث والتحليلات لم تصل بعد إلى تقييم وتحديد مستوى التغيرات في النظم الايكولوجية وفقا لهذا المبدأ (مدى الاستغلال الإنساني)، بمعنى هل يشكل ذلك تهديدا أم لا، وإن كان كذلك فهل نصنفه ضمن التهديدات العالمية للواقع الجيوسياسي. ،(حسب "دالبي" يجب دحض القول بـ"عالمية الاخطار"، والتي تم استعمالها كحجة من طرف النخب الغربية للقول بان بعض المشاكل –والتي هم المسؤولون عنها في غالبية الأمر– هي

[1]- Simon Dalby, *« Geopolitical Identities : Artic Ecology and Global Consumption* » ,op cit, p184.

[2] - *Simon Dalby, The Environment as Geopolitical Threats: Reading Robert Kaplan's Coming Anarchy*", Ecumene, vol 3, Issue 4, October 1996, p485.

مشاكل تمس البشرية جمعاء، وبالتالي التعتيم على دور الشركات الصناعية والاقتصادية في احداث هذه الأخطار المحتملة والواقعة[1]).

وهنا نخلص إلى أن الأمن الذي يضم في محتواه مصطلحات ومفاهيم الايكولوجيا يقترح فهما مغايرا ومختلفا وذلك كلما واجهت المدخلات الجيوبوليتيكية للسياسة الداخلية والتهديدات الخارجية أبعادا جغرافية للايكولوجيا البشرية *Ecology Human* وللتطور المفاهيمي الحاصل داخل الفكر الايكولوجي.

هذه الحجج أتت لتدعم النقطة الأساسية التي مفادها أن الأمن البيئي لا يمكن أن يخرج عن المعيار الجيوبوليتيكي للدول، في مواجهة قضية التدهور البيئي العالمي.

3-2/ إعادة التفكير في الرابط بين الدراسات الأمنية وعلم البيئة/"الايكولوجيا":

يعتقد "دالبي" أن أزمة السيادة تتسع باتساع المشاكل البيئية (المضافة كأزمة جديدة) والنقاشات المختلفة حولها؛ وافتراض أن الإنسانية والنظم الاقتصادية منفصلان عن البيئة أمر يعد من بين الصعوبات السياسية التي تواجه المسار التأملي للأمن والتنمية المستدامة.

بمعنى أن ارتباط هذه العناصر ببعضها البعض :"الأمن ،البيئة، النظم السياسية"، سوف يؤدي طبعا إلى اتساع أزمة السيادة لدى الدول، وهنا يستهل "دالبي" قوله، أن الحدود الانطولوجية للدراسة حول الأمن، ودراسات علم العلاقات الدولية ستصبح موضحة أكثر عندنا تتم معالجة ودراسة قضايا السياسة العالمية البيئية بشكل معمق أكثر مع الاهتمام بعامل الاستقرار، بمعنى استقرار النظم، أي تبني سياسات عالمية بيئية ومستحقاتها.[2]

من جهة أخرى يتطرق "سيمون دالبي" إلى مجموعة التغيرات الحاصلة في زوايا نظر الأمن البيئي بصفة عامة، فإذا كانت الدراسات النقدية للأمن قد أعطت أفكار وسياسات بديلة عن المعطيات التقليدية، فإننا يجب أن نعيد التفكير في فكرة "الانعتاق" أو التحرر، *Emancipation*، التي لا تأخذ بعين الاعتبار "البصمة الايكولوجية"، أو التحرر الايكولوجي.

[1] - Simon Dalby, *« Geopolitic and Global Security: Culture, Identity and the "pogo" Syndrome"*, op cit, p 304.
[2]- Simon Dalby, "*Security and Ecology in the Age of Globalisation*", op cit, p 101.

بذلك يكون من الممكن إنشاء برنامج لتسيير وإدارة البيئة، مع تضمين احتياجات الايكولوجيا الإنسانية "*Human Ecology*" ، والاعتماد على الوسائل التكنولوجية، لان الرابط بين الدراسات الأمنية والايكولوجية يستدعي توضيح علاقة تبادلية بين مستلزمات واحتياجات كل من الأمن والبيئة[1]، من خلال توضيح معالم التنمية المستدامة، ومسؤوليات بناء أمن ايكولوجي يهتم بالبيئة أولا ثم بالإنسان، لأن الاهتمام بالبيئة سيضمن حتما أمن الإنسان، وهنا نعود إلى الحديث عن الأمن البيئي كبعد للأمن الإنساني، وكيف يمكننا الوصول إلى ذلك من خلال تسطير برامج تنموية، إلى جانب أسس ومبادئ حكم راشد عالمي، نحو الوصول إلى إدراج حكم راشد بيئي عالمي، يضمن في مكتنفه مستلزمات الأمن بمجالاته.

ما يمكن قوله هو أن الاقتراب ما بعد الحداثي، قد عمد إلى دراسة الأمن البيئي لفترة ما بعد الحداثة بالتركيز على جانبين؛ انطولوجي، يعود إلى التحليلات الجيوبوليتيكية التي برز في تحليلها "سيمون دالبي" وجانب آخر ابستمولوجي، قام بالتركيز على فكرة "إعادة صياغة المفهوم و إعادة التفكير في الأمن الايكولوجي.

[1] - Simon Dalby, "*Security and Ecology in the Age of Globalisation*", op cit, p 101.

لقد رأينا في هذا المحور حول الإطار النظري لنقاشات الأمن البيئي نظرتين تحليليتين لكل من الأمن والبيئة، الأولى من منظور عقلاني يرى بأن البيئة والأمن البيئي كظاهرتين وكمفهومين يستوجبا دراسة تحليلية، فعلى غرار النظرية الواقعية –التي تبحث عن أفهمة "التهديد الجديد" لأمن الدولة، بمعنى إمكانية خلق تهديد للدولة وإمكانية دخول الدولة في صراع أو حرب، ومن جهة أخرى ضغط المستلزمات الجغرافية والجيوبوليتيكية نحو إعطاء تحليل منطقي لدور هذا التهديد الأمني الجديد– توجد النظرية اللبرالية التي أتت نقاشاتها متماشية مع ظهور بوادر "تحديد" صيغة هذه الظواهر، حيث أعطت لها تفسيرا وتحليلا بالرجوع إلى انطولوجيا الأمن البيئي وإلى ابستمولوجيته، مع البحث عن اقترابات لبرالية تتبنى هذا المفهوم، ففي البحث عن صياغة مفهوم جديد لتلك الحقبة (حقبة السبعينيات والثمانينيات) عمد اللبراليون إلى ربط كل تهديد بما يعرف بـ" نقص حرية وأمن الأفراد"، وأيضا ربطها بالأخلاق والقيم من أجل خلق جانب قيمي معرفي وأنطولوجي وفكري يبزغ عن هذه النظرية ومن جهة ثانية، ربط مقومات النظرية اللبرالية، الفردانية، الإنعتاق، الديموقراطية، التعددية، التعاون، وما إلى ذلك بهذه الظاهرة من أجل إعطاء تفسير منطقي يستند على مثل هذه المقومات.

بذلك اعتبرت كل من التحليلات اللبرالية والواقعية تحليلات عقلانية ترتبط بالمفهوم التقليدي للأمن، وهذا بعد أن برز تصنيف جديد لتحليلات فترة ما بعد الحرب الباردة، نحو خلق مجال نقدي أكثر اتساعا وشمولا للأفكار الجديدة، إذ يرى النقديون أن ظاهرة الأمن البيئي لم يُعرف لها معنى حقيقيا، إلا من خلال تقديمات النظرية النقدية ونقاشاتها الإبستمولوجية والمنهجية والفكرية، من جهة ثانية تعد تحليلات النظريات التأملية أو كما سميت بالنظريات البديلة الرائدة في المجال الأمني والبيئي، خلال فترة ما بعد الحداثة، خاصة بعد أن أصبحت البيئة وحدة مرجعية في التحليل؛ فإذا كان الواقعيون يرون في الدولة وحدة مرجعية وحيدة للأمن البيئي واللبراليون يرون أن الدول والمؤسسات يجب أن تكون الوحدة المرجعية، فإن تحليلات النقاشات الجديدة أتت من أجل جعل رابط البيئة/إنسان الوحدة المرجعية في التحليل، بمعنى أنه يوجد تقاطع بين بعض المعتقدات اللبرالية حول جعل الفرد وحدة مرجعية والنقاشات مع دراسات الأمن البيئي التي ترجع إلى نفس النقطة في التحليل.

كما سوف نلمس في الفصلين اللاحقين حول الأخطار البيئية والتغير في كم التهديدات الأمنية وعلاقتها بخلق نزاع عنيف، ثم النقاشات النظرية حول النزاعات البيئية وجود تقاطع بين المنظور

العقلاني والتهديدات البيئية التي تطورت إلى نزاعات، ثم بين الطرح التأملي خاصة الاقتراب النقدي الذي تبنته المدارس البيئية الأمنية، من أجل الوصول إلى إرساء سلام بيئي وحوكمة بيئية عالمية.

الفصل الثالث:

النزاعات البيئية: معطى جديد لتهديدات ومخاطر الأمن البيئي

تم تنظيم أول مؤتمر أممي للنظر في المسائل البيئية و التهديدات والأخطار المتوقعة عن التغير البيئي، سنة 1972، وهو مؤتمر "ستوكهولم حول بيئة الإنسان" ، الذي حضره أكثر من 100 ممثل دولة، ثم إنشاء "برنامج الأمم المتحدة البيئي في نيروبي/كينيا، وخلال هذه الفترة، تم أيضا الحديث عن الإحداثيات الأمنية للبيئة، وتداعياتها المختلفة الأثر على الدول والمجموعات، فتم الحديث عن الحرب الأردنية مع الكيان الصهيوني سنة 1967، على أنها ذات بعد بيئي، بسبب محاولة تغيير مجرى نهر الأردن، واحتوائه بشكل أكبر من طرف الكيان الصهيوني، وهذا ما اعتبر بعد ذلك مصدرا للنزاع على مورد مائي أو طبيعي؛ كما أن فترة الحظر البترولي لسنة 1973، كان لها بعد أمني، أدى إلى التفكير في ماهية الأمن القومي (التقليدي) ذو الامتدادين البيئي والطاقوي عند الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية.

أما أثناء الحرب الأمريكية على الفيتنام، فقد تم طرح مسألة متعلقة بالاستغلال السلبي للبيئة الطبيعية باسم الأمن القومي، حيث أن استعمال مبيدات الأعشاب Herbicides كالمبيد الذي عرف بـ"العامل البرتقالي" 'Agent Orange'، والذي استعمله الجيش الأمريكي (عن طريق رشه جوا) من أجل إزالة الأشجار الكثيفة في الفيتنام، لتحسين المراقبة من جهة و تدمير محاصيل الشعب الفيتنامي من جهة ثانية، كان له أثر سلبي كبير على صحة الفيتناميين وحتى على صحة أفراد الجيش الأمريكي.

إن الضغط المتزايد على نظم دعم الحياة البيئية والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية غير المتجددة، من شأنه أن يحمل أخطارا تهدد بقاء الإنسان واستمراريته، لا تقل في درجتها عن مخاطر دمار الحروب، وقد اعتبر الأمن البيئي مرجعية تحليل وتنظيم إلى حد ما للأنظمة والقوانين التي تجسد "استراتيجية بيئية"، من شأنها تحقيق الأمن والرخاء والاستقرار، فمفهوم الأمن الذي كان يشرح ويجسد حماية الأرض والحدود من أي عدوان عسكري خارجي، أو من مخاطر احتمال حدوث حرب نووية، تغير بتغير حجم وشكل وحدة قضايا عالم ما بعد الحرب الباردة، الذي أشار إلى وجود تهديدات أخرى أو تهديدات جديدة، نحو أمن معمق وموسع، يشتمل على أنواع ومجالات جديدة للأمن، بعد ظهور تلك التهديدات الجديدة التي تمس بأمن الدولة وأمن الإنسان بصفة أدق.

بذلك، فالتأزم البيئي الذي عاشته وعايشته الدول أثناء الحرب الباردة قد أعطى رابطا منطقيا بين قضايا البيئة والتهديدات، وأيضا النزاعات، فكان "ليستر براون" Lester Brown من الأوائل الذين تحدثوا عن أن القضايا البيئية أصبحت مسألة أمن قومي سنة 1977، ثم "ريتشارد اولمان" Richard Ullman سنة 1983، الذي تحدث عن المشاكل البيئية وإمكانية الدخول النزاعات حول الموارد البيئية، الندرة

الموردية، والنمو السكاني، بذلك تطلبت هاته المتغيرات الجديدة تأصيلا نظريا، مع إعادة أفهمة بعض المفاهيم المتعلقة، إذ أن دراسة النزاعات البيئية لابد أن تشمل إعطاء تفسيرات وتحريات عن أسباب التغيير البيئي، والمشاكل البيئية وفقا للطبيعة والأنشطة الإنسانية، ويجب قبل ذلك النظر إلى المتغيرين من يهدد من، وما هي قمة التهديدات والأخطار، كما تجب التفرقة بين كل من ميكانيزم التهديد وعامل الخطر Risk and Threat ودور كل منهما في تفسير النشاطات الإنسانية ومعطيات الطبيعة، حيث صنفت التهديدات البيئية إحدى حوافز نشوب الحروب والنزاعات سواء الحدودية أو الإقليمية.

ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل حول تغير المفاهيم واتساعها من خطر طبيعي إلى خطر امني بيئي، ومن تهديد تقليدي إلى تهديد بيئي لأمن الدولة، يعتبر مدخلا انطولوجيا مفسرا لظاهرة نزاعات بسبب شدة الأخطار والتهديدات البيئية، أصبحت تسمى بالنزاع البيئي.

المبحث الأول : مخاطر الأمن والخطر البيئي: مدخل ايتيمولوجي نظري

يشهد عالم اليوم بداية ظهور انعكاسات التدخلات غير المحدودة واللاعقلانية في كثير من الأحيان، من طرف الإنسان في مختلف البيئات الجغرافية، والذي نتج عنه أضرار بيئي بكافة أشكالها و نتائجها و أبعادها، كظاهرة الاحتباس الحراري نتيجة التراكمات من الآثار البيئية الناتجة عن التدخلات الإنسانية، التي شكلت في مجملها خللا في التوازن البيئي وفي نمط الحياة البيئية الطبيعية، والذي انعكس في صور متنوعة؛ مثل موجات الجفاف، والتقلبات المناخية القاسية، التي سببت بدورها مجموعة أضرار على التوازن الحيوي، ونمط الحياة السائد، اختفت جراءه مجموعات من الكائنات الحيوية (حيوانية و نباتية)، بذلك، شكلت هذه التغيرات البيئية الطبيعية طريقاً سهلاً لاضطرابات اقتصادية واجتماعية وصحية متنوعة، مما جعل الحياة الإنسانية، بشكل خاص، أكثر تعقيداً وصعوبة، وأصبحت هذه التغيرات البيئية التي تسمى بالأخطار البيئية *Environmental Risks*، تشكل تهديدات للدول والمجتمعات، وبصفة أدق أمن الإنسان وبقاءه.

وبالرجوع إلى أصل التسمية وجب تحديد الاختلاف والتمايز بين كل من الخطر/ المخاطر البيئية، والتهديد/التهديدات البيئية، وجدوى استعمالها كملحقات رئيسية وأساسية تدخل ضمن المفهوم الموسع والمعمق للأمن وحتمية الوصول إلى لاأمن بيئي يولد نزاعا بيئيا.

لقد استعمل مصطلح "الخطر" *Risk* منذ القرن الخامس عشر(15) كإشارة إلى الأخطار المالية المرتبطة بالتجارة *Financial Dangers* ، فاستخدم أولا للإشارة إلى تأمينات الأنشطة الاقتصادية، ثم استخدم في نظرية الاحتمالات، كما وتوسع استعماله ليشمل مجالات الفلسفة الوجودية ونظرية صنع القرار، حيث استعمل مفهوم المخاطر أو الخطر لدى صناع السياسة على نطاق واسع لتبرير أهداف وبرامج سياسية محددة، إذ لا يمكن اعتبار الخطر مشكلا إلا إذا فشل الإنسان في توقع حدوثه، ويصبح هنا من أهم المشكلات التي يمكن أن تهدد الاستقرار النفسي والمالي، ويمكن شرح ذلك من خلال استعمال مفهوم "الخطر" –كمصطلح سياسي– في التكنولوجيا النووية لتقدير مقدار الأمن المطلوب توفيره بالنسبة للتكنولوجيا، ومقدار اللاأمن الممكن احتماله أو استيعابه من طرف المجتمع (الخطر النووي وأمن المجتمع).

على غرار ذلك، استخدم مفهوم الخطر كمفهوم علمي وعملي في مجالات عدة، وتم تعريف وتحديد المخاطر في الموسوعات والقواميس العلمية في العديد من التخصصات الأكاديمية، بما في ذلك

الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد وفي علوم الأرض والجيولوجيا، وعلم البيئة وغيرها، ويمكن القول أن استعمال المصطلح تطور في مجال العلوم السياسية بشكل واسع وملفت للنظر منذ سبعينيات القرن العشرين، مما أدى إلى توسع النقاشات العلمية والنظرية حول المفهوم.

المطلب الأول: تعريف الخطر لغة واصطلاحا:

لقد تباينت التعاريف المقدمة للخطر، وهذا للتنوع الحاصل في مجالاته ومكتنفاته، حيث لم تقتصر التعاريف على صيغة سياسية وقانونية فحسب، بل تعدت ذلك إلى تعاريف لغوية أدبية، اجتماعية، اقتصادية مالية، وغيرها؛ ويعني مصطلح "الخطر أو "المخاطر" *Risk*، من الأصل اللاتيني Risicare" المجازفة، وتواجد خطر محدق، وللمصطلح مرادفات عدة في اللغة الانجليزية منها: *Danger*، *Peril*، *Jeopardy*، *Hazard*، وغيرها من المصطلحات.

لغة، يقصد بكلمة "خطر" ارتفاع المال والقدر والشرف والمنزلة"، أما في المعاجم الحديثة فالخطر يعني "الإشراف على التهلكة"، وفي ميدان اللغة والأدب، هناك تعريف للخطر على أنه مفهوم متعدد الجوانب: 1) خطر حدوث خسارة، أو المسافة بين الربح والخسارة المحتملة؛ 2) تعبر المخاطر عن انحراف إيجابي وسلبي عن القيمة المتوقعة؛ أو 3) المخاطر كفرق بين ما تم تخطيطه من بيانات وبين الوقائع التي حدثت[1].

ويعطي قاموس ويبستر الدولي الثالث " Webster’s Third International Dictionary" مجموعة معاني لكلمة "خطر" وهي [2]:

- احتمال حدوث إصابة أو خسارة أو فقدان، أو عيب ما أو تدمير، أو احتمال حدوث أمر طارئ، خطر محدق، تهديد، وغيرها.
- وهو إمكانية خلق شيء ما أو شخص ما لموقف مضر، أو حالة خطرة كعنصر أو كعامل خطير ومقلق.

[1]- Pinar Bilgin and others (Eds), **Global Security and International Political Economy**. Vol IV, Eolss Publishers/UNESCO, United Kingdom2010, p 227.

[2]- Philip Babcock Gove (Eds), **Webster’s Third New International Dictionary of the English Language Unabridged**. Springfield, Massachusetts, 2002, p 1961.

- وهو إمكانية حدوث خسارة أو فقدان لشيء محدد أو خسارة لتأمين أو لضمان ما؛ وهو درجة إمكانية حدوث هذه الخسارة؛ أو قدر المبلغ المعرض للخطر، أو قيمة الشخص أو الشيء الذي يُعتبر خطراً وراء احتمالية حدوثه مصدر ما (كالحرب، الكوارث وغيرها).
- الخطر هو ناتج المبلغ الذي قد يُفقد واحتمال أو إمكانية فقده.

أما القاموس الانجليزي Langenscheidt-Longman فيعرف "الخطر" على أنه:

1- إمكانية حدوث نتيجة سيئة *Risk as possibility of bad result*: وهو احتمال حدوث شيء ضار أو غير سار أو خطير.

2- قيام بمخاطرة *Take a risk* : وهو اتخاذ قرار بالقيام بمجازفة على الرغم من إدراك الشخص (أو الهيئة) أنه قد يكون له نتائج سيئة؛

3- في خطر *At risk*، وهو أي موقف قد يتم التعرض فيه للأذى؛

4- التعرض للخطر *Run a risk* : أن يكون الشخص في موقف قد يكون فيه خطر حدوث شيء سيء؛

5- خطر القيام بشيء ما *At the risk of doing something* : و يكون عندما يعتقد الشخص أن ما سيقوله أو يفعله قد يكون له نتيجة سيئة، قد تسيء أو تزعج الآخرين وما إلى ذلك؛

6- على مسؤوليتك الخاصة *At your own risk* : ويكون في حالة فعل شي ما على الرغم من معرفة المخاطر أو الأخطار المحتملة المحيطة بالشخص الفاعل، ورغم التحذيرات من ذلك، وهنا يكون الخطر على مسؤولية الفاعل الخاصة.

7- سبب الأخطار *Cause of dangers* : شيء أو شخص من المحتمل أن يتسبب في ضرر أو خطر؛

8- التأمين/الأعمال التجارية *Insurance/ business* : وهنا يتم الحكم على الشخص أو العمل التجاري وفقًا للخطر الذي يغطيه التأمين المعطى[1].

أما دليل أكسفورد للغة الإنجليزية فيقدم تعريفه للأخطار بأنها "إمكانية مواجهة الخطر أو إلحاق الأذى؛ حيث يمثل فيه شخص محدد أو شيء محدد مصدرا للخطر"[1] .

[1] - Langenscheidt-Longman, **Longman Dictionary of Contemporary English**, München, 1995, In Ursula Oswald Spring (Eds), International security, Peace, Development and Environment. Vol.1, Eoloss Publishers, Oxford, 2009, p 120.

وتقدم موسوعة *Brockhaus* شرحا مفصلاً للمعاني المختلفة لمصطلح "خطر" وتطوره التاريخي كما تعطينا شروحات حول استخدامات المفهوم، مثل: " معايير المخاطر" و"تقييم المخاطر" وأيضا "عوامل الخطر" و"مؤشرات المخاطر"، "مجتمع المخاطر"، "رأس مال المخاطر"، "سياسة المخاطر وإدارتها "و"أقساط المخاطر" وغيرها.

كما ونجد أن هذه الموسوعة تعطي تمييزا وشرحا لمعاني الأخطار المتناول ذكرها في: احتمال أن يؤدي أي إجراء أو نشاط ما إلى تلف أو فقدان مواد *materials* أو أشخاص *persons* ؛ كما ويتم استخدام مصطلح المخاطر عندما تكون النتائج غير مؤكدة، من جهة ثانية تعطينا هذه الموسوعة تمييزا بين الخطر المحض أو الصافي (كتحطم طائرة)، والخطر المتضارب (مثال سوق الأوراق المالية)، والخطر المؤمن والتقني (خاص بالمعدات)[2].

أما بالنسبة للقياس الكمي للمخاطر، فتُستخدم كل مؤشرات المخاطر في كثير من الأحيان، حتى البسيطة منها، كـ"تقديرات للمخاطر"*Risk estimates* والتي تتضمن دائمًا تقديرا متوقعاً، يعتمد على احتمالية وقوع الضرر، وتكراره وشدته، وهذه التوقعات تعتمد في الغالب على "تحليلات المخاطر الخاصة"، والتي سيتم شرحها لاحقا.

كما ونستخدم مصطلح "تقييم المخاطر" *Risk assessment* في العديد من التخصصات في شكل ممارسات يومية، وغالبًا ما يتأثر بقبول للأخطار الشخصية، كتقييم أخطار التقنيات النووية الذي يختلف بين المجموعات والدول على سبيل المثال.

أما مصطلح "عوامل الخطر"*Risk factors* فيستخدم عادة في مجال الطب والصحة العمومية وعلم الأوبئة للإشارة إلى العوامل التي قد تزيد من احتمال الإصابة بمرض أو داء ما، في حين أن عبارة "مؤشرات المخاطر" هنا قد تعتبر أيضًا عوامل مساهمة–غير مباشرة (مثل دور الظروف الاجتماعية في انتشار مرض ما)، من جهة أخرى نجد عبارة "مجتمع المخاطر " *Risk society* (لأولريش بيك في شرح له لصفة الانجراحية والهشاشة التي تكتنف المجتمع الدولي وتأثيرها على الأمن) وعبارة

---

[1] - E.S.C. Weiner and Joyce Hawkins, **The Oxford guide to the English Language**. Oxford University Press, Oxford,1985, p 481.

[2] - Hans Günter Brauch and others (Eds), **Coping with Environmental Global Change, Disasters and Security : Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks.** Springer, Berlin, 2011, p 79.

"سياسة وسياسات المخاطر" *Risk policy and politics* و"إدارة المخاطر" *Risk management*، المستعملتان بكثرة في التسيير والأداء.

وفي الاقتصاد، يرتبط مفهوم الخطر ارتباطا وثيقا بالمسؤولية، وهناك تمييز بين المخاطر التي تكون نتائجها المحتملة معروفة نوعا ما، وبين اللاأمن أين لا يمكننا تحديد احتمالات واضحة، وبالتالي لا يمكننا قياس انعدام الأمن أو اللاأمن، ولا يمكننا التأمين ضده، في حين يمكننا تأمين الخطر أو المخاطر، ونجد كلا من Grüske و Recktenwald يضمون إلى تعريف الخطر كلا من "أقساط الخطر" و"نظرية الخطر" و"إدارة الخطر" حيث تم تعريف "الخطر" حسبهما على أنه خطر فقدان شيء ما اقتصاديا واجتماعيا، خطر فقدان سمعة، أو وضعية، أو ثروة ناتجة عن اعتماد السوق وغيرها[1].

في هذا السياق نجد "دافيد لويلين" "Llewllyn"، الذي يركز على عامل عدم اليقين *Uncertainty* التام الممكن والمحتمل في تعريفه وذلك نظرًا لأن اليقين التام لا يكاد ممكنًا، ويرى أن الخطر وعدم اليقين هما جزءان لا يتجزآن من السلوك البشري ككل–خاصة في الاقتصاد والتمويل–حيث ينشأ عدم اليقين عندما يكون المستقبل مجهولا ولا تتوفر لدينا احتمالات فعلية (موضوعية أو ذاتية) ذات مخرجات بديلة، أما الخطر *Risk* فيكون عندما ترتبط احتمالات رقمية محددة بمخرجات أو نتائج بديلة، بذلك يعتمد تحليل المخاطر عند "لولين" على معطيات نظرية الاحتمالات، ونرى ذلك في قوله:

> السلوك[...] يتأثر بكل من خطر حدوث شيء ما أو مخرجات ذلك (نتائجه) والخطورة المحتملة في حالة حدوثه، وهذا[...] ما يعطينا مفهوما لعمى النظر إلى الكوارث *Disaster myopia* [...] ويتم تطبيق تحليل الأخطار على المواقف والأوضاع التي لها نتائج متعددة وغير مؤكدة[...] ويتضمن تحليل المخاطر وإدارتها بالنسبة للبنوك خمس عمليات رئيسية: أولاً، تحديد وقياس المخاطر[...]؛ ثانياً، ما الذي يمكن عمله للتقليل من احتمالية وجود عيوب؛ ثالثًا، تدابير للحد من الضرر في حالة وقوع الخطر[...]؛ رابعًا ، العمل على تحويل الخطر إلى الآخرين، أي تقاسم المخاطر، وخامسًا ، كيفية امتصاص المخاطر المتبقية. [...] وتنطبق نفس المبادئ على كل تحليل للخطر. [...] إن تحليل الأخطار لا ينفصل عن إدارة المخاطر[2].

---

[1] - Karl-Dieter Grüske, Friedrich Schneider, Wörterbuch der Wirtschaft. Kröner, Stuttgart, 2003, pp (528-529), in, Hans Günter Brauch and others (Eds), **Coping with Environmental Global Change, Disasters and Security: Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks.** Op cit, p 80.

[2] - David T. Llewllyn, "*Risk Analysis"*, in: Adam Kuper and Jessica Kuper (Eds.) **The Social Science Encyclopedia.** Routledge, London – New York, 1996, pp (744-746).

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فتحاول سياسة الخطر *Risk policy* التي تتبعها الشركات إزالة الأخطار غير الضرورية، وذلك نتيجة لتحليلات السوق الدقيقة والبحث عن تأمينها بشكل قانوني.

أما في علم النفس، فتستخدم كلمة "خطر" – خاصةً أثناء صناعة القرارات في خطر– في شكل مرادف للقرار ولسلوكية القرار المتبنى، ويشمل الخطر التركيز على أن الأفراد قد يظهرون مجموعة تفضيلات متباينة أثناء اتخاذهم للقرارات، لا تتماشى دوما ومبدأ زيادة الفوائد، تعكس نوع العلاقة بين أقصى ربح وأقصى خسارة؛ ويمكن شرح ذلك بالرجوع إلى نظرية "محفظة المخاطر" *The portfolio theory of risks* التي وضعها "كومبس" Coombs وتتضمن عملية "تفضيل الأخطار" حيث تكون القيمة المثلى للخطر هي إيجاد توازن بين الأطماع والتحديات والخوف[1]، من جهة أخرى هناك بعض النظريات التي تحاول شرح سلوك الخطر لدى البشر بالعودة إلى وسيلة الإدراك المحتمل للمخاطر.

على غرار علم النفس والاقتصاد، ومع تزايد الحديث عن القضايا البيئية، استعمل مفهوم الخطر في علم الاجتماع لكن بصفة تدريجية، حيث نجد قاموس علم الاجتماع الألماني *German dictionary of sociology* يحدد (سنة 1989) أن مصطلح "خطر" ما زال مفقودًا [2]، أما قاموس علم الاجتماع *Sociology Lexicom (Risikobereitschaft)* فضمّن مصطلح "خطر" باعتبار "الجاهزية للوقوع/ التعرض للخطر"[3]، مثل عبارتي "سكان المخاطر" و" التحول المحفوف بالمخاطر"، بينما في قاموس علم الاجتماع *Wörterbuch der Soziologie* لسنة 1994، فعرف الخطر على أنه وضع قرار يحتوي على معلومات غير كاملة[4].

---

[1]- C.H. Coombs, "*Portfolio-theory and the measurement of risk*", in: M.F Kaplan, S. Schwartz (Eds.), **Human judgment and decision processes.** Academic Press, New York, 1975.

[2]- Günter Endruweit & Gisela Trommsdorff (Eds.), **Wörterbuch der Soziologie**. Enke, dtv–Stuttgart, München,1989, in: Hans Günter Brauch, **Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks in Environmental and Human Security.** UNU Institute for Environment and Human Security publication series, Germany, 2005, p 44.

[3]- Werner Fuchs, Rolf Klima and Others, **Lexikon zur Soziologie.** Westdeutscher Verlag, Opladen, 1978- 1988, in: Hans Günter Brauch, **Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks in Environmental and Human Security**. Op cit, p 44.

[4] - Karl-Heinz Hillmann, **Wörterbuch der Soziologie.** Kröner, Stuttgart, p p (740-741), 1994. In: Hans Günter Brauch and others (Eds), **Coping with Environmental Global Change, Disasters and Security: Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks.** Op cit, p 80.

بالنسبة للخطر ضمن نظريات القرار، فنجد تحليلات "غروسكه" Grüske و"شنايدر" Schneider اللذين عمدا إلى تعريف الخطر بالرجوع إلى مفهوم إدارة الخطر، ويرون أنه عبارة عن تحليل للمخاطر وتنفيذ لإجراءات محددة، من أجل إدارته، وتشمل على عقود التأمين الخاصة بالأسر، استراتيجيات الشركات للتمييز بين الإنتاج والمضاربة في أسواق المال، وغيرها، بذلك وحسب هذا التعريف نجد أن المهمة الرئيسية لإدارة المخاطر تتمثل في الحد من الخطر نفسه.

إلى جانب تحليلات "غروسكه" و"شنايدر" وكتعريف للخطر في سياق نظرية اتخاذ القرار، نجد تعريف "كوشنيك" Koschnik :

> "يُعرَّف الخطر على انه خبر أو معلومة ناقصة تؤدي إلى موقف يضطر فيه الإنسان إلى الأخذ باحتمالات بحدوث نتائج أو أحداث معينة. ويمكن أن تتراوح المخاطر بين خطر متلازم مع حالة عدم اليقين التام، إلى خطر قريب من عدم اليقين التام[...] وفي مواجهة المخاطر، يمكن للإنسان أن يسطر ثلاث مراحل: أولاً، يقوم بتقييم مختلف النتائج المحتملة للسياسات البديلة بالرجوع إلى مستحقاتها، ثانياً، يحدد العلاقات المحتملة بين السياسات المعطاة وبين المخرجات التي تم تقييمها، وأخيراً، يحاول تصنيف السياسات حسب قيم الاحتمالات المرجحة للنتائج التي قد تؤدي إليها"[1].

وعموما، يمكن تعريف الخطر على أنه عدم التأكد من حدوث خسارة ما، ويستخدم لفظ الخطر للإشارة إلى مدلول يختلف من حالة إلى أخرى، فمثلا خطر الحرب، خطر الخسارة، خطر الحرائق وغيرها، كما يمكن استخدام لفظ "الخطر" في موقف واقعي، ذو مدلول مادي، أو في موقف أو حالة معنوية، كخطر عدم القدرة على التنبؤ بالربح أو الخسارة في حالة نزاع أو حرب.

المطلب الثاني: أنواع ومجالات الخطر

في حالة التأمينات من المخاطر، يعرف الخطر على انه حصول الحادث الذي يوجب تحققه أن يوفي المؤمن بما التزم به، أو هو الحادث المحتمل الوقوع ولا يتوقف تحققه على إرادة المؤمن له

[1] -Wolfgang J. Koschnik, **Standard Dictionary of the Social Sciences**, München – London – New York – Paris, 1993, p 1325, Mentioned in : Hans Günter Brauch, **Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks in Environmental and Human Security.** Op cit,p 43.

[1]وهذا الحادث قد يكون ذو صفة ايجابية كالزواج، أو الولادة، أو سلبيا كالحريق، الوفاة، السرقة، الكارثة الطبيعية وغيرها.

كما ويعرف الخطر في نفس المجال على انه حادث احتمالي مستقبلي، قد يقع أو قد لا يقع، دون أن يكون وقوعه أو عدم وقوعه متوقفا على إرادة أحد المتعاقدين، وأكثر أنواع المخاطر المتعارف عليها هنا:

- مخاطر إصابات الحوادث.
- مخاطر الكبر والشيخوخة.
- مخاطر المرض.
- مخاطر الوفاة.
- مخاطر الحريق.
- مخاطر حوادث الطائرات.
- مخاطر السرقة.
- مخاطر حوادث الغرق.
- مخاطر الكوارث الطبيعية ومخاطر الضياع، والتوقف عن العمل، ومخاطر المسؤولية المدنية.

بذلك، وحسب نوع الخطر أو المخاطر، يمكن تحديد أنواع من المخاطر[2]:

2-1/ الأخطار المعنوية:

وهي المخاطر التي تعكس النواحي الاجتماعية المعنوية للأشخاص، ولا تؤثر بالتالي على المراكز الاقتصادية والمالية لهم، وهذا النوع من الأخطار لا يسبب ربحا أو خسارة بصورة مباشرة، ولكن يسبب خسارة معنوية فقط، وعادة لا تخضع هذه المخاطر لمبدأ القياس والتقسيم، وبالتالي لا تكون هناك تأمينات ضد هذا النوع من المخاطر، كالمخاطر النفسية، الصدمة أو الألم، الانفعال أو الخوف، وهي ما يشرحه علم النفس بالخطر ....

---

[1]- البشير زهرة، **التأمين البري: دراسة تحليلية لعقود التامين**. ط2، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1985، ص ص(83-84).

[2] - سامي عفيفي حاتم، **التأمين الدولي**. ط1، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1986، ص ص(35-36).

2-2/ الأخطار الاقتصادية:

وهي التي تؤثر على النواحي الاقتصادية والمالية للأشخاص، وبالتالي تؤثر تأثيرا مباشرا على المراكز الاقتصادية لهم، وهي تلك المخاطر التي ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية، وتنقسم إلى قسمين[1]:

- **أخطار المضاربة *Speculative Risks* :**

وتعرف على أنها الموقف الذي يكون فيه الربح أو الخسارة ممكنا (مثلا شراء مجموعة أسهم قد يعرض صاحبها للربح بارتفاع سعر هذه الأسهم وإلى الخسارة في حالة انخفاض سعرها، وأيضا مخاطر الاستثمار والدخول في مشاريع اقتصادية وغيرها).

كما تعرف أيضا على أنها مجموعة المخاطر التي تنشأ بفعل فاعل من اجل تحقيق مكاسب خاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم التأكد من الشروع في هذا العمل، أو التنبؤ بنتائجه، وتتلخص في مجموعة المخاطر التي تتولد عن مزاولة الأعمال التجارية والصناعية وأعمال الخدمات التي تتم بهدف تحقيق ربح ما، والأصل في هذا النوع من المخاطر لا تكون متواجدة في حياة الإنسان، بل الإنسان نفسه هو من يخلقها بحثا عن الربح المادي، لكنه يعاني في نفس الوقت من عدم التأكد، أو عدم القدرة على تنبؤ النتيجة النهائية لفعل المضاربة، وهذا ما أعطى صيغة تعريفية أخرى لهذا النوع من المخاطر بمخاطر الأرباح المتوقعة، أو المكاسب المقدّرة، أيضا تسمى في بعض الأحيان بالمخاطر التجارية[2].

- **الأخطار المحضة (الصافية) *Pure Risks*:**

وتعرف على أنها شكل المخاطر التي تتضمن فقط احتمالات للخسارة، وعدم وقوعها، حيث أن المعادلة الوحيدة لهذا الطرح هو وقوع الخسارة أو عدم وقوعها، مثل الحوادث المتعلقة بالعمل أو الوظيفة، حدوث فيضانات، أو زلازل أو أي نوع من الكوارث الطبيعية، وغيرها.

من جهة ثانية، يمكن تعريف الخطر الصافي على أنه نتاج لظواهر طبيعية، لا دخل للإنسان فيها، ولا يمكن تجنبها أو تفاديها، وتكون حصيلتها النهائية سلبية متمثلة في حدوث خسارة مؤكدة للإنسان

---

[1] – جورج ريجيدا، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**. دار المريخ، الإسكندرية، 2006، ص5.

[2] – نفس المرجع السابق، ص6.

(مالية)، والأصل في هذا النوع من المخاطر الاقتصادية المحضة أو الصافية، أنها تكون متواجدة أصلا في حياة الإنسان ولا يمكن تجنبها أو الحؤول دون حدوثها إلا من خلال إتباع سياسات أو إجراءات سياسية معينة في بعض الأحيان فقط، ويكمن الفرق بينها وبين مخاطر المضاربة أن الأولى (الصافية) تسبب خسارة واضحة للدولة، أو المجتمع، أو الفرد، أو المنظمة، أو حتى الإقليم الدولي (مثلا حالة الكوارث الطبيعية)، أما الثانية فهي ذو معيارين، حيث أن خسارة الطرف الأول قد تعني ربحا للطرف الثاني (معاملات الأوراق المالية والنقدية الدولية، خسارة الربح لمنتج اقتصادي بسبب انخفاض السعر هي ربح للمستهلك...). كما يمكن تقسيم هذا النوع من الإخطار إلى ثلاث مجموعات هي: ***الأخطار الشخصية***[1]، وتشمل مجموعة من مصادر الأخطار التي تقع على الإنسان بصورة مباشرة، فتؤثر في شخصه، ومنها خطر الوفاة المبكرة للمسؤول عن الأسرة، والتي تولد خسارة نفسية معنوية ومادية للأسرة، متمثلة في خسارة الصحة النفسية، وخسارة الدخل المُعيل للأسرة، وفي مثال آخر خطر المرض الذي يؤدي إلى عدم القدرة على الالتزام بالوظيفة، ما يؤدي إلى البطالة وغيرها.

أخطار الممتلكات[2]؛ وهي تلك المخاطر التي إذا تحققت في صورة حادث كان موضوع التأثير هو الممتلكات سواء في صورتها الثابتة أو المنقولة، كالضياع، والسرقة، وإذا تحققت في صورة حادث يترتب عنها خسائر كلية أو جزئية في هذه الممتلكات.(مثلا حادث سيارة، ينتج عنه خسارة للممتلك، وهي خسارة مادية، وخسائر أخرى مترتبة أو منجرة عنه وهي تعطل المشاغل اليومية أثناء فترة الإصلاح وهي ما يسمى بالخسائر غير المباشرة).

أما النوع الثالث فهو ***أخطار المسؤولية المدنية***[3]، وهي التي يتسبب في حدوثها شخص معين، ينتج عنه إصابة الطرف الآخر بضرر مادي في شخصه، أو في ممتلكاته، أو فيهما معا، ويكون الشخص المتسبب مسؤولا عن ذلك أمام القانون وهي ما يطلق عليها بأخطار الثروات.

إلى جانب تقسيم المخاطر إلى معنوية واقتصادية، هناك تقسيم آخر للمخاطر، وهي المخاطر العامة والخاصة:

2-3/ الأخطار الأساسية (العامة):

---

[1] – أسامة عزمي سلام وموسى نوري شقيري، **إدارة الخطر والتأمين**. ط1، دار الحامد، عمان، 2007، ص 27.

[2] – نفس المرجع، ص28.

[3] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

ويقصد بها الأخطار التي تترتب عليها مجموعة خسائر، يكون فيها السبب من غير الأشخاص، وهذه الأخطار تلحق في العادة بمجموعة من الأفراد، ومن الصعب إرجاع سبب حدوثها إلى فرد أو شخص معين[1].

هذا النوع من المخاطر من شأنه أن يؤثر على اقتصاديات الدول، وعلى مجموعات الأفراد، كمخاطر التدهور البيئي، والكوارث الطبيعية، كالزلازل، البراكين والفيضانات، انجراف التربة وغيرها ، وهو نوع من الأخطار تتجنب مصادر التأمينات الاجتماعية الخاصة أو العامة التكفل بضمه إلى مجموعة المخاطر أو الأخطار المغطاة من طرفها، إلا ضمن ظروف معينة، وذلك بسبب النتائج والاضرار البيئية والاقتصادية الكبيرة للدولة.

2-4/ الأخطار الخاصة:

وهي الأخطار التي تؤثر في مجملها على الفرد خاصة وليس غلى المجتمعات، مثل حريق منزل، سرقة، وغيرها، وبالتالي هذا النوع من الأخطار قد يؤثر فقط بصفة مباشرة على المجتمع[2]، وكمثال عن ذلك، خروج مصنع ما من الدورة الاقتصادية للمجتمع عقب حريق شامل، قد يؤثر على اقتصاديات سوق المجتمع المحدد، ومجتمعات أخرى متعاملة معها.

المطلب الثالث: الطرح النظري لفكرة الخطر ومجتمع المخاطر:

"عش في خطر" هي عبارة أطلقها الفيلسوف الألماني " فردريك نيتشه" في طرح استفزازي، كي تخرج المجتمعات من قاموس حياتهم *البيروقراطية المملة*، ويتغلبوا على العادات والممارسات التقليدية، سعياً وراء إطلاق طاقات الإبداع الكامنة، غير أن عبارة نيتشه الاستفزازية أصبحت مهدا لنقاشات العقود التالية حول درجة انجراحية المجتمعات ومدى هشاشتها وقدرة اختراقها من طرف عوامل مختلفة التأثير والسرعة.

3-1/ النظرية الاجتماعية وفكرة مجتمع المخاطر:

لقد تم استخدام مفهوم المخاطر في العلوم الاجتماعية –خاصة في علم الاجتماع– مع تركيز واضح على القضايا البيئية، ونجد اسهامات كل من Löfstedt وFrewer ، اللذين وضعا جملة من التوضيحات حول مفهوم "إدارة المخاطر"، وذلك بالتركيز على أصل التحليلات حول المخاطر أو

[1] - سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص39.

[2] – نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الأخطار، المفسرة من طرف علماء النفس [حول الأخطار التكنولوجية]، وتقديمات مدرسة شيكاغو للجغرافيا، حيث خلص الباحثين إلى أن استجابة الناس للاهتمام بالمخاطر تعتمد على خبرتهم ومعارفهم، من جهة ثانية أثار "ستار" Starr جدلا واسعا حول مفهوم "إدراك الخطر" *Risk Perception*، وأشار إلى أهمية الأخذ بعين الاعتبار عنصر العوامل المحيطة بالإنسان من أجل تجسيد إدراك مجتمعي واضح للأخطار، خاصة إذا ما تحدثنا عن الأخطار الطبيعية، البيئية والتكنولوجية[1].

وفي تسعينيات القرن الماضي، ظهرت مجموعة شكوك حول حقيقة وجود أخطار موضوعية *Objective risks*، في إشارة منها إلى أهمية التركيز على البناء الاجتماعي للأخطار التي تؤثر في تحليلاتها على المدركات الفردية والجماعية للخطر وعلى سلوك المخاطرة، في حين انتقد محللون آخرون هذه المعطيات حول مدركات/تصورات وسلوكيات الخطر، ذلك لأنها تجاهلت سياق المخاطر المجتمعية، وهنا برزت "نظرية ثقافية" حول مفهوم الخطر في بريطانيا، وامتدت استقصاءاتها ونتائجها البحثية إلى بلدان أخرى في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، أين انتقل مجال البحث من "إدراك المخاطر" *Risk perception* إلى "اتصالات المخاطر" *Risk communication*[2] وذلك باحتواء دور وسائل الإعلام ثم الدور الاجتماعي في توسيع دائرة المخاطر.

غير أن فشل مخرجات هذا الطرح (فشل مبادرات الإبلاغ عن المخاطر، أو إعطاء معلومات عن الأخطار) أدى إلى توجه البحوث بشكل متزايد نحو التركيز على تحليل عنصر "انعدام الثقة" تجاه واضعي وصانعي السياسات، خاصة فيما يتعلق بالمرافق والمنشآت الصناعية الخطرة، بالإضافة إلى غموض المعلومات والمعطيات المعطاة حول ذلك، وتحديد أن أحد أسباب انعدام أو غياب الثقة هنا، هو الاهتمام المتزايد بمكتنفات العولمة والتكنولوجيات المتسارعة.

ويعتبر عالم الاجتماع الألماني "أولريش بيك" أول من صاغ عبارة "مجتمع المخاطر" *Risk society*، في تفسير منه لكم الاختراقات الهائلة للمجتمعات، ومدى الأخطار التي تهدد الأفراد والمجتمعات، منطلقا من إشكالية العولمة وسرعة التدفقات العالمية التي تشمل وتحتوي عنصر الخطر.

---

[1] - Ragnar Löfstedt & Lynn Frewer, "*Introduction"*, in: Ragnar Löfstedt & Lynn Frewer (Eds.) **The Earthscan Reader in Risk and Modern Society.** Earthscan publishers, London, 1998, p-p (19- 20).

[2] - Simon Cottle, "*Ulrich Beck, 'Risk Society' and the Media, A catastrophic View?"*, European Journal of Communication, Vol 13, N 1, Sage Publications, (London, Thousand Oaks, CA and New Delhi), 1998, p 5.

كما أثر مفهوم "عالم مجتمع المخاطر" على نطاق واسع في نقاشات في العلوم الاجتماعية، إذ يرى "بيك" أن الخطر هو السمة الرئيسية للمجتمع الإنساني، بسبب نسبية الأمن وتعدد مصادر الخطر الذي يزداد مع تعقيد التكنولوجيا[1]، و يطلب التعامل مع أنواع المخاطر كلا من الكفاءة من أجل استعادة الثقة والمصداقية من طرف السياسيين، فأزمة الثقة أدت إلى زيادة الطلب على تقديمات وتحليلات علماء الاجتماع، حسب "بيك" من أجل المساهمة الفعلية في تحسين مجال إدارة المخاطر.

في حين حاول "أولريش بيك" من خلال نظريته "مجتمع المخاطر" أن يضع مشكلة الخطر ضمن سياق نظرية الحداثة التي تركز بشكل رئيسي على المخاطر التقنية، وبدرجة أقل على العمل الاجتماعي، استعرض "بونسßBonß " في كتابه "عن الخطر" لسنة 1995 تطور "سوسيولوجيا الخطر" الذي ظهر تدريجياً منذ أواخر الستينيات كاستجابة لكوارث حصلت مثل "كارثة سيفيسو *Seveso*"، "كارثة هاريسبورج *Harrisburg* "، "كارثة بوبال *Bhopal* " و "كارثة تشيرنوبيل *Chernobyl* " التي وصفها "لوهمان Luhmann " بأنها "استياء واضح *Articulated displeasure* " ، و اقترح توسيع النقاشات حول المخاطر الاجتماعية من ناحيتين[2]:

أولا، من خلال حل الربط الموجود بين عنصر الخطر والتكنولوجيا، إذ يجب تحليل هذا الترابط في الأصل على أساس أنه مشكلة لاأمن.

و**ثانيا،** من خلال التأكيد على ضرورة إعادة خلق "علاج" للشك وعدم اليقين *Uncertainty* بالرجوع إلى التاريخ واعتماد زاوية تحليل تاريخية؛ وهنا قدم "بونس" منهجا تاريخا تراتبيا لجم الخطابات حول "مفهوم المخاطر" على بناء اجتماعي وثقافي، مع تركيز خاص على الانتقال من موقف رد الفعل إلى موقف الفعل الفاعل فيما يخص مجال اللاأمن وانعدام الثقة.

ومن بين العديد من تصنيفات مفاهيم المخاطر أو الخطر، أشار "بونس" إلى بديلين لتحليل الخطر أولا، على أنه ظاهرة اجتماعية من زاوية الفعل/الإجراء (السابق)، أو على أنه ظاهرة اجتماعية من زاوية الأنظمة (اللاحقة) من جهة ثانية.

---

[1] - Ulrich Beck, **Risk Society**. Sage Publishers, London, 1992, p 5.

[2] -Wolfgang Bonß, **Vom Risiko: Unsicherheit und Ungewißheit in der Moderne.** Hamburger Edition, Hamburg 1995, p-p (18-19), In: Ulrich Beck, **Word at Risk.** Translated by Ciaran Cronin, Polity Press, Cambridge, 2009.

فمن منظور الفعل *Action perspective*، يرى "بونس" أنه يجب الحد من المخاطر بتقليصها إلى مستوى قرارات المخاطر *Risk decisions*، بينما يتم التعامل مع المخاطر من منظور الأنظمة *Systems perspective* على أنها تهديدات أو أخطار الخسران أو أخطار وقوع خسائر مختلفة الحجم والمستوى، وهنا اقترح "بونس" Bonß وضع تحليل للمخاطر في إطار مكتنفات البناءات الاجتماعية لأوجه الشك وعدم اليقين، فحيثما توجد حالات من عدم اليقين بسبب الأخطار الموجودة *dangers* –بغض النظر عن الأفعال البشرية– هناك أيضا حالات عدم تيقن [مثل حالات المخاطر] تشمل على تأهب ونية الشروع في الفعل وتنفيذه، وبالتالي غالباً ما تكون تحليلات المخاطر نتيجة حتمية لقرارات اتخذت في ظل عدم اليقين التام[1].

في تحليل آخر للمخاطر والطبيعة الإنسانية، نجد إسهامات كل من "جايجر"Jaeger، "رين"Renn، "روزا" Rosa و"ويبلر" Webler الذين استعرضوا مجموعة أفكار حول عنصر المخاطر وعدم اليقين وعلاقتها بالفعل العقلاني.

3-2/ نقاشات نظرية الحداثة الانعكاسية وما بعد الحداثة لفكرة مجتمع المخاطر:

عرّف كل من "جايجرJaeger ، "رين" Renn ،"روزا" Rosa و"ويبلر" Webler الخطر بأنه "موقف أو حدث يتعرض فيه شيء من القيمة الإنسانية (بما في ذلك البشر أنفسهم) للخطر، وتكون النتيجة غير مؤكدة"[2]، فمن وجهة نظرهم، "لقد تطورت المخاطر على مدى العقود القليلة الماضية باعتبارها العدسة التحليلية الرئيسية لمحاولة توقع عواقب أفعالنا الهادفة على البيئة وعلى أنفسنا"[3]، حيث كان الخطر دائمًا مؤسسًا لما يسمى الشروط الإنسانية conditio humana، غير أن طبيعة المخاطر هي ما تغير في الأصل، ففي حين أنها كانت محلية في تأثيرها سابقا نجد اليوم أن العديد من المخاطر تتمحور حول البيئة، وبصفة عالمية (أي أنها ترتبط بالمشاكل البيئية ومتعلقة بالظروف البيئية) كما أصبح يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها مخاطر مشتركة *Common risk*، لأنها تؤثر على العالم ككل (مثل مشكلة تغير المناخ) ، بالإضافة إلى تنامي الوعي العالمي بأخطار التكنولوجيات الحديثة والمتقدمة.

---

[1] - Wolfgang Bonß, op cit, p 19.

[2] - Carlo C. Jaeger and Others, **Risk, Uncertainty, and Rational Action.** Earthscan Publications, London and Sterling, 2001, p 17.

[3]- Ibid, p 09.

ويعطي الأربعة فكرتهم حول "عقلانية الفعل"، إذ يرون أن الحد من حالات عدم اليقين للحفاظ على الأمن الأنطولوجي مهمة تستحق التحقيق الاجتماعي، ففي حالة تداعي الخطر يناقش هؤلاء معطيات العمل العقلاني في مرحلة أولى، باعتبار الفعل الاجتماعي العقلاني هو النظرة السائدة والمهيمنة (عالميا) من أجل فهم وإدارة المخاطر، ثم ينتقلون قي مرحلة ثانية إلى مناقشة مجموعة الاقترابات البديلة في إتباع للمسار التحليلي لـ"بيك"، كاقتراب الحداثة الانعكاسية* *reflexive modernization* ، النظرية النقدية، نظرية النظم، وما بعد الحداثة، وفي حين أن هناك العديد من المعاني المعطاة للخطر ومفهوم المخاطر نجد هناك رؤية تحليلية بارزة قدمها هؤلاء حول أن جميع مفاهيم المخاطر تفترض مسبقًا التمييز بين التحديد المسبق *predetermination* والاحتمال *possibility*، ويقولون :

> "يرى "بيك" أنه لا يمكن العثور على إجابات لمشكلة مجتمع المخاطر في النظريات التقليدية المجددة ولا في فراغ ما بعد الحداثة، بدلاً من ذلك، يدعو إلى حداثة انعكاسية (تأملية) من شأنها أن تنشئ ضوابط وتوازنات ضمن عملية التحديث نفسها. إن القدرة على التقييم النقدي لمؤسسات المجتمع الحديث وإعادة تشكيلها بشكل خلاق أمر ضروري إذا كان المجتمع ينمو ويتطور، وهذا ما يأخذ شكلا، ليس كبعض حالات الخطاب الافتراضية لـ"هابرماس"، ولكن نحو معارضة سياسية وشعبية للمرافق المضرة وللمصادر الأخرى للخطر[...] إن مفهوم الحداثة الانعكاسية مهم بشكل خاص بسبب الدور المزدوج للعلم، كسبب رئيسي للمخاطر البيئية من جهة، وكآداة لا غنى عنها لاكتشاف هذه المخاطر وربما التغلب عليها من جهة أخرى...[1]" .

في شرح لنظرية الحداثة الانعكاسية/ التأملية، أو التحديث الانعكاسي، فقد تم إطلاق هذا المفهوم reflexive modernization/ modernity من طرف ثلاثة علماء اجتماع هم "أنتوني جيدينز Anthony Giddens " و"أولريش بيك Ulrich Beck " و"سكوت لاش Scott Lash "، وتعرض مقدمة هذا المفهوم هدفين أساسيين هما: إعادة تقييم علم الاجتماع كعلم آني للزمن الحاضر (أي تجاوز الإطار المفاهيمي المقدم في أوائل القرن العشرين)؛ وتوفير موازنة لبراديم ما بعد الحداثة

- لقد بُني مفهوم الحداثة الانعكاسية *reflexive modernization* على عدة مفاهيم سابقة مثل مفهوم مجتمع ما بعد الصناعة (لـ"دانيال بيل" Daniel Bell) ومجتمع ما بعد المادية... لكن الاختلاف يكمن في أن مصطلح الحداثة الانعكاسية يركز قبلا على مسارات وعمليات التحديث نفسها، ويكمن الفرق بين نظريات مابعد الحداثة (الانعكاسية) وعلم الاجتماع بالنسبة للقضايا البيئية أن الأولى تتضمن على إحساس متزايد بالمسؤولية عن الطبيعة والبيئة، بينما يبرز علم الاجتماع تزايدا في الاهتمام بالبيئة وعلاقة الإنسان بها.

[1] - Carlo C. Jaeger and Others, Op cit, p 210.

بإعطاء زاوية نظر بنائية إلى جانب النظرة التفكيكية، وتضم هذه النظرية جانب التحديث البيئي[1] *Ecological Modernization* التي يشير إلى إستراتيجية في الابتكار المتواصل في أنظمة التنمية التكنولوجية البيئية وأنظمة الإدارة البيئية والتي تشجعها أو تفرضها الحكومات، وتتبعها الشركات من اجل زيادة كفاءة استخدام الطاقة والموارد وتقليل إنتاج التلوث، ويتم الدفاع عن هذه الإستراتيجية لكونها تفيد الأعمال التجارية والبيئية معا.

يرجع "جايجر Jaeger ورفقاؤه إلى تحليلات "أولريش بيك"، الذي يرى أنه قد تم في القرن التاسع عشر(19) تفكيك لبنية المجتمع الزراعي من طرف نظرية الحداثة أو التحديث البسيط Simple Modernization، مع بناء للمجتمع الصناعي industrial society ؛ أما في الوقت الحاضر فإن الحداثة الانعكاسية فككت المجتمع الصناعي وأعطت انطلاقة لحداثة أخرى، وهذه الحداثة الناشئة هي ما نعرّفه بمجتمع المخاطر، في نقطة ثانية يشرح "بيك" أن الحداثة الانعكاسية هي المكان الذي يصنع فيه المجتمع الصناعي هدما بناء– أو ما يعرف في الاقتصاد بالتدمير الإبداعي Creative destruction* – حيث يكمن موضوع هذا الهدم البنّاء في انتصار الحداثة الغربية بدلاً من الثورات أو الأزمات[2].

ولهذه النظرية مجموعة خصائص[3]:

أولاً، أنها تشمل على خصائص مجتمع المخاطر، وميزات الفردانية، عدم اليقين، المخاطر البيئية العالمية، وانحلال الأفكار الأساسية للمجتمع الصناعي والثقافة (مثل المصالح الطبقية والأفكار التقدمية)، وجملة هذه الخصائص هي ما يميز نظريات الحداثة وما بعد الحداثة من جهة أخرى.

ثانياً ، وفقا لـ"بيك" تعتبر ديناميكيات التحديث الانعكاسي آثارا جانبية وانعكاسية *Reflexivity*، بينما يرى "لاش Lash من زاوية نظر أخرى أنها عبارة عن إرساء للفردانية *Individualization* .

---

[1] – تيم دان، ميليا كوركي وستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**. تر: ديما الخضرا، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص 750.

* – التدمير الإبداعي أو الهدم البناء Creative Destruction عرّفه عالم الاقتصاد "جوزيف شومبيتر" بعملية الطفرة الصناعية التي تُحدث ثورة مستمرة في البنية الاقتصادية من الداخل، من خلال تدمير البنية القديمة مع خلق بنية أخرى جديدة، بطريقة مستمرة.

[2] - Ulrich Beck, Anthony Giddens and Scott Lash, **Reflexive Modernazation: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order.** Stanford University Press California, 1994, p 02.

[3] - Idem.

ثالثًا، تعتبر الانعكاسية مفهوما تسبب في خلق نقاشات واسعة، ويرى "بيك" أن الانعكاسية هي عملية انتقال تلقائية وغير مرحب بها وغير مرئية من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المخاطر، كما تشمل الانعكاسية على: انعكاسية إدراكية، انعكاسية جمالية، انعكاسية تفسيرية، انعكاسية هيكلية (بنيوية)، انعكاسية مؤسساتية، وانعكاسية نفسية.

ووفقًا لنظرية الحداثة أو التحديث الانعكاسي، فإن التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي هو تحديث بسيط ، بينما التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المخاطر هو تحديث انعكاسي، وحداثة المجتمع الصناعي هي الحداثة العامة، أما حداثة مجتمع المخاطر فهي الحداثة الانعكاسية، وهذا ما يشرحه الشكل رقم (05)

Figure (05): Reflexive modernization is the modernization of modernization

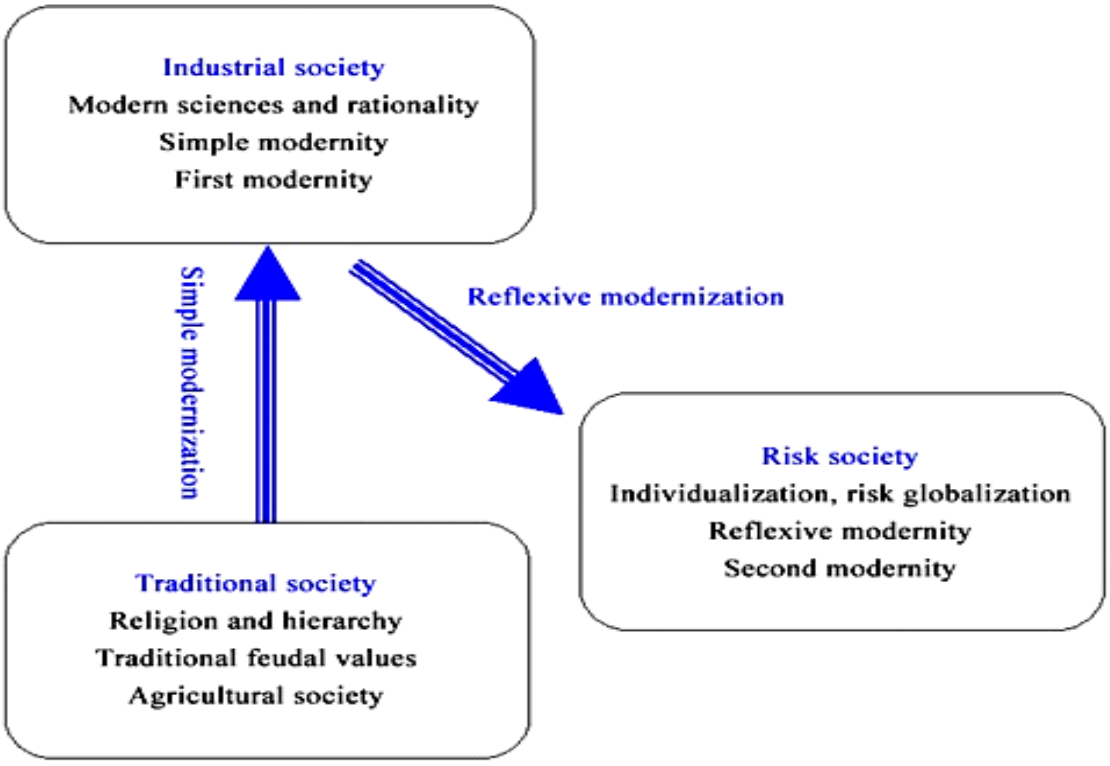

Source: He Chuan qi, ***Orient Renaissance: Three Roads to the Modernization.*** *Commercial Press*, Beijing, 2003.

من جهة ثانية تعتبر نظرية الحداثة الانعكاسية أن مجتمع المخاطر هو الحداثة الثانية، وأن تكوين "مجتمع المخاطر" هو هدف لعمليات الحداثة الانعكاسية، حيث نلمس ذلك في التغيرات الجديدة

التي تشهدها العديد من البلدان المتقدمة، أين أصبح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة بالفعل اتجاهاً عالميا تشكل المخاطر داخله ميزة جانبية فقط.

ما يمكن قوله هنا، في شرح لطرح هؤلاء أن اتجاه الطرح الغربي حول الخطر وطبيعة المخاطر قد تحول من مسار توقع التقدم والتحسن المستمر في العالم الاجتماعي إلى عصر أصبحت فيه الجوانب المظلمة من التقدم تهيمن وبشكل متزايد على النقاش الاجتماعي، مع تحول فكري من الحديث عن محاسن الحداثة إلى الحديث عن مساوئها المفتعلة.

إلى جانب تحليلات النظرية الاجتماعية ونظرية مابعد الحداثة الرائدتين في وضع تفسيرات وتحليلات لمفهوم الخطر، هناك إسهامات نظرية أخرى، لكنها غير شاملة، ولم تتطرق فعليا إلى المخاطر البيئية وعلاقتها بالأمن الانطولوجي للمجتمعات، ولقد ميز "رين Renn " بين سبعة "اقترابات نظرية قائمة حول المخاطر في العلوم الاجتماعية" [1] وهي:

1- اقتراب الاختيار العقلاني، من دعاته "شريمف Schrimpf"، "كاريوس Carius"، "بوتنر Büttner"، "شنايدر Schneider"، "زولر Zöller" وغيرهم.

2- اقتراب التحديث الانعكاسي، من رواده "بيك Beck" و"غيدنز Giddens".

3- اقتراب نظرية النظم، من دعاتها "لوهمان Luhmann".

4- اقتراب النظرية النقدية القائمة لـ"هابرماس Haberma ".

5- منظور ما بعد الحداثة الذي أدخله "فوكو Foucault" سنة 1982 وقام بتطويره كل من "آفالد Ewald" ، "بورشيل Burchell" ، "جوردون Gordon" ، "ميلر Miller" و"دين Dean".

6- اقتراب النظرية الثقافية، وقدمه في الأصل "دوغلاس Douglas" و "ويلدافسكي Wildavsky" سنة 1982، وأعاد تقديمه بعد ذلك آدمز Adams" سنة 1995 و"لوبتون Lupton " و "تولوتش Tulloch" سنة 2002.

7- إطار التضخيم الاجتماعي للمخاطر كمثال عن إطار تكاملي يربط بين نظريات المخاطر النفسية والاجتماعية والثقافية، من دعاتها نجد "رين Renn " ، "كاسبرسن Kasperson " "ايماني Emani " وغيرهم.

[1]- Ortwin Renn, **Risk Governance :Coping with Uncertainty in a Complex World.** Earthscan publishing, London, 2008, p,p (24-40).

المطلب الرابع: المخاطر الأمنية المتعلقة بالبيئة أم مجتمع المخاطر البيئية؟

لقد شكلت –ولا زالت إلى اليوم– المخاطر البيئية وتفاقماتها المتراكمة على امتداد ما يقرب من قرن من الزمان، عبئا ثقيلا على النظام البيئي، غير أن وتيرة التدهور تسارعت أكثر خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وفي أواخر القرن العشرين حيث وصلت مخاطر المجتمعات الصناعية الجديدة إلى مستوى قد يعرض حياة البشر وبقاءهم على كوكب الأرض في خطر محدق، وذلك بسبب الكم الهائل من التطورات التكنولوجية والصناعية وأيضا بسبب الأحداث التي شهدتها وأثرت تأثرا كبيرا على البيئة في العالم، كالحروب، التلوث، التغيرات المناخية، الفقر، المجاعة، انتشار الأمراض، وغيرها، والتي خلفت مخاطر جديدة تعرض حياة الكائنات الحية بكل أشكالها ومجالاتها ومستوياتها للخطر، خاصة وأن هذه الأخطار الجديدة التي تهدد البقاء والسلامة ليست محدودة جغرافيا ولا يمكن التأمين ضدها، وهنا أصبحت مشكلات التدهور البيئي والتلوث قضية مركزية للحياة ولمستقبل العالم، وأصبح أمرا مؤكدا العلاقة السببية والتقاطعية الترابطية بين كل من الاستقرار والتنمية وحماية وأمننة البيئة، بالرجوع إلى إدارة بيئية متطورة.

ويشير مصطلح " خطر بيئي " إلى أي وضع أو حالة أو أحداث قد تدفع بتهديد إلى البيئة المحيطة ويضم هذا المصطلح عناوين مثل:

4-1/ شكل المخاطر البيئية:

تتمثل المخاطر البيئية في مجموعة أخطار تهدد الحياة البشرية والتنوع الحيوي والبيولوجي، وتتمثل في[1]:

- **انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون**

الانبعاثات التي تستنزف طبقة الأوزون وتسبب تآكلها من أكثر مخاطر البيئة، وفي السنوات الماضية، علت أصوات قادة العالم لإنقاذ طبقة الأوزون، عبر الحدّ من إنتاج الغازات السامة، وأهمها ثاني أوكسيد الكربون الذي يسبب تآكل طبقة الأوزون بتسرب جزء من الأشعة الضارة كالأشعة فوق البنفسجية، وهو ما ينعكس سلباً على جميع الكائنات الحية.

[1] – مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**. شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص،ص(27-28).

- **الغازات السامة تلوث الهواء**

يعتبر تلوث الهواء الناتج من ارتفاع حدة الغازات السامة، من العوامل الرئيسة التي تلوث البيئة، الأمر الذي يتسبب في وفاة ملايين من البشر حول العالم، وبحسب تقرير أعدته "منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي"، في العام 2016 فإنّ تلوث الهواء الخارجي يقتل أكثر من 3.5 ملايين شخص سنوياً، وبهذه النسب يصبح تلوث الهواء السبب الرئيسي في الوفاة المبكرة بالرغم من جهود بعض الدول في محاولة التخفيف منه مثل النرويج والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وهولندا وبريطانيا، وبحسب بيانات البنك الدولي، فإنّ تلوث الهواء يكلف الاقتصاد العالمي نحو 225 مليار دولار سنوياً. ووفقاً لدراسة قام بإعدادها كل من البنك الدولي ومعهد القياسات الصحية والتقييم بعنوان "تكلفة تلوث الهواء: تدعيم المبرر الاقتصادي للتحرك" في عام 2016 والتي تسعى إلى تقدير تكلفة الوفيات المبكرة بسبب تلوث الهواء، وذلك لتسهيل اتخاذ القرارات في سياق ندرة الموارد؛ فقد توفي نحو 125 ألف شخص في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2013 بسبب أمراض مرتبطة بتلوث الهواء خارج المنزل وداخله، ما تسبب في معاناة البشرية والحدّ من التنمية الاقتصادية، وتعتبر مصر وإيران من بين البلدان الأكثر تضرراً، سواء في أعداد الوفيات التقديرية والتكلفة الاقتصادية، ويتعرض نحو 90 في المائة من السكان في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لمستويات خطيرة من تلوث الهواء.

- **مواد كيميائية تلوث المياه**

يسبب تلوث المياه ارتفاع حدة الوفيات عالمياً، ويعتبر من العوامل الرئيسة المهددة للتدهور البيئي، وبحسب منظمة الصحة العالمية، فإنّ نحو ملياري شخص في جميع أنحاء العالم لا يتمكنون من الحصول على مياه نظيفة[1]، ويوضح تقرير نشرته المنظمة حول مياه الشرب لعام 2017، أنّ بلدان العالم خلال السنوات الثلاث الأخيرة، زادت ميزانياتها المخصصة للمياه والنظافة بمعدل سنوي يبلغ 4.9 في المائة، وتتسبب المياه الملوثة بمياه الصرف الصحي سنوياً في وفاة نصف مليون إنسان. ووفق منظمة الصحة، ينقسم التلوث المائي إلى نوعين رئيسيين[2]، الأول هو التلوث الطبيعي، ويظهر في تغير درجة حرارة الماء، أو زيادة ملوحته، أو ازدياد المواد العالقة، والنوع الآخر هو التلوث

[1] – حمزة الجبالي، **الأمن البيئي وإدارة النفايات**. دار عالم الثقافة للنشر، الاردن، 2016، ص 136.

[2] – حمزة الجبالي، **الموسوعة البيئية**. دار عالم الثقافة للنشر، الأردن، ص13.

الكيميائي، وتتعدد أشكاله كالتلوث بمياه الصرف، والتسرب النفطي، والتلوث بالمخلفات الزراعية كالمبيدات الحشرية والمخصبات الزراعية

من خلال الشكل التالي، يمكن تمييز أشكال التلوث المائي، بالإضافة على ندرة المياه المتوزعة عالميان ونسبة الخطر من خطر ضعيف إلى خطر عال.

Figure (06) Overall Water Risk Default Weighting

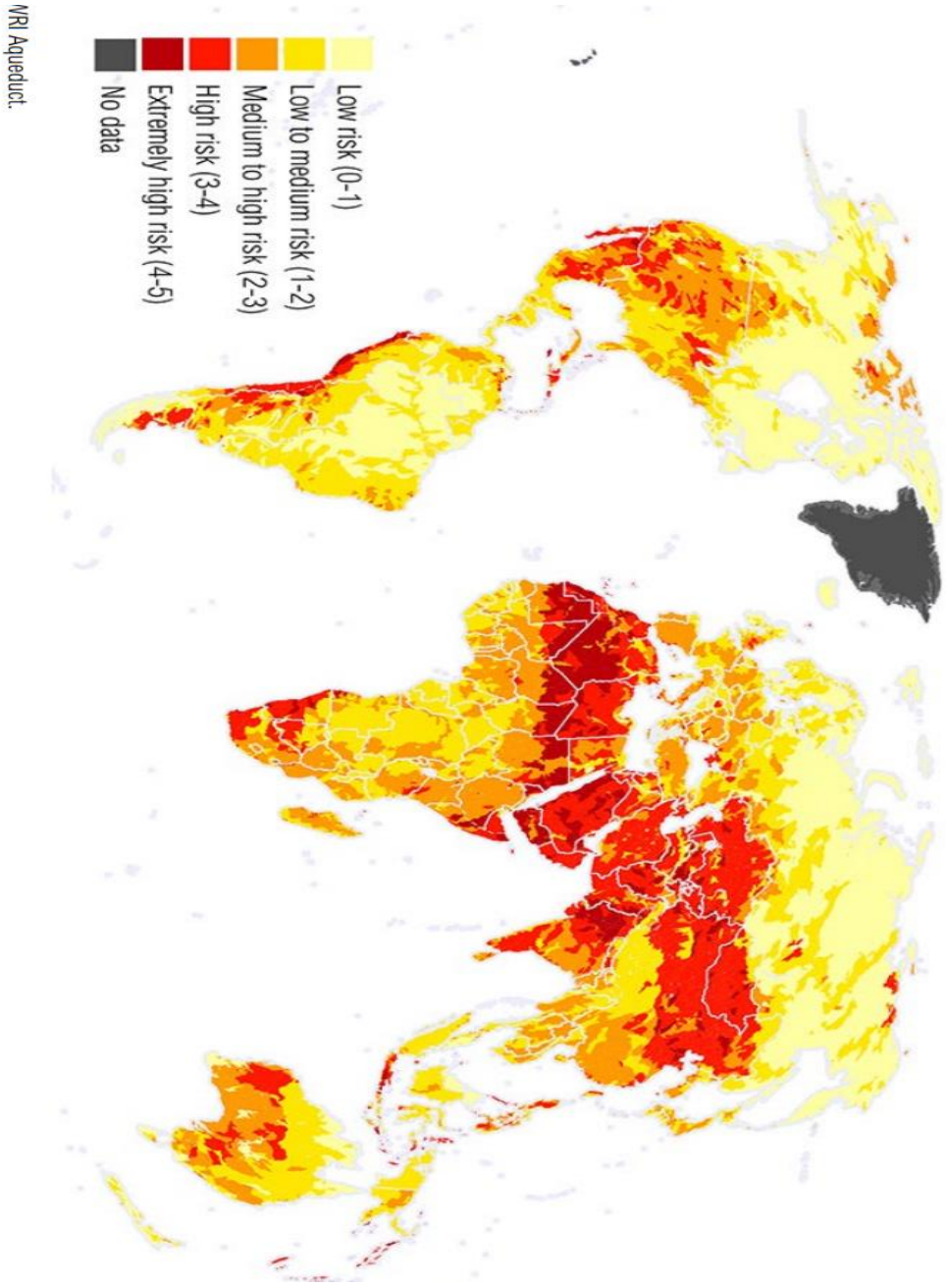

- **التغير المناخي**

تبقى الإشارة إلى أنّ أحد المخاطر الرئيسية التي تواجه عالمنا اليوم هو التغير المناخي، وما يستتبعه من نتائج سلبية تصيب الكائنات الحية، وبحسب بيانات البنك الدولي، سيشكل التغير المناخي تهديداً لنحو 100 مليون شخص حول العالم، بحلول 2030، ما يفرض تحديات كبيرة تلقي بظلالها على جهود التنمية[1]، وحذر البنك الدولي في كثير من المناسبات، من العواقب المستقبلية للتغير المناخي في ظلّ ضرورة تلبية الحاجات الغذائية لنحو 9 مليارات شخص بحلول 2050، كذلك، تشير نتائج دراسة أجراها البنك الدولي عام 2016، عن مخاطر ارتفاع حدة التغير المناخي على الاقتصاد العالمي، إلى أنّ متوسط الدخل العالمي سينخفض بنسبة 23 في المائة أقل، بنهاية القرن الحالي. ومن الأعراض السلبية لزيادة حدة التغير المناخي، تزايد ارتفاع درجات الحرارة ومستويات ثاني أكسيد الكربون، وزيادة أمراض الربو وغيرها.

4-2/ مجتمع المخاطر البيئية :

يرى "هيلمان" أن المخاطر البيئية تتطلب تحديثًا انعكاسيًا أين تكون الآراء السائدة والقيم والمعايير والاتفاقيات والأنماط السلوكية موضوعًا للتأمل الاجتماعي، ولقد تم الحد من المنافسة على تقسيم الموارد البيئية الطبيعية نوعا ما عن طريق اعتماد ميكانيزم إدارة المخاطر العالمية المهددة للبقاء، ويعرّف أولريتش بيك هذه المخاطر بأنها[2]:

> هي الاقتراب الحديث للتنبؤ والسيطرة على العواقب المستقبلية للعمل الإنساني، وهي مختلف النتائج غير المنتظرة للحداثة/ للتحديث الراديكالي. إنها محاولة (مؤسساتية) وخريطة معرفية لاستعمار المستقبل. كل مجتمع لديه [...] أخطار مجربة، لكن نظام المخاطرة هو وظيفة لنظام جديد: ليس وطني بل عالمي. [...] المخاطر تفترض قرارات مسبقة، هذه القرارات التي سبق اتخاذها وفقا لمعايير محاسبة ثابتة ووفقا لربط الوسائل بالغايات أو الأسباب بالآثار. هذه المعايير هي بالتحديد ما جعلها "مجتمع المخاطر العالمي" بالعاجزة وغير الصالحة.[...] ما الذي أدى إلى بروز المخاطر؟ إن مفهوم مجتمع المخاطر والخطر يجمع بين ما لم نكن نعتمده يوما ما- المجتمع والطبيعة، العلوم الاجتماعية والعلوم المادية، البناء الخطابي للمخاطر ومادية التهديدات.

[1] – قاسم الخطيب، **مدخل للأمن البيئي المستدام**. دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، عمان ،2015، ص182.

[2] - Ulrich Beck, **World Risk society**. Polity Press, Cambridge, 1999, pp (3-4).

ميز"بيك" بين المخاطر التي يمكن التنبؤ بها و جملة التهديدات التي لا يمكن التنبؤ بها، ولذلك قدم تصنيفًا لثلاثة أنواع من التهديدات العالمية وهي[1]:

1- التدمير الإيكولوجي بسب الثروات والأخطار التكنو-صناعية (ثقب الأوزون والاحتباس الحراري ونقص المياه الإقليمي) والمخاطر غير المتوقعة للهندسة الوراثية .

1- المخاطر المتعلقة بالفقر (تدمير البيئة).

2- أسلحة الدمار الشامل.

أما "زورن Zürn " فقد سطر فرقًا جوهريًا بين التدمير البيئي كنتيجة للرفاهية وكنتيجة للفقر، حيث يرى أنه في حين أن العديد من التهديدات الإيكولوجية بسبب الثروات تنبع من الآثار الخارجية (*Externalization*) لتكاليف الإنتاج، فإنه في حالة التدمير البيئي الناجم عن الفقر، فالفقراء هم الذين يدمرون أنفسهم مع آثار جانبية تلمس الأغنياء، وبذلك يصبح التدمير البيئي بسبب الثروة عالميًا فقط من خلال هذه "الآثار الجانبية" على المدى المتوسط[2].

من جهة أخرى يحلل "بيك" أن التدمير البيئي *Ecological destruction* قد يشجع على الحرب إما نتيجة لندرة الموارد (مثل المياه) أو لأن الأصوليين البيئيين الغربيين قد يعمدون إلى استخدام القوة من اجل وقف عمليات التدمير البيئي المستمرة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى هجرة جماعية قد تؤدي بنفسها إلى اندلاع الحرب، وهذا ما يؤدي أيضا إلى الدخول في دوامة من الدمار أين تلتقي العديد من معالم الأزمات المختلفة في مجتمع المخاطرة العالمي[3] .

من خلال كتابهما "المخاطر البيئية العالمية"، حاولت "جين كاسبيرسن Jeanne Kasperson " إلى جانب "روجر كاسبرسن Roger Kasperson " الجمع بين المفاهيم الأساسية الأربعة المتعلقة بالأمن بقولهما أن"المخاطر البيئية العالمية تدور حول التهديد، كما تتعلق بكم الفرص"[4]، ويهدف المحللان إلى تقييم التحديات المحضة التي تفرضها المخاطر البيئية العالمية وقدرة نظام المعرفة على

[1] - Ulrich Beck, **World Risk society**. Op cit, pp (55-57).

[2] - Zürn, Michael, 1995: *"Global threats and international cooperation*" Der Bürger im Staat, vol 45, N 1, p51, In: Hans Gunter Brauch and Others (Eds), **Security and environment In the Mediterranean: Conceptualising Security and Environmental Conflicts.** Springer, Berlin, 2003, p 78.

[3] - Ulrich Beck, **World Risk society.** Op cit, p 36.

[4] Jeanne Kasperson, Roger Kasperson (Eds), **Global Environmental Risk**. Routlege, 2013, p 1.

تحديد وتمييز مثل هذه التهديدات من جهة، ثم قدرة المجتمعات على التعامل مع إدارة هذه التحديات من جهة أخرى.

كما يميز الكاتبين بين المخاطر المنتظمة (مثل قضية الاحترار العالمي) والتغير البيئي المتراكم الذي قد يتسبب في عواقب قصيرة وطويلة المدى، كما استخدم هؤلاء مفهوم المخاطر risk كمرادف لمفهوم المخاطرة Hazard، مشيرًا إلى "البشر وما يقدرون قيمته"[1]، لان المخاطر البيئية العالمية ترجع إلى التهديدات الناتجة عن التغير البيئي الناجم بدوره عن النشاط البشري على المستوى العالمي، سواء كان نظاميا أو تراكميا، ويشرح الشكل (06) ذلك، حول التغيرات المستمرة في طبيعة التهديدات وامتداداتها على المستويات المختلفة:

[1] - Jeanne Kasperson, Roger Kasperson (Eds), **Global Environmental Risk**. Op cit, p 1.

Figure (07) : The changing Risk Landscape : The perceived likelihood and impact of a range of risks and threats is in constant flux

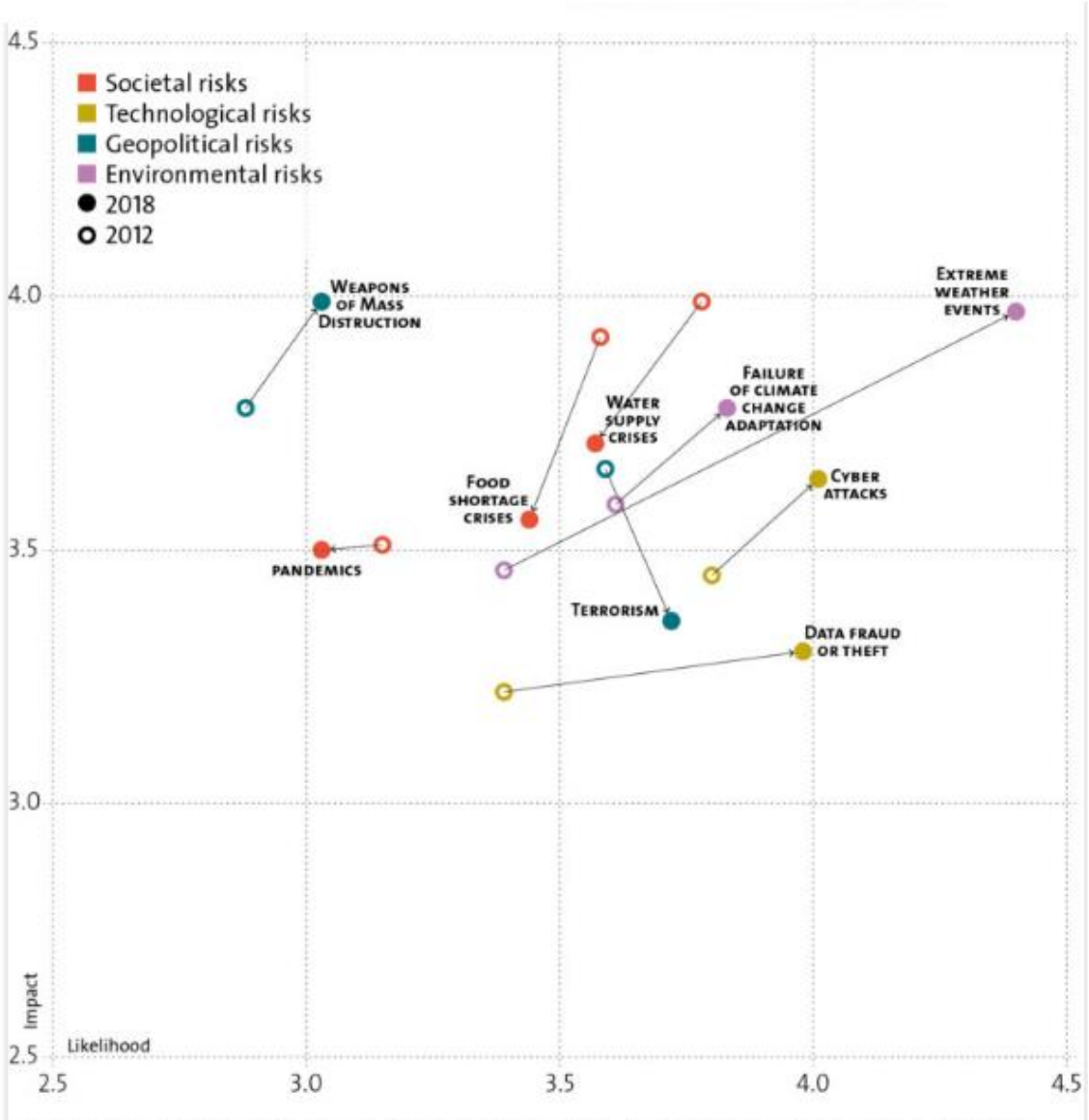

Source : World Economic Forum, « The Global Risks Report 2018, 13th Edition, World Economic Forum Publishers, Geneva, 2018.

ونلحظ تركيز الكاتبين على خمسة نقط رئيسية في تحليلهما هي:

1- أن المخاطر البيئية العالمية هي التهديد النهائي *Ultimate threat*

2- عدم اليقين هو الصفة الرئيسية لعملية فهم و تحليل العلاقة السببية وتوقع النتائج.

3- تتجلى مخاطر البيئة العالمية بطرق مختلفة وعلى نطاقات مختلفة.

4- الضعف هو دلالة المتغيرات والتوزيعات داخل النظم المادية والاجتماعية والاقتصادية، مع القدرة البشرية المحدودة للتعامل مع المخاطر المتجددة والمتراكمة، ودور القيود الاجتماعية والاقتصادية في الحد من هذه القدرات.

5- المستقبل لا يُعطى بل يجب التفاوض من أجل.

وخلص المؤلفان إلى أن المخاطر البيئية العالمية تهدد الأمن الدولي والعلاقات السلمية بين الدول، بسبب مكانية خلق زيادة المنافسة والتوترات والصراع، ويشيران إلى خمسة مصادر خطر:

أ- المنازعات الناشئة عن التدهور البيئي المحلي الذي يحدثه الإنسان؛

ب- التصادمات العرقية الناشئة عن الهجرة السكانية والانشقاقات الاجتماعية العميقة بسبب الندرة البيئية؛

ج- الصراعات المدنية الناجمة عن الندرة البيئية التي تؤثر على الإنتاجية الاقتصادية، وبالتالي تؤثر على حياة الناس وعلى مجموعات النخب، وعلى قدرة الدول على تلبية المطالب المتغيرة؛

د- الحرب بين الدول بسبب الندرة (مثل حروب المياه)

و- النزاعات بين الشمال والجنوب حول التخفيف من المشكلات البيئية العالمية أو التكيف معها وكيفية الحصول عى تعويضات من ذلك.

يمكن القول أن كلا من "بيك" وفكرة عالم مجتمع المخاطر و "زورن" من خلال حديثه عن التهديدات الدولية و "كاسبرن" من خلال تحليلاتهما حول المخاطر البيئية العالمية ركزوا على نقطة محورية في نقاشاتهم النظرية، إذ يشترك هؤلاء في طرح واحد هو دور الإنسان في صناعة الخطر البيئي وسرعة تدفق التهديدات البيئية للأمن في عالم لا يستطيع فعليا بتر عجلة العولمة والصناعات المختلفة، وأمام عجز الاتفاقيات العالمية والسياسات الدولية الوصول إلى نتائج مقبولة للحد من هول هذه المخاطر، وسنرى فيما يلي جملة التهديدات البيئية للأمن، الناتجة عن المخاطر البيئية.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية البيئية: إعادة أفهمة للتهديدات الأمنية

بينما تهدف مجالات تطبيق الأمن البيئي إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها بشكل غير عقلاني، قصد التمسك بعنصر الاستمرارية والديمومة من أجل سد احتياجات الإنسان مستقبلاً بدلاً من محاولة السيطرة على موارد هي في طريقها إلى النضوب، هناك إحداثيات أخرى مترتبطة بعنصر اللاأمن البيئي تبحث عن صيغة تطبيقية ملزمة للحد من المخاطر البيئية على أمن الإنسان والعالم، وكما تم التطرق إليه في جزء المخاطر البيئية، يمكن تلخيص أهم محاور المخاطر البيئية التي تهدد الأمن البيئي في الزيادة المفرطة في استخدام الموارد الطبيعية وتلوث ونضوب العديد من هذه الموارد وأيضا التغيرات المناخية المتزايدة والمتتابعة جراء احتراق النفط والغاز والفحم، وكذلك الثقب الموجود في طبقة الأوزون بسبب انبعاث وتصاعد غازات تحتوي على مادة الكلور، إضافة إلى نقص الأراضي الصالحة للزراعة والمساحات الخضراء مع قلة منسوب الأنهار المائية وتلوث مصادر المياه الجوفية، التي يعتمد عليها ما يقارب ثلث سكان الكرة الأرضية، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والأمراض الصحية الناجمة عن التلوث البيئي بجميع أنواعه.

جملة هذه الأخطار المرئية وغير المرئية، للبيئة والأمن، شكلت بفعل سرعة التغيرات الحاصلة وتزايد التدهور البيئي تهديدات لأمن الدولة وأمن الإنسان، إذا اتخذنا الفرد وحدة مرجعية للتحليل. وعلى مدار الثلاثين عاما الماضية، كانت هناك أفكار ونقاشات فكرية جادلت الوضع "التهديدي" القائم، في محاولة منها لإيجاد إطار لهذه التهديدات؛ وفيما يلي سيتم التطرق إلى الأفكار المعرفية والنظرية للتهديدات الأمنية –البيئية– الجديدة، بالإضافة على جانب ايتيمولوجي يوضح التعريفات الأساسية للمفهوم كمصطلح علمي، سياسي، قانوني واجتماعي.

المطلب الأول: تعريف التهديد لغة واصطلاحا:

التهديد لغة هو أي شيء يمكن أن يستغل قابلية السقوط، ويمكن اعتبار أي من أسباب الحوادث تهديداً، على سبيل المثال، النار تمثل تهديداً قد يستغل قابلية السقوط الموجودة في تغطيات الأرضيات القابلة للاشتعال. و أكثر ما يستخدم هذا المصطلح في إدارة أمن المعلومات، و إدارة استمرارية خدمة تكنولوجيا المعلومات، و لكنه ينطبق أيضاً على مجالات أخرى مثل إدارة المشاكل و إدارة الإتاحة (في مجال الالكترونيات، و يعرف *لسان العرب* كلمة تهديد من فعل هدد: "الهَدُّ هو الهَدْمُ الشديد والكسر كحائِط يُهَدُّ بمرَّة فَيَنْهَدِم ؛ هَدَّه يَهُدُّه هَدًّا وهُدُودا ؛ قال كثير عزة : فَلَوْ كان ما بي بالجِبال لَهَدَّها، وإن كان في الدُّنيا شَدِيداً هدُوُدُها الأَصمعي : هَدَّ البِناءَ يَهُدُّه هَدًّا إذا كسره وضَعْضَعَه والتَّهَدُّدُ والتهْديدُ والتَّهْدادُ : من الوعيد والتخوف.[1]

وفي معجم *اللغة العربية المعاصر* كلمة تهديد من الفعل هدَّدَ يهدِّد، تهديدًا، فهو مُهدِّد، والمفعول مُهدَّد و هدَّد فلانًا تهدّده ؛ خوَّفه وتوعَّده بالعقوبة –هدَّد سلامتَه، –هدَّده بالاستقالة ، –يشكل تهديدًا خطيرًا للسلام، – اعترف تحت التَّهديد، والابتزاز التَّهديديّ : انتزاع المال من شخص عن طريق التّهديد بكشف عمل إجراميّ أو معلومة ضارّة بالسُّمعة[2].

أما في المعجم الرائد فكلمة تهديد من الفعل هدد – تهديدا، هدده أي توعده وأنذره بالعقوبة[3]

والتهديد في اللغة الإنجليزية threat، وفي اللغة الفرنسية menace من اللاتينية: "trudere" تشير إلى اتصال غير محبب بفرد أو بجماعة من طرف أشخاص في السلطة أو يعتزمون دخولها[4].

ووفقًا لقاموس وبستر Webster، تعني كلمة "تهديد"[5]:

1. بيان أو تعبير عن نية الإيذاء أو التدمير أو العقاب غيرها، انتقاما أو تخويفًا؛
2. إشارة إلى الخطر الوشيك أو الأذى أو الشر ... كما في حالة تهديد الحرب.

ويعرف قاموس Langenscheidt-Longman "التهديد" [6]بأنه:

---

[1] – ابن منظور، مرجع سابق، المجلد الثالث، ص ص (432–433).

[2] – أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة. المجلد الأول، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 2008 ، ص 2332.

[3] – جبران مسعود، معجم الرائد. ط7، دار العلم للملايين، بيروت 1992، ص835.

[4] - Koschnik, op cit, p210.

[5]- Philip Babcock Gove (Eds), op cit, p

[6] - Langenscheidt-Longman, op cit, p 1195.

1. بيان بأنك ستتسبب في ألم شخص ما أو تعاسته أو مشاكله ... ؛
2. احتمال حدوث شيء سيء للغاية (مجاعة ، هجوم ، وغيرها ... ؛
3. اعتبار شخص ما أو شيء خطراً محتملا.

بالنسبة لقاموس أوكسفورد الإنكليزي، فالتهديد يعني[1]:

1. نية صريحة لإلحاق الأذى أو الضرر أو أي عمل عدائي بشخص ما ؛
2. شخص أو شيء من المحتمل أن يتسبب في ضرر أو خطر ؛
3. احتمال حدوث مشكلة أو خطر

أما قاموس مختصر أوكسفورد في اللغة الانجليزية فيحدد أن مصطلح التهديد يشير إلى[2]:

1. حشد من الناس ؛ فرقة، قطيع...
2. قهر وإكراه، تعذيب؛ ضيق، بؤس، خطر. ...
3. إعلان عن نية القيام بأعمال عدائية ، إعلان عن نية إلحاق الألم أو الضرر أو العقوبة على فعل تم أو لم يتم بعد.
4. إشارة إلى اقتراب شيء غير مرغوب فيه أو غير مرحب به ؛ شخص ما أو شيء ما يُعتبر سببًا محتملًا لوقوع ضرر وما إلى ذلك.

ويعرف التهديد في القانون على أنه إلحاق الأذى أو الخسارة بشخص ما، ذلك الفعل الذي يقوم به الشخص ، والذي ينذر آخر بخطر يريد إيقاعه بشخصه، أو ماله، أو هو الإعلان عن شر يراد إلحاقه بشخص معين أو بماله ومن شأن ذلك أن يسبب له ضرر أو قد يكون ذلك بمحرر موقع عليه أو بصور أو رموز أو شعارات والتهديد نوعان إما أن يكون مصحوبا بأمر أو شرط وقد يكون دوم أمر أو شرط[3] :

[1] - Catherine Soanes (Ed), **The Compact Oxford English dictionary of Current English**. Oxford University Press, Oxford, 2000, p 1199.

[2] - William R. Trumble, **Shorter Oxford English Dictionary**. Oxford University Press, Oxford, 2002, p 3251.

[3] – قانون العقوبات الجزائري: المواد 284، 285، 286، 287.

– التهديد المصحوب بأمر أو شرط: وهذا النوع من التهديد يشترط لتكوين الجريمة توفر شروط معينة منها أن يحدث التهديد بالكتابة، وأن يكون على درجة من الجسامة ومصحوبا بشرط أو أمر، والتهديد الكتابي أشد وأخطر من الشفوي المنصوص عليه، كونه يصدر دوما عن تصميم وتفكير سابق على خلاف التهديد الشفوي فإنه يصدر عن انفعال نفسي عارض و نتيجة ذلك نجد أن المشرع يعاقب على التهديد بالكتابة في كل الأحوال ووضع له عقوبات أشد من عقوبات التهديد الشفوي.

– التهديد غير المصحوب بأمر أو شرط: وفي هذا النوع من التهديد يشترط المشرع من تكوينه أن يكون التهديد بالكتابة و أن يكون بالشيء مما ذكر، ويعاقب على هذا النوع من التهديد بعقوبة أقل شدة.

أما في علم السياسة ويستخدم، وفي الدراسات الأمنية يستخدم مفهوم التهديد كمصطلح سياسي وكمفهوم علمي، ففي قاموس الدفاع الحديث والإستراتيجية *Dictionary of Modern Defence and Strategy*، يستعمل مفهوم "تقييم التهديد" كتحليل "للأسباب الكامنة وراء برامج تسليح الخصوم، والتي كانت تتم في الغالب خلال الحرب الباردة "في أسوأ الأحوال"[1]، ويشترط في التهديد :

- أن يسبب حالة من الهلع والخوف.
- توفر القدرة على الاستهداف سواء استهداف الدولة مباشرةً أو مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة، وهنا يكون للتهديد تأثير جيوسياسي.
- درجة الخطورة، أي طبيعة الخطورة (محتملة، فعلية، كامنة)، فكما كان التهديد خطير كلما تطلب ذلك رد فوري فعال من الطرف المهدد

وسنرى من خلال ما يلي استخدامات المفهوم على الصعيدين المحلي والعالمي.

[1] -David Robertson, **A Dictionary of Modern Defence and Strategy**. Europa Publications, London, 1987, p p (304-305).

المطلب الثاني: مفهوم التهديدات الأمنية

إن الحديث عن أي "تهديد" معناه الدخول في حيز الخطر، حسب التحليل الواقعي، ومن جهة أخرى، قد سطرت قائمة التهديدات رؤى حول إرساء سلام أو سلم بيئي بالمنظور اللبرالي، ورغم احتدام النقاشات النظرية حول التهديدات البيئية للأمن الإنساني، إلا أن الشكل التقليدي لمواجهة التهديد قد انتفي أمام سشاعة الملحقات البيئية، فما هو التهديد بالمفهوم التقليدي والجديد وكيف يمكن لأجهزة الدفاع العسكرية أن تحمي الدولة من الخطر البيئي؟

خلال الحرب الباردة وفي إطار الأمن القومي، كان "باري بوزان" من الأوائل الذين أشاروا إلى التهديدات المزدوجة لمؤسسات الدولة بالقوة (القدرات) والأفكار (الإيديولوجية)، حيث أن أراضي الدولة يمكن أن تتعرض للتهديد من جراء الغزو و الإضرار بها، ويمكن أن تأتي التهديدات من داخل الدولة نفسها أو من خارج حدودها[1].

ويرى "بوزان" أن الدولة مخترقة، وهي عرضة لأنواع مختلفة من التهديدات حيث تتعرض الدول القوية للتهديد بشكل أساسي من قبل قوى خارجية بينما قد تواجه الدول الضعيفة تحديًا من الداخل والخارج، ولقد ميز بين عدة أنواع من التهديدات، التهديدات العسكرية (الغزو، الاستيلاء على الأراضي، الاحتلال، تغيير الحكومة، التلاعب بالسياسة)، والتهديدات الاقتصادية (ممارسات التصدير، قيود الاستيراد، التلاعب بالأسعار وغيرها) والتهديدات البيئية (كالإضرار بالقاعدة الفيزيائية للدولة) [2].

وتمثل هذه التهديدات حسبه وجها لانعدام أمن الدولة، كما تتطلب هذه التهديدات فهم نقاط الضعف في الدولة ومصادر التهديدات وأسبابها، والهدف من ذلك ليس منع التهديدات أو تعويضها، بل الحد منها أو القضاء عليها بالعمل السياسي.

2-1/ إعادة تعريف التهديدات الأمنية:

شهدت فترة نهاية الحرب الباردة تغيرات بنيوية وهيكلية عديدة، بعد الكم الهائل من التحولات المعرفية نتيجة التدفقات القيمية الواسعة، وإعادة افهمه العديد من المصطلحات والمفاهيم التقليدية التي لم تعد تتماشى والأوضاع العالمية الجديدة، أين برزت مستويات تحليل جديدة، بذلك، شهدت الدراسات والبحوث الأمنية تغيرا في التصورات حول التهديد ، حيث فقد مفهوم التهديد الكلاسيكي أهميته، واتسع

[1] - Barry Buzan, **People, States & Fear: The National Security Problem in International Relations.** Harvester Books, Brighton, 1983, p 57.
[2] - Ibid, pp (75-83).

تعريف التهديد ليشمل مجالات عدة، منها أنه أصبح يُعرَّف على أنه مجموعة الأخطار التي تواجهها الأرض بسبب الممارسات المدمرة للبيئة وعواقب ذلك على المستوى العالمي والمجتمعي.

ومن أجل فهم التهديدات الأمنية الجديدة، يجب التمييز بينها وبين مصطلحات أخرى متعلقة بالأمن أو بانعدام الأمن مثل:

- **التحديات الأمنية** *Security Challenges*: ويقصد بالتحديات مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية، وهي المشاكل والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد وتعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها.
- الانجراحية أو الضعف الأمني *Security Vulnerabilities* : ويستخدم المصطلح بمعاني مختلفة بالنسبة إلى "أوليفر سميثOliver-Smith"، "الضعف هو في الأساس مفهوم إيكولوجي سياسي، ويمكن أن يصبح مفهوم الضعف مفهوما رئيسيا في ترجمة تلك التخصصات المتعددة حول ظروف الحياة الملموسة والمحيطة التي تسبب كارثة"[1]، ويرى "سميث" أن الكوارث "يتم توجيهها وتوزيعها في شكل مخاطر –داخل المجتمع، على الممارسات والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية"، كما يشرح أن "الضعف يقع من الناحية النظرية في التفاعل بين الطبيعة والثقافة" والذي يرتبط أيضًا بالهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمعايير والقيم الثقافية والمخاطرة البيئي".[2] وهناك 11 نوعا من الضعف: الضعف الطبيعي والبدني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفني والإيديولوجي والثقافي والتعليمي والإيكولوجي والمؤسساتي.

–المخاطر والأخطار الأمنية *Security Hazards and Risks* [3]، ويُعرَّف الخطر على انه خبر أو معلومة ناقصة تؤدي إلى موقف يضطر فيه الإنسان إلى الأخذ باحتمالات بحدوث نتائج أو أحداث معينة، ويمكن أن تتراوح المخاطر بين خطر متلازم مع حالة عدم اليقين التام، إلى خطر قريب من

[1] - Anthony Oliver-Smith, "Theorizing Vulnerability in a Globalized World: A Political Ecological Perspective", in: Greg Bankoff, Georg Ferks & Dorothea Hilhorst (Eds.), **Mapping Vulnerability: Disasters, Development & People**. Earthscan, London, 2004, p 10.

[2] - Ibid, p 11.

[3] - Hans Günter Brauch and others (Eds), **Globalization and Environmental Challenges: Reconceptualizing Security in 21st Century**. Springer, Berlin, 2008, p 230.

عدم اليقين التام وغيرها، والمخاطر الأمنية الجديدة هي المخاطر التي تهدد أمن الدولة و قد تكون مخاطر ملموسة أو غير ملموسة، وغير متوقعة في الكثير من الأحيان.

ويشير "ستاينر Steiner" إلى وجود تغييرات أساسية في كل من المخاطر والأخطار والتهديدات منذ عام 1990، الأمر الذي زاد من خطر اندلاع الحروب الداخلية وقلل من فعالية أنظمة الحد من الأسلحة، لكن خارج أوروبا (مثلا في الشرق الأوسط ، وفي جنوب آسيا أو في شبه الجزيرة الكورية)، لم يتم تجاوز العديد من أشكال التهديدات القديمة، أين لازالت الدول تعاني من خطرها[1].

2-2/ أنواع وأشكال التهديدات الأمنية:

يعتبر التهديد الأمني بلوغ تعارض المصالح أو الغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الأطراف الأخرى للتهديد[2].

وهناك عدة معايير مستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية من قبل الدارسين والباحثين، حيث تعددت المعايير المستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية، إذ يركز بعض الباحثين على معيار المجال في تصنيفهم للتهديدات، ومنهم من يستخدم المعيار الجغرافي، ومنهم من يحبذ استخدام تصنيفات معاصرة تركز على معيار التماثل والتأثير.

أ- **من حيث المجال:** ويتضمن هذا التصنيف مجموعة تهديدات متمايزة، تتمثل فيما يلي[3]:

---

[1] - Hans Günter Brauch and others (Eds), **Coping with Environmental Global Change, Disasters and Security : Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks.** op cit, p 63.

[2] – سليمان عبد الله حربي، *"مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وأبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"*، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 9.

[3] – إلياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص ص(29-30).

- **التهديدات السياسية:** وتتضمن غياب نظام سياسي متماسك ومقبول من محليا (من طرف الشعب والهيئات الرسمية وغير الرسمية) وخارجيا (من طرف المجتمع الدولي والعالمي)، إضافة إلى غياب شبه تام لمؤشرات الديمقراطية والمشاركة السياسية.

- **التهديدات الاقتصاديّة :** وتتمثل في ضعف البنية التحتية الاقتصادية للدولة وعدم وجود توزيع عادل لثرواتها، مع ضعف في الناتج القومي والدخل الفردي وتأثر الدولة بإفرازات العولمة الاقتصادية والأزمات المالية والعقوبات الاقتصادية.

- **التهديدات الاجتماعية والثقافية :** وتتمثل عدم وجود بنية قاعدية وهيكلية اجتماعية وثقافية، مما ينتج عنها في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد الديمغرافي الذي لا يتماشى مع نسبة النمو الاقتصادي، وزيادة التفكك الاجتماعي وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية مما يؤدي إلى تدهور حالة البشر، إضافةً إلى الاختراق الثقافي لهوية المجتمعات والدول نتيجة لتطور مسارات العولمة التي ارتبطت ارتباطاً عضوياً بتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا.

- **التهديدات البيئية:** وتشمل على كل تهديد يمس البيئة من جهة ويأتي من البيئة من جهة ثانية، وتعتبر التهديدات البيئة للأمن غير محدودة جغرافياً وغير مرئية في كثير من الأحيان، تمس كل الفواعل والمجالات، وتشمل هذه التهديدات الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون، وظاهرة الانقراض الحيواني والنباتي، والاستهلاك المفرط غير العقلاني لمصادر الطاقة غير المتجدِّدة، وحؤولها نحو الزوال، وسيتم التطرق إلى قضية التهديدات البيئية للأمن فيما يلي من البحث.

ب- حسب درجة الخطورة : و يمكن تصنيف التهديدات الأمنية من حيث درجة الخطورة إلى[1]:

- **تهديدات فعلية :** وهي ما يعرض الدولة لخطر داهم نتيجة الاستخدام الفعلي والجاد للقوة العسكرية.

[1] – سليمان عبد الله حربي، مرجع سابق، ص29.

- **تهديدات محتملة :** ويتم رصد هذه التهديدات من خلال مجموعة من الأسباب الحقيقية التي تؤكد تعرض الدولة لمجموعة من التهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية .
- **تهديدات كامنة : و**تتميز بأنها غير مرئية(كامنة)، كوجود أسباب خلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية، وبعض التهديدات البيئية
- **تهديدات متصورة :** وهي التهديدات التي يُحتمل ظهورها مستقبلاً.

ج- **حسب درجة التماثل:** يمكن تصنيف التهديدات الأمنية حسب درجة تشابه الفواعل الدولية إلى:

- **التهديدات التماثلية** [1]: وهو شكل التهديدات التقليدية الذي يتميز بالطابع البيني والعسكري وتتشابه فيه الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولتين، وعادة ما يكون باستخدام القوة العسكرية، وميزة التماثل أو التناظر يعني أن مصدرها دول تماثل الدولة محل التهديد في موقعها القانوني وفي خصائصها[2].
- **التهديدات اللاتماثلية:** وتسمى أيضا اللاتناظرية كما يعبر عتها في بعض الأدبيات الأمنية بـ"اللادولاتية" **و**هي مجمل التهديدات الأمنية التي تهدد أمن الدول من دون أن يكون لمصادرها صفة الدولة بما لها من خصائص وأركان[3]، وتُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية الخصم أو الطرف المعادي، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، وغيرها.

ولقد برزت نتيجة للتغير المهم في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي (باعتبار تماثل أطرافها) إلى النمط اللاتماثلي (بالنظر إلى لا تناظر طبيعة أطرافها) تزامناً مع التحولات والتغيرات الحاصلة في النظام العالمي.

---

[1] - Smail Djouhri, « Quelle politique de défense en Algérie ? » , Institut National d'Etudes de Stratégie Globale- Département de Relations Internationales et de Défense, Algérie, Juillet 2012, pp (98-101).

[2] – منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات ، الميادين، التحديات.** ط1، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص10.

[3] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

المطلب الثالث: التهديدات البيئية للأمن:

سنة 1987 أشارت لجنة بروندتلاند Brundtland Commission إلى شكلين كبيرين من التهديدات التي تواجه الإنسان، يتمثل الشكل الأول في التبادل النووي، والثاني متعلق بالتدهور البيئي الذي يمس جميع أنحاء العالم[1]، وفي سنة 1988 تحدث الرئيس الروسي "غورباتشوف Gorbachev" على أن العلاقة بين الإنسان والبيئية أصبحت مهددة، وأن التهديدات الآتية من السماء لم تعد جملة الصواريخ، بل الاحتباس الحراري العالمي، وفي سنة 1993 تحدثت رئيسة وزراء النرويج "غرو هارلم براندتلاند Gro Harlem Brundtland" عن التهديدات الجديدة للأمن والتي قد تكون ناجمة عن الاضطرابات الاجتماعية، الفقر، عدم المساواة، التدهور البيئي والصراعات الداخلية التي تؤدي إلى تدفقات اللاجئين، كما أشارت إلى أن الضغط المتزايد والسريع للنمو السكاني على البيئة سيزيد من احتمال حدوث النزاعات[2]. فتغير المناخ والتصحر وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي على نطاق واسع واستنفاد موارد المياه العذبة وتآكل التربة هي معطيات عالمية غير مستدامة، أدت إلى التفاتة جدية من طرف علماء السياسة والاجتماع والاقتصاد للنظر إلى كارثية الوضع المستقبلي إذا لم يتم التدخل بسرعة.

أما عام 1992 فتحدث السناتور آل غور Al Gore عن التهديدات البيئية المختلفة من المستوى المحلي (التكتيكي) إلى المستوى العالمي (الاستراتيجي)، مثل ظاهرة الاحتباس الحراري واستنفاد طبقة الأوزون، ثم سنة 1997 قدمت السيناثورة "إيلين كلاوسن Eileen Claussen" شرحا بأن "التهديدات البيئية العالمية التي يسببها الإنسان والتي لها، أو يمكن توقع أن تكون لها آثار اقتصادية وصحية وبيئية خطيرة على الولايات المتحدة "[3].

ولقد اقترح هؤلاء دحض مفهوم التهديدات على أنها متعلقة فقط بالقضايا العسكرية، ووصف الأخطار التي تشكلها البيئة على أنها "تحديات الأمن البيئي ومواقع الضعف والهشاشة والمخاطر.

---

[1] - Brundtland Commission, "Our Common Future". The World Commission on Environment and Development, 1987.

[2] - Gro Harlem Brundtland, "Peace, Democracy, Environment and Development", In: Geir Lundestad & Odd Arne Westad (Eds), **Beyond the Cold War: New Dimensions in International Relations.** Scandinavian University Press, Oslo,1993, p p (189-194).

[3] - Hans Günter Brauch, "Environmental Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks", In: UNESCO, **Encyclopedia of Life Support Systems. Eolss Publishers**, UNESCO, 2005.

ومن بين المنظرين الأوائل الذين أشاروا إلى عامل التدهور البيئي والمعطيات البيئية الجديدة كتهديد جديد للبيئة نجد "أولمان Ullman" الذي عرف تهديد الأمن القومي بأنه فعل أو تسلسل للأحداث والتي تهدد بشكل كبير وعلى مدى فترة زمنية محددة نوعية حياة سكان الدولة ؛ وتهدد بدرجة كبيرة بتضييق نطاق الخيارات السياسية المتاحة لحكومة الدولة من جهة أو المتاحة لجماعة الأشخاص أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص داخل الدولة من جهة ثانية[1].

أما "ماثيوس Jessica Tuchman Mathews" و"مايرز Norman Myers " فيرون أن التهديدات الأمنية الجديدة للمستقبل هي النمو السكاني وندرة الموارد الطبيعية والتدهور البيئي، وللحديث عن هذه التهديدات الجديدة للأمن رأى "مايرز" بضرورة إعادة تعريف الأمن وتضمينه لتهديدات جديدة[2]، واقترحت "ماثيوس" بالإضافة إلى ضرورة البحث عن قبول تنظيري لفكرة أن موضوع الأمن لم يعد الدولة فقط، بل تعدى ذلك إلى مستويات ما فوق وما دون الدولة، مع توسيع تعريف الأمن القومي ليشمل قضايا الموارد الطبيعية والبيئة والديموغرافيا[3]، وحذرت من أن التغيرات العالمية في التركيبة الكيميائية للغلاف الجوي، وفي التنوع الوراثي للكائنات التي تعيش على الكوكب، وفي دائرة المواد الكيميائية الحيوية عبر المحيطات والغلاف الجوي والمحيط الحيوي والغلاف الجليدي، يمكن أن تؤدي إلى أضرار جسيمة لا مفر فيها، كما أشارت الباحثة إلى عدة عوامل بيئية (مثل تآكل التربة، توسع ثقب الأوزون وتغير المناخ) كأسباب مشروعة للقلق الدولي الذي قد يكون له تداعيات على سياسة الأمن [الأمريكية]،

من جهة ثانية حددت "ماثيوس" أن "التهديد الرئيسي للأمن والسلام ينبع من الانهيار البيئي"[4]، وأن المشاكل البيئية يمكن أن تشكل أسبابا لاندلاع النزاع مثل قضية المياه في الشرق الأوسط ، قضية التصحر في منطقة الساحل، قضية تحويل مسار المياه في بنغلاديش وغيرها.

---

[1] - Richard Ullman, "*redefining security*", op cit, 133.

[2] - Norman Myers, *"Environmental security: The case of South Asia"*, International Environmental Affairs, vol 1 n2, 1989, p 138.

[3]- Jessica Tuchman Mathews, « *Redefining Security* », op cit, p 162.

[4] - Ibid, p

أما "مايرز Myers" فساوى بين الأمن و رفاهية الإنسان ؛ ليس فقط ناحية التعرض للخطر والإصابة ولكن أيضا من ناحية الحصول على المياه والغذاء والمأوى والصحة والتوظيف وغيرها من المتطلبات الأساسية، كما حذر أنه في حالة استنزاف الأسس البيئية[1]:

> سوف ينهار اقتصاد الدولة في النهاية، وسوف يتدهور نسيجها الاجتماعي، وينتزع استقرارها السياسي، والنتائج من المرجح أن تكون الدول في نزاعات، سواء في شكل اضطراب أو تمردات داخل الدولة أو في شكل توترات وأعمال عدائية مع دول أخرى.[...] لم يعد الأمن القومي يدور فقط حول قتال القوات والأسلحة، بل أصبح الأمر متعلقا بأحواض المياه، والأراضي الزراعية، والغابات، والمورثات، والمناخ، وعوامل أخرى نادراً ما ينظر إليها خبراء عسكريون وزعماء سياسيون، ولكن تلك العوامل مجتمعة تستحق أن يُنظر إليها على أنها ذات أهمية مساوية لأمن الدولة، مثلها مثل البراعة العسكرية.

بعد هذا الطرح عمد 'نورمان مايرز Myers ' إلى تحليل العوامل البيئية التي تساهم في النزاع مثل النمو السكاني، استنفاد طبقة الأوزون والاحتباس الحراري، الانقراض الجماعي لأنواع الكائنات الحية، وكنتيجة مباشرة لذلك؛ بروز لاجئين بيئيين[2]، وهذه هي النظرة "المالتوسية الجديدة"، (وسيتم التطرق إليها وشرحها وتحليل محتواها في الأجزاء اللاحقة من البحث) ذات المخاوف "الواقعية" التي ركزت على "الدولة" كفاعل مرجعي رئيسي؛ كان لها تأثير مفاهيمي كبير على سياسة الدفاع والأمن الأمريكية خلال إدارة كلينتون، ولكن تم إيقافه من قبل من جاء بعده.

من جهة أخرى نجد "ويستنغ Westing" الذي أشار من خلال كتاباته إلى التأثيرات العسكرية على البيئة من جهة والعوامل البيئية للأمن من جهة ثانية، مثل الموارد الإقليمية أو الموارد المشتركة أو الموارد الطبيعية التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي تتطلب في حالة النزاعات على الموارد، آليات لتسوية وحل النزاع.[3]

أما "بوزان Buzan" و"هانسن Hansen" فتطرقا في كتابهما "تطور الدراسات الأمنية الدولية" سنة 2009، أي بعد عقدين من انتهاء الحرب الباردة، إلى أربعة أسئلة رئيسية شكلت وتشكل هيكل

---

[1] - Norman Myers, **Ultimate Security: the Environmental Basis of Political Security**. Op cit, p p (20-21).

[2] - Ibid, p 22.

[3] - Arthur H. Westing (Ed), **Cultural Norms, War and the Environment: Military Activities and the Human Environment.** Oxford University Press, Oxford,1988, p p(257-264).

الدراسات الأمنية الدولية (ISS) حول ما إذا لازالت الدولة هي الوحدة المرجعية الرئيسية (والمفضلة) في الدراسات الأمنية الدولية، وحول تضمين التهديدات الداخلية والخارجية التي أصبحت غير واضحة بشكل متزايد بسبب العولمة، وحول اتساع البعد العسكري واستخدام القوة وصلته الوثيقة بـ "ديناميكية التهديدات والمخاطر والإستعجالية[1].

ولقد شهدت هذه المرحلة أيضا تغير مفهوم التهديد على انه الدافع الأساسي للتخطيط العسكري وإضفاء الشرعية على البرامج العسكرية [بين العديد من دول حلف الناتو] بشكل أساسي بعد عام 1990، ومع إعادة أفهمة الأمن واتساع مجالاته بالانتقال من مفهوم الأمن ذو البعد العسكري والدبلوماسي التقليدي، إلى الأمن ذو الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجديدة، تم توسيع مفهوم التهديد وتطبيقه على سلسلة من التهديدات الجديدة ليس فقط لـ "الدولة" ولكن أيضًا على الوحدات المرجعية الأخرى للأمن الجديد.

يمكن القول أن البحوث حول التهديدات الجديدة للأمن البيئي اتخذت صفة التنبيهية، والتحذيرية للسياسات ولحكومات الدول، من أجل الإخطار بإمكانية تحول هذه التهديدات في شكلها ومضمونها إلى نزاعات، في حالة ما إذا ما توفرت الأرضية المناسبة، خاصة إذا ما اقترنت هذه التهديدات بمشاكل اجتماعية أو اقتصادية تعيشها الدول أو المجتمعات، لذلك جاء الطرح في صفة تنبؤية تبحث عن حلول سريعة أو تدخل سريع من اجل إيقاف الخطر أو التهديد، وبالمقابل، كانت هناك نزاعات بيئية خاصة في قارتي إفريقيا وآسيا جعلت من المحللين يرون بأن التهديدات البيئية للأمن، أو تهديدات الأمن البيئي هي الخطوة الأولى نحو اندلاع نزاعات عنيفة، خاصة بسبب الندرة البيئية، ومشكلات التمييز البيئي .

وسيتم التطرق في المباحث اللاحقة إلى ماهية هذه النزاعات البيئية، وكيف يتحول التهديد إلى نزاع في العديد من الأحيان.

[1] - Barry Buzan and Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies**. Cambridge University Press, Cambridge, 2009, p 10.

المبحث الثالث: من التهديدات البيئية إلى النزاعات البيئية: دراسة العلاقة السببية

منذ حلول أوائل تسعينيات القرن الماضي، كثرت الاتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف من اجل النظر إلى خطورة التهديدات الأمنية الجديدة، ومحاولة إيقاف التهديدات البيئية المتضاعفة، اثر نظام دولي ونظام بيئي متدهورو متناقص، بعد أن أضحت القضايا البيئية قضايا دولية وعالمية من نواح متعددة –كون الكثير من هذه المشاكل هي مشاكل دولية في جوهرها، أو أنها تتصل بالممتلكات العالمية المشاعة، أو بصفة أخرى تتصل بسياسات اقتصادية واجتماعية تلجأ إليها الدول في مجال الاستثمار أو الإصلاح.

فالقضايا البيئية قد أصبحت محل اهتمام وتركيز العديد من المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية، رغم كثرة التحديات في السياسة البيئية الدولية، ورغم التعقيدات المتزايدة داخل النظام العالمي، هذه القضايا البيئية، التي تحولت من مجرد قضايا إلى نزاعات وحروب بيئية أو ما تسمى بـ Ecowars حسب توماس–هومر ديكسون، نتيجة للاختلال في عامل الاستغلال الإنساني، ونتيجة لكثرة التحديات التي تواجه كلا من استحداث الأنظمة البيئية والسياسات البيئية الدولية بصفة أقل.

وفي هذا الجزء ستتم التعريف بمفهوم النزاعات البيئية بالرجوع إلى ابستيمولوجبة وانطولوجية المفهوم، وقبلا التطرق إلى ماهية النزاع الدولي وعلاقته بمفاهيم أخرى كالتوتر والأزمة والصراع، وذلك من أجل ضمن مفهوم النزاع، ثم خلق إطار معرفي للنزاعات البيئية والفرق بينها المصطلحات الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم النزاع

لقد اختلفت التعاريف وتعددت حول مفهوم النزاع، كما اختلفت الترجمات من اللغات الاجنبية في تحديدها لمفهوم مصطلح النزاع، والصراع والتنازع، *Conflict, Struggle, Dispute*،

لغة، كلمة نزاع أوConflit باللغة الفرنسية، و*Conflict* باللغة الانجليزية، أخذت من اللاتينية *Conflictus*، والتي تعني تضارب وصدام، وصراع وقتال[1].

وقد عرف قاموس *لسان العرب* كلمة تنازع بمعنى تخاصم، انتزع اي اقتلع واستلب، والنزاعة هي الخصومة، و المنازعة: المجاذبة في الأعيان، والمنازعة في الخصومة: مجاذبة الحجج فيما يتنازع فيه الخصمان، وقد نازعه منازعة ونزاعا: جاذبه في الخصومة، وتنازع القوم : اختصموا[2].

أما في حقل العلاقات الدولية، فينظر إلى النزاع على كونه حالة تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر، أو حالة من التناقض وعدم التطابق والتجانس في المصالح والأهداف، وقد تدخل الدول والجماعات والأفراد في حالات متعددة من النزاعات من أجل تحقيق أمنها والبحث عن استقرارها، والقضاء على أي تهديد خارجي، أي انها –وحسب ما يفسره باري بوزان– تعمل على التحرر من التهديد(النزاع هنا متعلق بفكرة الأمن ومقتضياته).

من جهة أخرى، يمكن النظر إلى النزاع على انه وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة، ويمكن تسطير تعريفين للنزاع موضوعي وذاتي:

1- 1/ التصور الموضوعي للنزاع :

ويرى هذا التصور بأن النزاع عبارة عن حالة طبيعية واقعية، ناتجة عن وضع تنافسي، تكون فيه وضعية الأطراف الدولية متضاربة وغير منسجمة، جراء التضارب وعدم الانسجام في المصالح، وهنا تكتفي الفواعل أو الأطراف بملاحظة سلوك الأطراف دون محاولة الوصول إلى إرساء أو إيجاد حلول واضحة، بمعنى البحث عن إدارة النزاع.

بذلك، فالنزاع حسب التصور الموضوعي هو عبارة عن وضع تنافسي يكون فيه الأطراف متيقنين بعدم انسجام المواقف والرؤى وتضارب المصالح، كما أنه قد يكون صراعا صفريا.

---

[1] – زينب وحيد دحام، **الوسائل البديلة عن القضاء لحل النزاعات**. مطبوعات وزارة الثقافة، أربيل، 2012، ص19.

[2] – ابن منظور، مرجع سابق، مجلد 8، ص ،ص (549–552).

ويعبر "كينيث بولدينغ" Kenneth Boulding " عن هذا الوضع بقوله:" حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته"[1]، ويتجه "بولدينغ" إلى اعتبار التناقض مصدرا للنزاع، يضع الأطراف أمام وضعية تنافسية تنتهي بفائز وخاسر، حيث أن الاطراف حسبه هي الدول، والسلوك النزاعي عبارة عن وضعية تنافسية، أما مصدر النزاع فهو جراء التناقض الكامن وراء اختيار الرغبات، وبذلك فشكل النزاع دولي.

في نفس الفئة، نجد اسهام "هولستي" "Kalevi J. Holsti " الذي يرى بأن النزاع هو تنازع للإرادات، وهو بطبعه ناتج عن الاختلافات في دوافع الدول، بمعنى أنه حالة من التنافس تكون فيها مواقف الأطراف الدولية متعارضة مع المواقف المحتملة لرغبات الآخرين،[2]، كما يمكن أن يكون أحيانا تجاهل طرف دولي لحقوق طرف دولي آخر حول مسائل محددة، حيث أن الأطراف حسبه هي الدول، والسلوك تنافسي، أما مصدر النزاع فهو الاختلاف في الدوافع والرغبات، والتي تكون في اغلبها البحث عن اقاليم، بذلك فالنزاع دولي:

> "لقد بقيت الأراضي *Territories* (أو الأقاليم) الأكثر أهمية في النزاع الدولي، حيث تظهر الأرقام والإحصائيات عدم وجود تغييرات من حيث النسب المئوية بين فترتين، وكانت ثاني قضية منتجة للنزاع هي بقاء الدولة / النظام...."[3]

أما بالنسبة لـ" ادوارد آزار" Edward Azar " مطور نظرية النزاعات الاجتماعية الممتدة، فيعرف النزاع على أنه الصراعات الاجتماعية التي طال أمدها وهو الصدام الممتد والمشحون بالرموز التي تساهم دائما وبشكل متواصل بتذكير المتنازعين بمشاعر "النحن" و"هم"، كما يتميز بكونه طويل الأمد يغطي مختلف المجالات والميادين، ومؤجل الحل لغياب العوامل الضرورية لذلك، وغالبا ما يتكون من طائفتين، بغية امتلاك مقتضيات أساسية مثل: الأمن، الاعتراف الدولي، والقبول[4].

---

[1] - Abdelkrim Kibeche, *"General Theories of International Conflict"*, Unpublished work, Constantine, 2005, p p(10-11).

[2] - Kalevi J. Holsti, **Peace and War : Armed Conflicts and International Order 1648-1989.** Cambridge University Press, Cambridge, 1991, p 6.

[3] - Ibid, p 217.

[4] – يوسف ناصيف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**. دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص327.

تتمثل أطراف النزاع حسب "آزار" في الطوائف الاجتماعية، أما السلوك النزاعي فهو سلوك عنيف وممتد، في حين أن الحرمان من الحاجات الأساسية يمثل المصدر الرئيسي للنزاع.

1-2/ التصور الذاتي للنزاع:

وهو إدراك مشوه وخاطئ لوضع "موضوعي"،أي الاعتراف بوجود النزاع، مع التركيز على الجوانب السلبية لنقاط لاختلاف بين الأطراف، إذ أن النزاعات حالة مرضية عرضية وليست طبيعة متأصلة، وبالتالي يمكن العمل على حلها والقضاء على أسبابها كيفما كان شكلها أو نوعها بالاعتماد على ميكانيزم التعاون.

والنزاع أيضا هو عبارة عن حالة تذاتانية لموضع المتنازع عليه، يزول بزوال الإدراك الخاطئ عنه، أي التركيز على الجوانب الإيجابية بدلا من السلبية (المكاسب المطلقة بدلا من النسبية).

ويقول "جون بورتون" John Burton" أن نزاعا يبدو أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي، من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها[1]، ويحدد أن الأطراف هم الدول، أما السلوك النزاعي فهو تفاوضي، وقد تكون مصادر النزاع – حسبه– مادية، مثل الموارد الطبيعية أو الرقعة الجغرافية أو معنوية قيمية كالنزاع الايديولوجي أو الهوياتي.

ضمن نفس التصور الذاتي للنزاع، توجد إسهامات "هلبرت كالمان"، الذي يرى بأن النزاع ينتج عن عملية التفاعل والتجاذب بين الأطراف المتنازعة حول الآراء والأفكار في محاولة لإيجاد حل لأزمة مشتركة، ويحدد هذا الأخير أن الأطراف هم مجموعة الأفراد، وأن السلوك النزاعي واع، أما مصدر النزاع فيكمن وراء اختلاف فكري، وبالتالي فنمط النزاع هنا هو نزاع داخلي.

---

[1] – محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية،دراسة نقدية وتحليلية**. دار هومة، الجزائر، 2003، ص37.

يكمن الاختلاف بين التصورين الموضوعي والذاتي للنزاع، في أن التصور الأول ينظر إلى النزاع كحالة واقعة، في حين ينظر إليها التصور الثاني على أنها حالة إدراك مرضية، وإذا كان التصور الموضوعي يعتبر الحصيلة النهائية للنزاع صفرية، أي ما يربحه الطرف الأول يعد خسارة بالنسبة للطرف الثاني، فإن التصور الذاتي ينظر على النزاع على أنه غير صفري بحيث يمكن الاتفاق بالشكل الذي يضمن التعاون.

انطلاقا من هذا التباين يمكن التمييز بين مجرد التضارب في المصالح (سواء كانت حقيقية أم ذاتية) والنزاع بمعنى الخيار العسكري، وهنا يظهر إشكال آخر في تعريف النزاعات، حيث نكون أمام نوعين من النزاعات : النزاعات الكامنة Latent conflict، والنزاعات المعلنة Overt Conflict، وهنا يثور جدل آخر بين نوعين من الأسئلة هل النزاعات الجلية هي فقط التي تحمل صفة النزاع، أم يمكن إضافة النزاعات الكامنة ضمن مفهوم النزاع[1]؟

1-3/ تعريف النزاع:

تتفق العديد من مدارس العلاقات الدولية، أن الافتراضات المتعلقة بظاهرة النزاعات، النقيضة لظاهرة التعاون، هي افتراضات مركزية ورئيسية في شرح أبعاد الظاهرة، وقد سطر "بول ويهر" "Paul Wehr" هذه الافتراضات في شكل:

- أن النزاع ظاهرة فطرية وغريزية في الإنسان.
- أن النزاع تتسبب فيه طبيعة المجتمعات وطبيعة الهياكل الموجودة فيه
- أنه يؤدي وظيفة سلبية في النظم الاجتماعية، ويمثل أحد أعراض الضغوط التي يواجهها المجتمع.
- أن النزاع يؤدي وظيفة في النظم الاجتماعية كما انه ضرورة للتنمية الاجتماعية.
- أنه مظهر حتمي لمصالح الدول المتضاربة، وفي ظل ظروف الفوضى الدولية.
- أنه نتيجة لسوء الإدراك، ولسوء التقدير وفقر الاتصال.
- أنه عملية طبيعية تشترك فيها كل المجتمعات.[2]

[1] - Abdelkrim Kibeche, *"General Theories of International Conflict",* op cit, p p (13-14).

[2] - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص، ص (128-129).

وتعتبر هذه الافتراضات السبع إطارا عاما تتداخل فيه إسهامات مختلف الاتجاهات والمدارس، التي تجد تمثيلا لها في واحد أو أكثر من الافتراضات السابقة، ورغم ذلك فإن مشكل غموض المفهوم مازال قائما.

وكتعريف إجرائي، يمكن القول أن النزاع عبارة عن وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد – سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر– تنخرط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك، ويقول "شارل دو فيشر" Charles de Visscher" في هذا الصدد، أن النزاع الدولي هو عبارة عن تفاهم بين الدول حول موضوع واضح وقابل للدراسة الجذرية[1] وبهذا يختلف النزاع عن التوتر الدولي.

أما "ريمون أرون" « Raymond Aron » فيرى النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة[2].

من جهته يعرف "دينيس ساندول" « Dennis Sandol » النزاع على أنه ظاهرة ديناميكية، وهو وضع يحاول فيه طرفان على الأقل تحقيق أهداف غير متفق عليها ضمن إطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال إضعاف –بشكل مباشر أو غير مباشر– قدرات الآخر على تحقيق أهدافه، حيث وغالبا ما يكون التعارض ناتجا عن سعي الدول للحصول على موارد معينة أو تحقيق مصالح تتناقض في شكلها وقيمتها مع مصالح الآخرين.

ويعرف "بيتر فالنستاين" « Peter Wallensteen » النزاع على أنه وضع يحاول فيه طرفان أو أكثر الحصول على نفس الموارد المتاحة سواء كانت مادية أو غير مادية، في نفس الوقت، في حين أن هذه الموارد غير متاحة وغير كافية بشكل يرضي كل الأطراف[3].

أما "جون غالتونغ" John Galthung" فينظر إلى النزاع على أنه شكل مثلث متساوي الأضلاع، وأطلق على الزوايا الثلاثة لأضلاعه: زاوية التناقض، زاوية حالة الإدراك، وزاوية السلوك:

---

[1] - Charles De Visscher, **Théories et réalités en droit international public**. Ed A. Pedone, Paris, 1953, p370.

[2] عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،1992 ، ص97.

[3] - Peter Wallensteen, **Understanding Conflict resolution**. SAGE Publications, London, 2002, p15.

- زاوية التناقض *Contradiction*: وتشير إلى الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف والمصالح بين الأطراف.
- زاوية الإدراك *Perception* : وتشير إلى عملية تصور المفاهيم الخاطئة وغير الخاطئة عن أنفسهم (الرؤية)، والتصور الذي يحمله كل منهما عن الآخر.
- السلوك *Behavior*: يشير إلى تبلور التناقض والروية إلى سلوك على ارض الواقع عادة ما يجسد في شكل تهديد أو قهر و استخدام العنف المسلح (الحرب) [1].

ويؤكد غالتونغ من خلال نموذجه على ضرورة توفر المكونات الثلاث للشكل في نفس الوقت في حالة النزاع الكامل وفي حال توفر المكونين الأول والثاني فقط دون ظهور سلوكات، يعتبر النزاع كامنا أو هيكليا، أو غير مباشر.

من جهته أعطى "مارسيل ميرل" « Marcel Méral » تعريفه للنزاعات، بالنظر إلى طبيعة موضوع النزاع وتطوره إلى حرب، حيث قسمها إلى ثلاثة[2] أنماط:

- محاولة الحصول على الاستقلال: ويوجد ضمن هذا التصنيف؛ حروب تصفية الاستعمار والحروب الانفصالية.
- الرغبة في السيطرة على الحيز (تعديل الحدود أو التوسع الإقليمي على حساب الدول المجاورة)
- محاولة فريق أو عصبة ما الاستيلاء على السلطة ليتمكنوا بواسطتها من فرض إرادتهم على خصومهم، وتدخل في هذا الإطار معظم الحروب الأهلية، والاثنية والانقلابات، وهي ما سماها مارسيل ميرل بـ"الأزمات الإيديولوجية".، كما ويوجد تصنيف آخر للنزاعات:
- النزاعات المتماثلة، وهي تلك النزاعات التي يتشابه فيها أطراف النزاع
- النزاعات غير المتماثلة: وهي تلك التي تنشب بين أطراف غير متماثلة كالنزاع الإثني بين مجموعة ذات أكثرية وأخرى ذات أقلية، او النزاع بين الحكومة وفئة متمردة من الشعب.

---

[1] – محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص83.

[2]– ميرل مارسيل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**. تر:حسن نافعة، ط1، المستقبل العربي، القاهرة، ص، ص (506–507).

ويمكن تحديد عدة مواضيع للنزاعات:

- الموارد أو الثروة، مثل: الأقاليم والمال ومصادر الطاقة والغذاء، وكيفية توزيع تلك الموارد.
- السلطة إذ يتم التنازع بشأن كيفية تقسيم آليات الحكم والمشاركة السياسية في عملية صناعة القرار.
- الهوية وتتعلق بالمجموعات الثقافية والاجتماعية والسياسية.
- الأوضاع الاجتماعية والسياسية، ومدى الشعور بالأمن بكل أبعاده
- القيم وخاصة تلك المتمثلة في أنظمة الحكم والدين والأيديولوجية... وغيرها من المواضيع

إلى جانب التقسيمات المذكورة للنزاع، نجد هناك تصنيفان وفقا لثلاث أنواع "عامة" من النزاعات وهي[1] :

- **النزاع الدبلوماسي:** وهو الذي يحصل ضمن القنوات الإجرائية المعروفة والمعمول بها كوسائل وآليات التفاعل الدبلوماسي والتي حددتها ونظمتها اتفاقيات وقوانين وأعراف دولية، ويحصل ذلك في إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف، كالأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، وكذلك المنظمات الإقليمية وغيرها، أو في إطار العلاقات الثنائية المباشرة.
- **النزاع غير المؤسسي:** وهو الذي يحصل خارج القنوات المتعارف عليها والمعمول بها، ولكنه لا يشكل نقيضا لهذه القنوات ولا يتسم هذا النوع من النزاعات بالعنف، ومن أمثلة هذا النوع من النزاعات قطع العلاقات الدبلوماسية، فرض العقوبات، تبادل الاتهامات و الحملات الصحفية وغير ذلك.
- **النزاع المسلح:** وهو الذي يعطل أو يلغي القنوات القائمة والتقليدية للتفاعل النزاعي ويستبدلها بآليات ووسائل أخرى تتسم بالعنف. ويندرج مفهوم الحرب في هذا السياق ولو ان الكثير من الباحثين يفضلون استعمال مفهوم النزاع المسلح على مفهوم الحرب لشمولية المفهوم[2].

[1] – يوسف ناصيف حتى، مرجع سابق، ص ص (293-294).

[2] – نفس المرجع.

المطلب الثاني: النزاع الدولي وعلاقته بكل من الصراع والتوتر والأزمة والحرب:

يقصد بالنزاع الدولي، الوضع القائم بعد اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر، أو تعارض مصالحهما حول موضوع أو مسألة ما، وبدت هذه الأمور متناقضة بينهما، إلا أنه في حالة التقارب بين الطرفين قد يمكن معالجة هذا الخلاف سلميا، بالاعتماد على طرق ديبلوماسية.

ويرى "فيرغوسون" Allen Vergusen" أن النزاع الدولي يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدى دولة أخرى، وفي الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى، التي بدأت بالمبادرة، بذلك يكون الوضع صراعا بين دولتان ومجموعة دول تحاول الوصول إلى تحقيق أهدافها في نفس الوقت.

أن غياب تعريف محدد وواحد للنزاع الدولي يرجع في الأصل إلى طبيعة النزاعات، وشكلها، حيث لكل نزاع خصوصيته، وقد لا تتشابه كل النزاعات في السبب، والشكل والمدة الزمنية، ولا تدور حول نفس الهدف وبين نفس الأطراف، لكن، يجب أثناء تفسير نزاع ما الرجوع إلى اعتبارات توضيحية أساسية وهي:

- تعدد أبعاد النزاع الدولي، هل هو ذو بعد سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، حدودي..
- عالمية النزاع حيث تمتد آثاره لتشمل العديد من البلدان، بمعنى لا يقتصر النزاع على أطرافه المباشرين، بل يشمل مصالح العديد من البلدان غير المباشرة
- ينطوي النزاع على آثار حالية وأخرى مستقبلية، تظهر على المدى البعيد، بمعنى أن النزاع ممتد والآثار التي يخلفها ستظل قائمة لعدة نوات أخرى، فالنزاع يحدث نتيجة تعارض المصالح أو عدم التوافق بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف إلى عدم القبول بالوضع القائم والسعي إلى تغييره[1].

وتوجد هناك مجموعة مفاهيم تتداخل وتتقاطع في طبيعتها ومجالها بمفهوم النزاع الدولي، سيتم التطرق إليها بإيجاز من أجل فهم وتفسير أكثر لظاهرة النزاع البيئي أولا ثم الامتداد إلى تفسير ظاهرة النزاع البيئي، التي تتداخل بصفة غير ثابتة مع بعض المفاهيم المحيطة بمفهوم النزاع، مثل مفهوم النزاع العنيف *Violent conflict* ، والذي نقصد به النزاع الذي يتطور إلى الحرب أو الصراع المسلح، حيث تلجأ فيه الدول إلى العنف والقتال دفاعا عن مصالحها الحيوية، والنزاع غير العنيف

[1] – يوسف ناصيف حتي، مرجع سابق، ص290.

Peaceful/Non violent conflict، ويشمل كافة أشكال الصراع الأخرى بخلاف الحرب، أو ما يعرف عادة بوسائل التنافس السلمي كالدبلوماسية بصورها المختلفة، وإجراءات القسر الدولية الأخرى باستثناء الاستخدام الفعلي للعنف أو القوة العسكرية.

2-1/ علاقة النزاع Conflict بالصراع Struggle:

الصراع هو صفة حتمية للتغير الاجتماعي، وهو تعبير حاد عن عدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات، والتي تتخذ أشكالا جديدة تتسبب فيها عملية التغيير في مواجهة الضغوط الموروثة ويعد مفهوم الصراع من ابرز المفاهيم المشابه لمفهوم النزاع، حيث يبدو للوهلة الأولى إشكالية ترجمة مفهوم conflict /conflit من اللغتين الفرنسية والانجليزية إلى اللغة العربية والتي تعطى الصراع والنزاع نفس المعنى، وهذا لا يبرز إلا في الدراسات العربية، حيث يتم الخلط بين المفهومين في الكتابات السياسية، والقانونية والاجتماعية وحتى الاقتصادية.

ولقد قدم ابن منظور تمييزا بين الصراع والنزاع في معجمه لسان العرب إذ يرى بان التنازع هو التخاصم ونزاع القوم هو خصامهم، أما الصراع والمصارعة فيدلان على أن كل واحد يصرع الآخر، كما حدد "عدنان السيد حسين" تمييزا مهما للمفهومين مستوحى من الموسوعات العربية والأجنبية، يرى بأن النزاع هو التخاصم، أما الصراع فهو المجابهة الحادة، لذا يشير النزاع إلى الاختلاف والتعارض أما الصراع فينطوي على جدال عنيف، أو كفاح ضد الغير، كما أن النزاع أقل حدة وشمولا من الصراع[1] فإذا كان النزاع هو خلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة، فإن الصراع فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية المتعلقة بالأهداف والقضايا الإستراتيجية الكبرى.

وهناك من يرى أن النزاع دولي هو صراع وتصادم في نفس الوقت بين طرفين (حال النزاع الخارجي) أو مجموعتين (حال النزاع الداخلي)، حيث تظهر نوايا عدائية تجاه بعضهم البعض؛ وبشكل عام يتحدث كل طرف عن حقه، فمن أجل الحفاظ على هذا الحق أو تأكيده أو استعادته، يحاول الأطراف دحض مقاومة الطرف الآخر سواء عن طريق استخدام العنف (شكل النزاع العنيف) والذي قد يؤدي إن لزم الأمر، إلى إبادة الطرف الآخر[2].

---

[1] – عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**. مطبعة سيكو، لبنان، ص18.

[2] - Julien Freund, «*La guerre dans les sociétés modernes* », In : Jean Poirier (éd), **Histoire des mœurs**. T3, Gallimard & Pléiade, Paris, 1991, p 383.

وينظر إلى ظاهرة الصراع الدولي على أنها –وخلافا للظواهر الأخرى– ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد، وهذا بسبب تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها المباشرة وغير المباشرة، فالصراع تتنوع مظاهره وأشكاله، وقد يكون سياسيا أو إيديولوجيا، يختلف عن الحرب في نقطة واحدة، وهي التصادم الفعلي بواسطة القوة مسلحة.

يمكن اعتبار أن الصراع أعمق وأوسع من النزاع، مثل الصراع الحضاري (بين الإسلام والغرب)، والصراع الإيديولوجي (بين المعسكرين الشرقي والغربي سابقا)، والعلاقة بين الصراع والنزاع تبدو من خلال إبقاء النزاع على مسائل معينة لفترة طويلة دون أن يكون هنالك حل لها[1]، وهنا يصبح النزاع صراعا، أو عندما يهدد أحد الأطراف باللجوء إلى استخدام العنف في حل النزاع، وهو ما يجعل المصطلحين في تداخل أحيانا، إذ ينقلب الصراع الغامض إلى نزاع مع وجود عوامل أخرى قد تتدخل في هذا وذاك، ومقابل الصراع يبدو النزاع قابلا للتسوية، لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع، وغالبا ما يستخدم المفهومان وكأنهما مفهوم واحد.

2-2/ علاقة النزاع بالتوتر Tension:

في إدراج مفهوم للتوتر، يمكن القول أنه عبارة عن مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا إلى اللجوء إلى القوات المسلحة، بل يعود إلى ميل الأطراف إلى استخدام أو إظهار سلوك تصارعي، بذلك، فإن التوتر ليس كالنزاع، إذ انه يمثل حالة عداء أو تخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، في حين أن النزاع يشير إلى تعارض فعلي وصريح، وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض.

كما يعتبر التوتر مرحلة سابقة للنزاع، وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطا وثيقا بالنزاع، وهو كما يعرفه "عبد العزيز جراد" حالة شيء يهدد بالقطيعة[2]، أو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، وقد يكون التوتر هنا سببا في النزاعات والأزمات الدولية.

كما ويختلف التوتر عن النزاع، إذ يشير التوتر إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، والتوتر حالة سابقة على النزاع (وكثيرا ما رافقت انفجار النزاع)، كما أن أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بأسباب الصراع، كما أن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسا لحدوث النزاع.

---

[1] – حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**. منشورات دار الكتاب، 2009، ص24.

[2] – عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص95.

حسب "مارسيل ميرل" يمثل التوتر مجموعة مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا –على الأقل– إلى استعمال القوة[1]، لكن، يحاول فيه كل طرف عرقلة أو منع الطرف الآخر من الوصول إلى تحقيق أهدافه ومصالحه، مثل التوتر الذي حصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على خلفية تصادم مقاتلة صينية بطائرة تجسس أمريكية في الأجواء الصينية سنة2001، وأيضا التوتر الحاصل بين إسرائيل وحزب الله اللبناني على الحدود الجنوبية اللبنانية.[2]

ويمكن تسطير مجموعة خصائص للتوتر:

- التوتر حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة وتحقيق الانتقام.
- التوتر كمرحلة سابقة للنزاع لا يؤدي وحده إلى نزاع وإنما يعود ذلك إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك النزاع، بمعنى أن الشك والريبة وعدم الثقة بين الأطراف ليست

كافية لتوليد نزاع بين الأطراف، وإنما المهم الموقف المتعارض لأطراف النزاع.*

- التوتر بداية لحالة نزاعية، ولا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون، بينما النزاع هو حالة صراعية لا تتضمن علاقات تعاون، إلا أن أسباب التوتر متعلقة في الغالب بأسباب النزاع.
- التوتر الحاد قد يكون عاملا مساعدا في حدوث نزاع عنيف، طالما هناك توتر في دائرة صنع القرار.
- الأطراف التي تعرف توترا في علاقاتها لم تدرك بشكل كامل وجود تعارض أو اختلاف صريح بين مصالحها (حالات النزاعات الكامنة).

---

[1] – مارسيل ميرل، مرجع سابق، ص 499.

[2] – مسعود دخالة، " *النزاعات الاثنية: دراسة في المفهوم والمقاربات المفسرة والأبعاد*"، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 14، ديسمبر 2018، *ص3*.

*- ويذهب "هولستي Holsti " في هذا الإطار إلى أن العداوة *Antagonism* والريبة والشك ليست شروطا كافية لحدوث صراع أو أزمة، أي أن التوتر قد لا يتحول إلى نزاع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في المواقف.

ويمكن القول، أن التوتر الدولي هو قلق نفسي ووضع انفعالي يأتي بعد الأزمة، يعبر عن الخوف بسبب عدم الثقة، يسود العالم بأسره، ينشأ عن أسباب متعددة تهدد السلام الدولي، وينذر بحرب قد تتحول إلى حرب عالمية، بسبب الرغبة في الانتقام أو السيطرة.

2-3/ علاقة النزاع بالأزمة Crisis:

لغة، يعرف ابن منظور في لسان العرب الأزمة على أنها الشدة والضيق، وبالتالي فهي الخروج عن المألوف وعن الاستقرار في الحياة، أما **اصطلاحا** فتعتبر الأزمة تحولا فجائيا في السلوك المعتاد؛ وترجع **أصول المصطلح** إلى الطب الإغريقي، إذ أن الكلمة لها أصل طبي، وتعني (نقطة تحول) ولحظة قرارية حاسمة في حياة المريض، وتطلق للدلالة على حدوث تغير جوهري ومفاجئ في جسم المريض (كالأزمة القلبية) وانتقل المصطلح إلى فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية، أين أصبحت الكلمة تدل على مجموعة من الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع المستقر لطبيعة الأشياء[1].

بذلك تعني الأزمة هنا تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو للمصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق، حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة، وبتعريف أكثر وضوحا؛ الأزمة هي مجموعة ظروف وأحداث مفاجئة، تنطوي على تهديدات واضحة للوضع المعاش والمستقر، وهي النقطة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، كحالتي الحرب أو السلم.

ولا يوجد هناك تعريف واحد ومحدد لمفهوم الأزمة الدولية في **معجم العلاقات الدولية،** فيرى "كارل سلايكي Karl.A. Slaikeu" أن "الأزمة هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم، ويمكن النظر إليها على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج[2].

---

[1] - مصطفى عبد الله أبو القاسم، **قضايا وأزمات دولية معاصرة**. ط2، منشورات الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، 1997، ص23.

[2] - Karl A. Slaikeu, **Crisis Intervention: A Handbook for Practice and Research**. Allyn and Bacon Ed, Boston, 1990, p 21.

ويقترب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع، الذي يجسد تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما، كما أم النزاع لا يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته، التي تتصف بالاستمرارية، على عكس الأزمة التي قد تنتهي في فترة قصيرة حسب نوع وفاعلية الاستجابة.

ويمكن تحديد مجموعة خصائص للأزمة :

- الأزمة هي ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع وغالبا ما ينتج عنه تغيير كبير.
- هي حالة توتر ونقطة تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.
- تتميز الأزمة بالتهديد ومحدودية الوقت وعنصر المفاجأة، وهي فترة حرجة وغير مستقرة تؤدي إلى حدوث تغيير حاسم[1].

هناك قسمين من منظري العلاقات الدولية[2] قد قدما تفسيرا للأزمة؛ القسم الأول ينظر إلى الأزمة الدولية من خلال **الاقتراب النظمي**، الذي يرى في أن الأزمة الدولية هي تحول في تطور النظام الدولي العام، أو أحد أنظمته الفرعية، وتتزايد معها احتمالات نشوب الحرب واستخدام القوة العسكرية من طرف أصحاب الأزمة، ومن ابرز روادها "كورال بيل" Coral Bell" التي عرفت الأزمة بأنها المجال الزمني الذي تظهر فيه النزاعات، وتتصاعد إلى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول[3].

أما "كلين سنايدر" "Glenn.H. Snyder" فيعرف الأزمة على أنها سلسلة متعاقبة من التداخلات بين دولتين أو أكثر ذات سيادة في صراع عنيف يحتوي في طياته على الإدراك العالي لاحتمالية الحرب.[4]

في حين عرفها "اوران يونغ Oran R.Young" بأنها :

---

[1] – علي بن هلهول الرويلي، **إدارة الأزمة وإستراتيجية المواجهة**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص،ص (1-3).

[2] – محمد شومان، *"الأزمات وأنواعها"*، صحيفة الجزيرة السعودية، العدد 10325، 4 يناير 2001.

[3] - Coral Bell, **The Conventions of Crisis: a study in diplomatic management.** Oxford University Press, 1971, p 99, Mentioned in:

أمينة سالم، **إدارة الأزمات والتخطيط الإستراتيجي**. المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 13.

[4] - Glenn.H. Snyder, "*Conflict And Crisis In The International System*", in : James Rosenau and Others, **World Politics**. Free Press, New York, 1979, p683.

"مجموعة من الأحداث تكشف عن نفسها بسرعة محدثة في ذلك إخلالا في توازن القوى القائمة في ظل النظام الدولي العام، أو أي من أنظمته الفرعية بصورة أساسية وبدرجة تفوق الدرجات الطبيعية (أي المتوسطة) كما تزيد من احتمال وقوع عنف داخله، وتختلف الأزمات اختلافًا كبيرًا في نطاقها وشدتها، مما قد يؤثر على أي شيء في النظام بدء من بعض مكوناته إلى النظام بأكمله؛ كما وقد تختلف الأزمة من إنتاج اضطرابات قد يمكن معالجتها، إلى توليد ثورات عنيفة مستصعبة بشكل كبير"[1].

وينضم "ماكليلاند" « McLelland » إلى هذا الطرح في دراسته "الأزمة الدولية الحادة"، حيث عرف الأزمة على أنها تفجرات قصيرة المدى *Short Burst*، وتتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها[2]، أما "روبرت نورث" Robert North" فيشير إلى أن الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، أي أنها عملية انشقاق تحدث تغيرات في مستوى الفاعلية بين الدول، وتؤدي إلى إذكاء درجة التهديد والإكراه، ويشير هذا الأخير إلى أن الأزمات غالبا ما تسبق الحروب، لكنها لا تؤدي كلها إلى الحروب، إذ تسوى سلميا، أو تجمد أو تهدأ[3].

ويبرز مؤيدو التيار النظمي خاصيتين أساسيتين للأزمة الدولية، أولهما أن الأزمة الدولية هي نقطة تحول في النظام الدولي أو أحد أنظمته الفرعية ، وتؤثر سلبا أو إيجابا عليه، وثانيهما أن الأزمة الدولية تزيد من احتمالات الحرب واستخدام القوة المسلحة، وقد حددت "كورال بيل" نوعين من الأزمات، أزمات بين الخصوم وأزمات بين الحلفاء، أما "سنايدر" فقد حدد ثلاث عناصر للأزمة وهي التهديد، المباغتة، والضغط.

أما القسم الثاني من تحليلات الأزمات، فيتمحور حول إسهامات **مدرسة صناع القرار**، التي ترى بأن الأزمة الدولية هي موقف (بين طرفين أو أكثر) يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف والمصالح الجوهرية (لكلا الطرفين)، يدرك حينها أصحاب القرار مدى ضرورة اتخاذ التدابير الضرورية، لان الموقف يستلزم تدخلا سريعا نظرا لفجائية الحدث، وعدم توفر الوقت اللازم، ويعتبر "تشارلز هيرمان" Charles F. Herman أحد رواد هذا الطرح، والذي عرف الأزمة بأنها "الحالة أو

---

[1] - Oran R.Young, **The Intermediaries: Third Parties in International Crises**. Princeton University Press. New Jersey, 1967, p10.

[2] – روبرت بالستغراف وجيمس دورتي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. مرجع سابق، ص120.

[3]– ولاء علي محمد إبراهيم، *"دور المفاوضات في إدارة الأزمات: دراسة نظرية مع تطبيق على أزمة الملف النووي الإيراني"*، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص 90.

الموقف الذي يشمل درجة عالية من التهديد لأهداف وحدة اتخاذ القرار وأنها موقف يدرك به صانعو القرار الوقت المحدد والمتاح أماهم لرد الفعل، واتخاذ القرار"[1].

وهذا ما ذهب إليه "هولستي" في تعريفه للأزمة، من خلال كونها إحدى مراحل الصراع ، وأبرز مظاهرها وجود أحداث مفاجئة غير متوقعة سببها صراع مسبق قد يصل إلى درجة التوتر والتهديد، بحيث ترغم صانعي القرار على اختيار احد البديلين: الحرب أو الاستسلام[2].

أما "جيمس روبنسون" فعرفها على أنها "موقف مهم يستخدم فيه العنف أو يحتمل استخدامه".[3]

يمكن القول أن رواد هذا الطرح يرون بأن الأزمة تعبر في حقيقتها عن فشل إداري وسياسي لمتخذ القرار وذلك نتيجة لحدوث خلل معين، أو لعدم توفر الخبرة اللازمة، وهناك أسباب مختلفة حسب هؤلاء لنشوء الأزمات يوضحها الجدول التالي:

---

[1] - Charles F. Herman, *International Crisis As A Situational Variable*, In: James N. Rosenau, **International Politics And Foreign Policy: A Reader In Research And Theory**. The Free Press, New York, 1969, p 414.

[2] -Kalevi J. Holsti, **International Politics: A Framework for Analysis**. 3rd Edition, Prentice-Hall, New Jersey, 1977, p 459.

[3] – وليد الاعظمي، *"الأزمة الدولية دراسة نظرية"*، مجلة العلوم السياسية، العدد 3، تشرين الثاني، بغداد، 1988، ص41.

شكل (08) حول أسباب نشوب الأزمات

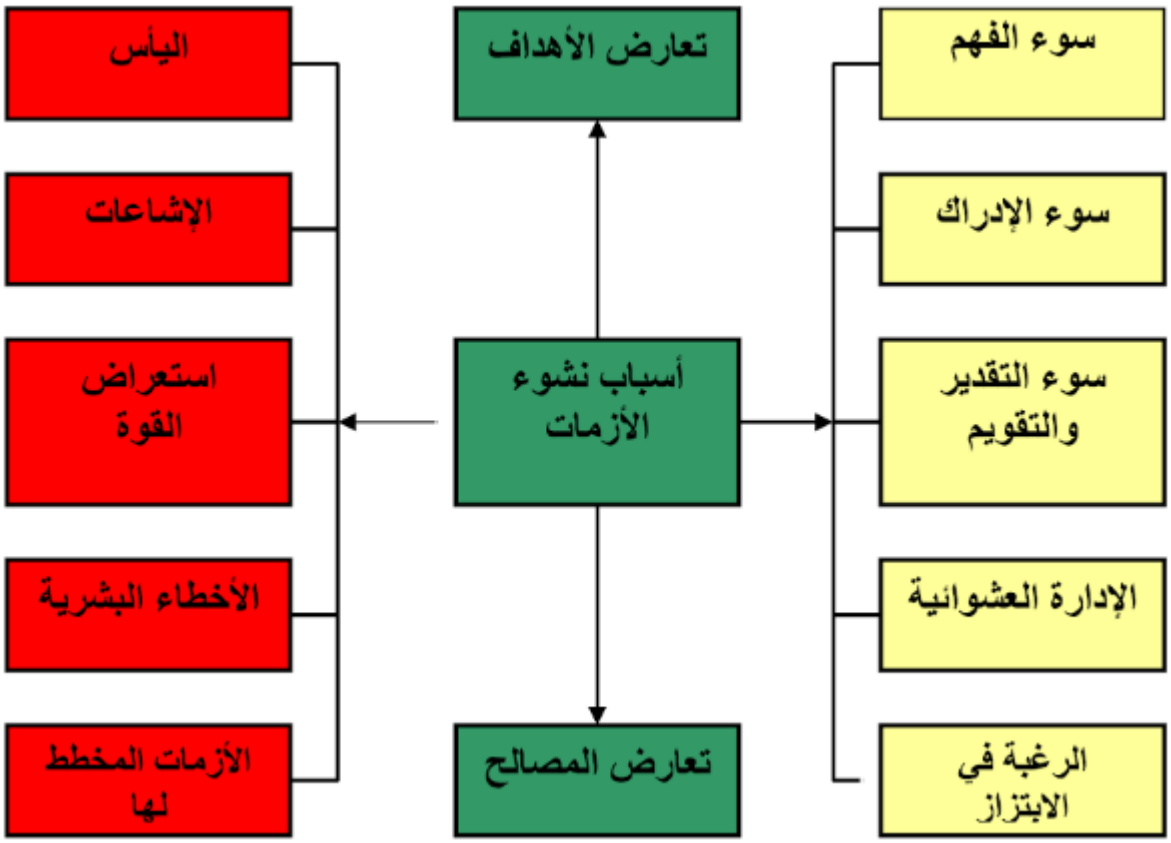

المصدر: مهدي بن عبد العتيبي، **إدارة الأزمات والتفاوض في القرن 21**. الرياض، 2003، ص، ص (32-33).

من خلال الشكل يتضح أن سوء الفهم هو احد أسباب نشوب الأزمات، ثم سوء الإدراك بمعنى سوء تفسير المعلومات التي يتلقاها متخذ القرار وسوء تنظيمها، ثم سوء التقدير الناتج عن المغالاة والثقة الزائدة في القدرة الذاتية مع سوء تقدير قوة الطرف الآخر، أما الإدارة العشوائية الناتجة عن الأسباب (الأخطاء) السابقة من طرف شخص صانع القرار، الذي لن يلتزم أو يحترم الصلاحيات والمسؤوليات، بل يتعداها نتيجة ضعف الهيكل التنظيمي للدولة.

ويوضح الشكل بوضوح أسباب الوقوع في الأزمات، وأسباب تصاعدها منطقيا حتى الوصول إلى نقطة تعارض المصالح، سواء على المستوى الإقليمي أو المحلي أو الدولي ، وهو الشيء الذي يؤدي إلى أعادة النظر في حجم وشكل المشكلة من زوايا أخرى بحثا عن حلول أو إدارة أزمات سريعة لتجنب الوقوع في مواجهات عسكرية.

إلى جانب ذلك، يركز أصحاب هذا الطرح على ثلاث عناصر للأزمة (هولستي) وهي المفاجأة، التهديد، والوقت، واهم خصائصها: الإدراك بأن هناك وقتا محدودا لاتخاذ القرار، والاستجابة

لرد الفعل، والإدراك بان هناك نتائج وخيمة من عدم الحركة، والإدراك بوجود تهديد كبير لقيم النظام، وأخيرا فجائية سير الأحداث على نحو غير متوقع.

وهناك مراحل لتطور الأزمة الدولية، بدء بمرحلة التصعيد وانفجار الأزمة، ثم مرحلة تناقص الأزمة، وأخيرا مرحلة حل أو انتهاء الأزمة، سواء بطريقة ايجابية من خلال اللجوء إلى طرق سلمية، أو بطريقة سلبية باللجوء إلى القوة المسلحة.

في مجمل القول، وكتعريف إجرائي للأزمة الدولية، ووفقا للمعطيات السابقة، يمكن القول أن الأزمة هي وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع المفاجأة والخطر، قد يصل إلى درجة الحرب، بذلك فهي نقطة تحول هام في مسار أي نزاع، تعبر عن رغبة طرف من الأطراف في إنهاء حالة الخلاف لصالحه أو التقليل من امتيازات الآخر، وذلك بإتباعه سلوكا مفاجئا وغير متوقع، يفهمه الآخر على أنه تهديد مباشر لوجوده، فالأطراف المتنازعة تترجم سلوكات بعضها البعض بسلبية تعكس عدم الثقة المتبادلة، وموقف الأزمة هو الذي يؤكد هذه الحالة ويطورها، فالأزمة جزء من مسار النزاع قد يدفع إلى الحرب وقد يزيد ويعمق من حجم التضارب الموجود.

2-4/ علاقة النزاع بالحرب War :

لغة، الحرب نقيض السلم حسب ابن منظور، واصلها الصفة، كأنها مقاتلة حرب، أما اصطلاحا فالحرب ظاهرة اجتماعية قديمة قدم البشرية تتميز بالعنف والقتال، ولقد تعددت أسبابها ودوافعها من عقلانية إلى غير عقلانية على مر العصور، ويقول 'ابن خلدون في هذا الصدد في "المقدمة" : " اعلم أن الحروب وأنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ رآها الله، وأصلها إرادة انتقام بعض البشر من بعض، ويتعصب في كل منها أهل عصيبته...، وسبب هذا الانتقام في الأكثر إما غيرة ومنافسة، وإما عدوان، وإما غضب لله ولدينه، وإما غضب للملك وسعي في تمهيده وبسطه".[1]

لقد قدمت تعريفات كثيرة للحرب من طرف منظري القانون الدولي والعلاقات الدولية، فالحرب هي انتقال من حالة السلم إلى حالة متناقضة تماما وهي حالة النزاع العنيف؛ أو هي وضع أو موقف يتميز بالوضوح على الأقل في مظهره، حيث نكون في هذه الحالة بصدد نزاع مسلح بين دولتين.

وتعرف في القانون الدولي بأنها صدام بين قوتين مسلحتين لدولتين متنازعتين، وهنا يمكن أن يخضع القتال لقواعد الحرب الدولية كما نصت عليه المواثيق الدولية حول مشروعية الحرب، وتكون الحرب

[1] – ابن خلدون، **المقدمة**. دار القلم، بيروت، 1981، ص 270.

مشروعة في حالتين: أن تكون دفاعا عن اعتداء واقع بالفعل (كالدفاع عن النفس)، وأن تكون لحماية حق ثابت لدولة ما انتهكته دولة أخرى دون مبرر وذلك كجزاء لحماية هذا الحق[1].

ويعرفها مختص القانون الدولي وقانون الحرب "أوبنهايم" "Oppenheim" بأنها نزاع بين دولتين أو أكثر باستخدام القوات المسلحة من أجل الإخضاع أو فرض شروط السلام التي يحددها المنتصر[2].

أما "شارل روسو Charles Rousseau " فيرى بأن الحرب لا تعرف فقط بعناصرها الوضعية (وجود صراع مسلح بين دول بإتباع وسائل ينظمها القانون الدولي)، لأنها تحمل أيضا عناصر ذاتية، فحالة الحرب في نطاق واسع هي نتيجة إرادة الدول أطراف النزاع المسلح، ونتيجة مقصودة بحد ذاتها وبنتائجها القانونية، وفي ذلك يكمن معيار التفريق بين الحرب والدفاع الرادع، ثم يعرف الحرب كونها ظاهرة اجتماعية مرضية *Une Pathologie sociale* وعنصر من عناصر التغير السياسي، من النواحي التاريخية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وبأن الحرب قتال مسلح بين الدول بهدف تغليب وجهة نظرها السياسية، وفقا لقواعد تنظيم حالات الحرب[3].

أما منظرو العلاقات الدولية، فيرون أن الحرب هي نزاع مسلح تبادلي بين دولتين أو أكثر من الكيانات غير المنسجمة، حيث الهدف منها هو إعادة تنظيم الجغرافيا السياسية للحصول على نتائج مرجوة ومصممة بشكل ذاتي.

يعرف "كارل فون كلوزفيتس" Carl Von Clausewitz في كتابه "*عن الحرب*"[4] أنها عمليات مستمرة من العلاقات السياسية، ولكنها تقوم على وسائل مختلفة[1]، والحرب عبارة عن تفاعل بين اثنين

---

[1] – سعيد محمد أحمد بناجة، **المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية والدبلوماسية وقت الحرب والسلم**. ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ص 72.

[2] - L. Oppenheim**, International Law. II**, 7th ed, H. Lauterpacht ed,1952 ; Mentionned in: Yoram Dinstein, **War, Aggression and Self-Defence**. 4th ed, Cambridge University Press, Cambridge, P5.

[3] - Charles E. Rousseau, **Le Droit des Conflits Armés**. Ed Pédone, Paris, 1983, p p (2-3).

[4] - للتعمق أكثر أنظر:

C. Von Clausewitz, **De la Guerre**. Payot& Rivage, Paris, 2006 (1818) ; H. Grotius**, Le Droit de la guerre et de la paix,** PUF, Paris, 1999 (1625) ; M. Doyle, **Ways of War and Peace**. Norton, New York, 1997 ; Raymond Aron, **Paix et guerre entre nations.** Calmann-lévy, Paris, 1962 ; Raymond Aron, **Penser la guerre**, Gallimard, Paris, 1976 ; B. Badie et D. Vidal (dirs), **Nouvelles Guerres**. La Découverte, Paris, 2014 ; J.P Dériennic, **les guerres civiles**, Presses de Sciences Po, Paris, 2001 ; K. Holsti, **The State, War and the State of War.** Cambridge UP, Cambridge, 1996 ; J. Joana**, Les armées contemporaines**. Presse de Sciences Po, Paris, 2012 ; J. Keegan**, Histoire de la guerre**. Perrin, Paris, 2014 (1993) ; J. Levy, **War in the Modern Great Power System, 1495-**

أو أكثر من القوى المتعارضة والتي لديها صراع في الرغبات، وهي لا تختلف حسبه، عن المبارزة واسعة النطاق، فهي عمل من أعمال العنف، تستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إراداتنا، والعنف بالمعنى البدني هو الوسيلة، أما الغاية فهي فرض إرادتنا على الخصم، كما يرى أيضا بأنها نشاط اجتماعي وأنها شأن من شؤون الدولة، فهي عنف منظم تشنه الدولة لمصلحتها وضد دولة أخرى، وأنها نشاط تدفع ثمنه الشعوب بكم هائل من القتلى و أكداس من المال دون حساب، ولا تعد الحرب احتلالا أو قتلا أو إبادة (جماعية) بالضرورة، بسبب المعاملة بالمثل كنتيجة للعنف، أو الطبيعة المنظمة للوحدات المتورطة، كما أنه لكل عصر نوعه من الحروب والظروف الخاصة، والتحيزات المميزة[2].

أما "غاستون بوثول" "Gaston Bouthoul"[3] فيقول:

> "الحرب شكل من أشكال العنف، صفاتها الرئيسية أنها ممنهجة ومنظمة حسب المجموعات التي تديرها والطرق التي تدار بها، بالإضافة إلى ذلك، الحرب محددة بالزمان والمكان، وتخضع لقواعد قانونية خاصة، تتغير حسب الأماكن والأزمنة. والصفة الأخيرة للحرب هي الدموية، لأنها عندما لا تنطوي على تدمير الأرواح الإنسانية، تكون مجرد نزاع أو تبادل للتهديدات..."

ويرى "جون كيغان "[*]John Keegan في كتابه "تاريخ الحرب" بأنه يجب علينا أن نتوقف عن فرض الحرب على البشر وكأنها الوسيلة المستحبة، المنتجة والعقلانية لفض نزاعاتهم، ثم يستنتج في خاتمة كتابه أن الحرب ظاهرة عالمية، وشكلها ونطاقها يحددانهما المجتمع الذي يقوم بها[4].

من جهته عرف "جونسون" الحرب كنزاع مسلح بين جماعات سكانية يمكن اعتبارها وحدات عضوية كالقبائل والأحزاب الدينية أو السياسة والطبقات الاجتماعية–الاقتصادية، وكذلك الدول،(يتسم هذا

==**1975**. UP of Kentucky, Lexington, 1983 ; J. Vasquez (ed), **What do we Know About War?**. Rowman and Littlefield, 2000.

[1] -Benoît Durieux, **Clausewitz en France, Deux siècles de réflexion sur la guerre : 1807-2007**. Economica, Paris, 2008, p 775.

[2] - C. Von Clausewitz, **De la Guerre.** Tr : Nicolas waquet, Payot& Rivage, Paris, 2006, p-p (77- 78, 87, 593).

[3] - Gaston Bouthoul, **La Guerre**. Presses universitaires de France, Paris, 1969, p 34.

[*] – جون كيغان "John Desmond Patrick Keegan عسكري ومؤرخ ومحاضر، كاتب وصحفي بريطاني، توفي سنة 2012، من أشهر مؤلفاته: "وجه المعركة"، "مسارات الحرب"، "مجالات المعركة: حروب أمريكا الشمالية"، "قناع القيادة"، "تاريخ من الحروب"، "كتاب الحرب" وغيرها

[4] - John Keegan, **A History of Warfare**. Knopf, New York, 1993, p, 59 -p 386.

التعريف بالشمولية من حيث اعتماده المعيار الاجتماعي للتعريف وبالتالي تغطيته لكل سلوكية نزاعية تلجأ إليها جماعة بشرية دون أن تشكل هذه الجماعة وحدة سياسية بالمعنى الحديث).[1]

واعتبر "برتراند راسل" الحرب بمثابة نزاع بين مجموعتين تحاول كل منها قتل وتشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل له[2].

كما يقول "كوينسي رايت" "إن للحرب أسبابها التقنية والسياسية والإيديولوجية والقانونية والاجتماعية والدينية والنفسية والاقتصادية ويحذر من أي منهج تبسيطي في دراسة مشكلة الحرب، ويرى أن الحرب هي نتيجة وضع شامل يحتوي في ثناياه على كل ما يحدث للجنس البشري حتى لحظة حدوث الحرب فهي اتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة[3].

ويحدد ريمون آرون Aron " الحروب بأنها الأساليب العنيفة للتنافس بين الدول، أما "هيدلي بول Bull فيذهب إلى أن الحرب عبارة عن عنف منظم تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض، والعنف ليس حربًا إلا إذا تم تنفيذه باسم وحدة سياسية؛ وما يميز القتل في الحرب عن الجريمة هو طابعها غير المباشر والرسمي *vicarious and official character* [4]، بالإضافة إلى شرط شائع الاستخدام بين العديد من الدراسات الكمية للحرب، وهو أن واحدة على الأقل من الوحدات السياسية المكتنفة يجب أن تفقد ما لا يقل عن ألف قتيل في المعركة ويعتبر هذا الشرط أحد المعايير الكمية لتحديد حالة الحرب حسب "سنفر" و"سمول" وأيضا "سنفاس" و"دويتش" حيث يرون أن قيام الحرب يستوجب ثلاث شروط هي:

1- وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح.

2- تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة والتجنيد والتدريب ونشر القوات المسلحة وكذلك اعتماد الخطط للقتال والتسلح.

3- وجود تغطية شرعية أي أن هناك دولة أو وحدة سياسية تعتبر أن ما تقوم به ليس بمثابة جريمة، بل هو واجب لخدمة أهداف جوهرية وشرعية عند الوحدة.[5]

---

[1] - يوسف ناصيف حتى، مرجع سابق، ص 294.

[2] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] - جيمس دورتي وروبرت بالستيغراف، مرجع سابق، ص198.

[4]- Hedley Bull, **The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics.** Macmillan Press, London, 1977, p184.

[5] – يوسف ناصيف حتى، مرجع سابق، ص295.

كما أن للحرب أسباب عديدة تتقاطع في كثير منها مع أسباب النزاع، وأهمها:

1. الاختلاف في توزيع القوى الدولية، مما يغري الدول القوية للاعتداء على الدول الصغيرة.
2. رغبة الشعوب في التخلص من حكم أجنبي، أو لضم أقليات تعيش تحت حكم أجنبي.
3. الاعتقاد بأن المجتمعات تتطور من خلال المنافسة الناتجة من قاعدة البقاء للأقوى.
4. فشل الاتصالات وسوء العلاقات نتيجة سوء الفهم وعدم الإدراك.
5. سباق التسلح الذي يزرع الشك والخوف ويولد حب اكتشاف واكتساب مزيد من القوة.
6. استغلال الحرب لتحقيق وحدة داخلية للدول، وخاصة لدى الدول التي تعاني من صعوبات التماسك الداخلي.
7. الطبيعة العدوانية والغريزة نحو العدوان لدى بعض الدول وقياداتها.
8. الدوافع الاقتصادية والعلمية عندما تولد الرغبة في التوسع.
9. تعقيدات الصناعة العسكرية وجماعات الضغط التي تعمل لصالحها.
10. التضخم السكاني والبحث عن الحل على حساب الدول الأخرى.[1]

بذلك فالفرق بين مفهوم النزاع والحرب يكمن في ماهية المفهومين، وفي درجة الشدة والوسائل المستعملة، حيث أن النزاع بين الدول يؤسس للدخول في الحرب بمجرد استعمال القوة، فالحرب حسب "غروسيوس" Grotius هي الحالة النزاعية التي يفرغ فيها الأطراف خلافاتهم باستعمال القوة، كتعبير عن ذروة التنافس المزمن بينهم[2]، والنزاعات بين الدول تشكل الحرب عندما تؤدي إلى استخدام القوة، وهكذا تُعرّف الحرب حالة نزاع مسلح نظرًا لكونها النتيجة الحتمية للتنافس المزمن بين الدول، وهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمنافسة على السلطة والقوة والقدرة، وهي "مبارزة مضخمة" كما قال كلاوزفيتز.

يمكن القول أن كلا من التوتر، الأزمة، والحرب، تمثل مراحل متقدمة أو متأخرة من النزاع، وتتفاوت من حيث درجة خطورتها وتهديدها للسلم والأمن الدوليين، فالنزاع يبدأ أول الأمر بالتوتر، ثم ينتقل إلى مرحلة الأزمة الطويلة أو القصيرة المدى، والتي قد تقود إلى حرب محدودة ثم شاملة.

---

[1] – محمد نصر مهنا وخلدون ناجي معروف، **تسوية المنازعات الدولية**. مكتبة غريب، القاهرة، 1996، ص ص (53-54).

[2] - Guy Hermet et autres**, Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques.** 8ème édition, Armand Colin, Paris, 2015.

وفي حالة ظهور تهديدات بيئية للأمن، والانتقال من حالة أمن بيئي إلى حالة لا أمن بيئي بعد استفحال التوتر والدخول في حيز الأزمة، ثم الانتقال الجزئي أو الكلي إلى حالة عنف، يعطينا بعدا مفاهيميا آخر، يعرف بالنزاع المتعلق بتهديدات بيئية، وهو ما يسمى النزاع البيئي، فما المقصود بالنزاع البيئي، وما هي أشكاله وأنواعه.

المطلب الثالث: من التهديد البيئي إلى النزاع البيئي

بدأت أهمية المحيط الاجتماعي البيئي تتعاظم وذلك بالتوازي مع نمو النشاط الإنساني وتطور الحاجيات الإنسانية والذي أدى بدوره إلى الاستغلال المفرط للعديد من موارد البيئة بشكل قارب بعضها فيه على الفناء، كما أدى هذا الاستخدام المفرط أيضا إلى بروز وتطور أخطار بيئية أصبحت تهدد حياة الإنسان على كوكب الأرض على نحو أثار تخوفات أصدقاء و علماء البيئة، الذين آخذو يدقون ناقوس الخطر مطالبين بالتدخل، لتتحول بعد ذلك قضية البيئة إلى مشكلة وقضية دولية تتحمل مسؤولياتها الدول والمنظمات الحكومية و كل الفواعل الدولية، بالإضافة إلى مجموع العلماء والدارسين البيئيين، والسياسيين.

3-1/ الاهتمام الدولي والعالمي بالقضايا البيئية

منذ سبعينيات القرن العشرين، كثرت الاتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف من أجل النظر إلى خطورة الوضع البيئي، ومحاولة إيقاف التهديدات البيئية المتضاعفة، اثر نظام دولي ونظام بيئي متدهور ومتناقص يوما عن يوم، ولقد أعطى مؤتمر الأمم المتحدة بستوكهولم لعام 1972 فهما واسعا للقضية البيئية بحيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية ماء، وهواء، وتربة، ومعادن ومصادر للطاقة ونباتات وحيوانات، وإنما جعلها بمثابة رصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته، كما اقر المؤتمر أن للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي توفير المقومات الضرورية للحياة في بيئة صالحة تمكنه من العيش بكرامة؛ فضلا على انه يتحمل مسؤولية المحافظة على البيئة ويعمل على تحسينها للأجيال الحاضرة والمستقبلة.[1]

ثم كان الإعلان الدولي للبيئة والتنمية لسنة 1992، والذي نص أنه تقع على الدول مسؤولية جعل الاستفادة من مواردها الطبيعية حسب خططها التنموية والبيئية، بحيث لا يؤثر في إيقاع الضرر بيئة

[1] – من المبادئ الرئيسية التي صيغت في مؤتمر ستوكهولم 1972.

الدول الأخرى أو المناطق التي تقع خارج نطاق سيادتها الوطنية، بمعنى أنه تقع على الدول مسؤولية جعل النشاط الذي يمارس ضمن سيطرتها لا يؤثر على إحداث الضرر في بيئة الدول الأخرى أو المناطق التي تقع خارج سيادتها الوطنية[1] .

أما إعلان الألفية الثالثة الذي انبثق عن مؤتمر نيويورك سنة 2000، فأشار إلى مجموعة المبادئ التي يجب أن تحكم العلاقات الدولية في خلال القرن الحادي والعشرين (21) وهي الحرية والمساواة (بين الرجال والنساء وضمان تكافؤ الفرص)، والتضامن (مواجهة تحديات على نحو يضمن توزيع التكاليف والأعباء) بصورة عادلة ووفقا لمبدأي الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين)، والتسامح (مع تنمية ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات) واحترام الطبيعة مع توخي الحذر في تدبير الموارد وفقا لمبادئ التنمية المستدامة وصيانة الثروات ونقلها إلى الأجيال اللاحقة، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك لتحقيق رفاهية الشعوب المستقبلية، وتقاسم المسؤولية (مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتصدي للأخطار التي تهدد الأمن والسلم الدوليين)

هذه المبادئ وغيرها ممن المبادئ التي سبقتها أو تلتها، والتي تدور حول نظام حياتي ضمن عالم يسير نحو الهلاك البيئي، امتدت رؤيتها للبيئة والنظم البيئية ومستقبلها المتسارع، حيث أصبحت القضايا البيئية محل اهتمام وتركيز العديد من المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية، رغم كثرة التحديات في السياسة البيئية الدولية، ورغم التعقيدات المتزايدة داخل النظام العالمي، هذه القضايا التي تحولت من مجرد قضايا تهدد الأمن القومي إلى قضية تولد نزاعات وحروب بيئية أو ما سمى فيما بعد ب Ecowars نتيجة للاختلال في عامل الاستغلال الإنساني، ونتيجة لكثرة التحديات التي تواجه كلا من استحداث الأنظمة البيئية والسياسات البيئية الدولية بصفة أقل[1] ، ثم سطرت بعد ذلك مجموعة معايير بيئية وقيم تم تلخيصها في الجدول التالي:

[1] – المادة 2 من الإعلان الدولي للبيئة والتنمية، ريو ديجانيرو، البرازيل، 1992.

(1)- ستيف سميث وجون بايليس، مرجع سابق، ص677.

جدول رقم (07): تطور المعايير البيئية الدولية بين 1972 إلى 2012 (بتصرف)

	مؤتمر ستوكهولم 1972	لجنة الأمم المتحدة العالمية حول البيئة و التنمية 1987 أو WECD	مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية UNCED 1992 (مؤتمر ريو)	مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة 2012 UNCSD
سيادة الدولة والمسؤولية	1- سيادة الدولة على الموارد و حماية البيئة داخل حدودها والمسؤولية على التلوث خارج حدودها(المبدأ رقم 21-23)	1- لم يحدث تغيير	1- لم يحدث تغيير (مبدأ 2، 13و14) إلاّ: أ) الإبلاغ المسبق عن الضرر البيئي المحتمل المبدآن 18و19) ب) حق الدولة في استغلال الموارد يجب أن يكون متوافقا مع التنمية و السياسات البيئية أيضا.	1- دون تغيير من حيث الحقوق والالتزامات، مع اعتراف أكبر بدور رجال الأعمال وأصحاب المصالح في الحكم والتنفيذ.
الاقتصاد السياسي للبيئة والتنمية	2- تختلف مصادر المشاكل البيئية و طريقة حلها في البلدان المتقدمة عن البلدان النامية. (المبادئ 11-13). 3- توازن التجارة الحرة (Free Trade) مع استقرار أسعار السلع الأساسية. (المبدأ 10).	2- تقع على عاتق الدول المسؤوليات المشتركة التالية: أ)- إحياء النمو العالمي ب)-المشاركة في الاستجابات المشتركة للمشاكل البيئية العالمية. 3- التركيز التجارة الحرة بالإضافة إلى التركيز على النمو العالمي المتوازن مع التدخلات المسيّرة واستقرار أسعار السلع الأساسية.	2- المسؤولية المشتركة والمتباينة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية. (المبادئ 3، 7 و11). التنمية لها الأسبقية إذا كانت تكاليف حماية البيئة مرتفعة جدا.(المبدأ 11) 3- التجارة الحرة والأسواق الليبرالية، توافق البيئة والأسواق الحرة. (المبدأ 12)	2- دون تغيير، مع ازدياد التنافس شمال/جنوب على معنى التمايز؛ كضغط من أجل تعميم (عالمية) أهداف التنمية المستدامة. 3- دون تغيير، ولكنها زادت من حدة التوترات حول: الملكية الفكرية (نقل التكنولوجيا)، الوقود الأحفوري و الاعانات "الخضراء"، الوصول الى الموارد، وأسواق السلع البيئية.

	4- تتطلب حماية البيئة نقلا كبيرا من الموارد والتكنولوجيات إلى البلدان النامية. (المادتان 9، 20) 5- يجب على الدول أن تتعاون من أجل حفظ الموارد العالمية وتعزيزها. (المبادئ 1-7 و 24)	4- مقترحات محددة وغير متغيرة، مثل فرض ضريبة على استخدام المشاعات العالمية. 5- خلق تعاون متعدد الأطراف من أجل تحقيق النمو الاقتصادي العالمي، كضرورة لتحقيق أهداف أخرى.	4- بقيت التحويلات أساسية في آليات السوق، باستثناء البلدان الأقل نموا. 5- نفس الشيء(كاللجنة العالمية للتنمية والبيئة)، مع تمحور الإنسان في مسائل التنمية. (المبادئ 1،7، 27)	4- بقيت التحويلات أساسية في آليات السوق ، مع التنافس على قواعد الملكية الفكرية، على سبيل المثال: نموذج الترخيص الإجباري ومراكز تبادل المعلومات التكنولوجية 5- التعددية متنازع عليها؛ و الحوكمة معقدة.
الإدارة البيئية	6-دعم وتفضيل طرق القيادة والتحكم في التنظيم، بالنسبة لتوزيع الأسواق ضمن التخطيط الوطني والدولي. (المادتان 13 و 14).	6- مزيج من طرق القيادة والتحكم وآليات السوق، مع المصادقة على مبدأ "الملوث يدفع" (Polluter pays principle,PPP).	6- دعم و تفضيل آليات السوق، مع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمبدأ الملوث يدفع. (المادتان 15، 16).	6 - لا يزال تفضيل و دعم آليات السوق ، مع تزايد دور القطاع الخاص، الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والضغط من أجل زيادة دور الدولة في التنظيم. نمو البيئة المدنية.
مركب المعايير Norm-Complmex	حماية البيئة	نمو التسيير/الادارة المستدامة	ظهور اللبرالية البيئية Liberal Environmentalism	التنمية المستدامة متنازع عليها

Source: Adapted from Steven Bernstein, **The Compromise of Liberal Environmentalism**. Columbia University Press, New York, 2001, pp (109-110), in: Robert Falkner**, The Handbook of Global Climate and Environment Policy**. Wiley-Blackwell Ed, West Sussex, 2013, p 127.

لقد تم الاعتراف ضمن المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية أن التهديدات البيئية هي قضايا دولية وعالمية من نواح متعددة –كون الكثير من هذه المشاكل هي مشاكل دولية في جوهرها، أو أنها تتصل بالممتلكات العالمية المشاعة، أو بصفة أخرى تتصل بسياسات اقتصادية واجتماعية تلجأ إليها الدول في مجال الاستثمار أو الإصلاح، كما أن هذه التهديدات قد تتحول إلى نزاعات تحمل صفة البيئية، إن لم يكمن هناك تدخل فعال وسريع من طرف حكومات الدول والمنظمات العالمية، لكن إذا كانت مخرجات المؤسسات الدولية البيئية على مر العشرين سنة بعد مؤتمر ستوكهولم التحسيسي والتوعوي بالبيئة، تدور حول إرساء المعايير والقيم البيئية الدولية والعالمية، والتحذير من الأخطار البيئية التي تهدد سلامة الإنسان ومحيط عيشه، فكيف ظهرت تسمية النزاعات البيئية؟

3-2/ أصل تسمية النزاع البيئي:

لقد تحدث "آرثر ويستينغ" Arthur Westing في مقدمة كتابه « *Global Resources and International Conflict: Environmental Factors in Strategic Policy and Action*, » عن مختلف الحروب التي تضمنت أو شملت عوامل بيئية مختلفة، حيث يرى هذا الأخير:

> أن السبب المشترك بين اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية، *الحرب الجزائرية* ومعظم حروب الاستقلال، واندلاع الحروب الإقليمية، الأهلية والانفصالية للقرن الماضي هو الموارد الطبيعية كالمعادن، الوقود، الثروة السمكية والمائية، المحاصيل الزراعية، والأراضي أيضا[...] إن الوصول إلى الموارد الطبيعية وطرق توزعها ظل الموضوع الرئيسي للصراعات والنزاعات العنيفة بين المجتمعات والدول في كل حقب التاريخ[1].

بدأ الباحثون وصناع القرار في وضع أبحاث متتالية ومتسلسلة، ونقاشات متعددة للنظر في العلاقة بين مستحقات البيئة والأنواع المختلفة من النزاعات، وذلك بسبب الخوف من تناقص الموارد وعلاقة ذلك بالنزاع، كإحياء جديد لنظرية "مالتوس" حول التزايد السكاني، التي تعود جذورها إلى نهاية القرن التاسع عشر (19)، من أجل تحديد روابط بين النزاع، التغير البيئي وتداعيات ذلك على الوفرة والندرة التي تخلق نزاعات، وحروب على المياه خاصة، مما جعلها تأخذ مجالا واسعا في نقاشات الأمن الدولي والوطني.

من جهة أخرى، يرى العديد من الباحثين أن الربط بين مصطلح "النزاع" والصفة "البيئية" هو أن هذه النزاعات "البيئية" هي نزاعات على الموارد الطبيعية (البيئية)– وهي حقيقة غالباً ما تكون كذلك–، لكن

[1] - Arthur H. Westing**, Global Resources and International Conflict: Environmental Factors in Strategic Policy and Action.** Oxford University Press, Oxford, 1986, p 03.

وبالرجوع إلى الحروب المذكورة سابقا (كأمثلة نموذجية على ما نقوم بربطه مع صفة "البيئة" أو ما نقرنه بمصطلح "البيئي" حيث أن إشراك الموارد الطبيعية هنا لا يعني اختلافًا في المعنى الذي نقدمه عندما نتحدث عن "بيئية" سبب النزاع، بل فقط لنميزه عن المسباب الأخرى)، فإننا نجد أنه توجد عوامل بيئية أخرى تسبب النزاع إلى جانب الندرة الطبيعية.

فإلى جانب عامل "الموارد الطبيعية"، وحق الوصول إلى أو امتلاك هذه الموارد، وأيضا "الندرة" الطبيعية، توجد هناك عناصر أخرى ذات علاقة سببية مع النزاعات المسماة بالنزاعات "البيئية"، إذ يعتبر كل من "النظام البيئي" *Ecosystem* و"التغير البيئي" *Environmental Change* مفاهيم أساسية إلى جانب مفهوم الموارد *Resources*.

بالرجوع إلى تعريف البيئة، يحتوي تعريف البيئة الطبيعية على تداخل علائقي مباشر وغير مباشر بين كائنات حية وبين الوسط الطبيعي، ضمن إطار نظام ايكولوجي معقد ومنتظم، ذو قدرة تنظيمية ذاتية بشكل عام، وبالنظر إلى هذه الخلفية، فإن التغيير البيئي الذي يسببه الإنسان لا يعني فقط أي تفاعل بين البشر وبيئتهم، بل يعني التغيير البيئي وجود *تدخل مزعزع للاستقرار في توازن النظام البيئي*، مما يدفع النظام الإيكولوجي للبحث عن توازنات جديدة على مستوى "مغيّر"، معدلا بذلك الظروف الحياتية التي يوفرها للإنسان والكائنات الحية.

فعلى سبيل المثال، يؤدي تلوث الجو بالغازات الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري إلى تضخيم قدرة امتصاص النظام الإيكولوجي ويتسبب في ما يسمى بـ"تأثير الاحتباس الحراري"، وهو بدوره يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة المناخ، التي لها مجموعة عواقب متتالية، مثل التسبب في ذوبان الجبال أو الكتل الجليدية، وارتفاع منسوب المياه السائلة على سطح الأرض، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى سطح البحر؛ وبطريقة مماثلة، يمكننا تفسير عملية التصحر كنتيجة لإزالة الغطاء النباتي والإفراط في استخدام التربة التي تسبب – بعد اختلال التوازن بين الغطاء النباتي والمناخ – انخفاضا في معدل هطول الأمطار، كما تسهل تآكل التربة.[1]

وبما أن إمدادات المياه، إلى جانب الطاقة الشمسية، هي الشرط الأساسي لكل وظائف النظام الإيكولوجي، فإن التلاعب الخطير في تدفقات الأنهار مثال آخر للتدخل البشري الذي يؤثر في كثير من الأحيان على التوازن البيئي في المناطق المعنية بذلك.

[1] - Malin Falkenmark, **Human Security versus Ecological Security :compatible or non compatible goals** ?SIWI seminar publications, 2002.

عندما نتحدث عن التدهور البيئي، من زاوية نظر تغير النظام البيئي، فالمقصود ليس فقط حالة حدوث خلل في النظام البيئي أو في الطبيعة، حيث توجد ميكانيزمات تكييف وإعادة تنظيم طبيعية، للإحاطة بالخلل وإعادة ترميمه، لكن في حالة التدهور البيئي وتغير النظام الايكولوجي الذي يسببه الإنسان، فلا وجود فعلا لحلول بيئية طبيعية ايكولوجية، من أجل "إصلاح" الضرر، وهذا يمثل جزء من الدراسة حول النزاع البيئي، بسبب التغير الإيكولوجي والتدهور البيئي الذي يسببه الإنسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

والتدهور البيئي يعني تدهور في جودة الموارد الطبيعية بشكل عام، والتغيرات البيئية تؤثر على ظروف معيشة الإنسان، لذلك فإن التدهور البيئي له تأثير سلبي على المجتمع البشري، وقد نتج عن التغير البيئي تركيز بحثي على التفرقة بين الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، ويسمح هذا التحديد المفاهيمي بالتمييز في مشكلة ندرة الموارد التقليدية، إذ يشمل مصطلح "الموارد" بالمعنى الواسع "السلع المادية *Material goods"* التي توفرها الطبيعة، و"الخدمات *Services* "[1]، وعندما نتحدث عن المشاكل البيئية فالقصد هو مشاكل المياه العذبة والتربة والغابات والهواء والجو والمناخ والمحيطات والتنوع البيولوجي، وهي مشاكل الموارد الطبيعية المتجددة، أو مشاكل "السلع" المتجددة أو "الخدمات"، وهي قابلة للتجديد لأنها متكاملة بيئيًا في نظام دائرة التغذية الرجعية التي تضمن الحفاظ عليها(وليس الحفاظ على جودتها)، لكن الوضع مختلف بالنسبة للموارد غير المتجددة، كالمعادن والوقود الأحفوري، وغيرها، والتي مثلت عبر حقبات تاريخية متتالية مشكلا أنشأ سلسلة حروب ونزاعات استدعت حلولا أمنية، ذلك لأن الموارد غير المتجددة غير مدمجة في نظام إيكولوجي، لذلك فعملية الاستنزاف لا تغير من جودة المورد، ولا يمكن أن تسبب تدهورا طبيعيا له (في بعض الحالات)، على سبيل المثال لا يعني استخراج النفط تدهورًا بيئيا أو خللا ايكولوجيا، لكن النضوب الكلي لمخزونه يمثل مشكلة اقتصادية، لذلك فالحروب والنزاعات القائمة على مثل هذا النوع من الموارد الطبيعية غير المتجددة تسمى نزاعات اقتصادية أو اجتماعية، لكن مخلفات استخدام النفط من تلوث وغازات حبيسة تسبب الاحتباس الحراري، ثم اتساع ثقب الأوزون، والأضرار الناجمة عن ذلك بيئيا وايكولوجيا هو ما يؤدي

[1] - Stephan Libiszewski, "*What is an Environmental Conflict ?",* Center for Security Studies, Zurich, 1992, p 4.

حقيقة إلى نزاعات بيئية. ويمكن تلخيص هذه التحليلات من خلال الشكل التالي حول كيف يؤدي التغير في النظم الايكولوجية إلى نزاع عنيف:

شكل رقم (09) : العلاقة السببية بين تغير النظم الايكولوجية والنزاع (من إعداد الطالبة)

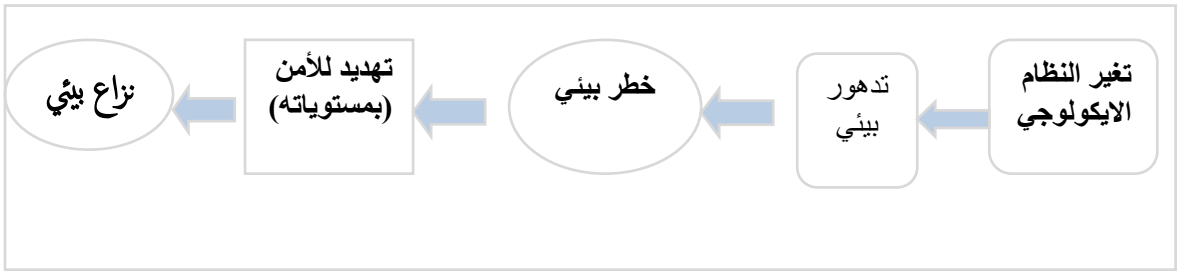

من جهة ثانية، يخلق التدهور البيئي ندرة طبيعية، أو ما تسمى بالندرة الموردية البيئية، وهناك أربع أشكال للندرة:

- الندرة المادية *Physical scarcity*؛ وتعني أن الموارد متاحة بكمية محدودة فقط.
- الندرة الجيوسياسية *Geopolitical Scarcity* نتيجة للتوزيع غير المتكافئ للموارد على سطح الأرض.

الندرة الاجتماعية والاقتصادية *Socio-economic scarcity* وتتعلق بالتوزيع غير المتكافئ للقوة الشرائية وحقوق الملكية في توفير الموارد الطبيعية بين المجتمعات أو بين الدول.

الندرة البيئية *Environmental scarcity* ، وهذا النوع من الندرة متعلق بالموارد التي اعتُبرت موارد وفيرة ومتجددة طبيعيا، لكنها أصبحت نادرة الآن بسبب فشل الإنسان في تبني أساليب مستدامة لإدارتها، وهي الندرة الناجمة عن التدهور البيئي.[1]

بذلك، وبالرجوع إلى العلاقة السببية بين الخطر البيئي، الذي يشكل تهديدا أمنيا –بيئيا، والتعريفات السابقة للنزاع الدولي أو المجتمعي (في المبحث السابق المتعلق بماهية النزاع)، فيمكن القول أن تسمية النزاع البيئي، ناتجة عن خلاف وتنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين أساسيتين للسيطرة على نفس الهدف البيئي، أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة –بيئيا–

من جهة ثانية، النزاع البيئي هو نزاع بسبب التغير البيئي الذي خلق عدم توازن طبيعي أدى إلى إنتاج ندرة طبيعية في الموارد المتجددة، ما خلق أزمة وتوتر بين المجتمعات حول الوصول إلى استهلاك

[1]- Stephan Libiszewski, *"What is an Environmental Conflict ?"*, Op cit, p p (5-6).

كاف للمورد الطبيعي، وهو أيضا نزاع بسبب الاستنزاف والاستهلاك غير العقلاني للموارد غير المتجددة، الذي يؤدى إلى تلوث بيئي، يشكل خطرا بيئيا، ثم تهديدا أمنيا، ليصبح أيضا مصدرا لنزاع بيئي.

يمكن القول، في خاتمة هذا الفصل أن ما وصل إليه العالم اليوم هو سيطرة العديد من الإحداثيات التي تبحث عن حلول سريعة أو تدخل سريع من أجل إيقاف الخطر البيئي من أن يصبح إشكال نزاع البيئي، فعامل الندرة وتناقص الموارد الطبيعية الحيوية، التلوث في البحار والمحيطات والتناقص في المياه، مع الخلل المتزايد في النظام البيوسفيري وطبقة الأوزون بسبب كمية الغازات المتدفقة نحو الجو، وبالإضافة إلى التلوث المحيطي (والمائي) والجوي والبري، وعامل الندرة والتناقص البيئي، وغيرها من الأخطار البيئية التي تشكل تهديدا أمنيا، اتخذت صفة التنبيه في البحوث والاستعجالية في التطبيق وإيجاد الحلول.

ولعل هذا النقص الحاد في رفاهية عيش بعض الدول، ثم امتداد الأخطار البيئية إلى عالم المستقبل بشكل أكثر سوء، هو الدافع الذي أدى إلى انتشار كم هائل من الدراسات حول النزاع البيئي بعد نهاية الحرب الباردة، فترة التدفقات المعرفية الحثيثة، وفترة بروز فواعل جديدة تؤثر في السياسة العالمية إلى جانب الدول، تنظر إلى ظاهرة النزاع البيئي كنتيجة حتمية لفعل وعمل الإنسان، وتبحث عن إرساء معالم المسؤولية البيئية وتنفيذ الإلزام والجزاء.

وبين معيارية الطرح النظري، ونمطية العلاقات بين الدول، كانت البحوث في هذا المجال ذات صبغة تنبؤية في أغلب الأحيان، إلا من بعض دراسات النزاع البيئي، التي اتخذت من دراسة الحالة نهجا في البحث، ومن الدراسات الكمية تقنية بحث علمية، وهو ما سيكون موضوع الجزء اللاحق من الدراسة والبحث عن ماهية النزاع البيئي، والنقاشات النظرية والمعرفية حول الظاهرة والمفهوم.

الفصل الرابع:

النقاشات النظرية والمعرفية حول مفهوم النزاع البيئي

«إن الحروب المستقبلية ستكون حول بقاء المجتمعات ونجاتها من المشاكل التي تسببها الندرة البيئية– ومجمل هذه الحروب ستكون دولاتية– معنى ذلك آن الدول والحكومات المحلية ستصبح غير قادرة على حماية مواطينها من الأضرار الجسدية والطبيعية [...]»[1].

لقد أصبح الحديث عن البيئة مقترنا بكم النزاعات المحتملة والتهديدات الناتجة عن التغير البيئي والإيكولوجي، و بروز كل من عامل الوفرة و التناقص البيولوجي، كعاملين مؤثرين في العلاقات بين الدول، غير أنه من الصعب لمن كان تفسير التفاعلات المعقدة بين العامل البيئي وخلق التهديدات.

بالنسبة للتهديدات، يمكن القول أن تهديدات الأمن الإنساني تنقسم بصفة متراتبة إلى تهديدات الأمن السياسي، تهديدات الأمن الغذائي، تهديدات الأمن الشخصي، تهديدات الأمن الاقتصادي، تهديدات الأمن الثقافي، تهديدات الأمن الصحي و تندرج تحت تهديدات الأمن البيئي الأخطار الجديدة التي تناولتها بالدراسة المدارس الغربية، ومراكز البحوث المختصة.

ولقد رأينا في المحاور السابقة، أن دراسات الأمن الإنساني، قد أعطت تحليلات من خلال أبعادها، لما يسري في العالم اليوم، إذ نجد ضمن البعد البيئي تفسيرا لأثر الظواهر الطبيعية على الإنسان، وعلى المجتمع والدولة، وكيف أن البيئة أصبحت تشكل تهديدا وخطرا على الإنسان والكائنات الحية الأخرى، بسبب الاختلال العالمي، والتغير المناخي المتزايد يوما عن يوم.

ولقد كثرت التحليلات في هذا المستوى، وانتقلت الدراسات من الحديث عن نزاعات حدودية، أهلية ، دينية، وغيرها، إلى نزاعات بيئية، بسبب النقص الموردي والفقر المتنامي في العالم اليوم، وبسبب التحولات المناخية، والتدهور في الطبقة الحيوية، وما إلى ذلك.

وهنا يركز الباحثون على أسباب هذه النزاعات ومسبباتها على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي، إذ تبنت مراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية مشاريع أبحاث من اجل الإخطار بحالة البيئة، والتنبيه بالمستقبل القريب والبعيد للبشرية، وبصفة أخرى مستقبل الأمن الإنساني، في ظل التحولات البيئية، والتهديدات البيئية الأمنية المتكاثرة.

والى جانب ذلك نجد إسهامات الكتاب والباحثين السياسيين، الجيوبوليتيكيين، وحتى علماء البيئة الذين أسهموا في إثراء هذا المجال.

[1]-Alexandre S. Wilner, *"The Environment- Conflict Nexus: developing consensus on theory and methodology"*, International Journal, Winter, 2006-2007, p169.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي ايتيمولوجي لمفهوم النزاعات البيئية

كما تم التطرق إليه في الأجزاء السابقة من البحث حول تاريخ الأمن البيئي، فقد رأينا أن الأفكار حول الأمن البيئي تعود إلى العصور القديمة، إذ وجدنا أن كلا من "ثيوسيديد" في كتابه "الحرب البيلوبونيزية" و"أفلاطون" في كتابه "الجمهورية"، قاما بمقارنة أمن الدول (الأقاليم) ذات الحدود مع دول أخرى، خاصة الأقاليم التي تعتمد على تبادل الواردات بشكل كبير في اقتصادها، وهنا لخص الكاتبين إلى أن الأقاليم ذات الاكتفاء الموردي–الطبيعي– هي الأقاليم الآمنة، غير أنها الأكثر عرضة للغزو من غيرها، بذلك فإن النزاع والحروب على الموارد قديمة قدم البشرية وقدم الاستغلال الموردي، وازدادت حدة الحروب في مرحلة الثورة الصناعية، ففي الفترة من سنة 1684 إلى سنة 1989، كانت حوالي 80 إلى 90% من الحروب تتعلق بقضايا إقليمية؛ وفي الفترة من 1946 إلى 2004 اندلعت حوالي 60% من النزاعات (من أصل 227 نزاعا) حول القضايا الإقليمية بينما كان 40% من هذه النزاعات حول السياسات الحكومية.[1] ومع ذلك، فإن البحوث في الروابط بين البيئة والنزاعات لا تعود إلا إلى أوائل التسعينيات، بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، أين تمت إعادة صياغة مفهوم الأمن، بما يشمل مستوياته وقطاعاته، وهنا برز التركيز على حقيقة قدرة العوامل البيئية على زعزعة امن واستقرار الدول.

المطلب الأول: امتدادات الربط بين البيئة والنزاع: نظرة تحليلية تارخية

في فيفري ، 1994 نشر "روبرت كابلان Robert Kaplan[(*)] مقالا بعنوان "*الفوضى القادمة*" The coming anarchy[2] *: كيف تدمر الندرة والجريمة والزيادة السكانية والقبلية والأمراض نسيج كوكبنا الاجتماعي بسرعة*"؛ حيث حاول فيه البرهنة على أن نقص الموارد (مثل الماء) وتفاقم عدد السكان، وانتشار مدن الصفيح في أنحاء العالم النامي، سوف تؤجج الانقسامات العرقية

[1]- Nils Gleditsch, « Environmental Change, Security, and Conflict », in: C. Chester, F. O. Hampson, and P. Aall (Eds**), Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World**, United States Institute of Peace Press, Washington, DC, 2007. http://hei.unige.ch/sections/sp/courses/0607/gleditsch

[(*)]- Robert Kaplan صحفي مختص في العلوم السياسية ومحرر بمجلة Atlantic Monthly كما له العديد من المؤلفات.

[2]- Robert Kaplan, op cit, p44.

والطائفية، وتخلق مناخًا مواتيًا لانهيار السياسة الداخلية، وتحويل الحرب إلى أنماط غير منتظمة على نحو متزايد، مما يجعل تمييزها عن الإرهاب صعبًا في كثير من الأحيان.

تطرق "كابلان" إلى مشكلة تآكل الحدود الوطنية، وصعود البيئة كأحد القضايا الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، أين تنبأ بانهيار دول إفريقية بمجملها في أواخر التسعينيات، حيث استهل نقاشه بمنطقة غرب إفريقيا (سيراليون وساحل العاج)، كمجموعة من الدول تعاني ضغوطات ديموغرافية مجتمعية، وبيئية، وأضاف أن أشكال من الهجرات السكانية بسبب تدهور العوامل البيئية سوف تهدد الأمن القومي للدول؛ أين ستنقلب هذه الضغوطات إلى مجموعة من المشاكل الإستراتيجية في المستقبل.

وبعد نشر "كابلان" لمقاله، ووصول صيته إلى الدوائر الحكومية [الأمريكية]، انتشرت وبصفة ملحوظة ومكثفة مجموعة من الكتابات والمقالات حول كيفية تحول الأخطار البيئية إلى تهديد للأمن القومي الوطني، وإمكانية تطورها إلى نزاع.

لذلك، هناك الكثير من الباحثين من يرجع إلى أن أدبيات البحث في النزاعات البيئية تعود لـ"كابلان" في مقاله عن الفوضى القادمة، غير أنه وفي حقيقة الأمر تعود الأدبيات الأولى للبحث في المفهوم إلى منتصف الثمانينيات، أين نجد نقاشات نظرية ومنهجية لظاهرة الأمن البيئي، على غرار مقال "كابلان" الذي افتقد في طرحه إلى نظرة تاريخية ومنهجية لمصطلح النزاعات البيئية أو نزاعات البيئة، رغم الدور التحفيزي والتوعوي والإخطاري الذي جاء به، وجاء من أجله.

وكما تم شرحه في الأجزاء السابقة من البحث، خاصة في الفصل الثاني حول النقاشات النظرية لمفهوم الأمن البيئي، فإن منظور الطرح المفاهيمي المعرفي للأمن البيئي يختلف في محتواه عن المنظورات النظرية الأخرى في نظرية العلاقات الدولية من حيث تحليل التهديدات المحيطة ومن حيث اعتبارات الخطر، وذلك بسبب تأثيرات القضايا والعوامل البيئية، فالأخطار البيئية كالتلوث العالمي، ندرة المياه، تناقص الغذاء الكافي، التزايد السكاني، تدهور النظام البيئي وغيرها من العوامل الايكولوجية الأخرى تعتبر كمتغيرات مستقلة تسبب متغيرات تابعة مثل اللااستقرار السياسي، التقلبات الاقتصادية، التنافس الاجتماعي، الأزمات، النزاعات والحروب أيضا.

ويمكن شرح هذا الترابط بين المتغيرات المستقلة والتابعة في الطرح التالي:

تزايد السكان ⟸ استهلاك واسع للموارد/للفرد ⟸ تدهور الظروف البيئية ⟸ تزايد الندرة الموردية ⟸ اشتداد المنافسة على الموارد ⟸ ازدياد خطر اندلاع نزاعات .

إن الموضوع الرئيسي في النقاش حول النزاع البيئي، تضمن تقييما لنظرية الأمن البيئي، مع إعادة تعريف الأمن من أجل احتواء كل جوانب التدهور البيئي، فشل الأنظمة البيئية، ندرة المياه والغذاء، انجراف التربة، التلوث، الاحتباس الحراري والنمو السكاني المتزايد، الشيء الذي خلق جدلا واسعا ونقاشا مفاهيميا متناميا للموضوع داخل نظرية العلاقات الدولية، انبثق عنه ما سمى "**بالجيل الأول**"* من البحوث في مجال القضايا البيئية، مثل ما جاء به "ريتشارد أولمان Richard Ullman" حول أن غياب التهديدات التقليدية للأمن يدفعنا إلى النظر إلى التهديدات الأخرى غير العسكرية للأمن الوطني القومي، لأن الأمن يستوفي، حسبه، كل فعل من شأنه أن يهدد، ولو جزئيا، بتقليص نوعية الحياة، أو أي إجراء أو فعل يحد من البدائل السياسية المتاحة لحكومة الدولة.

بذلك ومع مضمون المفهوم الموسع للأمن، قام "اولمان " باستحداث التهديدات البيئية والايكولوجية إلى جانب تهديدات أخرى غير بيئية إلى المنظورات المتمحورة حول الدولة Stato-centric* paradigm في نظرية العلاقات الدولية[1].

وكما تطرقنا إليه سابقا، كانت هناك أعمال أخرى إلى جانب أعمال "أولمان" تبحث من أجل إعطاء نظرة تفسيرية للأمن من خلال إعادة صياغة مفهومه ومحتوياته ونطاقاته، أمثال "جيسيكا ماثيور" و"نورمان مايرز" وغيرهما.

"ترى "ماتيوس" أن التدهور البيئي قد أصبح مهددا للدول وحدودها، ولذلك يجب على نظرية العلاقات الدولية أن تطور حقلا معرفيا ومفاهيميا وابستيمولوجيا للأمن القومي، بتضمين القضايا البيئية، الموردية، الديموغرافية ضمن هذا الإطار[2]، أما "مايرز"، فقد ركز بصفة أكبر على مستويات التحليل، ونادى بضرورة تعريف الأمن من خلال تضمين "مستوى الفرد، (أو ما سماه المواطن)، ومتطلباته ومستوى معيشته كمنظور للأمن[3].

---

* – تشير الأدبيات في مجال الأمن البيئي عن وجود ثلاثة أجيال من منظري الأمن البيئي، ركز الجيل الأول على فهم العلاقة بين الأمن والبيئة، بينما ركز الجيل الثاني على العلاقة بين القضايا الأمنية والبيئية والصراعات الدولية، أما الجيل الثالث فقد ركز على النزاع البيئي.

** – **النظريات المتمحورة حول الدولة** هي النظريات التي ترى أن مواضيعها المحورية الرئيسية هي الجهات الفاعلة من الدول ونظريات العلاقات الدولية كالواقعية، والواقعية الجديدة واللبرالية و اللبرالية الجديدة، التي "تأخذ الدولة كجهة فاعلة" نقطة انطلاق لها.

[1]- Richard Ullman, "*Redefining security*", op cit, pp (128-133).

[2] - Jessica, Mathus, op-cit, p162.

[3] - Norman Myers, **Ultimate Security: the Environmental Basis of Political Security**. Op cit, p 31.

أما Gareth Porter، فأقترح تمييز وترتيب ووصف وتعريف التهديدات غير العسكرية للأمن، وذلك بدء بـ" تحول مبدئي أولي في التفكير حول السياسات العالمية، النزاعات والقضايا البيئية على أنها تهديدات غير عسكرية للأمن، ويضيف "بورثر" أن الخاصية المستقلة للتدهور الايكولوجي تتطلب إعادة تصور جديد للتهديدات وللأهداف المشتركة بين الدول، والتي تتطلب فهما جديدا للمصالح الوطنية وللأمن المشترك[1].

ويمكن من خلال الجدول التالي، تمييز الفرق بين الجيل الأول والثاني والثالث للباحثين والناقدين للربط بين الأمن والبيئة والنزاع[2]:

جدول رقم (08) : ملخص الأجيال الثلاث (بتصرف)

	الجبل الأول	**الجيل الثاني**	**الجيل الثالث**
البدايات	بداية الثمانينيات (1980)	بداية التسعينيات (1990)	وسط التسعينيات (1990)
مقاربات دراسية	جدل معرفي	تتبع المسار	مجموعة واسعة من منهجيات العلوم الاجتماعية
حقل تحليلي	البيئة والأمن	الموارد المتجددة والنزاع	البيئة و الأمن
مستوى التحليل	عالمي/دولاتي/ فردي	دولاتي/ تحت دولاتي	عالمي/ إقليمي/ دولاتي/ تحت دولاتي

Source: Carsten F. Rønnfeldt, *"Three Generations of Environment and Security Research",* Journal of Peace Research, Vol. 34, No. 4, Nov, 1997, p 474.

ما يمكن إدراجه هنا، هو أن كل منظر يبحث من خلال زاوية نظر محددة تضمين عنصر حماية أمن الإنسان من المخاطر البيئية داخل مفهوم الأمن التقليدي وكانت فترة التسعينيات (1990) هي مرحلة التوسع والتعمق المفاهيمي للأمن، والفترة التي امتدت إليها النقاشات المعرفية والنظرية حول الربط بين الأمن والبيئة والنزاع، كما تم شرحه في الفصل الأول وجزء توسيع وتعميق الأمن، ثم الفصل الثاني من خلال المنظورات العقلانية والتأملية وإعادة أفهمة الأمن الإنساني، ثم الفصل الثالث

[1] - Gareth Porter, *"Post-Cold War Global Environment and Security*", Fletcher Forum of World Affairs, Vol 14, N° 2, 1990, p 333.

[2] - Carsten F. Rønnfeldt, *"Three Generations of Environment and Security Research",* Journal of Peace Research, Vol. 34, No. 4, Nov, 1997, p 474.

وقضايا التهديدات والأخطار وإعادة أفهمتها من اجل استيعاب القضايا البيئية والخطر والتهديدات البيئية ضمن تعريف الأمن البيئي، وإمكانية تطور انعدامه إلى نزاعات بيئية، فما المقصود بالنزاعات البيئية؟

المطلب الثاني: ماهية النزاع البيئي:

إن دراسة النزاعات البيئية لابد أن تشمل إعطاء تفسيرات وتحريات عن أسباب التغيير البيئي، والمشاكل البيئية وفقا للطبيعة والأنشطة الإنسانية، لذلك تم التطرق قبل صيغة تعريف هذه الظاهرة البحث في المتغيرين من يهدد من، وما هي قمة التهديدات والأخطار، مع التفرقة بين كل من ميكانيزم التهديد وعامل الخطر Risk and Threat ، ودور كل منهما في تفسير النشاطات الإنسانية ومعطيات الطبيعة.

3-1/ - مفهوم النزاع البيئي

حسب تقارير الأمم المتحدة للثلاثين سنة الماضية، طغت البيئة على التحليلات أو النقاشات حول الأمن الوطني والأمن الإنساني، خاصة بعد أن تم إعطاء أعمال امبريقية حول العلاقة بين التغير البيئي والحروب المحتملة[1]. كما تم التطرق أيضا إلى التعقيدات التي أبرزتها نسبة التفاعلات بين العامل البيئي والحروب على الموارد الطبيعية، ومن ثم كان الحديث عن التهديدات البيئة الحديثة التي تصاحب التغير البيئي وتعمل على تفاقم عامل الندرة، ليطرح بذلك السؤال: كيف يمكن للنقص في الموارد الطبيعية أن يسبب النزاعات ؟

وبتسلسل وترتيب منهجي للبحوث في العوامل المؤثرة في العلاقات الاجتماعية والدولية اليوم، ينحدر تحت عامل البيئة كل من: النقص في الموارد الطبيعية Resources shortages ، الندرة Scarcity، التغير في المناخ، و البحث عن أمن بيئي و سيادة بيئية.

ففي تسعينيات القرن الماضي برز شكلين من النقاشات الرئيسية حول كل من مفهوم البيئة و الأمن (العلاقة السببية والتفاعل بين المتغيرين) في المدارس الغربية :

النقاش الأول تمركز حول الأمن و إعادة أفهمته، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار كل من تهديدات الأمن الجديدة " و ماذا يجب علينا حمايته"، وما تم تأكيده من خلال هذه النقاشات المعرفية هو الاعتبارات البيئية، كما تم التطرق إليه في الفصل الأول من هذا البحث؛

[1]- Oli Brown, *"The Environment and Our Security, How our understanding of the links changed*", International Institute for Sustainable Development Publishers, Canada, May 2005, pp (1-2).

أما **النقاش الثاني**، فقد كان أكثر امبريقية، تناول بالحديث ما يمكن للتغير البيئي إحداثه من تهديدات أمنية للدول عموما، وعالم الشمال على وجه الخصوص.[1]

على غرار ذلك، كان هناك بعض الدراسات و الأبحاث حول الأمن و البيئة، وجدلية العلاقة بينهما، وتمحورت تقديمات هذه البحوث حول ثلاث مستويات

– **المستوى الأول** كان عبارة عن مقدمة عمل مفاهيمي " حول المفهوم الموسع للأمن (هذا ما سيطر على محظ نقاشات فترة ما بعد الحداثة، وقد تم التطرق إليه سابقا).

– **المستوى الثاني:** أدرج فيها كيفية تحديد روابط بين البيئة والأمن والنزاع من أجل تأسيس أو إنشاء بحوث إجرائية عملياتية داخل التحليلات المدرسية، وسيتم التطرق إليها في المباحث اللاحقة.

– **المستوى الثالث:** أتت من أجل نقض المسلمات الأولية، ففي حين كانت الدراسات متقدمة نحو إعطاء شروحات و تفسيرات امبريقية، انتهت عدة أعمال سنة 2000 لتعطي في الأخير نظرة واسعة حول العلاقة المحتملة بين الأمن و البيئة والنزاع، و تبعد نهائيا التحذيرات الأولى حول النزاعات الدولية في شكل حروب بيئية « *Ecowars* ».[2] ، وسيتم دراسة ذلك في الجزء الأخير من هذا البحث.

وتدور فكرة النزاعات البيئية أو النزاعات بسبب الموارد البيئية على نزاعات بين قوى أو فواعل محددة، قد تدخل في صراعات بينها من اجل اقتسام "الكعكة" أو من اجل الاستحواذ عليها كاملة، وهنا كل فاعل يريد البحث عن معايير دولية وقواعد قانونية من اجل تقنين عمله دوليا وأمام المجتمع الدولي.

ولا يمكن حصر مفهوم النزاع البيئي هنا في "نزاع بسبب عدم توافق المصالح" أو نزاع بسبب تصادم فاعلين أو أكثر، ذلك لان الفواعل هنا تعمد أو تلجأ في حالات عدة إلى إستراتيجية لعبة "البيلياردو بثلاث كرات" أين يعمد كل فاعل إلى شرعنة عمله(مكسبه) بالرجوع إلى المبادئ الرئيسية الكبرى، ويحاول المتنافسون ذوو الوفاق الحصول على مكاسب نادرا ما يحصل عليها فواعل آخرون، وذلك بالتحايل على المعايير والمؤسسات الدولية التي تبارك مكسبا للبعض على حساب الآخرين.

---

[1]- Simon Dalby**, Environmental Security.** op cit.p 312.

[2]- Simon Dalby, "*Security and Ecology in the Age of Globalization*", op cit, P 95.

وتتمثل إحداثيات النزاع البيئي حسب "ايريك مولار Eric Mollard " في مجموعة فواعل متنوعة، معايير متعددة، مؤسسات متحايلة، رهانات خفية وخطابات مضللة في الكثير من الأحيان، إضافة إلى مجموعة مصالح وقيم متناقضة[1].

وفي منهجية تحليل هذه الإحداثيات أو المعطيات، يجب أولا تحديد الفجوة بين المعطيات المبنية على: **أولا:** خطابات التي من المفترض أن تكون موالية للقيم ومطابقة لها، و**ثانيا** على الفواعل التي من المفترض أن تتشارك نفس المبادئ، ومن ثم على المعطيات حول المؤسسات التي من المفترض أن تكون محايدة وعملية ومن جهة ثانية تحديد الهوة أو الفجوة بين المصالح والقوى الفاعلة.

حسب هذا التوجه هناك سببين لرئيسيين يدفعان بنا لدراسة النزاعات[2]:

1- **لأسباب نظرية**، من اجل فهم المجتمع بتوتراته الحاصلة، طرق التنظيم القائمة، الضعف أو الهشاشة الاجتماعية، العمليات الرسمية وغير الرسمية لضمان وحفظ النظام العام، مسارات إرساء الشرعية، بناء المجموعات والعلاقات بين النخبة والمجتمع المدني. ويمكننا بالرجوع إلى هذه المعطيات تحديد جانبين للوضع :أرضية النزاعات المحتملة وميكانيزماتها غير المتجانسة.

2- **لأسباب تطبيقية** من أجل الحماية/ التصدي للنزاعات والبحث عن حلول لها.

من جهة أخرى، ومن زاوية نظر ثانية، يمكن إعطاء مفهوم للنزاع البيئي على انه نزاع اجتماعي مرتبط بالبيئة، وهذه العلاقة بين المتغيرين يمكن أن تأخذ أشكالا عدة، فيمكن أن يكون نزاع *حول* البيئية، وابرز أشكال ذلك الوصول أو السيطرة على الموارد البيئية،[3] ويسمى هذا النوع أيضا "نزاع الموارد" كما سماه "ثورنر Turner "، ويعرفه على انه نزاع اجتماعي (عنيف أو غير عنيف) مرتبط بكل من الصراعات من أجل ربح منافذ وصول للموارد الطبيعية، والصراعات الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية"[4].

---

[1] - Eric Mollard, « *Analyse politique du conflit environnemental* », HAL archives-ouvertes.fr, 2012, p 01, de site internet consulté le 13/01/2018. http://hal.ird.fr/ird-00763512/document.

[2] - Eric Mollard, op cit, p 3.

[3] - J.C. Ribotand, N.L. Peluso, *"A theory of access"*, Rural Sociology, Vol 68, N°2, 2003, pp (153–181).

[4] - M.D.Turner, "*Political Ecology and the Moral Dimensions of 'resource conflicts': the Case of Farmer–herder conflicts in the Sahel*", *Political Geography*, Vol 23, N°7, 2004, p 863.

أما من وجهة نظر "نيومالتوسية"، فالنزاع البيئي هو نزاع ناتج عن عمليات بيئية –خاصة الندرة البيئية التي تضغط على العلاقات الاجتماعية– لا سيما ندرة الموارد التي من المفترض أن تفرض توترات على العلاقات الاجتماعية – حتى لو لم يكن النزاع في حد ذاته حول تلك الموارد البيئية "النادرة"[1].

"لعنة الموارد" هو الشكل الآخر للحج التي أسست وفقا لعامل الندرة[2]، والتي ترى أن استغلال الموارد الوفيرة في المجالات الاقتصادية غير المتنوعة، يؤدي إلى مستويات عالية من العائدات ومن الاعتمادات الكبيرة على الموارد، التي قد تزيد من فرص التعرض للنزاعات من خلال إنقاص جودة المؤسسات، تعريض المجتمعات لصدمات اقتصادية، وتفاقم التوترات بشأن توزيع عائدات الموارد، وفي بشكل أعم تكاليف وفوائد القطاعات المهيمنة على الموارد[3].

بالرجوع إلى المصالح الجوهرية لعلماء البيئة السياسية، يحدد "روبنز Robbins " وجهين رئيسيين لأطروحة النزاع البيئي[4]، والتي تنص على أن "الندرة المتزايدة الناتجة عن حصر الموارد أو خصخصتها من قبل سلطات الدولة ، أو الشركات الخاصة ، أو النخب الاجتماعية من شأنها أن تزيد من النزاعات بين المجموعات (الطبقية، أو العرقية)،

الأول يتمثل في "تسييس"*Politization* المشاكل البيئية" عندما تعمد الجماعات المحلية إلى السيطرة على الموارد الجماعية على حساب الآخرين، من خلال الاستفادة من التدخلات الإدارية من قبل سلطات التنمية أو وكلاء الدولة أو الشركات الخاصة.

والثاني هو إضفاء صفة الايكولوجية *Ecologization* للنزاعات الموجودة مسبقًا كنتيجة" للتغيرات في سياسات المحافظة على الموارد أو في سياسات التنمية.

بذلك انتقل متغير البيئة والنزاع ليحتوي العديد من المفاهيم، من خلال علاقة تفاعلية بين مفهوم الأمن والبيئة وتأثيراتهما المباشرة على الدولة وعلى علاقات الدول سواء كانت علاقات بينية أو علاقات دولية، ومن جهة ثانية برزت نقاشات جديدة تأخذ بعين الاعتبار هذه التفاعلات وتعطي تحليلاتها الامبريقية والنظرية حول ما أصبح يدعى بالنزاع البيئي كأحد أبعاد كل من الأمن و البيئة.

---

[1] - Simon Dalby, [1-] Simon Dalby**, Environmental Security.** op cit.p 312.

[2] - Indra de Soysa, Environmental security and the resource curse, Rita Floyd and Richard A. Matthew, **Environmental Security: Approaches and Issues**. Routledge, New York, 2013, pp (64-77).

[3] - Philippe Le Billon, **Wars of Plunders: Conflicts, Profits and the Politics of Resources.** Columbia University Press, New York, 2012.

[4] - P. Robbins, **Political Ecology: A Critical Introduction**. Blackwell, Oxford, 2004, p 173.

3-2/ أنواع النزاعات البيئية

إن العلاقة بين البيئة والنزاع تمثل إحدى فروع "الأمن البيئي"، كحقل من الأمن يعمل على إعطاء صورة لأمن شامل ومعمق يحتوي كل التهديدات التي يشكلها عامل النمو السكاني، وتردي كمية ونوعية الخدمات والسلع البيئية، فالفكرة القائلة بأن النزاعات والعنف يمكن أن يندلعا بسب الموارد المشتركة هي فكرة صائبة إلى حد بعيد، لأن الحروب الدولية قد نشبت من أجل الوصول إلى الأراضي والمياه منذ القدم والواقع يثبت أن الصلة بين الموارد البيئية واندلاع النزاعات قد عرفت منذ عقود من الزمن، واليوم تتحدث التحليلات المختلفة عن النزاعات البيئية التي تقر بأهمية كل من[1]:

1- الدور الذي تلعبه الكثافة السكانية المرتفعة في إنشاء النزعات.

2- التمييز بين الموارد المتجددة وغير المتجددة.

إن تحليلات العقود الأخيرة، حول الأمن، البيئة والنزاع، أبرزت أن لعامل النمو السكاني دور كبير في الوصول إلى الندرة، (خلق ندرة ناجمة عن الطلب) [سيتم التطرق إلى ذلك في المبحث اللاحق] وهذا ما يدفع بالدول إلى التوسع، على العكس من ذلك، فالدول التي لن تلجأ إلى التوسع من أجل تلبية حاجيات سكانها سوف تكون عرضة للعنف الداخلي الناجم بسبب الندرة.

وهنا تم تصنيف النزعات إلى عدة أشكال ولها عدة أبعاد، غير أن أنواع النزاعات البيئة التي سطرتها تقارير برامج الأمم المتحدة حول البيئة UNEP تمثلت في:

1- النزاعات البيئية الدولية المباشرة : *Direct International Conflict*:[2]

هذا النوع من النزاعات البيئية، يحدث بسبب ازدياد الطلب على الموارد الطبيعية بسبب ازدياد السكان، وهذا ما يشكل اختلالا في ميزان العرض والطلب، أو الإنتاج والطلب، خاصة بسبب النقص الإنتاجي والناتج عن التدهور البيئي، وهذا ما سيدفع بالدول إلى التنافس من أجل الواردات الطبيعية، لكن تزايد عملية التنافس سوف تفتح مجالا للتوتر والأزمات.

وغالبا ما يتم التنافس بين الدول على الموارد المتجددة مثل الأراضي الصالحة للزراعة، الثروة السمكية والغابية، لكن عدد من الباحثين يؤكدون أن الحروب الجديدة أو الآتية، لن تكون بسبب الندرة في الموارد المتجددة، لكنها سوف تكون بسبب الندرة في الموارد غير المتجددة مثل النفط، المورد الأساسي

[1] - Narottam Gann, **Environmental Security: Concept and Dimensions.** Kalpaz Publications, Delhi, 2004, p 114.

[2] - Daniel Schwartz and Ashbindu Singh, "Environmental Conditions, Resources, and Conflicts : an Introductory Overview and Data Collection", p8. http://na.unep.net/publications/conflicts.pdf

للتطور الاقتصادي، والماء الصالح للشرب، الذي رغم كثرته فهو في تناقص مستمر بسبب جفاف أحواض الأنهار وما إلى ذلك.

2- **النزاعات البيئية تحت القومية المباشرة *Direct Intranational Conflict***:[1]

هذا النوع من النزاعات البيئية، يشرح إمكانية نشوب نزاع مباشر من أجل الوصول إلى الموارد الموجودة في منطقة حدودية مثل الموارد المائية، وأحواض الأنهار، وتسمى أيضا بالنزاعات الدولاتية المباشرة، أو النزاعات البينية المباشرة.

3- **النزاعات البيئية الدولية غير المباشرة *Indirect International Conflict***:[2]

أشار عدد من المحللين إلى أنه، من الممكن حدوث نزاعات دولية غير مباشرة، بسبب تأثير ندرة الموارد غير المتجددة على غرار حدوث نزاعات بسبب المنافسة المباشرة حول "الوصول إلى الموارد"، فإنه من الممكن حدوث نزاعات دولية غير مباشرة عندما تتفاعل ندرة الموارد غير المتجددة مع عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وفي إشعال توترات بين الأمم الدول.

مثل هذه التحليلات تتوقع بأن عمليات الإفراط في صيد الأسماك، استنفاد الثروة الغابية، مع تآكل التربة وانتشار التلوث المائي بالإضافة إلى التغير في المناخ، وبروز أشكال أخرى والتدهور البيئي، كل ذلك سوف يؤدي إلى:

- هجرات جماعية الشاملة.
- تدهور شروط الصحة الإنسانية.
- الفقر المزمن.

وهذه الآثار الاجتماعية، تتفاعل بدورها لتنتج أشكالا من العدوان بين الدول، ونتيجة ذلك سوف تكون عبارة عن خصومات بين الدول، تؤدي في كثير من الأحيان إلى نزاعات مسلحة.

إن العديد من التحليلات المقدمة لهذا النوع من النزاعات البيئية قد عمدت إلى التركيز على الانعكاسات طويلة المدى للتغير البيئي مثل الاحتباس الحراري وتوسع ثقب الأزون، وخرجت بعدة إيضاحات منها: إن مثل هذه النوع من التهديدات البيئية سوف يخلق أرضية للنزاعات والحروب الدولية فظاهرة الاحتباس الحراري (أو الاحترار العالمي) على سبيل المثال، سوف تؤدي إلى تراجع عائدات

[1] - Daniel Schwartz and Ashbindu Singh, "Environmental Conditions, Resources, and Conflicts : an Introductory Overview and Data Collection", op cit, p8.
[2] -Idem.

الزراعة، كما ترفع عن مستوى البحار، وهاتين النتيجتين سوف تؤديان إلى: الفقر، والمعاناة الإنسانية، والهجرات الموسعة، كما تؤدي في آخر الأمر إلى نزاعات.

4- نزاعات تحت قومية غير مباشرة *Indirect Intranational Conflict* :[1]

نقطة التركيز هنا، كانت على نوع النزاعات تحت القومية غير المباشرة التي تقوم بسبب تفاعل الندرة البيئة مع ظروف اجتماعية أخرى، نحو خلق مجال مهيأ للعنف.

ومثل ما يحدث في النزاعات الدولية غير المباشرة، فإن النزاعات تحت القومية غير المباشرة تحدث عندما تتفاعل العوامل البيئة (مثل تآكل التربة وتناقص خصوبتها تلوث المياه، تلوث الزراعة) مع مشاكل اجتماعية أخرى (مثل الفقر، الصراعات الإثنية، الهجرات الموسعة، والتوزيع غير المتكافئ للموارد السياسية والاقتصادية).

في نفس المجال، ثم الحديث عم الرابط الموجود بين انتشار الكائنات الدقيقة العضوية، والأمراض المعدية (المنبثقة عن تدهور الظروف البيئية) لصحة الناس والصحة السوسيو-اقتصادية[2].

ونتيجة كل ذلك سوف تكون "عنف تحت قومي"، يستطيع أخذ شكل عصيان ثوري، عنف إثني، جرائم في المدن، أو قمع مدني، تقوم به الدول.

إن مثل هذه الأشكال من النزاعات قد تبنتها بعض المدارس والميادين الأكاديمية، وعمدت إلى تفسيرها من خلال مقاربات نظرية في مجملها، سنعمد إلى دراسة البعض منها في الأجزاء اللاحقة من البحث، ويبين الشكل (10)، كيف تم تجديد أنواع للنزاعات البيئية، بالرجوع إلى متغير البيئية ومعطيات الأمن البيئي:

[1] -Daniel Schwartz and Ashbindu Singh, "Environmental Conditions, Resources, and Conflicts : an Introductory Overview and Data Collection", op cit, p 09.

[2] -Dennis Pirages, *"Social Evolution and Ecological Security,"* Bulletin of Peace Proposals, Vol 22, N° 3, 1991, p 331.

شكل رقم (10): الأمن البيئي ومجالاته الفرعية ذات الصلة

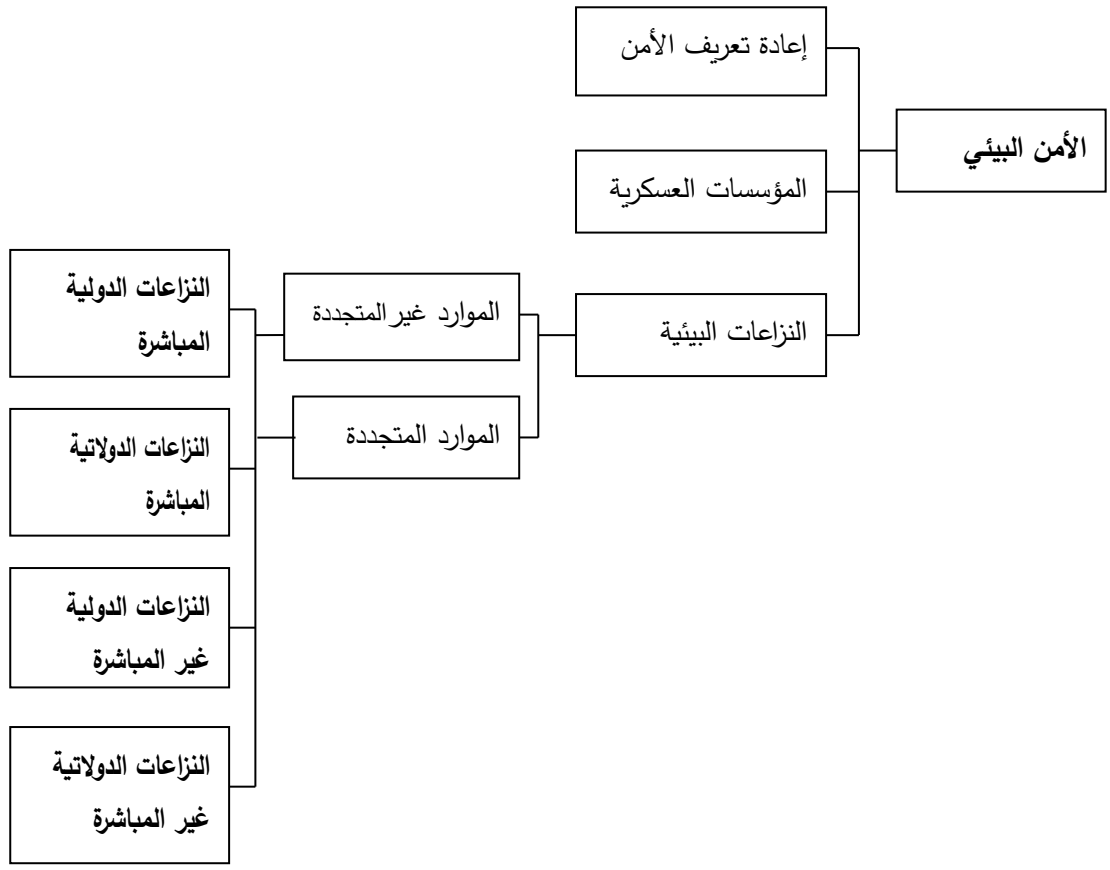

Source : Daniel Schwartz and Ashbindu Singh, op cit, p7.

المطلب الثالث: انتقادات الربط بين البيئة والنزاع:

بالرجوع إلى الدراسات التي تبنت تهديدات بيئية للأمن البيئي، نجد إجماعا شبه تام حول أمكانية خلق هذه الأخطار البيئية لنزاع دولاتي أو دولي، وهذا الأمر أدى إلى بروز انتقادات كثيرة للمفهوم الاصطلاحي للأمن، وذلك لوجود غموض حول العلاقة السببية، حسب هؤلاء النقاد الباحثين، بين نطاق الأمن والندرة الموردية، وبينه وبين التدهور البيئي.

وفي تساؤله، هل كل شيء قضية أمن؟ يجيب "داير Hugh Dyer" انه يجب علينا للإجابة عن هذا التساؤل، طرح تساؤل آخر، هل تضمين القضايا البيئية في مصاف القضايا الأمنية، يعتبر اعترافا بتمديدنا لمفهوم الأمن؟ ويقول:[1]

> إن الأمر المعقد هو أننا يجب أن نخلط بين المفاهيم الأمنية والبيئية[...]، في هذه المرحلة من النقاش، فالاهتمام أو القلق الأكبر يكمن في ما إذا كانت القضايا البيئية تثقل حدود الدراسات الأمنية في حين أنها تكافح من أجل خلق تعريف ذاتي لها... وهناك أسباب عملية تمامًا وراء استبعاد هذه الظاهرة أثناء البحث عن وضوح مفاهيمي محدد، لكن، ومع ذلك، فإن المفهوم الكامل للأمن يجب أن يشمل بكل تأكيد كل ما يمنحنا شعورًا واضحًا بتواجد لاأمن (عدم الأمان)، كما يفعل بنا التغيير البيئي بكل وضوح.

ويقول "نيلز" غليديتش Nils Gleditsch" في هذا الإطار، "انه من الممكن افتراض أن كل نزاعات المصالح هي بسبب الموارد لكن على الرغم من ذلك، ليس كل نزاع موردي يؤدي إلى سلوك النزاع العلني، أو حتى استخدام جزئي من القوة" [2].

وفي رد على "غليديتش"، يقول "الكسندر ويلنر" Alexandre Wilner " بأن هذا الانتقاد حول إمكانية نشوب نزاعات بيئية يمكن معالجته بسهولة، من خلال تضمين النزاعات البيئية كعنف ناجم عن الاضطرابات التي يسببها الإنسان في معدلات تجدد الموارد البيئية، غير أن ما يواجه باحثي النزاعات

[1] - Hugh-C- Dyer, «*Environmental Security and International Relation: the case for Enclosure*», op cit, p,p (441-443).
[2] - Nils Petter Gleditsch, *"Armed Conflict and environment: A critique of literature*", Journal of Peace Research, vol 35, N° 03, p

البيئية من معضلات صعبة، هو كيفية فهم وتحديد الجوانب الأمنية للأمن البيئي، وهو الإشكال الذي ركزت عليه معظم الدراسات التنظيرية[1].

لكن، هل كل شيء قضية بيئة؟ يشرح "داير" هذه النقطة في قوله[2]:

> ما وراء صفة البيئية؟ فلطالما كانت ندرة الموارد تمثل احتمالية حدوث نزاع عنيف، لكن هل ينبغي لنا أن نفهم ذلك فقط باستعمال عبارات "بيئية" لمجرد أن الندرة تنطوي على مورد "طبيعي" مثل المياه، على سبيل المثال: هل "الحروب المائية" هي بسبب فشل الإدارة البيئية، أو فقط بسبب احتمال حدوث عنف مسلح! (وعادة ما تقوم بسبب أنماط التوزيع والاستهلاك)، بذلك، هل الخوض في قضايا البيئة والأمن أمر خاطئ، من منظور بيئي؟

توجد تصورات مفاهيمية متعددة للأمن البيئي والنزاعات البيئية، تتراوح بين محافظة وراديكالية، إذ يؤكد المحافظون أن المشكلات البيئية هي مصدر جديد لانعدام الأمن والصراع بين الدول، ما يتطلب تطوير استراتيجيات أمنية بيئية قومية، أما الراديكاليون فيسعون إلى توسيع النهج التقليدي المتمركز حول الدولة الذي يقارب المسائل الأمنية، حيث يناقشون بأن المشكلات البيئية تتعارض مع فكرة الدفاع الإقليمي ذاتها، وتتطلب تعاونا بين الدول بشأن المشكلات البيئية المشتركة.

ولقد امتد نطاق توسيع الأمن إلى كل المجلات السياسية، الاقتصادية، المجتمعية، العسكرية والبيئية، حسب ما جاء به "باري بوزان"، وعلى كل مستويات التحليل من الفرد إلى الدولة والمجتمع، وحتى النظام الدولي على الرغم من كثرة الأفكار الناقدة لهذه الطروحات والمناهضة لفكرة توسيع الأمن القومي، بل تناشد النظر إلى الأمن بالمفهوم التقليدي العسكري أو ما عرف بالأمن الضيق، وقامت حجج هؤلاء على خمسة انتقادات رئيسية،

3-1/ انتقاد أصحاب فكرة الأمن الضيق:

يرى بعض الباحثين أن المحافظة على المفهوم الضيق للأمن، هو محافظة على المؤسسة العسكرية أيضا كمؤسسة هدفها هو مواجهة التهديدات العسكرية الناشئة على الساحة الدولية.

وفي دراسة عن العلاقة بين المجتمع والجيش، يقول "صامويل هنتنغتون Huntington " أن[3] :

---

[1] - Alexandre S. Wilner, *"The environment- conflict nexus: developing consensus on theory and methodology*", op cit, p 171.

[2] - Ibid, pp (443-444).

[3] - Samuel P. Huntington, **The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relation.** Belknap Press, Cambridge, 1957, p 03.

المؤسسة العسكرية هي أولا مؤسسة قتال، تستعمل للردع والدفاع عن الدولة، وعن مواطنيها، وعن مصالحها الرئيسية، ولغة الجيش وما يصدر عنه هو الأنسب لأداء مثل هذه الدوار الأساسية، ومن ذلك فإن فعالية ووظيفية الأداء العسكري تتراجع عند قيام هذه المؤسسة بأعمال غير عسكرية (كالتدخلات الإنسانية، الأعمال السياسية، حماية الطبيعة وغيرها).

ويستهل "هنتنغتون Huntington " في شرحه أنه ووفقا لمعطيات الأمن والأمن البيئي الجديدة، فإن توسيع الأمن سيضعف من قدرة الجهاز العسكري على أداء مهامه التقليدية.

إلى جانب هذا الطرح، نجد ما قدمه كل من "جيوفري دابيلكو" و"دافيد دابيلكو" ,Geoffrey Dabelko David Dabelko" اللذين لخصا إلى أن "الأساس النزاعي للأمن يجعل من وسائل الدفاع وحماية الدولة غير مناسبة لمعالجة القضايا البيئية، التي لا تعرف حدودا دولية [...] وتتطلب مناهج تعاونية، وبالتالي فإن توفير دور عسكري للتعامل مع القضايا البيئية لن يحقق دفاعا ضد التدهور البيئي، ويمنع في شكل متناقض تطبيق الدور الرئيسي للمؤسسة العسكرية ووظيفته الردعية"[1].

3-2/ انتقاد دعاة الأمن القومي:

إلى جانب هذه الطروحات هناك انتقاد ثان لـ"دانيال دودناي Deudney " حول ربط مقتضيات البيئة بالنزاع الذي يرى بأن سياق الأمن البيئي يختلف عن سياق الأمن القومي، ففي حين يقوم الأمن البيئي على إجراءات تعاونية ذات شفافية، فإن الأمن القومي يركز على النزاع بين الدول وسلوكيات النظام الدولي، ويركز هذا الانتقاد على ثلاث رؤى تحليلية[2]:

أولا، لا يمكن اعتبار التدهور البيئي تهديدا أمنيا، لأن النزاع الدولي لا يشترك في قواسم مشتركة مع التدهور البيئي، أو مع حلوله؛

ثانيا أن الجهود المبذولة لتسخير العاطفة القومية- والتي يجب أن تكون من أجل تحريك وتعبئة التسيير البيئي على المستوى المجتمعي- تعطينا نتائج عكسية لأنها تقوض التحسيس السياسي الدولي المطلوب للتعامل فعليا مع القضايا البيئية العالمية؛

ثالثا، أنه من غير المحتمل أن يسبب التدهور البيئي الايكولوجي نزاعا بيئيا.

[1] - Geoffrey Dabelko and David Dabelko, «*Environmental Security: Issues of Conflict and Redefinition*», op cit, p 07.

[2]- Daniel Deudney, "*The case against linking Environmental Degradation and national security*", op cit, 461.

وفي انتقاد "دودناي Deudney" على عملية ربط الأمن والنزاع بالبيئة، نجد أنه لا يعترض على *الوقائع العلمية* لقضية التدهور البيئي العالمي، بل يعترض على *صفة التبعية النظرية والنفعية* المعطاة من وراء ربط البيئة بالأمن القومي والنزاع، لأن لغة خطاب العسكريين المرتبطة ارتباطا وثيقا بأفكار الأمن القومي، تختلف وتتعارض بشكل مباشر مع نظرة البيئيين، لذلك فلا جدوى من تسخير "الحس العاطفي" من وراء خطابات البيئيين حول "الحرب على التلوث" وغيرها، بل يجب وضع أجندة بحث "غير عسكرية" للنظر في قضايا التدهور البيئي العالمي والإقليمي[1].

3-3/ انتقاد أصحاب "فكرة التهديد الأمني تهديد واحد"

سؤال هؤلاء هو حول استخدام مكتنفات الأمن من أجل إعطاء صورة عن التدهور البيئي العالمي وتأثيره على الأفراد ومجتمعاتهم، إذ يشكل استخدام تهديدات الأمن القومي وتهديدات البيئي على أنها تهديدات واحدة، يعد إشكالا في حد ذاته ذلك لأن أسس الأمن البيئي والقومي مختلفة في جوهرها اختلافًا جذريًا، ففي حين أن الصراع والتدهور على حد سواء قد "يقتلان" الناس ويقللان من رفاهية الإنسان والمجتمع، إلا أنهما يشكلان أنواعا مختلفة تمامًا من التهديدات والتحديات الأمنية، فمثلا، كل من الحوادث، والتقدم في السن، العجز والمرض تنقص من رفاهية الحياة بانتظام، ولكن نادرا ما تعتبر تهديدات أمنية.

التخوف هنا إذن، هو من أن خلق اقتراب غير واضح المعالم حول التدهور البيئي، قد يعطينا فهما وشرحا بلا معنى للأمن بشكل عام، ويعمل على إلغاء المفهوم الحقيقي للأمن بدلا من إعادة تعريفه[2].

من جهة ثانية، وحسب هذا الانتقاد، تعتبر الأبعاد المتعددة لنموذج الأمن البيئي تحديا للمصطلح في حد ذاته، ويطرح هؤلاء تساؤلهم حول ماذا نقصد من وراء استخدام تهديدات "الأمن البيئي" وما الذي يمكن أن نفعله إذا كان مجرد مفهوم شامل يتضمن مفاهيم مختلفة عن البيئة والأمن؟ ويضيف البعض أن المصطلح نفسه بعيد من أن يحدث استجابات سياسية مناسبة، بينما يتساءل آخرون عن عدم جدوى "الإنشاءات المجازية"[3] التي يفرضها معطى الأمن البيئي على خيارات السياسة المتاحة لصناع

[1] - Daniel Deudney, "*The case against linking Environmental Degradation and national security*", op cit, 474.
[2] - Marc Levy, *"Is the environment a National security Issue*?", op cit, p20.
[3] - Simon Dalby, "*Ecological metaphors of security: World politics in the biosphere*," Alternative, vol 23, N°03, 1998, p 292.

القرار، التحدي الذي يواجه مؤيدي هذا الطرح المعرفي هو وضع رسم واضح لما يتعلق وما لا يتعلق بقضية الأمن البيئي.

3-4/ انتقاد تسييس القضايا البيئية

هذا الانتقاد قائم على افتراض أن أولئك الذين يستخدمون مصطلحات الأمن البيئي ويدعمون المفاهيم المتعلقة به من تهديد بيئي ونزاع بيئي، ولديهم أجندة بيروقراطية محددة، ويعطي هذا الاتجاه نقطة مفادها أن بعض المدافعين عن البيئة، أو البيئيون بصفة أوسع، يرون أن "الأمن" هو في حد ذاته أداة يمكن استغلالها للحد أو لانتزاع التمويلات الحكومية للجيش والمؤسسة العسكرية، وتوجيهها لزيادة برامج حماية البيئة.

من جهة ثانية، يرجع أصحاب هذا الطرح أن الأمن البيئي هو أداة بلاغية مصممة لتحفيز المصلحة العامة والعمل السياسي الداعم للقضية البيئية، من خلال وضع "لغة الأمن" أو الخطاب الأمني، والتهديدات البيئية كمصدر للنزاع، وذلك من اجل الصعود بالبيئة والمقتضيات البيئية من مصاف السياسة الدنيا، إلى السياسة العليا للدولة[1]، وهو الشيء الذي لوحظ من خلال مقال "كابلان" حول الفوضى القادمة" الذي لاقى شعبية واسعة، وكان من أجل خلق تعبئة بيئية ومصلحة شعبية وسياسية. فأمننة القضايا البيئية ودمجها في مجال السياسة العليا من شأنه أن يضاعف الوعي والعمل السياسي والاجتماعي، مثل الوعي والعمل من اجل الحد من الأمراض الخطيرة والمنتقلة، والأوبئة، وكذلك الجهود الحكومية الدولية من أجل الحد من الفقر، العالمي وإرساء التنمية وحقوق الإنسان.

3-5/ انتقاد أصحاب فكرة "لا علاقة بين البيئة والأمن"

وهذا الانتقاد كان ضد الادعاء القائم بأن التدهور البيئي يمكن أن يؤدي "فعليًا" إلى نشوب نزاعات وصراعات وحتى حروب داخل الدولة نفسها أو بينها وبين دول أخرى، وسميت هذه النزاعات بنزاعات الموارد، وحرب الموارد وهناك من أعطاها تسمية الحروب البيئية، في ربط للعلاقة السببية والتداخلية بين التدهور البيئي والنزاع[2].

[1] - Nina Graeger, "*Environmental Security*", Journal of Peace Research, Vol 33, N°1, 1996, p 111.

[2]- James Fairhead, "The Conflict over Natural and Environmental Resources", In: E. Wayne Nafziger, Francis Stewart and Raimo Vayryneu (Eds), **War, Hunger, and**

ويشير البعض الآخر إلى أن النظام الاقتصادي العالمي المتكامل يتعارض مع فكرة الحاجة إلى النزاع على الموارد، وهذا الانتقاد لم يحظى بأية استجابة، بل استهدف بشدة من طرف السياسيين وحتى البيئيين، لأنها يستهدف الفكرة المفاهيمية القائلة بأن البيئة لا علاقة لها بالأمن أو النزاع أو الحرب.

ويمكن القول أن هذه الانتقادات المفاهيمية، وغيرها من الانتقادات التي تتداخل أو تتقاطع في جزء من الفكرة، أو في جل الفكرة المناهضة للربط بين البيئة والنزاع، أو البيئة والأمن، أو البيئة وعالم السياسة ككل، كانت منتشرة في فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات بكثرة، وهو زمن الخروج من الحرب الباردة، وانتشار الطرح الرأسمالي التفاؤلي الغربي [الأمريكي] حول انتصار الديموقراطية كنظام حكم، واللبرالية كإيديولوجية، والرأسمالية كنظام سوق، في بحث منهم لاستنفاء أي مشكل قد يعكر صفو هذا النصر التاريخي "المتخيل" في مجال السياسة الخارجية، وحتى الداخلية، لذلك كانت الافتراضات والادعاءات الناقضة للطرح البيئي شبه أكاديمية، وأكثرها جاء كرد فعل سلوكي على اقحام القضايا البيئية في التخصصات التقليدية للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية.

Displacement: The Origins of Humanitarian Emergencies. Oxford University Press, Oxford, 2000, p p (172-173).

المبحث الثاني: مدخل نظري تحليلي للنزاعات البيئية:

بدأت الدراسات الامبريقية التجريبية والنظرية حول الربط بين البيئة واللاأمن البيئي والنزاعات في بداية سنوات التسعينيات، ويمكن تحديد خمسة (5) جماعات بحثية، تعمل بشكل تجريبي بحثي حول نزاعات البيئة، وأكبر جماعة بحثية مهيمنة في هذا المجال هي **مجموعة** "تورونتو"Toronto، ومشروع السكان، البيئة والأمن"Project On Environment, Population, and security، تحت ريادة "توماس هومر ديكسون Thomas-Homer Dixon، وتبحث هذه المجموعة الكندية في ثلاث مشاريع رئيسية بالقيام بدراسة حالات نزاع متعددة، قامت بسبب التدهور البيئي، أو أحد مجالاته **المجموعة الثانية** هي "مجموعة زوريخ"، بريادة "غونتر باشلر Günther Bächler"، تبحث في مجال إدارة النزاعات البيئية والتنمية المستدامة.

المجموعة الثالثة هي مجموعة مركز ويلسون الدولي للباحثينWoodrow Wilson International Center for Scholars، بواشنطن.

المجموعة الرابعة هي قسم دراسات السلام والنزاع Departement of Peace and Conflict research" بجامعة "أبسالا Uppsala" بالسويد.

المجموعة الخامسة هي معهد بحوث السلام الدولي International Peace Institute (PRIO) بـ"أوسلو".

لقد أعطت كل مجموعة من هؤلاء تحليلاتها، من أجل تقييم وتطوير البحوث حول امتدادات الربط بين القضايا البيئية والنزاعات المجتمعية، بإتباع نهج دراسة حالات من النزاع البيئي، لكن هناك اختلافات عديدة بين البحوث المعطاة من كل جهة خاصة من الناحية المنهجية، إذ نجد تباينا في النقاش المنهجي والنظري لزوايا الطرح، لذلك سيتم التركيز في بحثنا هذا على النقاشات الأكثر تداولا واستمرارية في مجال التنظير حول النزاع البيئي. وتعتبر جماعة تورونتو الكندية تحت إشراف "توماس هومر ديكسون"، أكثر مجموعة بحثية ذات مخرجات في هذا المجال، وذلك للعديد من حالات النزاع المدروسة، والعديد من المخرجات الملمة بموضوع التدور البيئي، الندرة الموردية و احتمالية الوقوع في نزاع عنيف، إضافة إلى أعمال "بيشلر" التي كانت معظم مخرجاتها حول ادراة النزاعات البيئية، والتي امتدت في بحثها وفقا لنتائج المجموعة الكندية، حول الندرة الطبيعية.

المطلب الأول: مقاربة تورنتو ومشروع السكان، البيئة والأمن:

قبل التطرق إلى جوانب وحيثيات هذه المقاربة، تجدر الإشارة أولا إلى كل من الباحث توماس هومر ديكسون، والتعريف بمشروعه.

1-1/ ورقة تعريف بالباحث توماس هومر ديكسون:

توماس هومر ديكسون هو باحث ومؤلف، أستاذ الدراسات العليا حول مواضيع تتراوح من الأمن البيئي إلى العلاقات الدولية ونظرية التعقيد، يستخدم علم التعقيد لدراسة التهديدات التي يتعرض لها الأمن العالمي، خاصة عدم الاستقرار الاقتصادي والإجهاد البيئي والاستقطاب الإيديولوجي والعنف الشامل، وكيف يمكن للناس والمنظمات والمجتمعات الاستجابة لهذه التهديدات.

كندي متحصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة "كارلتون" عام 1980، ودكتوراه من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في العلاقات الدولية، وسياسة الدفاع وتحديد الأسلحة، ونظرية النزاع في عام 1989، بعد ذلك انتقل إلى جامعة "تورنتو" لقيادة العديد من المشاريع البحثية التي تبحث في الروابط بين الإجهاد البيئي والعنف في البلدان الفقيرة[1].

انضمم الباحث إلى جامعة "واترلو" في عام 2008، حيث ركزت أبحاثه على تهديدات الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين (21)، بما في ذلك عدم الاستقرار الاقتصادي، وتغير المناخ، وندرة الطاقة. كما درس أيضا، كيف يمكن للأفراد والمنظمات والمجتمعات حل نزاعاتهم والابتكار استجابة لمشاكل معقدة.

للباحث مجال عمل متعدد التخصصات، إذ يعتمد على كل من العلوم السياسية، والاقتصاد، والدراسات البيئية، والجغرافيا، والعلوم المعرفية، وعلم النفس الاجتماعي، ونظرية النظم المعقدة، في بحوثه،

خلال سنوات التسعينيات، قاد "ديكسون" عدة مشاريع بحثية دولية، تبحث في العلاقة بين أنواع مختلفة من الضغوط البيئية في البلدان الفقيرة (خاصة ندرة الأراضي الزراعية، وندرة الغابات وندرة المياه العذبة) والنزاع العنيف، مثل حالات التمرد والنزاعات العرقية.

وفي الفترة من 1990-1993 أنتج الباحث **مشروع التغير البيئي والنزاع الحاد**، الذي حلل الروابط بين التغير البيئي والصراع العنيف في العالم النامي، ثم "**مشروع البيئة والسكان والأمن**" من 1994 إلى 1996، [وهو بحث مشترك مع الرابطة الأمريكية للنهوض بالعلم]، الذي أنتج دراسات موجهة نحو

[1] - Thomas Homer-Dixon, "*Biography*", from the website, consulted on 15/05/2018. https://homerdixon.com/biography/

السياسات بشأن الروابط السببية بين الإجهاد البيئي والديموغرافي والصراع العنيف في رواندا وجنوب إفريقيا وباكستان وتشياباس وغزة (وغيرها من الدول الأخرى)، ثم "**مشروع ندرة البيئة وقدرة الدولة والعنف المدني**"، من 1994– 1998، الذي تم تنفيذه مع الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، للبحث في الروابط بين **الإجهاد البيئي** *environmental stress* والدولة الضعيفة، في البلدان الفقيرة، وهذه هي المشاريع البحثية الأولى التي تبحث بشكل منهجي في العلاقة بين الإجهاد البيئي والعنف، وذلك باستخدام هيكل نظري ومفاهيمي واضح ومجال تحليلي معم، ضمن دراسة تجريبية مفصلة ولحالات متعددة، بمشاركة أكثر من مائة (100) خبير وباحث من 15 دولة، وفي أربع قارات؛ وقد تم نشر المخرجات والمواد الناتجة عن هذا العمل على نطاق واسع، وعلى جماعات صنع السياسات في جميع أنحاء العالم.

بعد ما يقرب من عشر سنوات من العمل، قام "ديكسون" بتلخيص هذه النتائج في كتابيه: "**العنف الايكولوجي: الربط بين البيئة، السكان والأمن**" "*EcoViolence : Links Among Environment, Population and Scarcity'(1998)* ، وكتاب "**البيئة والندرة والعنف** *Environment, Scarcity and Violence,*[1] (1999)، حيث وضح أن الإجهاد البيئي *environmental stress* بحد ذاته لا يسبب العنف، بل يؤدي إلى العنف والنزاع إذا ما اصطحب بمجموعة عوامل أخرى، مثل فشل المؤسسات الاقتصادية والحكومة؛ ففي حين تتكيف بعض المجتمعات بسهولة مع الإجهاد البيئي، تعاني مجتمعات أخرى من الهجرات وتفاقم الفقر والفشل المؤسسي، فلماذا تتكيف بعض المجتمعات بنجاح بينما البعض الآخر لا يتكيف؟

خلص الباحث إلى أن إحدى الخصائص الأساسية للمجتمعات التي تتكيف بنجاح هي قدرتها على إنتاج وتقديم أفكار ذات فائدة (أو ما سماه بـ"**البراعة** ingenuity ") لمواجهة البدائل المفروضة عليهم، بعد تفاقم المشاكل البيئية؛ فالمجتمعات التي تتكيف بشكل جيد، تكون قادرة على تقديم نوع صحيح من البراعة والإبداع في الوقت المناسب، وتمنع بذلك تبعات المشاكل البيئية التي تتسبب في نهاية المطاف بالعنف.

---

[1] – للتعمق أكثر، أنظر:

- Thomas F. Homer-Dixon, and Jissica Blitt**, Ecoviolence: Links Among Environment, Population and Scarcity.** Rowman& Littlefield Publishers, Boston,1998.
- Thomas F. Homer-Dixon**, Environment, Scarcity and Violence.** Princeton University Press, Princeton, 1999.

تأثر "ديكسون" بالتطورات الأخيرة في علم الاقتصاد، وخاصة في مجال تخصص "**نظرية النمو الذاتية** *endogenous growth theory* "، والتي تحلل دور الأفكار في النمو الاقتصادي، وتم توضيح ذلك في مقالتين للباحث: الأولى "**فجوة الإبداع: هل يمكن للبلدان الفقيرة التكيف مع ندرة الموارد؟**"*The Ingenuity Gap: Can Poor Countries Adapt to Resource Scarcity?"* في عام 1995، و"**ندرة الموارد والابتكار: هل يمكن للبلدان الفقيرة أن تحقق نموًا داخليًا؟**" *"Resource Scarcity and Innovation, Can Poor Countries Attain Endogenous Growth?"* في عام 1999.[1]

وسع "ديكسون" حججه حول "**البراعة" داخل المجتمعات الفقيرة ومشكلاتها البيئية** (بداية من عام 1997) من اجل البحث في كيفية تكيف المجتمعات مع الضغوطات الواسعة والمعقدة، لذلك عمد إلى دراسة دور الأفكار في التكيف الاجتماعي، وأنواع الأفكار العملية التي تحتاجها المجتمعات، وكيف تتغير متطلباتها للأفكار بمرور الوقت؛ والعوامل التي تعزز أو تحد من تقديم أفكار مفيدة، وفي عام 2000، قدم الباحث إجابات مؤقتة على هذه الأسئلة في كتابه **"The Ingenuity Gap**' حيث قام فيه بإجراء بحث شامل في العديد من المجالات التي تؤثر على التكيف الاجتماعي مع الضغوط المعقدة، وبين عامي 2000 و 2006، قدم بحثا آخر ضمن كتابه **"The Upside of Down: Catastrophe, Creativity, and the Renewal of Civilization"** حول تهديدات التزايد الديموغرافي والضغوط البيئية والاقتصادية والسياسية للاستقرار العالمي[2]؛ حيث تعمل هذه الضغوط بشكل مختلف، يؤدي إلى تناقص مرونة آليات التكيف الإنسانية مع هذه التهديدات شيئا فشيئا، فيحدث أن تصل المجتمعات إلى نقطة الأزمة في وقت واحد؛ ويخلق هذا التقارب أكبر خطر يمكن أن يطغى على مرونة حتى أغنى وأقوى المجتمعات.

---

[1]- للتعمق أكثر، أنظر:

- Thomas Homer-Dixon, *"The Ingenuity Gap: Can Poor Countries Adapt to Resource Scarcity?"*, Population and Development Review, Vol. 21, No. 3 (Sep, 1995), pp (587-612).

-Thomas Homer-Dixon and Edward B. Barbier, *Resource Scarcity and Innovation, Can Poor Countries Attain Endogenous Growth?"*, Ambio, Vol. 28, N° 02, March 1999, pp (144-147).

[2] – انظر:

- Thomas Homer-Dixon, **The Ingenuity Gap.** Knopf Doubleday Publishing Group, 2000.

- Thomas Homer-Dixon, **The Upside of Down: Catastrophe, Creativity, and the Renewal of Civilization.** Random House, Canada, 2006.

أدى هذا العمل إلى دراسة "ديكسون" لدور الطاقة في المجتمع (أو خلق توتر ونزاع داخل المجتمع)، وخاصة ديناميكيات الأنظمة الاجتماعية المعقدة، في ظل التحولات الطاقوية المستدامة، والتوجه نحو الطاقات البديلة، الشيء الذي أسس لفترة انتقالية غير مسبوقة في مجال الطاقة والآثار المترتبة على هذا الانتقال على كل من السلم المدني والنظام السياسي[1]، ولا يزال الباحث مهتما بالبحث في هذا الموضوع إلى يومنا هذا.

1-2/ ورقة تعريف بمشروع السكان البيئة والأمن: Project On Environment, Population, and security (EPS)

قبل أن يشرف الباحث توماس هومر ديكسون، مدير برنامج دراسات السلام والنزاعات بجامعة تورنتو، على إدارة مشروع البيئة والسكان والأمن، كان الباحث الرئيسي في مشروع التغيير البيئي والنزاعات الحادة، الذي تم تنفيذه في الفترة من 1990 إلى 1993، وقد توصل مشروع التغيير البيئي والنزاعات الحادة أن ندرة الموارد المتجددة – بما في ذلك الأراضي الزراعية والغابات والمياه والأسماك – أدت بالفعل إلى إحداث النزاعات العنيفة في أجزاء كثيرة من العالم النامي، على الرغم من أن هذه النزاعات غالباً ما تكون ناجمة فقط عن أسباب سياسية و عوامل عرقية أو أيديولوجية، وخلص المشروع إلى أن هذه الصراعات تنبئ بحدوث تصاعد في أعمال العنف المماثلة في العقود المقبلة، مع تفاقم الندرة البيئية في العديد من البلدان النامية.

وعلى إثر النتائج التي توصل إليها مشروع التغيير البيئي والنزاعات الحادة، واصل مشروع البيئة والسكان والأمن البحث في الروابط بين البيئة والسكان والأمن والحكم، الذي اطلقه "مركز ترودو لدراسات السلام والنزاعات" Trudeau Centre for Peace and Conflict Studies بجامعة "تورنتو" في جويلية سنة 1994 (وانتهى في جوان سنة 1996)، بالتعاون مع "**مشروع السكان والتنمية المستدامة**" Population and Sustainable Development Project التابع " للجمعية الأمريكية للتقدم العلمي"American Association for the Advancement of Science بواشنطن، و"المركز الكندي للأمن العالمي" Canadian Centre for Global Security بـ"أوتاوا"،

[1] - Thomas Homer-Dixon**, Carbon Shift: How the Twin Crises of Oil Depletion and Climate Change Will Define the Future.** Random House of Canada, 2009, pp (Preface vii-viii).

وقد تم دعم المشروع من طرف "المبادرة العالمية للإشراف على صناديق بيو الخيرية" Global Stewardship Initiative of the Pew Charitable Trusts .

قام المشروع بجمع وتقييم ثم نشر البيانات الموجودة حول الروابط السببية بين النمو السكاني وندرة الموارد المتجددة والهجرة والصراع العنيف، انطلاقا من ثلاث أسئلة رئيسية:

1- ماذا نعرف عن الروابط بين النمو السكاني وندرة الموارد المتجددة والهجرة والنزاع العنيف؟
2- ماذا يمكننا أن نعرفه أكثر عن هذه الروابط؟
3- ما هي المشاكل المنهجية الحرجة التي تؤثر على البحث في هذه الروابط؟[1]

وتعتبر النتائج المقدمة من طرف المشروع هي الأفضل على الإطلاق في هذا المجال إذ لم يتمكن صانعو السياسات إلى اليوم من الوصول إلى أفضل النتائج البحثية حول الروابط بين البيئة والسكان والأمن، وبما أن المشروع في الأساس كان موجها لصانعي السياسات، فقد جمع أكبر قدر ممكن من الأدلة حول هذه الروابط، كما عمد إلى فحص ومقارنة المواد المعطاة من أجل معرفة هل يمكن تعميم أنماط العلاقة السببية الموجودة، ويمكن القول أن المعلومات والتحليلات الناتجة عن المشروع قد قدمت[2]:

1- مساعدة صانعي السياسات على فهم مكان ومجال التدخل لتحسين النتائج الاجتماعية؛
2- تقوية منهجية البحث ونظرياته التي يمكن أن تساعد الباحثين وواضعي السياسات على فهم الأنماط الشائعة لعامل السببية في مختلف المجتمعات؛
3- جمع أكبر كمية من البيانات ذات الصلة بمجال البحث، وإتاحة هذه البيانات للباحثين وواضعي السياسات؛
4- تعزيز شبكة من الخبراء وقادة الرأي وصانعي السياسات المهتمين بهذه القضايا.

1-3/ التعريف بمنهجية بحث المجموعة:

[1] - Thomas Homer-Dixon, "Project On Environment, Population, and security", from the website, consulted on 15/05/2018:
https://homerdixon.com/eps/project-description/

[2]- Idem.

إن المبدأ الذي انطلقت منه مجموعة "تورونتو" في دراستها البحثية هو محاولة بناء "تحليل المسار السببي causal-path analysis" للعلاقة أو الربط بين التغير البيئي والنزاع؛ فتبنت بذلك دراسة الإشكالين التاليين: هل الندرة البيئية تؤدي إلى عنف؟ وإذا كانت كذلك فكيف تؤدي هذه الندرة إلى عنف؟ من أجل الإجابة عن هذا التساؤل ركزت جماعة "تورونتو" على دراسة مجموعة محددة من المتغيرات البيئية، إلى جانب مؤشرات اللاأمن والدخول في نزاع أو في حرب.

وللنظر في أسس العلاقة السببية لهذا الترابط، والبحث في سبل الكشف عن الافتراضات المعطاة من طرف هذه المجموعة البحثية، تم الاعتماد أساسا على منهج امبريقي معرفي، محصور أساسا من التجربة الحسية والاجتماعية والأدلة في تشكيل الأفكار، فكان منهج دراسة الحالة، من اجل دراسة أكثر من 15 حالة نزاع بيئي قائمة، وهي دراسة حالة موريتانيا، السنغال، رواندا، جنوب إفريقيا، بنغلاديش–أسام، بيهار، اندونيسيا، باكستان، الفيليبين، المكسيك، الصين، هاييتي، نيكاراغوا، البيرو، غزة، حوض نهر الأردن، وحوض نهر النيل.

ما ميز هذا المشروع هو التركيز في البحث على المشكلات البيئية القابلة للقياس الكمي، خاصة الندرة البيئية (ندرة الأراضي الزراعية، ندرة المياه، وندرة التنوع الغابي) أكثر من التركيز على المعايير والتدابير البيئية الواسعة لتغير المناخ العالمي أو التلوث أو استنفاد طبقة الأوزون، ومن جهة ثانية، تركز المجموعة على استعمال مصطلح العنف الحاد ذو المستوى الداخلي الوطني أو الدولي، بدلا من الأمن واللاأمن، وذلك لتجنب المفاهيم المرنة للأمن والاستقرار، التي اعتمد عليها الكثيرون.

على غرار ذلك، تستخدم المجموعة مسارات تتبعية كاقتراب منهجي وتحليلي لدراسة العلاقات السببية، وتقنية البحث العلمي هو الاعتماد على اقتراب:

> يهدف إلى تعيين المتغيرات المستقلة والمتداخلة والمستقلة ذات الصلة، على المسار السببي للنزاع البيئي، المعيار المعتمد في دراسة الحالات المختارة هو إظهار متغيري المصلحة في الحالة التي سيتم فحصها، وبعد ذلك يتم اعتبار المتغير المستقل هو الندرة البيئية، والمتغير التابع هو النزاع العنيف. مهمة الباحثين إذن هي تعريف عوامل أخرى ذات الصلة وتحديد كيفية ارتباطهم السببي[1].

[1] - Thomas Homer-Dixon, *"On the Threshold: Environmental Change as Causes of Acute Conflict"*, Journal of International Security, vol 16, N°2, (fall 1991), p 07.

بذلك فإن تقنية البحث المستعملة من طرف هؤلاء تسمح بعملية استقرائية عامة، حيث يتم تمييز نمط مشترك من عنصر السببية، من خلال فهم المتغيرات الوسيطة المختلفة التي تربط المتغير المستقل (الندرة) والمتغير التابع (النزاع).

وتم اختيار مواضيع و دراسات حالة من متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة (من أجل تضمين كل من العوامل البيئية القابلة للقياس كالندرة البيئة؛ و أيضا العنف الاجتماعي في الدراسة) بحيث يمكن تحديد العلاقة بين المتغيرين ثم مقارنتهما في النهاية بمتغيرات دراسات الحالة، بذلك كان النموذج الرئيسي هو: ***أن الندرة البيئية تؤدي إلى تأثيرات اجتماعية، تؤدي بدورها إلى نزاع اجتماعي.***

1-3-1/ فرضيات مشروع البيئة والسكان والندرة:

بالاعتماد على مقارنة عامل "الآثار الاجتماعية" في دراسات الحالات المختلفة، توصل باحثو المشروع PEPS إلى إنشاء نمط عام يشرحون فيه كيفية ارتباط التدهور البيئي بالنزاع، الأمر الذي أسس لإنشاء نموذج تنبؤي مستحدث، في نهاية التحليل.

وتقترح مجموعة تورونتو ثلاث فرضيات عامة، بناء على النموذج الناتج عن دراسات الحالة، وكل فرضية تمثل شرحا افتراضيا للمتغيرات المتداخلة والمتقاطعة مع بعضها البعض من "الآثار الاجتماعية" التي تربط الندرة بالنزاع.

وتتمثل[1] فرضيات مشروع البيئة والسكان والندرة في:

1- إن تناقص مخزون الموارد البيئية سيؤدي إلى نزاع "الندرة البسيطة" *Simple scarcity conflict*" أو حروب الموارد، مثل نزاع المجموعات الإقليمية من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية المتبقية.

2) تؤدي التحركات السكانية الكبيرة الناتجة عن التدهور البيئي (أو الهجرات الاكولوجية) إلى خلق ما يسمى بـ نزاعات "هوية الجماعة" *group- identity conflicts* ، مثل الصِدامات العرقية/الاثنية بين المجموعات السكانية غير المعتادة على التواصل.

3) تؤدي الندرة البيئية الشديدة *severe environmental scarcity* إلى مضاعفة وتحفيز "الحرمان الاقتصادي *economic deprivation* " كما تصدر خللا في "المؤسسة الاجتماعية الرئيسية"" *key*

[1] -Val Percival and Thomas Homer-Dixon, *"Environmental Scarcity and Violent Conflict: The case of South Africa*", Journal of Peace Research, Vol 35, N° 3, 1998. p 280.

social institution"، والتي تتسبب بدورها في خلق نزاع "الحرمان *deprivation conflict*" كالنزاع المدني بين الجماعات التي تملك والتي لا تملك.

1-3-2/ النتائج المباشرة وغير المباشرة لفرضيات المشروع[1]:

تتمثل النتائج التي توصلت إليها مجموعة "تورونتو"، والتي ترتبط مباشرة بالفرضيات الأساسية الثلاثة في:

- هناك دعم امبريقي تجريبي ضئيل لنزاعات "الندرة البسيطة"، ذلك لأن الحروب الدولاتية في نادرا ما تكون نتيجة ندرة بيئية حد ذاتها.
- يمكن أن تساهم الندرة البيئية في تحركات السكان، كما تساهم في خلق هشاشة اقتصادية، والتي قد تؤدي بالمقابل إلى زعزعة الاستقرار الداخلي.
- بدون "آليات تكيف *Adaptive mechanisms*" اجتماعية متاحة؛ يمكن أن تساهم الندرة البيئة في زيادة حدة الانقسامات المحلية، والتي يمكن أن تؤدي بدورها إلى اضطرابات مدنية والعنف جماعي.

وقد صرح هؤلاء أن النزاع البيئي قد يؤدي إلى عنف منظم ذو نطاق واسع، لكنه لا يحدث إلا نادرا بين الدول، هذا الاستنتاج المعترف به من طرفهم، كان له تبعات متعددة على هذا الحقل المعرفي.

من جهة ثانية، يمكن تسطير مجموعة نتائج توصلت إليها المجموعة البحثية من وراء دراسات الحالات، مرتبطة **بشكل غير مباشر** بالفرضيات الثلاثة للمشروع وتتمثل في:

- تتسبب ندرة الموارد المتجددة بشكل عام في النزاع وعدم الاستقرار، لكنها تحدث ذلك بطريقة معقدة وغامضة و غير مباشرة.
- الندرة البيئية هي نتاج علاقة ترابطية بين استنفاد الموارد الطبيعية وزيادة الاستهلاك المردي والتوزيع غير المتكافئ.
- تمارس الجماعات القوية على المستوى المحلي، عملية الاستيلاء على الموارد خلال فترات ندرتها، مما يضطر مجموعات أخرى مهمشة إلى الهجرة لمناطق إقليمية أخرى، وكلا العاملين أو الظاهرتين يمكن أن يزعزعا استقرار العلاقات السياسية الداخلية.

[1] - Thomas Homer-Dixon, *"Environment Scarcities and Violent Conflict, Evidence from Cases*", International Security, vol 19, N°1, 1994, pp (18-31).

- يمكن للإبداع التقني والقدرة على التكيف المحلي أن يخففا من حدة الندرة البيئة ويقللا من احتمالية نشوب النزاع.
- إن نقص نوعيات التكيف في حال حدوث الندرة المواردية يضعف الدول ويؤدي إلى هشاشتها.
- يمكن أن يكون للنزاع المحلي أو الإقليمي الناجم عن الندرة، تأثير غير مباشر على البلدان المجاورة وعلى المجتمع الدولي بشكل عام.

يمكن القول أنه في كل دراسة حالة من حالات النزاع البيئي، ساعدت هذه النتائج في تراجع مجموع المشككين الذين يجادلون وينتقدون (كما تم التطرق إليه سابقا)، أن المتغيرات البيئية لا علاقة لها بالنزاع العنيف.

وبذلك، فإن عدم الاستقرار الدولاتي والنزاع الحاد والعنيف، يرتبطان في ظروف معينة، بالتدهور البيئي والندرة البيئية.

المطلب الثاني: مناقشة أفكار مقاربة "تورونتو"

كما تم التطرق إليه من قبل، فهذه المقاربة قدمتها مدرسة *Toronto* كبحث لمجموعة أشخاص يترأسهم توماس هومر ديكسون Thomas– Homer Dixon، وتركز هذه المقاربة على نشاط عامل الندرة من الأعمال الاجتماعية والبيئية، التي تؤدي تحت ضغوط بعض الظروف إلى اللاإستقرار السياسي.

في حججها، تؤكد مدرسة تورونتو أن الندرة البسيطة كنتيجة للتغيرات البيئية وزيادة السكان هو جزء واحد من عدة أجزاء معقدة، ووضعيات تتفاعل داخلها العوامل الاجتماعية مع الظواهر الطبيعية[1]، ويعطى ديكسون في تحليله ثلاثة اتجاهات نظرية للنزاع، كلها متعلقة بالطبيعة ومسببات النزاع الاجتماعي، وذلك على المستوى الفردي، الجماعي والنظمي.

2-1/ التأثيرات الاجتماعية لحدوث النزاع:

يفترض "ديكسون" أربعة آثار اجتماعية رئيسية، تزيد بشكل كبير من احتمال حدوث نزاع حاد في البلدان النامية سواء بشكل منفرد أو مجتمعة مع بعضها البعض وهي: انخفاض الإنتاج الزراعي، التدهور الاقتصادي، النزوح السكاني، وخلل المؤسسات السيادية المشروعة وارتباك العلاقات الاجتماعية.

2-1-1/ تناقص الإنتاج الزراعي:

غالبًا ما يذكر الإنتاج الزراعي المتناقص باعتباره أكثر النتائج إثارة للقلق من التغير البيئي، ويعرض الشكل رقم (12) بعض العلاقات السببية في حالة /دولة الفيليبين.

يقول ديكسون أن محصول الأراضي الزراعية للبلدان النامية خلال الثمانينات لم يتعد نسبة 0.26% فقط في السنة، أي أقل من نصف معدل السبعينيات، والأكثر من ذلك هو انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في هذه البلدان بنسبة 1.9% سنويا، وفي ظل عدم وجود زيادة كبيرة في الأراضي الصالحة للزراعة في البلدان النامية، توقع الخبراء أن ينخفض المتوسط العالمي البالغ 0.28

[1]-Thomas Homer Dixon**, Environment, Scarcity and Violence**, Princeton university press, Princeton, 1999, pp (136-137).

هكتار من الأراضي الزراعية للفرد الواحد إلى 0.17 هكتار بحلول عام 2025، بالنظر إلى المعدل الحالي للنمو السكاني في العالم[1].

إن الروابط بين التغير البيئي والنزاع معقدة وتنطوي على العديد من المتغيرات المتداخلة، المادية والاجتماعية على حد سواء، وقد قام محللون بتحليل الروابط بين البيئة والنزاع في الفلبين، فعلى الرغم من أن البلاد عانت من نزاع داخلي لعدة عقود بدء من 1969، إلا أن أسبابها الكامنة تمتد إلى عمليات النزوح السكاني (بسبب التهميش البيئي) وإزالة الغابات وتدهور الأراضي، من جهة ثانية، يعد معدل نمو السكان الفلبينيين البالغ 2.5% من أعلى المعدلات في جنوب شرق آسيا، وللمساعدة في سداد الديون الخارجية الضخمة، شجعت الحكومة التوسع في زراعة الأراضي المنخفضة، الشيء الذي أدى إلى خلق منافسة على نطاق واسع بين الفلاحين، ما أدى بدوره إلى تضخم في عدد عمال الزراعة، الذين لا يملكون أرضا، فهاجر العديد منهم إلى المرتفعات الحادة والهشة بيئيا من أجل بدء عمليات الامتداد على حساب الغابات، وعمليات استصلاح للأراضي البور والعقيمة.

لقد أدت هذه العوامل إلى انخفاض كبير في الإنتاج الزراعي ومنه الغذاء، وما ترتب عن ذلك من مضاعفات اجتماعية وسياسية، ويمكن شرح العوامل والآثار المصاحبة لانخفاض الإنتاج الزراعي في الشكل رقم (حول الهيكل التنظيمي للنزاع في الفيليبين.

2-1-2/ التراجع الاقتصادي:

ربما يمثل أهم تأثير اجتماعي محتمل للتدهور البيئي والتراجع الاقتصادي هو الفقر الذي قد ينتج في المجتمعات النامية، ويوضح الشكل (11) أن الإنتاجية الاقتصادية قد تتأثر بشكل مباشر بالاضطراب البيئي، أو بشكل غير مباشر عبر تأثيرات اجتماعية أخرى مثل انخفاض الإنتاج الزراعي، كما قد تؤثر مجموعة كبيرة ومتنوعة من العوامل على تجميع الثروات، فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تؤدي زيادة الأشعة فوق البنفسجية التي يسببها استنفاد طبقة الأوزون إلى رفع معدل الأمراض لدى البشر والماشية، مما قد يكون له نتائج اقتصادية خطيرة، كما قد ينتج عن قطع الأشجار في أسواق التصدير مكاسب اقتصادية قصيرة الأجل لمجموعات اقتصادية محددة في دولة ما، لأنه مع تدمير الغابات، يصبح الخشب أكثر ندرة وأكثر تكلفة، ويأخذ حصص متزايدة من ميزانية العائلات الفقيرة التي تستخدمها في التدفئة.

[1] WRI, et al, **World Resources**.1990-91, p. 87, In : Thomas Homer-Dixon, *"On the Threshold: Environmental Change as Causes of Acute Conflict*", op cit, p 93.

2-1-3/ نزوح السكان:

يؤدي التدهور البيئي إلى نزوح بيئي متزايد بسبب التهديدات البيئية المتزايدة، فقد يؤدي تزايد مستوى مياه البحر في منطقة ما إلى نزوح السكان إلى مناطق أكثر أمنا، وبصفة غير مباشرة، يؤدي التدهور الزراعي والاقتصادي إلى هجرة السكان من أجل البحث عن أماكن الرفاه

ورغم وجود ادعاءات بحالة اللجوء البيئي (حالة سكان جزيرة "كيريباتي" بمنطقة جنوب شرق آسيا الذين يبحثون عن لجوء في دولة نيوزيلاندا تحت اسم لاجئ بيئي) إلا أن ديكسون يرى بأن التسمية بعيدة عن الوصف وعن حقيقة الأمور.

2-1-4/ المؤسسات المعطلة والعلاقات الاجتماعية:

يحدد التأثير الاجتماعي الرابع أن العلاقة السببية بين تغيرات البيئة والنزاع الحاد هو تعطيل المؤسسات والعلاقات الاجتماعية المشروعة والمقبولة، وفي العديد من المجتمعات النامية، من المحتمل أن تمزق التأثيرات الاجتماعية الثلاثة الموصوفة أعلاه النسيج الاجتماعي والسلوك المعتاد.

فانخفاض الإنتاج الزراعي قد يضعف المجتمعات الريفية عن طريق التسبب في سوء التغذية والمرض، وتشجيع الناس على الهجرة ؛ وقد يؤدي تدهور الاقتصاد إلى هشاشة الثقة في الحكومات، وإضعاف القاعدة الضريبية، وتقويض المؤسسات المالية والقانونية والسياسية؛ وقد تؤدي الهجرات الجماعية للأشخاص إلى منطقة ما إلى تعطيل أسواق العمل، وتغيير العلاقات الطبقية، وإحلال خلل بالتوازن التقليدي للسلطة الاقتصادية والسياسية بين الجماعات العرقية.

ويمكن تلخيص هذه العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى نشوب النزاع في الشكل رقم (11)، حول أنواع النزاعات الممكن أن تندلع بسبب التغير البيئي في البلدان النامية على وجه التحديد البلدان التي تملك بنى قاعدية هشة.

Figure (11): Types of conflict likely to arise from Environmental change in the Developing world

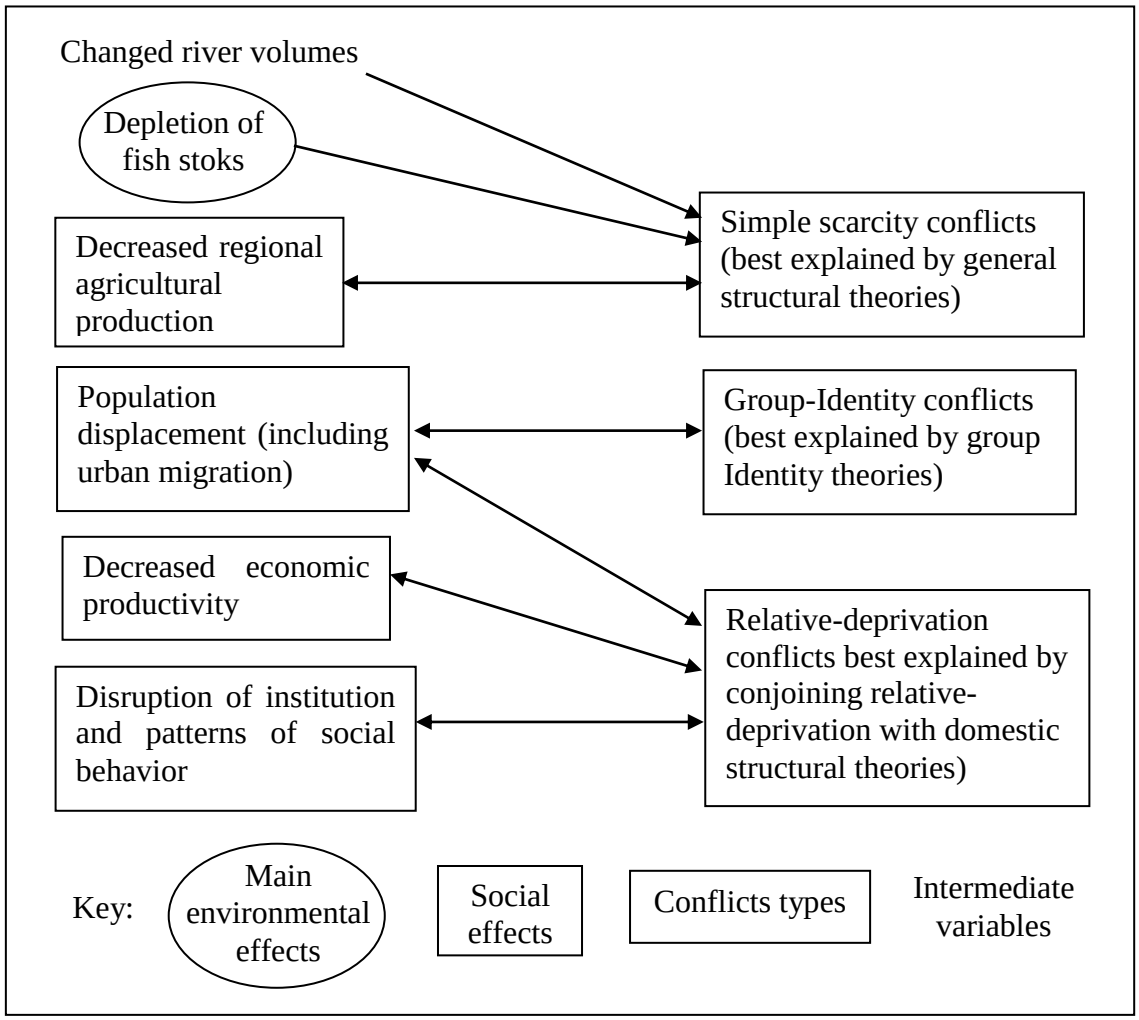

Source: Thomas Homer-Dixon, *"On the Threshold: Environmental Change as Causes of Acute Conflict"*, op-cit, p107.

ويمكن القول أنه غالبا ما تكون هذه التأثيرات الاجتماعية ذات علاقة سببية، فعلى سبيل المثال، قد يؤدي النزوح السكاني الناتج عن انخفاض في الإنتاج الزراعي إلى زيادة النقص في الإنتاج الزراعي، أو قد يؤدي التدهور الاقتصادي إلى هجرة الأشخاص الذين يتمتعون بالثروة والتعليم، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى إضعاف الجامعات، المحاكم ومؤسسات الإدارة الاقتصادية، وكلها مجالات ضرورية لتحقيق حكومات قوي.

2-2/ أنواع النزاعات البيئية حسب ديكسون:

للوصول إلى أنواع النزاعات البيئية، وإلى جانب العوامل الاجتماعية للنزاع، حدد ديكسون مجموعة نظريات اجتماعية تشرح النزاع، وكيفية اندلاعه على مستويات عدة، مجتمعية أو فردية، تعطينا نظرة ذات معايير متشابكة حول الجوانب النفسية، السياسية، الاثنية والاقتصادية وغيرها للنزاعات البيئية.

فنظرية "**العدوان بسبب الإحباط**"[1]، تستعمل علم النفس الفردي من أجل شرح الصراعات الأهلية، بما فيها الإضرابات، المظاهرات، الانقلابات والثورات وحروب العصابات، وتعطي تفسيراتها بأن الأفراد يصبحون أكثر عدوانية عندما يشعرون بالإحباط بسبب الاعتقاد بأن شيئا ما أو شخصا ما منعهم من تحقيق رغباتهم وأهدافهم (أو من تحقيق رغبة قوية).

وتفترض بعض الفروع من هذه النظرية، أن الحرمان النسبي قد يسبب الإحباط والعدوان خاصة عندما يرى الناس أن هناك فجوة كبيرة بين ما هو موجودة في الواقع وبين ما كانوا يطمحون إلى تحقيقه (الإدراك المعرفي والحسي بتواجد خلل بين الحقيقة الموجودة والاستحقاق المرجو) أما نظريات هوية المجموعة Group Identity Theories، فتستعمل علم النفس الاجتماعي للمساعدة في تفسير النزاعات التي تحتوي على عامل القومية والإثنية والدين، والتركيز قد كان على الطريقة التي تقوى بها الجماعات هوياتها، ضمن صراعات "نحن وهم".

فالأفراد يحتاجون إلى الشعور بـ "الصداقة"، أو علاقة "النحن" "we-ness"، والتي تعزز الروح الجماعية أثناء مهاجمة مجموعة لمجموعة أخرى، وبالمثل، شعور شخص بثقة في النفس قد يتعزز ويكبر عندما يكون ضمن جماعة قوية نسبة إلى جماعات أخرى، لكن هجومات جماعات أخرى خارجية عليهم، سوف يستغلها القادة من وراء دعمهم السياسي المشروط، والذي يولد انقسامات اجتماعية أو مجتمعية داخل الدول، ويخلق أنواعا متفاوتة من التوترات داخل أو خارج حدودها[2].

وتشرح **النظريات الهيكلية**- التي تبحث في طبيعة العلاقة الجدلية بين الفعل والبنية، وغالبًا ما تستند إلى افتراضات الاقتصاد الجزئي ونظرية اللعبة- مجموعة النزاعات التي تنشأ من الحسابات العقلانية للفواعل لمواجهة القيود الخارجية المتصورة *perceived external constraints*.

---

[1]- John Dollard, et al**, Frustration and Aggression.** Yale University Press, New Haven, 1939 ; In Thomas Homer-Dixon,*"On the Threshold: Environmental Change as Causes of Acute Conflict"*, op-cit, p p(104-105).

[2]-Idem.

فبنية الحالة الاجتماعية للفاعل تتمثل في مجموعة تصورات من التفاعلات المحتملة مع الجهات الفاعلة الأخرى، وكم النتائج المحتملة المتوقعة لهذه التفاعلات، ويتم تحديد هذه البنية من خلال:

- عوامل مادية، كعدد الفواعل، وحدود الموارد، والحواجز أمام الحركة أو الاتصال؛
- عوامل اجتماعية، مثل المعتقدات والمعارف المشتركة، قواعد التفاعل الاجتماعي، ومجموعة علاقات القوة بين الفواعل؛
- عوامل نفسية، مثل معتقدات وتفضيلات الفواعل الأخرى.

يمكن القول أن النظريات الهيكلية العامة تشير إلى أن القيود الخارجية يمكن أن تدفع أو حتى تجبر الفواعل على الدخول في نزاع، وتشرح النظريات الهيكلية المحلية أن النزاع المدني يكون أكثر احتمالا إذا كانت هناك مجموعات منظمة جيدا داخل مجتمع يعبر عن سخطه بسرعة.

و تشير هذه النظريات إلى أن حالة التمرد أو العصيان هو وظيفة "هيكل الفرصة *Opportunity structure*" التي تواجه المجموعات التي تتحدى سلطة النخب، و يعتمد "هيكل الفرصة" هذا على القوة النسبية والموارد التابعة للمنافس وجماعات النخب؛ وعلى قوة المجموعات التي قد تتحد مع مجموعات المنافسين أو النخب، وأيضا على التكاليف والفوائد التي تعتقد المجموعات أنها ستتحقق من خلال أنواع مختلفة من العمل الجماعي أثناء دعم أو معارضة مجموعات النخبة.

ويعتقد توماس هومر ديكسون، بالاعتماد على هذا النوع من نظريات النزاع، أن التدهور البيئي الحاد يتسبب في 3 أنواع رئيسية من النزاعات، نادرا ما توجد في بشكلها الحقيقي في الواقع.

بالاعتماد على معطيات النزاع من النظريات الاجتماعية المختلفة، سطر "ديكسون" ثلاثة أنواع تصورات نظرية حول النزاعات البيئية، وهي نزاعات الندرة البسيطة، نزاعات مجموعات الهوية، ونزاعات الحرمان الاجتماعي.

2-2-1/ نزاعات الندرة البسيطة* Simple scarcity conflicts:

إن نزاعات الندرة البسيطة، قد شرحت من طرف النظريات الهيكلية العامة Structural Theories، وهذه الفئة من النزاعات هي التي نعمل على توقع حدوثها عندما تقوم الدول بحساب عقلاني لمصالحها، سواء ضمن مجال لعبة صفرية، أو لعبة سلبية، ناتجة عن ندرة الموارد[1].

*- لا تعني صفة "البسيطة" ما معناه "غير مهم"، بل سميت بالبسيطة لأنها تتميز على غرار النزاعات الأخرى على عمليات نفسية واجتماعية أكثر تعقيدًا من تلك التي يفرضها منظرو الاختيار العقلاني.

وبالعودة إلى حالات نزاع سابقة، يمكن فهم مثل هذه القضايا بسهولة، وذلك ضمن المنظور الواقعي وتقديمات المدرسة الواقعية، لكن مع تطور "الاحتياجات" وتفاقم الندرة؛ أصبح ضروريا خلق مجال آخر وإطار نظري آخر لفهم هذه النزاعات البيئية.

ويقترح "توماس هومر ديكسون" ثلاث موارد تقوم بسببها النزاعات حول الندرة البسيطة وهي: مياه الأنهار، الأسماك، والتربة الزراعية الخصبة والمنتجة[2]، (انظر الشكل رقم 10).

يرى "ديكسون" أن الندرة المتزايدة والسريعة لهذه الموارد تؤدي إلى نشوب نزاعات بسبب الاحتياج البشري لمثل هذه الموارد من جهة وبسبب تفاقم الاستغلال اللامشروع لها، مما يسبب ندرة سريعة لها في بعض المناطق من جهة ثانية ، وغالبا ما يمكن الاستيلاء أو السيطرة عليها جسديا.

لكن، يضيف "هومر–ديكسون"، أننا قد نلمس جانبا إيجابيا في التغذية الاسترجاعية Feed Back للعلاقة بين النزاع وانخفاض الإنتاج الزراعي، كمثال على ذلك، انخفاض الإمدادات الغذائية الناجم عن التغير البيئي قد يؤدي ببعض الدول إلى الكفاح من أجل زيادة مناطق الري والأراضي المنتجة [لكن هذا قد يؤدي أيضا إلى خفض الإمدادات الغذائية الآتية من مصدر آخر].

ويعتبر التغير البيئي أحد مصادر ندرة الموارد المتجددة، إلى جانب عامل التزايد السكاني، والتوزيع غير العادل للموارد في المجتمع، ويمكن القول أن مفهوم "الندرة البيئية"، يشمل المصادر الثلاثة، فمن جهة، تحليلات القضايا البيئية والندرة في الموارد، قسمت الموارد إلى موارد غير متجددة Non Renewable Resources، مثل: النفط، خام الحديد، وموارد متجددة Renewable resources، مثل المياه العذبة، الغابات، الأراضي الخصبة وطبقة *الأوزون*[3].

ومن جهة ثانية فأن الكثافة السكانية المتزايدة تزيد من عامل التغير البيئي، وذلك بسبب عدم قدرة كل فرد من الحصول على ما يحتاجه من الطبيعة، وأيضا تناقص هذه الموارد المتحصل عليها بسبب الاستهلاك المتزايد من طرف هؤلاء.

ويرى "توماس–هومر ديكسون– أنه من بين هذه الأشكال من التغيرات البيئية النى تؤدي إلى نزاع محتمل، صنفت المجموعة الأولى (المياه، تدهور الأرض، قطع الأشجار، نقص الثروة السمكية)

---

[1]- Thomas Homer-Dixon, *"On the Threshold: Environmental Change as Causes of Acute Conflict"*, op cit, p 106.

[2]-Thomas Homer-Dixon, and J- Blitt**, Ecoviolence, Links Among Environment, Population and Security**. op cit, p41.

[3]-Thomas Homer-Dixon**, Environment, Security and Violence**. op, cit, p15.

كمتغيرات تؤدي إلى نزاع عاجل، أما المجموعة الثانية (الاحتباس الحراري و استنفاد طبقة الأوزون) فتصنف ضمن المتغيرات التي تؤدي إلى نزاع في المستقبل القريب، لكن إذا ما حدث تفاعل بين هذه المتغيرات و عامل الضغط السكاني و البيئي، فالعالم أمام حالة أكثر تعقيدا مما هو محتمل، ويحدد:

1- ندرة المياه:

يقول ديكسون أنه:

> إذا ما تم دراسة وتحليل الإحصائيات حول مخزون المياه العالمي في السنوات الأخيرة الماضية، فسوف نلاحظ أن هناك تناقص في هذا المورد الطبيعي الرئيسي والأساسي لقيام كل الحضارات وكل الدول، رغم إتاحتها أو توفرها، فحوالي 41.022 كم^3 من مصادر المياه المتجددة متوفرة ومتاحة في العالم كل سنة، حسب إحصائيات المعهد العالمي للموارد "WRI" ويبلغ ما يستهلكه الفرد من هذه الوفرة حوالي 4000 كم3 سنويا، لكن المشكل ليس فقط اقتناء المياه واستهلاكها، بل في التحول في نوعيتها- وهو مشكل تعانيه الدول الكبرى بشكل أكبر وإلى جانب مشكل الجفاف الذي تعانيه معظم الدول المتخلفة والفقيرة خاصة في قارة إفريقيا[1]،

أما المشكل الثالث الممتد عن نوعية وكمية المياه، فيتمثل في الأوبئة الناتجة عن استهلاك المياه (غير الملوثة في العديد من الأحيان) مثل انتشار الملاريا في 91 دولة سنة 2015 وحدثت معظم حالات الوفيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[2].

2- ندرة الأراضي الزراعية:

بالنسبة لوفرة الأراضي الصالحة للزراعة أو الأراضي الخصبة، فإنه رغم وجود كميات أو هكتارات واسعة للاستغلال، إلا أن الواقع يبين أن العديد من هذه الأراضي فقدت خصوبتها وخصائصها الوظيفية الحيوية،كما أنها تكون في العديد من المرات غير قابلة للنفوذ أو صعبة الاستغلال بسبب موقعها(أراضي منطقة الأمازون).

---

[1] -Thomas Homer-Dixon, and J- Blitt, **Ecoviolence, Links Among Environment, Population and Security**. op cit, p3.

[2]- Organisation Mondiale de la Santé, « *Rapport sur le paludisme dans le monde 2017* » : consulter le 21/01/2018.
http://www.who.int/malaria/publications/world-malaria-report-2017/report/fr/

حسب إحصائيات WRI، في قارة آسيا أكبر قارة ذات الكثافة السكانية الهائلة، 82% من الأراضي الزراعية تفقد خصوبتها بسرعة[1]، كما أنها معرضة للانجراف، أما استراليا فقد غرقت 5% من أراضيها بسبب انهيار القطب المتجمد.

ففي حالة الفيليبين، أدى النمو السكاني المتزايد والسريع وندرة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة بسبب انجراف التربة، إلى انخفاض إنتاجي، أدى بدوره إلى تزايد الفقر خاصة من أوساط الفلاحين الذين شكلوا طبقة مهمشة بيئيا، أسست لتمرد شعبيا ضد الحكومة، ولنزاعات مستعصية، يشرحها الشكل رقم (12) .

الشكل رقم (12) : الهيكل التنظيمي للنزاع البيئي في دراسة حالة الفيليبين(بتصرف)

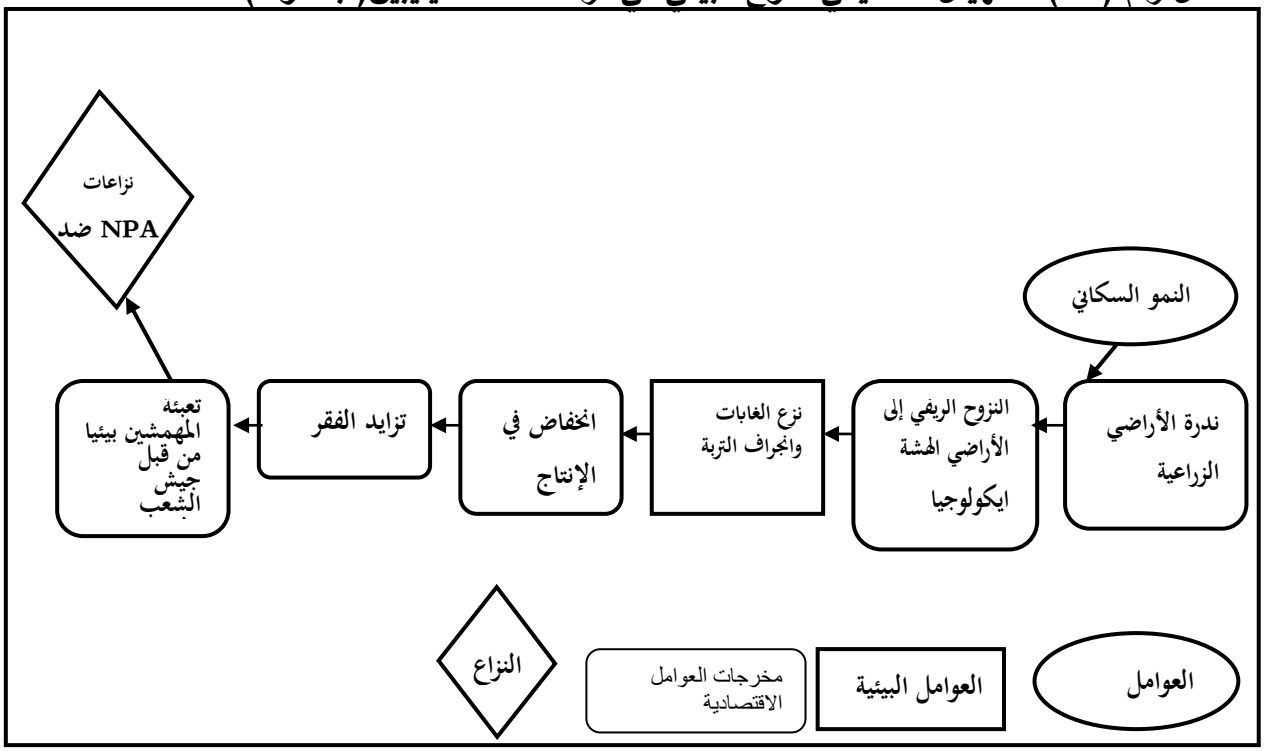

Source : Daniel Schwartz and Ashbindu Singh, *"Environmental Conditions, Resources, and Conflicts :An Introductory Overview and Data Collection*", UNEP, 1999, p 17.

3- ندرة الغطاء الغابي:

يقول "ديكسون": في بداية التسعينيات حوالي 17 مليون هكتار من الغابات الاستوائية انتزعت كل سنة، وبين 1989 إلى 1990 تحولت منطقة غابة استوائية مساحتها تضاهي 3 مرات مساحة دولة

[1] - Thomas Homer-Dixon, and J- Blitt, **Ecoviolence, Links Among Environment, Population and Security**. op cit, p p (3-4).

فرنسا، إلى استعمالات أخرى، واليوم مثلت دولة اندونيسيا، البرازيل، وماليزيا نصف الخسائر الغابية الاستوائية المطيرة في العالم" [1]، (مثل جزيرة بورنيو المقسمة سياسيا بين اندونيسيا وماليزيا وبروناي، التي فقدت حوالي 50 بالمئة من تنوعها الحيوي بسبب قطع الغابات وأصبحت معرضا لانبعاث غار الميثان القاتل).

وعلى غرار قطع الأشجار ونزع الغابات الاستوائية، فإن تجزئة الغابات يهدد التنوع الحيوي من خلال تناقص أنواع الجماعات البيئية الحيوانية والنباتية، مما يؤدي إلى تآكل التربة وتغيير البيئة المحلية، التي بدورها تضر بالحياة البرية المحلية.

4- ندرة الثروة السمكية:

يرى "ديكسون " أن الثروة السمكية أن العالم على وشك الدخول في أزمة سمك بسبب الصيد المكثف الذي لا يحترم القواعد الدولية من جهة، وبسبب تلوث المحيط والأنهار والبحيرات، الذي أدى إلى انقراض مئات الأنواع من الكائنات الحية المائية[2].

من كل ما سبق من معطيات، يحدد "ديكسون" ثلاثة أبعاد لمفهوم الندرة البسيطة[3].

- **ندرة بسبب العرض:** ويكون ذلك عندما تكون نسبة التناقص في الموارد الطبيعية أكثر من نسبة الزيادة والتجدد في نفس الموارد.

- **ندرة بسبب الطلب:** وتكون بسبب النمو السكاني وزيادة الاستهلاك الفردي.

- **ندرة قطاعية (هيكلية):** وتكون بسبب التوزيع غير العادل للموارد، ويبرز ذلك عندما تسيطر قلة من الناس على كل الموارد، دون الكثرة التي تعاني من النقص الموردي، واجتماع هذه الموارد مع بعضها بطريقة متزايدة قد يؤدي إلى الدخول في نزاع أهلي مسلح، وهذا سوف يؤدي بدوره إلى انخفاض وتقليص الإنتاجية الزراعية، والنشاطات الاقتصادية، فيؤدي إلى حدوث الهجرة وبروز الدول الضعيفة كما يبين الشكل رقم (13).

---

[1] - Thomas Homer-Dixon, and J- Blitt, **Ecoviolence, Links Among Environment, Population and Security**. op cit, p 4.

[2] - Idem.

[3]-Thomas Homer-Dixon, *"Environment Scarcities and Violent Conflict, Evidence from Cases*", International Security, op cit, pp (6-15).

الشكل رقم (13): يبين بعض مصادر وانعكاسات الندرة البيئية (بتصرف)

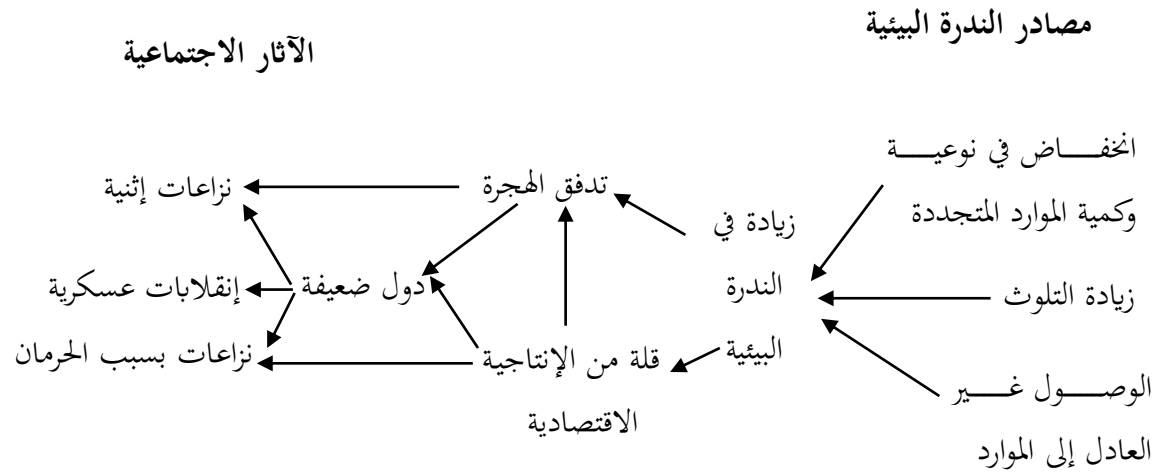

***Sources*:** Thomas Homer Dixon**, Environment Scarcities and Violent Conflict.** Op cit, p31.

ويمكن استخلاص مجموعة **فرضيات** حول نموذج ديكسون، في ما يخص الدول/ الأفراد المعرّضون لنزاع بيئي:

- **الفرضية الأولى:** ترى بأن الدول التي تعاني من تدهور في التربة هي أكثر عرضة للنزاع المسلح الداخلي، من الدول التي لا تعطي أهمية للتدهور في التربة والأراضي[1].

- **الفرضية الثانية:** ترى بأن البلدان التي تعاني من شكل التناقص في الغابات، أكثر عرضة لتجربة نزاع مسلح داخلي، من الدول التي لا تعاني من إزالة الغابات.

- **الفرضية الثالثة:** ترى بأن الدول التي توفر نصيب كل فرد من المياه العذبة، معرضة للنزاع المسلح الداخلي أكثر من الدول التي لديها وفرة في المياه، تسمح لكل فرد بأخذ نصيبه[2].

وكل هذه الفرضيات تندرج ضمن "الندرة الناجمة عن العرض"، بذلك تتشكل فرضية رابعة، مع الإشارة إلى عامل "الندرة الناجمة عن الطلب"، وترى هذه الفرضية أن الدول التي تعاني من كثافة سكانية مرتفعة، أكثر عرضة لنزاع داخلي مسلح من الدول التي لها كثافة سكانية منخفضة[3].

[1]-Wenche Hange and Tanja Ellingsen*, "Beyond Environmental scarcity: causal Pathways to conflict"*, Journal of Peace Research, vol 35, n°3,1998, p302.
[2]-Ibid, p303.
[3]-Idem.

أخيرا، هناك فرضية خامسة، تندرج ضمن ثالث بعد من أبعاد الندرة وهي "الندرة الهيكلية"، وترى هذه الفرضية أن الدول التي تعاني من تفاوت مرتفع في الدخل أكثر عرضة لنزاع مسلح من الدول التي لديها توافق مرتفع.

2-2-2/ النزاعات بسبب هوية المجموعات *Group Identity conflicts*[1]:

ويتم شرح هذا الجزء بالاعتماد على نظرية " هوية المجموعات "، فأي نزاع محتمل الحدوث بسبب تحركات السكان واسعة النطاق، والناجمة عن التغير البيئي.

إن الجماعات الاثنية والثقافية المختلفة قد تنفجر مع بعضها البعض، تحت ضغط ظروف الحرمان والتوتر، إلى جانب إمكانية حدوث علاقة عدائية بين الجماعات وتوجه جماعة ما إلى التركيز على هويتها مع إقصاء واستبعاد الجماعات الأخرى (وهذا ما يسمى تمييزا عنصريا).

مثل الوضع في بنغلاديش، في منطقة آسام Assam، أين قام صراع إثني في الولاية على طول سنوات الثمانينيات، غذته عمليات الهجرة[2].

من جهته، يتحدث "آدريان مارتين Adrian Martin"عن إعادة النظر في الروابط بين النزاع و البيئية باعتماد ثلاث زوايا نظر رئيسية، الأولى بالرجوع إلى انثروبولوجيا النزاع ومقتضيات النظام البيئي، والثانية اعتماد دراسات التنمية وعنصر الفقر، ثم علم النفس الاجتماعي، وأخيرا بالنظر إلى الملكية المشتركة (الجماعية) للموارد *Common property resource*[3] .

ويشير "علم النفس الاجتماعي للنزاع بين المجموعاتي" *social psychology of intergroup conflict* إلى أن مجموعات الهوية الاجتماعية *social identity groups* تصبح ذات نفاذ أقل (حيث تصبح المجتمعات أكثر تجزئة) في ظل الظروف المحيطة التي تعزز من تصورات الحرمان النسبي *relative deprivation* ، وحيث توجد مثل هاته الظروف يتم استغلال الاختلافات القائمة، مما يغذي العداء تجاه المجموعات الأخرى الخارجية.

بالنسبة للانثروبولوجيا، فهناك أعمال تشير إلى أن المظاهر المختلفة "للنزاع العرقي" غالبًا ما تحجب الأسباب المحفزة للاستغلال العرقي أو الاثني؛ إذ يتم التلاعب بالأفكار الشائعة حول الهويات الجماعية لأغراض إستراتيجية محضة.

---

[1]-Thomas Homer-Dixon, *"On the Threshold: Environmental Change as Causes of Acute Conflict"*, op-cit, p108.

[2]- Idem.

[3]- Adrian Martin, "*Environmental Conflict between Refugee and Host Communities*", Journal of Peace Research, Vol. 42, N° 3, May 2005, pp (333-334).

ويشرح "مارتين" وجهة نظره حول النزاعات الاجتماعية عن طريق الشكل التالي:

Figure (14) Pathways to Conflicts :

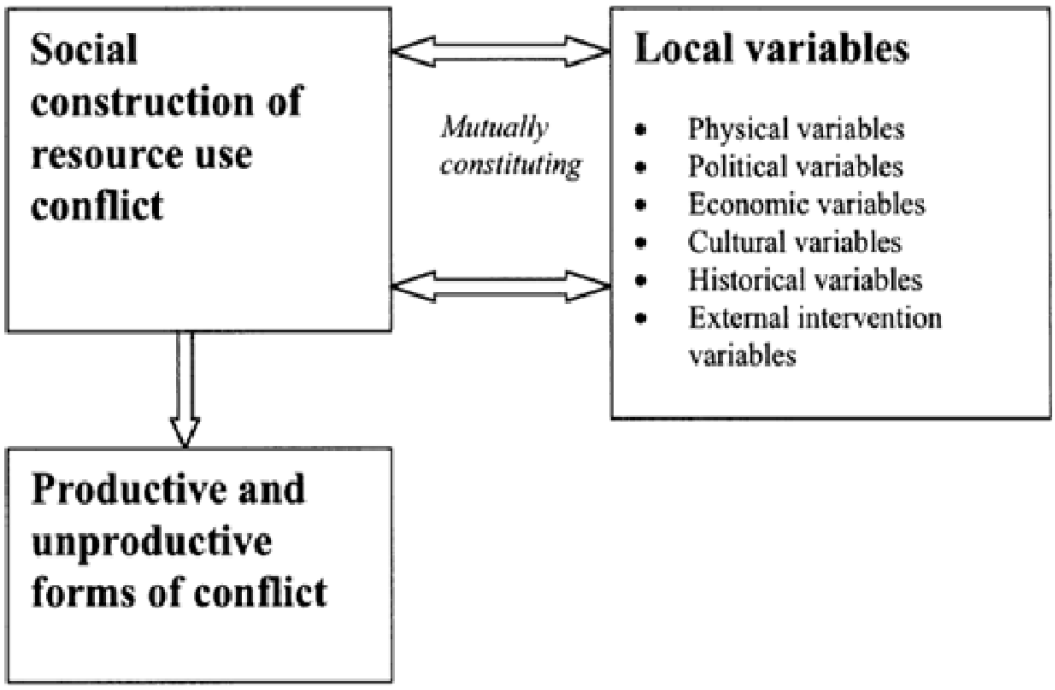

Source: Adrian Martin, "*Environmental Conflict between Refugee and Host Communities*", op cit, p 334.

من زاوية نظر أخرى يحدد "ديكسون" أن زيادة التوتر البيئي والسكان في الدول المختلفة، يؤدي إلى ارتفاع عمليات الهجرة نحو الدول المتقدمة، وهنا تتضح صورة أولمان Ulman في قوله: "جزيرة من الأغنياء وسط محيط من الفقر والفقراء"، بذلك ستزداد عمليات هجرة سكان أمريكا اللاتينية إلى كل من الولايات المتحدة وكندا، وهجرة الأفارقة وسكان الشرق الأوسط إلى أوروبا، وسكان جنوب شرق آسيا إلى استراليا، هنا سوف يختل بالفعل التوازن العرقي والإثني في العديد من المدن ومناطق البلدان المتقدمة، وستعمد الحكومات إثر ذلك إلى المكافحة من أجل احتواء ردود أفعال معادية من الأجانب، وهذا الصراع العنصري سيصبح مع مرور الوقت أسوء بكثير مما نظن ونعتقد.

2-2-3/ النزاعات بسبب الحرمان النسبي[1]:

ترى نظريات الحرمان النسبي أنه في حين تقوم البلدان النامية بإنتاج القلة من المنتوج بسبب المشاكل البيئية، فإن سكان هذه البلدان سيعمدون إلى إبراز سخطهم الناجم بسبب اتساع الفجوة بين

[1]- Adrian Martin, "*Environmental Conflict between Refugee and Host Communities*", op cit, p109.

مستوى الإنجاز الاقتصادي الحقيقي، وما كانوا يطمحون إلى امتلاكه (الشعور بالاستحقاق)، فكلما زادت حدة التدهور الاقتصادي كلما زاد سخط وغضب هؤلاء.

إضافة إلى ذلك فإن الجماعات ذات المكانة الاجتماعية المهمشة والفقيرة سيكتنفها الإحباط أكثر من غيرها، لأن النخب ستستعمل كامل قوتها من أجل الحفاظ –قدر المستطاع– على إمكانية الوصول إلى مستوى معيشي ثابت رغم تقلص "الكعكة الاقتصادية Economic Pie"، كما يقول "هومر ديكسون"، على عكس الفقراء الذين يزدادون فقرا، وهنا سوف تقوم أعمال العنف من طرف جماعات ضد أخرى بسبب التوزيع غير العادل للسلع الاقتصادية في المجتمع، وبسبب حالتهم الاقتصادية المزرية.

والجدول التالي، يعكس المعطيات أو بالاحرى الفرضيات التي سطرها "توماس هومر ديكسون" حول أسباب قيام نزاعات بيئية.

Table (09): Comparison of Conflict Types

Conflict type	Objective sought	Conflict scope
Simple scarcity	Relief from scarcity	International
Group Identity	Protection and reinforcement of group Identity	International or domestic
Relative deprivation	Distributive Justice	Domestic (with international repercussions)

Source: Thomas Homer-Dixon, *"On the Threshold: Environmental Change as Causes of Acute Conflict"*, op-cit, p112.

لقد عمد "هومر ديكسون" من خلال مقربة "تورونتو" إلى الإلمام بكل مخرجات دراسات الحالة التي وضعها "مشروع الأمن والبيئية والسكان" من اجل النظر في وضعية العالم واحتمالية وقوع نزاعات بسبب البيئية.

في مجملها، أتت هاته النتائج لتدعم فكرة العلاقة السببية بين النزاع والتدهور البيئي، كما أعطت هاته المقاربة إطارا منهجيا لم يسبق وضعه من قبل دراسة النزاعات البيئية، التي سميت من طرف هاته المقاربة بنزاعات الندرة الموردية.

ولا تزال إلى اليوم "مقاربة تورونتو"، المقاربة الوحيدة التي عمدت إلى دراسات أكثر من 100 حالة نزاع دولي، أو إقليمي، أو داخلي، من اجل تبيان صحة فرضياتها حول العلاقة السببية

وكأي حقل معرفي جديد، قوبلت أعمال "هومر ديكسون" و"مقاربة تورونتو" بالعديد من الانتقادات ، المتنوعة في مضمونها ومجالها للربط بين النزاع والبيئية، لكن لا يعني ذلك أن الطرح النظري والمنهجي الذي جاءت به المقاربة خاطئ أو بعيد عن المتناول، بل على عكس التوقعات، تم التأسيس لبحوث جديدة في مجال الدراسات الأمنية والبيئة، سميت فيما بعد بالدراسات الأمنية البيئية.

المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لمقاربة "تورونتو" وتأسيس حقل الدراسات الأمنية البيئية والنزاع:

بعد أن تم نشر نتائج دراسات الحالة التي وصل إليها توماس هومر ديكسون، ومجموع الباحثين حول كيف يهدد التغير البيئي والندرة البسيطة البلدان والمجموعات ويسبب أشكالا مختلفة من النزاعات أطلقت عليها مجموعة "تورونتو" النزاعات البيئية؛ ظهر العديد من الانتقادات في محتوى ومضمون المقاربة، شكلت جيلا آخر من النقاشات حول الأمن البيئي.

ففي حين كان **الجيل الأول** من البحوث متعمقا حول الأمن البيئي والجيل الثاني حاول تفسير امتدادات الربط بين البيئية واللاأمن نحو حدوث نزاع من خلال طرح منهجي أكثر، أتى الجيل الثالث من النقاشات للبحث في أفق النظرية والتطبيق، من خلال اعتماد أوسع للنقاشات المعرفية والدراسات البحثية والاقترابات المنهجية والتقنيات للربط بين النزاع والبيئة، تلتها جملت انتقادات من مختلف منظري وباحثي العلاقات الدولية، فكونت بذلك جيلا آخر من الدراسات الأمنية البيئية، تبحث في حقيقة الطرح السابق حول الربط بين البيئة واحتمالية النزاع.

على العموم ، تمثلت الانتقادات التي وجهت لمقاربة "تورونتو" حول الندرة والسكان والأمن" في مجموعة نقاشات أو انتقادات حول المنهجية المتبعة في البحث والدراسة إلى جانب المسارات التحليلية وأجندة البحث.

المطلب الأول: انتقادات مجموعة تورنتو ومشروع EPS:

لقد جاءت هذه الانتقادات في مجملها من عدة مراكز بحوث مختلفة المبدأ والطرح النظري والمعرفي/ ومن مجالات دراسية عدة، لكنها كلها تدور حول قضايا البيئة ومدرسة الأمن البيئي، ومعظم المنتقدين لمقاربة "توماس هومر ديكسون" ينتمون إلى معهد السلام بأوسلو، أو ما تم تسميتهم من قبل بمجموعة PRIO، وما يلفت الانتباه هو أن المشككين الأوائل في الربط بين القضايا البيئية والأمن، والقضايا البيئية والنزاع، والذين شكلوا انتقادات الربط في بداية التسعينيات، يعترفون اليوم من خلال نقاشاتهم حول الأمن والبيئية بأن الأمن البيئي، ومن ثم النزاع البيئي هما حقلين معرفيين يجب الدراسة والتعمق في إحداثياتهما من أجل تكوين أفكار وحجج منهجية ومعرفية تمكن هؤلاء من إيداع النقد المتوازن.

من جهة أخرى، تعتبر هذه الانتقادات اعترافا ضمنيا، بأن "توماس هومر ديكسون" هو أول من شيد وأسس للحقل النظري للنزاعات البيئية، وأكبر باحث في هذا المجال لنظرية العلاقات الدولية، وأيضا، يمثل كم الانتقادات الموجهة لهذه المقاربة تطورا وتوسعا للمقاربة في حد ذاتها، ويمكن تقسيم هذه الانتقادات إلى فئتين، الأولى تنظر في الشكل والمنهجية المتبعة، والثانية تشكل مجموعة ادعاءات في مضمون البحث والنتائج التي أعطتها مقاربة "تورونتو"

1-1/ الانتقادات حول منهجية مقاربة "تورونتو"

لكن وبالرغم من إسهامات الانتقادات في بناء الحقل المعرفي والنظري للنزاعات البيئية، فلا يمكن الإنكار أنها في الأصل انتقادات أعطت انطلاقة جديدة لمدرسة "تورنتو" ومقاربة "توماس هومر ديكسون" من أجل النظر في مجموع النقائص المفاهيمية، وإعادة تطويرها وتقييمها، نحو الأفضل.

يمكن تحديد الانتقادات الموجهة لمقاربة "تورنتو" في ستة نقاشات جدلية:

1-1-1/ انتقاد حول تركيز "هومر ديكسون" على متغير الندرة دون متغيرات أخرى بحثية:

أول انتقاد اعتبر كرد فعل على التركيز الشديد الذي أولاه "توماس هومر ديكسون" لمتغيرات بيئية محددة، خاصة منها الندرة (ندرة المياه، والغابات، والأراضي وغيرها)، ويحدد الانتقاد الأول أن هذا التقسيم للمتغيرات يحد من الدراسة ويحصر مجال وزوايا النظر التي سطرت في أول الدراسة.

ويسطر "لوفي Levy" مجموعتين من التهديدات المادية، طبقة الأوزون والتغير المناخي العالمي، كظاهرتين أساسيتين يهددان الأمن [يقصد أمن الولايات المتحدة الأمريكية]؛ لم يتم التطرق إلى كليهما

من طرف مقاربة "تورونتو"[1]، إذ حدد "ديكسون" بصفة شاملة دون تحديد كيفية حدوث نزاع بسبب التغير البيئي والمناخي العالمي، أن العالم سيصل سنة 2100 إلى 3.5 درجة مئوية من سخونة الأرض بسبب الاحتباس الحراري الأمر الذي يعد كارثيا إن لم يتم التصرف حيال ذلك، وسيعيش الإنسان أنواع جديدة من الأمراض والحشرات والأوبئة إلى جانب نقص الغذاء، من جهة أخري، تؤدي الغازات الدفيئة الناتجة عن اقتصاديات الدول في اتساع ثقب الأوزون، الذي يخلق من جهته أمراضا مختلفة تهدد الإنسان كسرطان الجلد، إلى جانب التغير في التنوع البيولوجي وفي النظام الايكولوجي عامة[2].

من جهة أخرى، رأى آخرون بضرورة الحديث عن الفقر إلى جانب عناصر الندرة، وذلك من اجل شرح وفهم ظاهرة الفقر في حد ذاتها، والدور الذي يلعبه في زيادة الندرة، بمعنى أن الفقر كمتغير أولي للندرة البيئية يجب أن يتم وضعه ضمن الروابط السببية لنزاعات البيئة، وفي هذه النقطة نجد طرح "وانش هوغ Wenche Hauge" و "تانيا ايلينسن Tanja Ellingsen في تحليلاتهما الكمية للعديد من فرضيات "مقاربة تورونتو".

وتشير أحد استنتاجاتهما – التي أبرزت مدى امتنانهما بعمل هومر ديكسون – أن البلدان ذات الناتج القومي الإجمالي المنخفض لها "تأثير سلبي على الحرب الأهلية"، لكن البلدان ذات الناتج الإجمالي القومي العالي هي اقل احتمالا لدخول حروب أهلية[3]، حتى تحت أقصى ظروف الندرة البيئية.

تعتبر الكثافة السكانية أو العامل الديموغرافي مجملا، متغيرا آخر لاقى تداولا من طرف نقاد مقاربة "تورونتو"، وذلك للإهمال الكبير الذي لاقاه من طرف تحليلات "تورونتو" على الرغم من الدور الرئيسي والأساسي لهذا المتغير في النزاعات البيئية، على غرار الندرة بأشكالها، التي لاقت تحليلا واسعا وملما من طرف "هومر ديكسون" وعلى جميع الأصعدة والمستويات.

فأصحاب النظريات المالتوسية الجديدة اقروا في العديد من البحوث أن عامل السكان والكثافة السكانية تؤثر أو تسبب في وقوع نزاعات، كما إن النمو السكاني المتزايد إذا ما اقترن بعوامل أخرى كالانكماش الاقتصادي ونقص التنمية، سيؤثر سلبيا على أجهزة الدولة وعلى قدرتها الوظيفية والسيادية الفعالة[4]،

---

[1] -Marc Levy, *"Is the environment a National security Issue*?", op cit, 21.

[2] - Thomas Homer-Dixon, and J- Blitt, **Ecoviolence, Links Among Environment, Population and Security**. op cit, p, p5.

[3] - Wenche Hange and Tanja Ellingsen,op cit, p 312.

[4] Tir Jaroslav and Paul F. Diehl, "*Demographic Pressure and Interstate Conflict: linking Population Growth and Density to Militarized Disputes and War, 1930-89*, Journal of Peace Research, Vol 35, N° 3, 1998, p 320.

وبذلك، الادعاءات بان التزايد السكاني الكبير يمكن أن تؤدي إلى لا استقرار سياسي تحت ظروف الندرة.

وترى الباحثتين أن التركيز على عوامل ندرة والبحث في متغيرات محددة لها دون الأخذ بعين الاعتبار عامل الفقر والتزايد السكاني قد انتقص من القيمة البحثية الكبيرة التي تولاها مشروع "تورونتو" كما أدى إلى الحد من نتائجه المسطرة.

1-1-2/ انتقاد حول تركيز "هومر ديكسون" على متغير التدهور البيئي:

الانتقاد الثاني لمقاربة "توماس هومر ديكسون" هو حول أن مشروع "تورونتو" لم يدخل ثلاث متغيرات أساسية في سياقه المنهجي (العامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي) على الرغم من أن التدهور البيئي و الندرة جزءان لا يتجزءان من بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأيديولوجية مميزة.

ويقول "غليديتش" في هذا الإطار، كيف يمكن للحديث عن حقيقة وجود 214 حوض نهري مشترك على مستوى العالم وأن كل منطقة منها معرضة لنزاع بيئي، أن يكون ذو أهمية أكبر من معرفة كيف تعمل هاته الأنظمة النهرية داخل مناطق غير ديموقراطية، تعاني التخلف واللاإستقرار، والانقسامات الاثنية[1].

ويرى دعاة نظرية السلام أن "هومر ديكسون" قد أعطى قيمة زائدة للوسط البيئي، وكيفية دمجه، الأمر الذي اعتبره هؤلاء "إهمالا" منه، ويناقشون الفكرة بأن الديمقراطيات نادراً ما تخوض حربًا مع بعضها البعض (ما تدعيه نظرية السلام الديمقراطي لـ"بروس روسيت" Bruce Russett)، فلماذا يجب علينا أذن أن نسلم بحتمية ما يفترضه منظرو النزاع البيئي، بأن العالم سيدخل مرحلة نزاعات إذا ما امتدت ندرة الموارد الطبيعية والتدهور البيئي.

ويدعم هؤلاء حجتهم بأن سياسات الدول الداخلية ونظمها القضائية، لديها القدرة على التخفيف من حدة الأزمة البيئية، كما لديها ميكانيزمات محددة لتجنب الوقوع في نزاعات أو حروب بسبب الندرة أو عوامل بيئية أخرى، من جهة أخرى، يحددون أن التعاملات والتبادلات الاقتصادية والتجارية

[1] - Nils Gleditsch, "*Armed Conflict and Environment: A critique of literature*", op cit, p 390.

العالمية والبنية القوية للنظم النقدية وسياسات التجارة الدولية من شأنها أن تدفع دون الوقوع في نزاعات على الموارد[1]، (من خلال نزع الفوائد والعائدات الناجمة عن سياسات الاستخراج الموردي مثلا).

بذلك، فالندرة والتدهور البيئي لا يؤديان بشكل حتمي إلى نزاع ، الأمر الذي فسره دعاة هذا الطرح بأنه غياب لبعد النظر والتحليل من طرف مقاربة "تورونتو" وإسهامات "توماس هومر ديكسون".

1-1-3/ انتقاد حول البدائل المختارة وغياب المقارنة:

وجه أصحاب هذا الانتقاد نقدهم لتشديد مقاربة "ديكسون" فقط على البلدان المتخلفة أو الفقيرة دون غيرها، حيث كان مجال دراسات الحالة المعطاة من طرف المشروع في شكل دراسة حالات بلدان من العالم النامي فقط، من أجل تبيان كيف تؤثر أخطار التدهور البيئي وعوامل الندرة إلى نزاعات داخل هذه الدول؛ رغم أن "توماس هومر ديكسون" قد حدد مسبقا أن اختياره لمثل هذه الدول من اجل دراسة حالة النزاع، كان من اجل إظهار الرابط بين العوامل والمشاكل البيئية والنزاع، وتوضيح الحقائق (لهؤلاء المكذبين /الرافضين لوجود علاقة بينهما) بأن الندرة البيئية قد تؤدي إلى نزاع عنيف[2].

إلى جانب ذلك، بين "هومر ديكسون" في شرح مفصل عن المنهجية التجريبية الامبريقية المتبعة للوصول إلى نتائج وفقا لفرضيات مسطرة جزئيا وكليا، لكن هذا الأمر، لم يحل دون انتقادات لاذعة لمنهجيته المتبعة، قولا منهم أنها منهجية غير واضحة، لا تعطينا تنوعا في البدائل التابعة، وبالتالي فهناك استبعاد للمنطق الاستدلالي في تصميم البحث، وبذلك فهي، حسبهم، لا توفر الأساس التجريبي للمقارنة[3].

فاعتماد مقاربة "تورونتو" على دراسات حالات محددة دون غيرها، أعطى صورة للغير بأن هذه المقاربة واجهت صعوبات في إعطاء نتائجها وتبيان صحة فرضياتها، ومن جهة ثانية، فغياب المقارنة النقدية في الطرح، يجعلها تفتقر- حسب أصحاب هذا الانتقاد- إلى ميزة التنبؤ، حول لماذا وكيف يبدأ الصراع على الموارد، وتحت أي شروط (اجتماعية أو اقتصادية) وإلى أي درجة قد يصل هذا النزاع، فبدلا من إعطاء حالات مقارنة، اكتفت مقاربة "تورونتو" بالقول بأن "الندرة البيئية تسبب نزاعًا عنيفا".

يلتف أصحاب هذا الانتقاد حول فكرة مفادها أن البحوث تكتسب فائدتها المفاهيمية والمعرفية من خلال دراسة كل الظروف المحيطة بالظاهرة محل الدراسة، وفي حالة النزاع، كان لزاما على مقاربة

---

[1] - Daniel Deudney, *"Environment and Security: Muddied Thinking"*, Bulletin of Atomic Scientist, 47, 1991, page 26.

[2] - Nils Gleditsch, "*Armed Conflict and Environment: A critique of literature*", op cit, p 391.

[3] - Carsten F. Rønnfeldt, op cit, p478.

"هومر ديكسون" أن تنظر في كل من متغيرات النزاع والتعاون، كمتغيرين متناقضين، تربطهما بيئة أو ظروف بيئية واحدة، وهي متغيرات قابلة للمقارنة والطرح، إذا ما ارتبطت بالندرة كمتغير مستقل.

يمكن القول أن هناك ارتباط واضح علائقي بين هذه الفئة من الانتقادات التي كانت أكثرها حول المنهجية المتبعة في التحليل، إذ هناك من تطرق إلى ضرورة توسيع المتغيرات التابعة من اجل فهم واسع للمتغير المستقل، مع تناول كل متغير على حدى، ثم النظر في الظروف والعوامل المحيطة، من جهة ثانية، كانت الانتقادات حول المنهجية حول عدم التزام مقاربة "هومر ديكسون" بتقنيات المقارنة، من أجل إعطاء نتائج مختلفة، تستلزم فيما بعد تقديم شرح تنبئي استشرافي حول ظاهرة النزاعات البيئية

1-2 / انتقادات مضمون ومحتوى المقاربة:

إلى جانب مجموعة الانتقادات المنهجية لنموذج "توماس هومر ديكسون" و "مقاربة نورونتو" حول الندرة البيئية والنزاع، هناك مجموعة انتقادات أخرى وجهت لها، وتدور في الأصل حول مضمون المقاربة، والنتائج التي توصلت إلى تسطيرها.

1-2-1/ انتقاد حول تعقيد وشمولية المقترب

يرى أصحاب هذا الانتقاد أن مقاربة "توماس هومر ديكسون" في حد ذاتها مقاربة يكتفها التعقيد والشمولية في الطرح والمضمون، الشيء الذي حال دون إجراء تحليل تجريبي عام ودقيق لمعطياتها، فمثلا، أعتمد البحث في دراسة حالة "غزة"، على ثمانية (08) متغيرات مستقلة ومتداخلة فيما بينها، ترتكز على ستة (06) أشكال من أجل شرح ثلاث (03) أنواع من الندرة المائية، وعلى عشرة (10) أشكال من أجل شرح تزايد مستويات الظلم واللامساواة الإقليمية.

ويستهل دعاة هذا الانتقاد، أن التعقيد ليس في النموذج البحثي والمنهج المتبع في حد ذاته، بل يمكن التعقيد في الحد من قدرة الدارس والمتتبع له من تحديد صحة العلاقة السببية المعطاة[1]؛ ولأجل ذلك، يجب اتخاذ تقنية واضحة لتحديد التطور التدريجي للظاهرة محل الدراسة، ولتحديد بياناتها ومعطياتها التي تختلف وتتطور أيضا من فترة زمنية إلى أخرى، بمعنى وجوب الالتزام بوسائل تحليلية أكثر شمولية، وتمتد إلى فترات زمنية لاحقة.

1-2-2/ انتقاد "السببية العكسية *reverse causality*":

[1] - James Fairhead, *"The conflict over natural and environmental resources",* op cit, p174.

جاء هذا الانتقاد من اجل نقد نقطة معينة في طرح "هومر ديكسون"، وهو العلاقة السببية العكسية للنزاعات البيئية.

ففي حين يحدد "هومر ديكسون"، في علاقة تداخلية سببية، أن العوامل البيئية قد تؤدي إلى نزاع بيئي، فالنزاع بدوره قد يؤدي إلى تدهور بيئي، إجهاد /شدة بيئية، والى ندرة بيئية.

بذلك، هناك دائرة سببية مهمة وملفتة للنظر والاهتمام، ينبغي الالتفات لها وأخذها محمل الجد والتقييم، أين يكون المتغير التابع للندرة البيئية (كمتغير مستقل) هو النزاع.

في حالات عدة، أدى النزاع العنيف إلى تعذر الوصول إلى موارد بيئية محددة، مما خلق مزيدا من حالات النزاع.

ويقول "فيرهيد Fairhead " بهذا الشأن أن "اعتبار النزاعات على أنها "بيئية " في الأصل، يمكن أن يحجب الأصول السياسية والسياسية–الاقتصادية لما كنا نظن أنه حدث سياسي بامتياز"[1].

كما يرى أن التساؤل يظل مطروحا، حول كيف يمكن للأمن البيئي (ومؤيدي نظرية الأمن البيئي) أن يدحض هذا المأزق السببي.

1-2-3/ انتقاد طرق الدلالة والاستشراف:

بالرجوع إلى الطرح النظري لمقاربة "تورونتو" فان العديد من التفسيرات والشروحات كانت بصيغة تنبؤية استشرافية، أسست لمجموعة نقاد آخرين، يرون في أن "توماس هومر ديكسون" ربط ادعاءاته الآنية، بالمستقبل في صيغة استشرافية، فكيف يمكن الاعتماد على البراهين المستقبلية للتحقق من صحة افتراضاته الحالية؟

ففي شرحه للنزاعات (المحتملة في العديد من المرات) لجأ "هومر ديكسون" إلى أجندة بحث خاصة به، تؤكد على احتمال نشوب نزاع بيئي في المستقبل، بدلا من شرح حدوثه الفعلي في الزمن الحاضر أو شرح نزاع وقع في الماضي.

يقول "غليديتش Gleditsch" في هذا السياق أن المشكلة تكمن في أن معظم أعمال "توماس هومر ديكسون" مؤسسة على نظريات مثيرة للجدل، أكثر من كونها قائمة على بيانات موثوقة من شأنها تأكيد صحة فرضياته الرئيسية[2].

---

[1] - James Fairhead, *"The conflict over natural and environmental resources",* op cit, p174.

[2] - Nils Gleditsch, "*Armed Conflict and Environment: A critique of literature*", op cit, p393.

يمكن القول في هاته الفئتين من الانتقادات الموجهة إلى مقاربة تورونتو"، أنها أتت في شكلها ومضمونها كتأكيد على جدة الطرح النظري والتطبيقي حول نزاعات البيئة، وعلى طول العقود الثلاث الماضية من تطور الدراسات الأمنية البيئية كانت هناك سلسلة من الانتقادات المتتالية من جهات وأطراف مختلفة، حول الربط بين البيئية والنزاع، رغم الإلمام شبه التام بضروريات البحث النظري من طرف "هومر ديكسون" من أجل تطوير هذا الحقل المعرفي والأكاديمي لنظرية الأمن البيئي والنزاع العنيف.

في طبيعة الدراسات في نظرية العلاقات الدولية، نجد أن التنظير دائما ما يواجه بأنواع من النقد الداحض أو البناء للنظرية وللمنظرين في حد أنفسهم، وعملية النقد في حد ذاتها تسمح للفحص الدقيق للنظرية وتمييعها من أجل الخروج في النهاية بنظرية تدرج ضمن المعرفة السياسية.

ويبقى النقد في تكرار وتداخل مستمر بعد أي تطوير للنظرية أو لجوانب النظرية، مما يؤدي إلى إعادة صياغة افتراضات جديدة، وتسطير معطيات بحثية مستقبلية، تساهم في تطور النظرية من جديد، ويمكن القول أن المحاكاة بين النقد والنقاش هما الدعامتان الرئيسيتان لأي تنظير في أي مجال كان، من اجل الوصول– في النهاية– إلى نتائج مرضية.

لقد تم التحدث في متن هذا الجزء حول الانتقادات الموجهة لمقاربة "تورونتو" عن جيل آخر من الباحثين والمنظرين اللذين يرون بأن الندرة البيئية ليست السبب الرئيسي في نشوب نزاعات عنيفة بل هنالك مظاهر ومخاطر بيئية أخرى من شأنها أن تهدد الدول والإفراد والمجموعات.

وهناك من هؤلاء الباحثين من أنشأ بحثه، ومساره التحليلي وفقا لمخرجات ونتائج مقاربة "تورونتو" كما يوجد منهم من رفض الادعاء القائم بنشوب عنف أو نزاع، ونادى بضرورة الاعتماد على ميكانيزم التعاون والتبادل من أجل الحؤول دون النزاع.

وفيما يلي سيتم التطرق إلى المجموعات البحثية الأخرى التي بحثت أو طورت بحوثها حول الأمن والبيئة والنزاع.

المطلب الثاني: اقترابات مابعد "تورونتو" وتطور الدراسات الأمنية البيئية

كما تم التطرق إليه سابقا، فقد أعطت مساهمة مدرسة "تورونتو" نقطة البداية للدراسات الأمنية البيئية، وتلتها بعد ذلك مجموعة دراسات تختلف من حيث المبدأ والإشكالية الرئيسية، لكنها تدور كلها في فلك الأمن البيئي والنزاعات البيئية،

وعلى طول العشرين سنة الماضية تطور الحقل المعرفي والمفاهيمي والنظري للدراسات البيئية، وقدم نتائج في شكل "مقاربات" للنزاع البيئي، نحصرها في (5) مقاربات لدراسة النزاعات البيئية، منها من يرتبط بشخص الباحث، كمقاربة "مايكل كلير"، ومنها من ترتبط بالهيئة، أو بالمركز الذي يدير البحث.

2-1/ المقاربة "بيرن زوريخ" ومشروع ENCOP:

جسدتها تقديمات "مجموعة بيرن-زوريخ" السويسرية، بريادة "غونتر بيشلر" Günther Baechler وكورت سبيلمان Kurt Spillmann ضمن مشروع النزاعات البيئية *Environment and Conflicts Project* أو ما يعرف بـENCOP الذي عمد إلى ربط المضامين البيئية مباشرة بالتنمية والتغير المجتمعي في دول الجنوب.

إن مشروع ENCOP، قد عمد إلى تحليل ومعاينة العديد من دراسات الحالة المختلفة، واستنتج أن عنصر النزاع والتغير البيئي مرتبطان بشدة، وبعمق يظهر في أشكال متعددة، وفي حين يتداخل هذان المتغيران، فالنزاع محتمل أن يرتبط بشكل مباشر بما سماه "بيشلر" بـ "اضطرابات عصر الحداثة"[1].

بذلك فقد أتى هذا المشروع، كمشروع بحث عالمي، مركزا على العلاقات المتفاعلة والمتداخلة بين التدهور البيئي، سوء التنمية، والنزاعات العنيفة؛ كما عمد على غرار مشروع الأمن والبيئة والسكان، إلى دراسة أكثر من أربعين (40) حالة من خلال العمل المتواصل لفريق بحث توزع في بنغلادش، ألمانيا، بريطانيا، نيجريا، وسويسرا. وإلى جانب هؤلاء ساهم المتخصصون الإقليميون وسكان تلك البلدان في تقديم الاحصائيات والمعلومات والادرلة للارتقاء بهاته الدراسة وتطوير محتواها العلمي والأكاديمي.

[1]-Gunther Baechler, *"Why Environmental transformation causes Violence: A synthesis"*, Environmental change and security project Report، N-4, p24.

2-1-1/ النزاع البيئي حسب مشروع ENCOP:

لقد اعتمدت مجموعة باحثين مشروع **ENCOP**، على تعريف عملياتي للنزاع البيئي من أجل تقريب هذه الدراسة من المنحنى الدراسي العالمي، ووفقا لهذا التعريف فإن النزاعات البيئية، تعبر عن نفسها في شكل نزاعات سياسية، اجتماعية، اقتصادية، اثنيه، دينية أو إقليمية أو في شكل نزاعات حول الموارد أو المصالح القومية، أو في أشكال نزاعات أخرى، وكلها نزاعات تقليدية ناجمة عن التدهور البيئي بذلك فإن النزاعات البيئية، تتميز بالتدهور الحاصل في الحقول التالية[1]:

- ❖ الاستخدام المفرط للموارد المتجددة.
- ❖ إرهاق قدرة المصارف البيئية (Sinks) (بمعنى إحداث تلوثات).
- ❖ إفقار مساحات العيش.

ويمكن القول أن هناك مفهومين أساسيين يؤديان إلى هذا التعريف:

الأول: هو أن مجموع الدارسين يفترضون بأن كلا من الهياكل والفواعل سيلعبون دورا إذا ما ساهمت المشاكل البيئية في خلق النزاع، مع الأخذ بمحددات أشكال النزاع الناجم عن القضايا البيئية[2].

أما الثاني: فيركز على الموارد المتجددة ويستبعد الموارد المعدنية، وغير المتجددة كيفما كان عامل التعدين، بناء السدود أو النشاطات الصناعية المباشرة وغير المباشرة تؤدي إلى الانتشار الواسع للإضرابات الطبيعية، ومن ثم النزاع (إحدى الحالات المذكورة في التعريف) [3].

وقد قدم "باشلر" Baechler " عدة فرضيات في دراسته مثل الفرضية الأولى، التي تقول بأن النزاعات العنيفة الناتجة عن البيئة بسبب تدهور الموارد المتجددة (المياه، الأراضي، الغابات والغطاء النباتي) تعبر عن نفسها في شكل أزمات اجتماعية واقتصادية داخل المجتمعات النامية والانتقالية، أين يمكن للفواعل أن تتلاعب بالأخطاء الاجتماعية في صراعاتها حول المكانة الاجتماعية، الإثنية، السياسية وحتى الدولية.

---

[1] - Gunther Baechler, **Violence Through Environmental discrimination: Causes, Rwanda arena, and Conflict Model.** Kleur Academic Publishers, The Netherlands, 1999, p01.

[2]-Gunther Baechler, *"Why Environmental transformation causes Violence: A synthesis"* op-cit, p27.

[3]-Idem.

وهنا يحدد "باشلر"Baechler " أن التمييز بين الأشخاص (التمييز العنصري بأشكاله، العرقي، الديني، المجتمعي، وغير ذلك) يؤدي إلى خلق جماعات متأثرة بشكل كبير بتلك التفاعلات الموجودة بين التدهور البيئي، التآكل الاجتماعي والعنف الشديد.

من جهة ثانية، حدد بعض المناطق التي قد تنتقل حالة الأزمة فيها إلى نزاع وهي[1]:

1- المناطق القاحلة، وشبه القاحلة (الأراضي الجافة، المحاطة بالسهولة).

2- المناطق الجبلية ذات التفاعلات بين الأراضي المرتفعة والمنخفضة

3- المناطق ذات أحواض الأنهار شبه المتقاسمة على حدود الدول (دول تتقاسم حوض نهر واحد).

4- مناطق تدهور بسبب استخراج متتالي للمعادن، وبناء السدود

5- حزام الغابات الاستوائية

6- مناطق فقر منتشرة في الأقاليم الميترولوجية ونجد مثل تلك المناطق: الحساسة في إفريقيا، أمريكا اللاتينية، وسط وجنوب شرق آسيا وغيرها.

وهنا يستنتج "باشلر" ، أن معظم تلك النزاعات تشترك في ظاهرة "تهميش" "*Marginalization*" أحد الفواعل على غرار الآخرين (مثل استحواذ دولة ذات منبع النهر كامل مياه النهر، دون دولة المصب وغير ذلك، وهنا نخلص إلى تصنيفات النزاعات حسب هذه الفرضية:

- ❖ نزاعات ناتجة بسبب التمييز العنصري.
- ❖ نزاعات ناتجة بسبب التهميش البيئي.
- ❖ نزاعات ناتجة بسبب التمييز البيئي (*Environmental Discrimination*)، وتحدث هذه النزاعات، عندما تعمد الفواعل المختلفة التي تركز على إمكانيتها الدولية وعلى هويتها الاجتماعية، الإثنية، اللغوية، الدينية أو الإقليمية على السيطرة على مسالك الوصول إلى رأس المال الطبيعي (المتمثل في الموارد المنتجة) دون غيرهم من الفواعل الأخرى.

2-1-2/ أشكال النزاعات حسب ENCOP:

في كتابه "العنف من خلال التمييز: الأسباب، مساحة رواندا، وأشكال النزاع" أعطى "باشلر" Baechler سبعة أنواع من النزاع البيئي وهي:

[1]- Gunther Baechler, *"Why Environmental transformation causes Violence: A synthesis"* op-cit,p28.

1- شكل النزاع الأثنوسياسي[1]:

يحصل بسبب التمييز البيئي والإثني، ويحدث حين:

- تتقاسم إثنية أو مجموعة إثنيات، منطقة بيئية *Ecozone* تعاني تدهورا وبالتالي اقتسام مصادر غير منتجة.
- حين تتجاور مجموعتين إثنيتين على منطقة إيكولوجية ذات درجة عالية من الإنتاجية.

ففي الحالة الأولى يحدث النزاع بسبب عدم المساواة في وصول إحدى الإثنيات إلى الموارد الطبيعية مع غيرها، أما في الحالة الثانية فيحدث العنف عندما /متى تغزو إحدى الجماعات التي [تعاني تمييزا بيئيا] أراضي جيرانها بغرض الوصول إلى الموارد.

2- شكل نزاع المركز والمحيط[2]:

ويحدث هذا النزاع عندما تتعقد العلاقات بين محيط ومركز الدول المتخلفة وهذا بسبب التحولات البيئية.

3- شكل نزاعات الهجرة الداخلية[3]:

وهي هجرة طوعية أو قسرية نحو مناطق أخرى وهذه الهجرة تكون، إما بسبب الأصل الجغرافي أو بسبب التصحر، الجفاف، الفيضانات، والهجرة هنا تكون من مناطق فقيرة إلى مناطق ذات أراضي خصبة، أما الهجرة القسرية أو التهجير فقد تكون بسبب التفكك الداخلي لمجتمع ما وبسبب العوامل السياسية المختلفة وحتى العوامل البيئية المذكورة، ويحث النزاع هنا بسبب الهجرة

4- شكل نزاعات الهجرة العابرة للحدود[4]:

ويحدث عندما يخترق المهاجرون (أو اللاجئوون) الحدود القومية، ويسمى هؤلاء باللاجئين البيئيين *Environmental Refugees* (رغم رفض مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، لهذا المصطلح).

---

[1]-Gunther Baechler, "why Environmental transformation causes violence: Asynthesis, op-cit, p26.

[2]-Ibid, p27.
[3]-Ibid, p28.
[4]-Idem

واللاجئون البيئيون هم ناس أُخرجوا من ديارهم بسبب الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف، الفيضانات، المجاعات والعوامل البيئية الأخرى؛ وهناك تزايد كبير في عدد هؤلاء في جميع أنحاء العالم[1].

وتقول إحدى الإحصائيات الحديثة بأن عددهم يقدر بـ 25 مليون شخص في العالم، وسيضاف عددهم إلى 200 مليون في الخمسين (50) سنة القادمة[2].

وتحدث النزاعات في هذا الشكل عندما تتزايد عدد الهجرات نحو دول أخرى بسبب كثرة هؤلاء اللاجئين والأعمال العدائية من طرف الدولة المهاجر إليها.

وهناك عدة عوامل سطرها مشروع ENCOP، تربط بين شكل الهجرة الأول والثاني (الداخلية والعابرة للحدود)، فهناك مشاكل ناجمة عن الفقر وعن سوء التدخل من طرف الدولة، وأكبر نسبة من السكان في البلدان النامية يستقرون في المناطق الريفية ذات الكوارث الطبيعية المتزايدة، وهنا يعمل هؤلاء على الانتقال إلى مناطق أخرى من أجل العيش الحسن، لكن هذا سوف يؤدي بالضرورة إلى اختلال في التوزيع السكاني يمس بالسياسة البيئية للدول (خاصة الدول المتخلفة).

من جهة ثانية هناك مشاكل ناجمة عن العصرنة (أو الحداثة)، تشمل استخراج المعادن، الزراعية الآلية والتحضر *Urbanization*، وآثار مثل تلك الاستخدامات تتمثل في فقدان الأراضي لخصوبتها، نتيجة استخدام الأسمدة (زيادة نسبة ملوحة الأراضي)، التلوث، ومن جهة ثالثة تشجيع سكان الريف على الانسحاب والتنقل نحو مناطق أخرى (سواء الانتقال من أراضي خصبة إلى أخرى هشة، أو الانضمام إلى فئة اللاجئين في شبه المناطق الحضرية.

5- شكل النزاعات الناتجة عن الهجرة الناجمة عن الضغط الديموغرافي:[3]

في هذا الشكل عمد "باشلر" "Baechler" إلى شرح كيف أن التزايد الديموغرافي يبعث على نزاعات الهجرة البيئية، بطرق ثلاثة مختلفة:

- عدد السكان بالنظر إلى الموارد المتاحة (الكثافة)
- معدل النمو السكاني
- إعادة توزيع الموارد بسبب عامل الهجرة والتشرد.

---

[1]-Ethan Goffman, " *Environmental Refuges: How Many how, Bad*?" www.csa.com/discoveryguides/refugee/review.pdf

[2]-Norman Myers, "*Environmental Refugees"* :Population and Environment, vol 19, N°02, p167.

[3]-Gunther Baechler, *"Why Environmental transformation causes Violence: A synthesis"*, op-cit, p29.

ويحدد "باشلر Baechler" أنه من الصعب تسليط الضوء عل العلاقة السببية بين الضغط السكاني، التدهور البيئي والعنف، وقد وجدت بعض حالات النزاعات السابقة فقط [في رواندا، بنغلادش، آسام Assam، وأندونسيا/جافا Java) تفسر ذلك.

6- شكل النزاعات حول المياه الدولية:[1]

تعد أحواض الأنهار الدولية أفضل مثال على التناقض الموجود بين حدود المناطق البيئية والحدود السياسية للدول، لأن الاستغلال غير المتكافئ لمياه الأنهار قد يؤدي إلى ضغوطات سياسية وإلى مساومات دولية وحتى تهديدات عسكرية.

حسب "باشلر"، يعد شكل النزاعات بسبب المياه أبرز شكل من أشكال النزاعات البيئية الموجودة في العالم الثالث، وهذا بسبب الاستغلال غير المتكافئ والتوترات الموجودة بين دولة المنبع ودولة المصب.

7- شكل النزاعات البيئية العالمية *Global Environmental conflicts*[2]:

إن التغير في المناخ واستنفاد طبقة الأوزون قد شكل ما سمي بـ "عولمة للتحولات البيئية"، لأن ما يحدث في طبقات الأرض يمس بكل شعوب العالم، وليس منطقة إيكولوجية دون سواها، وهناك دراسات حديثة تشير إلى احتمال حدوث نزاعات في المستقبل نتيجة تطور معضلة ضحايا التحول العالمي، سواء بسبب التغيرات الحاصلة في المناخ والتي تؤدي إلى كوارث طبيعية، أو بسبب بروز العناصر المستبعدة، من الموارد الطبيعية (جماعات التمييز البيئي، التهميش البيئي واللاجئون البيئيون *Environmental discrimination, marginalization and Environmental Refugees*).

ويستنتج "باشلر" "Baechler" في الأخير أن هذه المفاهيم الثلاثة تتصل مباشرة بما يدعوه بـ "شروط التطور السيئ *Maldevelpment*"، وهذا التطور السلبي مرتبط هو الآخر بالانتقالات المجتمعية في بلد ما، من وضع حياتي محدد إلى وضع آخر.

وفي العديد من الحالات يتكون العنف والنزاع بسبب مقاومة الناس لامتلاك جزء أو فئة محددة من الموارد، وقد أعطى "باشلر Baechler" أمثلة بغينيا الجديدة، أين وجدت معارضة شعبية كبيرة بسبب امتلاك نخبة لمنجم ضخم.

إلى جانب المتغيرات التي سطرها "باشلر Baechler"، نجد "كاهل"Colin Kahl"، الذي أعطى، من خلال بحوثه، نظرة مختلفة.

---

[1]-Gunther Baechler, *"Why Environmental transformation causes Violence: A synthesis"* op-cit, p30.

[2]-Ibid, p31.

بين "كاهل" كيف يمكن للنخب المدنية، أن تساهم في تفاقم النزاعات التقليدية حول الأراضي وحول الموارد خاصة إذا كانت ندرة في هذه الموارد، ودعم قراءة "Kahl" مشروع ENCOP في نقطة أنه في الأخير سوف يكون لجزء أساسي من العنف القروي (الريفي) جذور نجدها في السياسات المدنية (الحضرية).

بمعنى أن ما يحدث في الريف هو بسبب سياسات متخذة في المدينة، وقد تؤدي إلى تأزم الأوضاع، وقد كانت تقديمات مشروع ENCOP دقيقة للغاية، وظهرت صحة ذلك في دراسات الحالة التي لم تختلف عن بعض الوقائع.

2-2/ مقاربة حلف الناتو:

هذه المقاربة مقدمة من طرف الناتو NATO، أو حلف شمال الأطلس وتناولت العلاقة بين البيئية والأمن[1]، من خلال ما توصلت إليه كل مجموعة تورونتو *Toronto* ومشروع ENCOP ، ثم إضافة رؤى بعض الأعمال الألمانية الحالية، حول التغير البيئي المناخي وتداعيات ذلك.

في هذه المقاربة الأمنية البيئية تفترض أبحاث الناتو بأن المستلزمات البيئية يمكن فهمها كسلسلة أعراض، البعض منها قد يسبب النزاع،[2] ومجمل هذه الأعراض تقترح أن رؤية البيئة كعامل مسبب للنزاع أوسع من أن يتخذ كفئة تحليلية مفيدة، من جهة أخرى تقترح أعمال وأبحاث الناتو، بأن البيئة تمثل عاملا مهما أيضا في التغير الاجتماعي الحالي، كما ترعى ورشة عمل واسعة لدعم الحوارات على هذا المستوى في أوروبا الشرقية، والدول المنحلة عن الإتحاد السوفياتي، وذلك بمتابعة العديد من الطرق المحتملة في التفكير حول هذه القضايا (البحث عن إطار فكري وعملي لمثل هذه القضايا والبحث عن التسليم بأن البيئة تسبب النزاع فعلا).

2-3/ مقاربة "أوسلو":

هذه المقاربة مرتبطة بمعهد أبحاث السلم الدولي في أوسلو: PRIO، *International Peace Research Institute of OSLO*، الذي أسس من طرف "غالتونغ Juhan Galtung " سنة 1959، ويقدم اقتراحات وفروض حول عامل الندرة البيئية والنزاع، وتبرز أن العنف حول الموارد في

[1]-Ellen Petzold-Bradley, Alexander Carius, and Arpod vinze**, Responding to Environmental Conflicts: Implications for Theory and Practice.** kluwer Academic Publishers, The Netherlands, 2001, p19.
[2]-Ibid, p20.

دول الجنوب يحدث بسبب السيطرة على الموارد المتوفرة *Abundant resources*[1]، وهذه البحوث تدمج نقاشات بعض المختصين الاقتصاديين حول الصعوبات التي تواجه التنمية في المناطق الغنية بالموارد، وتبرز أن العديد من الحروب قد كانت بسبب السيطرة على الإيرادات الناجمة عن الموارد الطبيعية، والتي لها قيم تسويقية كبيرة (مثل الخشب في بورما *Burma* الألماس في سيراليون *Sierra Leone*، وحقول النفط في الشرق الأوسط[2].

وتربط أبحاث معهد PRIO، حدوث الحروب والنزاعات مباشرة بمحيط دائرة الإنفصالات الشعبية.

من جهة ثانية كانت يحدد أصحاب هذا الطرح وجود أدلة إحصائية قليلة تؤكد العلاقة بين ندرة المياه أو المنتجات الزراعية والنزاعات المسلحة، في حين ركز فرع ثان من هذه المجموعة، بقيادة "غليدتش" Nils Gleditsch" على استخدام منهجيات واسعة وعميقة، لاختبار فرضيات المالتوسية الجديدة، حول أن الندرة والإفراط في استخدام الموارد يؤديان إلى صراعات[3]، لكن لم يعط هؤلاء أدلة واضحة تدعم هذه الطرح.

للحؤول دون الوقوع في نزاعات بسبب البيئية، عمد هذا المركز إلى تسطير مجموعة آليات وميكانيزمات، أهمها التعاون البيئي والتبادل، من اجل إرساء السلم، إذ يرى هؤلاء أن البيئة لا يجب أن ينظر إليها على أنها عامل مهدد للإنسان، فقط، بل يجب أن ينظر إلى البيئية ومقتضيات البيئة، وعامل التدهور البيئي والتغير الايكولوجي والمناخي كمجموعة عوامل تدفع بالدول والمجتمعات إلى البحث عن إرساء تعاون وتبادل، للحد من أخطار البيئية من جهة، ولتوفير المقتضيات البيئية من جهة ثانية، إلى جانب البحث في ميكانيزمات مشتركة (تدعمها السياسات الداخلية والخارجية للدول) من اجل ضمان موارد بيئية للأجيال المستقبلة.

ويشرح الشكل رقم (15) بعضا من وجهات نظر هاته المجموعة، التي تدعى إلزامية التقيد بالحوار والتعاون من أجل بناء السلام:

---

[1]-Indra de Soysa, "The Resource Curse: A civil war driven by rapacity or paucity?" In: Mats Berdal and David M-Malone, **Greed and grievance: Economic Agendas in civil wars.** lynne Reinner, Boulder, 2000, p114.

[2]-Ibid, p120.

[3] - Nils Gleditsch,(eds**.), Environmental Conflict.** Westview Press, Boulder, p p(251-272).

شكل رقم (15) : البيئة وبناء السلام

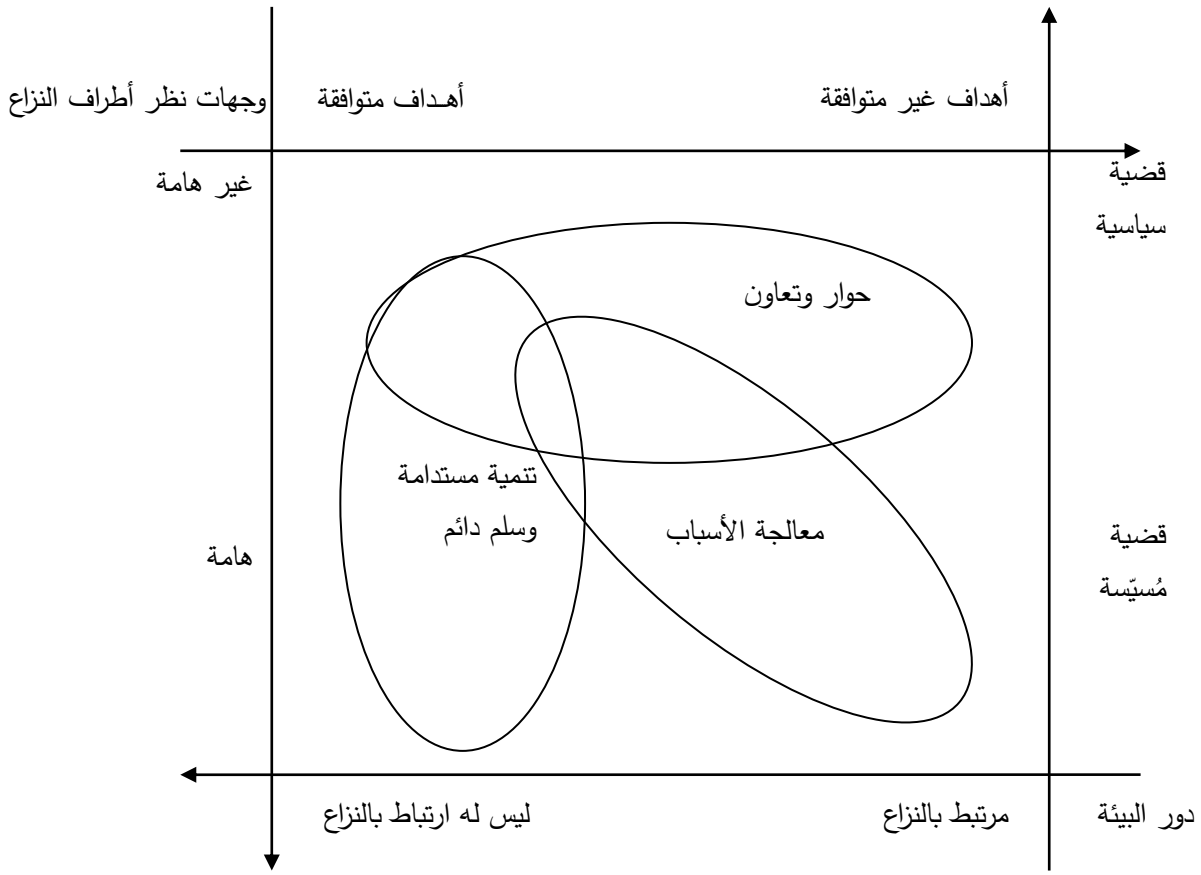

Source : Achim Maas, Alexander Carius, and Anja Wittich, "From Conflict to Cooperation?", In: Rita Floyd and Richard A. Matthew, **Environmental Scarcity: Approaches and Issues**. op cit, p 114.

وتفترض هاتة المجموعة أن بناء السلم البيئي يجب أن يعتمد على ثلاث أبعاد:

1- الحوار والتعاون

2- معالجة أسباب النزاع

3- التنمية المستدامة والسلم الدائم.

2-4/ مقاربة "كلير" :

كانت من طرف مايكل كلير Michael Klare ، [1] الذي أعطى عبارة حروب الموارد بـ" *Resource wars*" و يعود" كلير"Klare " إلى الجيوبوليتك الكلاسيكية وإلى طروحات النظرية

[1]- Michael Klare, **Resource Wars: the New Landscape of Global Conflict**. Metropolitan Books, New York, 2001,p 34.

المالتوسية الجديدة Neo-Malthusian " أين يقول أن كلا من النفط والماء عاملان في قيام النزاعات، خاصة إذا ما كانتا مادتين أساسيتين في إيرادات الدولة.

ويعطي "كلير" مجموعة أمثلة حول ذلك من مصر، السودان و إثيوبيا، الذين يقاومون من أجل مياه النيل، خاصة مصر التي تقوم صناعتها و زراعتها على مياه هذا النهر.

كما يربط "كلير"Klare " عامل الموارد في الجنوب، بما يحصل في الشمال، إذ يقول بوجود علاقة بين كل من الشمال والجنوب حول استهلاك الموارد .

2-5/ المقاربة GECHS

تقدم بهذه المقاربة "مشروع التغيير البيئي العالمي والأمن الإنساني"، *" Global Environmental Change and Human Security* ، أو ما يختصر في تسميته بـ " *GECHS* هذه الدراسات تشرح الانجراجية السكانية *Vulnerability* من التغييرات البيئية خاصة التفككات الناتجة عن التغيير البيئي[1].

وأسلوب هذه الدراسات، اتخذ صفة أخرى، إذ كان في مجال البحث عن سعادة السكان وبقائهم أحياء وأولوية الأفراد على الدولة، خاصة وأن العنف مرتبط بدرجة كبرى بسياسات الدول الربحية، ويؤكد مشروع التغيير البيئي العالمي والأمن الإنساني على مدى أهمية والزامية فهم التعقيد بين كل من البيئة والمسارات المجتمعية بمحتواها الضيق، كما يشرح المركز أيضا عامل الفقر في القرى والأرياف، والتي تعيش معاناة كبرى بسبب التحول المناخي (البيئي) من جهة والعنف السياسي الناتج عن تفككات البنى المجتمعية من جهة ثانية.[2]

ومن بين كل المقاربات المقدمة لتحليل النزاع البيئي أشكاله، أسبابه، مخلفاته، ونتائجه على الصعيدين المحلي العالمي وحتى على الصعيد الإقليمي، وجدنا أن كثافة التحليلات ملمة بكل ذلك خاصة تقديمات "هومر ديكسون"، ومدرسة Toronto، وتقديمات الـENCOP ، التي تشترك في زاوية النظر والتحليل حول أن معظم النزاعات المستقبلية هي نزاعات بيئية، إذا لم نقل أن كل النزاعات التقليدية كان لها وجه بيئي، أو دافع بيئي في العديد من الأحيان.

[1]- Richard Matthew, *"Environmental Stress and Human Security in Northern Pakistan,"* Environmental Change and Security Project7, p p (17-31).

[2]- M Renner**, Fighting for survival: Environmental Decline, Social Conflict and the New Age of Insecurity.** Norton, New York, 1996.

ورغم أن تقديمات الناتو كانت مغايرة في شكلها ومضمونها، إذ لا ترى في البيئة مسببا فعليا للنزاع–رغم كونها عاملا أساسيا في التغيرات الاجتماعية الحالية– وتبحث عن وسائل دفاعية وهجومية لردع مثل هذه التهديدات، لأن مصدرها قد يكون فعلا إنسانيا أكثر منه تهديدا بيئيا.

وتعتبر تقديمات PRIO، التي كانت أكثر تفاؤلا، أن العنف في الجنوب يمكن إيقافه عن طريق تنمية مستدامة واستغلال عقلاني للموارد الطبيعية، لكن لم تبين هذه المقاربة أن السرعة في عامل الندرة المواردية وتغلغلها في اقتصاديات الدول الفقيرة، قد أعطى وجها حادا لعنف مجتمعي، سيؤدي إلى إذا ما بقى الوضع على حاله إلى حروب بيئية.

لقد كان للباحث توماس هومر ديكسون ومجموعته دور كبير وأساسي في تطوير الدراسات الكمية والمنهجية التحليلية في مجال النزاعات البيئية، فقد قامت هذه المجموعة بمفردها بتطوير الافتراضات الأساسية التي اقترحتها الأفكار النظرية لبيئات الصراع مع الأدلة التجريبية، وبذلك ساهم عملهم في تحسين القاعدة التجريبية التي يمكن أن تتبعها الدراسات اللاحقة من أجل التطور الأكاديمي لهذا الحقل المعرفي، وهنا أصبح من الصعب إنكار وجود نزاعات بيئية، أو نزاعات تقوم بسبب التدهور البيئي والندرة الموردية، كما أصبح من الصعب التشكيك بأعمال ونتائج مقاربة "تورونتو" التي ربطت بين المتغيرات البيئية والنزاع الاجتماعي.

علاوة على ذلك، حفزت مقاربة "تورونتو" بحوثا ومشاريع بحثية دراسية أخرى، للنظر في إمكانية حصر الندرة البيئية كسبب أو عامل أساسي–وليس وحيد– في النزاعات، فظهرت بذلك دراسات نوعية وكمية نبحث في افتراض أن الندرة البيئية هي سبب كاف لنشوب النزاعات، وهذا ما تمت ملاحظته في المقاربات الأخرى على غرار مقاربة "تورونتو".

ولعل ابرز ما ميز البحوث في هذا الحقل الدراسي، هو اختلاف زوايا النظر والنظريات المتبعة في التحليل، بين نظريات مالتوسية جديدة، تحلل أن الكثافة السكانية وتزايد السكان، من شأنه أن يزيد الوضع حدة في حالة التدهور البيئي، والندرة، وهو الطرح الذي اعتمد عليه "توماس هومر ديكسون" وأيضا مجموعة "بيرن زوريخ"، من جهة ثانية هناك من أعتمد على نظريات الاقتصاد السياسي والمنهجيات الإحصائية، تبحث في ما سمي بـ"لعنة الموارد"، في نقد للمالتوسية الجديدة، ومجموعة "تورونتو" و"بيرن زوريخ"، ويظهر هذا الاتجاه في تحليلات مركز PRIO للسلام، في شاكلة أبحاث قادها Gleditsch حول إرساء معالم التعاون من اجل بناء السلم البيئي.

يمكن القول أن ابرز هاته البحوث والاقترابات قد تخطت حدود الكتب والمقالات إلى الوصول إلى دوائر صنع القرار، فقد أسس الطرح النظري للأمن البيئي والنزاعات البيئية إلى توسيع المعارف والمعلومات والتنبؤات بظاهرة النزاعات، ومنه على الدول والمجتمعات التقيد ببدائل ومتغيرات واضحة للحد من مخاطر التغير البيئي، ويمكن ملاحظة ذلك جزئيا في صياغة قوانين وسياسات للحد من الغازات الدفيئة، مثل دولة كندا التي قننت لمبدأ: "من يلوث أكثر يدفع أكثر"، وألمانيا التي انتهجت ما يسمى "بالضرائب الذكية" للحد من التلوث.

باختصار زادت هاته البحوث من الاهتمام العالمي بالقضايا البيئية، كما ساهمت في زيادة الوعي، داخل المؤسسات الأكاديمية والحكومية، فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه العوامل البيئية في النزاع الاجتماعي.

الخاتمـــة

البيئة ظاهرة كونية طبيعية تشكلت وارتبطت بسلسلة من التحولات الجيولوجية والمناخية قبل ملايين السنيين، لتكون النظام البيئي *Ecosystem* الذي تحكمه قوانين مكونات البيئة وعناصرها الأساسية؛ والتحولات والتغيرات في الظواهر البيئية هي نتاج التغيرات الطبيعية وما يتبعها من تحولات ناجمة عن تنامي دور الإنسان والمجتمعات البشرية عبر ضغطها المتواصل وإفراطها في استثمار مواردها، من أجل البحث عن الاستقرار.

ولما تطورت وسائل الاستقرار البشري، و تزايدت فرص وطرق استغلال الموارد الطبيعية، بدأت تظهر بشدة انعكاسات تلك التدخلات غير المحدودة، واللاعقلانية في كثير من الأحيان، من طرف الإنسان في مختلف البيئات الجغرافية، والذي نتج عنه تدهور بيئي بكافة أشكاله ونتائجه وأبعاده، ومن ثم ظاهرة الاحتباس الحراري نتيجة التراكمات من الآثار البيئية الناتجة عن التدخلات الإنسانية، التي شكلت في مجملها خللا في التوازن البيئي وفي نمط الحياة البيئية الطبيعية، والذي انعكس في صور متنوعة؛ مثل موجات الجفاف، والتقلبات المناخية القاسية، التي سببت بدورها مجموعة أضرار على التوازن الحيوي، ونمط الحياة السائد، اختفت جراءه مجموعات من الكائنات الحيوية (حيوانية و نباتية)، بذلك، شكلت هذه التغيرات البيئية الطبيعية طريقاً سهلاً لاضطرابات اقتصادية واجتماعية وصحية متنوعة، مما جعل الحياة الإنسانية، بشكل خاص، أكثر تعقيداً وصعوبة، وأصبحت هذه التغيرات البيئية تشكل مجموعة تهديدات بيئية على أمن الإنسان بشكل عام.

إن ظهور هذه التهديدات الجديدة في نوعها وكمها كإشارة تنبيهية من طرف الطبيعة استدعى الحراك الدراسي والأكاديمي للبحث في ماهية التهديد الجديد لتواجد وبقاء المجتمعات، وهنا فرضت التغيرات البيئية على مجموع الدراسيين انتهاج نوع جديد من الاستقراء العلمي متعلق بالطبيعة ومكنوناتها.

ورغم أن الكوارث الطبيعية في شكلها وشدة وسرعة وقوعها قديمة قدم التكون الجيولوجي والبيولوجي لكوكب الأرض، إلا أن التغير المناخي الذي صاحبه احتباس حراري وتدهور بيئي ونقص موردي، جديد نسبيا بالمقارنة بالكوارث، ويكمن الفرق بين الأول والثاني، في التدخلات الإنسانية.

ففي حين كانت الكوارث رد فعل "بيئي" بسبب معطيات الطبيعة، فالتغير البيئي وسلسلة التدهورات البيئية هي رد فعل بيئي بسبب الإنسان، وقائمة طويلة من الاستغلالات والتدخلات في الطبيعة والنهج البيئي.

وبالتالي كانت هذه التهديدات الجديدة، كرد فعل ناتج عن التدخل الإنساني في الطبيعة، الأمر الذي استوجب حلولا دولية للحد من نطاق الخطر والتهديد واحتمالية تطورهما.

بذلك، وبظهور هذه التهديدات الجديدة، تطورت الدراسات التي تحتضن مفاهيم التهديدات والخطر، خاصة المدارس الأمنية، التي تبنت البحث في ماهية التهديدات الجديدة، لفترة ما بعد الحرب الباردة.

وتعتبر هذه الفترة، فترة التوسع المفاهيمي وإعادة أفهمة الظواهر السياسية بما يتماشى والمقتضيات الجديدة لعصر ما بعد حداثي، معقد ومركب، بذلك، ومع توسع وتعمق مفهوم الأمن كظاهرة وكمفهوم، انتقل النقاش العلمي والأكاديمي من الحديث عن تهديدات عسكرية إلى شكل تهديدات بيئية، كما انتقل مستوى التحليل من الدولة كفاعل في العلاقات الدولية، إلى الفرد، أو الإنسان، كوحدة مرجعية في التحليل، وأصبحت التهديدات الجديدة هي تهديدات للأمن الإنساني، وتتمثل في ما يسمى اللاأمن السياسي، اللاأمن الصحي، اللاأمن الغذائي، اللاأمن البيئي وغيرها.

ويعتبر اللاأمن البيئي *Environmental Insecurity* الناتج عن التغيرات البيئية، أو عن التدهور البيئي من جهة وعن مشاكل الندرة البيئية، ومشاكل الحرمان النسبي بسبب الاستغلال اللاعقلاني للموارد من جهة ثانية، السبب الرئيسي لبروز نوع جديد من النزاعات، سمي من طرف المحللين بالنزاعات البيئية، التي تمس بأمن الإنسان، في إقليم، أو داخل حيز دولة لا تستطيع توفير الأمن والحماية له.

وهنا أعطي الأمن البيئي مجالا آخر للتنظير والبحث، من زاويتي التهديد والخطر، خاصة بعد أن أصبحت الطبيعة النزاعية لا تقوم وفقا لمنطق الخلاف، بل وفقا لمنطق البيئية والنقص الموردي، خاصة بعد أن أصبحت القضايا البيئية تحتل وسطا دافعا لعجلة العلوم السياسة.

وقد كان مؤتمر ستوكهولم حول "بيئة الإنسان" في 1972 أول مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة حول هذه القضايا البيئية الدولية، وحضره أكثر من 100 ممثل دولة، وقد ثم إنشاء "برنامج الأمم المتحدة البيئي في نيروبي/كينيا، وخلال هذه الفترة، تم أيضا الحديث عن الإحداثيات الأمنية للبيئة، وتداعياتها المختلفة الأثر على الدول والمجموعات، فتم الحديث عن الحرب الأردنية مع الكيان الصهيوني سنة 1967، على أنها ذات بعد بيئي، بسبب محاولة تغيير مجرى نهر الأردن، واحتوائه

بشكل أكبر من طرف الكيان الصهيوني، وهذا ما اعتبر بعد ذلك مصدرا للنزاع على مورد مائي أو طبيعي؛ كما أن فترة الحظر البترولي لسنة 1973، كان لها بعد أمني، أدى إلى التفكير في ماهية الأمن القومي (التقليدي) ذو الامتدادين البيئي والطاقوي عند الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد اقر مؤتمر ستوكهولم بعض المبادئ تتضمن البيئة والتنمية، كما جاءت بعده العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الأخرى التي تنظر في البيئة وإمكانية جعل تعاون بيئي في المستقبل، من اجل حماية الموارد البيئية المتناقصة والممتلكات العالمية المشاعة، أو ما عرف ب" الإرث الإنساني المشترك ، من جهة ثانية تم إنشاء برامج الأمم المتحدة للبيئة من اجل تنسيق الأنشطة المتصلة بالبيئة، مع تعزيز عملية دمج الاعتبارات البيئية داخل وكالات الأمم المتحدة.

وهنا زادت أهمية البيئية والقضايا البيئية، فمع انتشار المنظمات الداعية إلى النظر إلى خطورة الاحتباس الحراري والتغير في المناخ، زادت درجة الاهتمام بموضوع الأمن البيئي وإمكانية دخول العالم في حروب بيئية بسبب اختلال النظم البيئي العالمي.

أما بالنسبة للنقاش النظري، فقد اعتبر الأمن البيئي مرجعية تحليل وتنظيم إلى حد ما للأنظمة والقوانين التي تجسد "استراتيجية بيئية"، من شأنها تحقيق الأمن والرخاء والاستقرار.

وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، انعكس التعقيد والتباين المتزايد في فترة ما بعد الحرب الباردة على دراسات الأمن البيئي، وهو الأمر الذي جعل المفسرين والمنظرين ينظرون إليه كحقل دراسي غير متجانس، ذو معاني متعددة، ومجالات مختلفة، ومفاهيم معيارية واسعة، موازاة مع قيم ومعايير هذه الفترة، كونها شهدت التعمق المعرفي فيما يخص الدراسات الأمنية، وأيضا ولادة ما سمي بعد ذلك بالدراسات الأمنية البيئية (*Environmental Security Studies (ESS*)، إذ يرجع الفضل ربما لقمة الأرض 1992 بريو ديجانيرو، التي أسست لموضوع علمي جديد يركز على التغير البيئي العالمي وسبل تحقيق التنمية المستدامة، على غرار المؤتمرات السابقة التي اكتسبت صفة التنبيه ونشر الوعي البيئي.

وفي إجابة عن إشكال هذا البحث حول القدرة التفسيرية للأمن البيئي للظواهر المصاحبة للتهديدات، فنرى أن النقاشات النظرية والابستمولوجية الأولى التي دارت حول الأمن البيئي، من

منظور عقلاني يبحث عن إجابات مقنعة وعقلانية وطرح تأملي يبحث في معيارية الأمن البيئي محاولا تفسيره بربطه بظواهر أخرى.

فنجد أن البيانات التحليلية للطرح العقلاني تقر بأن البيئة والأمن البيئي كظاهرتين وكمفهومين يستوجبان دراسة تحليلية من خلال إعطاء تحليل للتهديدات الأمنية الجديدة، ومن جهة ثانية ضغط المستلزمات الجغرافية والجيوبوليتيكية نحو إعطاء تحليل منطقي لدور هذا التهديد الأمني الجديد، وكذلك ربط مقومات النظرية اللبرالية، الفردانية، الإنعتاق، الديموقراطية، التعددية، التعاون، وما إلى ذلك بهذه الظاهرة من أجل إعطاء تفسير منطقي يستند على مثل هذه المقومات.

من جهة عمدت تحليلات النظريات التأملية أو كما سميت بالنظريات البديلة الرائدة في المجال الأمني والبيئي خلال فترة ما بعد الحداثة، إلى جعل رابط البيئة/ إنسان الوحدة المرجعية في التحليل، بمعنى أنه يوجد تقاطع بين بعض المعتقدات اللبرالية حول جعل الفرد وحدة مرجعية والنقاشات مع دراسات الأمن البيئي التي ترجع إلى نفس النقطة في التحليل وتعد المدرسة النقدية التي قدمت تحليلات أكثر اتساعا وشمولا للأفكار الجديدة الرائدة في هذا المنظور، إذ يرى النقديون أن ظاهرة الأمن البيئي لم يُعرف لها معنى حقيقيا، إلا من خلال تقديمات النظرية النقدية ونقاشاتها الإبستمولوجية والمنهجية والفكرية.

أما من جهة تحليل النزاعات البيئية، فإن الموضوع الرئيسي في النقاش حول النزاع البيئي، تضمن تقييما لنظرية الأمن البيئي، مع إعادة تعريف الأمن من أجل احتواء كل جوانب التدهور البيئي، فشل الأنظمة البيئية، ندرة المياه والغذاء، انجراف التربة، التلوث، الاحتباس الحراري والنمو السكاني المتزايد، الشيء الذي خلق جدلا واسعا ونقاشا مفاهيميا متناميا للموضوع داخل نظرية العلاقات الدولية، انبثق عنه ما سمى "**بالجيل الأول**" من البحوث في مجال القضايا البيئية.

ويمكن تبيان وجهين رئيسيين لأطروحة النزاع البيئي، والتي تنص على أن الندرة المتزايدة الناتجة عن حصر الموارد أو خصخصتها من قبل سلطات الدولة ، أو الشركات الخاصة ، أو النخب الاجتماعية من شأنها أن تزيد من النزاعات بين المجموعات (الطبقية، أو العرقية)، يتمثل الأول في "تسييس"*Politization* المشاكل البيئية" عندما تعمد الجماعات المحلية إلى السيطرة على الموارد الجماعية على حساب الآخرين، من خلال الاستفادة من التدخلات الإدارية من قبل سلطات التنمية أو

وكلاء الدولة أو الشركات الخاصة، اما الثاني فهو إضفاء صفة الايكولوجية *Ecologization* للنزاعات الموجودة مسبقًا كنتيجة" للتغيرات في سياسات المحافظة على الموارد أو في سياسات التنمية.

وفي طرح مغاير، أبرزت مدرسة "تورونتو" الرائدة في مجال البحث في النزاعات البيئية وعلاقة الأمن البيئي بالنزاع، أن هذا النوع من النزاعات ناتج عن الندرة المواردية والتدهور البيئي المصاحب للتزايد السكاني.

باختصار يمكن إرجاع النقاشات والبحوث حول الأمن والنزاع البيئي إلى ثلاثة أجيال من منظري الأمن البيئي، ركز الجيل الأول على فهم العلاقة بين الأمن والبيئة، بينما ركز الجيل الثاني على العلاقة بين القضايا الأمنية والبيئية والصراعات الدولية، أما الجيل الثالث فقد ركز على النزاع البيئي.

وتأكيدا لصحة الافتراضات المصاغة حول الأمن البيئي والنزاعات، يمكن القول أن مقاربة الأمن البيئي هي المقاربة الأكثر والأعمق تفسيرا لظاهرة النزاعات البيئية لفترة مابعد الحرب الباردة.

أما للحديث عن البيئة والقضايا البيئية والأمن البيئي من المنظور الشامل للظاهرة نجد أن:

- الأمن البيئي صمام آمان الأمن العام، في تلافي المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو البشرية بسبب العمليات والجهل والحوادث وسوء الإدارة والأخطاء الناتجة عن تصميم وتنفيذ المشروعات التي تنشأ داخل الدولة أو عبر الحدود الوطنية.
- الأمن البيئي وسيلة مهمة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستديمة، التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية والتخفيف من ندرة الموارد والتدهور البيئي والتهديدات البيولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي والصراعات الإقليمية.
- الأمن البيئي دليل لأساليب إدارة الموارد الطبيعية وتدوير المنتجات والنفايات بطرق تعزز الاستقرار الاجتماعي.
- الأمن البيئي وثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي من التلوث وتأمين احتياجات المجتمع لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية البشرية، مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله لدوام واستمرار عملية التنمية.
- الأمن البيئي دليل للتحرر من حالة عدم الاستقرار الاجتماعي بسبب التدهور البيئي

وهنا أصبحت طرق تحليل الأمن البيئي، وطرق الإبلاغ مقترنة بمجموعة من التوصيات منها:

- الأمن البيئي يكمن في ميزة السبق بإمكانيات التكنولوجيا المتطورة للوصول بالمخاطر البيئية التي تهدد السلامة الوظيفية للمحيط الحيوي إلى حدودها الدنيا، وبالتالي التقليل من انعكاساتها الضارة على سلامة المعيشة بالمجتمعات البشرية، مع الأخذ في الاعتبار أن التهديد قد يأتي من البيئة الطبيعية بالمناطق الجغرافية المعرضة دون غيرها لظاهرة استقبال كميات مفرطة من انبعاثات الغازات، أو يحدث من تغيرات البيئة الطبيعية مثل: الزلازل والفيضانات الجبلية والتدفقات الطينية، وإن كان الكثير منها يحدث بسبب تدخلات الإنسان غير المسؤولة في الأنظمة البيئية.
- يجب على العلماء والأفراد الممارسون أن يستخدموا الأمن البيئي كمصطلح يدعو في المقام الأول للحفاظ على الروابط الصحيحة بين الظروف البيئية والأمنية. ويتطلب ذلك قيام الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بالتحذير من أسباب تدهور البيئة الطبيعية جنباً إلى جنب مع التهديدات من جماعات العنف المنظم والتوعية بأضرار كل منهما على ترابط واستقرار المجتمع البشرى.

أما على الصعيد المحلي والإقليمي فيما يخص التدهور البيئي أو ندرة الموارد، نتيجة تفاقم مشكلة النمو السكاني وعدم العدالة في توزيع الثروة بالإضافة إلى التغيرات البيئية العالمية، فيعد من العوامل المهمة للاستقرار السياسي ومكافحة اندلاع الصراعات العنيفة، وذلك على مستوى الدولة وكذلك الدول في الجوار.

بذلك شكل الأمن البيئي مزاوجة بين كل من الوضع الحالي والوضع المستقبلي للعالم، أين تتطلب مثل تلك التهديدات المذكورة الانتقال من الأفكار والنظريات إلى انتهاج سياسات تنموية مستديمة، يتقاطع داخلها الجانب القومي، مع الجانب العملي؛ وقد تحددت إلى جانب المجموعة الأولى، بعض التوصيات حول كل من الأمن الإنساني والبيئي، تتمثل في:

- البحث عن نشر فعلي للأمن البيئي بدء بالوعي بالمسائل البيئية والمدركات بمدى قيمة العامل البيئي.
- المزاوجة بين العامل القيمي والعملي لكل من الأمن البيئي والانساني.
- عقد مؤتمرات و اتفاقيات بيئية تضمن الأمن البيئي للأجيال القادمة، مع استفاء عنصر الإلزامية لهذه المعاهدات.

- البحث عن ترشيد سياسات أمنية بيئية، ذات حد عال من المسؤولية، الحوسبة والفعالية، من اجل ضمان عنصر الاستدامة والاستمرارية.
- التوفيق بين مساعي الدول في التقدم ومتطلبات عصر الحداثة، وبين الوضع البيئي المتناقص، بمعنى ترشيد الاستهلاك بالرجوع إلى الإنتاج الطبيعي والحيوي.
- وضع قيود ملزمة وعقوبات حاسمة للدول التي تخرج عن بنود الاتفاقيات البيئية، خاصة الدول الملوثة للمجال الحيوي والجوي.
- تدارك النقص المعرفي في مجال الدراسات الأمنية البيئية من خلال مراكز بحث جديدة هدفها ترقية الأداء الإنساني، ونشاطاته الطبيعية، وفقا لمتطلبات المستقبل.
- البحث عن تقليل الضرر البيئي الناجم عن الحروب البيئية، والمسبب في اندلاع نفس هذه الحروب في مناطق أخرى من خلال الرجوع إلى حل النزاعات وليس محاولة لإدارة النزاعات البيئية كما هو الحال في العديد من مناطق العالم.

اما بالنسبة لقضية صياغة "سياسات" بيئية تضمن الأمن البيئي على المستوى الدولي، فنجد محاولات تكثيف الجهود بغية تحقيق الأمن البيئي، ورغم أن الدراسة كانت نظرية بحتة، لا تستلزم أو تتطلب توصيات، الا اننا ارتأينا أن التطرق إلى طرح مجموعة توصيات تتمثل في:

1- العمل على تحقيق الترابط بين الشمال والجنوب كرهان لتحقيق الإدارة البيئية التعاونية، بمعنى يجب بلورة مقاربة شمولية للقضايا البيئية، تضع مصالح الإنسانية والأجيال القادمة فوق كل اعتبار، ذلك أن الحفاظ على البيئة لن يتحقق إلا بزوال إحدى الفوارق الموجودة بين الطرفين الدول النامية والمتقدمة، لأن الحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية واجب وطني ومسؤولية مشتركة للجميع، وللمواطن الحق في العيش في بيئة صحية ونظيفة، وعلى الدولة أن تكفل تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة والحياة في بيئة صحية وسليمة، مما يعنى أن تسود ثقافة بيئية مشتركة في المجتمع العالمي، وهذا بمواجهة المخاطر والتهديدات الأمنية البيئية عن طريق تطوير نظام مشترك لكل الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، ونظام مشترك لفض النزاعات القائمة بين الطرفين شمال- جنوب، واعتماد ثقافة الضبط البيئي، ومساعدة الجنوب فنيا وماليا وتكنولوجيا.

2- تحقيق وتفعيل الحوكمة البيئية العالمية من خلال:

- أ/ شراكة المجتمع المدني العالمي، حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني العالمي أن تساهم في تطوير السيّاسات البيئيّة الدولية من خلال مشاركة المنظمات الدولية في ممارسة العمل البيئي. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني العالمي أن تساهم في تطوير السيّاسات البيئيّة الدولية من خلال مشاركة المنظمات الدولية في ممارسة العمل البيئي عبر استراتيجيات وسيّاسات تشمل: **التعريف بالقضايا البيئية ودعوة الدول لاتخاذ الإجراءات اللاّزمة، أيضا المشاركة في المؤتمرات والاتفاقيّات البيئيّة والضّغط على الحكومات للالتزام بها، وكذلك زيادة الوعي العام للتأثير في السيّاسات البيئيّة الدولية.**
- ب/ شراكة القطاع الخاص، حيث يتلخص دوره في مجال تطوير السيّاسات البيئيّة في محاولة الانتقال من مفهوم القطاع الربحي إلى قطاع متعدد الأغراض. إذ يؤدي أصحاب الشركات وأرباب الأعمال أدوارهم كمواطنين صالحين يسعون لتحقيق مشاريعهم التنموية دون إلحاق أضرار أو آثار سلبية على مستوى البيئة، وكذا المشاركة في صياغة الخطط والمشاريع والسيّاسات البيئيّة. ويمكن إبراز الأساليب التي من خلالها يمكن أن تساهم شراكة القطاع الخاص في تطوير السيّاسات البيئيّة الدولية عبر: **تجسيد الاتفاقيّات البيئيّة والالتزام بتطبيق السيّاسات التنموية الصديقةِ للبيئة، ابتكار تكنولوجيات الإنتاج الأنظف كأسلوب لتحمل المسؤولية الاجتماعية للبيئة، والمساهمة في التمويل لتنفيذ السيّاسات البيئية.**
- إن تنفيذ الالتزامات البيئية، لابد أن يقوم على إشراك مجموعة من الفاعلين تضم الدول
- المنظمات، المؤسسات، الأفراد. كما يجب تقوية القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بمعنى لابد من تبني مبدأ التشاركية كمبدأ ناظم للعلاقة بين الفاعلين الدوليين على المستوى العالمي تجاه النظام البيئي العالمي، وهذا للتمكين من مواجهة المشاكل البيئية الجماعية العابرة لحدود الدول.

3- ضف إلى ذلك تفعيل الجانب القانوني، حيث أن الالتزام بالقانون له القدرة على تفعيل القواعد البيئية، عن طريق تنبيه الدول بعواقب عدم الالتزام وتوضيح مسؤولياتهم تجاه تجنب العواقب البيئية، وكذلك ضرورة تنبيه الدول بالمخاطر البيئية، لأنها أثبتت عدم التزامها بما يرد في القانون الدولي متسببة بذلك في أكبر الأضرار البيئية المهددة للصحة العمومية.

- 4- إن حماية والحفاظ على البيئة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال سياسة توعوية وتربوية ناجحة، إن على المستوى الداخلي لكل دولة أو على المستوى الدولي/ العالمي لأن هذا يقوم أساسا على المعرفة الكاملة والتامة والضرورية بأهم القواعد الأساسية للحفاظ على البيئة، ومن ثم يأتي الإتقان الكامل ومعرفة كيفية استدامة العناصر البيئية.

كما أنه يجب السير وفق خطى "خطاب العدل البيئي" الذي يشمل أصوات تحاول حماية البيئة من خلال المساواة والعدل بين التوجهات البيئية القومية بين الدول المتقدمة والنامية ضمن مستوى عالمي شامل.

في خاتمة لهذا البحث نقول، أنه وبين علمية الطرح والنقاش حول الأمن البيئي، وعالمية الأبعاد والمستويات، يجب التقيد بأجندة عمل سياسية، مضبوطة وفقا لنتائج بحثية منهجية امبريقية للوصول إلى تحقيق فعلي للأمن البيئي، وللحؤول دون النزاعات البيئية.

ولازلت إلى اليوم إسهامات الدراسات الأمنية البيئية متواصلة من أجل دعم المتغير الأخر الذي يجب أن يكون تابعا لمتغير الأمن البيئي وهو التعاون البيئي والسلام، بدلا من النزاعات والحروب، ولعل هذا ما يدفعنا لطرح التساؤل التالي:

- ما هو مستقبل الدراسات الأمنية البيئية في ظل التعاون وبناء السلم البيئين؟ وهل يمكن الحديث مستقبلا عن مسارات أمننة بيئية عالمية الطرح والمجال، محلية التطبيق والتنفيذ؟

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر باللغة العربية

1- القرآن الكريم

- سورة البقرة، الآية 125.
- سورة قريش، الآية 4.
- سورة النور، الآية 55.
- سورة النساء 83.
- سورة الأنعام، الآية 81 و82.
- سورة الأنفال، الآية 11.
- سورة آل عمران الآية 154.
- سورة يوسف، الآية 56.
- سورة الحشر، الآية 09.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

أ- المعاجم والقواميس

1. ابن خلدون، **المقدمة**. دار القلم، بيروت، 1981.
2. إبن منظور، **لسان العرب**، ج1، دار التراب العربي، 1999.
3. عمر أحمد مختار ، **معجم اللغة العربية المعاصرة**. المجلد الأول، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 2008.

4. مسعود جبران ، **معجم الرائد**. ط7، دار العلم للملايين، بيروت 1992.

ب-الكتب:

1. أرناؤوط محمد السيد، **الإنسان وتلوث البيئة**. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.
2. أبو جودة إلياس ، **الأمن البشري وسيادة الدول**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008.
3. أبو القاسم مصطفى عبد الله، **قضايا وأزمات دولية معاصرة**. ط2، منشورات الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، 1997.
4. بناجة سعيد محمد أحمد، **المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية والدبلوماسية وقت الحرب والسلم**. ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.
5. بوران علياء حاتوغ ومحمد حمدان أبودية، **علم البيئة**. دار الشروق، عمان، 1994.
6. بيليس جون، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. ط 1، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
7. بن عبد العتيبي مهدي، **إدارة الأزمات والتفاوض في القرن 21**. الرياض، 2003.
8. الجبالي حمزة ، **الأمن البيئي وإدارة النفايات**. دار عالم الثقافة للنشر، الاردن، 2016.
9. ـــــــــ، **الموسوعة البيئية**. دار عالم الثقافة للنشر، الأردن.
10. جراد عبد العزيز، **العلاقات الدولية**. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992.
11. حاتم سامي عفيفي، **التأمين الدولي**. ط 1، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1986.
12. حتى ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية**. دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.
13. حسين عدنان السيد، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**. مطبعة سيكو، لبنان (د.س.ن).
14. الخطيب قاسم ، **مدخل للأمن البيئي المستدام**. دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
15. دان تيم ، كوركي ميليا وسميث ستيف ، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**. تر: ديما الخضرا، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.

16. دحام وحيد زينب ، **الوسائل البديلة عن القضاء لحل النزاعات**. مطبوعات وزارة الثقافة، أربيل، 2012.

17. رشيد أحمد، **علم البيئة**. معهد الأنماط العربي، بيروت، 1981.

18. ريجيدا جورج ، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**. دار المريخ، الإسكندرية، 2006.

19. الرويلي علي بن هلهول، **إدارة الأزمة وإستراتيجية المواجهة**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

20. زهرة البشير، **التأمين البري: دراسة تحليلية لعقود التامين**. ط2، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1985.

21. سالم أمينة، **إدارة الأزمات والتخطيط الإستراتيجي**. المكتب العربي للمعارف، 2015.

22. عبد الغفار محمد أحمد ، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية**. دار هومة، الجزائر، 2003.

23. عزمي أسامة سلام و شقيري موسى نوري ، **إدارة الخطر والتأمين**. ط1، دار الحامد، عمان، 2007.

24. قادري حسين، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**. منشورات دار الكتاب، 2009.

25. القاسي خالد محمد ووجيه جميل البعيني، **حماية البيئة الخليجية: التلوث الصناعي وأثره على البيئة العربية والعالمية**. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

26. كافي مصطفى يوسف ، **التنمية المستدامة**. شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

27. لخضاري منصور ، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات ، الميادين، التحديات**. ط1، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

28. مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**. تر:حسن نافعة، ط1، المستقبل العربي، القاهرة.

29. المسيري عبد الوفاب وفتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**. ط1، دار الفكر، دمشق،2003.

30. مهنا محمد نصر وخلدون ناجي معروف، **تسوية المنازعات الدولية**. مكتبة غريب، القاهرة، 1996.

31. هارون علي أحمد، **أسس الجغرافيا السياسية**. دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

ت – المجلات والدوريات:

1. الاعظمي وليد، *"الأزمة الدولية دراسة نظرية"*، مجلة العلوم السياسية، العدد 3، تشرين الثاني، بغداد، 1988.
2. حربي سليمان عبد الله ، *"مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وأبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"*، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.
3. دخالة مسعود، " *النزاعات الاثنية: دراسة في المفهوم والمقاربات المفسرة والأبعاد"*، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 14، ديسمبر 2018.
4. شومان محمد، *"الأزمات وأنواعها"*، صحيفة الجزيرة السعودية، العدد 10325، 4 يناير 2001.
5. كواش خالد، *"السياحة والأبعاد البيئية"* ، جديد الاقتصاد، العدد 02، ديسمبر 2007.
6. عضيبات عاطف، "الأمن الإنساني، أفكار يمكن الاستفادة منها في تطوير مداخلة حول مفهوم الأمن الإنساني وقضاياه"، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد 3، 2003.
7. غول فرحات،" *أثر الاهتمام بالبيئة والعمل بالمواصفات العالمية للبيئة (ISO 14000) على تنافسية المؤسسات"* ، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 02، ديسمبر 2007.
8. نصير عبد الله عبد القادر، " *البيئة والتنمية المستدامة: التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري"*، مجلة أبحاث ودراسات، مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية، عدد07، 29 جويلية 2002.
9. ياماورا تاكايوكي، *"مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"*، ترجمة: عادل زقاغ، مجلة قراءات عالمية، مجلد رقم 1، عدد1، ربيع 2005.

ث– الدراسات غير المنشورة:

1. إبراهيم ولاء علي محمد، "دور المفاوضات في إدارة الأزمات: دراسة نظرية مع تطبيق على أزمة الملف النووي الإيراني"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

ج– مواقع الإنترنيت:

1. الشجيري فايق حسن جاسم، البيئة والأمن الدولي، من الموقع:

http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm (19 October 2009)

2. إليوث لورين،" الأمن البيئي وعلاقته بصراع الدول": من:

http://www.balagh.com/islam/80OmjOpg.htm (22 October 2009)

3. السلسلة الجديدة في تقرير التنمية الإنسانية، ديسمبر 2008:

http://www.arab-hdr.org/community

4. تعريف البيئة، من محرك البحث:

http//:www.feedo/net/environment/ecology/definitionofenvironment.htm

ح- القوانين والمواد القانونية

1. قانون العقوبات الجزائري: المواد 284، 285، 286، 287.
2. المادة 2 من الإعلان الدولي للبيئة والتنمية، ريو ديجانيرو، البرازيل، 1992.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

A – Dictionaries et Encyclopedias :

1. Babcock Gove Philip (Eds), **Webster's Third New International Dictionary of the English Language Unabridged**. Springfield, Massachusetts, 2002, p 1961.
2. Brunschwig Jacques, « Épicurisme », dans Philippe Raynaud et Stéphane Rials, **Dictionnaire de philosophie politique**, Presses Universitaires de France. 2003.
3. Chevalier Jean et Alain Gheerbrant, **Dictionnaire des symboles**. Éditions Robert Laffont et Éditions Jupiter, Paris, 1982.
4. Saunier -E- Richardand Richard-A-Meganck, **Dictionary and Introduction to Global Environmental Governance**. Earthscan, Uk and USA, 2007.
5. Langenscheidt-Longman, **Longman Dictionary of Contemporary English**, München, 1995, In Ursula Oswald Spring (Eds), International

security, Peace, Development and Environment. Vol.1, Eoloss Publishers, Oxford, 2009.

6. Weiner E.S.C. and Hawkins Joyce, **The Oxford guide to the English Language**. Oxford University Press, Oxford,1985.

B - Books

1. Adler Emmanuel, Michael Barnett (dir), **Security Communities.** Cambridge University Press, Cambridge, 1998.

2. Adler Matthew D., and Posner A. Eric, **New Foundations of Cost-Benefit Analysis**. Harvard University Press, Cambridge, 2006.

3. Axelrod Robert, **Donnant -donnant- Théorie du comportement coopératif.** Odile Jcob édition, Paris, 1992.

4. Amiral Vice- Paul G. Gaffney II, "Préface" dans Max G. Manwaring, **Environmental Security and Global Stability: Problems and Responses**. Oxford: Lexington Books, 2002.

5. Badie B. et Vidal D. (dirs), **Nouvelles Guerres**. La Découverte, Paris, 2014.

6. Baechler Gunther, **Violence Through Environmental discrimination: Causes, Rwanda arena, and Conflict Model.** Kleur Academic Publishers, The Netherlands, 1999.

7. Baldwin. A David, « Neoliberalism, Neorealism, and World Politics» dans David Baldwin (dir.), **Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate,** Columbia University Press, New York. 1993.

8. Barnett Jon, **The Meaning of Environmental Security**, Zed Books, London and New York, 2001.

9. Battistella Dario, **Théories des Relations internationales**, Presses de sciences Politique, Paris, 2003.

10. Baylis John, Steve Smith, Patricia Owens, **Globalisation of World Politics**. 4th edition, Oxford University press, New York, 2008.

11. Beck Ulrich, Giddens Anthony and Lash Scott, **Reflexive Modernazation: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order.** Stanford University Press California, 1994.

12. Beck Ulrich, **Risk Society**. Sage Publishers, London, 1992.

13.————, **World Risk society**. Polity Press, Cambridge, 1999.

14. Beitr Charles.R, **Political theory and International Relation.** Princeton university press, New Jrsy, 1999.

15. Bell Coral, **The Conventions of Crisis: a study in diplomatic management.** Oxford University Press, 1971, p 99.

16. Bernstein Steven, **The Compromise of Liberal Environmentalism**. Columbia University Press, New York, 2001,

17. Bilgin Pinar and Others (Eds), **Global Security and International Political Economy**. Vol IV, Eolss Publishers/UNESCO, United Kingdom, 2010.

18. BLACK Max, **The Importance of Language.** Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1962.

19. Bonß Wolfgang, **Vom Risiko: Unsicherheit und Ungewißheit in der Moderne.** Hamburger Edition, Hamburg 1995, p-p (18-19), In: Beck Ulrich, **Word at Risk.** Translated by Ciaran Cronin, Polity Press, Cambridge, 2009.

20. Bouthoul Gaston, **La Guerre**. Presses universitaires de France, Paris, 1969.

21. Brown Oli, **"The Environment and Our Security, How our understanding of the links changed",** International Institute for Sustainable Development Publishers, Canada, May 2005.

22. Brundtland Gro Harlem, "Peace, Democracy, Environment and Development", In: Lundestad Geir & Westad Odd Arne (Eds), **Beyond the Cold War: New Dimensions in International Relations.** Scandinavian University Press, Oslo,1993.

23. Bull Hedley, **The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics.** Macmillan Press, London, 1977.

24. Butts K.H, " Why the military is good for the environment", in : J. Käkönen (ed), **Green Security or Militarized Environment**. Dartmouth Publishing, Aldertshot, 1994.

25. Buzan Barry, **People, States & Fear: The National Security Problem in International Relations.** Harvester Books, Brighton, 1983.

26. ————, Ole Waever et Jaap de Wilde, **Security: A New Framework for Analysis.** Lynne Rienner Publishers, Boulder & London, 1998.

27. ———— , and Hansen Lene, **The Evolution of International Security Studies**. Cambridge University Press, Cambridge, 2009.

28. Callicott Baird. J, **In Defense of the Land Ethic: Essays in Environmental Philosophy.** State University of New York Press, Albany, 1989.

29. Carson Rachel, **Silent Spring.** Houghton Mifflin Ed , Boston,1962, traduction de l'anglais par : Jean-François Gravrand, Ed Plon, Paris, 1991.

30. Carr. E. H, **The Twenly Years' Crisis**. Harper and Row Ed, New York, 1964.

31. Cicero « securitatem autem nunc appello vacuitatem aegritudinis, in qua vita beata posita est , *Tusculan Disputations »* in : Gerber and Greef, **Lexicon Taciteum.** vol 42, Leipzig ed, 1903

32. Clark Ian, **Globalization and International Theory**. Oxford University Press, New York, 1999.

33. Clausewitz C. Von, **De la Guerre.** Tr : Nicolas waquet, Payot& Rivage, Paris, 2006.

34. Coombs C.H., "Portfolio-theory and the measurement of risk", in: Kaplan M.F, Schwartz S. (Eds.), **Human judgment and decision processes.** Academic Press, New York, 1975.

35. Conca Ken, «The Case for Environmental Peacemaking» in: Conca Ken and Dabelko Geoffrey, **Environmental Peacemaking.** Woodrow Wilson Centre press Washington, 2002.

36. Dalby Simon, "Contesting an Essential Concept : Reading the Dilemmas in contemporary Security Discourse" in: Krause Keith and Williams Michael C.**, Critical Security Studies**. University of Minnesota Press, Minnesota,1997.

37. ————, "Geopolitique and Global security": culture, identity and the "pogo" syndrome, in: Ò Tuathail Gearòid and Dalby Simon, **Rethinking Geopolitics**, Routledge, London, 1998.

38. ————,"Geopolitics and Ecology: Rethinking the contexts of Environmental security", in Miriam –R- Lowi and Brian –R- Shaw, **Environment and security.** International Political Economy Series, Palgrave Macmillan, London, 2000.

39. ————, **Environmental Security**. University of Minnesota Press, 2002.

40. ————, "Environmental Geopolitics" in Gearòid Ò Tuathail, Simon Dalby and Paul Routhdag, **The Geopolitics Reader.** , 2nd edition, Routledge, London, 2003

41. David Charles Philippe, **La Guerre de la Paix :Approches Contemporaines de la Sécurité et de la Stratégie**. Presse de sciences politique, paris, 2000.

42. Dériennic J.P, **Les Guerres Civiles**, Presses de Sciences Po, Paris, 2001.
43. Durieux Benoît, **Clausewitz en France, Deux siècles de réflexion sur la guerre : 1807-2007**. Economica, Paris, 2008.
44. Der Derian James, « The Value of Security: Hobbes, Marx, Nietzsche, and Braudillard », dans Ronnie D. Lipschutz (dir), **On Securit.** Columbia University Press, New York 1995.
45. De Senarclens Pierre, et Yohan Ariffin, **La politique internationale: Theories et enjeux**. 5ème edition, armand colin Ed, paris, 2006.
46. Ehrlich Paul, **The Population Bomb**. Ballantine Books, New York 1968.
47. De Soysa Indra, "The Resource Curse: A civil war driven by rapacity or paucity?" In: Berdal Mats and M-Malone David, **Greed and grievance: Economic Agendas in civil wars.** lynne Reinner, Boulder, 2000.
48. ————, "Environmental security and the resource curse", Floyd Rita and Matthew Richard A, **Environmental Security: Approaches and Issues**. Routledge, New York, 2013.
49. De Visscher Charles, **Théories et réalités en droit international public**. Ed A. Pedone, Paris, 1953.
50. Deudney. H Daniel, "Environmental security: a critique" , in Daniel H. Deudney and Richard A. Matthew, **Contested grounds: security a conflict in the new environmental politics**. State university of New York Press, Albany, 1999.
51. ————, "The mirage of Eco-War: The weak relationship among global environmental change, national security and interstate violence", in: Ian H. Rowlands and Malory Greene, **Global environmental**

change and international relations. Millennium publishing group, London, 1992.

52. Dewitt David B. and Others, **Building A New Global Order: Emerging Trends in International Security**. Oxford University press, 1993.
53. Dinstein Yoram, **War, Aggression and Self-Defence**. 4th ed, Cambridge University Press, Cambridge.
54. Duffield Mark, **Global Governance and the New Wars**. Red Books, London, 2001.
55. Dollard John, et al**, Frustration and Aggression.** Yale University Press, New Haven, 1939.
56. Doyle M., **Ways of War and Peace**. Norton, New York, 1997.
57. Dufour F. Guillaume et Mélanie Roy, « École de Copenhague» dans : Alex Macleod et autres, **Relations Internationales: Théories et concepts**. 2ème édition, Athéna Éditions, Montréal, 2004.
58. Eaton Heather and Lorentzen Lois Ann**, Ecofiminism and Globalization: Exploring culture, context, and religion.** Rowman and Littlefield Publishers, United States of America, 2003.
59. _____,"Women, Nature, Earth", in, Bergmann Sigurd and Kim Yong-Bock, **Religion, Ecology and Gender: East- West Perspectives.** LIT Verlag, Berlin, 2009.
60. Endruweit Günter & Trommsdorff Gisela (Eds.), **Wörterbuch der Soziologie**. Enke, dtv–Stuttgart, München,1989, in: Brauch Hans Günter, **Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks in Environmental and Human Security.** UNU Institute for Environment and Human Security publication series, Germany, 2005.
61. Fairhead James, "The Conflict over Natural and Environmental Resources", In: Nafziger E. Wayne, Stewart Francis and Vayryneu Raimo (Eds), **War, Hunger, and Displacement: The Origins of Humanitarian Emergencies**. Oxford University Press, Oxford, 2000.
62. Falkenmark Malin, **Human Security versus Ecological Security :compatible or non compatible goals** ?SIWI seminar publications, 2002.

63. Falkner Robert**, The Handbook of Global Climate and Environment Policy**. Wiley-Blackwell Ed, West Sussex, 2013.

64. Myrick Freeman and others, **The Measurement of Environmental and Ressource Values: Theoty and Methods.** 3rd edition, RFF Press, Routledge, New York, 2014.

65. Freund Julien, «La guerre dans les sociétés modernes », In : Jean Poirier (éd), **Histoire des mœurs**. T3, Gallimard & Pléiade, Paris, 1991.

66. Gann Narottam, **Environmental Security: Concept and Dimensions.** Kalpaz Publications, Delhi, 2004.

67. Gleditsch Nils and Diehl F(eds**.), Environmental Conflict.** Westview Press, Boulder. 2000.

68. ————— , « Environmental Change, Security, and Conflict », in: Chester C., Hampson F. O., and Aall P. (eds**.), Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World,:** United States Institute of Peace Press, Washington, DC, 2007.

69. Günter Brauch Hans and Others (Eds), **Security and environment In the Mediterranean: Conceptualising Security and Environmental Conflicts.** Springer, Berlin, 2003.

70. ————————,"Environmental Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks", In: UNESCO, **Encyclopedia of Life Support Systems. Eolss Publishers**, UNESCO, 2005.

71. ————————— , and others (Eds), **Globalization and Environmental Challenges: Reconceptualizing Security in 21st Century**. Springer, Berlin, 2008.

72. ————————, and Others (Eds), **Coping with Environmental Global Change, Disasters and Security : Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks.** Springer, Berlin, 2011.

73. Hardt Michael et Negri Antonio, **Multitude; War and Democracy in the age of Empire**, New York, The Penguin Press, 2004.

74. - Herman Charles F., International Crisis As A Situational Variable, In: Rosenau James N., **International Politics And Foreign Policy: A Reader In Research And Theory**. The Free Press, New York, 1969.

75. Hermet Guy et autres**, Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques.** 8ème édition, Armand Colin, Paris, 2015.

76. Hillmann Karl-Heinz, **Wörterbuch der Soziologie.** Kröner, Stuttgart, p p (740-741), 1994. In: Günter Brauch Hans and others (Eds), **Coping with Environmental Global Change, Disasters and Security: Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks,** Springer, Berlin, 2011.

77. Holsti Kalevi J., **International Politics: A Framework for Analysis**. 3rd Edition, Prentice-Hall, New Jersey, 1977.

78. ————, **Peace and War : Armed Conflicts and International Order 1648-1989.** Cambridge University Press, Cambridge, 1991.

79. _____, **The State, War and the State of War.** Cambridge UP, Cambridge, 1996.

80. Homer-Dixon Thomas, and Blitt Jissica**, Ecoviolence: Links Among Environment, Population and Scarcity.** Rowman& Littlefield Publishers, Boston, 1998.

81. ————**, Environment, Scarcity and Violence.** Princeton University Press, Princeton, 1999.

82. ————, **The Ingenuity Gap.** Knopf Doubleday Publishing Group, 2000.

83. ————, **The Upside of Down: Catastrophe, Creativity, and the Renewal of Civilization.** Random House, Canada, 2006.

84. ————**, Carbon Shift: How the Twin Crises of Oil Depletion and Climate Change Will Define the Future.** Random House of Canada, 2009.

85. Hugh-C- Dyer, «Environmental Security as a universal value: implications for international theory », in Vogler John and Imber Mark-F-, **The Environment and international Relations.** Routlege, London, 1996.

86. Huntington Samuel P., **The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relation.** Belknap Press, Cambridge, 1957.

87. Jaeger Carlo C. and Others, **Risk, Uncertainty, and Rational Action.** Earthscan Publications, London and Sterling, 2001.

88. Joana J.**, Les armées contemporaines**. Presse de Sciences Po, Paris, 2012.

89. Grotius H.**, Le Droit de la guerre et de la paix,** PUF, Paris.2012.

90. Kaplan.A Morton, "variants on six models of the international system", from : James N.Rosenau**, International Politics and Foreign Policy, A reader in research and theory**. The free press publications, New York. 1961.

91. Kant Emmanuel, **Critique de la raison pure.** Tome 1, traduit par : Jules Barni, Germer- Baillière ed, Flamarion, Paris, 2017.

92. Kasperson Jeanne, Kasperson Roger (Eds), **Global Environmental Risk**. Routlege, 2013.

93. Katzenstein. J. Peter, **The Culture of National Security. Norms and Identity in World Politics.** Columbia University Press, New York, 1996.

94. Kaufman Wallace**, No Turning Back: Dismantling the Fantasies of Environmental Thinking**. Basic Book, New York, 1994.

95. Keegan John, **A History of Warfare**. Knopf, New York, 1993.

96. Keohane. O Robert **, Afler Hegemony: Cooperation and Discord in the World Economy.** Princeton University Press, Princeton, 1984.

97. ————, **International Institutions and State Power: essay in International Relations Theory.** Boulder collection, westview, 1998.

98. ————, Haas Peter M- and Levy Marc.A, **Institutions for the Earth: Sources of Effective International Protection.** MIT Press, Combridage, 1993.

99. Klein S. Bradley, **Strategie Studies and World Order: The Global Politics of Deterrence.** Cambridge University Press, Cambridge, 1994.

100. Krasner Stephen .D**, International Regimes**. Cornell University Press, Ithaca, 1983.

101. Krause Keith and Michael C. Williams (dir), **Critical Security Studies.** University of Minnesota Press, Minneapolis, 1997.

102. Le Billon Philippe, **Wars of Plunders: Conflicts, Profits and the Politics of Resources.** Columbia University Press, New York, 2012.

103. Le Prestre Philippe, **Ecopolitique Internationale,** Guérin universitaire, Montréal, 1997.

104. ————————, **Protection de l'environnement et relation internationales: les Défis de l'ecopolitique mondiale.** Armand colin, Paris, 2005.

105. Levy J., **War in the Modern Great Power System, 1495-1975**. UP of Kentucky, Lexington, 1983.

106. Llewllyn David T., "Risk Analysis", in: Adam Kuper and Jessica Kuper (Eds.) **The Social Science Encyclopedia.** Routledge, London – New York, 1996.

107. Linklater Andrew, « Political Community and Human Security » in: Ken Booth (dir.), **Critical Security Studies and World Politics**. Lynne Rienner Publishers, Boulder and London, 2005.

108. Löfstedt Ragnar & Frewer Lynn, "Introduction", in: Löfstedt Ragnar & Frewer Lynn (Eds.) **The Earthscan Reader in Risk and Modern Society.** Earthscan publishers, London, 1998.

109. Maas Achim, Carius Alexander, and Wittich Anja, "From Conflict to Cooperation?", In: Floyd Rita and Matthew Richard A., **Environmental Scarcity: Approaches and Issues**. Routledge, New York, 2013.

110. Macleod Alex et Dan O'mera, **Théories des Relation Internationales: contestations et résistances**. Athéna Edition CEPES, Montréal, 2007.

111. Matthew Richard, **Dichotomy of Power : Nation versus State in World Politics**. Lexington Books, Lanham, 2002.

112. ————————, "Man, the state and nature: rethinking environmental security", In: Peter Dauvergne, **Handbook of Global Environmental politics.** MPG Books Ltd Bodmin, Cornwall, UK, 2005.

113. McMichael A.J**, Planetary Overload: Global environmental change and the health of the human species**. Cambrigde University Press, UK,1993.

114. Meadows Donella, **The Limits of Growth**. Potomac Associates Books, New York, 1972.

115. Michael Klare, **Resource Wars: the New Landscape of Global Conflict**. Metropolitan Books, New York, 2001.

116. Morgenthau J. Hans, **Polities among Nations: The Struggle for Power and Peace**. 3rd edition, Alfred Knopf, New York, 1973.

117. Myers Norman, **Ultimate Security: the Environmental Basis of Political Security**. W.W Nortan, New York, 1993.

118. Oliver-Smith Anthony, "Theorizing Vulnerability in a Globalized World: A Political Ecological Perspective", in: Bankoff Greg, Ferks Georg & Hilhorst Dorothea (Eds.), **Mapping Vulnerability: Disasters, Development & People**. Earthscan, London, 2004.

119. Oppenheim L**, International Law. II**, 7th ed, H. Lauterpacht ed,1952.

120. Osborn Fairfield, **Our Plundered Planet**. Grosset and Dunlap ed, New York, 1948. Mentioned in : Edwin Daniel Jacob, **Rethinking Security in the Twenty-First Century**. Palgrave Macmillan ed, New York, 2017.

121. ÒTuathail Gearòid, Simon Dalby and Paul Rauhed, **The Geopolitics Reader**, 2nd edition, Routledge, London, 2003.

122. Painter Joe, **Politics, Geography and 'Political Geography': a Critical Perspective.** Arnold press, London, 1995.

123. Petzold-Bradley Ellen, Carius Alexander, and vinze Arpod**, Responding to Environmental Conflicts: Implications for Theory and Practice.** kluwer Academic Publishers, The Netherlands, 2001.

124. Piotte Jean-Marc, **Les grands penseurs du monde occidental; L'éthique et la politique de Platon à nos jours,** Montréal: Éditions Fides, 1997.

125. Pirages Dennis, Ecological Security: A conceptual Framework" in, Rita Floyd and Richard A. Matthew, **Environmental Security: Approaches and Issues**. Routledge, New York, 2013.

126. ————— , Ecological Security: "A theoretical overview" in: Schreurs Miranda A. and Pirages Dennis**, Ecological Security in Northwest Asia**. Yonsei University Press, Seoul, 1998.

127. Qi He Chuan, **Orient Renaissace: Three Roads to the Modernization.** Commercial Press, Beijing, 2003.i He Chuan, **Orient Renaissance: Three Roads to the Modernization.**Commercial Press, Beijing, 2003.

128. Ramel Frédéric (dir.), **Philosophie des Relations Internationales**. Presses de Sciences Politique, Paris, 2002.

129. Raymond Aron, **Paix et guerre entre nations.** Calmann-lévy, Paris, 1962.

130. Raymond Aron, **Penser la guerre**, Gallimard, Paris, 1976.

131. Raynaud Philippe, «Libéralisme», dans : Raynaud Philippe et Rials Stéphane, **Dictionnaire de Philosophie Politique.** Presses Universitaire de France/ Quadrige, Paris, 2003.

132. Renner M**, Fighting for survival: Environmental Decline, Social Conflict and the New Age of Insecurity.** Norton, New York, 1996.

133. Renn Ortwin, **Risk Governance :Coping with Uncertainty in a Complex World.** Earthscan publishing, London, 2008.

134. Robertson David, **A Dictionary of Modern Defence and Strategy**. Europa Publications, London, 1987.

135. Robbins P., **Political Ecology: A Critical Introduction**. Blackwell, Oxford, 2004.

136. Roche Jean Jaques, **Théorie des Relations Internationales**, 5 edition, Montchrestein, EJA Paris, 2004.

137. ————, « Le réalisme face à la sécurité humaine » dans : Jean François Rioux, **La sécurité humaine : une nouvelle conception des relations internationale.** L'harmattan, Paris, 2001.

138. Rogers Katrina -S-, "River Disputes as Sources of Environmental Cooperation: Environmental Cooperation and Integration Theory» in: Spilmann Kurt-R- and Baechler Gunther (Eds), **Environmental Crisis: Regional Conflicts and Ways of Cooperation**. Swiss Peace foundation, Bern, 1995.

139. Rousseau Charles E., **Le Droit des Conflits Armés**. Ed Pédone, Paris, 1983.

140. Sen. K Amartya, **Development as Freedom.** Oxford University Press, U K, 1999.

141. Shamsul Haque M., «*Governance, Security and the Environment in South Asia; paradox of change and continuity*» in: Patrick Hayden and others, **Debating Environmental Regimes**. Nova Science publishers, New York, 2002.

142. Sheehan Michael, **International security: an Analytical security**, Lynne Rienner pulishers, London, 2005.

143. Soanes Catherine (Ed), **The Compact Oxford English dictionary of Current English**. Oxford University Press, Oxford, 2000.

144. Slaikeu Karl A., **Crisis Intervention: A Handbook for Practice and Research**. Allyn and Bacon Ed, Boston, 1990.

145. Spanier Jhon**, Games nations play**. 7th edition, Congressional Quarterly press,Washington D,C,1990.

146. Smith Steve, «The Increasing Insecurity of Security Studies: Conceptualizing Security in the Last Twenty Years" in: Croft, Tuart et Terriff (dir.), **Critical Reflections on Security and Changes**. Frank Cass, London and Portland, 2000.

147. Stein Arthur A, **Why Natoins Cooperate, circumstances and choices in Internationals Relations**. Cornell university Press, Ithaca, 1990.

148. Stoett and Eric Laferrière**, International Relation theory and Ecological Thought: Towards a synthesis.** Routledge, London, 1999.

149. Snyder Glenn.H., "Conflict And Crisis In The International System", in : Rosenau James and Others, **World Politics**. Free Press, New York, 1979.

150. Trumble William R., Shorter Oxford English Dictionary. Oxford University Press, Oxford, 2002.

151. Tuomo Melasuo, M, « Sécurité compréhensive et globale - approche théorique », Mondialisation et sécurité, In: mondialisation et sécurité: sécurité pour tous ou insécurité partagée, acte du colloque international d'Alger, mai2002,Edition ANEP, 2003.

152. Viau Hélène, **La (re)Conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : quelque pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale»,** CEPES, Université de Québec, Montréal, 2000.

153. Vasquez J. (ed), **What do we Know About War?**. Rowman and Littlefield, 2000.

154. Viotti Paul, Mark Kuppi, **International Relations Theory.** 5ed edition, Pearson, London, 2012.

155. Volker Rittberger, **Regime Theory and International Relation**. Clarend Press Oxford, 1933, p391.

156. Von Clausewitz C., **De la Guerre**. Trad : Waquet N, Payot& Rivage, Paris, 2006.

157. Waever Ole, «Securitization and Desecuritization », in: Ronnie D. Lipschutz (dir.), **On Security.** Columbia University Press, New York, 1995.

158. ————, " Rise and fall of the inter-paradigm debate" , in : Steve Smith, Ken Booth, Marysia Zalewski (Eds**), International Theory: positivism and Beyond**. Cambridge University Press, UK, 1996. " Rise and Fall of thr inter-paradigm debate", in: Steve Smith, Ken Booth, Marysia Zalewski (Eds), **International Theory: positivism and Beyond.** Cambridge University Press, Uk, 1996.

159. Wallensteen Peter, **Understanding Conflict resolution**. SAGE Publications, London, 2002.

160. Waltz Kenneth, **Theory of International politics**. Random house, New York, 1979.

161. Warren Karen, **Ecological Feminism.** Routledge, New York, 1994.

162. Westing Arthur H.**, Global Resources and International Conflict: Environmental Factors in Strategic Policy and Action.** Oxford University Press, Oxford, 1986.

163. ———— (Ed), **Cultural Norms, War and the Environment: Military Activities and the Human Environment.** Oxford University Press, Oxford,1988.

164. Wyn Richard Jones**, Security, Strategy and Critical Theory.** Lynne Rienner Publishers Boulder & London, 1999.

165. Young Oran R., **The Intermediaries: Third Parties in International Crises**. Princeton University Press. New Jersey, 1967.

B- Periodicals, Journals, Newspapers Articles, and Reports:

1. Adler E.**,** "*The Emergence of Cooperation: National Epistemic Communities and the International Evolution of the Idea of Nuclear Arms Control*", International Organization, 46/1, 1992.
2. Albright –K- Madeleine, "*Environmental Diplomacy: The Environment and U-S foreign policy" press Remarks on Earth Day, April 22*. In: Gregory –D- foster, "*Environmental security: the search for strategic legitimacy*", Armed forces and society, spring, 2001.
3. Aravena Francisco Rojas, *« La sécurité humaine : un nouveau concept de sécurité au XXI*^{ème} *siècle »*, Forum du désarmement, n°2, 2002.
4. Aradau Claudia, *« Security and the Democratie Scene: Desecuritization and Emancipation*», Journal of Internationl Relations and Development, no 7, 2004.
5. Axworthy, *"A New Scientific Field and Policy Lens»*, Security Dialogue,vol 35,n 3,2004.
6. Baechler Gunther, *"Why Environmental transformation causes Violence: A synthesis*", Environmental change and security project Report، N°4. Spring 1998.
7. ————————, "*violence Through Environmental Discrimination: causes, Rwanda arena, and conflict model*", Environmenal change and security project report, vol 2, Kleur Academic Publishers, Netherlands, 1999.

8. Benjamin Paul, Green Wars: "*Making Environmental Degradation a National Security Issue Puts Peace and security at Risk"*, Policy Analysis, No 369, April 20, 2000.
9. Booth Ken, "*Security and emancipation",* Review of International Studies, Vol 17, N° 4, October 1991.
10. Brown Lester, «*Redefining National security*», World Watch ,No 14, 1997.
11. Brundtland Commission, "*Our Common Future*". The World Commission on Environment and Development, 1987.
12. Caruis Alexander and others, *«Environment and security in the International Context, State of the Art and Perspectives »,* Interim Repport, October 1996.
13. Conca Ken, *«In the Name of Sustainability: Peace Studies and Environmental*», Peace and Change, 1994.
14. ————, «*Critical Review of Various Conceptions of Environment and Security*» Presentation to the Woodrow Wilson Center's Environmental Security Discussion Group, Environmental Change and security Project, Report 1, spring, 1995.
15. ————, "*The Environment-Security trap*", Dissent, summer, 1998.
16. Cottle Simon, "*Ulrich Beck, 'Risk Society' and the Media, A catastrophic View?"*, European Journal of Communication, Vol 13, N 1, Sage Publications, (London, Thousand Oaks, CA and New Delhi), 1998.
17. Dabelko Geoffrey and Dabelko David, «*Environmental Security: Issues of Conflict and Redefinition*», Environmental Change and Security Project, 1 (spring 1995).
18. Dalby Simon, "*The Environment as Geopolitical Threats: Reading Robert Kaplan's Coming Anarchy*", Ecumene, Vol 3, Issue 4, October 1996.

19. ————, «*Security and Ecology in the Age of Globalisation*», ECSP Report, no 8, Summer 2002.
20. ————, «*Geopolitical Identities: Artic Ecology and Global Consumption*», Geopolitics, Vol 8, No1. 2003.
21. Deudney Daniel, "*The case against linking Environmental Degradation and national security*" Millennium: Journal of International studies, vol 19, No,03, 1990.
22. ————, *"Environment and Security: Muddied Thinking",* Bulletin of Atomic Scientist, 47, 1991.
23. Dufault Evelyne, "*Revoir le lien entre dégradation environnementale et conflit: L'insécurité environnementale comme instrument de mobilisation*", Culture et Conflits, 2004.
24. Duffield Mark and Waddell Nicolas, «*Securing Human in a Dangerous World*», International Politics, no 43, p1, 2006.
25. Erikson Johan, "*Observers of Advocates? On the Political Role of security Analysis"*. Cooperation and conflict, Vol 34, N° 03, September 1999.
26. Foster –D- Gregory, "*Environmental security: the search for strategic legitimacy"*, Armed Forces and Society, Spring, 2001.
27. Glaser L. Charles, *«Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help»*, international Security, vol 19, no 3.
28. Gleditsch Nils Petter, *"Armed Conflict and environment: A critique of literature*", Journal Of Peace Research, vol 35.
29. Grayson kyle, *« A challenge to the power over knowledge of traditional security studies »,* Security Dialogue ,vol 35, N 3, 2004.
30. Graeger Nina, "*Environmental Security*", Journal Of Peace Research, Vol 33, N°1, 1996.
31. Hampson Fen Osler, *"A concept in need of global policy response"* Security Dialogue, Vol 35,N° 3, 2004.

32. Human Development Report**, "***New Dimensions of Human Security"*. Oxford university press, Oxfoed, New york, 1994.

33. Hange Wenche and Ellingsen Tanja*, "Beyond Environmental scarcity: causal Pathways to conflict"*, Journal of Peace Research, vol 35, n°3,1998.

34. Haas Peter.M*, "Do Regimes Matter? Epistemic Communities and Mediterranean Pollution",* International Organization, 43/3, 1989.

35. ————, *«Introduction: Epistemic Communitis and International Policy coordination»*, International Organisation, Vol 46, no 1, winter 1992.

36. ————, «*Environmental Security and International Relation: the case for Enclosure*», Review of international studies, vol, 27, 2001.

37. Homer-Dixon Thomas, *"On the Threshold: Environmental Change as Causes of Acute Conflict"*, Journal of International Security, vol 16, N°2, Fall 1991.

38. ————, *"Environment Scarcities and Violent Conflict, Evidence from Cases*", International Security, vol 19, N°1, 1994.

39. ————, *"The Ingenuity Gap: Can Poor Countries Adapt to Resource Scarcity?"*, Population and Development Review, Vol. 21, No. 3, Sep, 1995.

40. ————and Barbier Edward B, *Resource Scarcity and Innovation, Can Poor Countries Attain Endogenous Growth?"*, Ambio, Vol. 28, N° 02, March 1999.

41. Hubert Don, " *An Idea that Works in Practice*", Security Dialogue, vol 35,n 3,2004.

42. Jaroslav Tir and Diehl Paul F., "*Demographic Pressure and Interstate Conflict: linking Population Growth and Density to Militarized Disputes and War, 1930-89",* Journal of Peace Research, Vol 35, N° 3, 1998.

43. Kaplan Robert, "*The coming Anarchy*", The Atlantic Monthly, No, 02, 1994.
44. Keohane Robert and Martin L-L, "*The promise of institutionalism theory*", International Security, Vol 20, No 1.
45. Kyllonen Simo and Laasko Marjukka, «*Environmental challenges for Liberalism: the case of climate change*», International Journal of Politics and Ethics, vol 01, No 4.
46. Levy Marc A., *"Is the environment a National security Issue*?", International security, vol 20, No2, 1995.
47. Le Prester Philipe, «*Sécurité Environnementale et Insécurités Internationales*», Revue québécoise de droit intenational, Vol 11, N° 1, 1998.
48. Libiszewski Stephan, "*What is an Environmental Conflict* ?", Center for Security Studies, Zurich, 1992.
49. Litfin Karenn T., "*Constructing Environmental Security and Ecological Interdependence*", Global Governance, Vol 5, 1999.
50. Martin Adrian, "*Environmental Conflict between Refugee and Host Communities*", Journal of Peace Research, Vol. 42, N° 3, May 2005.
51. Matthew Richard, *"Environmental Stress and Human Security in Northern Pakistan,"* Environmental Change and Security Project, Issue7, 2001.
52. Mathus Jessica Tuchman, "*Redefining security*", Foreign Affairs, vol 68, No2. 1989.
53. Mearsheimer John, «*The False Promise of Institutionalist Theory* », International Security, vol 19, no 3, 1994.
54. Meyer Morgan, et Molyneux-Hodgson Susan, «*Communautés épistémiques » : une notion utile pour théoriser les collectifs en sciences ?* », Terrains & travaux, vol 18, no 1, 2011.

55. Michael Zürn, , *"Global threats and international cooperation*" Der Bürger im Staat, vol 45, N 1. 1995.

56. Myers Norman, "*Environment and security*", Foreign Policy, no 74, spring 1989.

57. ————Myers Norman, *"Environmental security: The case of South Asia"*, International Environmental Affairs, vol 1 n2, 1989.

58. ————, "*Environmental Refugees"* :Population and Environment, vol 19, N°02, 2001.

59. Painchaud Paul, « *La sécurité environnementale: concept et perspectives* », La Revue Internationale et Stratégique, N39, Automne 2000.

60. Paris Roland, *"Human security , Paradigm or Hot Air?"*, International Security Journal, Vol 26, N 2, 2001.

61. Peignot Joris, *« La sécurité humaine »*, Centre de documentation de l'école miliaire, CEDOC, septembre 2006.

62. Percival Val and Homer-Dixon Thomas, *"Environmental Scarcity and Violent Conflict: The case of South Africa*", Journal of Peace Research, Vol 35, N° 3, 1998.

63. Pettman Ralph, «*Taoism and the Concept of Global Security*», International Relations of the Asia-Pacific, vol 5, no 1, 2005.

64. Pirages Dennis,*"Social Evolution and Ecological Security,"* Bulletin of Peace Proposals, Vol 22, N° 3, 1991.

65. Ribotand J.C., Peluso N.L., *"A theory of access",* Rural Sociology, Vol 68, N°2, 2003.

66. Rogers Katrina S., *«Ecological security and Multinational corporation»*, Woodrow Wilson International Center Scholars, spring, 1997.

67. Rothschild Emma, «*What is Security* ?», Daedalus, vol 124, no 3, 1995.

68. Rønnfeldt Carsten. F, *"Three Generations of Environment and Security Research",* Journal of Peace Research, Vol. 34, No. 4, Nov, 1997.

69. Shinoda Hideaki, "*Conflict and Human Security: A Search for New Approaches of Peace-building",* IPSHU English Research Report Series, No.19, 2004.

70. Schwartz Daniel and Singh Ashbindu, *"Environmental Conditions, Resources, and Conflicts :An Introductory Overview and Data Collection*", UNEP, 1999.

71. Switzer Granford, "*Managing the environment to prevent conflict and build peace: a review of research and Development agency experience*", OECD/IISD, February, 2005.

72. Turner M.D., "*Political Ecology and the Moral Dimensions of 'resource conflicts': the Case of Farmer–herder conflicts in the Sahel*", Political Geography, Vol 23, N°7, 2004.

73. Ullman. H Richard, « *Redefining Security* », International Security Journal , vol 8, no l, 1983.

74. Ulvin Peter, "*A flield of overlaps and interactions*",Security Dialogue, vol 35,n 3,2004.

75. Walter B GALLIE , «*Essentially Contested Concepts*», *Proceedings of the Aristotelian Society*, New Series, 56, 1956.

76. Westing A.H, "*Environmental Warfare: Manipulating the Environment for Hostile Purposes*", Environmental Change & Security Project Report 3, 1997.

77. Williams C. Michael, «*Hobbes and international relations: a reconsideration»*, International Organization, vol 50, no 2, printemps, 1996.

78. ————————, *« Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics»,* International Studies Quarterly, vol 47, no 4. 2003.

79. Wilner Alexandre S., "*The Environment- Conflict Nexus: developing consensus on theory and methodology*", International Journal, Winter 2006-2007.

80. World Economic Forum, « *The Global Risks Report 2018, 13th Edition",* World Economic Forum Publishers, Geneva, 2018.

81. World Resources Institute, "*World Resources 1990-91*". WRI, 1991.

C- Unpublished Works:

1. Kibeche Abdelkrim, *"General Theories of International Conflict"***,** Unpublished work, Constantine, 2005.
2. Djouhri Smail, « Quelle politique de défense en Algérie ? » , Institut National d'Etudes de Stratégie Globale- Département de Relations Internationales et de Défense, Algérie, Juillet 2012.

D- Sitography:

1. Annan. A Kofi, Millennium Report of the Secretary- General of the UN, from the internet site:
   http://www.un.org/millennium/sg/report/
2. Axworthy, "NATO's New security vocation",
   http://www.nato.int/doc/review/1999/9904-02.htm

3. Ethan Goffman, " Environmental Refuges: How Many how, Bad?" www.csa.com/discoveryguides/refugee/review.pdf
4. Geiser Christian, «Approches théoriques sur les conflicts éthiques, et les refugiés » : http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf
5. Garrett Hardin, "*The Tragedy of the Commons"*, Science, vol 162, n° 3859, 13 December 1968. From the website: http://science.sciencemag.org/content/162/3859/1243#BIBL
6. Goffman Ethan, " *Environmental Refuges: How Many how, Bad*?" www.csa.com/discoveryguides/refugee/review.pdf
7. Homer-Dixon Thomas, "*Biography*", from the website, consulted on 15/05/2018.
8. https://homerdixon.com/biography/
9. ————, "*Project On Environment, Population, and security*", from the website, consulted on 15/05/2018: https://homerdixon.com/eps/project-description/
10. Organisation Mondiale de la Santé, « *Rapport sur le paludisme dans le monde 2017 »* : consulter le 21/01/2018. http://www.who.int/malaria/publications/world-malaria-report-2017/report/fr/
11. Khramtsov Boris, "*A primer on Ecological security*", at: (22 October 2009). http://www.rcs.ca/-nscf/en/documents/2006-theme-pdf
12. Larocque Julie et Robillard Jennifer, « *Travail de recherche, la sécurité humaine »*, dans :

http://www.eia.qc.ca/rapport2004/monographies/travaux_recherches/la_securité_humaine.pdf.

13. Lyod Axworthy, « *Le Canada et la sécurité humaine: un leadership nécessaire* ». Déclarations et discours, Ottawa, MAECI, déc 1996, cité par : Béatrice Pascual et Charles Philippe David, « Précurseur de la sécurité humaine, le sénateur Raoul Dandurand (1861-1942), de site internet consulté en mai 2012.
www.dandurand.uqm.ca

14. Macleod Alex, « *Les Etudes de Sécurité : du Constructivisme dominant au Constructivisme critique* », *Cultures & Conflits*, n°54, été 2004, consulté de site internet le 01 decembre 2016.
http://conflits.revues.org/1526

15. Mollard Eric, « *Analyse politique du conflit environnemental* », HAL archives-ouvertes.fr, 2012, p 01, de site internet consulté le 13/01/2018. http://hal.ird.fr/ird-00763512/document.

16. Parkin Sara, « *La Sécurité Environnementale: Problème et Proposition d'action* ». Le Nouveau, Débat sur la sécurité UNDIR, dans : http://www.unidir.org/files/publications/pdfs/le-nouveau-debat-sur-la-securite-en-596.pdf

17. Ramel Frederic, « Sécurité humaine: un concept pour penser le XX^{Ième} siècle ? Centre Lyonnais d'Etudes de Sécurité Internationale et de Défense (CLESID) :
http://clesid.univ-lyon3.fr/publications/sechumaine.htm

18. Renner Michael, "*Introduction to the Concepts of Environmental Security and Environmental Conflict, Inventory of Environment and Security Policies and Practices*", at (15 May 2014)

http://www.envirosecurity.org/ges/inventory/IESPP_I-C_introduction.PDF.

19. Roger Verneaux, « *La notion kantienne d'analyse transcendantal* », Revue Philosophique de Louvain, vol 50, N 27, 1952, de site internet consulté le 24/11/2016 :

http://www.persee.fr/doc/phlou_0035-3841._1952_num_50_27_4404

20. Takasu Yukiee, "Statement at the international conference on human security in a globalized world", May 2000: http://www.mofa.go.jp/policy/human_secu/speech0005.html

21. Viau Hélène, « La Théorie Critique et le concept de la Sécurité en Relations Internationales »: http://www.er.uqam.ca/nobes/cepes/notes/note8.html

23. White Lynn, "*The Historical Roots of our Ecologic Crisis"*, Science, vol 155, n 3767, 10 March 1967, From the website: http://www.jstor.org/stable/1720120

24. The concept of Ecosystem: From: http://livinglandscapes.be.ca/cbasin/oldgrowthforest/capter1/concept.pdf

25. Institute of Medicine (U.S). Committee to Review the Health Effects in Vietnam Veterans of Exposure to Herbicides, *"Veterans and Agent Orange: Health Effects of Herbicides Used in Vietnam"*. National Academy Press, Washington DC, 1993. From the website: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK236356/doi: 10.17226/2141

26. The Millenium Project Global Futures Studies and Research, "*Environmental Security Study: Emerging International Definitions, Perceptions, and Policy Considerations*", at: (14 May 2014) http://www.millennium-project.org/millennium/es.exsum.html

27. The Millenium Project Global Futures Studies and Research, "*Environmental Security Study"*, at: (14 May 2014) http://www.millennium-project.org/millennium/es.2def.html

28. Institute for Environmental Security, " *What is Environmental Security*?" (15 May 2014), at: http://www.envirosecurity.org/activities/what_is_Environmental_security. PDF

29. The Millenium Project Global Futures Studies and Research, "*Environmental Security Study, Appendix D-Bibliography*", at: (14 May 2014) http://www.millennium-project.org/esappd.html

30. http://www.humansecurity-chs.org

31. https://www.serdp-estcp.org/About-SERDP-and-ESTCP/About-ESTCP

Full Name : **DERGHOUM Asma**

Environmental Security Approach as an Introduction to Understand and Explain Environmental Conflicts
-A Theoretical Study-

A Thesis Submitted for the PhD Degree in Political Sciences

Abstract

This research on , *"**Environmental Security Approach as an Introduction to Understand and Explain Environmental Conflicts: a Theoretical Study"***, comes to bring a range of disciplines to present a comprehensive and critical overview of researches and debates worked on widening the security concept and linking environmental factors to security. It provides a theoretical framework to representing and understanding key areas of intellectual convergence and disagreement, clarifying hypothesis of the research as well as identifying its assumptions and points of view.

The first part of the study, explores a cognitive framework in order to explain the Security Phenomenon, beginning with a historical perspective to the field, and by introducing all its conceptual, theoretical debates; from the first traditional perceptions of security, to the range of Human Security, and Securitization processes.

Part II about the theoretical debates on Environmental Security- and how it has evolved within IR- explains the diverse theoretical and empirical approaches of ES, by introducing at first: the etymological sides of the environment, as a politicized scientific term; the many definition of environmental security phenomenon; and the different theoretical debates around. We can say that this part represents, in its contents, the core of this study, in an attempt to emphasize the linkage between environment and security field/phenomenon.

Part III, comes to set/prove all the components of environmental security threats and risks, it focuses on two main points: the "*natural*" character of contemporary risks, and how it may "*threatens*" security,

The last part of this research aims to explain the environment-conflict nexus, and tries to identify the causal links between environmental variables – as environmental degradation, climate change and resource scarcity – with conflicts, by focusing on all the proponents, arguments and counterarguments of this linkage at first, then, defining the environmental conflict conceptual theoretical framework.

We had trying by this work, to prove the critical potential relationship between environmental degradation and humans/ societies/ states insecurity. In a world of risks and vulnerabilities, environmental factors became the first threatened of wellbeing and continuity. At result, we had find that, this environmental threats/conflicts, mast be deeply undertaken and widely involved in International Relations Security Studies curricula, in order to find limits of its expansions, and to explore mechanisms to build an environmental peace, through interdependence and cooperation.

Keywords: Human security, environmental degradation, environmental security, environmental conflicts, environmental security approach.

Supervisor: Kibeche Abdelkrim – University of Constantine3

April 2021